

دراسات في:  
تاريخ مصر الحديث والمعاصر  
(١٥١٧ - ١٨٨٢ م)

دكتور

صلاح أحمد هريظي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

ورئيس قسم التاريخ ووكيل كلية الآداب

لشئون التعليم والطلاب بدمهور

جامعة الإسكندرية

اهداءات 1999

اد. صلاح احمد هريدي  
قسم التاريخ باحابة كمنهور

دراسات في:  
تاريخ مصر الحديث والمعاصر  
(١٥١٧ - ١٨٨٢م)

دكتور  
صلاح أحمد هريش  
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر  
ورئيس قسم التاريخ ووكيل كلية الآداب  
لشئون التعليم والطلاب بدمهور  
جامعة الإسكندرية





# إهداء

إلى أستاذى العالم الإنسان  
مؤسس مدرسة التاريخ العثمانى  
بجامعة الإسكندرية  
الدكتور محمد عبد العزيز محمد



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد رسول الله ﷺ، وبعد. أقدم هذه الدراسات من تاريخ مصرنا الحبيبة منذ الفتح العثماني حتى الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ م.

وتتناول الدراسات في الفصل الأول، دراسة لبعض مصادر تاريخ مصر العثمانية، سواء المنشورة وغير المنشورة ومراجعتها، وتم التعرّض لها في ثنايا هذا الكتاب بالتحليل والنقد.

أما الفصل الثاني فإنه يتعرض للفتح العثماني لمصر ونتائجه، حيث أنه تعرّض للعلاقات بين العثمانيين والصفويين ثم العلاقات بين العثمانيين والمماليك حتى حدوث معركة «مرج دابق» و«الريدانية» والمعارك التي نشبت بين العثمانيين والمماليك والتي انتهت بانتصار العثمانيين وإعدام آخر سلاطين المماليك «طومان باي»، ونوقشت أسباب انتصار العثمانيين على المماليك وخضوع مصر للسيطرة العثمانية.

وتناول الفصل الثالث، جهود الأتراك العثمانيين في التنظيم الإداري لمصر العثمانية، وكيف أنهم استفادوا من التقسيم الإداري السابق على مجيئهم والتغيرات التي حدثت، والجهاز الإداري لمصر وأقاليمها.

أما الأمثلة على النظام الإداري وتطبيقه في كل من الإسكندرية وولاية الدقهلية، فكان عنوان الفصل الرابع، فقد تطرقت هذه الدراسات إلى نموذجين في الإدارة، وعناصرها ومدى مساهمتها في الحفاظ على الأمن، وعناصر هذه الإدارة.

وبالنسبة للأحداث الهامة التي شهدتها مصر خلال هذه الفترة وتمثل في الصراع بين البيوتات المملوكية، من أجل الحصول على المناصب الهامة

وأثر ذلك على المجتمع المصرى من جراء هذه الصراعات، وموقف الدولة العثمانية من ذلك، فقد تم التعرض له فى الفصل الخامس.

وكان من نتيجة هذه الصراعات بين البيوتات المملوكية خلال أثره الواضح على الوضع الاقتصادى وانتشار الأوبئة وحدوث أزمات اقتصادية، فكان عنوان الفصل السادس، وتعرضت هذه الدراسة كيف ساهمت هذه الأزمات السياسية إلى حدوث أزمات اقتصادية وانتشار الأوبئة وهذا وضع طبيعى لهذا الموقف. وما زاد الطين بلة أن بعض الولاة العثمانيين قد ساهم فى حدوث هذه الأزمات.

ونتيجة للوضع السياسى المتدهور فى البلاد، وضعف الدولة العثمانية، أن فوجئت البلاد بالغزو الفرنسى لمصر سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٨م، والتى تمثلت بوصول الحملة الفرنسية على مصر، ونوقشت الحملة وأغراضها ونتائجها، ثم الموقف بعد خروج الحملة، وأثر ذلك، فكان موضوع الفصل السابع.

أما الفصل الثامن فكان عنوان «تحويل نظم الحرف والصناعات فى مصر خلال القرن الثامن عشر الميلادى»، ونوقش فى هذا الفصل أسباب تأخر الصناعة، ودراسة للنظام الحرفى فى الصناعة، وتدرجه، وجهود الفرنسيين فى تطور الأنظمة الاقتصادية.

وبالنسبة لظهور محمد علي وتكوين إمبراطورية وراثية فى مصر، فكان عنوان الفصل التاسع، كيف استطاع محمد علي أن يتربع على حكم مصر، مستغلا الظروف التى كانت موجودة خلال هذه الفوضى السياسية إن صح القول، والمشكلات التى واجهته وكيف تغلب عليها، وموقف الدول الأوروبية من محمد علي، وخاصة إنجلترا، وكيف استطاعت أن تقف ضده، إلى أن انهارت إمبراطوريته وأثر ذلك على المجتمع المصرى.

أما الفصل التاسع، فهو بعنوان الحركة العرايية والاحتلال الإنجليزى لمصر، حيث تعرض هذا الفصل للعوامل الفكرية لهذه الحركة، وازدياد التدخل الأجنبية، ممثلا فى إنجلترا وفرنسا فى شئون مصر، ثم انفراد إنجلترا بعد ذلك بمصر وانتهى بها الأمر إلى ضرب الإسكندرية ثم احتلالها، والقضاء على الحركة الوطنية.

ولعل بهذه الدراسات أن أكون قد وفقت فى سد ثغرة من تاريخنا الحديث والمعاصر والله وحده ولىّ التوفيق.

الإسكندرية فى ١٩٩٧/٩/٧

دكتور

صلاح أحمد هريدى



---

الفصل الأول  
دراسة تحليلية  
لبعض مصادر ومراجع مصر العثمانية





لقد اهتم الباحثون فى تاريخ مصر الحديث، بالفترة التى تبدأ بالغزو الفرنسى لمصر عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م أو بتولية محمد علي باشا حكم مصر عام ١٢٢٠-١٢٢١هـ/١٨٠٥م وأغفلوا فترة هامة من تاريخ مصر الحديث ألا وهى فترة الفتح العثمانى لمصر منذ عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م حتى الغزو الفرنسى عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م.

وليس معنى هذا أن أحداً لم يعتن بهذه الفترة ولكن قلة فقط اهتموا بها أمثال الأستاذ محمد شفيق غربال<sup>(١)</sup> والدكتور عبد العزيز الشناوى<sup>(٢)</sup> والدكتور حسن عثمان ومحمد توفيق<sup>(٣)</sup> والدكتور عمر عبد العزيز عمر<sup>(٤)</sup>. والدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن<sup>(٥)</sup> والدكتورة ليلي عبد اللطيف<sup>(٦)</sup>

---

(١) انظر: محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨-١٨٠١م)، رسالة حسين أفندى الروزنامجى، (المقالة الأولى)، مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد الرابع، الجزء الأول مايو، عام ١٩٣٦، ص ١-٧١.

(٢) انظر: عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، جزءان، القاهرة ١٩٨٠؛ عمر مكرم بطل المأومة الشعبية، القاهرة، عام ١٩٦٧.

(٣) انظر: حسن عثمان، محمد توفيق، تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧-١٧٩٨م)، نشر فى كتاب المجلد فى التاريخ المصرى، القاهرة، عام ١٩٤٢م.

(٤) انظر: عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ العرب الحديث، الشرق العربى من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن الثانى عشر الهجرى، بيروت عام ١٩٧١.

- دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، بيروت عام ١٩٧٥.

- دراسة لمصادر عربية عن تاريخ مصر العثمانية، بيروت ١٩٧٧.

(٥) انظر: عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، القاهرة ١٩٧٤.

- دور المغاربة فى تاريخ مصر الحديث، المجلة التاريخية المغربية، الأعداد ٩: ١١.

- تحقيق دراسة نصية لكتاب «هز القشوف فى شرح قصيدة أبى شادوف»، المجلة التاريخية

المصرية، المجلد العشرون، بالإضافة رلى مجهوداته فى تحقيق الكثير من المخطوطات مثل:

أوضح الإشارات لأحمد شلبى عبد الغنى، كشف الكربة، نهاية الأرب برفع الطلب وغير ذلك.

(٦) ليلي عبد اللطيف أحمد، شيخ العرب همام وحكم جرجا.

- الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، القاهرة ١٩٧٨.

وغيرهم، ومن المؤرخين الأجانب ستانفورد شو<sup>(١)</sup> Stanford Shaw وبيتر م. هولت<sup>(٢)</sup> P.M. Holt وأندريه ريمون<sup>(٣)</sup> André Raymond بالإضافة إلى مجهودات علماء الملة الفرنسية التي حفظت في مجلداتهم الضخمة تحت عنوان : Description de l'Egypte .

واستناداً على ما تقدم فقد كان لزاماً على أن أقف طويلاً لدراسة المصادر الأصلية التي اعتمد عليها، وقد صنفتها حسب أهميتها على النحو التالي:

#### أولاً - أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة:

ويوجد به الكثير من الوثائق الهامة التي تتعلق بتاريخ مصر الحديثة والمعاصرة عامة، ومصر العثمانية خاصة وتتمثل في الآتي:

##### ١ - دفاتر الالتزام:

وكانت هذه الدفاتر موجودة في دار المحفوظات العمومية، ثم نقلت بعد ذلك إلى دار الوثائق القومية، وبدراسة هذه الدفاتر وجدت أنها تبدأ بسنة ١٠٦٩هـ/١٦٥٨م، وقد سجل بها وخاصة دفاتر التزام الولايات القبلية، أسماء النواحي التي تتبع كل ولاية وأسماء الملتزمين، والضرائب المقررة عليها، الأموال الأميرية وغير الأميرية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر - دفاتر التزامات الوجه القبلي رقم ١٠٥ عين ٣ مخزن تركي لسنة ١١٠٤هـ/١٦٩٢م وأرقام ٤٦١٩، ٤٦٣٩.

وكان لكل عام سجل خاص، مدون به أسماء الولايات والنواحي التابعة لها، وبنهاية كل سجل، سجل للحساب الإجمالي المطلوب من

(١) انظر: ستانفورد شو Stanford Shaw.

(٢) انظر: بيتر هولت P.H. Holt.

(٣) انظر: أندريه ريمون André Raymond.

الولاية، كما أنه يلاحظ أنها مكتوبة بخط القيرمة، الذى يصعب قراءته، إلا أننى استفدت كثيراً من الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن، مما ساعدنى على قراءة هذا الخط أثناء وجودى معه فى القلعة، وتمكنت بعد فترة من التعود على قراءته، كما استعنت أيضاً بالختصين بدار الوثائق، وقد أفادتنى هذه الدفاتر كثيراً عند التعرض لنظام الالتزام إبان فترة بحثى هذا.

## ٢ - سجلات محكمة قنا وإسنا:

قبل التحدث عنها لابد من الإشارة إلى أننى كان لى شرف الاهتمام إلى هذه السجلات التى بها من المعلومات القيمة الكثيرة خاصة عن قبائل هواة وأهل الذمة وغيرهم. وتشتمل على ثلاث محافظ وهى السجلات الوحيدة الموجودة بدار الوثائق القومية والخاصة بالوجه القبلى إبان هذه الفترة، إلا أنه لم يتمكن من العثور على سجلات ومحافظ أخرى، والمحافظ الموجودة على النحو التالى:

### (أ) المحفظة الأولى:

يلاحظ على وثائقها أنها غير مرقمة، وأغلبها متاكد كما أن محتوياتها تشتمل على وثائق وحجج من محكمة قنا وإسنا عن نسب الهواة وانتمايتهم إلى الأسرة النبوية الشريفة وينبغى أن أوضح هنا أن الدكتور ليلى عبداللطيف أشارت فى رسالتها لدرجة الماجستير إلى أن نسب الهواة تم فى عهد محمد علي، ولكن الوثائق التى عثرت عليها تدل على أنهم حاولوا قبل ذلك بكثير ففى سنوات ١١٠٧هـ/١٦٩٥م، ١١٠٩هـ/١٦٩٧م، ١١٣٦هـ/١٧٣٣م، ١١٨٧هـ/١٧٧٣م حصلوا على حجج بذلك<sup>(١)</sup>. ويبدو أنهم قاموا بهذه المحاولات نظراً للأحداث التى شهدتها مصر فى ذلك الوقت.

(١) ليلى عبد اللطيف، شيخ العرب همام وحكم جرجا، رسالة ماجستير منشورة، القاهرة ١٩٨٧.

وتشتمل هذه المحفظة أيضاً على التزام الهوارة واشهادت وباقي المحتويات عبارة عن بيوع وديون وممتلكات وخلافه وزواج ومؤخر صداق.

(ب) المحفظة الثانية:

وهى عبارة عن إشهار تعيين السيد أبو علي سليمان الهوارى ناظراً أعلى لوقف الهمامية، أما باقى محتويات المحفظة فهى عبارة عن إشهادات متنوعة من بيوع وممتلكات وخلافه ووثائق زواج ومؤخر، وقد استعنت بهذه الوثائق فى دراسة الحياة الاجتماعية فى مصر.

(ج) المحفظة الثالثة:

وهى عبارة عن إشهادات من سنة ١١٠٥هـ/١٦٩٣م إلى سنة ١١٥١هـ/١٧٢٨م وسنوات ١١٥٣هـ/١٧٤٠م، ١١٧٦هـ/١٧٦٢م، وإشهادات بنسب السادة الهمامية إلى الأسرة النبوية الشريفة.

٣ - محافظ الحجج الشرعية:

وهى منظمة فى محافظ خاصة، وتشتمل على الحجج الأصلية المختومة من قضاة الشرع فى الجهات التى صدرت منها، وقد أشرت إلى أرقامها فى هوامش الكتاب.

ثانياً - أرشيف المحكمة الشرعية:

(أ) سجلات إسقاطات القرى:

ومسجل بها جميع إسقاطات القرى، سواء بالبيع أو بالرهن، والنزاعات التى كانت تحدث بين الملتزمين بعضهم البعض وبين الفلاحين أو غيرهم، وعددهم ٤٩ سجلاً وتبدأ بسنة ١١٤١هـ/١٧٢٨م، ويعتبر هذا التاريخ بداية إفلاس نظام الالتزام. والدليل على ذلك كثرة عمليات الإسقاطات الخاصة بالالتزامات، مما اضطر الرزنامة إلى إنشاء سجلات خاصة

بها وسميت بـ «سجلات إسقاطات القرى». وبدراسة هذه السجلات نجد أنه فى خلال القرن الثامن عشر الميلادى (الثانى عشر الهجرى) دخلت فئات جديدة ميدان الالتزام مثل التجار نتيجة للأرباح الهائلة التى جنوها من تجارتهم، أمثال محمد دادة الشرايى، كما دخل فى هذا الميدان أيضاً العلماء والنساء، ووجد العديد من تلك الإسقاطات لصالح الفئات المذكورة.

وظل هذا النظام سارياً حتى ألغاه محمد علي فى عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٤م وأوجد نظاماً آخرًا ألا وهو نظام الاحتكار.

ويلاحظ أن الفلاح المصرى قد تعرض للظلم فى كلا النظامين، فنجده فى النظام الأول قد خضع لإشراف جهات متعددة مثل شيخ البلد، والكاشف، والخولى، والشاهد، والمشد وإلى غير ذلك، أما فى النظام الثانى فقد تعرض لنظام السخرة.

#### (ب) سجلات الديوان العالى:

وتبدأ سنة ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م واستمرت إلى عصر محمد علي وبعده، وترجع أهميتها إلى أنها درست الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى الريف، والعلاقات الاجتماعية أمثال الوقف على أعمال الخير وغيرها.

#### (ج) سجلات القسمة العسكرية:

وقد سميت بهذا الاسم، لأنه كان يسجل فيها كل ما يتعلق بأفراد الحامية العسكرية، أو من ينتمون إليها حتى لو كانوا من التجار فالمقياس هو الانتماء إلى العسكرية، وتسجل بها كذلك كل تركات ومخلفات العسكريين بمختلف أوجاقاتهم، كذلك تسجل بها الحجج التى كان أحد الأطراف فيها عسكرياً. ويوجد بك قسّم عسكري إلى جانب القاضى، حتى يكون من أبناء الطائفة.

وتعطي هذه السجلات فكرة واضحة عن الحياة الاجتماعية، خاصة الوقف الكثير على أعمال الخير كالمساجد وغيرها. وتعرض لجميع الطوائف والحرف التي قامت بمثل هذا التنازل لصالح أعمال الخير. وتبدأ هذه السجلات من سنة ٩٦١هـ/١٥٥٧م، كما تعرض للزواج والطلاق وإعتاق المماليك وعددها ١٨٣ سجلاً. وقد استفدت من السجلات الخاصة بفترة بحثي فقط. وما يلاحظ أن بعض السنوات لم يكن لها سجلات مثل من سنة ١١٥٠هـ/١٧٣٧م إلى سنة ١١٥٩هـ/١٧٤٦م، ومن سنة ١١٦٣هـ/١٧٤٨م إلى سنة ١١٦٩هـ/١٧٥٥م ومن سنة ١١٧٤هـ/١٧٦٠م إلى سنة ١١٧٩هـ/١٧٦٥م، ومن سنة ١١٨١هـ/١٧٦٧م إلى سنة ١١٨٥هـ/١٧٧١م.

### ثالثاً - المخطوطات:

١ - إبراهيم الصوالحي العوفي، «تراجم الصواعق في واقعة الصناجق» وهو موجود بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٢١٨٣هـ، وقد حصلت على صورة منها بحوزتي.

وهذا المخطوط يتكون من مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة، وتعالج المقدمة موضوع القضاء والقدر والإيمان بهما، أما الأبواب فمقسمة على النحو الآتي: يشتمل الباب الأول على بعض الآيات الشريفة وتفسيرها وأحاديث منيفة وتعبيرها مناسبة لواقعة الحال التي يضرب بها الأمثال، أما الباب الثاني فيشتمل على تاريخ الواقعة<sup>(١)</sup> ويتعرض الباب الثالث لواقعة محمد بك

---

(١) تعود هذه الواقعة إلى عام ١٠٦٦هـ/١٦٥٦م فقد انتهر مصطفى باشا الوالي العثماني (١٠٦٦هـ/١٦٥٧م) فرصة وفاة أمير الحج رضوان بك الفقاري، للقضاء على نفوذ الفقارية وذلك بمنح هذا المنصب إلى أحمد بك بوشناق القاسمي، وكان من نتيجة هذا التصرف من جانب الوالي أن تحدته الفقارية، وقاموا بعزله وعينوا بدلاً منه قائمقام يدعى يوسف بك، ونفروا

بتاريخ ١٠٦٩هـ/١٦٥٨م وناقشت الخاتمة بعض المصيبة، وما لها من الثواب وأحكام الصبر ما يقبه من حسن المآب وفي التوبة والاستقصار.

ويضم هذا المخطوط العديد من تراجم طائفة من الأمراء الذين قتلوا في واقعة الصنماجق بمصر (١٠٧١-١١١٣هـ/١٦٦٠-١٧٠١م)، كما أنه يصور أحداث العصر، والصراعات السياسية والعسكرية التي كان الريف يتأثر بها غالباً وخاصة الصعيد خلال تلك الفترة، كما يتعرض لدور حكام ولاية بخرجا في الفترة التي أرست فيها، مثال ذلك تعرض العريان لقراقيل الحج والاستيلاء عليها كما سندت في عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٧م.

ويشاور الإشارة إلى أن هذا المخطوط لا يكتب بمخطوط مختلفة ما بين الرقا والنسخ، كما يلاحظ أن الناسخ ليس راسداً.

٢ - أحمد شلبي عبد النبي النجدي المكي (س)، أستاذ في الدراسات فقهية قروية، محاضر القاهرة من الوزراء والباحثين، وقد تولى الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم بتحقيق هذه المخطوط ونشره في عام ١٩٧٨م، ويظهر ذا أهمية كبيرة في تاريخ مصر العثمانية وخاصة من النواحي

---

أولاً: باننا نناقش إلى الإسكندرية رحلوا بالأمم حسين بك القنصاري أميراً على الحج، ورغم ذلك لم يترك باقياً يشاء في التمسح هو كذا... حتى عين حاكم... من التمسح، وفي عام ١٠٦٩هـ/١٦٥٨م حين كان على رأس القنصاري... من الجند... من غزاه ظروا... بين القنصارية والتمسح في ماورد، القنصاري القنصاري... كانت الثانية برود... سيظهرها والقنصاري...

وتطورت الأحداث التي كانت، لها أبلغ الأثر في القضاء على نفوذ الفقارية، بانفسام بمصطفى باشا إلى جانب القاسمين وإسائه لمعاملة خمسة أفراد من طائفة العزب ونتيجة لهذا الموقف... أغلب الفقارية إلى جرجا وتمردوا هناك وحدثت بعض الممارك وانتهت تلك الواقعة عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م. (للمزيد من التفاصيل انظر: الفصل الخامس وأيضاً: عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص ١٦٠-١٦١).

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، ونتائج تلك النواحي على المجتمع المصري، وأثرها في الريف المصري خاصة، ولاسيما المفاصد التي قام بها العربان والعجند، وينتهي المؤلف ومخطوطه عند أحداث عام ١١٥٠هـ/١٧٣٧م.

وعندما يتمددت أعمدة شلبي عن التاريخ السياسي فإنه يلقي الأضواء على كثير من رقائق التاريخ المصري في العصر العثماني، وبخاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وما يلاحظ أنه دون تاريخ تولية وعزل كل وال من ولاية مصر والأحداث الهامة التي حدثت في عهده.

وعندما يشير المؤلف بتأني إلى الناحية الاقتصادية، فإنه يتعرض عن خلط العملة بالنحاس في عهد علي باشا الصوفي (٩٧١-٩٧٢هـ/ ١٥٦٣-١٥٦٥م) الذي انتهى الأمر بعزله، كما تحدث أيضاً عن فساد بعض الأجهزة الإدارية وتلاعبها، مثال ذلك قيام بعض رجال الإدارة بإحراق الدفاتر الديوانية، لإخفاء الاختلاسات التي حدثت في عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م، ويشير المؤلف إلى أن الحادث لم ينته بذلك، ولكنه انتهى إلى بيع موجودات المتسببين في هذا الحادث.

وعندما تطرق المخطوط إلى الناحية الاجتماعية فإنه ركز على عملية هامة في بناء المجتمع المصري العثماني في ذلك الوقت، مثال ذلك الاستغناء عن الصرافين اليهود لخراب ذمتهم والاستعانة بصيارفة مسلمين، كما تعرض المخطوط لدور التجار الهام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ودخولهم ميدان الالتزام والاشتغال بالربا.

٣ - أحمد كتحدا عزبان الدرداشي، «الدرة المصانة في أخبار الكنانة» ويوجد هذا المخطوط تحت رقم MS. OR. 1073-4 بالمتحف البريطاني بلندن وقد قام الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم بتحقيقه ونشره عام ١٩٨٩م.



ويتكون هذا المخطوط من جزئين، كتب بخط النسخ الواضح، وقد تعرض لفترة هامة من تاريخ مصر العثمانية، وتناول أيضاً التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى الفترة من (١٠٩٩هـ/١٦٨٨م إلى ١١٦٩هـ/١٧٥٦م).

فمن الناحية السياسية يركز المخطوط أساساً على أحداث مصر السياسية والصراعات بين الأوجاقات العسكرية، ويذكر المؤلف أنه شارك فى كثير من الأحداث وشاهدها، فيذكر دائماً ركان «العبد الحقيير واقفاً أو مشاركاً وهكذا». ويركز أحمد كتحداً على دور حكام الصعيد فى ذلك الوقت ومشاركتهم فى الأحداث السياسية، كما تعرض للانقسامات والأحزاب العثمانية المعاصرة، وتعرض كذلك لظهور القاسمية والفقارية.

ومن الناحية الاقتصادية تعرض المؤلف للأسفوال التى كانت سائدة فى عهده، مثال ذلك ارتفاع الأسعار، فنحننا ذكر ارتفاع الأسعار فإنه ذكر بالتفصيل السلع التى ارتفعت أسعارها مثل البن، والصابون والسكر الخنم والمكرر والعسل، والزيت بأنواعه والطحينة والزيتون والجبن واللحم والسمن والبقية والعش، وتعرض أيضاً لفساد العملة وغشها وأثر ذلك على الناحية الاقتصادية، ثم نتجاً عن ذلك عن أثر انخفاض النيل وزيادته فى حياة المصريين الاقتصادية، يصف الحالة الاقتصادية بـ (١):

«... من مظاهره... (١٧٥٦م) والناس هم كغيرهم...  
قبيل المداينة وعدم اتمام المعاش، وانغمست على التسبب وأرباب  
الصنائع دخلوا إلى الجوامع الأوسر استلكت إلى ساداتنا الملوك ما هم  
فيها من قبح القضة المتفصصة وعدم الفلوس النحاس واقتضى الرأى  
أنهم يكتبوا عرض حال فى خصوص ذلك وطمعوا به إلى الديوان

(١) أحمد كتحدا عزبان، الدرة المصانة فى أخبار الكتانة، ج ١، ص ١٠٥.

قدموه للباشا قرأه عرف ما فيه وإذا به كتب فرمان بالجمعية فى بيت  
حسن أغا بلفيه بخضوع السادات والبكرية والسادة العلما والصناجق  
والأغاوات واختيارية السبعة أوجاقات بأبطال الفضة المقصودة  
وظهور الجسد النحاس وتنزيل أصناف الأسعار أى وجه وأعطاه ليد  
تستعمله التجار: يدا كتب عليه كاتب حوالة التنايية.

وعن ارتفاع الأسعار يذكر فى حوادث عام ١١١٧هـ/ ١٧٠٥م (١)

بقوله:

«وإذا باستعمار الأصناف زادت قدمت التجار عرض حال إلى راسى  
محمد بأذا كتب الجبسية فى بيت الدفتر دار نارت التنايية على  
الصناجق والأغاوات واختيارية السبعة أوجاقات بانوا وأصبحوا انجموا  
تماماً فى بيت الدفتر دار وقال الجميع لا يصلح لأمر البلد إلا على  
أغا جابره غصباً عملوه أغا الانكشارية ثانى مرة وإذا به دار بالموكب  
مثل الأول فى البلد عادت أسعار الأصناف مثلما كانت سابق على  
أيامه وإذا بالنيل المبارك توقف سنة سبعة عشرة ومائة وألف».

ومن الناحية الاجتماعية، يتطرق المؤلف إلى العادات والتقاليد التى  
سادت المجتمع المصرى العثمانى فى ذلك الوقت مثل أبطال شرب الدخان  
فى الأماكن العامة، وخاصة عند مرور محمل الحج، وضرب كل من يضبط  
يشرب دخاناً (٢)، وتعرض أيضاً إلى إقامة الأفراح وخاصة فى أسرة الباشا  
ومشاركة جميع طوائف المجتمع فى ذلك الاحتفال (٣)، كما تعرض أيضاً  
للتكوين الطائفى للمجتمع المصرى العثمانى، وتحدث عن الكثير من شيوخ  
الطوائف الحرفية مثل شيخ الطحانين، وشيخ الخبازين وغيرهم من شيوخ  
الطوائف الحرفية ومكانتهم.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٥١٢.

(١) المصدر السابق، ج ١، ص ٥١٢.

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص ٥١٢.

ويلاحظ أن أحمد الدمرداشي قد عاصر الكثير من المؤرخين الذين عاشوا تلك الفترة التي أُرخوا لها مثل إبراهيم الصوالحي<sup>(١)</sup>، ويوسف الملواني<sup>(٢)</sup> وعلى الشاذلي الفرا<sup>(٣)</sup> وأحمد شلبي عبد الغني<sup>(٤)</sup> ومصطفى بن الحاج إبراهيم<sup>(٥)</sup>.

٤ - أحمد بن زنبيل المحلي الرمال، «تاريخ غزوة السلطان سليم خان بن السلطان بيلازيد خان مع السلطان قنصوة الغوري سلطان مصر» ورقمه ٣٦٣٣/٢٣٥٨٠ ب بمكتبة بالدية إسكندرية، وقد قام السهيلي بترجمته إلى التركية في القرن السابع عشر، ضمن كتاب له اسمه الندرة اليتيمة في تاريخ مصر القديمة<sup>(٦)</sup> تعرض هذا المخطوط للعلاقات التي قامت بين سلاطين المماليك والسلاطين العثمانيين، ثم تعرض للحروب التي قامت بينهم في موقعة مرج دابق عام ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م، ووصف ذلك المعركة وصفاً دقيقاً، وكيف دبت الخيانة في صفوف المماليك والمتتبعين في خاير بك، وجان بردى الغزالي، ونتيجة لخيانتهم وتنشق العثمانيين المسكرى انتصروا في تلك الموقعة، ثم تقدمهم إلى مصر بعد ذلك بتشجيع من خاير بك والغزالي إلى موقعة الريدانية عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م وتعرض بعد ذلك للمفاوضات التي دارت بين طومان باي سلطان المماليك في مصر وبين السلطان سليم خان سلطان العثمانيين وكيف استعاد سلطان مصر قواته وحقق بعض الانتصارات إلى أن تهاوت تلك المفاوضات، بدليل بعض أعمدة الوفد

(١) إبراهيم الصوالحي، تراجم النبلاء، دار الكتب العلمية.

(٢) يوسف الاراني، ثقافة الأجيال بين ملك مصر من الملوك والنواب.

(٣) على الشاذلي الفرا، ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة بالقاهرة.

(٤) أحمد شلبي عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشا.

(٥) مصطفى بن الحاج إبراهيم، تاريخ وقائع مصر، القاهرة.

(٦) عمر عبد العزيز عمر، دراسة لمصادر عربية عن تاريخ مصر العثمانية، ص ٣٧.

المرسل من قبل السلطان العثماني إليالسلطان المملوكي في البهنسا،  
وانتهى الأمر باستئناف القتال ثانية وانسحاب طومان باى إلى الدلتا  
وخيانة ابن مرعى له وتسليمه إلى السلطان سليم، وانتهى الأمر بإعدامه  
على باب زويلة عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م.

وأهمية هذا المخطوط ترجع إلى أنه يبين أن المفاوضات التي دارت بين  
طومان باى، والسلطان سليم كانت إبان وجوده بالصعيد إلا أن هذه  
المفاوضات: تضررت للفشل بعد قتل بعض أعضاء الوفد المرسل من قبل  
السلطان الشماني.

٥ - الشيخ علي بن محمد الشاذلى الفراء، «ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة  
القاهرة (١١٢٣هـ/١٧١١م)»، وقد قام الدكتور عبد القادر طليمات  
بتحقيق هذا المخطوط ونشره بالمجلة التاريخية المصرية المجلد الرابع عشر،  
عام ١٩٦٨.

تعرض هذا المخطوط لانقسام الممالك إلى القاسمية والفقارية  
وتنافسهما للحصول على الزعامة والحكم. ولم يقتصر الأمر على هذا الحد  
بل وصل التنافس على الزعامة فى البيت الواحد، وشهدت مصر كثيراً من  
الفتن والحروب، وتحدث الفراء عن فتنة ١١٢٣هـ/١٧١١م التي استمرت  
سبعين يوماً فى القاهرة، وقد شارك محمد بك حاكم جرجا فى ذلك الوقت  
فى المعارك العسكرية والمعارك الاقتصادية عندما كان يستخدم الغلال  
كسلاح ضد سكان القاهرة إبان تلك الفترة.

وتعرض المخطوط لأسباب هذه الفتنة، وأوضح أنها ترجع إلى التنافس  
بين ضباط أوجاق الانكشارية على النفوذ والسلطان، ودور إفريخ أحمد،  
أولاً باشا، الذى أراد أن يسيطر وييسط نفوذه على الأوجاق كله، وانتهى  
الأمر بحدوث حرب قاسية الأهوال، ترتب عليها هدم البيوت، وحرق المتاع،  
ونهب الأموال، وسقوط الجرحى والقتلى... إلخ.

ومما يذكر أن الفرا شاهد هذه الفتنة وعاصرها وتعرض لمواقف كل من:

١ - الأوجاقات العسكرية: والنزاع الذى نشب، والتنافس بينهم إلى حد الاشتباك المسلح.

٢ - الوالى: وضعفه عند نشوب النزاع بين الأوجاقات العسكرية، ووصل ضعفه إلى الانحياز إلى الجانب الأقوى دون مراعاة للصالح العام.

٣ - علماء الأزهر: وقد اختلفوا فيما بينهم على نفى خصوم أفرنج أحمد، بالإضافة إلى إصدارهم فتاوى أضرت بالمجتمع المصرى العثمانى، ومن ضمن هذه الفتاوى جواز قتال فريق ضد الآخر، وانقلب الحال عندما أفتوا بنفى أفرنج أحمد بعد مزيمته.

٤ - الأمراء: وشرح كيف كانوا يمشون عيشة كلها ترف وبلذخ، ولم يقاسوا من تلك الفتنة، كما قاسى المجتمع المصرى أثناءها.

٥ - سكان القاهرة: وقد انقسموا بدورهم إلى قسمين، قسم يؤيد فريقاً على الآخر، والقسم الآخر يعارض ذلك، وانتهى ذلك التقسيم بأثره السىء للأتنين معاً، للمنتصر والمهزوم.

٦ - القبائل العربية: التى استغلت الموقف لصالحها، والمقصود هنا بالقبائل العربية العربان الذين استغلوا الموقف وقاموا بعملية السلب والنهب.

٦ - محمد الرئاسى السعدى، «بلوغ الأرباب فيم الخطايا» وقد قام الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن عبد الرحمن بتحقيق هذا المخطوط بالمجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع، المنشور، نشره عام ١٩٧٧.

وتعرض هذا المخطوط للاضطرابات التى تعرضت لها مصر، وخاصة منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر، واضطربت أحوال البلاد، كما اضطرت جنود الحامية العثمانية إلى الاشتراك فى هذه الاضطرابات، وخاصة جنود السباعية.

وترجع أسباب هذه الثورات إلى العوامل الاقتصادية وخاصة منذ ولاية علي باشا الصوفي (٩٧١-٩٧٣هـ/١٥٦٤-١٥٦٦م) حيث بدأ زيف العملة وخلطها بالنحاس، واضطربت أحوال الأمن بالبلاد وكثر اللصوص وقطاع الطرق وظهر ذلك واضحاً، وعلى هذا الأساس بدأ جند السباهية (الفرسان) يستغلون الموقف لصالحهم ويقومون بالثورات ضد الولاة العثمانيين أنفسهم، وازداد نفوذ هؤلاء الجند وخاصة في الريف، حيث قاموا بفرض الكثير من الامتيازات والعادات، وأدى ذلك الموقف الضعيف من جانب الولاة العثمانيين إلى استنجد الأهالي بالدولة العثمانية التي تدخلت نتيجة ما قام به هؤلاء الفرسان من اغتصاب النساء والأولاد، ووصل بهم الأمر إلى تهديد الولاة العثمانيين وقتلهم كما حدث عندما قتلوا إبراهيم باشا (١٠١٢-١٠١٣هـ/١٦٠٤-١٦٠٥م) بل وصل تخديهم للسلطات الحاكمة إلى درجة إعلان استقلالهم بمصر، وكان نتيجة ذلك ظهور المماليك كقوة عسكرية وسياسية.

وانتهى الأمر بالقضاء عليهم في ولاية محمد باشا (١٠١٦-١٠٢٠هـ/١٦٠٧-١٦١١م) الذي قضى عليهم تماماً واعتبر ذلك القضاء بمثابة الفتح العثماني الثاني لمصر.

ويذكر السعدى هذا الحادث بقوله (١):

«أنعم بإيالة مصر المحمية، مع الوزارة العلية لحضرة مولانا وسيدنا الوزير المعظم والمشير المفخم، والدستور المكرم، ممهد أمور جمهور الأمم، منصف المظلوم ممن ظلم، نذا العالم، رافع آثار الجور والفتن وقالع مآثر الظلم والأحسن، جواد لم يمحق الهلال إلا ليكون نعلا لحافر لجواده، ولا مدت الثريا أكفلها الغضب إلا للتمسك بذيل كرمه وامداده ولا سل الصبح سيفه إلا قال الله أكبر على أعدته، ولا

(١) محمد البرلى السعدى، بلوغ الأرب برفع الطلب، ص ٣١-٣٢.

حمرت الشفق من الخافقين إلا حرمة حمرة خافق لواية، ولا أمطرت  
السحب إلا بكاء من خشية جلاله، ولا استقرت البروق إلا خجلا من  
لمعان سيوفه ونصاله، ولا نحلت الخناصر باخواتم إلا لأنها تعقد عليه،  
ولا كحلت العيون السود بسواد النور الباصر، إلا لتشرف بالنظر إليه،  
ولا فتحت الدوى أفواهها إلا لتطيق بمدحه السنة الأقلام، ولا حبر  
الخبر ييا الطروس بسود الساطور إلا لنشير أن الليالى والأيام من جملة  
الخدام ليث عرين الرطيس يأسا وجاشا، حضرة سيدنا ومولانا الوزير  
المعظم محمد باشا أنعش الله تعالى به بساط البسيطة انتعاشا، ولا زال  
عمود خيام هذا الدين القيم بعد الله الشريفة قائما، وكلما نوت  
لغداؤها فعلا مضارحا كان سيفه له جازما، وهو الذى قهر الأعداء من  
طوايف الأشقياء المذكورة أخذا بالنواصي، ويدد شمل البغاة العصاة  
وفرقتهم إلى الأقصى وهو الذى من جل قنائه آمن من عوارض الفناء  
ومن أشجاره بحماه خلص من يوايق البلاد، ومن استظل بظل رافقه  
وحده ظليلا، وهو الذى من قصد بابه ما خابه ومن لزم جنبه  
الشريف عاش وطاب، وهو الذى دابه إغاثة الملهوف وأسدى  
المعروف.

٧ - محمد بن أبى السرور البكرى الصديقى، «كشف الكربة فى رفع  
الطلبة» ورقم هذا المخطوط ٨٣٠ تاريخ بمكتبة رئاسة رافع الطهطاوى  
بسوهاج وقام الدكتور عبد الرحيم محمد الرحمن عبد الرحيم بتحقيق  
هذا المخطوط. ونشره بالمجلة التاريخية المصرية المجلد الثالث والعشرون عام  
١٩٧١ م.

وتعرض هذا المخطوط أيضاً للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية  
التي حدثت بمصر، وخاصة إبان فترة الجند السباهيمية الذين فرضوا الطلبة  
وغالوا فى تحصيلها، وبدأ تحصيل هذه الطلبة منذ عهد أويس باشا

٩٩٥هـ/١٥٨٦م) وكانت تحصل في أول الأمر شهرياً، ثم بدأ هؤلاء الجند السباهية ينالون في جمعها، وأصبحت يومياً، ووصل بهم الأمر إلى جمعها خمس مرات يومياً<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن محمد البرلسي السعدي<sup>(٢)</sup> تحدث عن فساد وطغيان هؤلاء الجند السباهية في القرى والمدن وأدى بهم الأمر إلى تحدى السلطات الحاكمة وقتلهم لأحد الولاة كما تعرضنا سابقاً.

وتعرض المخطوط لما أصاب الريف من غبن وقسوة وظلم من هؤلاء الجند، حتى جاء محمد باشا (١٠١٣-١٠٢٠هـ/١٦٠٧-١٦١١م) وقضى تماماً على طغيانهم، وكان نتيجة ذلك القضاء على قوة المماليك العسكرية والسياسية لفترة ما وخاصة بعد أن ازدادت قوتهم.

(ب) محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، «المنح الرحمانية في الدولة العثمانية» ورقم هذا المخطوط ١٩٢٦ تاريخ بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

وتعرض هذا المخطوط لتاريخ السلاطين العثمانيين وعن ولاية كل منهم في مصر ابتداء من عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م إلى عام ١٠٢٥هـ/١٦١٩م، والحوادث الهامة التي حدثت في عهد كل وال من ولاية مصر العثمانية إبان تلك الفترة. واشتمل هذا المخطوط على خمسة عشر باباً تناول في كل باب سلطاناً من سلاطين آل عثمان، تاريخ توليته العرش وأعماله وحياته حتى إذا ما وصل إلى عهد السلطان سليم الأول في الباب التاسع، يذكر ولاية مصر الذين حكموها مبتدئاً بخاير بك، وفي الباب العاشر يبدأ الحديث عن

---

(١) محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، كشف الكربة برفع الطلبة، ص ٤٣. ويجدر الإشارة هنا إلى أنه الوالد وليس أبا السرور الابن، لأن محمداً الابن كان يبلغ من العمر أربعة عشر عاماً عندما انتهى الوالد من تأليف المنح الرحمانية وكان في سن لا يسمح له إطلاقاً بتأليف مثل هذا الكتاب. (انظر: عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٤١).

(٢) محمد البرلسي السعدي، بلوغ الأرب في رفع الطلب.



السلطان سليمان القانوني وأعماله ومن ولى مصر من الولاة العثمانيين والأحداث الهامة التى وقعت فى عهد كل منهم. كما تناول قضاة العسكر الذين تولوا رئاسة القضاة فى مصر العثمانية إبان تلك الفترة.

(ج) محمد بن أبى السرور البكرى الصديقى، «اللطف الربانية على المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية». ورقم هذا المخطوط ٨٠ بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

ويعتبر هذا المخطوط تكملة لمخطوط المنح الرحمن فى الدولة العثمانية ويلاحظ أنه يتعرض لتاريخ بعض الولاة العثمانيين فى مصر والقضاء.

ونعرض البكرى فى هذا المخطوط لتاريخ الولاة باختصار شديد، ولو حظ أنه ينقل كثيراً عن ابن إياس الحنفى وخاصة عند تعرضه لأحداث الفتح العثمانى والمناوشات والمفاوضات التى دارت بين السلطانين العثمانى والمملوكى، وما انتهت إليه هذه المفاوضات حتى تم إعدام السلطان المملوكى طومان باى. كما تعرض لتاريخ مصر من عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م إلى ولاية مصطفى باشا الثانى عام ١٠٢٧هـ/١٦١٨م.

(د) محمد بن أبى سرور البكرى الصديقى، «الكواكب السائرة فى أخبار مصر القاهرة»، وهى عبارة عن مخطوط مصور بالميكرو فيلم عن المتحف البريطانى تحت رقم ٧٨٤ زرقم، بـ مكتبة البلدية بالإسكندرية ١١٧٠/١٣٤١ ج. وقد اشتمل على مقدمة وعشرين باباً على النحو التالى:

يشتمل الباب الأول على ذكر مصر وأول أمرها وما قيل فى تسميتها ويتحدث الباب الثانى عن ذكر حدود مصر، أما الباب الثالث فى ذكر ملوك مصر قبل الطوفان فى الجاهلية إلى زمن الإسلام ثم خلفائها ونوابها وملوكها ونوابهم إلى ستين ألف، ويشير الباب الرابع فى ذكر كور مصر وعدد قراها، وفى الباب الخامس فى ذكر ما ورد فى فضل مصر، والباب السادس فى ذكر

دعاء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لمصر وأهلها، والباب السابع فى وصف العلماء لمصر، والباب الثامن فىمن ولد بها من الأنبياء، والباب التاسع فى ذكر فتوح مصر، والباب العاشر فيما بمصر من ثغور الرباط والمساجد الشريفة، والباب الحادى عشر، فىمن ذكر مصر من العلماء والحكماء والمؤرخين. والباب الثانى عشر فى ذكر نزاج مصر، والباب الثالث عشر، فى ذكر ما انتقلت به مصر من ملبوس ومأكول وكنوز، والباب الرابع عشر، فى ذكر ما كان يعمل بأرض مصر من حفر الترع وعمارة الجسور، والباب الخامس عشر، فى ذكر ما كتبه المؤلف للحديث عن عجائب مصر وغرائبها كالأهرامات والنيل والباب السادس عشر، فى ذكر مقاييس النيل، والباب السابع عشر، فى ذكر القاهرة بالخصوص وأول أمرائها والباب الثامن عشر، فى ذكر محاسن مصر الكلية الجامعة التى تفضل بها غيرها على سبيل الإجمال، والباب التاسع عشر، فى ذكر أقاليمها، والباب العشرون يختتم به المخطوط فى ذكر أخبار الإسكندرية والمنارة وما فيها من العجايب (العجائب).

وتناول هذا المخطوط التنظيمات الإدارية التى وضعها السلطان سليم، ثم عرض أعمال ولاية مصر العثمانيين وصفاتهم من عهد خاير بك (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) والأحداث التى وقعت بمصر من هذه الولاية إلى سنة ١٠٦٠هـ/ ١٦١٠م). وتعرض البكرى لتاريخ تولية كل وال وتاريخ انتهاء حكمه سواء بالعزل أو القتل، وتناول معالجة السياسة والمشاكل الاقتصادية وازدياد نفوذ الأوجاقات العسكرية وخاصة السباهية، بالإضافة إلى تعرضه لقضاة العسكر العثمانيين الذين تولوا هذه المناصب.

(هـ) محمد بن أبى السرور البكرى، «تحفة الظرفاء فى ذكر دولة الملوك والخلف ويليهِ الفتوحات العثمانية للديار المصرية» ورقمه ٢٣٥/٦٨٩ ج بمكتبة بلدية الإسكندرية.

وكالعادة تناول المؤلف تاريخ مصر منذ العصر الإسلامى إلى أن فتحها السلطان سليم خان، وتعرض لتاريخ مصر السياسى والعسكرى، وتعرض أيضاً للوقائع العسكرية التى حدثت بين المماليك والعثمانيين، ويلاحظ عليه أنه ذكر أحياناً الأحداث يوماً بيوم، وقد نقل عن محمد بن إياس الحنفى فى بعض الأحداث الهامة مثل عملية الفتح العثمانى مثلاً فى مخطوطة «تحفة الظرفاء» فى ذكر دولة الملوك ووليه الفتوحات العثمانية للديار المصرية<sup>(١)</sup> كما يتفق مع كتاب «اللطائف الربانية على المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية»<sup>(٢)</sup>.

ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل تجدد - أبا السرور البكرى، نفسه دائماً فى مخطوطاته، وأحياناً يجد الباحث نفسه وكأنه يقرأ نفس المخطوط السابق، أذكر على سبيل المثال مخطوطة تحفة الظرفاء «متفقة تماماً مع اللطائف الربانية»<sup>(٣)</sup>.

٨ - مجهول المؤلف، «أخبار أهل القرن الثانى عشر الهجرى، تاريخ المماليك فى القاهرة» ورقم هذا المخطوط ١٣٤١ بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

ونعرض هذا المخطوط لتاريخ مصر السياسى والاقتصادى من عام ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م إلى عام ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م. تطورت إلى الصراع بين البيوتات المملوكية خلال الفترة من سنة ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م، وخاصة عند التجاء أحد أمراء المماليك للمسيحية انتهى بهذا فوته ويعبر مرة أخرى عن سل

(١) وجد هذا التشابه فى صفحات ١٦٢-١٦١، ١٦٠، ١٧٤ وقد نقل أبو السرور عنه فى صفحات ١٠٩-١١٣.

(٢) وجد هذا التشابه فى صفحات ابن إياس ١١١-١١٢، ونقل البكرى عنه فى صفحات ٩٥-٩٦.

(٣) تحفة الظرفاء، صفحات ٩٨، ١١١، ١٢٢ متفقة مع صفحات ٩٥-٩٦ بالنسبة إلى اللطائف الربانية.

مساندة حاكم جرجا له، كما تعرض لدور العريان أيضاً في هذه الحوادث واستغلال الموتى لمصلحتهم.

٩ - مصطفى بن الحاج إبراهيم، تابع المرحوم حسن أغا عزبان الدمرداشي، تاريخ رايح مصر القديمة من سنة ١١٠٠هـ/١٦٨٨م - ١٠٥٠هـ/١٧٣٨م. وقد تمت بتحقيقه ونشره عام ١٩٨٩م.

تعرض هذا المخطوط لتاريخ مصر المشمانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة، ومدة حكم كل باشا حكم مصر والأحداث المهمة التي حدثت في هذه الفترة، خاصة في عهد عن الوقائع بين عسكر مصر والصناجق الأعوان. والنتائج التي تربت بعد مقتل الصناجق الفقارية.

وتابع مؤلف هذا المخطوط نفس طريقة أحمد كتنخدا عزبان<sup>(١)</sup> باتباعه نظام التاريخ بالحوليات، دون مستندات لا عن فضل علم التاريخ ولا عن تاريخ مصر منذ الخليقة، كما فعل معظم مؤرخي الحوليات في القرنين السابع والثامن عشر.

ويذكر عن الوقائع بقوله<sup>(٢)</sup>:

«عن وقائع مصر القاهرة كنانة الله في أرضه من غم لأن السلطان محمد خان والسلطان سليم خان، والسلطان أحمد خان والسلطان مصطفى خان والسلطان أحمد خان والسلطان محمود خان نصره الله تعالى من سنة مائة بعد الألف تاريخ آخر المجموع والبشوات على الترتيب ما قد حصل في ملتهم من الوقائع بين عسكر مصر والصناجق والأغاوات واختيارية السبعة أوجاقات الجوريجية واجب

(١) أحمد كتنخدا عزبان، الدرة المصانة في أخبار الكنانة.

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم، تاريخ وقائع مصر، ص ١-٢.

رعايات وأنفار محافظين مصر بعد مقتل السناجق الفقارية قبل دخول  
سنة مائة بعد الألف.

ويلاحظ على هذا المخطوط رداءة الخط، وتكاد الكتابة تتشابه تماماً مع  
الدمرداشي، وخاصة أن الفقرة واحدة فالمؤلف هنا بدأ يسرد الأحداث من سنة  
١١٠ هـ/١٦٨٨ م والدمرداشي بدأ من عام ١٠٩٩ هـ/١٦٨٨ م، وأنهى  
حوادثه بعام ١١٥٠ هـ/١٧٣٧ م بينما أنهى المؤلف الآخر حوادثه بعد هذه  
الفترة عام ١١٦٩ هـ/١٧٥٦ م بشارق، حوالي عشرين عاماً أو أقل ويكاد  
يلاحظ الباحث عند اطلاعه على هذا المخطوط أنه يطلع على مخطوط  
الدمرداشي وخاصة عند تعرض المؤلف للأحداث السياسية مثل تعرضه لفترة  
١١٢٣ هـ/١٧١١ م والاقتصادية والاجتماعية.

وفي مجال سرد الأحداث السياسية تعرض إلى حادثة كوجك محمد  
وصراعه من أجل الوصول إلى السلطة السياسية، والصراع بين البيوتات  
المملوكية وبخاصة الفقارية والقاسمية من أجل الوصول إلى الحكم وموقف  
حكام الصعيد وخاصة حاكم ولاية جرجا وموقف الهوارة أيضاً وعربان  
الصعيد الآخرين مثل عربان ابن موافى وغيرهم.

وأشار المؤلف إلى أنه نتيجة لاضطراب الأحوال السياسية في البلاد أن  
سادت الأحوال الاقتصادية، فارتفعت الأسعار ونمطت العملة للغش، كما  
أشار إلى موقعة شملة هوارية من إمداد القبايل بالأسلحة أو غيرها، وأثر ذلك  
على السلطات الناصرية في الفترة من ١١٢٣ هـ إلى ١١٢٤ هـ.

ثم تعرض المؤلف للناحية الاجتماعية في مصر العثمانية في تلك  
الفترة، والتركيب الديمائي للمجتمع المصري والحرفيين وغير ذلك ويشير إلى  
المحن التي تعرضت لها مصر وخاصة في عام ١١٠٧ هـ/١٦٩٥ م عندما  
انتشر وباء الطاعون في البلاد وأثره على السكان.

١ - يوسف الملواني (الشهير بابن الوكيل)، كتاب «تحفة الأحياب بمن  
مناقب سمر من الملوك والنواب»<sup>(١)</sup>.

ويتكون الكتاب من أربعة أبواب، وتعرض لتاريخ مصر والقاهرة السياسي  
والاقتصادي والتجاري إبان الحكم العثماني، وخاصة في الباب الرابع  
الذي تعرض فيه للذكر سلاطين آل عثمان ونوابها مستمر من سنة  
١١٤٦ هـ إلى سنة ١١٤٦ هـ/١٧٣٣ م.

وتناول الكتاب سلطات تاريخية إضافية تشمل الريف والمدينة، ويبدو  
أنه انجزته في سنة ١١٤٦ هـ كما اعتد على أحمد باشي عبد الغني من  
قبل، وخاصة لوجود كتابه «دبر في الفترات التي أريح لها».

مثال ذلك نرى أن الملواني يذكر عن فتنة ١١٢٣ هـ/١٧١١ م  
فيقول<sup>(٢)</sup>:

«وفي ثالثة (رجب ١١١٩ هـ/١٧٠٧ م) وقعت فتنة باب  
البنكجيرية فعزلوا أحمد إفرنجي الذي كان ريس الأوده باشه  
وحسين أغا الأوده باشي ثم نفوهم إلى الطينة بدمياط».

أما عبد الرحمن الجبرتي فتعرض في تاريخه لأحداث هذه الفتنة  
وأسبابها فقال<sup>(٣)</sup>:

«وفيها (١١١٩ هـ/١٧٠٧ م) وقعت فتنة بباب البنكجيرية  
فعزلوا إفرنج أحمد باشي أوده باشه وحسين أوده باشه ثم نفوهم  
إلى الطينة بدمياط».

(١) رسالة ماجستير، تحقيق إبراهيم يونس محمد سلطح، بعنوان تاريخ مصر العثمانية ٩٢٣ -  
١١٣١ هـ/١٥١٧-١٧١٩ م.

(٢) عصمت محمد حسن، عبد الرحمن الجبرتي ومنهجه في كتابة التاريخ، ص ٣٣٠، رسالة  
ماجستير غير منشورة.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٢٨.

وتحليل هذين النصين نجد أن عبد الرحمن الجبرتي قد نقل عن يوسف الملواني الذى عاصر أحداث هذه الفتنة وأرخ لها، حتى أننا نرى أن الجبرتي قد تأثر بأسلوب الملواني.

ويذكر كل من الملواني والجبرتي عن اشتراك حاكم الصعيد محمد بك فى هذه الفتنة.

وعن حادثة عوذة إفرنج أحمد من النفى إتفقت رواية الجبرتي مع رواية الملواني الذى ذكر عن هذه الحادثة عام ١١١٩ هـ/١٧٠٧ م، الذى ذكر عن هذه الحادثة عام ١١١٩ هـ/١٧٠٧ م بقوله<sup>(١)</sup>:

«وفيه فر أحمد الفرنجى وحسين أغا من حبس الطينة ودخل مصر ليلا فالتجأ الفرنجى أحمد إلى أغات الجراكسة وأما حسين فالتجأ إلى باب التفكجية وفى سادس عشرينه أصبحت البنكجيرية بالباب بأسلحتهم لما بلغهم قدوم إفرنجى أحمد إلى مصر وقالوا لابد من نفيه إلى الطينة فعاند فى ذلك طايفة «الجركسة وامتنعوا عن التسليم فيه وقالوا لهم لابد من أننا ننقله من وجاقتهم وساعدتهم على ذلك بقية البلكات ولم يوافقهم البنكجيرية على ذلك ومكثوا بيابهم يومين وليلتين وكذلك فعل كل بلك بيابه فلما رأى العلما والفهاء والأشراف تفاقم الأمر وخشوا من الفتنة اجتمعوا على الصناجق وسائر أعيان البلد وأجمعوا على أن يجعلوه صاحب طبلخانة ولما تم التوافق أرسلوا له القفاطين مع كتخدا الباشا وأرباب الدرك وأحضروه إلى مجلس الأغا وقروا عليه فرمان الصنجقية وأنه إن خلف يكون عليه بخلاف ذلك فامثل الأمر ولبسوا قفاطين الصنجقية وطلع

(١) يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٢٧٥؛ عصمت محمد حسن، المرجع السابق، ص ٣٣٢.

من منزل أغاة الجراكسة فى موكب عظيم إلى منزله وفى غاية شعبان نزل له الصنjq السلطانى على العادة والطبلخانة».

أما رواية الجبرتى عن هذا الحادث فإنها تشابه تماماً رواية يوسف الملوانى ويلاحظ الباحث أن الجبرتى قد تأثر بأسلوب الملوانى ويظهر ذلك بقوله عن حوادث عام ١١١٩هـ/١٧٠٧م<sup>(١)</sup>:

«وفيه (شعبان) فر إفرنج أحمد أوده باشا وحسين أغا من حبس الطينة ودخلا مصر ليلاً فاختاباً عند أغات الجراكسة والتجأ حسين إلى باب التفكجية.. (وفى سادس عشرينه) اجتمع البنكجيرية بالباب بأسلحتهم لما بلغهم قدوم إفرنج أحمد إلى مصر وقالوا لابد من نفيه ورجوعه إلى الطينة فعاند فى ذلك طائفة الجراكسة وامتنعوا من التسليم فيه وقالوا لابد من نقله من وجاقكم وساعدهم بقية البلكات ولم يوافق البنكجيرية على ذلك ومكثوا ببابهم يومين وليلتين وكذلك فعل كل بلك ببابه فاجتمع كل العلماء والمشايخ على الصناجق والأعيان وخاطبوه فى حسم الفتنة فوقع الاتفاق على أن يجعلوه صاحب طبلخانة وأرسلوا له القفاطين مع كتخدا الباشا وأرباب الدرك وأحضره إلى مجلس الأغا وقرأوا عليه فرمان الصنjqة وطلع من منزل أغات الجراكسة بموكب عظيم إلى منزله ونزل له الصنjq السلطانى والطبلخانة فى غايته».

وقد قسم الملوانى كتابه إلى أربعة أبواب رتبت على النحو التالى:

الباب الأول: ما ملك مصر بعد الطوفان إلى أن فتحها الله على يد المسلمين.

(١) عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج ١، ص ٣٣؛ عصمت محمد حسن، المرجع السابق، ص ٣٣٨-٣٣٩.



الباب الثانى: يتحدث عن ولاية المسلمين منذ زمن عمر بن الخطاب والخلفاء الأمويين والعباسيين والفاطميين.

الباب الثالث: ويتحدث عن سلاطين الأكراد ومماليكهم الأتراك والجراكسة إلى أن جاء السلطان سليم خان بن عثمان وفتح مصر.

الباب الرابع: يتضمن ذكر ملوك آل عثمان ونوابهم.

رابعاً - مصادر منشورة:

١ - محمد بن إياس المصرى الحنفى، «بدائع الزهور فى وقائع الدهور».

يعتبر الجزء الخامس الذى حققه الدكتور محمد مصطفى عام ١٣٨٠هـ/١٩٦١م بالقاهرة، المرجع الرئيسى لحوادث الفتح العثمانى لمصر، والتنظيمات التى وضعها العثمانيون لمصر عقب الفتح، وسرد الأحداث الهامة التى حدثت بمصر، كان دائماً النقد للحكم العثمانى ومساوئه وإهماله مصالح المصريين.

وقد تعرض ابن إياس لحكم العثمانيين لمصر حتى وفاة خاير بك وصدر فرمانات العثمانية كل عام لتجديد حكم خاير بك حتى وفاته عام ٩٢٨هـ/١٥٢٢م.

ودون الحوادث شهراً بعد شهر فى الأجزاء غير المعاصرة من كتابه، ثم يوم بعد يوم فى الأجزاء الأخيرة منه، مما يدل على دقته ورغبته فى استقصاء الحقائق، واستخدم فى أسلوب الألفاظ العامية والألفاظ غير العربية ويرجع ذلك إلى انتشار اللسان التركى فى مصر خاصة بين أفراد الطبقة الخاصة فى العصر المملوكى<sup>(١)</sup>.

كما أن ابن إياس يتعرض لعملية الثأر التى قام بها إينال السيفى

(١) سيدة إسماعيل الكاشف، مكانة ابن إياس بين مؤرخى مصر فى العصور الوسطى، ص ٦١.

كاشف الغربية، وجائم كاشف البهنا والفيوم، وخاصة أنه عرف عنهما أنهما أيدا الفتح فى أول الأمر<sup>(١)</sup>.

٢ - عبد الرحمن الجبرتي، «عجائب الآثار فى التراجم والآثار»، أربعة أجزاء.

وهو غنى عن التعريف، وتعرض لتاريخ مصر الحديثة خلال ثلاث فترات، الفترة الأولى لتاريخ مصر العثمانية، وتاريخ مصر إبان الاحتلال الفرنسى، وتاريخ مصر إبان حكم محمد على حتى عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م.

وتعرض الجبرتي للمجتمع المصرى وطبقاته وفئاته وطوائفه وخاصة العلماء والماليك والتجار والحرفيين وغيرهم، كما يلاحظ عليه أنه أفرد تراجم عن الشخصيات الهامة فى نهاية كل عام فى تاريخه للوفيات.

واعتمد الجبرتي فى تأريخه على كثير من كرايس الأجناد وكثير من المؤرخين الذين سبقوه أمثال أحمد شلبي عبد الغنى<sup>(٢)</sup> ويوسف الملوانى<sup>(٣)</sup>، بالإضافة إلى ذلك فإنه عاصر بعض الأحداث الهامة، بل شارك فيها، وإذا لم يشارك فيها فإنه كان قريباً منها. واتبع فى كتابته طريقة الحوليات واليوميات، وصور الحياة فى الأماكن التى أرخ لها ووصف الأماكن والميادين والدروب والمنازل حتى أن القارئ يستطيع أن يستنتج صورة تفصيلية عن هذه الحياة. وتعرض أيضاً لظهور القاسمية والفقارية.

#### خامساً - دراسات وثائقية منشورة:

١ - محمد شفيق غربال، «مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨-١٨٠١) رسالة حسين أفندى الروزنامجى» المقالة الأولى مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد الرابع، الجزء الأول، مايو عام ١٩٣٦م.

(١) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢) أحمد شلبي عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشا.

(٣) يوسف الملوانى، تحفة الأحباب فيمن ملك مصر من الملوك والنواب.

وهو عبارة عن مخطوط عنوانه «ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية» ينسب إلى حسين أفندى أحد أفندية الروزنامة فى مصر العثمانية. ففى هذا المخطوط إجابة لأسئلة طرحها استيف مدير المالية فى عهد الاحتلال الفرنسى عن أحوال مصر الإدارية والمالية فى العصر السابق على الحملة الفرنسية، وقد انتظمت هذه التساؤلات والإجابات فى ستة عشر باباً، وأوضح المؤلف أنه قام بتحريرها عام ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م أى قبل خروج الفرنسيين من مصر.

وجاء إجابات حسين أفندى على تساؤلات استيف كالاتى:

- ١ - وصف ترتيب القاهرة ونظامها وأمرائها.
- ٢ - فى تعريف صنایع مصر وعدتهم وخدمتهم.
- ٣ - فى ترتيب الأوجاقات السبعة وأسمائهم.
- ٤ - فى تعريف الحكام القاطعين بالأحكام الشرعية مثل القاضى وغيره.
- ٥ - فى تعريف الأفندية وخدمتهم.
- ٦ - فى تعريف الولايات وبلاد الأقاليم المصرية.
- ٧ - فى تعريف التزام الملتزمين.
- ٨ - فى تعريف الأراضى ووضع يد الملوك عليها.
- ٩ - فى ترتيب البلاد وضبط أطيانها حين تداولت هذه المملكة إلى السلطان سليم.
- ١٠ - فى تعريف الميرى وتمكين الملتزم من الالتزام.
- ١١ - فى تعريف تمكين الملتزمين فى الالتزام والفلاحين من الأراضى.
- ١٢ - فى تعريف مقدار الميرى إلى غاية تحرير حسن باشا كان قدره أى شىء.
- ١٣ - فى تعريف سبب ترتيب الميرى على البلاد وغيره.
- ١٤ - فى تعريف سبب ترتيب مصاريق الميرى.

١٥ - فى تعريف الموارىث وما يخص بيت المال.

١٦ - عن تعريف الأسئلة الآتى ذكرها فيه.

وقد قام ستانفورد شو Stanford Shaw بتحقيق هذا المخطوط والتعليق عليه ونشره عام ١٩٦٤ بعنوان:

«Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution by Husen Efendi»

وفى هذا التحقيق تعرض للتكوين الاجتماعى والإدارى لمصر العثمانية فى نهاية القرن الثامن عشر. وتعالج المقدمة التكوين الإدارى والاجتماعى لمصر العثمانية، فى نهاية القرن الثامن عشر، ثم يشير المؤلف بعد ذلك للاحتلال الفرنسى لمصر، ويناقش شو Shaw فى نفس المقدمة شخصية حسين أفندى ويرى أنه لم يكن واحداً من الممالىك أو أصدقائهم، ويتعرض لمناقشة التقرير ويبين أن حسين أفندى تحدث فى بعض الأحيان عن الوضع الذى آلت إليه أنظمة مصر الإدارية والمالية فى العصر العثمانى فى نهاية القرن الثامن عشر<sup>(١)</sup>.

٢ - ستانفورد شو:

Stanford Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798.

وهذا الكتاب عبارة عن رسالة دكتوراة عن التنظيم الإدارى والمالى لمصر العثمانية، واعتمد المؤلف فى إعداد هذه الرسالة على دفاتر الالتزام بدار الوثائق القومية بالقلعة، مما أكسب عمله صفة التاريخ الاقتصادى والإدارى، إلى جانب أنه تعرض لبعض الأحداث الهامة التى مرت بها مصر العثمانية.

(٤) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٩.

٣ - بيتر م. هولت P.M. Holt :

وله العديد من المؤلفات والمقالات الخاصة بمصادر تاريخ مصر العثمانية، والأحداث الهامة بها، وقد نشرت هذه المقالات في مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن، وسيشير الباحث إلى اختصارها .B.S.O.A.S

وأهم هذه المقالات مقالة عن رضوان بك أمير الحج في القرن السابع عشر، وتحدث فيها عن أصل الماليك الجراكسة بعنوان:

The Exalted Lineage of Ridwan Bey-Some Observation on Seventeenth Century Mamluk Genealogy, B.S.O.A.S. XXII 2 1959. (pp. 222-230).

أما المقالة الأخرى فهي عبارة عن :

The Belicate in Ottoman Egypt During Seventeenth Century B.S.O.A.S. XXIV 2 1962, (pp. 214-248).

وقد بدأ هذه المقالة بمقدمة ييلوجرافية عن المصادر الهامة لتاريخ مصر العثمانية، ثم تعرض بعد ذلك للتاريخ السياسى لمصر العثمانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وتحدث عن البكوية في مصر العثمانية، وولاتها من العثمانيين ثم ختم حديثه لتراجع لحياة بعض سناجق مصر من البكوات في القرن السابع عشر.

كما ألف هولت كتاباً عن:

Egypt and Fertile Crescent 1516-1922 A Political History, London 1966.

وفيه تعرض لتاريخ مصر السياسى والصراع بين البيوتات المملوكية

طمعاً فى الوصول إلى الحكم دون مراعاة مصالح الأهالى ووقف عند انقسامات الفقارية والقاسمية ومشاركة عريان الصعيد فى هذه الانقسامات وانحيازهم إلى جانب ضد الجانب الآخر. وبالإضافة إلى ذلك فإن للمؤلف أعمالاً أخرى من بينها:

The Pattern of Egyptian Political History From 1517-1798 in Political and Social in Modern Egypt , London, 1959.

٤ - دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، «الريف المصرى فى القرن السابع عشر»، القاهرة ١٩٧٤م

ويعد من المراجع الهامة عن تاريخ مصر العثمانية بصفة عامة، والريف المصرى بصفة خاصة، واعتمد فيه على مصادر تاريخ مصر العثمانية الهامة فى الشهر العقارى مثل إسقاطات القرى التى تؤكد بداية أفلاس نظام الالتزام وتعطى فكرة واضحة عن الإسقاطات التى تمت سواء من جانب الأمراء العثمانيين أو المماليك أو من الأهالى، ويعتمد المؤلف مبيعات الباب العالى، بالإضافة إلى أرشيف المحكمة الشرعية، التى أعطت وصفاً دقيقاً عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى الريف المصرى.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الكتاب قد اعتمد على وثائق دار الوثائق القومية ودار المحفوظات المصرية، التى تعتبر بحق من أغنى المصادر الهامة لتاريخ مصر العثمانية.

ويلاحظ أن الكتاب قد أعطى وصفاً دقيقاً لإدارة الريف المصرى فى مصر العثمانية والهيئات المشتركة فى إدارته - الريف المصرى - مثل الملتزم والكشاف أو الصناجق، وشيخ القرية ومعاونيه مثل الصراف والخولى والمشد،... إلخ.

ومن خلال الدراسات الاجتماعية للريف فإنه استطاع أن يعطى وصفاً

دقيقًا للعادات الاجتماعية في الريف مثل الأفراح والمآتم. كما أشار إلى العربان الذين استقروا في الريف ودورهم الإيجابي والسلبي، والعلاقة بينهم وبين الفلاحين، الذين قاسوا من تعسفهم إلى جانب تعسف الإدارة وظلمها.

٥ - دكتور عمر عبد العزيز عمر، «دراسة لمصادر عربية عن تاريخ مصر العثمانية»، بيروت عام ١٩٧٧ م.

وفي هذا الكتاب يتعرض الباحث لدراسة وافية عن المخطوطات الخاصة بمصر العثمانية سواء في داخل مصر أو خارجها، كما تعرض أيضًا للمؤرخين الأجانب الذين اهتموا ونشروا أبحاثهم عن مصر العثمانية من أمثال بيتر م. هولت P.M. Holt وأبحاثه في هذا المجال سواء في المجالات العلمية أو الكتب الخاصة، وستانفورد شو Shaw ومؤلفاته العديدة والمنشورة. وبالإضافة إلى ذلك فقد تعرض لبعض المؤرخين المصريين الذين اهتموا بتاريخ هذه الفترة أمثال محمد شفيق غريال والدكتور حسن عثمان ومحمد توفيق، ودكتور رفعت رمضان ومحمود الشرقاوى، وقد أفدت فائدة كبيرة بالرجوع إلى هذه المصادر والمراجع.

٦ - دكتور محمد أحمد أنيس، «مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني»، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٢ م.

وقد قسم المؤرخين المهتمين بهذه الفترة إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: المتأثر بمدرسة التاريخ الإسلامي مثل ابن إياس والجبرتي.

القسم الثاني: واعتنوا بكتابة السير مثل العيني والزبيدي والجبرتي.

القسم الثالث: المؤرخون الأجناد وتعرض لبعضهم مثل ابن زنبيل الرمال والدمرداشي كتخدا عزبان ومصطفى بن الحاج إبراهيم.

وقد تطرق إلى الحديث الذى أدى إلى إهمال دراسة تلك الفترة والمجهودات التى تبذل الآن.

٧ - دكتورة ليلى عبد اللطيف أحمد، «الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى»، القاهرة ١٩٧٨ م.

يتعرض الكتاب لنظام الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، وقبل التعرض لمحتوياته لابد من الإشارة السريعة إلى مصادره الأساسية الهامة التى تعتبر بحق من أهم مصادر تاريخ مصر العثمانية. فاعتمدت الباحثة على دفاتر الالتزام الموجودة حالياً بدار الوثائق القومية بالقاهرة، التى كانت موجودة من قبل بدار المحفوظات المصرية، وتتبع لنظام الالتزام من بدايته حتى الغائه على يد محمد على عام ١٢٢٨هـ/١٨١٤ م.

وقد كشفت عن أدق التفاصيل الخاصة بنظام الالتزام وفئات الملتمزمين وتقسيم القرى والمصروفات المحلية للأقاليم، والضرائب المفروضة على الأرض والمضافات التى تعرضت لها ضريبة الأرض فى مصر وسيطرة رجال الإدارة من أمراء الممالك ورجال الإدارة المالية على التزامات الأرض فى مصر كمصدر ربح هام لهم.

ثم أوضحت التقسيم الإدارى لمصر بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة وكيفية تكوين ولاية جرجا فى العصر العثمانى، بالإضافة إلى تعرضها لمرتبات الباشا، والقاضى عسكر أفندى والدفتر دار، والأمراء والصناجق،... إلخ، كما تعرضت أيضاً للتقسيم الإدارى للولايات وكيفية إدارتها ونظامها المتبع.

وبالإضافة إلى المصادر السابقة فقد اعتمدت الباحثة على سجلات محكمة الإسكندرية والمحكمة الشرعية التى يوجد بها الكثير من الحقائق الهامة عن تاريخ مصر العثمانية بالإضافة إلى سجلات الدفتر خانة بالأوقاف.



وبعد أن تعرضت الدراسة بعض المصادر والمراجع الأساسية التي استعنت بها في بحثي هذا، وهناك مجموعة أخرى لم أعرضه، ولكنني أفدت منها فائدة حقيقية في هذا الكتاب.



---

## الفصل الثاني

### الفتح العثماني لمصر ونتائجه

---

## الفتح العثماني لمصر

قبل التعرض للفتح العثماني لمصر، لابد من التعرض للعلاقة بين العثمانيين وبين المماليك الجراكسة، وخاصة في عهد السلطان سليم خان العثماني، والسلطان قنصوة الغوري.

كانت العلاقة في أول الأمر علاقة مودة وصداقة، ولكن حدث ما يعكس صفو هذه العلاقات، عندما تحالف السلطان قنصوة الغوري مع السلطان الصفوي (الشاه إسماعيل)، ورحب سلطان المماليك بهذا التحالف، وأخذ كل من السلطان الغوري والسلطان سليم يترصد بالآخر، وخاصة أنه - أي الغوري - قد آوى الأمير قاسم العثماني أحد أبناء الأمير أحمد الذي قتله سليم واتخذته أداة للتهديد، كما اتخذ قايتباي من قبله الأمير جم، ثم منع السلطان الغوري القوافل المتجهة إلى السلطان سليم أثناء محاربته للشاه إسماعيل الصفوي.

وعلى هذا الأساس، عقد سليم العزم على الاستيلاء على مصر<sup>(١)</sup>، وهذا أمر طبيعي، وخاصة أنه بدا بمحاربة إحدى القوتين الكبيرتين في ذلك الوقت، وبدأ بالصفويين ثم بعد ذلك المماليك في مصر والقضاء عليهم، ولما كان يخشى في ذلك الوقت قيام تحالف بين الصفويين والمماليك، فإنه لو تم مثل هذا التحالف كان عليه - أي سليم - أن يحارب في جبهتين معاً في وقت واحد. وعلى هذا الأساس تحرك في حروبه ضد الصفويين وحرص كل الحرص على تجنب القيام بأي أعمال تثير شكوك المماليك في مصر<sup>(٢)</sup>.

(١) محمد بن أبي السرور البكري، اللطائف الربانية على المنح الرحانية في الدولة العثمانية، ص ٦١؛ إبراهيم علي طرخان، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص ١٧٥؛ عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري، ص ٧٢.

Stanely Lanc Pool, A History of Egypt in The Middle Ages, p. 351.

(٢)

وتأكدت نوايا العثمانيين العدوانية لدى السلطان قنصوة الغر .  
الأخبار بعظم الحشود والاستعدادات التي يجريها السلطان سليم، الذي أطلق  
إشاعات يعلن فيها أن الهدف من ذلك هو محاربة الصفويين الذين تم  
القضاء عليهم قبل ذلك ولم يصدق السلطان الغورى ذلك<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا الأساس جهز السلطان قنصوة الغورى التجريدة، وقد واجهته  
مشاكل مالية مما ألجأه إلى بيع أراضي بيت المال، وأدى ذلك إلى تصرف  
المشتري فى الأرض وفى كل شىء حتى وقفها، وبرر ذلك العمل للتصرف  
على التجريدة لحماية ثغور الإسلام والمسلمين<sup>(٢)</sup> . ولكن مثل هذا المنطق لا  
يمكن قبوله بالمرّة فهناك عدة تساؤلات حول من يحمى ثغور المسلمين . هل  
محاربة المسلمين بتميز له مثل هذا التصرف . والإجابة عن ذلك بأنها عملية  
صراع واضحة بين قوتين إسلاميتين، أحدهما تريد السيطرة على الأخرى  
حتى يكون لها السيادة على العالم الإسلامى .

وبعد أن أتم السلطان قنصوة الغورى الاستعدادات اللازمة صرف لكل  
جندى جامكية (مرتّب) أربعة شهور، ويبدو أن المماليك قد عادوا إلى  
الفوضى وانتهاز فرصة ارتباك حالة البلاد، وقاموا بأعمال الشغب والفساد فى  
البلاد، على أية حال انتهى الأمر بالاستعداد للمعركة الحاسمة وفى ظل هذه  
الاستعدادات ندر وجود الخيل والبغال، وصدرت الأوامر بالبحث عنها أينما  
وجدت، وترتب على ذلك إغلاق الطواحين، ونقص الخبز فى الأسواق،

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكى فى مصر والشام، ص ١٨١ .

(٢) محمد محمد أمين، الأوقاف والاحياء الاجتماعية فى مصر، ص ٣٠٠-٣٠١ .

ويذكر أنه يتشكك فى ذلك البيع لأن البيع يتم عن طريق البائع وهو بيت المال ويتم عادة باسم  
السلطان، والمشتري هو وكيل السلطان، فإن مثل هذه الأراضي المبيعة تعود إلى السلطان ثم  
يوقفها باسمه مرة أخرى. وقد دعم ذلك بالوثائق ويؤيد هذا رأى الدكتور سعيد عاشور،  
المرجع السابق، ص ٣٥١ .

وحدثت أزمة اقتصادية، واختفى التجار وأغلقت الأسواق، كذا اختفت طائفة الغلمان خشية بتجنيدهم في المعركة<sup>(١)</sup>.

وأراد السلطان الغورى أن يشرك معه جماعة من الفرسان العرب، فأحضر مشايخهم والكشاف، ونبه عليهم بضرورة إرسال خمسة آلاف فارس، وعلى إثر ذلك خشى الفلاحون وهجروا أراضيهم مما ترتب عليه إهمال الزراعة، ووقوف بعض الأمراء المماليك موقفًا متشددًا من السلطان الغورى الذى اضطر إلى التخلي عن ذلك المطلب<sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن إياس عن ذلك<sup>(٣)</sup> :

«وفى يوم الأربعاء سابعة حضر إلى الأبواب الشريفة جماعة من طوائف العربان من غزاة ودمصاريا ومن صربان هواره والعايد وكان السلطان ألزم مشايخ العربان بأن يأتوا إلى الأبواب الشريفة وعصبتهم جماعة من فرسان العرب ممن هم أشجعهم حتى يتوجهوا صحبة التجريدة مع العسكر، فلما حضروا نزلوا بالجيزة واجتمع بهم الجهم الغفير من العربان، ثم دخلوا إلى الرملة ونزلوا بها حتى يعرفهم السلطان فى الميدان وقد انحط قدر الترك عند العرب والفلاحين والناس قاطبة بسبب هذه الكسرات التى وقعت للعسكر وتملك ابن عثمان البلاد الشامية، وثبت عند الناس أن دولة الأتراك قد الت إلى الانقراض، وأن ابن عثمان هو الذى يملك البلاد ويبارى جماعة من الفلاحين إذا اتاهم قاصداً باب أسنادهم بقوارن ما يعطى خراج حتى يشيرون لنا إن كانت البلاد لكم أو لابن عثمان، فبقى نوزن

(١) محمد بن أبى السرور البكرى، المصدر السابق، ص ٦٣.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ج ٥، ص ٣١-٣٢؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ١٨٦.

(٣) ابن إياس، المصدر السابق، ج ٥، ص ١٣٢-١٣٣.

اخراج مرتين وقد اضطربت الأحوال براً وبحراً والأمر فى ذلك لله تعالى، وقد أشيع أن السلطان رسم لطوائف العربان الذين حضروا بأن يرجعوا إلى بلادهم، وقد أشار بعض الأمراء على السلطان أن العربان ليس بهم فائدة فى خروجهم على التجريدة، فرسم لهم العودة إلى بلادهم».

وبتحليل هذا النص نجد أن السلطان الغورى بعد أن استدعى العربان للاستعانة بهم فى حربه ضد العثمانيين أمرهم بالعودة إلى ديارهم، ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقات بين العربان والمماليك.

وأرسل خاير بك فى نفس الوقت كتباً إلى أمراء مصر ومشايخ العربان يرغبهم فيها بالدخول فى طاعة السلطان سليم، وأفاض فى وصف محاسنه وعدله<sup>(١)</sup>.

وبعد أن أتم السلطان الغورى استعداداته جهز جيوشه وتوجه إلى الريدانية وعسكر بقواته، واصطحب معه الخليفة والقضاة الأربعة، وولده المعز الناصرى أمير أخور كبير واقباى الطويل ثم عين الأمير الدوادار<sup>(٢)</sup> للأمراء

(١) إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٢) الداوادار، كانت الدودارية فى دولة المماليك وظيفة صغيرة، ولكنها عظمت فى منتصف القرن الرابع عشر، فبعد أن كان يليها أمراء العشرات أو الطبلخانات ويليها أمراء الألوف أى أمراء الدرجة الأولى، وكان ذلك فى عهد الناصر حسن فى فترتي حكمه من ٧٤٨هـ/١٣٤٧م إلى ٧٥٢هـ/١٣٥١م ثم من ٧٥٥هـ/١٣٥٤م إلى ٧٦٣هـ/١٣٦١م، وفى عهد الملك الأشرف ناصر الدين شعبان الثانى (٧٦٥هـ/١٣٦٣م) ولى أقبينا الدوادارية، فعظم شأنها حتى صارت كنيابة السلطنة، وفى عهد برقوق (٧٨٤-٧٩٢هـ/١٣٨٢-١٣٨٩م). وناصر الدين فرج برقوق ٨٠٢-٨٠٨هـ/١٣٩٩-١٤٠٥م) والملك المؤيد (٨١٥-٨٢٥هـ/١٤١٢-١٤٢١م) ازداد المنصب خطورة وخاصة حين وليه يشبك (من كلمتين : ياش بك) أى عمرو بك بسكون الميم) فى أيام الناصر فرج فقد كان الدودارية يشرفون على البريد والمالية وعلى المنزل والنصب والقضاء.



المقدمين الذين أرسلهم إلى الشرقية والغربية، لكي يحافظوا على أمن البلاد من فساد العربان<sup>(١)</sup>، فأطاعوا الأوامر الشريفة<sup>(٢)</sup>.

وهنا لعبت الخيانة دورها، فقد جاءت الأخبار من قبل خاير بك نائب سلطان المماليك في حلب يخبره، بأن الاستعدادات العثمانية في الشام ليست موجهة بالدرجة الأولى ضد المماليك في مصر، ولكنها ضد الصفويين، وبالرغم من تحذيرات الأمير سيباي نائب الشام للنوري لخيانة خاير بك إلا أنه - أي النوري - لم ينجباً بهذا الرأي، كما لم يكن خاير بك وحده في الميدان بل كان هنا جان بردي الغزالي وآخرون.

وباتساع اختصاصات الدوا دار كثر عدد الدوا دارية حتى بلغ في الفترات عشرة، وعندئذ عرف أكبرهم باسم الدوا دار الكبير، ثم ظهرت وظيفة الدوا دار الثاني، ثم ظهرت وظيفة الدوا دار الثالث لنقل الرسائل إلى السلطان والمماليك.

وأصل اختصاص الدوا دار قسدي هو أن يرسل إلى المراسل إليها وعرض المناشير والقصص والملتمسات ليوقعها السلطان، ولقد كانت الدوا دار يتسلم من الدوا دار كتاب السر البريد البراءة، ثم يعرض الدوا دار على السلطان.

وكان الدوا دار يشارك السلطان فيمن يؤذن له بدخول القصر، فإن كان من يؤذن له بالمقاربة غير واقف على قواعد التشريف فإن الدوا دار يلتفت القواعد قبل التمرل بين يدي السلطان.

وقد عرف هذا المنصب في الدولة العثمانية، ولكن الدوا دار في الإدارة العثمانية كان بمثابة رئيس للكتاب، ولقد كان في الديوان الهاساني قلم يسمى «دوا دار همايون» ويعمل ثلاثة من الدوا دارية وكان من بين (خدمة باب أصفى) أي موظف باب الدوا دار الأعظم وهو منسوب هنا إلى أصفى بن برتيا وزير سليمان باشا عتبة السلطان دوا دار. «دوا دار دوتدار» وكان في الدوا دارية يعرف «دوا دار المالية» يدرج الأوراق عشر. «دوا دار للتوقيع».

وفي أيام محمد علي كان لفظ الدوا دار الذي استعمله رجال دوا دار الإنشاء في العسكر المماليكى قد بطل استعماله وحل محله اللفظ «دوتدار» بقلب الدال الأخيرة تاء في اللفظ هكذا. (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، ص ١٠٩-١١١).

(١) محمد بن أبي السرور البكري، تحفة الظرفاء في ذكر الملوك والخلفاء، ويليهِ كتاب الفتوحات العثمانية للديار المصرية، ص ٥٨-٥٩.

(٢) محمد بن أبي السرور البكري، اللطائف الربانية، ص ٧٠.

وتحركت الجيوش المصرية بقيادة السلطان قنصوة الغورى إلى الشام، وحدثت معركة مرج دابق عام ٩٢٢هـ/١٥١٦م وقد أبدى المماليك وسلطانهم الغورى شجاعة نادرة، حتى لقد فكر السلطان سليم «فى الهروب أو طلب الأمان» عسى أن يتمكن من إعادة تنظيم صفوفه<sup>(١)</sup>.

وأخيراً انتهت المعركة بانتصار السلطان سليم على سلطان المماليك قنصوة الغورى ويرجع أسباب ذلك النصر إلى استخدام العثمانيين للأسلحة الحديثة فى ذلك الوقت مثل المدافع والبنادق التى لم يستخدمها المماليك والخيانة التى دبت فى صفوف المماليك والتى تمثلت فى خاير بك وجان بردى الغزالى وغيرهم.

ويمكننا القول بأنه حتى إذا كانت الخيانة لم تلعب دورها فى صفوف المماليك فإن النصر كان مؤكداً بالنسبة للعثمانيين، ويرجع ذلك إلى استخدامهم الأسلحة الحديثة المنتشرة فى ذلك الوقت مثل المدافع، بعكس المماليك الذين اعتمدوا على نظام الفروسية، هذا بالإضافة إلى ضعف الدولة المملوكية نفسها، هذا الضعف الذى تمثل فى ضآلة الاستعدادات للحرب وقلة الأموال، وتخاذل أمراء المماليك أنفسهم، وازدياد التنازع على العرش<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن الضعف أيضاً قد سرى فى جسد الدولة المملوكية وخاصة بعد أن اكتشف البرتغاليون فى أوائل القرن الخامس عشر طريق رأس الرجاء

---

(١) ابن إياس، المصدر السابق، ج ٥، ص ٦٥؛ مصطفى الشافعى القلعاوى، صفوة الزمان فىمن تولى على مصر من أمير وسطان، ص ١١٤؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٢) ابن إياس، المصدر السابق، ج ٥، ص ٣٠.

(٣) اختلفت المصادر فى موت قنصوة الغورى، فيذكر البعض أنه لم يعثر له على أثر، ويذكر البعض الآخر أن بعض العثمانيين قتلوه وأخذوا رأسه، والبعض الثالث يذكر أن أحد أمراء المماليك قطع رأسه خشية أن يمثل به.

الصالح، وترتب على ذلك حرمان الممالك من مورد اقتصادى ضخم تمثل فى الضرائب التى كانت تفرض على التجارة العابرة، مما نتج عنه ضعف مواردها الاقتصادية وبالتالي ضعف القوة العسكرية وتطويرها<sup>(١)</sup>.

ولقد حددت موقعة مرج دابق عام ٩٢٢هـ/١٥١٦م الموقف بالنسبة للشام، كما حددت موقعة الريدانية عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م مصير مصر والشام معاً. وانتهى الأمر بانهزام الممالك وعادوا فى حالة سيئة إلى مصر، وكثر الجدل فى وقت لا يحتمله النظام ولا الظروف التى تمر بها البلاد، وعرض منصب السلطنة على نائب السلطنة طومان باى، الذى رفض قبوله فى أول الأمر، ثم قبله بعد أن أقسم له الجميع على المصحف بعدم خيانتة وإطاعة أوامره<sup>(٢)</sup>.

وقبل طومان باى المنصب على هذا الأساس، وبدأ يستعد لملاقاة العثمانيين، الذين تقدموا من دمشق إلى يافا، ونقطت غزوة بعد كسر مقاومة الممالك، ثم تقدموا إلى العريش، وعلم سليم بتجميع بعض قوات طومان باى عند الصالحية، فاتبع الخطة التى أملاها عليه الموقف، فتجنب الصالحية وانحرف جنوباً، واخترق صحراء سيناء ثم وصل إلى بلبيس، ولو أن طومان باى استطاع أن يواجه العثمانيين وهم منهوكوا القوى بعد عبور الصحراء مباشرة لكان من المحتمل أن يصددهم عن مصر، ولكنه بوغت بوصولهم المتأخر إلى الريدانية. والتحق الجيشان وأحرز فرسان الممالك نصراً أولياً. ولكن القوات العثمانية المسلحة تسليحاً جيداً بسلاح المدفعية، أحرزت نصراً على الممالك. بالرغم من أن السلطان سليم سدد وزيره سنان باشا فى هذه المعركة<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، ص ٥٩-٦٠.

(٢) ابن إياس، المصدر السابق، ج ٥، ص ٨٥-٨٦.

(٣) محمد بن أبى السرور البكرى، اللطائف الربانية، ص ٨٠-٩٩، حسن عثمان، ومحمد توفيق،

تاريخ مصر فى العهد العثمانى، ص ٤٢، عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٨٧.

ويصف أبى السرور البكرى هذه المعركة بقوله<sup>(١)</sup>:

- «وفى يوم الأربعاء ثامن عشر من ذى الحجة (٩٢٣هـ/١٥١٧م) وصل عسكر السلطان سليم إلى بركة الحاج فاضطربت الأحوال وغلقت باب الفتوح وباب النصر وباب الشعرية وباب البحر وباب القنطرة وغير ذلك من الأبواب وغلقت أسواق القاهرة وتعطلت الطواحين فلما تحقق السلطان طومان باى من وصول العسكر العثماني إلى بركة الحاج رعى التغير بالوفاق وركب العسكر قاطبة مع الأمراء ودقت الطبول وركب السلطان طومان باى بنفسه وصار يرتب العسكر على قدر منازلهم فى الجبل الأحمر إلى غيط بالمطرية وكان السلطان طومان باى شجاعاً له همة عالية ولو كان السلطان الفورى حياً ما كان يفعل بعض ما فعله هذا ولكن الأمر قدر لم يعطى من الله تعالى النصر فلم يقع فى ذلك اليوم فقالوا لم يجسر السلطان طومان باى أن يتوجه إلى السلطان سليم خان فلما كان يوم الخميس زحف عسكر مولانا السلطان سليم خان ووصلت أوائلهم إلى الجبل الأحمر فلما بلغ السلطان طومان باى ذلك نادى العسكر بالذهاب إلى عسكر السلطان سليم خان وأقبل عسكر السلطان سليم خان حتى سد العصا وهم لقطع الليل فتلاقا الجيشان فى أوایل الريدانية فكان بين الفريقين قتلة عظيمة فهو له يطول شرحها من الواقعة التى كانت بمرج دابق فقتل من العثمانية لا يحصى عدداً وقتل سنان باشا».

وعمل السلطان طومان باى بكل السبل على تموين جيشه وإراحته وعلى هذا أصدر أوامره للأمير مامای الصغير المحتسب، بضرورة التنبيه على أرباب الصنائع والزياتين أن يتوجهوا بمنتجاتهم بالريدانية حيث يقيم جنوده،

(١) محمد بن أبى السرور البكرى، المصدر السابق، ص ٩٩-١٠٠.

وأصدر أوامره إلى جيشه بأن كل من سيحاول الهروب سيكون مصيره الإعدام<sup>(١)</sup>.

وبالرغم من هزيمة السلطان طومان باى فى الريدانية عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م والقضاء تماماً على دولة المماليك فى مصر، إلا أننا نجد أن السلطان سليم خان طلب وقف القتال، وعرض على طومان باى حكم الصعيد تحت السيادة العثمانية<sup>(٢)</sup> ولكنه رفض هذا العرض حيث كان يحدوه الأمل فى النصر. لكن السؤال الذى يطرح نفسه الآن، هو لماذا عرض السلطان سليم على السلطان طومان باى حكم الصعيد بالذات ؟ هل كان هذا يرجع إلى أن السلطان العثماني يقدر أهمية الصعيد من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ إن الباحث يرى أن السلطان سليم لم يكن قد وصل إلى هذه الدرجة من التفكير، ربما كان يهدف من وراء ذلك إلى إبعاد طومان باى عن مركز الأحداث فى القاهرة؛ كما أن سليم لم يكن صادقاً فى تنفيذ ذلك، إذ أن الهدف من ذلك كسب الوقت، خاصة أنه وعد خاير بك بحكم مصر كمكافأة له على خيانتته لسيده طومان باى، كما كان السلطان سليم يعلم جيداً أنه لو فعل ذلك فسوف يثق عليه عصا الطاعة، كما أنه سيسبب العديد من المشاكل لوالى مصر بعد ذلك بسبب بعد الصعيد عن السلطات الحاكمة فى القاهرة، وهذا ما سنلاحظه فى أن الصعيد قد لعب دوراً هاماً إبان الحكم العثماني لمصر.

كما أن سلطاناً عظيمًا مثل بايزيد لا يقبل مثل ذلك العرض، لأنه ليس من المقبول أن يكون تابعاً لسلطان آخر.

(١) محمد بن أبى السرور البكرى، المصدر السابق، ص ٩٦-٩٧.

(٢) مصطفى الشافعى القلماوى، المصدر السابق، ص ١١٥؛ حسن عثمان ومحمد توفيق، المرجع

السابق، ص ٢٤٢.

انسحاب طومان باى إلى البهنسا:

بعد أن هزم طومان باى فى الريدانية عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م قام ببعض الأعمال العسكرية ضد العثمانيين، وانتهى به الأمر إلى أن لجأ، ومعه بعض الجنود والعربان الذين كانوا بصحبته، إلى دهشور<sup>(١)</sup> بعد أن شعروا بالعساكر العثمانية تتعقبهم، وأراد استمالة الشعب إليه، فأصدر أوامره بإعلان الناس أن الخراج مرفوع عن مصر لمدة ثلاث سنوات ووعد بمكافأة من ينضم إليه، وعلى هذا الأساس انضم إليه بعض العربان، ثم انتقل إلى إطفيح فأطاعه أكثر العربان هناك<sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن زنبيل الرمال عن ذلك<sup>(٣)</sup>:

«رأى السلطان طومان باى من تبعه من الأمراء أن يرحلوا إلى دهشور وينادون فى البلاد أن الخراج بطل ثلاث سنوات وأن من أراد القتال ونصرة السلطان طومان باى فليسرع وله ما لنا وعليه ما علينا فلما كان كذلك اجتمع عليهم عالم عظيم من عرب وفلاحين».

وظهر طومان باى بعد ذلك فى البهنسا، وأقام بها وعندما شعر مقدماً بأن نتيجة المعركة لن تكون فى صالحه فضلّ الصلح، فأرسل القاضى عبد السلام البكرى قاضى البهنسا إلى الخليفة، ليطلب له الأمان من السلطان سليم، وعرض عليه الصلح على شرط أن يخرج السلطان العثماني من مصر، وأن يكون - طومان باى - نائباً عنه فى مصر، وأن تكون الخطبة باسمه

(١) دهشور: هى من القرى القديمة، التابعة لبلدة العياط بالجيزة، انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، ج ٣، ص ٥٣.

(٢) أحمد بن زنبيل الرمال، تاريخ السلطان سليم مع السلطان قصوة الغورى، ص ٥٧-٥٨؛ جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ١٠٨-١١٠؛ عبد الكريم رائق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، ص ١٠٨-١٠٩.

(٣) أحمد بن زنبيل الرمال، المصدر السابق، ص ٥٨.

والسكة باسمه، وأفهمه بأن عرضه للصالح ليس عجزاً منه<sup>(١)</sup> ولنا أن نتساءل كيف يفرض المهزوم شروطه على المنتصر، من المحتمل أن طومان باى كان يحدوه الأمل فى النصر، وخاصة أنه قد تجمع لديه الكثير من عربان وأهل الصعيد، مما جعله يوقن بتحقيق النصر، ولكنها صحوة الموت لدولة محكوم عليها بالزوال بعد أن وصلت إلى مرحلة الشيخوخة، وأصابها الضعف الذى سرى فى جسدها، كما أن وجوده فى الصعيد مكنه من استخدام السلاح الاقتصادى ضد العثمانيين، مستغلاً فى ذلك الظروف الاقتصادية الصعبة التى مرت بها البلاد فى ذلك الوقت، حيث أن الغلال اختفت من القاهرة، واختفى معها الخبز، واستولى العثمانيون على مخازن (شون) القاهرة، وأخذوا غلالها وأطعموا بها خيولهم، كما استولوا على القمح الموجود فى الطواحين، حتى أن ييوت الله لم تسلم من نهبهم، فقد استولوا على البسط والقناديل الموجودة فى مسجد الإمام الشافعى، كان هذا الموقف واضحاً فى القاهرة، أما فى الصعيد فقد كان لإقامة طومان باى عند أولاد عمر أثره بأن ساعد على تأزم الموقف الاقتصادى ومنع الغلال من القاهرة<sup>(٢)</sup>.

وبالرغم من هذا، فقد وافق السلطان سليم على الصلح، وكتب اتفاقاً بذلك، ووقع عليه الخليفة والقضاة الأربعة، وذهب الوفد المرسل من قبل السلطان سليم ما عدا الخليفة الذى أرسل دوا داره، ولكن حدث ما عرقل تنفيذ هذا الاتفاق، إذ خرجت عليهم جماعة من أتباع طومان باى، وقتلوا ما عدا دوا دار الخليفة الذى سرق ملبسه، وأشيع بين قتل قاضى،

(١) ابن إياس، المصدر السابق، ج ٥، ص ١٦٦؛ محمد بن أبى السرور البكرى، اللطائف الربانية، ص ١٠٩-١١٠؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ١٩٢؛ أحمد فؤاد متولى، الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته من واقع المصادر التركية والمصرية المعاصرة؛ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٦٣، ٧٩-٨٠.

(٢) P.M. Holt, Egypt and The Ferile Crescent, pp. 40-41.

(٣) ابن إياس، ج ٥، ص ١٦٢-١٦٣؛ محمد بن أبى السرور البكرى، اللطائف الربانية، ص ١٠٩.

البهنسا عبد السلام البكرى<sup>(١)</sup>. وفعل ذلك طومان باى بالاتفاق مع العربان، لأنه كان يعتقد أنه سيحقق النصر بتشجيع سن العربان، وخاصة أن الأنباء قد وصلتته بوصول مراكب محملة بالأسلحة<sup>(٢)</sup>.

وأيقن السلطان سليم أن طومان باى لم يكن جاداً فى الصلح، وانتقم لمقتل "نوغد بان" أخرج أمراء المماليك المسجونين بالقلعة، وقتلهم وترك جثثهم فتمشها الكلاب<sup>(٣)</sup>.

هروب طومان باى ونهاية دولة المماليك:

ونتيجة لهذا الموقف، هرب طومان باى إلى الجيزة، واستخدم السلاح الاقتصادى ضد العثمانيين، وبنم توصيل البضائع إلى القاهرة، وكانت تصل من الجيزة وقلوب والمنايا، وحدثت بعض المعارك بين الطرفين، بعد أن أعاد طومان باى تنظيم قواته، واشترك معه بعض العربان وتقاتلت القوات العثمانية مع قوات المماليك التى انهزمت للمرة الخامسة عند كوم الحمام<sup>(٤)</sup> واضطروا للانسحاب إلى بلدة تسمى البوطة فى أعلى انروجه<sup>(٥)</sup>.

وقد علم بعض أمراء المماليك بنتيجة هذه المعارك، أمثال جاثم السيفى<sup>(٦)</sup> الذى وضع نفسه تحت طاعة السلطان سليم ووعدته بتوليهِ الفيوم، وعينه مستشاراً له<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن إياس، ج ٥، ص ١٦٧؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ١٩٣.

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى، اللطائف الربانية، ص ١١١.

(٣) محمد بن أبى السرور البكرى، تحفة الظرفاء فى ذكر الملوك والخلفاء، ص ١١٢.

(٤) كوم الحمام: من نواحي الفيوم ولا يزال موجوداً فى زمام أبشواى. (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، البلاد المندرس، ص ٣٩٢).

(٥) انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٦) جاثم السيفى، تولى منصب كاشف الفيوم وهو الذى اشترك مع إيتال كاشف الغربية فى ثورة ضد العثمانيين، كما سيتقّم لموت طومان باى من ابن مرعى لأنه خان العهد عندما اختفى عنده طومان باى وأرشد عنه.

(٧) أحمد بن زنبيل الرمال، المصدر السابق، ص ٤١؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ٢٠٤.



كما وعد جاثم السيفى السلطان سليم بإحضار رأس طومان باى، وجهاز السلطان سليم بجريدة كبيرة مكونة من خمسة عشر ألف جندى بالإضافة إلى جنود آخرين من حاملى البنادق والمدافع، وتأزم الموقف لهذا الحشد الكبير لدرجة أن بعض العربان المشتركين بجانب طومان باى لم يحتملوا هذه المعارك وفروا هاربين، مما نتج عنه ضعف قوات المماليك بالإضافة إلى تخاذلهم<sup>(١)</sup>.

واستنكر أمراء المماليك موقف جاثم السيفى هذا، وخاصة الأمير دوليتباى كاشف الجيزة. واشتبك الطرفان فى معارك ضارية كاد دوليتباى أن يقتل جاثم فيها لولا أن أنقذته القوات العثمانية<sup>(٢)</sup>، وقامت معارك غير متكافئة بالمرّة، وقتل الكثير من المماليك ثم اضطروهم إلى تقسيم قواتهم إلى قسمين، قسم تحت قيادة طومان باى، وقسم آخر تحت قيادة شاد بك.

وبهذا التنظيم الجديد حققت القوات المملوكية النصر، ولم ينج من الموت إلا جاثم وأغات الانكشارية<sup>(٣)</sup> المسمى بابن إياس واستولى المماليك

(١) ابن إياس، ج ٥، ص ١٦٠.

(٢) أحمد بن زنبيل الرمال، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٣) أغا الانكشارية:

(أ) أغا: تركية من المصدر أغمق، ومعناه الكبير وتقدم السن، وقيل أنها من الكلمة الفارسية «أقا» وجرى العرب على إضافة ناء إليها إذا وقعت مضافاً.

تطلق فى التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة. وعابى الخادم الشخصى الذى يؤذن له بدخول غرف النساء. (انظر: أحمد السيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٧).

(ب) الانكشارية: تركية من الكلمتين: يكي Yeni بالنون الخيشومي، بمعنى جديد، و «جرى» Gery بالجيم المشوبة بمعنى العسكر، يكيجرى = العسكر الجديد، ترد فى الجبرتنى بصيغة الينكجارية.

جيش من المشاة، أنشئ فى عهد السلطان العثمان أورخان (٧٢٦هـ/١٣٢٦م)، كانت نواته من أهل الفتوة فى الأناضول، ثم اعتمد على أبناء نصارى البلقان بعد تتركهم

على مفاتيح كثيرة من الأسلحة<sup>(١)</sup> ثم استؤنف القتال مرة أخرى وهزمت القوات المملوكية. وبهذا الانتصار الذى تحقق للقوات العثمانية انتقم السلطان سليم من المماليك والعربان الذين وقعوا فى الأسر بأن قطع رؤوسهم ووضعها على أعمدة من الخشب، وساروا بها بشوارع القاهرة، وهرب طومان باى إلى الدلتا<sup>(٢)</sup> وقبل هروبه إليها أراد الهروب إلى جرجا، ولكن حاكم جرجا علي بن سمير شيخ هواة منعه من دخول جرجا، بعد هزيمته أمام السلطان، ساييم، وقال «لا نؤوى من عصي السلطان لثلاثين ليلة»<sup>(٣)</sup> رفض الهروب إلى أتروجة، فلاقاه حسن بن مرعى وابن أخيه شكر، وكان بينهما علاقة مودة قديمة، وخشى طومان باى من غدرهما، وعلى هذا أحضر لهما بعض شربة وأتسما أنهما لا يخونانه ولا يفدران به، ولكنهما نكثا بعهدهما، لأنهما كانا يحلمان بزوال دولة المماليك، وأرسلا إلى السلطان سليم ليخبراه بوجود طومان باى طرفهما، وقبض عليه وأعدم<sup>(٤)</sup>. وقام حسن بن مرعى ببعض التصرفات المشبوهة، وانتهى أمره بالقبض عليه وقتل ومعه ابن أخيه وانتقم منهما إينال السيفى طراباى وجاتم السيفى وشرب المماليك من دمهما انتقاماً لتسليم طومان باى<sup>(٥)</sup>.

وتنشئهم على الإسلام، كان جنوده عزاباً، ثم سمح لهم فى عهد السلطان سليم الأول بالزواج بشرط كبير السن، ثم أطلق حق الزواج، جرى هذا الجيش على سنة أرباب الحرف فى اختيار شيخ Patron لكل طائفة، وكان شيخه هو الصوفى التركى الحاج بكتاش ولى. (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٢١).

(١) أحمد بن زنبيل الرمال، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٢) ابن إياس، ج ٥، ص ١٧٤؛ أحمد الرمال، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٣) السيد أبو ضيف المدنى، تاريخ إقليم سوهاج، ص ٥٣.

(٤) ابن إياس، ج ٥، ص ١٧٤؛ محمد بن أبى السرور البكرى، اللطائف الربانية، ص ١١٣؛ نفس المؤلف، المنح الرحمانية، ص ١٨٥-١٨٦؛ أحمد بن زنبيل الرمال، المصدر السابق، ص ٩٦-٩٨.

(٥) أحمد فؤاد متولى، المرجع السابق، ص ٢٤٠؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٣٨.

انتهى الأمر بانتصار العثمانيين، وانتهاء دولة المماليك وترتب على هذا أن أصبحت مصر ولاية عثمانية، بعد أن كانت مقر للسلطنة المملوكية ووضع العثمانيون نظاماً إدارياً دقيقاً، حتى يضمنوا الاستقرار، ولكن السؤال الذى يطرح نفسه: هل قابل المصريون بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة هذا الفتح دون أى مقاومة تذكر؟ من الطبيعى أن يقاوم المصريون سواء فى الوجه البحرى أو الوجه القبلى العثمانيين، ولكننا سنركز هنا بالدرجة الأولى على موقف الصعيد.

من الملاحظ أنه بعد أن تم فتح العثمانيين لمصر، أن أرسلوا رسلهم إلى الصعيد، وعقدوا اتفاقيات مع بعض قبائلها، وأعطى السلطان سليم بعض مشايخ القبائل الهدايا<sup>(١)</sup> كما أن أمراء الصعيد، كانوا يقدمون الهدايا إلى الولاة العثمانيين، كما كان هناك بعض الولاة الذين لا يقبلون مثل هذه الهدايا ويردونها ويعاقبون أصحابها<sup>(٢)</sup>.

وقد جرت العادة أيضاً أن يقدم حكام الأقاليم الهامة هدايا سنوياً للبasha، فعلى سبيل المثال كان على حاكم جرجا أن يقدم للبasha هدية مكونة من الجواد والعبيد السود وجوارى سوداء وعدداً من الجمال والغنم والكافور وأشياء أخرى<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن إياس، ج ٥، ص ٤٣٥؛ ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٢٩؛ S.J. Shaw, The Financial and Administrative Organization and A Development of Ottoman Egypt, pp. 29-30.

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى، الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة، ج ٣، ص ٤٧-٤٨؛ نفس المؤلف، المنح الرحمانية، ص ١٤٣-١٤٤؛ قطب الدين المكى، البرق اليماني فى الفتح العثمانى، ص ٩٩-١٠٠. ويلاحظ أن جميع هذه المصادر تؤكد أن أمير الصعيد الذى عوقب هو محمد بن عمر الهوارى وكان إيان ولاية محمود باشا (٩٧٣-٩٧٤هـ/١٠٦٥-١٠٦٧م) وتقدر الهدايا بخمسين ألف دينار مع بعض أنواع التحف.

(٣) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٩٩-١٠٠.

على هذا الأساس سارت الدولة العثمانية، في سياستها إزاء الصعيد وبخاصة العربان، الذين أعطتهم مساحات معينة من الأراضي نظير الحماية. لأنه لم تكن هناك حاميات قد أنشأت في الصعيد. وليس معنى هذا أن كل القبائل العربية قد خضعت للعثمانيين، فقد ظهرت بعض القبائل التي قاومت. حتى أن العثمانيين كانوا يرسلون من ستين لآخر بعض الحملات، مثل حملة شادم سليمان باشا عند عودته من اليمن الذي طارد القبائل العربية في النوبة واستولى على مدينة إبريم المحصنة في عام ٩٣٥هـ/ ١٥٢٨م<sup>(١)</sup>.

وكانت أقوى القبائل العربية في الصعيد في القرن السادس عشر هي قبيلة عمر أوجلي<sup>(٢)</sup> التي استند نفوذها من جرجا إلى جنوب النوبة التي استقرت في بعض المناطق، ووزعوا الأراضي وحصلوا ضرائبها بمقتضى اتفاقهم مع العثمانيين<sup>(٣)</sup>. وأدى استقرار بعض القبائل العربية بالصعيد، واستقلالهم للأراضي الزراعية إلى قيام التنافس والنزاع فيما بينهم، ونتج عن ذلك طرد الأهالي من بعض القرى. ودافع عمر أوجلي عن إقليم البهنسا ضد إغارات بعض العربان، وتعرضت مساحات كبيرة من الأراضي لغارات القبائل العربية، وبخاصة عندما ضعفت السلطات الحاكمة في القاهرة في القرن السابع عشر، فقد قام هؤلاء العربان بالاستيلاء على هذه الأراضي وورثوها، وازدادت قوتهم وسطوتهم، وكانت أقوى هذه القبائل قبائل هواة

(١) ابن إياس، ج ٥، ص ٤٣٥؛ ليلي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٢٩؛

Shaw, op.cit., pp. 29-31.

(٢) قبيلة عمر أوجلي: وهي قبيلة الهواة، وكان رئيسها علي بن عمر وقت الفتح العثماني، وقد الت إلى هذه القبيلة إمارة الصعيد منذ العصر المملوكي، وكان قد تم خضوعه للسلطان سليم، فأخلع عليه إمرة الصعيد، وجل مركزها جرجا، ويؤكد ذلك أحمد شلبي. (المصدر السابق، ص ١٠٥) وربما ذكر شو Shaw هذا ونسب القبيلة إلى عمر ولم يذكر الهواة.

Shaw, op.cit., p. 13.

(٣)

التي قضى علي بك الكبير على نفوذها عام ١١٨٣هـ/١٧٩٩م<sup>(١)</sup>.

ومادمننا قد تحدثنا عن عربان هواره، فلا بد من الإشارة السريعة إلى دورهم عقب الفتح العثماني، فقد أمر السلطان سليم مشايخ العربان أمثال غزالة ومحارب وهواره بإحضار فرسانهم لاستعراضهم في ميدان الرملية وسمح لهم بالعودة من حيث أتوا<sup>(٢)</sup>. ولكن تمرد بعض العربان في أطفح ضد العثمانيين، وأرسلت تجريدة ضدهم، وهزمهم الذين ولوا هاربين وأمر بنهب نجوعهم وحریمهم، وبيع نسائهم وأولادهم بأبخس الأثمان. ووصلت الحالة النفسية للمجتمع المصري لدرجة سيئة، وعصى العربان في جميع الأقاليم<sup>(٣)</sup>.

ولم يكن العربان وحدهم الذين شقوا عصا الطاعة على العثمانيين، بل نجد أن جماعة الانكشارية والسيباهية<sup>(٤)</sup> هربوا من القاهرة إبان حكم خاير بك وتوجهوا إلى الميمون بالقرب من جزيرة بنى عدى<sup>(٥)</sup> وأرسل خاير بك الأمير قايتباي وانتصر عليهم وأغرقت مراكبهم وقتل من قتل وأسر من أسر<sup>(٦)</sup>.

Ibid., pp. 13-14.

(١)

(٢) ابن إياس، ج ٥، ص ١٣٣-١٣٤؛ محمد بن أبى السرور البكرى، مخفة الظرفاء، ص ٩٧-٩٨؛ نفس المؤلف، اللطائف الربانية، ص ٩٥-٩٦؛ عبيد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٣٤-١٣٥.

(٣) أحمد بن زنبيل الرمال، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٤) السباهية: وعرفوا باسم وجاق الجراكسة وهو ثلاث فرق من الفرسان الجراكسة عرفت في مصر باسم الأسباهية (أى الفرسان) من الكلمة النارسية أسب بمعنى الحصان. (انظر: أحمد السيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٥٥).

وكانت مهمتهم الأساسية حفظ الأمن في الريف وحماية الطريق. ولكنهم استغلوا نفوذهم في الريف وفرضوا لأنفسهم كثيراً من الامتيازات والضرائب غير الشرعية التي أرهقت السكان. (انظر: أحمد شليبي، المصدر السابق، ص ١٢٢).

(٥) بنى عدى: أصلهم من توابع منفلوط وعرفت بنى عدى البحرية، ثم فصلت عنها في العهد العثماني. (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ج ٤، ص ٨٤).

(٦) ابن إياس، ج ٥، ص ٢٥١.

وقام طومان باى بمحاولات عديدة لضم عربان هوار، ولكنهم رفضوا بحجة استخدام العثمانيين النار، وقد حفظ السلطان سليم هذا الجميل لهم وثبتهم فى حكم الصعيد<sup>(١)</sup>. على أية حال فقد أعقب ذلك عصيانهم ضد الحكم العثمانى فى العام التالى<sup>(٢)</sup>.

إذا كان عربان هوار قد رفضوا الحرب بجانب طومان باى، فقد رفض عربان المغاربة الاشتراك أيضاً معه لكونه مسلماً يحارب مسلماً<sup>(٣)</sup> وتكشف الأحداث أن عربان المغاربة تسببوا فى الكثير من المشاكل طوال فترة الحكم العثمانى<sup>(٤)</sup>.

وشهد الصعيد نوعاً آخر من العصيان ضد العثمانيين، تمثل فى حكام الأقاليم، من سبق التعرض لهم أمثال جانم السيفى كاشف البهنسا والقيوم إينال كاشف الغربية، وخاصة عقب موت خاير بك عام ٩٢٩هـ/١٥٢٢م إبان تولية مصطفى باشا، خاصة أن السلطان سليم قد مات هو الآخر وتولى العرش طفل صغير، انتهز الاثنان الفرصة وتقدما إلى الشرقية، وقطعوا الاتصال بين القاهرة وسوريا، وأراد الزينى بركات المبعوث من قبل مصطفى باشا القيام بالوساطة، ولكن ثبتت خيانتة ضد إينال وانتقم منه، إزاء ذلك الموقف أرسل مصطفى باشا (٩٢٨-٩٢٩هـ/١٥٢٢-١٥٢٣م) تجريدة انتقاماً لمقتل الزينى وقتل جانم وهرب إينال ولم يظهر له أثر بعد ذلك<sup>(٥)</sup>. وما سبق أن موقف الصعيد من الفتح العثمانى تأرجح ما بين التبعية والمقاومة كما يتضح من مواقف العربان وغيرهم.

(١) أحمد بن زنبيل الرمال، المصدر السابق، ص ٥٧-٥٨؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٠٨-١٠٩؛ ليلى عبد اللطيف، شيخ العرب همام، ص ٥٣-٥٤.

(٢) ابن إياس، ج ٥، ص ٢٨٥.

(٣) محمد بن أبى السرور البكرى، اللطائف الربانية، ص ٩٩.

(٤) انظر الفصل الثالث.

(٥) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٣٩؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٤٠.

## الفصل الثالث

### التنظيم الإدارى لمصر العثمانية

\_\_\_\_\_

.....

..



### أولا - التنظيم الإدارى لمصر العثمانية:

كانت النتيجة النهائية للفتح العثمانى لمصر، أن أصبحت مصر ولاية عثمانية بعد أن كانت مقر السلطنة والحكم إبان العصر المملوكى وتم عمل التنظيمات الإدارية لمصر العثمانية ، وساهمت هذه التنظيمات فى الحفاظ على إلكيان السياسى بعض الوقت، وتبع ذلك عملية الفصل أو الاستقلال عن الولاية. كما حدث فى ولاية جرجا التى لعبت دوراً هاماً فى تاريخ مصر إبان فترة البحث وفى مقدمتها الأحداث السياسية الهامة التى تمثلت فى الصراع بين البيوتات المملوكية، وظهرت بشكل واضح فى الصراع بين القاسمية والفقارية وغير ذلك من الأحداث الهامة التى شهدتها تلك الفترة.

ولم يكن دور الصعيد قاصراً فقط على المشاركة فى الأحداث السياسية بل شارك أيضاً بدور هام فى الناحية الاقتصادية، وتمثل فى قيامه بدور أساسى فى تموين القاهرة بالغلal التى استخدمت كسلاح اقتصادى فى أيدي حكام الصعيد ضد السلطات الحاكمة فى كثير من الأوقات، وقد أسهم ذلك أحياناً فى حل الأزمات الاقتصادية، وأحياناً أخرى فى المساعدة على ازدياد نفوذها كوسيلة للضغط. وكان لبعـد الصعيد عن مقر الحكم فى القاهرة أن اتخذ كملجأ للمماليك الفارين وسنشير إلى ذلك فى الفصول القادمة.

وقبل التعرض للتنظيمات الإدارية التى وضعها العثمانيون لمصر بصفة عامة، لابد من الإشارة إلى التنظيمات الإدارية التى كانت موجودة فى عصر المماليك.

فقد كانت الإدارة الإقليمية فى أعمال الوجهين البحرى والقبلى خارج القاهرة والإسكندرية فأشرف عليها مجموعة من الولاة. وكان الوجه البحرى مقسماً إلى عشرة أعمال هى القليوبية والشرقية والدقهلية (المرتاحية) ودمياط والغربية والمنوفية وأبيار والبحيرة وفوة والنستراوية، وحكم كل منها

وال ما عدا البحيرة فكان يحكمها نائب. ولعل السبب فى ذلك يرجع بأمر البحيرة، هو تخوف سلاطين المماليك من كثرة الأعراب وما يقومون به فيها من فتن وثورات بين حين وآخر، أما أعمال الوجه القبلى فكانت ثمانية ، لك منها واليها، وهى الجيزة والفيومية والأشمونية والأخميمية والأطفيحية والبهنساوية والأسبوطية والقوصية، وكانت أسوان تتبع قوص ولكنها استقلت وصارت عملاً قائماً بذاته فى عهد الناصر محمد (٦٩٣-٧٤١هـ/ ١٢٩٣-١٣٤١م). ويلاحظ أنه لم يوجد لكل من الوجهين البحرى والقبلى إلا فى عصر دولة المماليك الجراكسة أو الثانية، أما فى دولة المماليك البحرية فوجد كاشف للوجه البحرى يمتد نفوذه على جميع أقاليم الدلتا، وآخر للوجه القبلى يمتد نفوذه على جميع أقاليم الصعيد. وجرى الاصطلاح بتسمية هذا الكاشف «والى الولاة» وتمتع بنفوذ كبير على الأقاليم التابعة له<sup>(١)</sup>.

أما الإسكندرية فقد كانت لها إدارة خاصة فقد عين لها نائب على أنها نيابة مثل نيابات الشام وذلك لزيادة أهميتها واعتبارها ثغر مصر الأول على البحر المتوسط ، وكثرة الجالية الأجنبية بها مما تطلب اعطاؤها عناية خاصة<sup>(٢)</sup>.

وأعاد العثمانيون النظر فى التقسيم الإدارى القديم منذ الفتح العربى، فغيروا كلمة أعمال اسم «ولاية» وقسموا البلاد من الوجهة الإدارية إلى ١٣ ولاية، منها سبع فى الوجه البحرى وست فى الوجه القبلى هذا بخلاف ستة موانئ هى الإسكندرية ورشيد ودمياط والعريش والسويس والقصير<sup>(٣)</sup>.

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكى فى مصر والشام، ص ٣٥٨؛ مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ١٤٣؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ١٤٣.

(٣) ليلى عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص ٣٨٢؛ عمر ممدوح، أصول تاريخ القانون، ص ٣٦١.

وكان يرأس كل ولاية «كاشف» أو حاكم ويرأس كل ميناء قبودان، غير أن الموانئ الثلاثة، الإسكندرية ودمياط والسويس اعتبرت تابعة رأساً للدولة العثمانية بحكمها ثلاثة قبودانات من أمراء البحر يعينهم السلطان<sup>(١)</sup>.

وأما القاهرة فكانت تحت إدارة أمير من المصاليك، وكانت مقر السلطات الحاكمة والإدارة ويشرف عليها الباشا ورجال الإدارة كأغا الانكشارية الذى يقوم بالسلطة العليا للبوليس فى القاهرة يشاركه فى حفظ الأمن وتنظيم الشؤون البوليسية والتموينية وفيها زعماء مصر الثلاثة وهم: زعيم مصر، أو والى مصر وزعيم بولاق وزعيم مصر القديمة وأمين الاحتساب<sup>(٢)</sup> وكان والى القاهرة أو شيخ البلد يأتى من حيث الأهمية بعد الباشا مباشرة ثم ازدادت سلطته فيما بعد على سلطة الباشا<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فقد ارتكز التنظيم الإدارى لمصر العثمانية على خمسة أقاليم إدارية كبرى تسمى باسم ولاية، وكانت على النحو التالى<sup>(٤)</sup>:

١ - الغربية وعاصمتها المحلة الكبرى.

٢ - المنوفية وعاصمتها منوف.

٣ - الشرقية وعاصمتها المنصورة.

٤ - البحيرة وعاصمتها دمنهور.

٥ - جرجا وعاصمتها جرجا.

ويلاحظ على التنظيم الإدارى الذى تم فى ذلك الوقت أن الوجه البحرى كانت له أربع ولايات، أما الوجه القبلى فكان عبارة عن ولاية واحدة، وربما يرجع ذلك إلى عدم اهتمام العثمانيين بالصعيد، أو أن القرى

(١) عمر ممدوح، المرجع السابق، ص ٣٦٢.

(٢) ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٨٢.

(٣) عمر ممدوح، المرجع السابق، ص ٣٦١.

(٤) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٨٢.

المسيطرة على الصعيد، كانت في مقدورها السيطرة عليه، ولاسيما عربان هواره بالذات الذين حكموا الصعيد من المنيا إلى الشلال، وأصبحت ولايات الوجه القبلي بعد ذلك كالأتي<sup>(١)</sup>:

بهنساوية، أشمونين، منفلوط، جرجا، أطفيح البر الشرقي، الراح من داخل جرجا (أى الواحات) وسميت الواحات فى الصحراء الغربية بإقليم الواحات خلال حكم خاير بك، وتعتمد فى دخلها على الرسوم التى كانت تجبى من القوافل الآتية من سنار ودار فور المحملة بالذهب والعبيد، وقد كانت تعتبر محطة بهذا الاستقلال إلى عام ١١٠٠هـ/١٧٨٥م حتى أنه إبان استقلالها كانت تابعة لولاية جرجا والجيزة والفيوم.

وكثيراً ما ينشب الصراع بين الصناجق<sup>(٢)</sup> من الأمراء المماليك حول تولى حكم هذه الولايات الخمس الكبرى (الشرقية، الغربية، المنوفية، البحيرة، جرجا)، وبخاصة ولاية جرجا التى أصبحت مطمعاً للكثيرين منهم، ويرجع ذلك إلى أهميتها الاقتصادية، حيث كانت تعد مركز التموين الأول للبلاد وخاصة القمح<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢٣؛ Shaw, op.cit., pp. 15-16.

(٢) صنجق: من التركية سنجاق وهى العلم والقسم من ولاية كبيرة، والحاكم على قسم من ولاية. وقد تكون الصنجقية أيضاً مجرد رتبة وصنجق طبل خانة يجمع بين مصطلحين، مصطلح عثمانى ومصطلح مملوكى. فبعض الأمراء فى دولة المماليك كانوا أمراء طبلخانة أى يكسبهم مقامهم أن تدق لهم الطبول وغيرها من الآلات الموسيقية التى تتكون منها طبلخانة السلطان. ولم يكن عدد الصناجق دائماً أربعة وعشرين وقد احتفظت حكومة الدولة لنفسها بتعيين صناجق الثغور الثلاثة المهمة، الإسكندرية ودمياط والسويس وكذلك كتخذا الوزير أو الباشا.

أما تعيين الصنجقيات الباقية، فكان يحدث فى مصر نفسها لقوة المتنافسين عليها، فكان الرجل ذر النفوذ يسعى لأن يجعل الصناجق أو مماليكه وهكذا. (انظر: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٤).

(٣) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٢٣؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص ٢٦.

تلك كانت أهم الولايات الأساسية، ولكن وجد بالإضافة إلى ذلك أربعة وعشرون قسماً آخر عرفت بإسم الكاشفيات<sup>(١)</sup> وكانت موزعة على النحو التالي<sup>(٢)</sup>:

ثلاثة بمصر السفلى، وهى بابيس وقليوب، وشرق الدلتا، ثم الطرافة غرب الدلتا وكانت تابعة لولاية البحيرة، وسبعة فى مصر الوسطى، وهى أطفيح (شرق الدلتا) الجيزة، الفيوم، بنى سويف، المنيا، أشمونين، منفوط. (غرب النيل). وأربعة عشر فى مصر العليا، وتشمل: أسيوط، وأبو تيج، وطما، وطهطا، وأخمميم، وفرشوط، وبرديس، وبهجورة، وقنا، وقوص، وأبريم، والواحات، وإسنا وقنطرة.

(١) الكاشفية: وجمعها كاشفيات وهى وحدة إدارية صغيرة أثناء الحكم العثماني واشتق منها لفظ كاشف وهو الذى يحكم الكاشفية كلما كان الكاشف يتوب عن الصنّج الذى كان يحكم الصنّجقية وهى إحدى الأقاليم الإدارية الكبرى فى مصر العثمانية. فكان الكاشف يحل محل الصنّجق فى أثناء تغيب الأخير عن مقر منصبه وتفتتبه قضاء معنلم شهور السنة فى القاهرة. وكان هناك نوع ثان من الموظفين يحمل كل منهم لقب كاشف. وكان هؤلاء الكشاف هم وكلاء الباشا العثماني الذين يشرفون على قرى الكاشفيات التى كان دخلها مخصص للباشا فى أقاليم معينة فى مصر.

وبما هو جدير بالذكر أن كثرة المراجع العربية والفرنسية تذكر كلمة كاشفية بدلا من كلمة كاشفية وجمعها كاشفيات بدلا من كاشفيات، ويذكر عبد العزيز الشناوى أنه أخذ بالأحوط أن يستخدم لفظ كاشفية وجمعها كاشفيات طالما أن مصطلح الكاشفية مأخوذ ومنسوب إلى كلمة كاشف.

وكان الكشاف من العسكريين من ذوى الرتب الكبيرة، وينتمون إلى أحد الفرق الحامية العثمانية السبع، وكان من عاداتهم فى أثناء جولاتهم فى مناطق عملهم أن يركب الواحد منهم جواده، وحوله جنوده يقرعون الطبول لنشر الرهبة والرعب فى قلوب الفلاحين، فيسارعون إلى تقديم الهدايا إليه على الرغم من أن الأوامر كانت تصدر مشددة إلى الكشاف بضرورة رعاية الفلاحين والمحافظة على أرواحهم وأموالهم. (انظر: عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج ١، ص ١٦١؛ إبراهيم المويلحى، الأرض والفلاح فى العصر العثماني، ص ٢٤٤).

(٢) لىلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٨١.

ولم تكن هذه الكاشفيات مستقلة بذاتها، وإن كان بعضها تمتع بما يشبه الاستقلال لانفصالها في تدبير بعض شئونها الداخلية عن الولاية الكبرى<sup>(١)</sup>. كما أن نظام الولايات قد تدهور في أواخر القرن الثامن عشر، وتم الخلط بين استخدام كلمة «ولاية» وكلمة «كاشفية».

وكان يحكم الأقاليم الخمسة الكبرى حكام بكوات، ويحمل كل منهم رتبة الصنجدية، ويحصل على لقب حاكم، وكانت الصنجدية من أسمى الرتب في مصر العثمانية وأمر السلطان سليم بعد أن فتح مصر أن يكون بها أربعة وعشرون طبلخانة، أى أمراء تدق لهم طبول وغيرها من الآلات الموسيقية تعبيراً عن مكانتهم العالية.

وكان منصب الصنجدية من المناصب الهامة ولها امتيازات مالية، وقد تكون الصنجدية رتبة فقط أى يحملها صاحبها دون أن يشغل منصباً هاماً يعرف بأنه صنجد بطلال ويرقى الصنجد إلى رتبة بك، طبقاً لثروته ومركزه، وكان أمراء الممالك يسعون دائماً لجعل الصناجق من أولادهم وأتباعهم<sup>(٢)</sup>.

وكان حكام الأقاليم يقيمون دائماً في القاهرة، ويعودون لبعض الوقت إلى أقاليمهم غير أن حاكم جرجا استقر في إقليمه، وقد ساعده ذلك على التمكن من إقليمه وكل بلاد الصعيد بحيث أصبح تحت إدارته، العديد من القادة مثل الشاوشية وأغا الانكشارية، وكان يحصل بك جرجا على نصيب عيني من السلع التي كانت تأتي من سنار ودار فور مع قوافلهم<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً - الكاشفيات في الوجه القبلى:

وكان يوجد بجانب الصناجق في أقاليم الوجهين البحرى والقبلى، مناصب أخرى عرفت بالكاشفيات، ومن يتولى هذا المنصب أمير مملوكى من

(١) حسن عثمان ومحمد توفيق، تاريخ مصر في العهد العثمانى، ص ٣٥٣.

(٢) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٦؛ ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٣) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ١٧٢.

الدرجة الثانية، ولم يقتصر اطلاق لقب كاشف على الأمراء فقط، بل أطلقت على الموظفين الذين يتولون الإدارة فى الأقاليم والعناية بالرى وحفظ الأمن فيها وذلك فى عهد السلطنة المملوكية، أما فى عهد العثمانيين فقد كان يطلق لفظ الكاشف على طبقتين من الموظفين وهما:

١ - حكام الأقاليم الإدارية الصغرى.

٢ - وكلاء الباشا الذين يديرون قرى الكشوفية التى كانت مخصصة له فى معظم أقاليم مصر.

وقد كانت هذه المناصب تتأرجح بين سلطة الحزب المملوكى المسيطر، وكانت غالباً بين الفقارية والقاسمية، مثال ذلك ما حدث فى عام ١٠٧٤هـ/١٦٦٣م عندما سيطرت الفقارية على الحكم وتولت حكم ولايات جرجا والنربية وكاشفية الفيوم، وحدث العكس عام ١١٢٦هـ/١٧٠٤م عندما سيطرت القاسمية على الحكم تولى عدد من الصناجق إمارة الحج والدفتردارية<sup>(١)</sup> وكذلك كاشفية بنى سويف والمنصورة وحكم ولايات جرجا والبحيرة<sup>(٢)</sup>.

والكشفاف هم أتباع الصناجق من مماليكهم الممتازين، وهم ينوبون عنهم فى حكم الولايات إذا ما آثروا البقاء فى القاهرة على الذهاب إلى مقر ولاياتهم، أو يديرون بعض مناطق من صنجقياتهم أو يحكمون بعض الأقاليم

(١) دفتر دار: دخلت كلمة دفتر دار فى الفارسية بلفظها وبمعنى جماعة الصحف، وأما «دار» ففارسية بحث، ومعناها صاحب أو القيم، فالدفتر دار لغوياً هو صاحب الدفتر، وكان الدفتر دار بمثابة وزير للمالية، وينص قانون محمد الفتح على أن فتح الخزينة الخاصة بالمال وخزانة الدفاتر وإغلاقها إذا لزم الأمر بمحضر من الدفتر دار. (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٩٨-٩٩؛ وانظر أيضاً: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٦).

(٢) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٩٣.

التي لم تبلغ مرتبة الصنجدقية وتسمى كاشفيات. ولم تكن الكاشفيات ذات مساحات متساوية، وكان بعضها قريباً وملاصقاً، وكان عددها متغيراً<sup>(١)</sup>.

وكثيراً ما حدثت التعديلات على الكاشفيات وكانت أهمها في القرن الثامن عشر على النحو التالي:

دمنهور، المنصورة، المحلة الكبرى، منوف، بابيس، قايبوب، الجزيرة، القيوم، البهنسا، الأشمونين، أسيوط، أبو تيج، طهطا، طما، أخميم، الجزيرة، سوهاج، العسيرات، فرشوط، بهجورة، صدفا، قنا، الأقصر، أرمن، إسنا، أسوان.

وقد أدت كثرة هذه الكاشفيات إلى عدم تناسق توزيعها، وخاصة في المنطقة الممتدة إلى الجنوب من منفوط، بحيث أصبحت الكاشفيات متقاربة ذات حدود ضيقة حتى أن القرية الكبيرة كانت مركزاً لبعض هذه الكاشفيات والمدينة الصغيرة مركزاً لبعضها الآخر، وقد يكون الهدف من ذلك تفيت وحدة الصعيد الإدارية، وخاصة بعد كثرة الاضطرابات التي قام بها العربان وفي مقدمتهم قبائل عربان هواره في القرن الثامن عشر<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً - الجهاز الإداري في مصر العثمانية:

بعد أن تبينت لنا أهم الولايات والكاشفيات في الوجه القبلي إبان الحكم العثماني في مصر، نرى أن نعرض لنظام الإدارة في الولاية والصنجدقية والكاشفية، حتى نلقى الضوء على النظام الإداري الذي كان متبعاً في العصرين المملوكي والعثماني والذي استمر في العصر العثماني ما يقرب من قرون ثلاثة.

فقد كان المتبع في الإدارة المحلية ونظامها في الولايات أن الولاية كانت

(١) حسن عثمان، ومحمد توفيق، المرجع السابق، ص ٣٥٤.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٦.



مقسمة إلى عدة مقاطعات، وكل مقاطعة تتكون من عدة قرى ومدن صغرى والأراضي المزروعة، وقسمت كل مقاطعة إلى أربعة وعشرين قيراطاً، وكان الملتزم عادة إما أن يكون بمفرده فى إدارة المقاطعة أو أن يكون معه عدة ملتزمين كانوا غالباً من كبار ضباط العثمانيين ثم دخل هذا الميدان التجار ورجال الدين ومشايخ العربان، وأصبحت غالبية الملتزمين من أمراء المماليك، وكانت القرى تسمى أحياناً بأسماء الملتزمين<sup>(١)</sup>.

ووجد بجانب هذه الأقسام الإدارية المالية، جهاز إدارى محلى كان يتكون هذا الجهاز بفروعه المختلفة فى معظم الأحيان من أبناء القرية نفسها ويتبع الملتزم أو الملتزمين مباشرة، مع ارتباطه بالجهاز المركزى سواء فى عاصمة الولاية، أو فى القاهرة ينفذ أوامره، وينوب عنه فى الإشراف على إدارة هذه الأقسام الإدارية الصغيرة<sup>(٢)</sup>.

وكان الجهاز الإدارى يتكون من حكام الأقاليم أو الولايات ثم بعد ذلك الصناجق أو الكشاف، والأوجاقات العسكرية والوكيل أو القائمقام أما إدارة القرى فى مصر العثمانية بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة، فكانت الإدارة موكلة إلى الملتزم ويمثله قائمقام ومعه موظفون يختارهم وهم الشيوخ والشاهد، والصراف، والمشد والخفراء، والوكيل، والكلاف، وكان الإجراء المتبع بطريق الضرورة اختيار كل من الشاهد والخولى من بين سكان القرية<sup>(٣)</sup>.

أما إدارة الولاية نفسها فقد كان يرأسها بك، يحمل رتبة الصنجدية ويحصل على لقب حاكم. وكان لكل إقليم إدارى عاصمة سواء أكان

Shaw, op.cit., pp. 52-54.

(١)

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص ١٨.

(٣) Estéve, Comete, Mémoire Sur les Finances de L'Egypte Depuis sa conquete par le Sultan Sêlym I er; T. I, pp. 71-72.

ولاية أم كشوفية يقيم فيها البك أو الكاشف حاكم الإقليم<sup>(١)</sup>.

وستعرض بالتفصيل لكل من اشترك فى الجهاز الإدارى سواء فى الإقليم أو المدن أو القرى على النحو التالى:

#### ١ - حاكم الولاية:

وكان يعين من بين الأمراء المماليك، من الصناجق أو الكشاف الذين يحملون لقب بك، وكان يعين دائماً لحكم الولايات الخمس الكبرى (الغربية، البحرية، الشرقية، المنوفية، جرجا) أمراء ممالك برتبة صنجق، أما الولايات الأخرى فقد كان يحكمها أمراء ممالك برتبة كاشف<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أن تعيين حكام الولايات الخمس ومنحهم رتبة صنجق كان يصدر به فرمان من الباشا، بناء على مشورة الأمراء المحليين وموافقة السلطان العثمانى<sup>(٣)</sup>.

وكان يطلق عليه اسم حاكم سياسة تمييزاً له عن حاكم الشرع الذى يطلق عادة على قاضى الناحية، أما اختصاصاته فهى الإشراف على شئون الزراعة والرى بالولاية وإقامة الجسور وجرفها فى مواعيدها، وتوطيد الأمن، ومنع العربان من العبث بأموال الفلاحين، والإشراف على أعمال الكشاف التابعين له، وحل المشاكل التى تنشأ بين الأهالى والملتزمين أو بين بعضهم البعض أو بينهم وبين أجهزة الإدارة التى يصدر فرمان من الباشا بشأنها<sup>(٤)</sup>.

وكانت القوات المحلية الموجودة تحت إمرة الحاكم تعاونه كما كان

(١) لى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٩١.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩٢.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٧.

يساعده كاشفان يخضعان له ويعينهما لينوبا عنه فى النواحي وهى فروع إقليمية للولاية، وأمين مالى (خازندار) الذى كان يدفع له الضرائب التى تجبى فى الولاية، فيقوم بدوره بإرسال الحصة المخصصة للإدارة المركزية إلى الروزنامة<sup>(١)</sup> أى المكتب الحكومى الذى كانت تورد له الضرائب ويعاونه بعد ذلك رئيس كتبة يحتفظ بسجلات الولاية. وكانت النفقات التى تتطلبها إدارة الولاية تغطيها ضريبة خاصة وتسمى مال الكشوفية<sup>(٢)</sup>. وما يلاحظ أن عمل بعض هؤلاء اتسم بالجور والظلم، فاضطر الأهالى إلى إرسال شكاوى ضدهم إلى والى الذى كان يصدر أوامره باقصاء هؤلاء الحكام<sup>(٣)</sup>.

(١) الروزنامة: فى الفارسية روز بمعنى يوم ونامة أى الكتاب «كتاب اليوم» أى دفتر اليومية، وديوان الروزنامة فى مصر ديوان مالى يجبى الضرائب ويتولى الإنفاق على بعض جهات البر كتشغيل الكسوة الشريفة ونفقات قلاع الحجاز، ومراتب مجاورى الحرمين الشريفين، وبعض أعيان استانبول، وطلبة الأزهر والعقضاء والقضاء. وقد ألحق هذا الديوان بنظارة المالية عام ١٣٦٥هـ/١٨٤٨م وتحول بعد هذا الإلحاق إلى ما يشبه المصرف يودعه الأهالى رؤوس أموالهم لقاء راتب سنوى، ولما كان قرض الروزنامة فى أيام الخديوى إسماعيل صارت الرواتب شهرية بسندات كانت تعرف باسم «سندات لإيراد مؤيد» ثم تولت وزارة الداخلية أعمال الروزنامة الخاصة بالحج، وتولت إدارة المعاشات بوزارة المالية صرف المعاشات، وانتهى عمل هذا الديوان وكانت وثائق الروزنامة تكتب برسم أبجدى يقال له قيرمة أى المكسر.

والروزنامجى: وقد سماه العثمانيون متأخراً باسم كاتب اليومية «يومية كاتبى» من كبار الأفندية وهو بمنزلة نصف بك أو نصف سنجق وكان يرأس ديوان الروزنامة «جى» فى آخر الكلمة تدل على النسب إلى الصناعة. (انظر: أحمد السعيد سلميان، المرجع السابق، ص ١١٧-١١٨)؛ وانظر أيضاً: Shaw, The Financial, pp. 107-108.

Lancet, Michel-Angé, Mémoire sur le Système d'imposition territoile, T. II, (٢) p. 48; Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, pp. 78-79;

هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص ٥٣؛ إبراهيم المويلحى، الأرض والفلاح فى العصر العثماني، ص ٢٤٥.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٧.

والى جانب ذلك فإن أهم الأقاليم فى مصر العثمانية، والصعيد بصفة خاصة إقليم جرجا ، وكان أهم شخص هو حاكم جرجا الذى يلى فى الأهمية شيخ البلد وزعيم الممالك فى القاهرة. وكان حاكم جرجا يعين بمرسوم من الباشا، وبعد التعيين يلبس خلعة المنصب ويذهب إلى مقر منصبه بموكب كبير، يحف به الأمراء والأغوات والاختيارية، وكثير من رجال الأوجاقات العسكرية، وكان يقيم فى «خيمة» كبيرة قبل أن يذهب إلى إقليمه بحيث يفد إليه المهنتون بالمنصب وتوديعه<sup>(١)</sup>.

وكان حاكم جرجا يصحب معه إلى مقر عمله عددًا من رجال الفرق العسكرية المختلفة ومعهم قوادهم وأعلامهم الذين يمثلون حاميته<sup>(٢)</sup>. ويذهبون معه لمساعدته فى أداء واجباته ويحصلون على مرتباتهم من الخزينة كإخراجات من الإقليم نفسه، بالإضافة إلى ضرائب إضافية يفرضها على إقليمه، وكان يصطحب معه قواته العسكرية الخاصة التى تتكون من ممالكه وينفق عليه من ماله الخاص. وعندما يصل إلى الإقليم يعقد الديوان الخاص به ثم يتلو عليهم فرمان الخاص بتعيينه<sup>(٣)</sup>.

وكان يساعده فى الحكم سداورة الفرق السبعة وقائم مقام الأشراف (نقيب الأشراف) وقاضى الإقليم والمفتون الأربعة، وأعيان الولاية من كبار المتزيمين والعلماء<sup>(٤)</sup>.

وكانت مدة حكمه فى الإقليم سنة واحدة وأحيانًا ثلاث سنوات تجدد

---

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ٦٨.

(٢) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٠٣.

(٣) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ١١٨؛ مصطفى إبراهيم، تاريخ مصر القاهرة، ص ٧٨؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٧؛ ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٠٣.

(٤) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٩٠.

له دائماً، نظير قيامه بأعمال أدت إلى استقرار الحكم فى إقليمه، مثال ذلك عندما جددت مدة حكم عبد الرحمن بك لمدة ثلاث سنوات متصلة نظير قيامه بالقضاء على تمرد الهوارة وتولى الحكم من عام ١١١٠-١١١٣هـ/ ١٦٩٨-١٧٠١م<sup>(١)</sup>.

ويحاسب حاكم ولاية جرجا كما يحاسب الباشا عند عزله، ويعين له قائم مقام بدلا منه ويعقد قاضى الإقليم جلسة خاصة لمحاسبة الحاكم المعزول الذى كان يعطيه بياناً بامضائه يفيد أنه ليس لديه بطرفه أى شىء<sup>(٢)</sup> وكان عليه أن يأخذ حجة من القاضى ليقدمها إلى الباشا فى القاهرة<sup>(٣)</sup>.

ويعامل حاكم جرجا وغيره من حكام الولايات الرئيسية بالتبجيل والاحترام، وهو فى أغلب الأحوال لا يقيم فى مقر ولايته أو إقليمه، ويفضل البقاء فى القاهرة للمشاركة فى الأحداث السياسية مثل اشتراكه فى فتنة إفرنج أحمد عام ١١٢٣هـ/ ١٧١١م وبناء على ما حدث فى القاهرة وقع الاضطراب فى جرجا<sup>(٤)</sup>.

أما عن مرتب حاكم ولاية جرجا فكان يتقاضى مرتباً سنوياً قدر بوالى ٣٠٠,٠٠٠ يارة فى القرن السابع عشر، وهبط هذا المبلغ إلى ٤٠,٠٠٠ يارة بالإضافة إلى مرتب عينى قدره ٣٦٠ أردباً سنوياً فى القرن الثامن عشر<sup>(٥)</sup>.

وكان من واجبات حاكم ولاية جرجا حفظ الجسور السلطانية ورى البلاد ودفع الضرر عن الفلاحين عرباناً أو غيرهم، ويحكم بينهم بالعدل،

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ٦٧.

(٢) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٨٧.

(٣) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٦؛ ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٩٤.

(٤) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ١٣٦؛ إبراهيم الصوالحي، المصدر السابق، ص ٥٣٠-٥٤٥.

(٥) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٩٨.

وكان يقوم بجمع العوائد التي يقررها السلطان على البلاد ثم يدفع منها ما يستوجبه الميرى وما يتبقى بعد ذلك فيكون من نصيبه وكان من المقرر أن يحضر بنفسه إلى القاهرة ومعه نصيب الميرى، فإذا لم يستطع أرسل رسله ومعهم الحجة يشهد عليها قاضى الولاية وأتباعها بعدم تمكنه من الحضور للقاهرة<sup>(١)</sup>.

كما كانت له سلطات واسعة مثل المعاقبة بالسجن أو القتل إلى جانب سلطة فرض الضرائب الإضافية فى إقليمه وكان الكتخدا أو القائمم يحمل دائماً لقب بك كما كان المنصب مرموقاً لا يحصل عليه إلا كل من قام بعمل عظيم كما سبق أن رأينا<sup>(٢)</sup>.

وكانت ولاية جرجا تشغل جزءاً كبيراً من الصعيد وتسيطر على الواحات ويقطن بها كثير من القبائل البدوية، كما أن دخل هذه الولاية كبير، وقد التجأ إليها عدد كبير من المماليك الفارين من القاهرة أدى ذلك إلى غرور حكامها وسطوتهم<sup>(٣)</sup>.

وعندما بدأ تطبيق نظام الالتزام فى الربع الأول من القرن السابع عشر الميلادى (الحادى عشر الهجرى) ودخل الهوارة ميدان الالتزام، فقد منصب جرجا قوته خاصة بعد أن أصبحوا من كبار الملتزمين ولم تتعدى سلطة الحكم سوى الإشراف على الرى<sup>(٤)</sup>.

## ٢ - القاضى:

كان أهم تغيير أدخله السلطان بيبرس فى النظام القضائى هو أنه لم

(١) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٧.

(٢) أحمد الدرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ١١٧-١١٨.

(٣) Combe, L'Egypte Ottoman en Précis de L'Histoire d'Egypte, T3, p. 75.

(٤) لىلى عبد اللطيف، شيخ العرب همام وحكم جرجا، ص ٨٥.

يشأن أن يترك قاضى القضاة الشافعية يتحكم وحده فى جميع الشئون القضائية لما فى ذلك من إجحاف ببقية المذاهب. لذلك عين فى عام ١٢٦٤هـ/ ١٢٦٥م أربعة من قضاة القضاة يمثلون المذاهب الأربعة على أن يحتفظ قاضى قضاة الشافعية بالإشراف على أموال اليتامى والأوقاف والقضايا الخاصة ببيت المال. وهكذا ظل قاضى قضاة الشافعية أرفع درجة من زملائه ثم يليه الحنفى فالمالكى فالحنبل<sup>(١)</sup>.

وظل الحال إلى أن جاء السلطان سليم الأول وألغى وظائف الحجاب، وأعاد للقاضى الشرعى اختصاصاته، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وكافة الأمور من مدنية وجنائية وأحوال شخصية، كما خص القاضى الشرعى بقسمة الزكاة وتحصيل الرسوم على المبيعات والتصرفات العقارية وإدارة الأوقاف.

وفى عام ٩٢٧هـ/ ١٥٣٠، أبطل السلطان سليمان المشرع نظام القضاة الأربعة فى مصر، وعين قاضياً عثمانياً - قاضى عسكر - قاضياً لقضاة مصر على أن يتصرف فى الأحكام على المذاهب الأربعة وأن يكون له نواب أربعة واحد لكل مذهب، وقسم البلاد إلى ست وثلاثين ولاية قضائية يتولى فيها القضاء قاضى لم يكن يشترط فيه - عدا قاضى مصر - أن يكون عثمانياً، ومن هؤلاء القضاة من كان يعينه السلطان، ومنهم من كان يعينه قاضى القضاة<sup>(٢)</sup>.

غير أن الممالك أهملوا شأن القاضى المعين من قبل السلطان العثمانى، عندما استأثروا بالسلطة، وصاروا يرفعون مسائلهم القضائية لشيخ الأزهر، وكان من الشافعية، أو لغيره من أئمة المالكية أو الحنابلة وانتهى بهم

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ١٥٢.

(٢) عمر ممدوح مصطفى، أصول تاريخ القانون، ص ٣٦٥؛ Shaw, Ottoman, Egypt, p. 95.

الأمر إلى إعادة ديوان القضاة الأربعة الذى كان قد ألغاه السلطان سليمان<sup>(١)</sup>.

وكانت أعمالهم تتعلق بكل المسائل الشرعية الخاصة بالملتزمين والحقوق المشتركة، وواجبات المزارعين، وله الحق فى الإشراف على المبيعات والتصرفات العقارية، وتسجيل جميع عمليات البيع أو الشراء وعمليات الزواج والطلاق، وتتم على يديه عمليات إعلان إسلام بعض الأشخاص<sup>(٢)</sup>.

وكان قاضى الناحية يقوم بالتحرى فى الموضوع الموكل إليه ويصدر حكمه فيه، ويحوله بالتالى إلى حاكم الولاية لتنفيذه. وكانت أحكامه تنفذ عن طريق المشد. وكان ديوان القاهرة يصدر قائمة بالضرائب المطلوبة وعليه تنفيذها<sup>(٣)</sup>. وقد أطلق عليه لقب حاكم الشرع تمييزاً له عن حاكم الولاية الذى أطلق عليه لقب حاكم سياسة<sup>(٤)</sup>.

أما عن المدة التى كان يتولاها فقد كانت سنتين، وأحياناً سنة واحدة، وكان عملهم يستمر طوال الأسبوع بما فيها أيام الجمع<sup>(٥)</sup>. وكثيراً ما يرتكبون الأخطاء ويضطر الأهالى إلى الشكوى لقاضى عسكر أفندى الذى كان هو الآخر يرتكب كثيراً من الأخطاء مثل أخذ الرشوة<sup>(٦)</sup>.

وبجانب القضاة فى الأقاليم وجد معهم المفتون على المذاهب الأربعة، وكانوا يحضرون مجالس الشرع فى المحاكم الإقليمية حينما يكون موضوع

---

(١) عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص ٣٤٦.

(٢) محمد شفيق غريال، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٣؛ ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٧٩.

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٣.

(٥) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٢٨٦.

(٦) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٣٠؛ محمود الشرقاوى، مصر فى القرن الثامن

عشر، ج ١، ص ١٣٦.



الجلسة متعلقاً بإدارة الإقليم<sup>(١)</sup>. أما عن مدة خدمتهم فكانت مدى الحياة<sup>(٢)</sup>.

أما عن دخل القاضى، فلم يكن له مرتب ثابت، فبالإضافة إلى المبلغ المخصص له من الخزينة، فإنه كان يتقاضى رسوماً على حسب نوع الدعوى، ومنهم من كان لا يطلب شيئاً، وعلى هذا ينال احترام الناس، وكان بعضهم قليل العلم والمعرفة وعلى هذا الأساس يلجأ إلى العلماء ليحصل منهم على فتاوى التى تقدم كمستند فى الدعوى، ولفتاوى العلماء أهميتها فى تقضى الأحكام بعد صدورهما، ومن هنا جاء كثرة التناوى فى ذلك العصر، كما أن تعدد المذاهب للقضاء وتعدد الأفرار فى كل مذهب كان من أسباب الفوضى فى الأحكام والمعاملات، ويرجع ذلك إلى أن المتقاضين لم يعرفوا تبلور دعاويهم أمام اختلاف المحاكم وبخاصة مع ما جرى العمل به من أن للمدعى الخيار فى أن يذهب إلى أى قاضى أراد. فكان المدعى يختار القاضى الذى يعرف عن مذهب، أو القول الذى يأخذ به من أقوال هذا المذهب، ما يؤيد دعواه ويؤدى هذا النظام إلى زعزعة الثقة فى المساملات<sup>(٣)</sup>.

#### ٤ - الكشف:

لم يكن منصب الكشف حديثاً فى مصر العثمانية، ولكنه كان موجوداً فى مصر المملوكية، وقد اقتصر منصب الكشف فى الصعيد الأعلى على مشايخ العربان أمثال ابن عمر فى جرجا<sup>(٤)</sup>، ولذلك وجدت وظيفة كاشف الجسور للوجه القبلى فى العصر المملوكى، وقد كان له الولاء من

(١) لى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٢٩٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩١.

(٣) عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص ٣٦٧؛ أحمد بدوى، تاريخ مصر الاجتماعى، ص ٢٤١.

(٤) أحمد بن زنبيل الرمال، المصدر السابق، ص ٣٠.

الجيزة حتى الجنادل، ويعين تحت إمرته سبعة ولاية بالوجه القبلى، وقد ولى كاشف أقاليم الوجه البحرى تحت إمرته سبعة ولاية وكانوا من مقدمى الألوف. أما كاشف الجيزة فقد كان تارة من المتقدمين وتارة أخرى من الطبلخانات ثم تطور الأمر بعد ذلك ليصبح كشاف الوجه القبلى وحده ثلاثة كشاف فى بعض الأحيان أحدهم بالصعيد الأعلى والثانى بالصعيد الأدنى والثالث بإقليم الفيوم<sup>(١)</sup>.

وكانت مهمة الكشافين تنحصر فى حكم الولايات الصغيرة التى لم تبلغ مرتبة الصنjqة، وكانت تسمى غالباً كاشفيات وكانوا فى الغالب من أتباع الصناjq، ومن عماليكهم الممتازين، ولذا فإنهم فى بعض الأحيان كانوا يشرفون على بعض مناطق من الولايات الكبيرة أو ينوبون عن الصناjq فى حكم هذه الولايات، إذ ما آثروا هؤلاء البقاء فى القاهرة على الذهاب إلى مقر ولايتهم<sup>(٢)</sup>.

أما بخصوص عددهم فيذكر البعض أنهم كانوا أربعة وعشرين كاشفًا<sup>(٣)</sup> أما البعض الآخر فيذكر أن عددهم ستة وثلاثون كاشفًا فى القرن الثامن عشر<sup>(٤)</sup> والرأى الأصوب هو أربعة وعشرون لأن أغلب المصادر تؤكد ذلك.

---

(١) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، ص ٢٥-٢٦. ويذكر أن الطبلخانات هنا جمع أمير طبلخانة، وهو الذى يدق على بابة ثلاثة من حاملى الطبول ونفيران فى بداية عصر المماليك أصبحت طبلان وزمران. (انظر أيضاً: سعيد عاشور، المجتمع المصرى، ص ١٨).

(٢) حسن عثمان ومحمد توفيق، المرجع السابق، ص ٢٥٣؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٧.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٧.

(٤) Shaw, Ottoman Egypt in The Eighteenth Century, p. 30.

وقد كانت كاشفيات الصعيد تتبع كلها حاكم ولاية جرجا، وقد تم توحيد هذه الكاشفيات فى عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م تحت أمر هذا الحاكم، وأصبحوا مجرد مديرين لقرى الكشوفية الخاصة بالباشا، وأصبحوا بعد ذلك وكلاء للحاكم فى التزامه، وعندما يحضر حاكم الولاية يحضر معه كشافه، وعندما يعزل يأخذهم معه<sup>(١)</sup>.

أما عن مدة توليتهم فإنها كانت سنة واحدة، ولا بد أن يكونوا من بيوت مملوكية، وإذا لم يكونوا كذلك فلا يكون لهم عصبية<sup>(٢)</sup> وقد تمكن بعض الأمراء المماليك من تقلد منصب الكشوفية خمس مرات فى إقليم واحد أو فى غيره من الأقاليم مثل الأمير قنصوة بك القاسمى تابع قبطاس بك الذى تولى منصب كشوفية بنى سويف خمس مرات<sup>(٣)</sup>.

أما عن دخولهم فقد كان الكاشف يتقاضى فى السنة ١٠٠,٠٠٠ يارة فى القرن السابع عشر ثم هبط إلى ٢٠,٠٠٠ يارة ولا يوجد سبباً لذلك<sup>(٤)</sup> ويبدو أن ذلك يرجع إلى الأرباح التى كان يحصل عليها نظير قيامه بدور الملتزم والامتيازات التى كان يحصل عليها.

وكانت اختصاصات الكاشف تشبه تماماً اختصاصات الصناجق، فكان لهم حق الإشراف على تنظيم الاستفادة من مياه الرى، وجرف الجسور، وشق الترع والمصارف السلطانية والبلدية، وجمع الأموال الأميرية ومراقبة جامعيتها، وجمع الغلال وإرسالها إلى الشئون الأميرية وتوطيد الأمن فى مناطقهم، والقبض على الأشقياء من الفلاحين والعربان والإشراف على تنفيذ أحكام القضاء، وحل المنازعات بين أهل القرى والإدارة المالية<sup>(٥)</sup> ومن

(١) أحمد الدرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ٨١؛ لى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٠٢.

(٢) Shaw, Ottoman Egypt, p. 78-79.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٤) Shaw, op.cit., pp. 78-79.

(٤) إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٢٤٢.

(٥) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٨.

اختصاصاتهم أيضاً التوصل إلى مسرفة مكان الفلاح الهارب من أرضه والعمل على إعادته ، ومحاقيقته ، واجباره على بذر البذور في أرضه . ولم تكن مشكلة هروب الفلاح من أرضه وليدة العصر العثماني ، ولكنها ظهرت منذ القرن الأول من الفتح الإسلامي ، ولم يفعل العثمانيون سوى المحافظة على الوضع الراهن والمقنن بذلك ، حال مصر وقت الفتح العثماني (١) .

ونظراً لاختصاصاتهم الواسعة ، استغلوا نفوذهم بصورة سيئة واستولوا على أرض النير بغير وجه حق (٢) وسمى كاشفاً لأنه يكشف عن الأقاليم الموضوعة تحت سلطته بواقع نزلتين في السنة : نزلة في الصيف ونزلة في الشتاء ، وكان يحصل على بعض الهدايا والتقديم من القرى الكبيرة أثناء مروره عليها (٣) .

#### ٤ - الأوجاقات العسكرية (٤) :

وقد كان عدد هذه الأوجاقات سبعة وهم على النحو التالي : متفرقة وجاوشان وجمليان وتفكيشيان وجيراكسة ومستهحفطان وعزيان ومهيمتهم الأساسية الدفاع عن مصر ضد أي غزو تتعرض له ، بالإضافة للمساهمة في إدارة مصر ومساعدة الجهاز الإداري فيها على أداء مهامه ، فكان لرؤسائها حق حضور اجتماعات الديوان العالي والاستراك في حفظ الأمن في القاهرة

(١) هاملتون جب ، هارولد بون ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٩١ .

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٣) عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج ١ ، ص ١٦٥ ؛ إبراهيم المولحي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

(٤) الوجاق : من التركية أوجاق بضم الهمزة ضمة مبسطة ومعناه الأول في التركية الموقد أو المدخنة . أطلق على كل ما تنفخ فيه نار فأطلق على البيت من وبر أو مد ، ثم على أهله ثم على الجماعة تتلاقى في مكان واحد ثم أطلق على الطائفة من طوائف أرباب الحرف وعلى الصنف من أصناف الجند . (انظر : محمد شفيق غريال ، المرجع السابق ، ص ١٧-١٨ ؛ وانظر أيضاً : أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص ١٩٤) .

والمساهمة فى حكم وإدارة الإقليم وجمع الأموال الأميرية<sup>(١)</sup>.

فكانت مهمة أوجاق متفرقة مثلاً تنحصر فى الدفاع عن قلاع مصر مثل قلاع الإسكندرية ورشيد والبرلس ودمياط والعريش والطور، وأسوان، وأبريم، ولكل من هذه القلاع طوائف من المتفرقة المشاة والفرسان والطوبجية من جماعة من الطباليين ونافخى البورى والمعمارين والنجارين، ويشرف هذا الوجاق أيضاً على تشهيل القوافل ونقل الغلال ومختلف البضائع بين الصعيد والقاهرة، والسويس، ويتولى هذا العمل قافلة «باشى» أى رئيس القافلة، ويختص أوجاق المتفرقة بجمع البارود اللازم لشئون الدفاع عن مصر، الذى يرسل جانب منه إلى السلطان<sup>(٢)</sup> ومنهم قافلة الباشا وخدمته تشهيل القوافل ويطلب منه العربان لحمل الأحمال وله عوائد على البن فى كل الفرق.

وقد شاركت الأوجاقات السباهية فى إدارة الريف وكانت المهمة المنوطة بكل منها على النحو التالى<sup>(٣)</sup>:

(أ) أوجاق جميليان: أى المتطوعة، ويستخدمون فى تنقلاتهم الجمال، وعرف باسم الكمولية، وكانت مهمتهم فى الريف توطيد الأمن، ومنع البدو من غزو المناطق الزراعية وتهديد المواصلات<sup>(٤)</sup>.

(ب) أوجاق تفكجيان: أى حملة البنادق من الفرسان، واقتصرت مهمتهم على الاشتراك فى إدارة الريف وتوطيد السلطة العثمانية<sup>(٥)</sup>.

(١) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٨؛ ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٢) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٧-١٨؛ حسن عثمان، محمد توفيق، المرجع السابق، ص ٢٥٦.

(٣) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٠-٣١؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٤٥.

Combe, op.cit., T. #, pp. 68-69.

(٥) حسن عثمان، محمد توفيق، المرجع السابق، ص ٢٥٦؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٤٥؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٥٥؛ إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٣٣٠.

(ج) أوجاق الجواكسة: واقتصرت مهمتهم على مراقبة الأراضي الزراعية والمحافظة على شبكات الري والإشراف على توزيع المياه بالقرى<sup>(١)</sup>.

من هنا استغل أفراد هذه الأوجاقات نفوذهم في الريف وسيطروا على الكثير من أراضي الالتزام، بل عندما أفلس هذا النظام أسقطت لهم الكثير من هذه الإسقاطات وخاصة في الصعيد، وكانت تتم لحسابهم أو إلى أفراد منتمون إلى هذه الأوجاقات<sup>(٢)</sup>.

وكانت السباهية مصدر إزعاج دائم للفلاح المصري، الذي كانوا يرهقونه دائماً بطلباتهم الكثيرة وظلمهم، مما أدى إلى حصولهم على الامتيازات الكثيرة واستغل البعض ذلك، أمثال الهوارة الذين امتنعوا عن دفع الضرائب بحجة انتمائهم إلى هذه الأوجاقات العسكرية، وظهر ذلك واضحاً في عام ١١٠٩ هـ/١٦٩٨ م، ولولا إعلان تنكر هذه الأوجاقات لهم لما دفعوا أموال الميرى والغلال اللازم لحاكم جرجا عبد الرحمن بك في ذلك الوقت<sup>(٣)</sup>.

وزاد نفوذهم وقوتهم، حتى أنهم تدخلوا في عزل حاكم جرجا عام ١١٢٠ هـ/١٧٠٨ م محمد بك لأنه أنزل عربان المغاربة وأمنهم وتعللوا بأن القيام بمثل هذا العمل من جانب حاكم الولاية سيؤدي إلى الفساد، وانتهى الأمر برضوخ الباشا في القاهرة لإجابة مطالبهم وعزل الحاكم وعين بدلا منه محمد بك قطامش<sup>(٤)</sup>.

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٥٥؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٤٥.  
(٢) أرشيف المحكمة الشرعية، سجل إسقاطات القرى رقم ١، ص ١٠٩. تنازل الحاج حسن بن عبد الله مستحفظاً للشهابي بجزيرة القطيعة، وقف بولاية المنفلوطية بتاريخ ١٠ محرم عام ١١٤١ هـ/١٧٣٨ م نفس المصدر ونفس الصفحة أيضاً، تنازل الأمير سليمان جوريجي بطايفة عزبان بن عبد الله الشهير بالجلقي والأمير علي أوده باشي مستحفظان العمر بالثروى لمولانا عبد الله أفندي ابن المرحوم عبد الرازق في ناحية الأحباس والسامعية بولاية البحيرة بتاريخ ١٠ ذي الحجة عام ١١٢١ هـ/١٧٣٨ م.

(٣) يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٣٣٧.

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٦١.

ولم تقف قوتهم عند هذا الحد، بل وصل تخديهم لسلطات القاهرة، وأعلنوا استقلالهم بمصر وقتلوا وإليها إبراهيم باشا عام ١٠١٣هـ/١٦٠٤م ووصلت البلاد إلى حالة من الفوضى حتى اضطر السلطان العثماني أحمد الأول ١٠١٢-١٠٢٦هـ/١٦٠٣-١٦١٧م إلى إرسال محمد باشا ١٠١٦-١٠٢٠هـ/١٦٠٧-١٦١١م المعروف بقول قران وقضى على نفوذهم تماماً، وعلى النفوذ السياسى والعسكرى للمماليك مؤقتاً، وعرف عنه أنه أبطل الطلبة التى فرضوها على الفلاحين، ونفى زعماءهم الثلاثة عشر إلى أبريم، وقضى على قوتهم تماماً عام ١٠١٧هـ/١٦٠٨م<sup>(١)</sup>. وعرف ذلك بالفتح العثمانى الثانى، ومما يجدر الإشارة إليه أن عربان هواره قد اشتركوا فى القضاء على نفوذهم<sup>(٢)</sup>.

وقد ان لانكشارية حامية هامة فى ولاية جرجا ومنطقة الحدود فى أبريم على الحدود الجنوبية لمصر، وكانت تستمد رجالها من فرق الانكشارية الرئيسية فى القاهرة، وتحصل هذه الفرق على مرتباتها من جرجا دون الحصول عليها من رئاسة الفرقة فى القاهرة<sup>(٣)</sup>.

وعرفت هذه الفرقة باسم «جماعة مستحفظان محافظين جرجا وأبريم» وكان للمستحفظان ممثلون فى الأقاليم يشتركون فى الإدارة الإقليمية، ويشرف رئيسهم سردار مستحفظان على حفظ الأمن فى الإقليم، وكانت

---

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المصدر السابق، ص ١٣١-١٣٤. وكانت الطلبة قد فرضت على الفلاحين منذ زمن لويس باشا عام ٩٩٧هـ/١٥٨٨م وقد وصلت قوة السباهية إلى إصدار أوامهم بعدم استخدام العربان المالك البيض ولا يستخدم النصارى جوار ولا عبيد ويطشوا بهم. (انظر أيضاً: البرلس السعدى، بلوغ الأرب برفع الطلب، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، بالملة التاريخية، العدد ٢٤، ص ٢٨٦).

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى، كشف الكربة برفع الطلبة، ص ٢٥١.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٥٩.

هذه الفرقة على علاقة طيبة بقبيلة هواره التي كانت تمدهم بالمساعدات العسكرية والمالية، وفي مقابل ذلك تقوم الانكشارية بالدفاع عنها في الديوان العالي<sup>(١)</sup>.

تلك كانت أهم عناصر الإدارة الرئيسية المشتركة في حكم الإقليم، أما الجهاز الإداري في ريف مصر العثمانية بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة، فقد كانت إدارته تنحصر في الملتزم والقائم مقام والشاهد والصراف والمشد والخفير والكلاف.

#### رابعاً - الجهاز الإداري في الريف:

##### ١ - الملتزم:

كانت بعض القرى أحياناً تسمى بأسماء الملتزمين ويعين عليها حاكماً يحاكم التزامه<sup>(٢)</sup> ويزرع الملتزم جزءاً لنفسه والباقي للفلاحين بخراج معين ويسمى بأرض الوسية، ويعين له وكيل يتولى الإنفاق على الحيوانات وغيرها لحسابه<sup>(٣)</sup> والأرض ملك حر له يزرعها لحسابه، ويستخدم الفلاحين لزرعها بطريق السخرة، ويعطى الفلاحين جانباً من الأراضي يحق لهم الانتفاع بها. ولهم أن يهبوا أو يبيعوا هذا الحق. لأن الملتزم هو المالك الفعلي لتلك الأراضي مادام له هذا الحق في رفع أو تخفيض ضريبتها، ومادام قادراً على منحها أو بيعها لملتزمين آخرين نظير مبلغ معين، وأنها تصير من بعده

---

(١) ليلي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٢) إبراهيم المويلحي، المرجع السابق، ص ٢٣٦؛ إبراهيم زكي، الحالة المالية والتطور الحكومي الاجتماعي في عهد الحملة الفرنسية وفي عهد محمد علي، ص ٣٤؛

Shaw, The Financial., p. 62.

(٣) يوسف الشربيني، دراسة نصية لكتاب هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، المجلة التاريخية، ص ٣٠٥، المجلد العشرون.



ملكاً له ولأولاده<sup>(١)</sup> وأنه يدخل منحهما إلى أعدوانه المقربين، أما إذا مات الفلاحين، ولا وارث له، فإن الأراضى تؤول إلى بيت المال بالإضافة إلى ما تركه من ماشية وبيت ومنقولات<sup>(٢)</sup>.

وللملتزم استرداد الأطنان من الفلاح إذا عجز عن زرعها وخشى ألا يقدر على سداد إتاوتها، نأى أنه له الحرية في اختيار الأصناف التي يريد زرعها بشرط أن يدفع الإتاوة. ولا يرث أولاد الملتزم إلا بعد موافقة الباشا ودفع الحلوان<sup>(٣)</sup> وذلك في شتال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ زبانه ويدفع عن سنة واحدة<sup>(٤)</sup>.

أما إذا أراد الملتزم أن يتخلى من التزامه قبل انتهاء السنة، فإنه يتنازل لشخص آخر بشرط أن يظل المنتفع الجديد على قيد الحياة لمدة سنة يرمي بعد التوقيع على التنازل الذي كان يسمى بمخالعة<sup>(٥)</sup> وكان ضمن اختصامات

(١) أرشيف المحكمة الشرعية، سجلات إسقاطات القرى، السجل رقم ٥، مادة (١٢٥١)، ص ٢١٨ بتاريخ ٥ ذي القعدة عام ١١٦٤ هـ/ ١٧٥١ م.

تنازل الأمير محمد أفندي للرحمن الشيخ عمودان من التعريف والتسديد والالتزام والتقسيد بجميع الحصص التي قدرها ثلاثة قرارات، من أصل ٢٤ قيراط بولاية الأسمونين.

(٢) إبراهيم زكي، المرجع السابق، ص ٣٥.

(٣) الحلوان: ضريبة كان يدفعها الملتزم الجديد للباشا، وديوان الرزنامة نظير التصديق على نقل الالتزام إليه، وكانت في بدء الأمر تقدر بمقدار سنة من الأموال الأميرية المقررة على الحصص، ثم أصبحت تقدر بمقدار ثلاث سنوات من فائض الحصص الذي أصبح يفوق مقدار المال الموري. (انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٥٦-٢٥٧)؛ يوسف نخاس، الفلاح: حالته الاقتصادية والاجتماعية، ص ١٤؛ محمد عبد العزيز عجمية، دراسات في التطور الاقتصادي، ص ٢٧.

(٤) إبراهيم المويلحي، المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(٥) إبراهيم المويلحي، المرجع السابق، ص ٢٣٨؛ أرشيف المحكمة الشرعية، سجل إسقاطات القرى، سجل رقم ١، ص ١٢٦ بتاريخ ٥ ربيع الآخر عام ١١٤١ هـ/ ١٧٢٨ م. «إسقاط من الحاج علي حماد الفيومي طائفة جميلان في ناحية أراضى مطرطوس ولاية الفيوم، سجل رقم ٥ ص ٢٦٠ مادة ٤٨، تنازل الأمير الشريف جوريجي طايقة عزبان عن قيراط واحد من أصل أربعة وعشرين قيراطاً ناحية المعتمدين بولاية البجزة للأمير حسن كتحدا المسقط له.

الملتزم منع الفلاح من مغادرة القرية، وله أن يعاقب بالحبس والجلد<sup>(١)</sup>.  
وتفرض الحكومة على الملتزم واجبات منها إيواء المسافرين والموظفين  
وضيافتهم وصيانة المدارس والمساجد والحمامات الموجودة بالناحية وتحمل  
جزء من نفقاتها<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - شيخ القرية:

كان يعين عادة من سكان القرية، وإذا كان للقرية أكثر من ملتزم  
فلكل ملتزم شيخ يشرف على جهته الخاصة به، وإذا كان هناك أكثر من  
شيخ، يرشح لهم رئيس يسمى بشيخ البلد أو شيخ المشايخ<sup>(٣)</sup> وكان شيخ  
القرية حجر الزاوية في مجتمع القرية، لأنه يمارس سلطانه على جميع سكان  
القرية<sup>(٤)</sup>.

ومن اختصاصاته مسئولية الأمن في القرية، ويعتبر مسئولاً عن حماية  
القرية ومعاينة الفلاحين المهملين، ونقل أوامر الملتزم للفلاح<sup>(٥)</sup>، وعليه  
تنفيذ أحكام قاضى الشرع بالناحية طبقاً للحجج الشرعية التى يكتبها<sup>(٦)</sup>.  
والإشراف على عمليات مسح الأراضى التى تتم فى مناطقهم، وخاصة فى  
الصعيد حيث تتم عمليات المسح سنوياً نتيجة لعمليات طرح النيل زمن  
الفيضان، كما شارك أيضاً فى توزيع الضرائب على الفلاحين، ويساعده  
الصراف فيجمعها، ويعتبر مسئولاً عن المال المقرر لفلاحى حصته<sup>(٧)</sup> والعمل

(١) يوسف نحاس، المرجع السابق، ص ١٥.

(٢) عمر مدوح مصطفى، المرجع السابق، ص ٣٦٢.

(٣) Shaw, Ottoman Egypt, p. 146.

(٤) هاملتون جب، هارولد بورن، المرجع السابق، ج ٢، ص ٩٣.

(٥) Estéve, op.cit., T. II, p. 85.

(٦) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٠.

(٧) Estéve, op.cit., T. II, pp. 66-67; Shaw, The Financial, p. 24.

على حل المنازعات التى تنشأ بين أهل القرية الواحدة، أو بين القرى المتجاورة، وكان يؤخذ برأيه غالباً فى حل هذه المنازعات، كما كان عضواً دائماً فى لجان المصالحات التى يصدر بشأنها فرمان من الباشا لحل هذه المنازعات التى تنشأ بين الملتزمين وغيرهم من رجال الإدارة أو بين الملتزمين بعضهم مع بعض، وهى المنازعات الخاصة بحدود الالتزامات أو اغتصاب الأراضى<sup>(١)</sup>.

وقد تمكن هؤلاء المشايخ من تكوين ثروات ضخمة، وأصبح بعضهم يمتلك التزامات قرية بمفرده مثال ذلك امتلاك شريف عيسى شيخ بلدة بردوم بالبهنساوية<sup>(٢)</sup> وازداد نفوذهم وبخاصة فى القرن الثامن عشر وأصبحوا الحكام الحقيقيين للريف المصرى بدلاً من الموظفين العموميين<sup>(٣)</sup>.

ويختار الملتزم شيخ القرية عادة من بين الأسر الثرية من الفلاحين<sup>(٤)</sup> كما كان يختار شيخ القرية فى الصعيد من العربان، وبخاصة فى الأماكن التى تقطن بها قبائل بدوية، وقد حدد قانون تامة واجباتهم واختصاصاتهم<sup>(٥)</sup> التى تتضمن الآتى: «حين يبتلى الحقل دون زراعة نتيجة لخطأ الزراعة فعليهم، أى الكشاف والمفتش ومن إليهم ألا يدخروا جهداً فى ضبط وإحضار هؤلاء الزراع وبعد أن تتم إعادة كل فلاح إلى قريته وبعد توقيع العقوبة عليه، يقوم الكاشف أو المفتش بإجباره على بذر البذور فى حقله «وكان عليه إبلاغ الملتزم أسماء الفلاحين العصاة المشاغبيين»<sup>(٦)</sup>.

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١.

(٣) Shaw, The Financial, pp. 22-25.

(٤) جب، برون، المرجع السابق، ج ٢، ص ٩٣.

(٥) Combé, op.cit., p. T. 3, p. 71.

(٦) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٣.

وإذا كان سكان القرية من المسيحيين يعين شيخ مسيحي، أما إذا كان سكانها من المسلمين والمسيحيين فنفسى هذه الحالة يعين الشيخ من المسلمين<sup>(١)</sup>.

ويحصل الشيخ من المالك فى مقابل الخدمات التى يؤديها له على إعفاء من البرانى عن قطعة الأرض التى يستوزها، وهى قطعة محدودة فى كل قرية، وزيادة على ذلك فيقدم إليه المالك منحة ما بين ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ يارة، وهذا المبلغ من جانب الملتزم للدلالة على رضاه وقد أطلق عليه مساهمة المشايخ<sup>(٢)</sup>.

#### ٣ - الوكيل أو القائم مقام:

وقد كان موظفًا يعاون الملتزم ويمثله فى تنفيذ كافة التلميحات<sup>(٣)</sup> ويقوم بجمع الضرائب كما يوكل إليه تسجيل كمية الغلال المودعة له بشهادة شيخ القرية، ويدفع أجور الفلاحين، إذ لم يكن هناك سخرة<sup>(٤)</sup>.

ومن اختصاصاته أيضًا، القيام بدور قاضى المساحات فى حالة نشوب نزاع بين فلاحى القرية<sup>(٥)</sup> كما يقوم بالإشراف على الأراضى، ويراقب تصرفات الأهالى واتجاهاتهم وتحركاتهم إذا فكروا فى ترك الأرض التى يعملون فى فلاحتها، أو فكروا فى الهجرة كلية من القرية. وعليه إبلاغ الملتزم بأسماء الفلاحين العصاة أو المشاغبيين<sup>(٦)</sup>.

(١) هـ ريفلين، المرجع السابق، ص ٥٢؛ إبراهيم زكى، المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٢) هـ. ريفلين، المرجع السابق، ص ٤٩.

(٣) Shaw, The Financial., p. 24.

(٤) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٤١؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق،

ص ٣٢. Shaw, Ottoman Egypt., pp. 148-149.

(٥) إبراهيم المولىحى، المرجع السابق، ص ٣٣٥.

(٦) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٣؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق،

Lancet, op.cit., T. II, p. 480

ص ٢٠

#### ٤ - المباشر:

كان بمثابة وكيل القائم مقام ويباشر اختصاصاته وصلاحياته حين يسافر القائم مقام إلى القاهرة لمقابلة الملتزم، وكان يسجل كل ما يدفعه فلاحو الالتزام فى سجل خاص به<sup>(١)</sup>.

#### ٥ - المشد:

وهو المنفذ لأوامر شيخ البلد أو شيخ البلد أو شيخ المشايخ وينزل العقاب بالفلاحين فى حالة خطئهم، أو إذا تأخروا فى سداد ما عليهم<sup>(٢)</sup> وأصبح من اختصاصاته أن يعرف عنوان سكن الفلاح ليأتى به عند الحاجة، ويرشد الأغراب ويزودهم بما يحتاجون إليه، وينصرف بناء على أمر من شيخ البلد أو غيره من موظفى القرية، وأصبحت سلطته فوق سلطة الخفير يستخدم القسوة فى تنفيذ هذه الأوامر<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلفت المصادر بشأن ذلك، فمنها ما يشير إلى أنه لم يكن له دور فى جباية الضرائب، وأنه كان مجرد تابع لشيخ البلد، ووظيفته الوحيدة أنه كان بواب القرية<sup>(٣)</sup> وعلى هذا فقد كان يعتبر موظفًا تابعًا للقائم مقام، وكانت مهمته الأولى تنحصر فى إحضار الفلاحين إلى الديوان وقت جباية الضرائب<sup>(٤)</sup>.

#### ٦ - الشاهد:

وكان يساعد الخولى، ويعينه شيخ البلد وكان تعيينه يعنى توكيد سلطة

(١) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٥؛ إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٣٣٩؛ إبراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٥.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٣-٣٤؛ عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٥؛ ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٣٩.

(٣) Lancret, op.cit., T. II, pp. 485-486; Estève, op.cit., T. II, p. 67.

(٤) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٤٦.

الخولى والمساح الذى يمسح الأرض، ويسجل أيضاً أراضى الأثر (مساحة محدودة من أرض الفلاحة تزرعها العائلات كل على حده وتنتقل من الأب إلى الابن) ويسجل عدد الفدادين المزروعة والمروية، وأسماء الملتزمين والمزارعين والكميات المنتجة خلال العام<sup>(١)</sup> ويسمى مفتى القرية<sup>(٢)</sup>.

ويختاره الفلاحون بموافقة الملتزم، وإذا وجد فى القرية عدد من الملتزمين، فإن كبير الملتزمين يصدق على تعيينه، والشرط الوحيد لتعيينه أن يعرف القراءة والكتابة والحساب، وعليه أن يسجل المعلومات المتعلقة بطبيعة ومساحة كل أرض فى القرية، واسم كل سكانها وما يحوزه من ممتلكات وما يقع من تغيرات فى الحياة<sup>(٣)</sup>.

وكان يعنى البرانى من جزء من أراضيه ويحصل على أجر ضئيل من الفلاحين بحسب مقدار الضريبة المقررة على كل منهم، ولكن الأمر يختلف اختلافاً كبيراً من قرية إلى أخرى<sup>(٤)</sup> وعرف عنه أيضاً بالعدل وذلك لإشاعة الطمأنينة فى قلوب الفلاحين، نظراً لأن اختصاصاته تمس أوضاع الفلاحين، إذ كان فى مقدوره أن يغلب مصالح فريق من الفلاحين على مصالح الآخرين منهم عندما يغفل الجانب الأخلاقى الذى يقتضى بالعدل<sup>(٥)</sup>.

## ٧ - الصراف:

وكان يقوم بتقسيم الضريبة بين الفلاحين وجمعها منهم، وغالباً ما

(١) المرجع السابق، ص ٤٠.

(٢) هاملتون جب، هارولد بورن، المرجع السابق، ج ٢، ص ٩٣؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٣؛ هـ. ريفلين، المرجع السابق، ص ٤٩؛ إبراهيم المويلحي، المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(٣) Estéve, op.cit., T. II, p. 66; Lancret, op.cit., T. II, pp. 479-480.

(٤) Ibid., p. 480.

(٥) عبد العزيز الشناوى، ج ١، ص ١٥٧.

كان من الأقباط<sup>(١)</sup> وذلك لأمانتهم وخبرتهم فى المسائل الحسابية والمالية<sup>(٢)</sup>.

وكانت مهمته فرز مختلف القطع النقدية، على أن يأخذ لنفسه نسبة على الأموال المحصلة من الفلاحين<sup>(٣)</sup>، أما الحصيلة فإنها تسلم نقدًا أو عينًا، ويتسلم الأموال ويدفع المصاريف الإدارية التى تتطلبها مصلحة الالتزام وعليه حضور عمليات المسح لكى تقدر الضرائب على أساسها<sup>(٤)</sup>.

ويلاحظ أنهم لا يكتفون بالأجرة المترتبة لهم، وإنما يتقاضون أجرًا إضافية يفرضونها على الفلاحين، ويستغلون نفوذهم أسوأ استغلال إلى جانب ما يفرضونه من ضيافة على الفلاحين<sup>(٥)</sup>. وكان يطلق عليه فى الصعيد اسم العاهل، أما فى الوجه البحرى فإنه على ألسنتهم الصران<sup>(٦)</sup>.

ويفضل الفلاحون إدارة هذه الضرائب إدارة عمال الديوان والشاهد، ويرجع ذلك إلى الثقة التى يتمتع بها من جانب الملتزم، وهذه الثقة كانت تدفعه إلى إنصافهم، وبخاصة أنه غريب عن القرية، وينتهى عمله بانتهاء السنة، ولم يكن متحيزًا بخلاف المشايخ والشاهد المقيمين دائمًا فى دوائرها المحلية، ولم يشتهروا بالعدل والإنصاف<sup>(٧)</sup>.

(١) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٤٠؛ هاملتون جب، بوون، المرجع السابق، ج ٢،

ص ٦٧. عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٦. Estève, op.cit., T. II p. 68.

(٢) إبراهيم المولى، المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(٣) إيلي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٠٨.

(٤) Poliak A.N. Feudalism in Egypt and Syria, Lebanon and Palestine, p. 72; (٤)

Shaw, op.cit., pp. 56-57.

(٥) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٦؛ عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ج ١،

ص ١٥٧.

(٦) Estève, op.cit., T. II, p. 67.

(٦)

(٧) إبراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٥.

بأنه لا ينفذ:

والخضراء، وهم حراس القرية، ومن أعمالهم منع السرقات، وينذرون القرية عند إغارة العربان، ويسهرزون بصفة خاصة على حراسة بيت الوسية التابع الملتزم، الذي يستخدم - جزئياً للمحاصيل وحراسة الجسور<sup>(١)</sup>.

وعليهم تنفيذ أوامر المشد عندما يناديهم طالباً العون إلى غير ذلك من الأوامر التي يريد شيخ البلد إبلاغها للفلاحين. ويلاحظ أن بعض العربان قد قاسوا بدرر الخفراء وعرفوا باسم العرب المدركين، أى أصحاب الدرك وأصبح لهم فى نظير قياسهم بمساحة الخفارة قدر معلوم من المال عن كل فدان أو حصة<sup>(٢)</sup>.

#### ٩ - المساح:

وكان يقوم عملية مسح أراضي الالتزام، وتقدير المساحات البور فيها والمساحات الزراعية<sup>(٣)</sup>.

تلك هى أهم أجهزة الإدارة الرئيسية فى الريف التى كانت تشترك فى الإدارة، وكانت هناك عناصر أخرى تعاون الملتزم فى أرض الوسية وهى فى الغالب عشر مساحة التزام، وكان يعاون الملتزم معاونون للإشراف على زراعتها، ويأخذون أجورهم منه وهم على النحو التالى:

الوكيل، الخولى، الكلاف، السقا.

#### (١) الوكيل:

ومن أهم أعماله حفظ الغلال التى تنتجها أرض الوسية، ويحافظ على

(١) إبراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٤.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٥.

(٣) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٩؛ إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٢٩؛

إبراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٥.



البذور للزراعات المقبلة، كما يحافظ أيضاً على أدوات الزراعة كالمحاريث والسواقي والنوارج والفؤوس وغيرها من الأدوات التي تتعلق بأرض الوسيّة<sup>(١)</sup>.  
(ب) الخولي:

ومهمته أن يكون مسئولاً عن حدود القرية، ورى الأرض المزروعة فعلاً، ونصيب هذه الأراضي من المياه، ويحافظ أيضاً على صيانة قنوات الري<sup>(٢)</sup> كما أنه يحسم المنازعات التي تنشأ حول هذا الموضوع وخاصة الأراضي التي تزرع بالسخرة<sup>(٣)</sup> وكانت وظيفته تختص عليه الإلمام بالقراءة والكتابة<sup>(٤)</sup>.

ويحصل من الملتزم في نظير ذلك، على الإعفاء من البراني عن بعض أرضه، ونصف المنحة المخصصة للشيخ كما كان يعطيه كل فلاح ١/١٢ من الأردب من الحبوب باعتباره مساح القرية<sup>(٥)</sup>.

### (ج) الكلاف:

وكان عمله ينحصر في المسئولية عن علف الماشية على اختلاف أنواعها، وتسريحها ومراعاتها في كل ما تحتاج إليه، وجمع الصوف والجبن والزبد وأن يقوم بدور البيطري في القرية. وكان أجره عن العوائد التي يأخذها من أهل القرية بجانب الأجرة التي يحصل عليها من الملتزم<sup>(٦)</sup> ويبلغ أوامر الخولي الخاصة بالزراعة والحصاد<sup>(٧)</sup>.

(١) Shaw, Ottoman Egypt, p. 148.

(٢) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٩؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٠؛ هـ رينلين، المرجع السابق، ص ٤٥.

Shaw, The Financial, pp. 54-55; Idem, Ottoman Egypt, p. 148.

(٣) إبراهيم زكي، المرجع السابق، ص ٣٤؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣١.

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣١.

(٥) Lancet, op.cit., T. II, p. 483.

(٦) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٥-٣٦؛ Estéve, op.cit., T. II, p. 68.

(٧) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٩؛ إبراهيم الميличи، المرجع السابق، ص ٢٤٠؛ إبراهيم زكي، المرجع السابق، ص ٣٥؛ Shaw, Ottoman Egypt, p. 148.

( د ) السقا :

وكان آخر تلك العناصر هو السقا، وانحصرت مهمته بملئ الأزار  
الخاصة بالوسية بماء الشرب<sup>(١)</sup>.

---

(١) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ج ١، ص ١٦٠، إبراهيم المويلحي، المرجع السابق،  
ص ٢٤٠.

---

الفصل الرابع  
أمثلة للنظام الإداري في مصر العثمانية



الإدارة في الإسكندرية  
في العصر العثماني

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

بعد أن تم التعرض للنظام الإدارى الذى وضعه العثمانيون لمصر خلال خضوعها لهم، ودت أنه لابد من أخذ نموذجين للنظام الإدارى وهما:

الإدارة فى الإسكندرية نظراً لأهمية مدينة الإسكندرية وموقعها الاستراتيجى واهتمام الأتراك العثمانيين بها كميناء هام على البحر المتوسط. وولاية المنصورة (الدقهلية) كنموذج آخر.

### الإدارة فى الإسكندرية فى العصر العثمانى:

ترجع أهمية الإسكندرية فى أنها كانت ميناءً هاماً طوال تاريخها الطويلة، وظلت مزدهرة لفترة طويلة، حتى أصابها التدهور والانحلال فى أواخر العصر المملوكى. فى الوقت الذى ظهرت معالم الطريق الجديد حول أفريقيا إلى الهند. وترتب على ذلك أن تأثرت موانئ مصر ومنها الإسكندرية ودمياط والسويس وغيرها من ثغور الدولة.

وقد فكر السلطان الغورى فى الذهاب للإسكندرية فى عام ٩١٦هـ/ ١٥١٠م، ولكن الزيارة لم تتم بسبب فيضان النيل، لذلك أرسل أحد نوابه إلى هناك<sup>(١)</sup>، ولكنه زارها فى عام ٩٢٠هـ/ ١٥١٤م. وقد وجدها فى حالة من التدهور، ويرجع ذلك إلى سياسة المماليك التعسفية ضد التجار والأجانب<sup>(٢)</sup>.

وعندما خضعت مصر للأتراك العثمانيين عام ١٢٢٣هـ/ ١٥١٧م، أدرك السلطان سليم الأول أهمية هذه المدينة فزارها فى نفس العام<sup>(٣)</sup>. وقد شهدت المدينة سفر الحرفيين والقضاة وأعيان التجار الذين أرسلهم السلطان سليم إلى

(١) جمال الدين الشيال، تاريخ مدينة الإسكندرية فى العصر الإسلامى، ص ١٥٢.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك فى ضوء كتابات ابن إياس، ص ٨٧.

(٣) محمد بن إياس الحنفى، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق الدكتور محمد مصطفى، ج ٥، ص ١٨٤.

استانبول، وعودتهم، وقد ذكرت المصادر المعاصرة أسماءهم ووظائفهم<sup>(١)</sup>، ووصل إليها أيضاً تجار الرقيق الذين كانوا يفدون من بحر آزوف والبحر الأسود والقرم، حيث يباع المماليك لأحد الكبراء فى القاهرة<sup>(٢)</sup>.

وترجع أصمية الإسكندرية أيضاً، فى أنها كانت تستقبل الولاة العثمانيين الذين يصلون مصر بطريق البحر<sup>(٣)</sup> وتصف لنا المصادر المعاصرة وصول الباشاوات والإجراءات التى كانت تتبع فى ذلك، فإذا كان الباشا قادماً عن طريق الإسكندرية، حيث يستقبله كتخدا الجاوشية، ومتفرقة باشا، وباش جاوشية (الملازمة)، وقد حدث فى إحدى المرات كاشف البحيرة<sup>(٤)</sup>، ويتوقف بها عدة أيام لزيارات مقامات أولياء الله الصالحين، مثل أبى العباس المرسى، وأبى الفتح الواسطى، وقد يوقف بعض الأوقاف الخيرية، ويقدم العطايا والإنعامات للفقراء، ثم يزور قلعة قايتباى<sup>(٥)</sup> وتتم بعض الإجراءات الأخرى فى القاهرة<sup>(٦)</sup>.

وشهدت الإسكندرية أيضاً سفر الوفود المرسلة للدولة العثمانية فى إبان حدوث الأزمات السياسية، وكان الوفد يمثل الأوجاقات السبعة، المتفرقة، الجاوشية، الجمليان، التفكجية، الجراكسة، العزب، الانكشارية، ومعهم

(١) نفسه، ص ٣٥٤.

(٢) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ١٥٤.

(٣) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشا، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ص ١٤٥، ٣١٨، ٥٥٧.

(٤) عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج ٢، ص ١٠٩.

(٥) محمد بن أبى السرور البكرى، كشف الكرية برفع الطلبة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، ص ٣٠.

(٦) أحمد الدمرداشى، كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ص ٦.



جأويش الأشراف ومن العلماء، طالبين عزل بعض الباشوات لاتباعه أسلوب القهر ضدهم<sup>(١)</sup>.

وكانت الإدارة في الإسكندرية في العصر المملوكي، يُعَيَّن لها نائب، أسوة بالنيابات الشامية، ويرجع ذلك لأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية<sup>(٢)</sup> وظلت كذلك حتى عام ٩٢٢هـ/١٥١٦م إلى أن خضعت مصر للأتراك العثمانيين<sup>(٣)</sup>.

وعندما أعاد العثمانيون تنظيم الإدارة في مصر، اعتبرت الموانئ المصرية وهي الإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس، أقاليمًا إدارية خاصة، تمتعت بإدارة متميزة، فكان الباب العالي، يرسل إلى مصر ثلاثة قبودونات أحدهم للإسكندرية والثاني لدمياط ورشيد والثالث للسويس.

ويحمل هؤلاء - القبودونات - رتبة الباشوية بالإضافة إلى حملهم رتبة الصنجقية، مثل كنتخدا الباشا فيعتبرون من صناجق مصر الأربعة والعشرين وبذلك كان لهم الحق في كافة الامتيازات المقررة للبكوات الصناجق من مرتب نقدي (ساليانة) ومرتب عيني (جراية وعليق) تصرف لهم من خزينة مصر، ولكنهم لم يكونوا أعضاء في الديوان العالي مثل البكوات الصناجق ولا دخل لهم بإدارة مصر، بل كانت مهمتهم الأساسية «حفظ القلاع، وربط البنادر والعمل على نشر الأمن في الميناء وتوابعه، والنفقة وعوائدهم على طرف الميرى، من أصل الساليانات المرتبة وعلى جانب التجارات المحضرة بالبنادر»<sup>(٤)</sup>.

(١) أحمد شلبي عبد النبي، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، ص ١٣٦، وكان الباشا هو رجب باشا.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، ص ٢٣؛ ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ١٨.

(٣) محمد بن لياس الحنفى، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج ٥، ص ٤١، ٤٢، ٢٣١.

(٤) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ٣٨٥.

وكان يتولى الإدارة فى الموانئ قاضى الميناء وأمين الجرك، وأغات الحوالة وأمن الاحتساب ودزار القلاع، وهؤلاء هم الذين يوجه إليهم الباشا قراراته الإدارية الخاصة بإدارة الموانئ. وكانت تلك القرارات تسجل فى سجلات محاكم المراتع. وقد كان يشترك فى الإدارة المفتون على المذهب الأربعة مع اثنين للفرق السبعة سدادة واختيارية السبعة أوجاقات<sup>(١)</sup>.

وبعد أن تم التعرض لأجهزة الإدارة فى الإسكندرية، لزم التحدث عن أعضاء الجهاز الإدارى، ومسئولية كل منهم.

#### ١ - القابودان:

يعتبر على قمة الجهاز الإدارى بالإسكندرية، وكان يعين من الدولة العثمانية مع غيره من القبودانات الآخرين فى دمياط ورشيد والسويس، وكان قابودان الإسكندرية أهم القبودانات، وتتمثل مهمته بإمداد الأسطول العثمانى بالسفن عند قيامه بالعمليات الحربية فى شرق البحر المتوسط وغربه، بإرسال الجنود المطلوبين من الأوجاقات العسكرية المختلفة، مثل مستحفظان، وعربان، وجاوشان، وعليه أن يتفق مع السفن التى تنقلهم. ويدفع أجورها<sup>(٢)</sup> كما أنه يقوم بإعداد الذخيرة اللازمة لهم<sup>(٣)</sup>. وعليه الاحتفاظ بخمسين سفينة على الأقل<sup>(٤)</sup>.

(١) نفسه، ص ٣٨٧.

(٢) أرشيف الشهر العقارى بالإسكندرية، محكمة الإسكندرية، سجل رقم ٥٥، مادة ٥٦، ص ٢٥، عام ١٠٢٩هـ/١٦١٩م. سأشير إليها بعد ذلك بالعقارى.

(٣) العقارى، سجل رقم ٦٣، مادة ٢٣١، ص ١٣١، عام ١١٢٨هـ/١٧١٥م، سجل ٦٤، مادة ٥٤٩، ص ٣٠٥، عام ١١٢٩هـ/١٧١٦م.

(٤) S. J. Shaw, Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution , pp. 80- 81; Idem, The Financial and Administrative Organization and Development in Ottoman Egypt, pp. 184-188.

كما عليه الإشراف على إرسال السلع المصدرة للدولة العثمانية، مثل الحبوب والسكر والبقسماط<sup>(١)</sup>. وتصدير بعض السلع الغذائية إلى الخارج مثل الأرز والعدس، والحمص والسكر ويساعده في ذلك وكيل خرج السلطنة<sup>(٢)</sup>. ويحضر الاتفاقات التي تعقد بين السلطات المختصة بالمدينة وبين أحد قباطنة السفن الأوروبية، لكي يضمن شحن البضائع المصدرة، فيحدد في مثل هذه الحالة إجمالى المبلغ المطلوب والمدفوع منه، وطريقة تسديد الباقي<sup>(٣)</sup>.

وقد حددت اختصاصاته أنه المسئول الأول عن الأمن. وعليه اتخاذ الاجراءات المناسبة لذلك، وحماية وأمن الطرق، لذلك يعقد الاتفاقات مع بعض القبائل العربية لكي تقوم بهذه المهمة، يحفظ الأمن في الطريق ما بين رشيد والإسكندرية وفوة، ويتعهدون بحماية وأمن المسافرين والبضائع<sup>(٤)</sup>، وكانت بعض القبائل العربية تقوم بمسئولية الأمن سواء أكان ذلك من داخل المدينة أم من خارجها ولذلك تسميهم بعض المصادر المعاصرة بالعرب المدركين. وقد لوحظ أن حاكم ولاية البحيرة يشترك معه في هذه المسئولية، وربما يرجع ذلك إلى اشتراك الحدود بين الاثنين. على الرغم من احتجاج بعض أجهزة الإدارة على تدخله في مثل هذه الأمور، ومن المعروف أن بعض القبائل العربية تقيم في البحيرة.

(١) العقارى، سجل رقم ٧، مادة ٢٥٨، ص ١١٢، عام ٩٧١هـ/١٥٦٣م.

(٢) العقارى، سجل رقم ١٥، مادة ١٤، ص ٩، عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م.

(٣) دار المحفوظات المصرية بالقلعة بالقاهرة، سجل محكمة الإسكندرية رقم ٥، عين ٦٩، مخزن ٤٦

ركى، ص ٩٥، مادة ٢٩٠ عام ١١٤٧هـ/١٧٣٤م.

كان المبلغ المتفق عليه هو مائة وعشرون ريالا، دفع منه خمسة وثلاثين ريالا، واتفق على أن يدفع كل يوم اثني عشر ريالا. سائير إليها بعد ذلك بالمحفوظات.

(٤) المحفوظات، سجل محكمة الإسكندرية رقم ٣٠، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٥٣، مادة

١٨٥، عام ١١٣٧هـ/١٧٢٤م.

وأيضاً إشرافه على ملء الصهاريج الموجودة بالمدينة بالماء، والسواقي  
ويعين المختصين للإشراف على تشغيلها، ويلزمهم بمراعاة قيامهم بواجباتهم  
بدقة متناهية، ويمدهم بالمساعدين مثل النجارين والحدادين والجيار  
والبنائين، والمكارين، وشيخ السقائين. وكانت رواتبهم تصرف لهم من  
كشاف ولاية البحيرة، ويبدو أنها - رواتبهم - لا تكفيهم، لذلك تقدموا  
بالتماس إلى القبودان الذى يادر بإجابة مطالبهم ورفعها بمقدار النصف كى  
تناسب مع العمل الذى يقومون به<sup>(١)</sup>.

وحددت الوظائف المخول له بتعيين أعضائها، مثل تعيين منصب  
جوريجى فى سردار مستحفظان أو جاوشان<sup>(٢)</sup>.

ويوجه إليه فرمانات من القاهرة، لتحديد المسئول عن دلالة بيع الجلود  
فى المدينة، الذى كان غالباً من اليهود، مع تحديد قيمة السمسة من البائع  
والمشتري<sup>(٣)</sup>. ويقوم بالتالى بإصدار فرمانات إلى القاضى وأغات الحوالة  
وسدارة البلوكات السبعة للاجتماع، وخصوصاً لمناقشة بعض الأحداث  
المهمة، مثال ذلك امتناع الحماليين والشيالين والبائعين عن دفع الرسوم  
الخاصة بهم إلى السلطان المختصة بالمدينة، لأن أوجاق مستحفظان هو المختص  
بذلك<sup>(٤)</sup> وانتهى الأمر باتفاق الجميع على اختصاص الأوجاق المذكور  
بذلك، وعدم اختصاص الآخرين<sup>(٥)</sup>.

(١) سجل رقم ٥، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٩٥، مادة ٢٩٠، عام ١١٤٧هـ/١٧٣٤م.

(٢) المحفوظات، سجل محكمة الإسكندرية، رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، عام  
١١٩٥هـ/١٧٨٠م.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ١٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م، ص ١٠١،  
مادة ٣٣٣. وحددت السمسة بـ ٢٪. وقد لوحظ أن فرمان حدد هذا السمسار.

(٤) المحفوظات، سجل رقم ١٣، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٤٢، عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م

(١) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٨٣، عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م

ويحصل قبودان الإسكندرية على دخل سنوى يصل إلى ٨٠٠,٠٠٠ يارة من الرسوم التى يفرضها على البضائع الصادرة أو الواردة إلى ميناء الإسكندرية، وأسواق المدينة، كما يحصل سالبانة سنوية من خزينة مصر بلغت ٣٠٠,٠٠٠ يارة فى القرن السابع عشر، ثم هبطت السالبانة إلى ٩٨,٢٢٦ يارة فى السنة أسوة بما حدث من تخفيض لساليانات جميع البكوات والصناجق، كما كان لقبودان الإسكندرية مرتب عينى وصل إلى ٥١٥ أردبًا من الغلال فى السنة تصرف له من الأنبار الأميرية<sup>(١)</sup>.

#### ٢ - الديوان:

أطلقت كلمة الديوان فى مصر العثمانية على كل مجالس الحكم والإدارة، فللباشا ديوان أى مجلس حكم، والأمير المملوكى ديوان ولكبار رجال الأوجاقات دواوين<sup>(٢)</sup> ويتضح أن كلمة ديوان تعنى جميع الهيئات المختصة بالحكم والإدارة والسلطة والنفوذ.

ويتكون الديوان من القبودان، والقاضى أو نائبه، وأعضاء بحكم وظائفهم، مثال ذلك كتحدا القبودان، والأمراء، وأغاوات واختيارية الأوجاقات الممثلة فى المدينة، ونقيب الأشراف أو من ينوب عنه وأمين بيت المال وغيرهم.

وفى الجلسات التى يعقدها الديوان لمناقشة بعض القضايا المهمة، فلم يكن يشترط حضور كل هؤلاء، وإنما يحضرها القاضى أو نائبه وبعض الأعضاء الآخرين. وفى هذه الجلسات، ذات الطابع الخاص كان يحضرها أشخاص ليسوا من أعضاء الديوان، وإنما يحضرون بوصفهم أطراف فى النزاع أو شهود فى صف أحد المتقاضين<sup>(٣)</sup>.

(١) لىلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٨٧.

(٢) لىلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ١٣٢.

(٣) نفسه، ص ١٣٧.

بالإضافة إلى ذلك كان يوجد كاتب الديوان الذى كان من اليهود - ويتولى كاتبو الديوان وظائف الصيارفة والمباشرين بالديوان<sup>(١)</sup> وكان بعض الصيارفة من المغاربة<sup>(٢)</sup> وعمل بعض اليهود متحدثين على الأموال السلطانية بديوان الكثر<sup>(٣)</sup>، وظلوا حتى عهد علي بك الكبير عندما استأثر بالسلطة فقبض عليهم وأعادهم وحل محلهم المسيحيون السوريون<sup>(٤)</sup>.

والمترجمون والذين كانوا فى أغلب الأحوال من اليهود، وتصدر القرارات بتعيينهم، ويطلق على كبيرهم الباش ترجمان<sup>(٥)</sup>. ولعب اليهود دوراً مهماً فى شتى مجالات الدول الأوروبية، حيث كانوا يقومون بأعمال الترجمة بين السلطات الحاكمة وبين القنصليات، رضى حالة اختيار إحدى القنصليات أحد المترجمين عليها إبلاغ السلطات الحاكمة باسمه على اعتبار أنه من رعايا الدولة ويصدر فرماناً باسمه ولقبه<sup>(٦)</sup>.

ولم تكن الترجمة قاصرة فقط على اليهود<sup>(٧)</sup>، بل كان بعضهم من المسلمين<sup>(٨)</sup> ومن المغاربة<sup>(٩)</sup> والمسيحيين<sup>(١٠)</sup> وخاصة أبناء الأسر المسيحية التى اتصل أفرادها بالأجانب وتعلموا اللغات الأوروبية، ووقفوا على أساليب

---

(١) العقارى، سجل رقم ٣، مادة ٤٤٥، ص ١٥٢، عام ٩٦٧هـ/١٥٥٩م.

(٢) العقارى، سجل رقم ٦، مادة ١١، ص ٦، عام ٩٧١هـ/١٥٦٣م.

(٣) العقارى، سجل رقم ٤٢، مادة ٥٩١، ص ١٨٤، عام ١٠١٦هـ/١٦٠٧م.

(٤) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ١٠، عام ١١٩٥هـ/١٧٨٠م؛ محمد رفعت، على بك الكبير، ص ١٤٣.

(٥) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ١٣٨.

(٦) المحفوظات، سجل رقم ١٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، مادة ٥٢٣، عام ١٢١٩هـ/١٨٠٤م.

(٧) العقارى، سجل رقم ٥٦، مادة ١٦٧، ص ٥٦، عام ٩٨٥هـ/١٥٧٧م.

(٨) العقارى، سجل رقم ٨، مادة ٥٩، عام ٩٧٣هـ/١٥٦٥م.

(٩) العقارى، سجل رقم ٨، مادة ٥٧٢٥، ص ١٧٣، عام ٩٧٣هـ/١٥٦٥م.

(١٠) العقارى، سجل رقم ١١، ص ٥٥، مادة ١٩٠، عام ٩٧٨هـ/١٥٧٠م.

السلوك الأوروبي، وحذقوا فنون الاتصالات والمداخلات في بلاد الشرق<sup>(١)</sup> واستمر ذلك الوضع حتى عهد محمد علي<sup>(٢)</sup> وشاركهم في ذلك بعض الرودسين<sup>(٣)</sup> والأرمن<sup>(٤)</sup> وبعض أفراد الأوجاقات العثمانية<sup>(٥)</sup>.

كان هذا بالنسبة للعاملين في الديوان، سواء الأساسيين المشاركين بحكم وظائفهم أو معاونين.

أما المسائل التي يبحثها الديوان، في مجال التعيين مثل قرار تعيين القضاة في المدينة، فإنه يسجل تاريخ التعيين في سجل المحكمة<sup>(٦)</sup> وهو صادراً من شيخ الإسلام بالقاهرة، وقد لوحظ أن فرمان صدر من ديوان القاهرة إلى ديوان الثغر، موجهاً إلى القاضي وأغا الحوالة وكتبخدا بك وأغات القلاع وسدادة البلوكات السبع وجميع المسئولين<sup>(٧)</sup> والمفتي مع تحديد مذهب كل منهم<sup>(٨)</sup> وتطبق مثل هذه الحالة في تعيين نائب شيخ الطريقة الأحمدية، الذي كان فرمان تعيينه من قبل السلالة العثمانية<sup>(٩)</sup>. وأيضاً تعيين خلفاء أولياء الله الصالحين بالمدينة، الذين تتوافر فيهم بعض الشروط، مثال ذلك

(١) أحمد عزت عبد الكريم، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص ٣٧.

(٢) المحفوظات، سجل رقم ١٦، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ١٣، مادة ٣٥، عام ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م.

(٣) العقارى، سجل رقم ١٤، ص ١٥٢، مادة ٥١٢، عام ٩٧٨هـ/١٥٧٠م.

(٤) العقارى، سجل رقم ٢٠، مادة ٢٢١، ص ٧٧، عام ٩٩٢هـ/١٥٨٤م.

(٥) العقارى، سجل رقم ٢٠، مادة ٢٢١، ص ٧٧، عام ١٥٨٤هـ/١٥٨٦م.

(٦) الثغرى، سجل رقم ٨، مادة ٣٨، ص ١٥، عام ١٠٠١هـ/١٥٩٢م.

(٧) المحفوظات، سجل رقم ١١، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٢٣٨، عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م.

وهو صورة فرمان صادر من مصر المحروسة من شيخ الإسلام الشيخ علي التميمي.

(٨) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ١٣، عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م والفرمان

موجه إلى أحمد سجوريج سردار مستحفظان وكامل الحكام، وموقع عليه مراد بك وإبراهيم بك

بناءً على أمر الوالى ملك محمد باشا.

(٩) المحفوظات، سجل رقم ٥، عين ٦٩، مخزن ٤٦، تركي، مادة ٧٣٩، عام ١١٤٩هـ/١٧٣٦م.

تعيين أحد أفراد ذرية سيدنا الزبير بن العوام فى هذا المنصب<sup>(١)</sup>.

وتعيين نائب نقابة الأشراف بالمدينة، وعليه أن يحكم بالعدل ومنع الأذى عن الأعضاء، وغير ذلك من الأمور الأخرى التى يلتزم بها<sup>(٢)</sup>.

وكان يعين ناظرًا للأوقاف، ويحدد الوقف وجهته، مثال ذلك وقف الحرمين الشريفين بالإسكندرية، وتحدد اختصاصاته - ناظر الوقف - فى تخصيص الأموال المخصصة للإنفاق على الحرمين الشريفين، وتحديد الأشخاص الذين يتولون هذه الوظائف<sup>(٣)</sup> ووقف قايتباى الذى كان يخصص للصرف على بعض الأوجاقات العثمانية فى كل من الإسكندرية ورشيد<sup>(٤)</sup> وعلى ناظر الزنف أن يتابع الأعمال الخيرية التى من أجلها حدده الواقف، كما عليه أيضاً أن يقوم بالإصلاحات اللازمة لمباني الأوقاف<sup>(٥)</sup> وقد يكون الوقف أراض خالية مؤجرة للغير للأوروبيين مثلاً، فعليه أن يتابع دفع الإيجار بانتظام، والمحافظة على حدودها، ودفع الإعانات لمستحقيها<sup>(٦)</sup>، والشئ الملفت للنظر أن بعض السيدات قد عينت كناظرة للوقف<sup>(٧)</sup> ولم يقتصر تعيين نظام أوقاف على المسلمين بل تعدى ذلك إلى الأوقاف الخاصة بالمسيحيين، فيعين عليها ناظرها، وعليه أن يتابع أوجه الإنفاق، والمستفيدين من هذا الوقف<sup>(٨)</sup>.

(١) المحفوظات، سجل رقم ١٠، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، عام ١١٨٣هـ/١٧٦٩م. والفرمان

موقع عليه علي بك أمير الحج السابق.

(٢) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ١٢٥، عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٨م.

صدر هذا القرار من السيد محمد أفندى البكرى الصديقى نقيب الأشراف بالقاهرة إلى السيد خليفة الترنسى.

(٣) العقارى، سجل رقم ٨، مادة ٦٣٨، ص ٢٢٤، عام ٩٧٢هـ/١٥٦٤م.

(٤) العقارى، سجل رقم ١٥، مادة ٣١، ص ٣٠، عام ٩٨٩هـ/١٥٨١م.

(٥) العقارى، سجل رقم ٣١، مادة ٧٢، ص ٣٠، عام ١٠٩١هـ/١٦١٢م.

(٦) العقارى، سجل رقم ٧٢، مادة ٢٩، ص ٢٣، عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م.

(٧) المحفوظات، سجل رقم ١٢، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٩٨، عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م.

(٨) العقارى، سجل رقم ٧٢، مادة ٦٩، ص ٤٥، عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م.



وتعيين أغا الحوالة، والحوالة هو الشخص الذى خولت له السلطات آنذاك جمع الأموال السلطانية من العمال وغيرهم من المكلفين بتحصيلها لتسليمها إلى الميرى<sup>(١)</sup> وتحدد سلطاته مثل الإشراف على إرسال الجنود إلى الدولة العثمانية من أوجاق عزبان، أو مستحفظان<sup>(٢)</sup> والجاوشية<sup>(٣)</sup> وتصدير الأغنام والأبقار إلى الدولة العثمانية<sup>(٤)</sup> والحبوب<sup>(٥)</sup> والبارود<sup>(٦)</sup> وتحصيل الرسوم المفروضة على الأجانب<sup>(٧)</sup> وكانت تخصص الرسوم المتحصلة من الفرنسيين لكل من كتخدا الثغر، ووزدار القلاع والمستحفظان، وعليه إخطار الديوان بذلك<sup>(٨)</sup>.

ويصدر قرار تعيينه من والى العثماني بالقاهرة<sup>(٩)</sup> وقد احتكر أوجاق متفرقة وظيفة أغا الحوالة<sup>(١٠)</sup>، وعليه حضور جلسات الشرع الشريف، عندما يعرض فيها بعض الأمور المهمة المتعلقة باختصاصاته<sup>(١١)</sup>.

والتعيين فى منصب الأغاوية<sup>(١٢)</sup> وسردار مستحفظان، وينبه عليه بالزامه بحفظ الأمن، وإقامة العدل<sup>(١٣)</sup>.

(١) قانون نامة مصر، ترجمه وعلق عليه أحمد فؤاد متولى، ص ٤٧، هامش ١.

(٢) العقارى، سجل رقم ٥١، ص ٨٨٣، عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٦م.

(٣) العقارى، سجل رقم ٥٥، مادة ٥٦، ص ٥٦، عام ١٠٩٦هـ/١٦٨٤م.

(٤) العقارى، سجل رقم ٤٦، مادة ٢٥٤، ص ١١٧، عام ١٠٩٧هـ/١٦٨٥م.

(٥) العقارى، سجل رقم ٥٧، مادة ٢٦، ص ١١، عام ١٠٩٨هـ/١٦٨٦م.

(٦) العقارى، سجل رقم ٥٧، مادة ٢٩، ص ١٢، عام ١٠٩٨هـ/١٦٨٦م.

(٧) العقارى، سجل رقم ٥٧، مادة ١٦٨، ص ٧٥، عام ١٠٦٨هـ/١٦٥٦م.

(٨) العقارى، سجل رقم ٦٠، مادة ١١١، ص ٦٠، عام ١١١٤هـ/١٧٠٢م.

(٩) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مادة ٤٦، ص ٣١، عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م. وقد حضر

هذا الاجتماع الأمير عبد الله ججورىجى سردار مستحفظان ومعه سائر الحكام والجوريجية وموقع عليه من القائمقام إبراهيم بك.

(١٠) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٤٢، عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م.

(١١) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ١٣، عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م.

(١٢) المحفوظات، سجل رقم ١١، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ١٦، عام ١١٩٣هـ/١٧٧٩م.

(١٣) المحفوظات، نفسه.

وتعيين أمين الاحتساب، ويصدر قرار تعيينه، وتحدد مدته بسنة خراجية، وتجدد بسنة أخرى<sup>(١)</sup>، ثم يثبت قرار التعيين وإثبات تسليمه للعمل، وأنه التزم بذلك على حسب القواعد المعمول بها<sup>(٢)</sup> وعليه حفظ وضبط كامل متعلقات الميرى، وكامل أرزاق التجار وله فى نظير ذلك مرتب ثابت، وعليه اتباع العدل<sup>(٣)</sup>.

وكان من سلطاته وضع تسعيرة للبضائع الموجودة فى الأسواق، ويقبض على المخالفين بهما، ويضربهم ضرباً مبرحاً حتى يشرفوا على الهلاك<sup>(٤)</sup>، وكان معه أتباعه - دلائرا الموازين<sup>(٥)</sup>. وله السلطة على طوائف تجار الطعام، وعمال الأخشاب: ريشاخ القناديل، وكذلك جمع الضرائب منهم<sup>(٦)</sup>.

ويدفع له التعريفات رسوماً مائة ابل السماح لهم بالقيام بأعمالهم وسمى هذا الرسم باسم يومى دكاكين (الرسم اليومى على الدكاكين) ولكنه - المحتسب - كان يحصل رسوماً أخرى أهمها رسم السوق، وكان هذا الرسم يستحق الدفع عن بيع أى حيوان وسلع أخرى تعفى من ذلك مثل التبن والبرسيم الجاف<sup>(٧)</sup>.

(١) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٧٩، عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م

(٢) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٧٩، عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م

(٣) المحفوظات، سجل رقم ٨، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، عام ١١٦٨هـ/١٧٥٤م. وذلك بحضور الأمير مصطفى جاوشان مستحفظان قازدغلى وملتزم ديوان ثغر الإسكندرية، وهو عبارة عن تقرير الأخشاب باسم السيد إسماعيل الكاتب من الديوان.

(٤) محمد بن إياس الحنفى، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ج ٥، ص ٣٣٥.

(٥) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣١٦.

(٦) Gabriel Baer, Guilds in Egypt in Modern Times, p. 84; Lusignan, A History of Revolt Ali Bey, p. 62.

(٧) هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مطفى، سلسلة تاريخ المصريين، ص ٢٣-٢٤.

وأمين الجمر، وتحدد مهمته في تحصيل ومتابعة الرسوم الخاصة بالديوان والالتزام بتوريدها إلى الجهات المختصة، ويصدر إليه فرمان من الباشا موجهاً إليه وإلى سائر المسؤولين بالمدينة<sup>(١)</sup> وعليه تسجيل مفردات الأمتعة المتحصلة من العشور في دفتره، ومن الأفضل أن يباع النفيس منها في القاهرة، فيرسله العامل مع رجل موثوق فيه إلى القاهرة، مع دفاتر تسجيل فيها المفردات، ويقوم ناظر الأموال والأمين (أمين البلد) ببيعه في المزاد ثم يرسل ثمنه إلى الخزينة. ويخصم ذلك من أقساط العامل. وأنه يدون أيضاً في دفاتر بالتفصيل مفردات المتاع المشابه الذي يفضل بيعه هناك، ويوقع عليها من القاضي، ثم يخطر ناظر الأموال وأمين البلد، وبيعه في الميناء ما كان أجدي وأنفع بعد أخذ موافقتهم<sup>(٢)</sup>.

ويعين أمين بيت المال، ويحدد اختصاصاته في حصر ميراث المتوفين والمستحقين لميراثهم، وعليه أيضاً حصر التركة من أمتعة وأموال<sup>(٣)</sup> وتسجيل تاريخ الوفاة، وقد لوحظ أنه لا توجد سجلات تسجيل فيها أسماء الوفيات أو المواليد ولكنهم كانوا يستفيدون ببعض الشهود الذين كانوا على صلة بالمتوفى قبل وفاته، ثم تتخذ الإجراءات المناسبة لصرف مستحقات التركة لمن يستحقها<sup>(٤)</sup> بعد أن يخصم نصيب بيت المال منها، وفي حالة عدم وجود وارث للمتوفى فإن تركته تؤول إلى بيت المال بعد مدة خمس سنوات من الوفاة<sup>(٥)</sup>.

ويشترط في أمين بيت المال الأمانة والالتزام، وتحدد له السلطة، ويحدد

(١) المخطوطات، سجل رقم ٦، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ١٠٥، عام ١١٥٠هـ/١٧٣٧م.

(٢) قانون نامة مصر، ص ٤٧.

(٣) المخطوطات، سجل رقم ٦، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ١٠٥، عام ١١٥٠هـ/١٧٣٧م.

(٤) المخطوطات، سجل رقم ٦، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، عام ١١٥٢هـ/١٧٣٩م.

(٥) قانون نامة مصر، ص ٧٥ هامش ١.

الأوجاقات التي تقوم بالتعيين من بين أفرادها مثل أوجال الكوكليان أو التوفكجيان أو الجاويشية<sup>(١)</sup>.

وتعيين مشايخ الحرف بالمدينة، وقد يكون هذا التعيين راجعاً إلى تنازل شيخ الحرفة عن منصبه، مثال ذلك تنازل شيخ حرفة العرقسوسية عن منصبه لشيخ آخر<sup>(٢)</sup> أو بناء على طلب أهل الحرفة باختيار شخص آخر كالسماكين<sup>(٣)</sup> والخبازين<sup>(٤)</sup> والمجارية<sup>(٥)</sup>.

ويحدد دائماً اختصاصات شيخ الحرفة أو الطائفة، فقد حددت اختصاصات طائفة البنائين، مثل إصلاح وترميمات وصيانة المباني العامة مثل بعض الوكالات بسوق الحدادين<sup>(٦)</sup> وأيضاً بعض القلاع والميناء<sup>(٧)</sup>. وكان يشرف عليها المعمرجي<sup>(٨)</sup>.

هذه بعض الأمور التي يبحثها الديوان والخاصة بالتعيينات، وقد تعرضت لبعض الوظائف، والشروط التي يجب توافرها، واختصاصاتها، وهناك أمور أخرى مثل التنازل عن بعض الوظائف أو العزل منها، مثال ذلك التنازل عن منصب الكتخدا إلى قائم مقام نقابة الأشراف، وعليه أن يذكر أنه

---

(١) نفسه، ص ٧٩.

(٢) المحفوظات، سجل رقم ٢، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٣٠، مادة ٩٤، عام ١١٣٢هـ/١٧١٩م.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ٢، عين ٦٩، مخزن ٣٠، ص ٣٠، مادة ٩٤، عام ١١٣٢هـ/١٧١٩م.

(٤) سجل رقم ٩، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ٣٠، مادة ٩٥، عام ١١٣٢هـ/١٧١٩م.

(٥) المحفوظات، سجل رقم ٣، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، مادة ٨٠٧، عام ١١٣٨هـ/١٧٢٥م.

(٦) المحفوظات، سجل رقم ١٥، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ١٤٨، مادة ٦٥٦ عام

١٢١٣هـ/١٧٩٨م.

(٧) المحفوظات، سجل رقم ١١، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٤٨، مادة ١١٨، عام

١١٩٢هـ/١٧٧٨م.

(٨) نفسه.

تم هذا التنازل برغبته وبرضاه<sup>(١)</sup>، وعزل بعض القضاة عن وظائفهم، نتيجة لإخلالهم بشروط الوظيفة ولكن بعد إجراء التحقيقات اللازمة، ولكن عندما يتضح أن القاضى برئ من التهم الموجهة إليه يعاد مرة أخرى إلى وظيفته<sup>(٢)</sup> ومن هنا نرى أنه على الرغم من توقيع قرار العزل من جانب القائم مقام على بك، إلا أنه بعد التحقيق وإثبات البراءة فيعاد المتهم إلى منصبه، ويدل ذلك على أن قرار القضاء له فاعليته، فى رد الحق لأصحابه.

أما الأمور الأخرى التى يناقشها الديوان مثل إعلان وفاء النيل، فيحضر الجلسة القابودان وحاكم ولاية البحيرة، وجميع الأجهزة الإدارية ويحتفل بذلك، ويعلن النداء بذلك<sup>(٣)</sup> واتصالاً بذلك تخصص السلطات الحاكمة بالقاهرة مبلغاً من المال، بموجب فرمان من الباشا، للصرف على السواقى، ويتسلم المبلغ سردار جاوشان نظير إيصال لكى يتولى الصرف بعد ذلك<sup>(٤)</sup> واعتماد المبالغ اللازمة لإصلاح رصيف سد محمود المجاور لترعة الأشرفية بالخليج الناصرى وفى مثل هذه الحالة تحدد المواد اللازمة لذلك مثل الجير والأحجار والأخشاب والحديد والأثربة والآلات اللازمة، وأجرة الحرفيين كالبنايين والتجارين والحمالين، والمدة المقترحة لإتمام ذلك<sup>(٥)</sup> وجرافة الجسور السلطانية وصيانتها التى كانت تتم بمعرفة حاكم ولاية البحيرة<sup>(٦)</sup>.

(٩) المحفوظات، سجل رقم ٨، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ١٣٧، عام ١١٦٨هـ/١٧٥٤م. وقد حضر هذه الجلسة المفتى، وأغا قلعة الركن فى برج مصطفى باشا وقائم مقام الأشراف، وأغا المحصار الأشرفى الكبير، سردار عزبان وأغا الجاوشان (الراكشى) وسردار الجراكسة وسردار طائفة مستنصفان وأمين الجسر الذى كان يتولى منصبه كان يدعى بك وتنازل إلى قائم مقام الأشراف، الذى أعلن قبوله المنصب.

(٢) سجل رقم ١٥، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، نعام ١١٨٢هـ/١٧٦١م. وهو مرسوم موقع عليه من القائم مقام على بك، وقد حضر هذه الجلسة القاضى ومعه قاضى رشيد.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ٢، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٢٢٤-٢٢٥، عام ١١٣٢هـ/١٧٦٩م.

(٤) العقارى، سجل رقم ٦٥، مادة ٧٣٣، ص ٢٠٣، عام ١١٦٥هـ/١٧٥١م.

(٥) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ١٠، عام ١١٩٥هـ/١٧٨٠م.

(٦) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٢٧، عام ١١٩٥هـ/١٧٨٠م.

ولم تقتصر أعمال الإصلاح والصيانة على الجسور والأرصفة بل تعدى ذلك إصلاح بعض القلاع الموجودة فى المدينة مثل قلعة الركن<sup>(١)</sup> التى تسرب إليها الإهمال فى أواخر القرن الثامن عشر، وكادت أن تسقط، ولذا تتدخل سلطات القاهرة فتصدر فرماناً من ديوان القاهرة إلى ديوان الإسكندرية، وتشكل لجنة فنية وتتكون من المهندسين والمعماريين وشيخ طائفة البنائين وغيرهم من أهل الخبرة، وتقوم بالفحص وتقدم تقريرها الذى يثبت وجود تصدع فى المبنى، والأماكن المخصصة للمدافع، والمواد اللازمة والتكاليف الكلية، وضرورة البدء فوراً<sup>(٢)</sup> وإصلاح وبناء وترميم الرصيف الخاص بالميناء، ويتم نفس الإجراء السابق<sup>(٣)</sup>. ويناقش أيضاً الإصلاحات الخاصة بدور العبادة لدى أهل الذمة بناء على شكوى منهم، بخصوص احتياج ثلاثة كنائس للإصلاح والترميم، فتشكل لجنة مكونة من الكاشف والسراج، وتم اتخاذ اللازم، وتقام الشعائر فيها بعد الإصلاح<sup>(٤)</sup> كذلك إصلاح الوكالة الكائنة بسوق الحدادين<sup>(٥)</sup>، والعمل أيضاً على صيانة

(١) قلعة الركن، يبدو أنها كانت تقع محل منارة الإسكندرية القديمة، حيث أقام الحكام محل هذه المنارة قلعة صغيرة بها برج صغير، كان يستخدم لهداية السفن القادمة إلى الإسكندرية، ويعرف هذا المكان الآن بطابية قايتباى ويقع فى الجهة الشرقية من شبه جزيرة رأس التين. (انظر: عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، من آداب الإسكندرية عام ١٩٨٣، ص ٧٩).

(٢) المحفوظات، سجل رقم ١٠، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٢٥٣-٢٥٤، عام ١١٨٤هـ/١٧٧٠م. قدرت المبالغ المطلوبة بأربعين كيس، ١٥٥ نصف فضة.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ١١، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٤٨، مادة ١١٨، عام ١١٩٤هـ/١٧٨٠م. وقد حرر الجلسة جاويش الحصار الأشرفى الكبير والمعماري والبنائين وكبير طائفة التجارين، وحضور القضاة ونوابهم أيضاً.

(٤) المحفوظات، سجل رقم ١١، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٣٥٧، عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م.

(٥) المحفوظات، سجل رقم ١٥، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ١٤٨، مادة ٦٥٦، عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م. وقد شكلت لجنة من شيخ طائفة المهندسين، وبعض الأشراف من التجارين وقد قدرت التكاليف الكلية بتسعين ألف نصف فضة.

وإصلاح المباني الخاصة بالأوقاف، مثال ذلك ما حدث لتسرب مياه الأمطار في أحد المباني، وقد أثر ذلك بشكل واضح على المباني المجاورة. مما ترتب عليه حدوث ضرر بهم، فقدّموا شكوتهم، وشكلت لجنة فنية لتقرير مقدار الإصلاح اللازم، وتم الإصلاح والترميم، وأخطر ناظر الوقف بإجراء اللازم<sup>(١)</sup>.

وعند حدوث أزمات اقتصادية، كاختفاء بعض السلع مثل القمح، يجتمع الديوان، وتتخذ الإجراءات المناسبة لذلك<sup>(٢)</sup> ونتيجة لاضطراب الأحوال السياسية، أثر ذلك بشكل واضح على قيمة العملة، مما أدى إلى وقف التعامل بهذه العملات<sup>(٣)</sup> ويبدو أن الأزمة استمرت بدليل أن الأهالي بجميع فئاتهم، اشتكوا للسلطات الحاكمة، التي استجابت على الفور لمطالبهم، وتم إبطال التعامل بالعملة مرة أخرى<sup>(٤)</sup> ودفع المظالم عن الأهالي، وخاصة عندما استأثر بالسلطة كل من مراد بك وإبراهيم بك، عام ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م وصدر فرمان بتحديد الضريبة على مساحة الأراضي المزروعة قمحاً، ورفع المظالم وإلغاء المغارم التي قررت على التجار والدلالين والجزارين والحمالين والمتسولين حتى الرقيق لم يسلموا منهم<sup>(٥)</sup>. وقد نتج عن ذلك أن تقاعست بعض الحرف في دفع ما عليها من الضرائب المخصصة للمال الميرى إلى ملتزم الخردة مثل الفرحانية (العوالم) والدخاخنية، وإلزامهم

(١) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، عام ١١٦٣ هـ / ١٧٤٦ م.

(٢) العقارى، سجل رقم ١١، مادة ٧٤٣، ص ٩٨٤، عام ١١٧٨ هـ / ١٧٦٩ م.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ١٠، عين ٦٩، مخزن ٤٦، عام ١١٨٦ هـ / ١٧٧٧ م.

(٤) المحفوظات، سجل رقم ٤، عين ٦٩، مخزن ٤٦، تركي، مادة ٦٨٦، ص ٢١٧، عام

١١٨٧ هـ / ١٧٧٣ م. وقد حضر هذه الجلسة كلاً من بناريش مستحفظان، وجاويش عزبان

وجاويش متفرقة.

(٥) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، عام ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م والفرمان موجه

من حسن باشا إلى القضاة والعلماء والأعيان والحكام والبلوكات السبعة.

بدفع هذه الضرائب والتحذير من التأخير<sup>(١)</sup>.

أما الانتصارات التي حققتها الحملات المرسلّة من قبل الدولة العثمانية، فمنها انتصار حملة محمد بك أبو الذهب على الشيخ ظاهر العمر عام ١١٨٩هـ/١٧٧٥م وأقيمت الزينات ثلاثة أيام ابتهاجاً بهذه المناسبة<sup>(٢)</sup>، وأيضاً الحملات التأديبية ضد عصيان بعض القبائل العربية التي هدّدت الأمن، وفي مثل هذه الحالة يتم التنسيق بين المسؤولين بالشفر وبين حاكم البحيرة<sup>(٣)</sup>.

أما بخصوص الاختصاص القضائي للديوان، فيتمثل في الفصل في منازعات كبار رجال الدولة، وخاصة فيما يتعلق بالصالح العام، مثال ذلك تدخل سلطات أغا الحوالة مع سلطات وكلاء الجورجية بالجمرك بسبب وجود بعض المواد التي تعرقل سير العمل بالميناء الشرقية، وأدى ذلك إلى النزاع بين الطرفين، وترتب على ذلك امتناع البعض عن دفع الرسوم الخاصة بذلك ويبدو أن هذا النزاع على درجة كبيرة من الأهمية. لدرجة أن كبار المسؤولين تدخلوا في ذلك، مثل نقيب الأشراف ووكيل الدزدار وأغا برج مصطفى باشا<sup>(٤)</sup>، وجورجي كوكليان وسردار مستحفظان وجاويش الحصار الأشرفي الكبير<sup>(٥)</sup> وقد انتهى هذا النزاع لصالح المصلحة العامة، على

(١) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، عام ١٢٠١هـ/١٧٨٦م. فرمان صادر من حسن باشا، إلى القضاة والعلماء والأعيان والحكام والبلوكات السبعة. وكانت الخردة تابعة لسردار عزبان.

(٢) المحفوظات، سجل رقم ١٠، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، عام ١١٨٩هـ/١٧٧٥م.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ٣، عين ٦٩، مخزن ٤٦، عام ١١٣٧هـ/١٧١٥م.

(٤) برج مصطفى باشا، وهي تعرف باسم قلعة برج مصطفى باشا. وهي تقع على شاطئ البحر المتوسط، ويعرف رجالها باسم حصار مصطفى باشا. (انظر: عقاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر، ص ٨٠).

(٥) سجل رقم ٢، مخزن ٤٦، عين ٦٩، ص ٣٩٩، مادة ١٢٦٤، عام ١١٣٤هـ/١٧٢١م بالمحفوظات. الحصار الأشرفي الكبير، وكانت تعرف بقلعة ترسانة عزبان إسكندرية. وهي موضع لبناء السفن وتجهيزها وترميمها، وكان يشرف عليها قابودان الإسكندرية، وعرفت باسم الحصار الأشرفي الكبير. (انظر: عقاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر، ص ٧٩).



أساس الاعتراف بسلطة كل منهما في دائرة اختصاصه.

بالإضافة إلى قضايا الأحوال الشخصية مثل الميراث، وخصوصاً عند حدوث نزاع بين الورثة الشرعيين في الأسرة الواحدة، وينتهي ذلك بإقرار ما أوصى به الشرع في هذا المجال<sup>(١)</sup> واعتناق العبيد من جانب البعض<sup>(٢)</sup> واعتناق بعض أهل الذمة الإسلام<sup>(٣)</sup>.

وهناك بعض القضايا العامة مثل اختيار قناصل الدول الأوروبية عن طريق الرعايا الأوروبيين، مثال ذلك ما حدث في عام ١١٨٠هـ/١٧٦٦م، عندما اختار الهولنديون بالمدينة قنصلهم، مع تعهده بالعمل على راحتهم، ودفع الرسوم الخاصة بهم<sup>(٤)</sup> والمشاكل الناجمة بين بعض البنادقة وبين بعض المغاربة، ويبدو أن هذه المشكلة كانت على درجة كبيرة من الأهمية، لدرجة أن القناصل والمسؤولين تدخلوا، وألزموا الأوروبيين بعدم خروجهم ليلاً إلا ومعهم القوانيس، ومن يخالف ذلك يقبض عليه ويسلم لقنصله<sup>(٥)</sup>. وهناك بعض المشاكل الخاصة نذكر منها على سبيل المثال، النزاع على سكن بين القنصل الإنجليزي وبين أحد اليهود، وسوى هذا النزاع<sup>(٦)</sup>، و وفاة

(١) المحفوظات، سجل رقم ٤، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ٢٥، مادة ٨٢، عام ١١٤٣هـ/١٧٣٠م.

(٢) المحفوظات، سجل رقم ٥، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٦١، مادة ١٨٠، عام ١١٤٧هـ/١٧٣٦م.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ٣، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٤٠٩، مادة ١٩٩١، عام ١١٣٨هـ/١٧٢٥م.

(٤) المحفوظات، سجل رقم ١٠، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، عام ١١٨٠هـ/١٧٦٦م.

(٥) المحفوظات، سجل رقم ١١، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ٤١، مادة ١٠٣، عام ١١٩٣هـ/١٧٧٩م.

وقد حضر الاجتماع المفتون وسردار مستحق الشان. وأمين الجمر ك وأغا دزدار القلاع، وأغا كتحدا الترسانة ومعلم التفر وسردار عزيزان وأمين الاحتساب، وجوريجي الحصار الأشرفي، وجوريجي قلعة الركن بالإضافة إلى المترجمين الذين كانوا من اليهود، وقناصل فرنسا والبندقية والفلمنك.

(٦) المحفوظات، سجل رقم ١٤، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ٥١، مادة ١٦٣، عام ١٢٠٦هـ/١٧٥٣م.

أحد أفراد الأوجاقات العثمانية، دون أن يدفع أجر أحد الأشخاص المستخدمين لديه، واستطاع أن يثبت ذلك وتم صرف مستحقاته من تركته<sup>(١)</sup>.

### ٣ - الأوجاقات العثمانية في الإسكندرية، ودورها في الإدارة:

وقبل التحدث عن الأوجاقات العثمانية في الإسكندرية، ودورها في الإدارة، لابد من الإشارة السريعة إلى القلاع التي كانت موجودة بالإسكندرية، لكي نفهم طبيعة عملهم، وهي على النحو التالي<sup>(٢)</sup>:

- ١ - قلعة كبير إسكندرية.
- ٢ - قلعة ركن إسكندرية<sup>(٣)</sup>.
- ٣ - قلعة ترسانة عزبان إسكندرية<sup>(٤)</sup>.
- ٤ - قلعة أبو قير<sup>(٥)</sup>.
- ٥ - قلعة صارو أحمد<sup>(٦)</sup>.
- ٦ - قلعة برلى<sup>(٧)</sup>.

أما إدارة هذه القلاع فكانت من اختصاص فرقة المتفرقة التي كانت تقوم بتزويد مصر بالرجال ويشاركها في ذلك فرقة عزبان فكانوا يقدمون الرجال لترسان عزبان الإسكندرية، طوال العصر العثماني ما عدا الفترة التي

---

(١) نفسه، سجل رقم ٦، عين ٦٩، مخزن ٤٦، مادة ٢٩، عام ١١٥٢هـ/١٧٣٩م.

(٢) ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ٢٠٥.

(٣) انظر ص ١٦ هامش ٥ من هذا البحث.

(٤) انظر ص ١٩ هامش ٢ من هذا البحث.

(٥) قلعة أبو قير، وقد بنيت عام ٩٣٤هـ/١٥٢٧م. ويعرف رجالها باسم جماعة أبو قير.

(٦) قلعة صارو أحمد، بالقرب من رشيد لحراسة مدخل النيل.

(٧) ويقوم أفرادها بحماية مداخل النيل عند فرع رشيد. انظر:

حكم فيها علي بك الكبير مصر، واستبدل رجال المستحفظان مكان العزبان،  
فى تلك القلاع، ولكن بعد عزله عاد الأمر إلى ماكان عليه، واستعاد العزبان  
إشرافهم على قلعة ترسانة الإسكندرية<sup>(١)</sup>.

أما الواجبات الإدارية لرجال القلاع، فقد اشتركوا فى الإدارة مشاركة  
فعالة، ولذلك كانوا دائماً يحضرون جلسات الإدارة<sup>(٢)</sup> وبالإضافة إلى ذلك  
كان أفراد بعض الأوجاقات يقومون بأدوار أخرى فى مساعدة الإدارة مثل  
جمع الضرائب والجزية من أهل الذمة عن طريق أوجاق الإسكندرية<sup>(٣)</sup>،  
والمعمرجى الذى كان يشرف على البنائين والنجارين<sup>(٤)</sup>، وقد شغل أفراد  
المتفرقة هذا المنصب منذ عام ١٥٥٩م، وكان قبل ذلك يمنح هذا المنصب  
لأفراد العائلات اليهودية<sup>(٥)</sup> وملتزم الخردة الذى كان مشرفاً على تحصيل  
الرسوم المفروضة على الملاحى والعوالم والبهلانات والحواة ومن يماثلهم،  
فقد أنشئت هذه الوظيفة فى سنة عام ١٥٥٨م. وشهد إلى شغلها طوال  
القرن الثامن عشر بالإشراف على بعض الأسواق الخاصة بالمأكولات التى  
كانت لا تدخل ضمن نطاق أعمال الخدشب<sup>(٦)</sup> وكان يحصل المال الميرى  
وقد التزم سردار المستحفظان<sup>(٧)</sup> وكان يحضر جلسات الشرع الشريف ويحدد

(١) محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، ص ١٠٦، ليلى عبد الغلوف أحمد، إدارة فى مصر فى  
السنين الشماسى، ص ٢٠٦.

(٢) المحفوظات، سجل رقم ٣، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ١٦٠، ١٦١، ١٧٨٠م.

(٣) S. J. Shaw, Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution, p. 142.

(٤) المحفوظات، سجل رقم ١، عين ١١٠، مخزن ٦٧، ص ١١٠، مادة ١١١، عام ١١٩٢هـ/١٨٠٨م.

(٥) تمديد، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، ج ٥، ص ١١٩، ترجمة زهير الشايب.

(٦) محمد شفيق غربال، ... رعد مفرد الطرق، ص ٢٢.

S.J. Shaw, Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution, pp. 138-139.

(٧) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦، تركى، ص ١٢٤، عام ١٢٠١هـ/١٧٨٦م.

اختصاصاته بصيانة الجسور، وتحديد المواد اللازمة والحرفيين اللازمين من نجارين وبنائين وحمالين، والمدة اللازمة<sup>(١)</sup>. والعزبان الذين كانوا يمدون الترسانة بالبحارة، وتوليبتهم بعض الوظائف الإدارية<sup>(٢)</sup>.

وكان السردار يحضر دائماً جلسات الشرع الشريف ومعه نقيب الأشراف وأغا الحوالة والدردار وجاويش الحصار الأشرفي الكبير، وجاويش قلعة الركن بالمدينة<sup>(٣)</sup>.

كانت الأوجاقات العسكرية مقسمة إلى سبعة أوجاقات في مصر بصفة عامة وهي المتفرقة والجاوشان والكوكلان والتفنجكيان والجراكسة والمستحفظان أو الينكجيرية والعزبان. وكان لكل أوجاق قائد أى رئيس وكتخدا وباش اختيار أى رئيس القدماء فيه. وجماعة الاختيارية والجوريجية<sup>(٤)</sup> وكاتب يمثل الأوجاق فى ديوان الروزنامة لكى يساعد فى صرف مرتبات الأوجاق.

أما بالنسبة للأوجاقات العثمانية بالإسكندرية فكانت المتفرقة ومستحفظان وعزبان، لذلك نجد أن أهم أعمال أوجاق المتفرقة هو حفظ القلاع التى تحيط بمصر مثل قلاع الإسكندرية ورشيد والبرلس ودمياط والعريش والطور وأسوان وأبريم ولكل من هذه القلاع طوائف من المتفرقة المشاة والفرسان والطوبجية مع جماعة من الطباليين ونافخى البورى والمعماريين والنجارين. وكذلك بعض أوجاق المتفرقة بجمع البارود اللازم لشئون الدفاع عن مصر الذى يرسل منه جانب إلى السلطان العثمانى<sup>(٥)</sup>.

(١) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ١٠، عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م؛

نفسه، ص ٢٧، عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م.

(٢) S. J. Shaw, Ottoman in The Age of The French Revolution, p. 94.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ١، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٢٣٤، عام ١١٣٠هـ/١٧١٧م.

(٤) عبد الرحمن زكى، قلعة صلاح الدين وقلاع إسلامية معاصرة، ص ٦٦.

(٥) عبد الرحمن زكى، قلعة صلاح الدين وقلاع إسلامية معاصرة، ص ٦٧.

وأوجاق مستحفظان، وهؤلاء هم الانكشارية، وكانوا أقوى الأوجاقات وأكثرها عددًا، وعرفوا بأوجاق السلطان، ومهمتهم مساعدة الباشا في تنفيذ أوامر السلطان، كما كانت لهم رقابة عليه ومنهم طائفة من كبار أصحاب المناصب<sup>(١)</sup>.

أما أوجاق عزبان (رجال البحرية من حملة البنادق)، كان لرجال هذه الأوجاق عدة اختصاصات فمنهم بحارة ترسانة الإسكندرية والسويس<sup>(٢)</sup> تلك أهم الأوجاقات بالإسكندرية.

وبالنسبة لرواتب رجال القلاع، كانت تتم بإجراءات في منتهى الدقة، فيتوجه الجوريجي المسئول في القلعة إلى الديوان في ميعاد معين لاستلام رواتب فرقه مع أخذ إيصال منه باستلام المبلغ المخصص لهم فكانت على النحو التالي<sup>(٣)</sup>:

رواتب قلعة برج مصطفى باشا	١٩, ٢٢٧ نصف فضة.
رواتب قلعة البرج الكبير الأشرفي	٤٥, ٢٣٣ نصف فضة.
رواتب قلعة أبي قير	١٤, ٨٨٧ نصف فضة.
رواتب قلعة برج الثغر	٣٣, ٥٧٤ نصف فضة.

وقد لوحظ ضخامة المبلغ المنصرف للبرج الكبير الأشرفي، ويرجع ذلك إلى أنها كانت تشمل راتب شهرين وعشرة أيام. ولا ريب سببًا لتأخير هذه الرواتب. أما بالنسبة لرواتب برج الثغر، فربما يرجع ضخامة المبلغ إلى كثرة الأعداد الموجودة هناك.

ولذلك كان الحدود العادي في الأوجاق يتقاضى علوفة يومية تبلغ

(١) نفسه، ص ٦٨.

(٢) نفسه، ص ٦٨.

(٣) المحفوظات، سجل ٢، عين ٦٩، مخزن ٤٦، عام ١١٣٣هـ/١٧٢٠م.

خمسة أقجات، بينما يحصل الأوده باشى على ست أقجات أما أغا الأوجاق فكان يحصل على ثمان أقجات<sup>(١)</sup>.

وبعد أن تم التعرض للإدارة فى الإسكندرية فى العصر العثمانى، وأجهزتها الإدارية المختلفة واختصاصاتها، وأيضاً الأوجاقات العثمانية ومدى مساهمتها فى الإدارة، نجد أنه قد حدثت بعض التطورات المهمة فى مصر بصفة عامة وأثر ذلك أيضاً على الإسكندرية بصفة خاصة، وبخاصة فى أواخر القرن الثامن عشر الميلادى، ومثال ذلك استئثار كل من علي بك الكبير بالسلطة فى مصر، فقد أعلن تمرده على الدولة العثمانية، ثم تولية محمد بك أبو الذهب، واستئثار مملوكهما مراد بك وإبراهيم بك بالسلطة، وأثر ذلك بصفة عامة على الأوضاع السياسية والاقتصادية، وترتب عليه التأثير المباشر على الإدارة ثم ووجهت مصر بعد ذلك بالحملة الفرنسية وما أدخلته من تعديلات إدارية، وما قام به محمد علي أيضاً فى هذا المجال، ويهمنا بصفة خاصة وهو موضوعنا.

وتطور مركز القبودانات فى بداية القرن السابع عشر منذ عام ١١٢٣هـ/١٧١١م استولى بكوات مصر على منصب قبودان السويس وأصبحوا يشغلون هذا المنصب بأحد أعضائهم الذى كان يستخدم سفنه وإيراداته لمنفعته الخاصة ومنفعة بيته المملوكى<sup>(٢)</sup>. أما قبودان الإسكندرية، قبودان دمياط فقد استمر اسماهما يردان فى سجلات المرتبات إلى عام ١١٦٣هـ/١٧٤٩م فقط أى منتصف القرن الثامن عشر، أما بعد ذلك التاريخ فقد حذف اسمهما من سجلات المرتبات النقدية والعينية. وبدأ عدد الأمراء الصناجق يكتمل أربعة وعشرين صنjqقا دون الإشارة إلى وجود رتبة صنjqقية لهذين القبودانيين، ويرجع أن أمراء مصر قد منعوا ورود قبودانى

(١) عفاف مسعد العبد، دور الحماية العثمانية فى تاريخ مصر، ص ٦٨.

(٢) لى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٨٧.

الإسكندرية ودمياط، وفي عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م أعاد حسن باشا القبودانات العثمانيين لمراكزهم ولكنهم طردوا من مصر عندما استعاد مراد بك وإبراهيم بك سلطتهما في عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٨م، ويؤيد خلو الإسكندرية من وجود قبودان بها أن السيد محمد كريم الذي أشار إليه الكثيرون بأنه حاكم الإسكندرية كان أمين جمرك الإسكندرية فقط<sup>(١)</sup>.

وأصبح التعيين في منصب الأغاوية، بعد أن يدفع ثمن الحصول عليه، وكما هو معلوم أنه من المناصب العسكرية، وله امتيازات يحصل عليها، ولنا أن نتصور مدى الضرر الذي يعود على الصالح العام في مثل هذه الأمور، وبخاصة في أواخر القرن الثامن عشر<sup>(٢)</sup> حتى منصب سردار مستحفظان، فأحياناً يعين أبناء أحد المختصين في هذه الوظيفة بدلا من المعزول، الذي لم تتوافر فيه شروط الأمانة والعدالة، ووضح من ذلك استثنائه بالمبالغ المتحصلة من تفريغ حمولات المراكب، ولم يوزعها على المختصين على حسب القوانين المعمول بها<sup>(٣)</sup> ولا بد من توافر هذه الشروط بالشخص المنوط له بالعمل<sup>(٤)</sup>.

وبالنسبة لسلطة المحتسب فإنها قد تدهورت في أواخر القرن الثامن عشر، وأصبح لا ينال منصبه إلا بعد دفع الرشوة المطلوبة عن تعيينه إلى كاتب الديوان المعلم يوسف كساب<sup>(٥)</sup>، وكان يعوض ذلك عن طريق تقاضيه

(١) نفسه، ص ٣٨٨.

(٢) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ١٣، عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ١١، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ١١٦، عام ١١٩٣هـ/١٧٧٩م.

(٤) المحفوظات، سجل رقم ١٤، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ٤٤، مادة ١١٤، عام

١٢٠٦هـ/١٧٩١م. وقد حضر هذا الاجتماع المفتون على المذاهب الأربعة وجوريجي سردار

مستحفظان وأمين الجمرك وأغا دزدار القلاع وسردار عزبان وسردار جاويشان ومندوبين عن

الأشراف ومن الحصار الأشرفي الكبير. وكان أوجاق عزبان هو الذي يشرف على الدخل.

(٥) عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج ١، ص ١٨٣.

الرشوة من أصحاب الحوائث ويتغاضى عن نقص الأوزان والمقاييس، وظهر ذلك بشكل واضح وأدى ذلك إلى تدخل بعض الأمراء المماليك، وتولى هذا المنصب بنفسه، وراقب المختسب، ومنعه من أخذ الرشوة<sup>(١)</sup>.

وترتب على ذلك كله إلى ازدياد سلطة أغات المستحفظان على سلطة المختسب، ووضح ذلك فى ازدياد سلطتهم تدريجياً على طوائف الحرف والتجار. وبخاصة أثناء الأزمات الاقتصادية، وكان لجولاته المعروفة لمباشرة شئون الأسعار وضبط الأسواق والعملات المتداولة والموازين والمكائين أثر كبير. وتأثر دور الاقتصادى من حيث إبطال الحمايا والالتزام بتسعيرة السلع والبضائع المختلفة، ونجح في هذا الدور إلى حد كبير<sup>(٢)</sup>.

وعندما استولى مراد بك وإبراهيم بك على السلطة فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر، أصدر مراد بك فرماناً بشأن تنظيم العمل فى الجمارك وطلب جميع التجار لضبط أموالهم<sup>(٣)</sup>، وقد تأخر توريد الميرى بسبب تهريب البضائع من الجمر، ودفعت رسوم تقدر بقيمة ربع القيمة الحقيقية<sup>(٤)</sup>.

وأصيب القضاء بالتدهور أيضاً، وذلك بأنهم لجأوا إلى طرق غير مفروضة فى الحصول على الأموال كما تفعل الأجهزة الإدارية الأخرى، حتى أصاب بعضهم الشراء الفاحش، وأدى هذا الأسلوب فى نفس الوقت إلى تدهور القضاء، وزعزعة العدالة، لأن القادرين من المتخاصمين أصبحوا

---

(١) أحمد شلى عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، ص ٢٥٠-٢٥٥؛ أحمد الدمرداشى، كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، ص ١١٣.

(٢) عراقى يوسف، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرنين الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، ص ٢٤٧.

(٣) العقارى، سجل رقم ١٠٧، مادة ٧١، ص ٤٢، عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٥م.

(٤) العقارى، سجل رقم ٦٦، ص ٣٩، مادة ٦٦، عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٥م.



يستطيعون شراء ذمة القاضي ويحصل على الحكم لصالحه، وترتب على ذلك شكوى الأهالي إلى قاضي عسكر أفندي، الذي قد لا يكون هو نفسه فوق مستوى الثبوتات<sup>(١)</sup>.

ولذلك نجد أنه عندما احتلت فرنسا مصر عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م أصدر نابليون أوامره في يوليو من نفس العام، بخصموص التنظيم الإداري لمصر، فأنشأ ما يعرف بدواوين الأقاليم، على أن يتألف في كل إقليم ديوان من سبعة أعضاء، وحددت اختصاصاتهم بالسهر على مصالح الأهالي، ويعرض عليه جميع الشكاوى الواردة إليهم، ومنع اعتداء القري على الآخرين، ومراقبة الأشخاص ذوي السمعة السيئة ومعاقبتهم والاستعانة بالقرائن الفرنسية.

ويعين في كل إقليم أغا الانكشاف، الذي كان دائماً بالقومندان الفرنسي ويكون تحت أمرته قوة مسلحة من جنود فرنسيين، يتألف بهم على النظام والأمن والسكينة. وتعيين سائر أجهزة الأقاليم الإدارية والضرائب وإيراد الأملاك المماليك التي ضرورت وأصبحت ملكاً للجمهورية، تحت رئاسته العمال الذين يحتاجهم مع تعيين وكيل فرنسي للمخابرة بين مدير المالية ومراقبة تنفيذ الأوامر التي يصدرها وتكون من اختصاص الإدارة المالية<sup>(٢)</sup>.

ويقسم من هذا الأمر أن اختصاصات ديوان الأقاليم أو مجالس المديريات تنافس في حفظ الأمن، وبما أن ديوان الأقاليم والضرائب وحراسة الأموال المدفوعة.

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القضاء في مصر في العصر العثماني، ص ١٨٤.

(٢) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل.

وعندما ارتأى كليم في نيات السيد محمد كريم، أمر بالقبض عليه في ٢٠ ربيع عام ١٢٩٨ م، لانتهاكه بعضه بعض الأهل، والبشر بمواجهة كتيبة البشائر ميجري التي كانت تدارك بالخطوة الحسنة لتأمين مواصلات القريشيين. وبعد ذلك، السيد محمد كريم - جميع كليم أمين المدينة وأبلغهم خبر القبض عليه، فأرسل في إيفاد إلى العجزة لطلبه، وطلب أن يشاروا بالقبض عليه، فتم القبض عليه في ٢٠ ربيع عام ١٢٩٨ م، وأرسله إلى القريشيين. وبعد ذلك، السيد محمد كريم - جميع كليم أمين المدينة وأبلغهم خبر القبض عليه، فأرسل في إيفاد إلى العجزة لطلبه، وطلب أن يشاروا بالقبض عليه، فتم القبض عليه في ٢٠ ربيع عام ١٢٩٨ م، وأرسله إلى القريشيين.

وفي عام ١٢٩٨ م، أصدر كليم تنظيم الإدارة في مصر، وبعد ذلك، السيد محمد كريم - جميع كليم أمين المدينة وأبلغهم خبر القبض عليه، فأرسل في إيفاد إلى العجزة لطلبه، وطلب أن يشاروا بالقبض عليه، فتم القبض عليه في ٢٠ ربيع عام ١٢٩٨ م، وأرسله إلى القريشيين.

وبالنسبة للمحتسب، ألغيت إراداته السابقة سواء القانونية وغير القانونية، وصار من أصحاب المراتب، المقررة على الخزينة<sup>(٤)</sup> وبداية من عام ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥ م تدخل محمد علي في اختيار المحتسب وأغا مستحفظان<sup>(٥)</sup>.

ورأى الديوان الذي أنشأ نابليون على استمرار نظام القضاء. على ما

- (١) عمر عبد العزيز عمر، مجتمع الإسكندرية في العصر العثماني، ص ٣٣٣-٣٣٤.
- (٢) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج ٢، ص ١٧٠.
- (٣) محمد فؤاد شكرى، عبد الله جاك منو، ص ٢٢٨.
- (٤) عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج ٣، ص ٣٢٢.
- (٥) نفسه.

كان عليه، وألا يتخير شيء من ترتيب المحاكم ونظامها، لكنه طلب أن يتحدد رسوم التقاضي التي تدفع للقضاة وموظفي المحاكم، وطلب أيضاً أن يكون تعيين القضاة في كل مديرية من حوزة الدواوين المخصصة بها<sup>(١)</sup>.

وأصدر نابليون في ١٠ سبتمبر عام ١٧٩٨ م أمراً بإنشاء محاكم جديدة تسمى المحاكم التجارية، في كل من القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط وتختص بالفصل في المنازعات التجارية والمدنية، ويختار أعضاؤها من التجار على اختلاف جنسياتهم ويحتملهم التنازل العام لمدة ثلاث سنوات، وحدد رسوم التقاضي بـ ٢٪ من قيمة المنازعات التي تطرح أمام المحاكم<sup>(٢)</sup>.

بل إنه من المحتمل كذلك أن محاكم القضايا التي شكلها نابليون بونابرت في القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط لم تستمر في عملها في عهد الجنرال كليبر. وعلى ذلك فقد بات من نصيب منو أن ينظر في كل هذه الأمور لإعادة تنظيم الدواوين زاحككم وكان من رأيد بعد الفحص والدراسة أن يكتفى الفرنسيون بإعادة تشكيل ديوان القاهرة فحسب والاستغناء عن دواوين الأقاليم ثم العمل على دعم أركان الديوان<sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبة للتنظيمات الإدارية التي قام بها محمد علي في مصر، فكانت معقدة وغامضة في كثير من النواحي. ولذلك فقد غير كل النظم الإدارية التي كانت سائدة قبل الاحتلال الفرنسي. وأجوى محمد علي تغييراً في النظم الإدارية، فقد اختلقت الإدارات والأنساب القديمة وحلت محلها أسماء ذات معنى كسما ولهوت كلمات جديدة اتخذت مكانها في اللغة<sup>(٤)</sup>.

(١) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج ١، ص ١٠٨.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، تطور الحركة القومية، ج ١، ص ١٠٩، ص ١١١.

(٣) محمد فؤاد شكرى، عبد الله جاك منو، ص ٢٦٢.

(٤) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث، ١٧٩٨-١٩١٤ م، ص ١٣٨-١٣٩.

واعتبرت المدن الكبرى والثغور أقسامًا إداريًا مستقلة، فأطلقت على دمياط والإسكندرية في عام ١٨٠٧ م محافظات ثم رشيد والسويس أسماء محافظات على التوالي في سنة ١٨١٦-١٨٢٠ م، وقد خضعت الإسكندرية لسلطة الوالى مباشرة<sup>(١)</sup>.

---

(١) زين الدين شمس الدين نجم، إدارة الأقاليم في مصر ١٨٠٥-١٨٨٩، ٢٦.











الأقساط الشهرية، وكان يقوم بتلك المهمة عن طريق أغاوات (ضباط) الحوالة - وكانوا من أوجاق الجاويشية - الذى كان يرسلهم إلى الولايات للإشراف على جمع تلك الضرائب الخاصة بالخزينة والموالى. (انظر: إبراهيم، يونس محمد، تاريخ مصر العثمانية، ص ١٦٢، هامش ١).

دزدار: كلمة فارسية مكونة من مقطعين دز بمعنى مستحفظ أو حاكم، ودار بمعنى قلعة، فالكلمة مستحفظ قلعة أو قائد قلعة. (انظر: إبراهيم يونس محمد، تاريخ مصر العثمانية، ص ٤٧).

ريال: اللفظ مقتبس من Real بمعنى (ملكى)، وقد كان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد فى الأسواق التجارية، وهو عبارة عن النقد الفضى المسمى بيزو وأطلق (الريال) فى العالم العربى منذ القرن السابع عشر الميلادى على نقود فضمية كبيرة، فرنسية وأسبانية وهولندية، وألمانية ونمساوية، وسمى الريال النمساوى أيضاً (بالريال) أو (ريال ماريا تريزا) الذى ضرب لأول مرة سنة ١٧٥١ وسمى فى مصر باسم الريال أبو طاقة (نسبة للنافذة أو الطاقة، المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهى الريال) أما الريال الهولندى فعرف باسم (الريال أبو كالب) كما سمي بالريال الأسباني بالريال (زبو مدفع) أو (الريال ناشر) كما يسميه الجبترى، لارتباط هذا النقد بمنتجات التجارة الخارجية التى كانوا يجلبونها معهم من المغرب وأندلس و... اختلفت أسعار هذه الريالات عند تداولها فى مصر العثمانية بطريقة شاذة ولم تفلح أراسى تحسين العملة فى معالجتها، بل إن بعضها وهو الريال الفرنسى كان موضوعاً لمضاربة الفرنسى نقدية خطيرة، عندما اختلف سعره فى الشام عن سعره فى مصر، فكان وكلاء محمد علي يمتصونه من

الشام بسعر أقل متقابل أنعماءه، الفضة المصرية، ليعاد سبك هذه  
الريالات الفرنسية من جديد، حيث إضافة ثلاثة أشغال وزن فضتها  
نحاساً، هذا إلى أن سعر الريال الفرنسي كان في ارتفاع طيلة  
الحرب العالمية الأولى، ويبدو إذا ما تدبنا صرفه في ضوء ما ذكره  
البريد في سنة ١٢٠٢ هـ / ١٧٨٩ م أنه كان يصرف بمائة نصف  
نابذة. (انظر: عبد الرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجبرتي،  
ص ١٥٧٨).

**ساليانة:** تفيد اللفظة على الطريقة التركية وهي من كلمة ساليانة (Saliyane  
جمعها ساليانات) وهي كلمة فارسية بمعنى سنوية وتفيد المرتب  
السنوي للميرى، وهي تعبير يطلق على المرتب السنوي الذي كان  
يعطى للموظفين والمستخدمين أو مجموعة منهم وذلك فيما قبل  
عصر التنظيمات، وكان هذا الاسم يطلق أحياناً على المحاصيل  
المأخوذة من الولايات الممتازة التابعة للدولة تحت اسم مقطوعات،  
وكانت تحصل في كل عام. (انظر: هاملتون حب، هارولد بوون،  
المجتمع الإسلامي والغرب، ج ١، ص ١٩٠، ٢٠٩؛ إبراهيم يونس  
محمد، تاريخ مصر العثمانية ص ٥٤، هامش ٣).

**سردار:** من الفارسية سر بمعنى الرأس ودار بمعنى صاحب، والسردار القائد  
ولقد كان السلاطين العثمانيون يقودون الجيوش بأنفسهم، ثم  
صاروا يعهدون بذلك إلى الصدر العظام والوزراء، ثم إلى رجال  
الجيوش، وكان الصدر الأعظم إذا خرج صحب معه طوائف من  
الدفترارية ورجالي الخزانة والقيودات. (للمزيد، انظر: أحمد السعيد  
سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل،  
ص ١٢٨-١٢٧).



قائم مقام: وهو في الواقع ليس من مساوئي الباشا، ولكن الشخص الذي يقوم بعمل الباشا خلال فترة خوار منصب الباشوية لعزل الباشا أو وفاته حتى قدوم باشا آخر. (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة، ص ١١٨).

تسمية: يتبع الخاف، ويكون التاء وضم الخاء، وفي التركية كتخذنا من الفارسية كتخذنا الكلمة الفارسية من كلمتين (كد) بمعنى البيت (وخاء) بمعنى الرب والصاحب، فالتخذنا هو في الأصل رب البيت، ويطلقها القوس على السيد الموقر وعلى الملك ويطلقها الترك على الموظف المسؤول الوكيل المعتمد، والأسين، فقد كان يقال مثلاً: وزراء كتخذنا لرى (أى مديرو مكاتب الوزراء أو مناوئهم، وكان يقال كتخذنا سى أى أمين الخزانة. (انظر أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، ص ١٢٧).

متفرقة: كانوا في الأصل التركي القديم أصحاب نوع من الإقطاعيات. (انظر: محمد شفيق غربال، مصر عند مفرق الطرق، ص ١٨) وكان أوجاق المتفرقة يشرف على تسهيل القوافل ونقل الغلال ومختلف البضائع والمهمات بين الصعيد والقاهرة والسويس وأحياناً القافلة باشى أى رئيس القوافل. وكان يتقاضى عوائد من كل قافلة يسيرها، وله أن يحصل على ربع ريال عن كل فرق بن ينقل من السويس إلى القاهرة وهو المختص بالاتفاق مع العربان لحمل الأحمال. (انظر: ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ٢١٤).

مستحفظان: فرقة المستحفظان (جماعت مستحفظان) كان أفراد هذه الفرقة يكلفون بحراسة القلاسة والحصون والبلاد، ويمنحون تيمارات في أوائل عهدها، لكي يستمروا في الخدمة العسكرية، وبعد ذلك

كانوا يستدعون كلما اتجهت النية لخوض أى معركة، وكانوا فى هذه الحالة يمنحون رواتب كبقية الفرق، وأفراد هذه الفرقة انكشارية مشاة. أشار إليهم المؤرخون المحليون أحياناً باسم نيجرية أو ينكجيرية. وقد أتت هذه الطائفة إلى مصر مع السلطان سليم الأول، وأقام فى القلعة وعرفت بطائفة السلطان لأنها كانت تمثل بصورة خاصة السلطة العثمانية فى الولاية. وعهد إليها بمهمة الشرطة، ومن هنا ظهرت قوتها فى القاهرة، وسيطر أفرادها على الالتزامات المريحة وعلى دار ضرب النقود وعنابر المؤن ومراكز المكوس مما زاد فى نفوذها. (انظر: قانون نامة مصر، ترجمه وعلق عليه : أحمد فؤاد متولى، ص ١٨، هامش ١).

معمارى: ويشرف على المهندسين والبنائين ويتقاضى من العمال أو من مباشريهم فى كل عمارة من العمارات السلطانية التى يشرف عليها محبوباً واحداً أو ١٨٠ فضة يومياً. (انظر : محمد شفيق غريال، مصر عند مفرق الطرق، ص ١٨).

## ثبت بالمصادر والمراجع

أولاً - وثائق لم تنشر بعد:

- ١ - دار المحفوظات المصرية بالقاهرة: سجلات محكمة الإسكندرية المشار إليها في هوامش البحث.
- ٢ - أرشيف الشهر العنقارى بالإسكندرية: سجلات محكمة الإسكندرية، المشار إليها في هوامش البحث.

ثانياً - المراجع العربية:

- ١ - أحمد السعيد سليمان، (دكتور)، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة ١٩٧٨.
- ٢ - أحمد عزت عبد الكريم، دراسات فى تاريخ العرب الحديث، بيروت دار النهضة للطباعة والنشر، عام ١٩٧٠.
- ٣ - أحمد كتحدا الدمرداشى، كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، فى أخبار ما وقع فى عصر دولة المماليك من السناجق والكشاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والباشا إلى آخر سنة ثمان وستين ومائة وألف، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ١٩٨٩.
- ٤ - أحمد شلبى عبد الغنى الحنفى المصرى، أوضح الإشارات فىمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، الملقب بالتاريخ العينى، تقديم وضبط وتحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ١٩٧٨.
- ٥ - استيف، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة ١٨٧٨.

- ٦ - السيد عبد العزيز سالم (دكتور)، تاريخ الإسكندرية وحضارتها فى العصر الإسلامى، الإسكندرية، ١٩٦٩.
- ٧ - جمال الدين الشيال (دكتور)، تاريخ مدينة الإسكندرية فى العصر الإسلامى، الإسكندرية ١٩٨٧.
- ٨ - جلال يحيى (دكتور)، مصر الحديثة (١٥١٧-١٨٠٥ م)، الإسكندرية بدون تاريخ.
- ٩ - زين الدين شمس الدين نجم (دكتور)، إدارة الأقاليم فى مصر ١٨٠٨-١٨٨٢ م، القاهرة ١٩٨٧.
- ١٠ - عبد الرحمن الجبرتى، تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الأول والجزء الثانى، طبعة بولاق ١٢٩٧ هـ.
- ١١ - عبد الرحمن زكى (دكتور)، قلعة صلاح الدين وقلاع إسلامية معاصرة، القاهرة ١٩٦٠.
- ١٢ - عبد الرحمن فهمى (دكتور)، النقود المتداولة أيام الجبرتى، ضمن بحوث ندوة عبد الرحمن الجبرتى بإشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة ١٩٧٦.
- ١٣ - عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، القاهرة ١٩٥١ م.
- ١٤ - محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، القاهرة ١٩٥٠ م.
- ١٥ - محمد فؤاد شكرى (دكتور)، عبد الله جاك منو، القاهرة ١٩٦٠.
- ١٦ - محمد مختار، التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالنسب والأفرنكية والقبطية، بولاق ١٣١١ هـ.
- ١٧ - مصطفى بن الحاج إبراهيم، تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله فى أرضه، تحقيق الدكتور صلاح أحمد هريدى، الإسكندرية ١٩٨٩.

- ١٨ - مرعى بن يوسف الجنبلى، نزهة الناظرين فى تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين.
- ١٩ - لويس عوض (دكتور)، تاريخ الفكر المصرى الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٩٨٧.
- ٢٠ - ليلى عبد اللطيف أحمد (دكتور)، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، القاهرة ١٩٧٨.
- ٢١ - ليلى عبد اللطيف أحمد (دكتور)، دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، القاهرة ١٩٧٨.
- ٢٢ - هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسنى، ج ١، ج ٢، القاهرة ١٩٧١.
- ٢٣ - هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، سلسلة تاريخ المصريين، القاهرة ١٩٧١.
- ٢٤ - يوسف آصاف، تاريخ سلاطين ال عثمان، تحقيق بسام الجابى، دمشق ١٩٧٨.

### ثالثاً - الدوريات:

- ٢٥ - المجلة المصرية للدراسات التاريخية:
- محمد بن أبى السرور البكرى الصديقى، كشف الكرية برفع الطلبة، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلد رقم ٢٣.
- ٢٦ - محمد البرلس السعدى، بلوغ الأرب برفع الطلب، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلد ٢٤.



٢٧ - مجلة كلية الآداب، فؤاد الأول (القاهرة).

محمد شفيق غريال، مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨-١٨٠١، ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندي الروزنامجى في عهد الحملة الفرنسية، المجلد الرابع، الجزء الأو، القاهرة ١٩٣٩.

#### رابعاً - الرسائل العلمية:

٢٨ - إبراهيم يونس محمد، تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٣-١١٣١هـ/ ١٥١٧-١٧١٩م، من خلال مخطوط «تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنوا»، ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير غير منشورة من قسم التاريخ، كلية آداب الإسكندرية، عام ١٩٨١.

٢٩ - عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (٩٧١-١٠١٧هـ / ١٥٦٤-١٦٠٩م)، رسالة ماجستير غير منشورة من كلية آداب إسكندرية، عام ١٩٨٢.

#### خامساً - المراجع الأوروبية:

30. Gabriel Baer, Egyptian Guilds in Modern Times, Jeursalem 1964.
31. Lusignan, A History of the Revolt of Ali Bey Against of Ottoman Prte, London, 1783.
32. S.J. Shaw, Ottoman, Egypt in the Age of the French Revolution by Husen Efendi, Cambridge Massachusetts, 1964.

33. S.J. Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517-1798, Princeton, 1962.

ولاية الدقهلية (المنصورة)  
في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين

BIBLIOTHEQUE  
ALEXANDRINE  
MUSEUM



## المنصورة:

تسمى بهذا الاسم عدة قرى ببلاد مصر أشهرها مدينة المنصورة الواقعة على الشاطئ الشرقى لفرع دمياط<sup>(١)</sup>. والمنصورة التى تتناولها دراستنا فهى البلدة التى أنشأها السلطان الكامل ناصر الدين محمد بن الملك العادل أبى بكر بن يوسف الأيوبي فى عام ٦١٦هـ/١٢١٩م. عندما استولى الملك لويس التاسع على دمياط. فنزل فى موقع هذه البلدة وخيّم به وبنى قصرًا لسكناه. وأمر من معه من الأمراء والعساكر بالبناء، فبنى هناك عدة دور، ونصبت الأسواق، وبنى حولها سورًا مما يلى البحر وحصنه بالآلات الحربية، ويسمى هذا المكان منذ ذلك الوقت مدينة المنصورة، تفأؤلا بانتصاره على الصليبيين، واستقر بها حتى استرجع الكامل «دمياط» من الصليبيين، فصارت المنصورة مدينة كبيرة بها الحمامات والفنادق والأسواق والمساجد<sup>(٢)</sup>.

وكانت بلدة أشموم طناح<sup>(٣)</sup> التى تعرف اليوم بأشمون الرمان بمركز دكرنس قاعدة لإقليم الدقهلية والمرتاحية. ومقر ديوان الحكم فيه إلى آخر دولة المماليك. ولما استولى العثمانيون على مصر عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م، رأوا أن بلدة أشموم الرمان فضلًا عن بعدها عن النيل الذى كان هو الطريق العام

(١) على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج ١٥، ص ٨٨.

(٢) تقي الدين المقرئى، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية، ج ١، ص ٢١٧-٢١٨.

(٣) طناح: هى من القرى القديمة التى وردت فى نزهة المشتاق، فإنه بعد أن تكلم عن سنفس (شنفس) وقال ومنها إلى جهة الغرب فى البر إلى مدينة طناح على خليج تنيس (بحر طناح الآن) ووردت فى قوائين ابن مئى وفى تحفة الإرشاد طناح وهى من أعمال المراتحية. وفى التحفة من أعمال الدقهلية والمرتاحية، وفى كتاب وقف داود باشا والى مصر المحرر فى عام ٩٥٦هـ/١٥٤٩م وردت باسم مية طناح، بالدقهلية. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، القسم الثانى، الجزء الأول، ص ٢٢١).

للمواصلات في ذلك الوقت، فإنها قد اضمحلت وأصبحت لا تصلح لإقامة موظفي الحكومة، ولهذا أصدر سليمان باشا الخادم والى مصر أمراً في عام ٩٢٣هـ/١٥٢٧م، بنقل ديوان الحكم من بلدة أشمون الرمان إلى مدينة المنصورة، لتوسطها بين بلاد الإقليم، وحسن موقعها على النيل، وبذلك أصبحت المنصورة عاصمة إقليم الدقهلية وهو الاسم الذي عرفت به قديماً<sup>(١)</sup>. فقد كانت في عام ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م، تعرف باسم ولاية المنصورة<sup>(٢)</sup> وخلط اسمها باسم الكشوفية في نفس العام<sup>(٣)</sup> وفي عامي ١٠٥٤-١٠٥٥هـ/١٦٤٤-١٦٤٥م، حدد اسم الكاشف بولاية الدقهلية<sup>(٤)</sup> على الرغم من إطلاق لقب كاشف الدقهلية<sup>(٥)</sup> مع أنها ولاية الدقهلية<sup>(٦)</sup> وصارت التسمية في عامي ١٠٥٧-١٠٥٨هـ/١٦٤٧-١٦٤٨م<sup>(٧)</sup> وشهد عام ١٠٦٤هـ/١٦٥٣م وضوح اسم ولاية الدقهلية<sup>(٨)</sup>. وحدث الخلط ما بين اسم ولاية الدقهلية وولاية المنصورة في عام ١٠٦٥هـ/١٦٥٤م<sup>(٩)</sup> وبدأ منذ عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م يظهر اسم ولاية الدقهلية فقط<sup>(١٠)</sup>.

- (١) إبراهيم بن محمد بن أيمن العلائي الشهير بابن دقماق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ص ٧١؛ محمد رمزي، القاموس الجغرافي، القسم الثاني، الجزء الأول، ص ٢١٥.
- (٢) سجل محكمة الدقهلية رقم ١، مادة ١٣، ص بدون رقم، بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م.
- (٣) نفسه، مادة ٣٠، ص ١٦، بتاريخ ٧ رمضان عام ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م. ومادة ٨١، ص ١٩ بتاريخ ١٢ ذي القعدة عام ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م.
- (٤) نفسه، مادة ١٠٠، ص ٤٧، بتاريخ ١٦ ذي الحجة عام ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م، مادة ١٤٦، ص ٥٩، بتاريخ ١٥ شوال عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م.
- (٥) نفسه، مادة ١٤٨، ص ٦٠، بتاريخ ١٥ شوال عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م.
- (٦) نفسه، مادة ١٩٥، ص ٩١، بتاريخ ١٤ ذي الحجة عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م.
- (٧) نفسه، مادة ١٧٥، ص ١٩١، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة عام ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م، مادة ٥٠٧، ص ٢٠٧، بتاريخ غرة ذي الحجة عام ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م.
- (٨) نفسه، رقم ٣، مادة ٢٦٩، ص ٩٠، بتاريخ ٤ محرم عام ١٠٦٤هـ/١٦٥٣م.
- (٩) نفسه رقم ٣، مواد ٦٢٦-٦٤٣، ص ٢١٣-٢١٦، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى إلى آخره عام ١٠٦٥هـ/١٦٥٤م.
- (١٠) نفسه رقم ٥، مادة ١٧٤، ومادة ٤٢٦، صفحات ٦٦، ١٦١، تواريخ ١٣ رمضان عام

وفى أوائل القرن الثامن عشر، ظهر اسم ولاية الدقهلية واضحاً<sup>(١)</sup> وتم التفرقة بين منصب الكاشف والحاكم أو الوالى<sup>(٢)</sup> ويبدو أن نظام الولايات قد تدهور فى أواخر القرن الثامن عشر، واستمر ذلك حتى أواخره، وبدأ يظهر اسم ولاية المنصورة<sup>(٣)</sup> وعلى الرغم من ذلك كله فقد خلطت الوثائق ما بين كلمة كاشفية وكلمة ولاية كاشفية، فأشارت أحياناً إلى الولايات الخمس الكبرى باسم كاشفيات، فتذكر علي بك ميراللو كاشف الشرقية، مع أن الشرقية ولاية أطلق على حاكمها اسم حاكم لا اسم كاشف<sup>(٤)</sup> وتتعلق أعماله بولايات الشرقية والمنصورة وقلوب وأطفيح والبحيرة وهى نفس الأعمال التى يقوم بها الباش حلفا بخصوص ولاية الجيزة<sup>(٥)</sup>.

وفى عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م بدأ يظهر اسم كاشف ولاية الدقهلية بشكل واضح<sup>(٦)</sup> ومن المعروف أن مصر كانت مقسمة إلى أربع عشر ولاية سبع منها فى الوجه البحرى وسبع فى الوجه القبلى، ويتكون الوجه البحرى من ولايات الشرقية والمنصورة والبحيرة وقلوب والغربية والمنوفية والجيزة، والوجه القبلى دون البهنساوية والأشمونين ومنفلوط وجرجا وأطفيح والواحات والفيوم<sup>(٧)</sup>.

(١) سجل محكمة المنصورة رقم ١، مخزن ٤٦، عين ١٣٨، ص ٥٣، بتاريخ غرة ذى الحجة عام ١١٢٢هـ/١٧١٠م.

(٢) نفسه، صفحات ٦٨، ٩٢، ١٦٤، تاريخ ١٦ شوال عام ١١٢٣هـ/١٧١١م، ١٥ رمضان عام ١١٢٥هـ/١٧١٢م، غرة ذى القعدة عام ١١٢٨هـ/١٧١٥م.

(٣) نفسه ص ١، بتاريخ ١٤ شوال عام ١١٢٦هـ/١٧١٤م.

(٤) دفتر قيد الفرمانات الهمايونية رقم الحفظ النوعى ٣١، عين ٢٩، مخزن ١ تركى، مسلسل عمومى ٢٠٩٣، ص ١١، عام ١١٤٢هـ/١٧٢٩م، دفتر حراية وعليق كشيدة ديوان، دفتر رقم ٥٦٠٩، عام ١١٧٤هـ/١٧٦٠م.

(٥) لا تكره، الريف المصرى فى عصر المماليك والعثمانيين، ترجمة زهير الشايب، ص ٣٩.

(٦) سجل محكمة المنصورة رقم ٢٦، مخزن ٤٦، عين ١٣٨، ص ٨٨، بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ١١٩٨هـ/١٨٧٣م. وسوف أشير إليها بعد ذلك بمحكمة المنصورة فقط لذا لزم التنويه.

(٧) محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢٣، زين العابدين شمس الدين نجم، إدارة الأقاليم فى مصر (١٨٠٥-١٨٨٢م)، ص ١٧.

وفى عام ١٢١٤هـ/١٧٩٩م، قام الجنرال كليبر بتعديل هذا التقسيم حيث قسمت مصر إلى ثمانية أقاليم، هى إقليم طيبة أو قنا ويتبعه جرجا وأسيوط وعاصمته أسيوط، وإقليم المنيا ويتبعه بنى سويف والفيوم وعاصمته بنى سويف والقاهرة، ويتبعها السويس والعريش وعاصمتها بلبس والإسكندرية ويتبعها البحيرة ورشيد وعاصمتها الإسكندرية، وإقليم دمياط والمنصورة وعاصمتها دمياط، وإقليم الغربية وعاصمتها سمند، وإقليم المنوفية وعاصمته منوف، وقد عين كليبر لحكم هذه الأقاليم قادة فرنسيين وبذلك حل هؤلاء القواد محل البكوات والمماليك، وعهد إليهم بحفظ الأمن ويشئون الدفاع<sup>(١)</sup>.

#### الإدارة فى الولاية:

##### ١ - حاكم الولاية:

بعد أن تم التعرض لتطور مدينة المنصورة، من حيث أنها كانت ولاية وسميت بولاية المنصورة فى بعض الأحيان، وأحيان أخرى عرفت باسم الدقهلية أو ولاية أو كشوفية الدقهلية أو المنصورة، يأتى بعد ذلك الحديث عن حاكم الولاية واختصاصاته والأجهزة الإدارية المعاونة له.

وكان لكل إقليم إدارى سواء أكان من الولايات الخمس الكبرى أم الكشوفيات عاصمة يقيم فيها البك أو الكاشف حاكم الإقليم ويرأس الإدارة<sup>(٢)</sup> وكان يشار إليهم بألقاب التبجيل والاحترام، فيشار إلى حاكم الإقليم فى الوثائق بألقاب الولاية الشريفة السلطانية... المقر الكريم العالى دام مجده<sup>(٣)</sup> واشترك مع البك الحاكم أو الكاشف فى إدارة المدن فى الإقليم

(١) شفيق شحاته، تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية منذ عهد محمد علي، ص ١٨؛ زين

العابدين شمس الدين، إدارة الأقاليم، ص ١٧.

(٢) محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ١٦.

(٣) محكمة المنصورة، ص ٦٨، بتاريخ غرة شوال عام ١١٢٣هـ/١٧١١م.



سدادة الفرق السبعة للأوجاقات العثمانية وهم المستحفظان والعزبان والمتفرقة والجاوشان والكوكليان والتفنكيان والجراكسة. وكان لكل أوجاق أغا أى رئيس وكتخدا وباش اختيار أى رئيس القدماء فيه، وجماعة الاختيارية والجوريجية، وكان يمثل الأوجاق فى ديوان الروزنامة، لكى يساعده فى صرف مرتبات الأوجاق وهم الذين يقومون بتسجيل أعضاء الأوجاقات ورتبهم وأجورهم<sup>(١)</sup>. وقائمقام الأشراف (نقيب الأشراف)<sup>(٢)</sup> وقاضى الإقليم والمفتون الأربعة، وأعيان الولاية من كبار الملتزمين<sup>(٣)</sup> والعلماء<sup>(٤)</sup>.

وبالنسبة لحاكم الولاية أو الكاشف، فقد كان يختارهم الباشا دائماً من بين صناجق الرجاق وأمراء الممالك، وغالباً ما كانت تحدث تغييرات جوهرية بعد تولية كل باشا<sup>(٥)</sup>، فعندما تولى عابدين باشا (١١٢٦-١١٢٩هـ/١٧١٤-١٧١٧م) أعيد توزيع المناصب بين أمراء الممالك، فكان إبراهيم بك أبو شنب دفتردار وإسماعيل بك أغا صنجق ويندر جرجا، وعبد الله أغا الخازندار كشوفية المنصورة وأحمد كاشف الأعسر صنجق وحاكم إقليم البحيرة، ويوسف بك حاكم إقليم الغربية ولم يكن للفقارية نصيب فى الأقاليم، وعين محمد بك كاشف ولاية الدقهلية عام ١١٢٦هـ/١٧١٤م، وهو من أتباع حاكم الولاية السابق، الأمير ذو الفقار بك<sup>(٦)</sup>، وجددت له الكشوفية للمرة الثانية فى عام ١١٢٩هـ/١٧١٧م<sup>(٧)</sup>.

(١) لىلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ١٧٥-١٧٦.

(٢) عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج ١، ص ٣٢٤.

(٣) محمد شفيق غربال، مصر عند مفرق الطرق، ص ٣٦.

(٤) محكمة المنصورة رقم ١، ص ٦٨، بتاريخ غرة شوال عام ١١٢٣هـ/١٧١١م.

(٥) عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرنين الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ص ٢٦٠.

(٦) محكمة المنصورة رقم ١، ص ١ بتاريخ ١٤ شوال عام ١١٢٦هـ/١٧١٤م؛ أحمد كتخدا عزبان الدمرداشى، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن الرحيم، ص ١١٣-١١٤.

(٧) محكمة المنصورة رقم ١، ص ١٢ بتاريخ ١٩ جمادى الأولى عام ١١٢٩هـ/١٧١٧م؛ أحمد كتخدا عزبان، الدرجة المصانة فى أخبار الكنانة، ص ١٢١.

وفى عام ١١٣٥هـ/١٧٢٣م، عين محمد باشا النشجى، حمزة بك على كشوفية المنصورة لمدة عامين (١١٣٥-١١٣٦هـ/١٧٢٣-١٧٢٤م)<sup>(١)</sup> ثم تولى عمر بك الصغير كشوفية المنصورة وعمل على استقرار الأمن فيها حيث أنها تعرضت لعدوان قبيلة ابن بقر<sup>(٢)</sup> وقبض على شيخها ولم يفرج عنه إلا بعد دفع مبلغ خمسة آلاف زنجلىرى<sup>(٣)</sup> واتضح بعد ذلك أن الكاشف قد استغل منصبه وفرض على الأهالى غرامة مالية قدرها خمسة آلاف زنجلىرى، واشتكوا للوالى العثمانى من جراء ذلك، الذى أصدر فرمانه إلى المسئولين بالولاية، واتخذ اللازم نحوه<sup>(٤)</sup>.

عندما تولى باكير باشا (١١٤٧-١١٤٩هـ/١٧٣٥-١٧٣٧م)، عين عثمان بك ذو الفقار على كشوفية المنصورة<sup>(٥)</sup> ومن هنا نجد أن الصناجق حكموا الأقاليم الإدارية الخمسة<sup>(٦)</sup> وكانت الأقاليم التى عرفت بالكشوفيات، قد تولى إدارتها كاشف وهو أمير مملوكى من الدرجة الثانية، لم يرق بعد لرتبة الصنجنج التى تقتضى على حاملها بعض الامتيازات، فكان الأمراء المماليك يسعون لجعل الصناجق من أولاده وأتباعهم<sup>(٧)</sup> وغالبًا ما كانت تظهر الخلافات بين البكوات الذين ينقسمون إلى بيوت مملوكية متعددة، وحتى بين أفراد البيت المملوكى الواحد، لتولى هذه المناصب

---

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ص ٣٧١.

(٢) نفسه، ص ٣٧١.

(٣) نفسه، ص ٤٢٨.

(٤) محكمة المنصورة، رقم ١، ص ١١٢، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى، عام ١١٢٩هـ/١٧١٧م.

(٥) أحمد كتخدا عزبان، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، ص ٢٠٣.

(٦) P.M. Holt, The Pattern of Egyptian Political History, (1516-1798), in Political and Social Change in Modern Egypt, p. 93.

(٧) ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٩١.

الإدارية المهمة، ومارس شيخ البلد عند ظهور هذا المنصب نوعاً من الضغط على الباشا عند توزيع هذه المناصب، ليظفر أتباعه بالنصيب الأوفى منها<sup>(١)</sup> وحرص الباشا على إرضاء طائفتي الفقارية والقاسمية، وقد انقسم رجال القاسمية إلى بيتى الإواظية والشنبية فقد ضم الأول عشرة صناجق والثانى ثلاثة عشر صنجقاً<sup>(٢)</sup>.

وكانت مدة حاكم الأقاليم أو الكاشف عاماً أسوة بكل المناصب، وقد حدث أن تولى البعض لمدة ثلاثة أعوام، وقد يعود مرة أخرى بعد عزله منه، مثلما حدث عندما عين الأمير محمود بك لثالث مرة كاشفاً على إقليم الدقهلية<sup>(٣)</sup> وقبل وصول الحاكم إلى إقليمه يرسل أحد أتباعه، وعرف بالمتسلم<sup>(٤)</sup> لإعلان خبر وصوله وتعيينه، وينوب عنه فى قضاء مصالحه<sup>(٥)</sup>.

أما اختصاصاته، فعليه أن يقيم الاحتفالات عندما تحقق الدولة العثمانية انتصارات أو فتوحات جديدة، شأنه فى ذلك شأن حاكم الولايات الكبرى والولايات الصغرى، ووضح ذلك عندما قامت الدولة العثمانية بفتح كريت عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م.

وأن يعمل على توطيد الأمن بالإقليم، ومنع العربان من العبث بأموال الفلاحين<sup>(٦)</sup> وإقامة العدل، والإشراف على أعمال الكشاف التابعين له<sup>(٧)</sup>

(١) عراقى يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكى فى مصر، ص ٢٦٠.

(٢) S. T. Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, pp. 14-18.

(٣) محكمة المنصورة رقم ١، ص ١، عام ١١٢٦هـ/١٧١٤م.

(٤) عبد الكريم رافى، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، ص ١٦٧.

(٥) محكمة المنصورة رقم ١، ص ٣٣، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى عام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م.

(٦) محكمة الدقهلية رقم ١، مادة ١٤٤، ص ٥٩، بتاريخ ١٣ شعبان عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م؛ نفس

رقم ٣، مادة ٨٧٦، ص ٨٥، بتاريخ ١٢ رمضان عام ١٠٦٦هـ/١٦٥٥م.

(٧) بخصوص العربان، انظر: ص ٢٧ متن هذا البحث.

وفى مثل هذه الحالة يصدر حاكم الإقليم أوامره إلى المسئولين بعمل اللازم لتوطيد الأمن وتعيين الخفراء اللازمين، وأصحاب الأدراك<sup>(١)</sup>. وكانت الإجراءات المتبعة فى مثل هذه الحالة إسناد أعمال الخفارة إلى المختصين ويكلف أحياناً أوجاق الجاويشية بالحراسة الليلية فى الإقليم<sup>(٢)</sup> وحددت لهم الوقت اللازم لذلك، وهى من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر. وعليه إغاثة الملهوف وإطفاء الحريق وتحديد الرجال المطلوبين، وكانت أجورهم تدفع من المرسوم المتحصلة من وكالة النيلة وأسواق العجوة والبلح والنذور<sup>(٣)</sup>.

وقد لوحظ أن أعمال الحراسة الليلية لم يكن لها جهاز ثابت، وقد أدى ذلك إلى اضطراب الأمن فى الولاية، واستغل البعض الفرصة، الأمر الذى أدى إلى إصدار الأوامر بمصادرة الأسلحة، والقبض على حائزها، ونبّهت على الأوجاقات الموجودة بالمدينة بضرورة إرسال بعض أفرادها للمشاركة فى حفظ الأمن<sup>(٤)</sup> ونتيجة لعدم تحديد رواتب ثابتة لهم فإنهم كثيراً ما كانوا يطالبون بمرتبات ثابتة مع زيادتها من حين لآخر لمواجهة أعباء المعيشة<sup>(٥)</sup>، وعلى الرغم من ذلك كله فإننا نجد أن الأحوال قد اضطربت ووصل الأمر إلى هجوم من جانب اللصوص وقاطعى الطرق علناً فى الشوارع وسرقوا ونهبوا الأهالى وجرحوا الكثير منهم<sup>(٦)</sup> وانتهى ذلك إلى قيام السلطات الحاكمة بالقاهرة بإصدار فرماناتها المتتالية بضرورة العمل على استقرار الأوضاع واستتباب الأمن<sup>(٧)</sup>.

(١) ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٩٨.

(٢) حسن عثمان، تاريخ مصر فى العهد العثمانى، ص ٢٥٦.

(٣) محكمة الدقهلية رقم ١٧، مادة ٤٨٧، ص ٢١٣، بتاريخ ١٤ ذى الحجة عام ١١١٨هـ/

١٧٠٥م، ومحكمة المنصورة رقم ١، ص ٢٩، بتاريخ ١٥ رمضان عام ١١٢٥هـ/١٧١٣م.

(٤) محكمة المنصورة رقم ٣، ص ٧٥، بتاريخ ٥ شوال ١١٥٧هـ/١٧٤٤م.

(٥) محكمة المنصورة رقم ١١، ص ٤٩، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة عام ١١٦٩هـ/١٧٥٦م.

(٦) نفسه، ص ٥١ بتاريخ ٢٠ ذى القعدة عام ١١٦٩هـ/١٧٧٦م.

(٧) نفسه، رقم ٢٧، ص ٤٦ بتاريخ ٣ شعبان عام ١١٩٩هـ/١٧٨٥م، ص ٥٨-٥٩، بتاريخ ٥

رمضان عام ١١٩٩هـ/١٧٨٥م.

وعلى حاكم الولاية أو الكاشف أن يعمل على تنظيم الاستفادة من مياه النيل وخاصة أثناء الفيضان، وشق الترع والجسور والمصارف لارتباط ذلك بنمو الحاصلات الزراعية، وتحديد الزمان والمكان المعين والمدة التي تستغرقها عملية الجرف مع تحديد الأشخاص المكلفين بذلك<sup>(١)</sup> وكان الباشا يكلف أوجاق الإسباهية بذلك<sup>(٢)</sup>. وفي مثل هذه الحالة يدعى إلى عقد مجلس الديوان يحضره المسئولون وينبهون على الخوالي<sup>(٣)</sup> ومشايخ القرى أن يتابعوا ذلك، وبعد ذلك الانتهاء من عملية الجرف يثبتون ذلك في محضر<sup>(٤)</sup> وواضح من ذلك أن السلطات المختصة كانت تولي اهتمامها بها<sup>(٥)</sup>.

وعليه أيضاً أن يعمل على تعمير أى قرية فى كشوفيته التى تصاب بالخراب بكل الطرق الممكنة ويجب اتخاذ التدابير والاحتياطات الممكنة والأكثر مرونة لئلا تصاب قرية عامرة بالخراب<sup>(٦)</sup> ولذلك عليه أن يكون على اتصال دائم بالفلاحين عن طريق مساعديه لحثهم على زراعة كافة الأراضى القابلة للزراعة، فلا يتركون أرضاً بوراً وتتوالى أوامرهم إلى شيوخ النواحي بمنع الفلاحين من الهروب ومغادرة القرى خاصة إذا قلت مياه النيل وحدوث شراقي بالبلاد.

ولذلك نجد أنه إذا هجر بعض الأهالى قراهم فإن الكاشف يقوم عن طريق الملتزمين بتوزيع ما عليهم من أموال على مشايخ القرى وفلاحيتها،

(١) محكمة المنصورة رقم ١١، تاريخ ١٦ رمضان عام ١١٢٥هـ/١٧١٣م

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص ٤٦.

(٣) محكمة المنصورة رقم ١، ص ٦٨، بتاريخ ١٦ شوال عام ١١٢٣هـ/١٧١١م.

(٤) نفسه، رقم ٢، ص ٥٧ بتاريخ ٣ جمادى الأولى عام ١١٥٦هـ/١٧٤٣م.

(٥) قانون نامة مصر ترجمه وعلق عليه أحمد فؤاد متولى، ص ٢٩-٣٠.

(٦) عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر، ص ٣٦٤.

حتى لا يلحق بالأموال السلطانية أى عجز، ومن ثم يهتم الكاشف بمراقبة أهل البلاد بالاستعانة بالعسكر السباهية<sup>(١)</sup>. وغيرهم أوقات تحصيل الخراج فلا يلوذ بعضهم بالفرار، وفي نفس الوقت كان على الكاشف مواجهة اعتداءات العربان على زراعات الأهالي وقراهم وإن كان قد تولى فى حالات كثيرة عن هذه المسئولية فى القرن الثامن عشر<sup>(٢)</sup>.

ولم يتعرض الأهالي لهجوم العربان عليهم فقط، بل تعرضوا لظلم وفساد رجال الإدارة مثل تعرض أهالي بنى عبيد<sup>(٣)</sup> ودير<sup>(٤)</sup> للظلم وهى خاصة بالتزام أحد الأمراء المماليك، وتقدموا بشكواهم إلى السلطات الحاكمة المحلية التى لم تستجب لشكواهم، فاشتكوا بعد ذلك إلى الباشا بالقاهرة الذى قام بإصدار فرمان برفع الظلم عن الأهالي<sup>(٥)</sup> وحدث ذلك أيضاً ببعض الجهات الأخرى مثل ناحيتى دمسيس<sup>(٦)</sup>

(١) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثماني، ص ٢٢٣.

(٢) قانون نامة مصر، ص ٤١؛ عراقى يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكى فى مصر، ص ٢٦٤.

(٣) بنى عبيد: هى من القرى القديمة كانت تسمى ديسة بنى عبيد وردت فى التحفة من أعمال الدقهلية ثم اختصر اسمها فوردت بنى عبيد فى ربيع عام ٩٣٣هـ/١٥٢٦م ثم فى دفتر المقاطعات سنة ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م، وفى تاريخ عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م وهو اسمها الحالى. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، الجزء الأول، ص ٢٢٣).

(٤) دير، وصحتها دير الخضر، هى من القرى القديمة وردت فى التحفة باسم دير القبلية من أعمال الدقهلية وفى العهد العثماني عرفت باسمها الحالى بدليل ورودها سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م باسم دير القبلية وهى دير الخضر وفى تاريخ سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م باسمها الحالى. (محمد رمزى، المرجع السابق، ج ١، ص ١).

(٥) محكمة المنصورة رقم ١٥، ص ٥٨، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١١٧٧هـ/١٧٦٣م.

(٦) دمسيس، وصحتها ميت دمسيس وهى من القرى القديمة اسمها الأصلى منية دمسيس وردت فى قوانين ابن مماتي وفى تحفة الإرشاد وفى التحفة من أعمال الشرقية ثم حرف اسمها إلى ميت فوردت باسمها الحالى فى تاريخ عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م. وفى سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م فصل من ميت دمسيس ناحية أخرى باسم كفر أبو جرج وكان مستقلاً بذاته فى حين أنه جزء من سكت ميت دمسيس وفى زمام مديرية الدقهلية فى سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م ضم زمام هذا الكفر إلى ميت دمسيس وصارا ناحية واحدة باسم ميت دمسيس وكفر أبو جرج. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، الجزء الأول، ص ١٨٧).

والزريقى<sup>(١)</sup> وتقدموا بشكواهم إلى القائم مقام محمد بك بالقاهرة، وأصدر على الفور الفرمانات الخاصة للمختصين برفع الظلم عن الأهالي وخاصة من جانب الجاويشية والمقدمين والقواسين<sup>(٢)</sup> ولم تسلم أراض الأوقاف من تعسف وظلم رجال الإدارة من ناحية منية بزة<sup>(٣)</sup> فرفعوا شكواهم إلى والى العثماني الذي أصدر فرمانه للكشاف والقائم مقامية والأمراء الجوريجية وللسبع بلكات برفع الظلم عن الأهالي<sup>(٤)</sup>.

وإذا ثبت أن هناك إهمالا في تشرق الأراضى، أو حدوث خراب في بعض القرى من أثر الظلم، وهنا توقع عليه السلطات المختصة في القاهرة العقوبة التى تصل أحيانا إلى الإعدام، بعد أخذ التعويض اللازم منه عن هذا الضرر ويعين بدلا منه من يتصف بالكفاءة<sup>(٥)</sup> وقد أبدى رجال الإدارة في الإقليم في عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م، فشلهم فى سد جسر بحر سندوب<sup>(١)</sup>

(١) الزريقى: هى من القرى القديمة، وردت فى التحفة من أعمال الدقهلية والمرتاحية وبسبب السياسة الحزبية أصدرت وزارة الداخلية قرارا فى سنة ١٢٢٠هـ/١٩٣١م بالغاء وحدة هذه الناحية من الوجهة الإدارية، وفى سنة ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م صدر قرار آخر بإعادة وحدتها كما كانت . (محمد رمزى، المرجع السابق، ص ١٦٩).

(٢) محكمة المنصورة رقم ٢٤، ص ٣٥ بتاريخ ٢٨ محرم عام ١١٩٦هـ/١٧٨٢م.

(٣) منية بزة: وصحتها ميت بزو، وهى من القرى القديمة اسمها الأصلي منية بزو وردت فى قوانين ابن مماتى وفى من أعمال المراتحية وفى تحفة الإرشاد وردت محرقة باسم منية نروا من أعمال المراتحية وفى التحفة طبع بارس وفى الانتصار وقوانين الدواوين منية بزوا بألف زائدة فى آخرها، وفى التحفة طبع القاهرة، منية بزوا المفردة أى المنفصلة عن شبراويش، ثم حرف اسمها من منية إلى ميت فوردت باسمها الحالى فى تأريخ عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م.

وفى سنة ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م فصل من ميت بزو ناحية أخرى باسم كفر عثمان سليم، وفى فلك زمام مديرية الدقهلية عام ١٣٢١هـ/١٨٩٠م ألغيت هذه الناحية وأضيف زمامها إلى ميت بزو فصارتا ناحية واحدة باسم ميت بزو وكفر عثمان سليم وسكنتهما مشترك. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، الجزء الثانى، ص ١٨٨).

(٤) ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر، ص ٣٩٦.

(٥) قانون نامة مصر، ص ٣٠.

فأرسل حسن باشا فرمانات إلى حاكم الولاية، والمسئولين بضرورة التكاتف وبذل الجهود لترميم هذا الجسر الذى تهدم جزء منه وبعد إتمام العمل تم إبلاغ الباشا من خلال قائمة صادرة من المحكمة الشرعية، توضح المصروفات التى أنفقت لهذا الغرض<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا نجد أنه إزاء ذلك تكافئه السلطات الحاكمة بالقاهرة، بعرض الأمر على السلطان العثماني، الذى أمر بمكافأته على ذلك، وعليه الاستعانة بالباشا فى حالة عجزه عن تقديم العون له<sup>(٣)</sup>.

وتدفع أجور جرافة الجسور فى أغلب الأحيان أجوراً عينية، وإن لم تمدنا السجلات بالأجور التى تدفع لهم، وتكتفى بذكر الأجور العينية فقط على أساس صرف الجراية<sup>(٤)</sup>، وقد تعرض العمال القائمون بالجرف بناحية بهاض<sup>(٥)</sup> والفاصلة بينهم ناحية دماص<sup>(٦)</sup> وبرهمتوش<sup>(٧)</sup> لاعتداء من جانب

(١) سندوب: هى من القرى القديمة وردت فى قوانين ابن مماتي وفى تحفة الإرشاد من أعمال المرتاحية وفى التحفة من أعمال الدقهلية وفى عام ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م، فصل من سندوب ناحية أخرى باسم كفر المناصرة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م فى فك زمام مديرية الدقهلية صدر قرار بإلغاء وحدة هذا الكفر وضمه إلى سندوب وجعلها ناحية واحدة باسم سندوب وكفر المناصرة. (محمد رمزي، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، الجزء الأول، ص ٢٢٠).

(٢) عراقى يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكى فى مصر، ص ٢٨٨.

(٣) قانون نامة مصر، ص ٣١-٣٢.

(٤) سجل الدقهلية رقم ٤، مادة ٢٥٥، بتاريخ أواخر ذى الحجة عام ١٠٧٤هـ/١٦٦٣م.

(٥) بهاض: وصحتها بهيدة هى من القرى القديمة وردت فى قوانين ابن مماتي وفى ن م د بأنها من حقوق دماص وفى التحفة من أعمال الشرقية وفى تحفة الإرشاد وردت دماص باسم دياص وفى الانتصار بهيدة وهى كفر دماط والصواب كفر دماص لأنها تاور ناحية دماص المذكورة. (محمد رمزي، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، الجزء الأول، ص ٢٥٤).

(٦) دماص، هى من القرى القديمة ذكرها الإدريسي فى نزهة المشتاق، مدينة سنباط وبعد أن وصفها قال ومنها بالمحاذاة فى الضفة الشرقية إلى مدينة وتعاصر وفى نسخة أخرى وردت باسم ونقاصر وكلاهما خطأ.

(٧) يفهم من عبارة الإدريسي صراحة بأن هذه القرية ليست واقعة مباشرة على الضفة الشرقية لفرع



ملتزم برهمتوش ومنعواهم من أداء مهمتهم، وتدخلت السلطات الحاكمة في هذا النزاع وأجرى الصلح فيما بينهم<sup>(١)</sup>.

وعليه أن يعمل على تحصيل تقاسيط الأراضي تحصيلًا كاملاً على ضوء (دفاتر الارتفاع) كما كان متبعاً زمن قايتباي<sup>(٢)</sup> وكانت الفرمانات تصدر إليهم لاتخاذ كافة الاحتياطات لتحصيل الميرى<sup>(٣)</sup> والتشديد على جمع الأموال المطلوبة ومراقبة جامعيتها من الأقباط وهم مكلفون بجمع الغلال وتحويلها إلى الشئون الخاصة بها<sup>(٤)</sup>.

وعلى حاكم الولاية أن يبحث الشكاوى المقدمة إليه من الأهالي ويعمل على إزالتها، وفي مثل هذه الحالة يدعو إلى عقد مجلس الديوان

---

النيل تجاه سنباط الواقعة على الضفة الغربية منه بل إنها أى وتعاصر تقع بعيدة عن الفرع المذكور بدليل قوله «ومنها بالحافة في الضفة الشرقية إلى مدينة وتعاصر» فوضع كلمة إلى لتدل على أن بين وتعاصر المذكورة وبين الضفة النيل مسافة من الأرض يقطعها السائر حتى يص إلى وتعاصر . (محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ج ١، ص ٢٥٥).

(١) برهمتوش: هي من القرى القديمة وردت في قوانين ابن ممتى وفي تحفة الإرشاد من أعمال الشرقية وفي الروك الناصرى وردت باسم منى برهمتوش بدليل ورودها في التحفة وذلك: لتمييزها عن برهمتوش قرية أخرى في الشرقية أيضاً كانت واقعة بمركز ههيا ومجاورة لناحية لزقة التي اليوم باسم الرحمانية بالمركز المذكور.

وردت برهمتوش هذه موضوع البحث في دفتر المقاطعات عام ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م متا برهمتوش، وسبب الغاء وحدة ناحية برهمتوش التي كانت بالشرقية وحذف اسمها من جداول أسماء البلاد اختصر اسم منى برهمتوش فوردت باسمها الحالي فيتأريخ عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م. (محمد رمزي، القاموس الجغرافي، القسم الثاني، الجزء الأول، ص ١٧٠).

(٢) قانون نامة مصر، ص ٤٠-٤١. والارتفاع هي مقدار الأموال الأميرية التي تحصل للورنامة. (عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص ٢٧٦).

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص ١٢٠.

(٤) حسن عثمان، تاريخ مصر فى العهد العثماني، ص ٢٥٥.

بهيئاته وينضم إليها أحياناً مشايخ الحرف بالمدينة، وبخاصة عند مناقشة الأسعار الخاصة بالسلع، أو توفير السلع اللازمة للأهالي، فقد امتنع ملتزم القصابة الجاموسى عن الذبح لمدة أيام بالمنصورة وترتبت على ذلك إخفاء اللحوم وعلى الرغم من تنبيه السلطات الحاكمة عليه بالقيام بالذبح، إلا أنه لم يمثل للأوامر، وهدفه من ذلك رفع الأسعار، وعندئذ أصدر حاكم الولاية أوامره بعزله وعين بدلاً منه ملتزماً آخرًا، التزم بالذبح والبيع بالسعر المحدد له<sup>(١)</sup> وعندما اشتكى الأهالي عام ١١٢٧هـ/١٧١٥م، من ارتفاع أسعار بعض السلع انعقد الديوان وانتهى الأمر بتحديد أسعار بعض السلع، فحدد سعر أردب القمح بسبعة وعشرين نصف فضة والفول باثنى عشر نصف فضة والحنطة باثنين وثلاثين نصف فضة، ورطل اللحم الضانى الزيتى بنصفين فضة، ورطل لحم الماعز بنصفين، ورطل لحم الجاموس عشرة جدد والمطحن الربع بنصف فضة وجديد، وعقاب كل من يخالف ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقد تأثرت الولاية بالأزمات الاقتصادية التى كانت تعاني منها البلاد، فعندما تعرضت البلاد لأزمة اقتصادية فى عام ١١٢٣هـ/١٧١١م، حددت أسعار العملة على حسب الفرمانات الواردة لها من القاهرة، البندقى بمائة وخمسة عشر نصف فضة، والجنزلى بمائة وسبعة نصف فضة والطرلى بمائة فضة، والمحمدى بخمسة وثمانين نصف فضة، والريال بستين والكلب بأربعة وأربعين، وإبطال الفضة والمقاصيص<sup>(٣)</sup>. وفى عام ١١٢٨هـ/١٧١٥م حددت أسعار العملة على حسب الفرمانات الواردة لها من القاهرة على أساس الجدد الديوانية والفضة القديمة الديوانية الواسعة والريال بخمسة

---

(١) محكمة الدقهلية، رقم ١١، مادة يدون رقم، ص ٢٥، بتاريخ ٦ جمادى الأولى عام ١١٠٢هـ/١٦٩٠م.

(٢) أحمد شلى عبد الفتى، أوضح الرشرات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، ص ٣٢٠.

(٣) محكمة الدقهلية رقم ١٩، ص ٣٧٥، بتاريخ ١٢ شوال عام ١١٢٣هـ/١٧١١م.

وسبعين نصف فضة والجدد الزغل والفضة والمقاصيص ملغاة والجنزلى بمائة وسبعة والطرلى بمائة والفندقلى بمائة وعشرين والكلب بخمسة وأربعين، وسكوا فضة جديدة بطره وزن كل درهم جديداً درهماً، وأعلن النداء بذلك بأسواق المدينة، وترتب على ذلك أن تأزم الموقف الاقتصادى بالبلاد ولم يجد الناس السلع الأساسية التى تم تسعيرها<sup>(١)</sup>.

وارتفعت الأسعار مرة أخرى فى عام ١١٣٠هـ/١٧١٨م، وتم بيع أردب الحنطة باثنين جنزير<sup>(٢)</sup>.

وعلى حاكم الولاية أن يبحث الشكاوى المقدمة إليه من تجار الشمع ضد أوده باشه سردار مستحفظان الذى فرض ضرائب عينية عن كل قطار خمسة أرتال وفى مثل هذه الحالة كان يدعى إلى عقد جلسة بالديوان حضرها المفتون وجوريجى متولى الشراكسة وجوريجى متولى كوكليان، وأوده باشه سردار مستحفظان، وجوريجى عزبان، وأقر الجميع التزامهم بعدم فرض أية رسومات أو ضرائب عينية من جانبهم<sup>(٣)</sup>.

واستغل ذلك أيضاً الجزارون، فقاموا برفع أسعار اللحوم، واشتكى الأهالى للمسؤولين بالمدينة، ودعى إلى عقد اجتماع بالديوان حضره شيخ الجزارين بالمدينة، وأقر الجميع بعدم رفع أسعار اللحوم، والتزموا بذلك<sup>(٤)</sup>، ثم ارتفعت الأسعار مرة أخرى عام ١١٥٨هـ/١٧٥٤م وانتهى الأمر بوضع تسعيرة جديدة التزم بها الجميع وكانت على النحو التالى:

(١) أحمد شلبي عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، ص ٢٨٦، وكان ذلك إبان تولية عابدى باشا، (١١٢٦-١١٢٩هـ/١٧١٤-١٧١٧م).

(٢) نفسه، ص ٢٩٣.

(٣) محكمة المنصورة رقم ٢، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ٤٤، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول عام ١١٥٦هـ/١٧٤٣م.

(٤) سجل محكمة المنصورة رقم ٣، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ٧٧ بتاريخ ٤ رجب عام ١١٥٦هـ/١٧٤٣م.

رطل اللحم الضانى، والماعز بثلاثة أنصاف والجاموسى نصفين وجديدين وتحديد سعر طحن الربع المنصور نصفين<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن الجزارين كانوا يذبحون الحيوانات خارج السلخانة، ومن هنا أصدرت السلطات الحاكمة أوامرها بعدم ذبح الحيوانات خارج السلخانة، وحددت الأسعار مرة أخرى عم ١١٦١هـ/١٧٤٨م على أساس رطل اللحم الجاموسى بنصف فضة وجديدين والضانى ثلاثة فضة وأربعة جدد، وحذرت الجزارين بعدم البيع بأزيد من التسعيرة وإلا فإنه سوف يتعرض للغرامة والعقوبة والحرمان من مزاوله مهنته<sup>(٢)</sup>.

وقد لوحظ على حسب هذه القائمة من الأسعار أن سعر اللحم الجاموسى قد انخفض من السعر الذى كان سائداً فى عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م، ربما يرجع ذلك لعدم الإقبال عليه أو يكون السبب الرئيسى فى ذلك هو ذبحه خارج السلخانة، وتم تثبيت أسعار اللحم الضانى، كما أن قرار المسئولين بالعقوبة والغرامة والحرمان من مزاوله الحرفة يرجع إلى قوة المسئولين وهذا يدل على تدخلهم فى شئون من المفروض أن تتم عن طريق الحرفة.

وشهد عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م زيادة فى الأسعار مرة أخرى وتدخلت السلطات المختصة بالمدينة، وحددت الأسعار على أساس أن رطل الضانى بثلاثة أنصاف وأربعة جدد والجاموسى بنصفين، ونبه على الجزارين بعدم تعليق اللحم المذبوح خارج السلخانة، وتركه مطروحاً على الطبالى ولم يحدد سعره، وحددت أوقية السيرج بثمانية جدد، وسعر طحن الحنطة ثلاثة فضة وأربعة جدد<sup>(٣)</sup>.

(١) نفسه رقم ٤، ص ١٥ بتاريخ ١٦ محرم عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م.

(٢) نفسه رقم ٦، ص ١١، بتاريخ ٤ شوال عام ١١٦١هـ/١٧٤٨م.

(٣) نفسه رقم ١٤، ص ١٦٩، بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

ونتيجة للأحداث السياسية التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة، وبخاصة الفترة التي شهدت انتصار على بك الكبير على خصومه من المماليك، أدى ذلك إلى انخفاض أسعار بعض السلع واستبشر الناس خيراً<sup>(١)</sup> ولكن سرعان ما أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار مرة أخرى، ودعى إلى عقد اجتماع بالديوان وتم تحديد أسعار بعض السلع على النحو التالي:

رطل اللحم الجاموسى ثلاثة أنصاف فضة والضانى ستة أنصاف فضة ولحم الجمال والثيران والمذبح خارج السلخانة يباع على الطبالى، دون أن يحدد سعره، ونبه بعدم بيع اللحوم فى المنازل، وطحن الربع المنصورى ستة أنصاف فضة وأربع جدد، وأوقية الزيت الحار بنصفين وجديدين والخبز كل رطل فضة واحدة، ورطل السمن المنصورى بنصف ريال بطاقة ورطل الجبن القريش أربعة أنصاف فضة، ورطل الشمع بثمانية أنصاف فضة<sup>(٢)</sup>.

وحددت الأسعار فى عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م، سعر الرطل السيرج بثمانية فضة والزيت الحار بسبعة فضة، ورطل السمن عشرة فضة، وقطار الجبن بخمسة فضة والرطل الزياتى من اللحم الضانى فضة، واللحم الخشن الرطل ثلاثة أنصاف فضة<sup>(٣)</sup>.

وفى عام ١١٩٦هـ/١٧٨٢م ارتفعت الأسعار مرة أخرى، واشتكى الأهالى إلى السلطات المسئولة، ودعى إلى عقد اجتماع بالديوان حضره جميع المسئولين ومشايخ بعض الحرف، وحددت الأسعار على النحو التالى:

رطل الخبز صناعة الرجال بصنف فضة، أما صناعة النساء كل اثنين بنصف وخمسة بفضة واحدة، ورطل الزيت الحار بنصف فضة، والسمن

(١) نفسه رقم ١٦، ص ٢، بتاريخ غرة جمادى الآخرة عام ١١٨١هـ/١٧٦٧م.

(٢) سجل محكمة المنصورة رقم ١٦، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ٢ بتاريخ غرة جمادى الآخرة عام

١١٨١هـ/١٧٦٧م.

(٣) نفسه رقم ١٢٠، ص ١٠٩، بتاريخ ١٧ شعبان عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.

الذى يباع عند البقالين بثمانية فضة للرطل، أما المباع عند القباني كل عشر أرتال بسبعين فضة، واللحم الضاني الزيتي خمسة أنصاف فضة والخشن بنصفين وأربعاً جدد مصرى، والكحل الشامى والجراديق (عشرة أوقية بنصف فضة) والجبن القريش الرطل الكبير بأربعة فضة وقنطار الجبن المنصورى الكبير (عبوة عشرة موازين) بخمسة ريال<sup>(١)</sup>.

واستغل بعض التجار اضطراب الأحداث السياسية فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر فرفعوا أسعار بعض السلع الغذائية وأصدرت السلطات الحاكمة أوامرها بتحديد أسعار بعض السلع مثل رطل اللحم الخشن أربعة أنصاف فضة والزيتى سبعة أنصاف وأقة العنب بخمسة أنصاف، والتين بأربعة أنصاف، والخبز الطرى بنصف نصف فضة والناشف كل عشرة أوقية بنصف فضة<sup>(٢)</sup>.

كما اتفق مع طائفة الجزارين بإعطاء حصة معينة من اللحوم محددة السعر إلى أوجاق جمليان<sup>(٣)</sup> وفى عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م اشتكى الأهالى من رفع أسعار بعض السلع ودعى حاكم الولاية إلى عقد اجتماع حضره بعض مشايخ الحرف وحددت الأسعار على النحو التالى:

أوقية الخبز الشعير نصف فضة، وهذه أول مرة تذكر فيها خبزاً مصنوعاً من الشعير، وخبز القمح صناعة الرجال كل تسع أوقيات بنصف فضة، وصناعة النساء كل عشرة أوقيات بنصف فضة، والكحل الشامى سبعة أوقية بنصف فضة، والمطحن الربع المنصورى باثنى عشرة فضة، واللحم الضانى الأقة (ثلاثة أرتال إلا ربع) بثمانية عشر نصف فضة، واللحم الجاموس

(١) نفسه رقم ٣٠، ص ٩ بتاريخ ١٧ شعبان عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.

(٢) نفسه رقم ٢٨، ص ٥ بتاريخ ١٤ شوال عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م.

(٣) نفسه، ص ٣٠، بتاريخ ٢١ ذى الحجة عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م.

الرطل المصرى بخمسة أنصاف فضة واللحم البقرى بأربعة أنصاف فضة،  
واللحم الجملى بنصفين فضة وهذه أول مرة يحدد فيها سعر اللحم الجملى  
والشمع الدهن القزاز الرطل بأربعة عشر نصف فضة والشمع الصندوق باثنى  
عشر نصف فضة والسيرج الرطل المصرى بسبعة أنصاف، والزيت الحار بسبعة  
أنصاف، والدلايية الرطل الزيتى ثلاثة أنصاف فضة، والكنافة نصف فضة،  
وقدح القمح المنصورى ٣١ نصف فضة والقدح الشعير المنصورى ١٠  
نصف فضة وقدح الفول عر نصف فضة<sup>(١)</sup>. وكان المحتسب الذى كان من  
رجال أوجاق الجاوشان، يقوم بالإشراف على الأسواق، وضبط الموازين  
والميكائيل ومراقبة الأسعار<sup>(٢)</sup>.

وعليه - حاكم الولاية - أن ينفذ الفرمانات الصادرة إليه من الباشا  
بخصوص اتخاذ اللازم نحو عمل معدية طلبها لتقديم الخدمات للأهالى  
والتي كانت من ضمن التزام حاكم الولاية محمد بك عام ١١٨٨هـ/  
١٧٧٤م، وعمل معدية لعبور الأهالى وحيواناتهم مع تحصيل الرسوم المقررة  
عليهم<sup>(٣)</sup>.

تلك أهم مسئوليات حاكم الولاية أو الكاشف أما بالنسبة لإيراده،  
فكانت أساساً تأتي من مركزه لكونه أحد صناع مصر، وما كان يحصل  
عليه تبعاً لذلك من ساليانة سنوياً تقدمها له الخزينة وقد وصلت إلى ٣٠٠  
ألف يارة فى القرن السابع عشر ثم هبطت إلى ٤٠,٠٠٠ يارة فى القرن  
الثامن عشر، وذلك بالإضافة إلى مرتب عينى بلغ ٣٦٠ أردب من الغلال

---

(١) سجل محكمة المنصورة، رقم ٣٠، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١١٥، بتاريخ غاية شهر رجب  
عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م.

(٢) Shaw, The Financial, op.cit., p. 82.

(٣) سجل محكمة المنصورة رقم ٢٠، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١١٠-١١١، بتاريخ ٦ جادى  
الآخرة عام ١١٨٨هـ/١٧٧٤م.

سنوياً<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى ما كانوا يحصلون عليه من التزاماتهم لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية، كما كان لهم إيرادات تؤخذ من واردات الإقليم وتقدم لهم من بنود المخرجات للإنفاق على أتباعهم ومستلزمات مناصبهم، ولذلك فهو يتكفل بدفع مرتبات الأوجاقات العسكرية الموجودة في ولايته من مرتبات نقدية وعينية، ويصدر بذلك فرمان من الوالى العثمانى بالقاهرة، وكان المتبع أن يقرأ فرمان بخصوص اختيارية الأوجاقات من أعيان الولاية<sup>(٢)</sup>، وبالنسبة لإيراد الكاشف فإنه يتقاضى من الخزينة ساليانة سنوية قدرها ١٠٠ ألف بارة في السنة، وذلك في القرن السابع عشر، أما في القرن الثامن عشر، فقد هبطت ساليانته إلى ٢٠,٠٠٠ ألف بارة في السنة، وذلك بالإضافة إلى الأرباح التي كان يحصل عليها من قيامه بدور الملتزم لقرى كشوفية الباشا في إقليمه<sup>(٣)</sup> فيحق له فرض ضريبة عينية على الفلاحين مقدارها خروج لكل فلاح، ويبدو أن بعضهم قد غالى في ذلك، فاشتكى الأهالى من ذلك، الأمر الذى جعل السلطات الحاكمة في القاهرة تنذرهم<sup>(٤)</sup>.

#### القاضى<sup>(٥)</sup>:

أما القاضى فقد حددت اختصاصاته بالإشراف على إدارة الأوقاف والمرتببات الخيرية، وتقسيم التركات وتحويل الرسوم على المبيعات، وتصدر عن المحاكم الشرعية حجج يثبت صرف مرتبات العساكر، ويسجل بها

(١) ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر في العصر العثمانى، ص ٣٩٧؛

Shaw, The Financial, op.cit., p. 187.

(٢) محكمة المنصورة رقم ١١، ص ٢٥، بتاريخ ١١ رمضان عام ١١٦٩هـ/١٧٥٥م.

(٣) قانون نامة مصر، ص ٣٢.

(٤) محكمة المنصورة، رقم ١، ص ١٣ بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ١١٥٧هـ/١٧٤٤م.

(٥) حسن عثمان، مصر في العهد العثمانى، ص ٢٥٦.



حالات انتقال الالتزامات وإعلانات شرعية: وتحتوى على أحكام قاضى العسكر فى مسائل الالتزام<sup>(١)</sup> وتحدد البلاد التابعة له، ويعين كتحذاه الذى حددت اختصاصاته فى أمانة الصندوق ومفتاح خزنة السجلات<sup>(٢)</sup> ويحضر جلسة تعيين القاضى المفتون الأربعة ونقيب الأشراف فى المدينة والجوريجية وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

### الأشراف:

وجد الأشراف فى المدينة كما وجدوا بسائر مدن ولاية مصر العثمانية، وقد مارسوا أعمالهم مثل بقية الناس، وكان قائمقام الأشراف من حين لآخر يعمل على إثبات نسبهم إلى أسرة الرسول ﷺ، وقد حصل أحد الأشراف بالمنصورة على حكم من قاضى جدة على إثبات نسبه إلى أسرة الرسول ﷺ<sup>(٤)</sup> وحددت اختصاصاته وغير ذلك<sup>(٥)</sup>. وكان الولاة العثمانيون من حين لآخر يصدرن فرماناتهم بأنهم معافون من المظالم<sup>(٦)</sup>.

وبالنسبة لتعيين قائمقام الأشراف فإن قراره يصدر دائماً من نقيب الأشراف بالقاهرة، وكان يحضر قرار تعيينه القاضى وقائمقام نقابة الأشراف<sup>(٧)</sup>.

(١) سجل محكمة المنصورة رقم ١، ص ١٢، بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١١٥٧هـ/١٧٣٣م.

(٢) نفسه، ص ٢، بتاريخ ١٤ شوال عام ١١٢٦هـ/١٧١٥م، ص ٢٥، ٩٠ بتاريخ ٢٧ ذى الحجة عام ١١٩٦هـ/١٧٨٢م.

(٣) نفسه، ص ١٢٤، بتاريخ غرة ربيع الثانى عام ١١٩٧هـ/١٧٨٣م.

(٤) سجل الدقهلية رقم ١٧، ص ٩١٥، بتاريخ ١٥ صفر عام ١١١٨هـ/١٧٠٧م.

(٥) سجل المنصورة رقم ٢، عین ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١١٢-١١٣، بتاريخ ١٤ محرم عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م.

(٦) نفسه رقم ٣٠، ص ١٩، بتاريخ ٥ محرم عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م.

(٧) نفسه، رقم ٣٤، ص ٢٧٩، بتاريخ ١٠ رجب عام ١٢١٢هـ/١٧٩٧م.

وكان هناك أجهزة أخرى مثل بيت المال وكان التزامه لأوده باشه عزبان فى المنصورة وحددت اختصاصاته والتي تتمثل فى ضبط أموال بيت المال<sup>(١)</sup>.

أما الصراف فيكون غالباً من أهل الذمة، وحددت مدته دائماً بعام واحد ويستخدم التقويم القبطى لارتباطه بموسم الزراعة، لأن عمله مرتبط بها، وحددت اختصاصاته فى تحصيل الرسوم المستحقة والحفاظ على أموال ومستحقات الدولة<sup>(٢)</sup>.

#### القبائل العربية:

وجدت بالمنصورة عدة قبائل عربية وهى أفخاذ بنى الضبيب وهى عمرو بن مالك بن الضبيب وعشيرة بنى زهير وخليفة وحصين من عرب الدقهلية، وقد انضم بنو خليفة وبنو حصين إلى بنى عبيد<sup>(٣)</sup> بالحلف، ولهم موضع من حقوق هريط بالأحرار، أما بنو عبيد فهم بطن - من زهير<sup>(٤)</sup> بن جذام ومساكنهم بالدقهلية والمرتاحية وهناك بنو عبيد من سبنس وتتبع قرية بنى عبيد اليوم مركز دكرنس بالدقهلية، وكانت تسمى بنى عبيد، وفى مركز السنبلاوين قرية طماى الزهايرة نسبة إلى بنى زهير وبجوارها قرية أخرى تسمى قنبيرة وتسمى أيضاً بيضة الزهايرة وتنسب إلى بنى حصين قرية

(١) نفسه، رقم ٢، ص ١٤٦، بتاريخ ١٠ رجب عام ١١٥٧هـ/١٧٤٤م.

(٢) محكمة المنصورة رقم ٢، ص ١٥٢، بتاريخ ٢٠ محرم عام ١١٩٤هـ/١٧٨٠م.

(٣) بنى عبيد، المعروفون بهذا الاسم بطنان من جذام، بنو عبيد بن مالك، وبنو عبيد بن زهير، والأولون يسكنون الحوف والبطن الثانى يسكنون الدقهلية والمرتاحية. (المقرئى، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق عبد المجيد عابدين، ص ٦٤).

(٤) زهير، بطن من جذام من القحطانية، وهم فخذ من الضبيبيين رهط بن مالك بن الضبيب وأكثرهم بالشام ومصر ومنهم طائفة بالدقهلية والمرتاحية امتزجوا ببنى زيد بن حرام بن جذام. (المقرئى، المرجع السابق، ص ٦٤).

الحصانية، وهي بمركز السنبلاوين بالدقهلية وانت تسمى كفر ديو ونزلها بنو حصين بالقرن السادس الهجرى<sup>(١)</sup>.

وينو صبرة بن نصرة بن عطفان بن سعد بن إياس بن حرام بن جذام، ويقال صبرة بن نصرة بن غنيم بن عطفان (وسطر أولاد سطر) بن مالك بن حرام بن جذام وإلى بنى صبرة درك بركة الحجاج ومن بنى سعد بنو شاس وحوش وعلان<sup>(٢)</sup>.

وكانت الرمون للحيادة ولد حيدر بن معروف بن حبيب بن الوليد بن سويد وهم طائفة كبيرة<sup>(٣)</sup> والشواكرة أولاد شاكر بن عقبة بن محرمة شبارة بنى خصيب والجمارسة فى الدقهلية والمرتاحية وهم ينسبون إلى قريش وهم نفر من بنى عذرة وهم بنو كنانة بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب ويرة بن ثعلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاضة ومنهم بنو شهاب وبنو زيد والرواشدة وبنو عمار وبنو محمد،... إلخ، وبنو عزيز وراجع عن بنى عبد الرحمن وبنى عبيد<sup>(٤)</sup>.

وقد حصل مشايخ العرب فى الدقهلية على لقب أمير، مثال ذلك أن البقريين قد كلّفوا بالقضاء على المفسدين بإقليمهم<sup>(٥)</sup> وتولى بعض أمراء عرب البقارة وظائف ناظرى وقف بناحية ديرب نجم<sup>(٦)</sup> بأحد الجوامع، وقام بواجبه على أكمل وجه وبخاصة عندما أخبر القاضى بوجود بعض الإصلاحات وتم تنفيذها بمعرفة اللجنة المختصة، وصرف المبالغ المخصصة

(١) المقرئى، المرجع السابق، ص ٩، هامش ١٧. (٢) نفسه، ص ٢٢.

(٣) المقرئى، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، ص ٢٤. (٤) نفسه، ص ٦٤.

(٥) محكمة الدقهلية، رقم ٦، مادة ٥٧٦، بتاريخ ١ جادى الأولى عام ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م.

(٦) ديرب نجم: هى من القرى القديمة اسمها الأصلى ديرب قليبت وردت به فى المشترك الياقوت وفى قوانين ابن مئى وفى تحفة الإرشاد من أعمال الشرقية وفى قوانين القوانين ديرب قليت، وهى ديرب أولاد نجم وورد اسمها فى التحفة محرّفاً ديرب قليت قال وهى ديرب نجم من أعمال الشرقية وفى تاريخ عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م. باسمها الحالى. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، الجزء الأول، ص ١٩٠).

لأجور العاملين مع تحصيل الربيع الخاص بوقف الجامع المذكور، وقد كان هذا الجامع قد أوقف له أيضاً من أحد أمرائهم<sup>(١)</sup>.

وأوقف أيضاً بعض الأوقاف على جامع بمنية الغمر<sup>(٢)</sup>، وعين على وقفه بعض الأمراء ناظران<sup>(٣)</sup> كما أصدر الوالي العثماني محمد باشا عام ١١١١هـ/١٦٩٩م فرماناً بتعيين الأمير جنيدى البقرى شيخاً على إقليمى الدقهلية والشرقية وعلى قبيلتى حرام وجدام بالإقليمين المذكورين، وقد أعطيت له سلطات واسعة فى القضاء على المشاغبين من أبناء قبيلته التى تسببت فى الفساد والعصيان، وقد نبه الفرمان المذكور على حاكمى الشرقية والدقهلية والجوريجية والسدادرة وغيرهم من المسئولين بضرورة مساعدة الأمير العربى ومشايخ القبائل العربية الأخرى مثل القرايعة والزهايرة وبنى عمر بناحية أبى قراميط<sup>(٤)</sup> وشيخ كفر الغنام<sup>(٥)</sup> وشيخ ناحية السنطة بالشرقية

(١) محكمة الدقهلية، رقم ١١، مادة ٧٠٤، ص ٣٣٨، بتاريخ ١٨ شعبان عام ١١٠٤هـ/١٦٩٢م.

(٢) ميت غمر: قاعدة مركز ميت غمر، وهى من القرى القديمة اسمها الأصلي منية غمر وردت به فى نزهة المشتاق قال وهى قرية لها سوق ومتاجر ودخل وخراج قائم، ووردت فى قوانين ابن مماتي وفى تحفة الإرشاد وفى تاج العروس مع منية حماد محرفة باسم منيتى عمر حماد من أعمال الشرقية وفى التحفة منية غمر من أعمال الشرقية وفى الانتصار وردت محرفة باسم منية عمر من الأعمال المذكورة ثم حرف اسمها من منية إلى ميت فوردت فى تأريخ سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م باسمها الحالى. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، ج ١، ص ٢٦٣).

(٣) محكمة الدقهلية رقم ١١، مادة ٧٠٦، ص ٣٣٩، بتاريخ ١١ شعبان عام ١١٠٤هـ/١٦٩٢م.

(٤) أبو قراميط: هى من المدن القديمة اسمها الأصلي أبجوج ثم سميت فى الروك الصلاحى باسم بو قراميط، ووردت فى قوانين ابن مماتي وفى نزهة المشتاق وهى أبجوج، وفى التحفة أبجوج وأبو قراميط فى الانتصار محرفة باسم أبجوج وأبو قراميط من أعمال الشرقية والاسمان أحدهما مصرى قديم والثانى عربى وهما لقرية واحدة لأنهم كانوا قديماً فى الدواوين يذكرون الاسم القديم مع الحديث فى جداول النواحي محفظين بالقديم باعتباره وحدة مالية قديمة واردة فى الأموال وفى الوثائق العقارية ثم تغلب الاسم الحديث. (محمد رمزى، القاموس، ص ١٨٢).

(٥) كفر الغنام: أصله من توابع ناحية أبو قراميط باسم كفر الغنام ثم فصل عنها فى تأريخ عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م باسمها الحالى. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، ج ١، ص ١٩٩).

وشيخ ناحية الصورة بالشرقية على أن يكونوا جميعاً تحت رئاسة الأمير الشيخ جنيدى واشترطوا عليه أن يسكن ديرب نجم وعدم استعانتة بالخيالة من الشرقية والدهقلية، وعليهم جميعاً الالتزام بمطاردة المطرودين من السلطنة، والتبليغ عنهم فوراً أينما وجدوا<sup>(١)</sup>.

وقد سببت القبائل العربية الكثير من المشاكل أمام السلطات الحاكمة فى مصر العثمانية، ولذلك كانت الفرمانات الصادرة دائماً إلى حكام الأقاليم تنبه عليهم دائماً بالقضاء على عصيانهم، بل ومنعتهم دائماً من ركوب الخيل ومن حمل الأسلحة، ومن يضبط وهو ممتطى الخيل يقبض عليه، ولكن الأمر الغريب أن هذه الفرمانات التى كانت صادرة موجهة ضد الفلاحين، وربما يقصد الفلاحين العرب<sup>(٢)</sup>.

وقامت القبائل العربية بالهجوم على قرى الملتزمين، وقد وصل الأمر إلى أنهم قاموا بالهجوم على الأقاليم المجاورة وهى الأخرى تغير عليهم، بل وتستولى على ممتلكات الأهالى، وتضطر السلطات الحاكمة فى الدقهلية بالتنسيق مع السلطات الحاكمة بالشرقية، لكى يعمل على اتخاذ موقف موحد تجاه القبائل العربية المقيمة من الشرقية، وواضح أن القبائل العربية بالدقهلية هى الأخرى قد انزعجت لمثل هذا الهجوم، وأدى ذلك إلى استدعاء مشايخ القبائل العربية من الطرفين وإجراء الصلح والتعهد بالمحافظة على النظام والزمن، على أن يعود الطرف المهاجم إلى أماكنهم، والتعهد بزراعة أرضهم ومزاولة نشاطهم، ويبدو أن بعضهم أراد الاستقرار فى الأماكن الجديدة، والدليل على ذلك إصرار الأهالى بضرورة مغادرتهم، ولكن بضمان

(١) سجل الدقهلية، رقم ١٤، مادة ٥٠٧، ص ٢١٦، بتاريخ ٥ ذى الحجة عام ١١١١هـ/

١٦٩٩م.

(٢) نفسه رقم ٦، مادة ١٩، ص ٨ بتاريخ ١٨ ذى القعدة عام ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م، نفسه، مواد

٥٧٧-٥٧٩، تاريخ ١٥ ذى الحجة عام ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م.

مشايخ القبائل العربية سمح لهم بالاستقرار<sup>(١)</sup> مع تعهدهم بدفع المال المخصص للسلطان<sup>(٢)</sup>.

وقد قامت بعض القبائل العربية من بنى عمر وحبش حرام بالهجوم على المنصورة عام ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م ونهبوا المدينة ووصل الأمر بهم إلى الهجوم على السجن الموجود هناك وأطلقوا سراح المسجونين وأدى ذلك إلى إزعاج السلطات المسئولة بالولاية فبحثوا الأمر مع جميع المسؤولين والجوريجية والسدادرة والمتزمين والأعيان، وشكلوا لجنة لبحث الأمن فى الولاية، ولجنة لمعاينة الآثار التى نتجت عن ذلك وقدمت اللجنة تقريرها بأنهم هجموا على السجن واستولوا على أسلحته وأطلقوا سراح المسجونين بالإضافة إلى عملية السلب والنهب التى قاموا بها<sup>(٣)</sup>.

ونجد أنه فى عام ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م ألزمت السلطات الحاكمة فى المدينة أن يتولى مشايخ العرب حفظ الأمن والنظام فى البلاد ومشاركتهم فى المسئولية فى ذلك، وحضروا جميعاً إلى ديوان الحاكم بحضور المسؤولين أيضاً وتعهدوا أنهم جميعاً سوف يساعدون السلطات المسئولة فى إقرار الأمن وأقسموا على المصحف الشريف بتنفيذ ذلك وقرأوا الفاتحة ثلاث مرات على أساس أنهم ينفذون ما وعدوا به، وعليهم دفع العوائد السنوية المقررة للسلطان وحدد ميعاد الدفع بعد انتهاء المولد الأحمدي، وأنهم سيبلغون عن المفسدين ويقبضون عليهم ويسلمونهم للسلطات المسئولة، وإن لم يستطيعوا ذلك عليهم الاستعانة بالسلطات المسئولة، ويتعاونون معهم، بل وأبيع لهم قتل العصاة والمشايخين وعليهم أن يعملوا بالتعاون مع المسؤولين لإرجاع الأشياء المسروقة مهما كانت<sup>(٤)</sup>.

(١) سجل الدقيلية رقم ٧، مادة ٤، ص ٢ بتاريخ ١٧ ربيع الأول عام ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م.

(٢) نفسه، مادة ٩٤، ص ٣٧، بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م.

(٣) نفسه، مادة ٨٥٦، ص ٣٤٥، بتاريخ ١٠ رجب عام ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م.

(٤) نفسه.

وشهد عام ١٠٩٥هـ/١٦٤٣م، حدوث النزاع بين القبائل العربية بعضها بعضاً فهجمت القبائل المجاورة بالشرقية مثل - عربان هلبا سويد - على الدقهلية ونهبوا الكثير من البلاد وأخذوا رهائن من قبائل الزهايرة وقبائل أخرى، وهنا نجد أن السلطات المسئولة هي التي توسطت بين القبائل المذكورة لإجراء الصلح بينهم، ودعت لحضور اجتماع حضره جميع مشايخ العرب والمسئولون وأقر الجميع الصلح، ولكن أصرت الزهايرة أنه لكي يتم الصلح لابد من عودة الرهائن الموجودين طرف هلبا سويد، بل وعليهم أن يرسلوا من طرفهم رهائن مع إرسال من طرف الزهايرة رهائن حتى يضمنوا سريان الصلح، ورفض عرب هلبا سويد ذلك على الرغم من مخاطبة كاشف الشرقية لهم عدة مرات، وفشل الصلح فيما بينهم<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك كله نجد أن الزهايرة قد التزموا بالصلح، وقاموا بتعمير البلاد التي خربت نتيجة الهجوم هلبا سويد، وأمرت مشايخ العرب التابعين لهم بتعمير البلاد، والعمل على توطيد الأمن هناك وزراعة الأراضي وأصدرت أوامرها إلى مشايخ القرى والمليين التابعين لهم بإجراء عمل اللازم مع دفع مال السلطان عن خراج زراعتهم وإلزام الفلاحين بالزراعة<sup>(٢)</sup>. ويبدو أن القبائل العربية الأخرى أعادت الهجوم مرة أخرى على ناحية سلمون القماش وقاموا بنهب وسرقة مواشى الفلاحين بالإضافة إلى أسباب التجارة<sup>(٣)</sup>. وفي الوقت نفسه نجد جماعة الزهايرة قاموا بالهجوم على ديو الوسطى<sup>(٤)</sup> واستولوا على أغنام ومواشيه الفلاحين وجرحوا بعض

(١) سجل الدقهلية رقم ٨، مادة ٢٨٥، ص ١٢٥، بتاريخ ١٤ ربيع الثاني عام ١٠٩٥هـ/١٦٨٣م.

(٢) نفسه، مادة ٢٨٧، ص ١٢٦، بتاريخ ١٨ ربيع الثاني عام ١٠٩٥هـ/١٦٨٣م.

(٣) نفسه، مادة ٣٠٢، ص ١٣٣، بتاريخ ٥ جمادى الأولى عام ١٠٩٥هـ/١٦٨٣م.

(٤) ديو الوسطى: هي القرى القديمة اسمها الأصلي ديو بغير إضاف وردت في قوانين ابن مماتي وفي

تحفة الإرشاد وفي التحفة من أعمال الشرقية.

وفي العهد العثماني أضيفت إليها كلمة الوسطى لإظهار اسمها المكون من حروف قليلة

الفلاحين وقتل أحدهم، ونتيجة لذلك امتنع ملتزم الناحية عن دفع مال السلطان نتيجة للخراب الذي ألم به، ومن هنا نجد السلطان المستولة شكلت على الفور لجنة لتقدير الخسائر، وتم ذلك بالفعل، وقدرت الخسائر التي توثقت على ذلك<sup>(١)</sup>.

و. ش. ب. عام ١١١٢ هـ / ١٦٩١ م هجوماً من القبائل العربية المجاورة في الشرقية من قبائل الهجرسة وهلبا سويد على التزام جميزة برغوت<sup>(٢)</sup> واستولوا على الغلال والمواشي والمخيل والجمال الخاصة بالالتزام، وأيضاً الأهالي وهنا عندما اشتكى التزام عام الالتزام شكلت لجنة لمعاينة الأضرار التي حدثت بمنطقة الالتزام المذكورة والتي تكونت من المتسلمين والمخاربات وقاموا بحصر الخسائر التي كانت كثيرة، لدرجة أن دار الوسية لم تسلم منهم والشونة السلطانية والأهالي وكتبوا كشفاً بذلك لاستخدامه عند الحاجة<sup>(٣)</sup>. والمقصود هنا هو استخدامه عند دفع الضرائب المقررة.

وقد قام بعض العرب من البقارة بالهجوم على القبائل الأخرى من بنى

---

وتوسطها بين بلدتي السبلارين وتمى الإمداد، وورد اسمها الحالي في دفتر المقاطعات عام ١٠٧٩ هـ / ١٦٦٨ م، وفي تاريخ ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣ م.

ووردت في الانتصار مشوبة باسم ديوا من أعمال الشرقية وهي غير ديوا التي تعرف اليوم باسم ديوا عوام بالمنصورة. (محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ج ١، ص ١٩٠).

(١) سجل الدقهلية رقم ٨، مادة ٣٧١، ص ١٦٦، بتاريخ ٥ شعبان عام ١٠٩٥ هـ / ١٦٨٣ م.

(٢) جميزة برغوت: هي من القرى القديمة اسمها القبطى بدماسين ثم عرب إلى البدماصين وفي أيام الدولة الفاطمية سميت جميزة برغوت، ووردت في قوانين ابن بمانى وفي تحفة الإرشاد جميزة برغوت وهي البدماصين من أعمال الشرقية وهي بخلاف البدموسين التي تعرف اليوم بكفر البدماص بضواحي المنصورة، ووردت في التحفة جميزة برغوت من حقوق البدماص من أعمال الشرقية والصواب جميزة برغوت وهي البدماصين.

(٣) سجل الدقهلية، رقم ١١، مادة ٣١١، ص ١٧٤، بتاريخ غرة ربيع الأول، عام ١١٠٣ هـ / ١٦٩١ م.



عمر وبني زهير في عام ١١١٣هـ / ١٧٠١م ومنعوا إرسال الأموال الأميرية، ومنعوا من تعيين أحدهم مشايخ، ونبهوا على المسؤولين بضرورة ضبطهم ويبدو أن فسادهم كان شاملا والدليل على ذلك أن الفرمانات صدرت إلى ولايات الشرقية والمنصورة والغربية والمنوفية بضرورة متابعتهم والقبض عليهم وتعهد الجميع بالقبض عليهم<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١١١٤هـ / ١٧٠٢م قامت قبائل بن بقر بالعدوان على المنصورة وسببوا الكثير من المشاكل أمام السلطات الحاكمة بالقاهرة، الأمر الذي جعل الباشا العثماني يصدر الفرمانات المتتالية للقضاء على فسادهم وعزلهم من المناصب التي تولوها مثل مشايخ القرى وتعيين مشايخ من أبناء هذه القرى وتم التنبيه على القرى المجاورة بعدم التستر على أحدهم وإخفاذهم لديهم، وإلا سوف يتسببون للمساءلة، ونبه على الجوريجية والأوجاقات بعدم انضمام أى منهم فى الأوجاقات وعليهم فصلهم فوراً. وأرسل صورة من الفرمان إلى حكام الشرقية والغربية والمنوفية بضرورة التعاون مع حاكم المنصورة للقضاء على فساد قبائل بن بقر وتعاهد الجميع على ذلك<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً - الحياة الاقتصادية:

شملت الحياة الاقتصادية جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة واحترافهم بعض الحرف والتجارة والأسواق والقروض والمقايمة وبيع وشراء العقارات، وغير ذلك من الأنشطة الأخرى.

#### الزراعة:

وبالنسبة للزراعة فقد اشتهرت الدقهلية بزراعة بعض المحصولات الزراعية

(١) نفسه رقم ١٥، مادة بدون رقم، ص ١٩٥، بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني عام ١١١٣هـ / ١٧٠١م.

(١) نفسه.

مثل الأرز الذى تمت زراعته هناك<sup>(١)</sup> وفى موسم الحصاد يذهب العمال الزراعيون من المنصورة وبلبيس إلى رشيد والدلتا لحصاد الأرز، وحصلوا على أجورهم نقدًا (٤ بوطاقات) مقابل محصول الفدان وربطه وحزمه ونقل إلى الجرن. وبلغ متوسط المحصول السنوى للفدان فى المنصورة ٣,٥ ٪ من الضريبة لبذر وإنبات فدادنين وهكذا بلغ متوسط نسبة البذار إلى المحصول الناتج فى حقول الأرز حوالى ١: ١٨ ويزرع الأرز فى يوليو ويجنى المحصول فى منتصف نوفمبر. وينتج الفدان حوالى ١٩ أردب<sup>(٢)</sup>.

ويزرع القمح فى أكتوبر، بعد رى النيل بالأراضى الزراعية ويتم بذار الفدان نصف أردب ويتم جنى المحصول فى مارس وأبريل<sup>(٣)</sup>. والشعير الذى يعتبر الغذاء الرئيسى للحيوانات وينتج الفدان الواحد عشر أردب، والفول الذى يزرع فى سمنود، وينتج الفدان من خمس إلى ست أردب<sup>(٤)</sup>.

وتخصصت بعض الأراضى فى ضواحي طنطا وسمنود بالذات لزراعة الذرة الشامية وتبدأ عمليات الزراعة بتغطية هذه الأراضى بطبقة رقيقة من الرماد أو من الأنقاض التى توجد داخل القرى<sup>(٥)</sup>.

وقد كان على المنصورة أن تساهم فى إرسال حصتها من الغلال إلى القاهرة وعين أغا كتحدا الجاويشية للإشراف على إرسالها لساحل بولاق، وعليه أن يتفق مع المراكب لنقلها إلى الشون الخاصة بالسلطان وعليها -

---

(١) ب.س. جبرار، الحالة الاقتصادية فى القرن الثامن عشر، ص ٢٦؛

Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, p. 52.

(٢) جبرار، نفس المرجع والصفحة.

(٣) Shaw, Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution, p. 131.

(٤) Ibid., p. 119

(٥) ب.س. جبرار، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، ص ٦٠.

الدقهلية - إرسال كمية من السمن قدرت بمائة وست وثلاثين قنطاراً، ترسل إلى السلطنة في استانبول وكان المسئول عن إرسالها أغا الكلارجي<sup>(١)</sup> وتصدر السلطات الحاكمة في القاهرة من التهاون في جمعها وإرسالها<sup>(٢)</sup> وإرسال المشاق الخاصة بمراكب السلطنة في كل عام مائتان وستون قنطاراً<sup>(٣)</sup> وإرسال مائتي أردب سنوياً من حبوب البرسيم لاصطبلات السلطنة بالقاهرة<sup>(٤)</sup>.

وقد كانت أيضاً تساهم في إرسال المال الميرى الذى كان يدفع على على أقساط ثابتة، وعند حلول ميعادها تنه السلطات الحاكمة بالقاهرة بذلك، وتلزهمهم بالتسديد، وتحذرهم من التأخير<sup>(٥)</sup>، وتحدد مهلة التسديد بخمسة عشر يوماً<sup>(٦)</sup>، ويبدو أن تأخير إصدار المال الميرى خلال هذه الفترة سمة من سماتها، ويرجع ذلك إلى اضطراب الأحوال السياسية التى كانت تمر بها مصر.

وحدد نصيب المنصورة من المال الميرى وقت وصول الحملة الفرنسية كما يلي<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) محكمة الدقهلية ، رقم ١ ، مادة ٦٨ ، ص ٣٣ بتاريخ ٢٤ شوال عام ١٠٤٥ هـ / ١٦٣٦ م.
  - (٢) نفسه رقم ١ ، مادة ٥٧٣ ، ص ٢٢٩ بتاريخ ١٤ ذى الحجة عام ١٠٥٨ هـ / ١٦٤٨ م.
  - (٣) نفسه رقم ٣ ، مادة ٢١٩ ، ص ٦٠ بتاريخ ٤ محرم عام ١٠٦٤ هـ / ١٦٥٣ م.
  - (٤) نفسه رقم ١٠ ، مادة ١٠٩٦ ، ص ٤٥١ ، بتاريخ ١٢ ربيع الآخر عام ١١٢٨ هـ / ١٧١٥ م.
  - (٥) نفسه رقم ١ ، مادة ١٠٠ ، ص ٤٧ ، بتاريخ ١٦ ذى القعدة عام ١٠٥٤ هـ / ١٦٤٤ م.
  - (٦) نفسه ، مواد ١٤٦ ، ٥٠٧ ، ٥٧٢ ، ٥٧٥ ، صفحات ٥٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٥ ، ٢٢٥ ، تاريخ ٥ شوال عام ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٥ م ، غرة ذى القعدة عام ١٠٥٦ هـ / ١٦٤٦ م ، ٧ ذى الحجة عام ١٠٥٧ هـ / ١٦٤٧ م ، ١٤ صفر عام ١٠٥٨ هـ / ١٦٤٨ م.
  - (٧) استيف ، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية ، ص ٦٢-٦٣.

## أصل الميرى

### أصل الميرى

#### بارة

أصل الميرى	٩,٤٩٩,١٤٢
كوريكجى (أعمال تطهير الترع)	٠,٠٥٢,٥٨١
تذاكر الجاوشية	٠,١٥٦,١١٥
	<hr/>
	٩,٧٠٧,٧٣٨

أما حصيلة الكشوفية وهى التى أصبحت نتيجة لذلك جزءاً من المال الحر، لتمييزها عن تلك الكشوفية الجديدة التى أضيفت (إلى الضرائب المقررة) منذ عهد السلطان سليمان القانونى<sup>(١)</sup>.

مال الجهات	٧٤١,٨٨٣
خدمة العسكر	٦٨٠,٧١٠
كلفة	<hr/> ٣٤٠,٢٧٣
إجمالى الكشوف القديمة وأضيف إليها الكشوفية الجديدة	١,٧٦٢,٨٦٦
رفع المظالم	٢,٦٣٥,٠٢٥
فرد التحرير	٨٨٦,٦٧٧
كلفة	<hr/> ٨٧٤,٦٤
	٤,٣٩٦,٣٢٦
بالإضافة إلى الكشوفية القديمة	١,٧٦٢,٨٦٦
	<hr/>
	٦,١٥٩,١٩٢

(١) حسن عثمان، تاريخ مصر فى العهد العثمانى، ص ٢٦٧.

وترجع هذه الكشفية الجديدة إلى الظروف السياسية التي مرت بها مصر في هذه الفترة، ووضح أن الذى أضيف هو رفع المظالم، فردة التحرير والكلفة مرة أخرى ولذلك كان مال الجهات عبارة عن ضريبة كانت تتم جبايتها فى كل قرى الدائرة ويضع الملتزمون حصيلة هذه الضريبة التى يقع على عاتقها أكبر قدر من مصروفات الإسلامية تحت تصرف حكام الولايات ويقوم هؤلاء بسداد هذه المصروفات ويحتفظون بالباقي لحسابهم<sup>(١)</sup>.

وتجبى ضريبة خدمة العسكر لحساب الجورجية ولصالح ضباط وجنود آخرين من بقية الفرق العسكرية وبخاصة من جنود أوجاق التفنكيان والجوموليان والشراكة المنتشرين فى العمل هناك مكونين للديوانات المحلية أو باعتبارهم مراقبين للبكوات أو الكشاف الحكام<sup>(٢)</sup>.

وعندما لاحظ محمد بك أبو الذهب أن هذه الضريبة قد زادت بشكل كبير، فقد أعادها إلى القدر الذى حدده لها السلطان سليمان.

وتمثل الكلفة عدة عادات عينية ونقدية خصصتها اللوائح القديمة للحكام وأفراد بيوتهم. وقد تحولت هذه الرسوم إلى إعانات مالية على الملتزمين أن يقوموا بدفعها، وقد أضيفت إليها عادة تعرف باسم حوالة الحوالات، وهو تعبير عربى يعنى التعويض الذى يدفع لحملة الرسائل، الذين يرسلون على وجه السرعة إلى القرى، لكي يخطر الممولين بالبلغ الذى ينبغى عليهم أن يدفعوه وكانت حوالة الحوالات تضاف إلى الكلفة فى كل ولايات مصر، فيما عدا ولايتى النرية والمنوفية<sup>(٣)</sup>.

وقبل وقت طويل منذ عهد محمد بك كان حكام الإقليم قد منحوا

---

(١) استيف، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، ص ٦٦-٦٧، والمصروفات الإسلامية هو رسم يحصل لصالح محمل الحج.

(٢) نفسه، ص ٦٨.

(٣) نفسه، ص ٦٩.

أنفسهم بشكل استبدادى حق زيادة الكشوفية، لكن الملتزمين فى عهده، وقد كانوا فى حالة لا تسمح لهم بتحمل هذه الابتزازات التى لا يقف تزايدها عند حد، قد أشعروه بأن من الضرورى وضع حد لهذه الابتزازات، وأدرك محمد بك أنه إذا كان من المناسب أن تزيد هذه الرسوم أو العادات من جهة فإنه من الظالم العسارخ من جهة أخرى أن يترك تقدير ذلك لرأى الحكام، وحينئذ قرر قراره بإلغائه كل ما كان هؤلاء الحكام يفرضونه، زيادة عن الكشوفية القديمة، فقد منحهم حق تحصيل عادة جديدة سميت باسم عادة رفع المظالم<sup>(١)</sup>.

وقد أراد أن يبين أن الذى حاول أن يبيد النظام إلى مصر بعد الاضطرابات التى أعقبت موت محمد بك، أن يقلص الضرائب لكى تعود إلى نفس القدر الذى حددته لوائح سليمان، لكن أفكاراً لاحقة قد أثنته عن ذلك، فتبنى نفس الاعتبارات التى أدت إلى نشأة عادة رفع المظالم، واكتفى بأن يطلق عليها اسماً جديداً هو عادة حق البيانات (أى عادة ثمن الإقامة)<sup>(٢)</sup>.

وحين أدت الأحداث التى أعقبت رحيله إلى تثبيت سلطة البكويين مراد بك وإبراهيم بك، فإن حكام الأقاليم، قد بزوا أسلافهم فيما كانوا يقومون به من الابتزازات وعملية السلب، بحيث اقتضى الأمر أن تتحول إلى بنود ضريبية جديدة، فأضاف إبراهيم بك، ومراد بك إلى الرسوم أو العادات القائمة فردة التحرير<sup>(٣)</sup>.

### الالتزام:

عندما طبقت الدولة العثمانية نظام الالتزام فى مصر منذ عام

(١) نفسه، ص ٦٩.

(٢) استيف، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، ص ٦٩.

(٣) نفسه، ص ٧٠.

١٠٦٩هـ/١٦٥٨م وهو نظام لا يخضع لموظفين تابعين للحكومة، وإنما يتكفل فيه من يشاء من الأمراء المماليك ورجال الأوجاقات العسكرية ومشايخ العرب وغيرهم بتحصيل الضرائب المقررة على أراض قرية أو أكثر أو أقل عن مدة معينة، وذلك بناء على اتفاق بين هذا الشخص - الذى أصبح رسمياً يحمل لقب ملتزم - وبين الروزنامة نيابة عن الحكومة<sup>(١)</sup>.

وكانت حصص الالتزام تمنح للملتزمين فى الفترة الأولى من تطبيق هذا النظام فى مصر لمدة سنة أو عدة سنوات، ينص عليها التقسيط، الذى يتم بين الملتزم والروزنامة ولكن بعد مرور فترة من الزمن وخاصة فى القرن الثامن عشر أصبح حق التوريث هو الشائع فى الالتزامات ولم تعد حصة الالتزام تخرج من حوزة الملتزم، أو ورثته أو أتباعه إلا فى حالات معينة، مثل انقراض ذرية الملتزم أو أتباعه، أو انحلال حصة الالتزام عنه لعدم سداد ما عليها من أموال أميرية أو فى حالة مصادرة ممتلكات الملتزم، كما حدث لبعض الأمراء المماليك فى فترات الاضطراب السياسى فى القرن الثامن عشر، وكذلك فى عهد الحملة الفرنسية، حيث أمرت الإدارة الفرنسية بمصادرة حصص الأمراء المماليك<sup>(٢)</sup>.

ولذلك فقد تنازل البعض عن حصة التزامه<sup>(٣)</sup> وتنازل أحياناً ملتزم ناحية سلكا<sup>(٤)</sup> عن تحصيل التزامه عن مدة عام كامل قبل الأهالى، والمقيدة

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص ٧٤.

(٢) نفسه، ص ٧٥.

(٣) محكمة الدقهلية، رقم ٥، مادة ٣٦، ص ١٦، بتاريخ غاية جمادى الآخر عام ١٠٨١هـ/ ١٦٧٠م.

(٤) سلكا: هى من القرى القديمة وردت فى المشترك لياقوت. بكورة المرباحية وفى قوانين ابن ممتى وتحفة الإرشاد من أعماد المرباحية وفى التحفة سلكا ومنيتها من أعمال الدقهلية. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، القسم الثانى، الجزء الأول، ص ٢٢٠).

بسجلات الشاهد، وأوضح ذلك لعدم قيامهم بالزراعة في السنة المذكورة، مع تعهدهم عن طريق مشايخهم من العرب بقيامهم بالزراعة بعد ذلك<sup>(١)</sup> وتنازل البعض عن نصف حصة التزامه مع تعهده بتوريد محاصيل أرضه من الأرز والسمسم<sup>(٢)</sup> ويدفع الحلوان نظير ذلك، وقد لوحظ أنه بعد أن تم التنازل قام نفس المتنازل باستجارها مرة أخرى لزراعتها وحدد الإيجار السنوى مع إعفائه من دفع حق الطريق، ورسوم الكشوفية، ولم تكن هذه الحالة الأولى أو الفريدة بل كانت هناك حالات أخرى<sup>(٣)</sup>.

وكان ملتزم البجالات<sup>(٤)</sup> قد قرض على الأهالي توريد المواشى له، التي كانت تسلم أولاً للكاشف الذي يقوم بتسليمها إلى الملتزم عن طريق مندوبين من الأوجاقات العثمانية<sup>(٥)</sup>.

وقد تنازل البعض عن التزامه في ناحيتي تلبانة<sup>(٦)</sup> والمخزن<sup>(٧)</sup> وحدد

(١) سجل الدقهلية، رقم ٦، مادة ١٥٧، ص ٦٠ بتاريخ ١٧ ربيع الأول عام ١٠٨٩ هـ/١١٧٨ م.

(٢) نفسه، رقم ٦، مادة ١٨٤، ص ٦٩، بتاريخ غاية ربيع الآخر عام ١٠٨٩ هـ/١٦٧٨ م.

(٣) سجل الدقهلية رقم ١١، مادة بدورقم، ص ٣٠، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى عام ١١٠٢ هـ/١٦٩٠ م.

(٤) البجالات: هي من القرى القديمة وردت في التحفة باسم البجالات الكبرى والصغرى من أعمال الدقهلية والمرتاحية وفي قوانين الدواوين البجالات من الأعمال المذكورة في تاريخ ١٢٢٨ هـ/١٨١٣ م. (محمد رمزي، المرجع السابق، ص ٢٢٩).

(٥) سجل الدقهلية رقم ١، ص ١٧٥، مادة ٤١٩، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة عام ١٠٥٦ هـ/١٦٤٦ م.

(٦) تلبانة: هي من القرى القديمة اسمها الأصلي تلبانة عدي وردت به في المشترك لياقوت وفي ابن نماني وفي تحفة الإرشاد من أعمال المراتحية وفي سنة ١٢٢٨ هـ/١٨١٣ م. وردت مختصرة باسمها الحالي. (محمد رمزي، المرجع السابق، ص ٢١٨).

(٧) المخزن: هي من القرى القديمة وردت في التحفة مع البقلية من أعمال الدقهلية والمرتاحية وفي تاريخ عام ١٢٢٨ هـ/١٨١٣ م فصلت بزماء خاص بها من ناحية الدقهلية فأصبحت ناحية قائمة بذاتها. (محمد رمزي، المرجع السابق، ص ١٨٥)، سجل الدقهلية، رقم ١، ص ١٧٥، مادة ٤١٩، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة، عام ١٠٥٦ هـ/١٦٤٦ م.



ميعاد التنازل ويكون عادة ابتداء من السنة الزراعية بعد دفع الحلوان المطلوب<sup>(١)</sup> ثم قام بعد ذلك المتنازل باستجارها لمدة ثلاث سنوات مع إعفائه من مال الديوان العالى ورسوم الكشوفية، وقد لوحظ هنا أن الإيجار يدفع بعد نهاية مولد السيد البدوى<sup>(٢)</sup> ومن الواضح أن التنازل تم على أساس عدم دفع بعض الرسوم المقررة خلال هذه الفترة، التى كشرت وأرهقت الأهالى والملتزمين معاً.

وشملت الإسقاطات العديد من الفئات، فقد تنازل أحد الكشاف عن التزامه فى جزيرة القباب<sup>(٣)</sup> لأحد الأمراء الجوريجية، وفى مثل هذه الحالة أصدر والى مصر فرمان إلى حاكم الولاية يخبره بذلك<sup>(٤)</sup> وقد شمل ذلك أيضاً الإيجار حيث قام أحد الملتزمين بتأجير قطعة من أرضه فى دائرة التزامه لمدة عام بعد دفع حلوانه<sup>(٥)</sup> ويوكل البعض أحياناً فى التصرف والالتزام والتقسيم لجميع حصة التزامه فى المنصورة<sup>(٦)</sup> وشملت الإسقاطات أيضاً مناطق عديدة، وأحياناً تحدث مشاكل بين الملتزمين بعضهم البعض بخصوص حدود الأرض وغير ذلك<sup>(٧)</sup>.

(١) سجل الدقهلية، رقم ٦، مادة ١٩٦، ص ٧٤، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى عام ١٠٨٩ هـ/ ١٦٧٨ م.

(٢) نفسه، مادة ١٩٧، ص ٧٤، تاريخ مستهل جمادى الآخرة عام ١٠٨٩ هـ/ ١٦٧٨ م.

(٣) جزيرة القباب: هى من القرى القديمة وردت فى قوانين ابن ممتى وفى تحفة الإرشاد باسم جزيرة محلة دمنسا من أعمال الدقهلية وفيالانتصار جزيرة القبابا وتعرف بمحلة دينا وصوابه محلة دمنسا، وفى التحفة جزيرة القباب من أعمال الدقهلية والمفتاح: رقى تاريخ عام ١٢٢٨ هـ/ ١٨١٣ م جزيرة القباب الحالى. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، ج ١، ص ٢٣٣).

(٤) سجل المنصورة رقم ١، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١١٣، بتاريخ ١٤ محرم عام ١١٥٨ هـ/ ١٧٤٥ م.

(٥) نفسه رقم ٢، ص بدون، بتاريخ ١٤ محرم عام ١١٥٦ هـ/ ١٧٤٥ م.

(٦) سجل إسقاطات القرى رقم ١٥، ص ٩٩ بتاريخ غاية جمادى الآخرة عام ١١٨٢ هـ/ ١٧٦٨ م.

(٧) سجلات المنصورة أرقام ٢٩-٣١، ص ٣٠، ١٥٠، ٣، تواريخ ١٨ ربيع الأول عام ١١٨١ هـ/ ١٧٦٧ م، ٢٦ رمضان عام ١٢٠١ هـ/ ١٧٨٧ م، ٨ ربيع الآخر عام ١٢٠٤ هـ/ ١٧٩٠ م.

### الصناعة:

فقد وجدت بعض الصناعات بها وهى صناعات تعتمد فى المقام الأول على الخامات المحلية، ولذلك فقد وجدت بها صناعة الأقمشة الصوفية فى سمندود وهى من إنتاج إقليم الشرقية والغربية، وكانت صباغتها باللونين البنى والأزرق<sup>(١)</sup> وصنع أيضاً قلع المراكب والمنتجات الكتانية<sup>(٢)</sup> كما يصنع ملح الشادر وتنتج مائة قنطاراً من هذا الملح ويعمل بها ثلاثون عاملاً بشكل دائم، ويحصلون على أسبوعهم بواقع (٢,٥) بوظافة فى الشهر كما يتناولون طعامهم على حساب صاحب العمل، وتشتعل النار فى أفران التحويل بواسطة أقراص مصنوعة من روث البهائم، ويتسع الفرن الواحد لعشرين أو اثنين وعشرين كرة، ولا يوجد بالمنصورة سوى مصنع واحد للملح الشادر<sup>(٣)</sup>.

وكانت السلطات الحاكمة تهتم بهذا المصنع، وتعين له دائماً المشرفين عليه من ذوى الخبرة.

### دراسة لبعض الحرف فى الولاية:

وجدت بعض الحرف فى الولاية مثل القبانية<sup>(٤)</sup> والقهوجية<sup>(٥)</sup> والطباخين<sup>(٦)</sup> والفرانين<sup>(٧)</sup> والبيطرية<sup>(٨)</sup> والنحاسين<sup>(٩)</sup> والجلفطة<sup>(١٠)</sup>

(١) Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, p. 131.

(٢) جبرار، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، ص ٢٠٦.

(٣) نفسه، ص ٢٢٩.

(٤) Gabrial Bacr, Egyptian Guilds in Modern Times, p. 9.

(٥) محكمة الدقهلية، رقم ١، مادة ٧٦٧، ص ٢٩٩، بتاريخ ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م.

(٦) نفسه رقم ٥، مادة ٤٧، ص ١٧، بتاريخ ١٧ ربيع الآخر عام ١٠٧٤هـ/١٦٦٣م.

(٧) نفسه رقم ٦، مادة ٢١٩، ص ٨٤، بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٧م.

(٨) نفسه، مادة ٢٢٠، ص ٨٤، بتاريخ ٤ جمادى الأولى عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٧م.

(٩) نفسه، مادة ٢٢٣، ص ٨٥، بتاريخ ٤ جمادى الأولى عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٧م.

(١٠) نفسه.

والجلادين<sup>(١)</sup> والعقادين<sup>(٢)</sup> والعطارين<sup>(٣)</sup> والخضرية<sup>(٤)</sup> والطحانيين<sup>(٥)</sup>  
والحلاقين والجراحين<sup>(٦)</sup> والسقائين<sup>(٧)</sup> والإسكافيين<sup>(٨)</sup> وحياكى الطواقى<sup>(٩)</sup>  
والسراجية<sup>(١٠)</sup> والمعصرانيين والجواهرية<sup>(١١)</sup> والصباغين<sup>(١٢)</sup> والدلالين<sup>(١٣)</sup>  
والتجارين والخراطين<sup>(١٤)</sup> والمفسلة<sup>(١٥)</sup> وغيرهم من الحرف الأخرى.

وكان شيخ الحرفة ينتخب بحرية تامة من كل أعضاء الحرفة<sup>(١٦)</sup>  
وهناك بعض الحرف يعين شيخها عن طريق القاهرة، ويظل تابعاً لها رأساً،  
مثل حرفة صيادى السمك فقد كانت هذه الحرفة مركزية، ومن هنا نجد  
شيخ هذه الحرفة يعين شيخ الحرفة بالمتصورة وعليه فى نظير ذلك أن يدفع  
سته أربب أرز تدفع على مرتين فى السنة<sup>(١٧)</sup>.

- 
- (١) نفسه، مادة ٢٣٨، ص ٩٠، بتاريخ ٦ رجب عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٧م.
  - (٢) نفسه، مادة ٢٥٠، ص ٩٦، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٧م.
  - (٣) نفسه، مادة ٢٧١، ص ١٠٣، بتاريخ ١٦ رجب عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٧م.
  - (٤) نفسه، مادة ٢٧٤، ص ١٠٤، بتاريخ ٢٠ رجب عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٧م.
  - (٥) محكمة المتصورة، رقم ١، ص ٤٢، بتاريخ ٦ شوال عام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م.
  - (٦) محكمة المتصورة، رقم ١، ص ٤٢، بتاريخ ٣ ذى القعدة عام ١١٥٥هـ/١٧٤٢م.
  - (٧) نفسه، رقم ٣، ص ٢٨، بتاريخ غرة صفر عام ١١٥٦هـ/١٧٤٣م.
  - (٨) نفسه، رقم ٣، ص ٣٩، بتاريخ ١٥ صفر عام ١١٥٦هـ/١٧٤٣م.
  - (٩) نفسه، ص ١٥٥، بتاريخ ٢٧ محرم عام ١١٥٧هـ/١٧٤٤م.
  - (١٠) نفسه، ص ١٠٣، بتاريخ ٣ محرم عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م.
  - (١١) نفسه، رقم ٤، ص ١١٤، بتاريخ ٢٤ شعبان عام ١١٥٩هـ/١٧٤٦م.
  - (١٢) نفسه، رقم ٧، ص ٦٧، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١١٦٣هـ/١٧٥٠م.
  - (١٣) نفسه، رقم ١٤، ص ٥٩، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.
  - (١٤) نفسه، رقم ٢٢، ص ١٠٩، بتاريخ ١٧ شعبان عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.
  - (١٥) نفسه، رقم ٢٨، ص ٥١، بتاريخ غرة محرم عام ١٢٠١هـ/١٧٨٧م.
  - (١٦) نفسه، رقم ٣٠، ص ١٢٤، بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م.
  - (١٧) محكمة الدقهلية رقم ١، مادة ٧٦٧، ص ٢٩٩، عام ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م.

والشيء الملفت للنظر أن بعض الحرف لها شيخان في وقت واحد كحرفة السقائيين والدالّين<sup>(١)</sup>، وتحدد اختصاصات كل منهما بالتحديد<sup>(٢)</sup>، وأحياناً ثلاثة في وقت واحد كالسقائيين<sup>(٣)</sup> ويرجع ذلك لأهمية هذه الطائفة خلال هذه الفترة، حيث أنها استطاعت أن تلعب دوراً أساسياً في عملية الصراع بين البيوتات المملوكية، وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الطائفة لها ثلاث مشايخ نجد أن لبعض الطوائف شيخ واحد فقط، مثل طائفة الحلاقين والبراحين<sup>(٤)</sup> والسراجين والمعصرانيين<sup>(٥)</sup>.

ونصت بعض الحرف المسلمين وأهل الذمة مثل الخياطين<sup>(٦)</sup> كما ضمت حرفة المنسنة الرجال والنساء<sup>(٧)</sup> وكانت وراثية في بعض الأسر<sup>(٨)</sup>.

أما اختصاصات شيخ الحرفة فهي تحديد الأسعار التي تنتجها حرفته<sup>(٩)</sup> والعمل على تحسين جودتها<sup>(١٠)</sup> والنظر في مصالح أعضاء حرفته ومنع الظلم عنهم<sup>(١١)</sup> واعطاء الحوافز لمن يحسن أداء مهمته ومعاقبة المهمل<sup>(١٢)</sup>.

---

(١) محكمة المنصورة، رقم ٧، ص بدون، بتاريخ ٤ ذى الحجة عام ١١٦٣هـ/١٧٥٩م.

(٢) نفسه، رقم ١٤، ص ٩٥، بتاريخ ربيع الأول عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

(٣) محكمة المنصورة، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص بدون، تاريخ ٥ ذى الحجة عام ١١٦٣هـ/١٧٥٠م.

(٤) نفسه، ١٤، ص ٩٥، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

(٥) نفسه، ٨، ص ٢٥، بتاريخ ٣ محرم عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

(٦) نفسه، ٢، ص ٩١-٩٢، بتاريخ ٢ ذى القعدة عام ١١٥٥هـ/١٧٢٤م.

(٧) نفسه، ٣، ص ١٠٣، بتاريخ ٣ محرم عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م.

(٧) نفسه، ٢٨، ص ٥١، بتاريخ غرة محرم عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

(٩) نفسه، ٣٠، ص ١٢٤، بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م.

(٦) نفسه، ١، ص ١٨، بتاريخ ٩ شعبان عام ١١١٩هـ/١٧٠٧م.

(١١) نفسه، ص ١٣٤، بتاريخ ٦ ذى القعدة عام ١١٢٧هـ/١٧١٥م.

(١٢) نفسه، ٣، ص ١٠٣، بتاريخ ٣ محرم عام ١١٥٨هـ/١٧٥٤م.

ويوزع الضرائب على أعضاء حرفته<sup>(١)</sup> ، وأحياناً يبالغ في ذلك فيطالب الأعضاء بعزله وتستجيب السلطات المختصة لذلك ، لإخلاله بواجبات الوظيفة<sup>(٢)</sup> وأحياناً يكون خلو المنصب بسبب وفاته<sup>(٣)</sup> والشروط التي يجب توافرها فيه هي الاستقامة والنزاهة<sup>(٤)</sup> والعفة والطهارة والأمانة<sup>(٥)</sup> .

تلك هي بعض الحرف التي كانت موجودة في المنصورة خلال هذه الفترة وكانت الحرفة قوية ، إلا أن هناك سبباً مهماً أدى إلى انحلال الحرف وهو أن الأوجاق العثمانية كانت تد تسربت إلى الحرف بل واحتكروها ، وفي عام ١١٣١هـ / ١٧٠٩م ، حاولت السلطات منع أى ارتباط بين الطوائف وهذه الفرق العسكرية ، ولكن رداً على ذلك فإن شيوخ الطوائف زعموا أن معظم أعضاء العوائف إما من العنود وإما من أبنائهم . وأهمل النظام وتناخت السبلات عنه ومن الواضح أن التسرب قد زاد مداه في ذلك الحين ، وفي خلال القرن الثامن عشر اتخذت سيطرة الجند على الطوائف أشكالاً جديدة وكثير من هؤلاء الجند قد تعلموا وأتقنوا حرفة من الحرف وفرضوا سيطرتهم على رجال الحرف وميزوا حانوته وأرغموه على أن يكون شريكاً ، وأن يدفع لهم جانباً من أرباحه<sup>(٦)</sup> .

ولذلك فقد عمل بعض جند السباهية في حرفة استخراج الزيوت وشاركهم بعض العسكر من أوجاق العزب ، الذين دخلوا ميدان الزراعة ،

(١) نفسه ، ٢ ، ص ٩١-٩٢ ، بتاريخ ٣ ذى القعدة عام ١١٥٥هـ / ١٧٤٢م . للمزيد في اختصاصات شيخ الحرفة . (صلاح هريدى . الحرف والصناعات في عهد محمد علي ، ص ) .

(٢) نفسه ، ١٣ ، ص ٥ ، بتاريخ ١٧ جمادى الثاني عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م .

(٣) نفسه ، ٣ ، ص ٧٥ ، بتاريخ ١٥ شعبان عام ١١٥٧هـ / ١٧٤٤م .

(٤) نفسه ، ٣ ، ص ١٠٣ ، بتاريخ ٣ محرم عام ١١٥٨هـ / ١٧٤٥م .

(٥) نفسه ، ٧ ، ص ٩٠ ، بتاريخ ١١ رجب عام ١١٦٣هـ / ١٧٥٠م . رقم ١٥ ، ص ٩٣ ، بتاريخ

جمادى الأولى عام ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م .

Gabrial Baer, Egyptian Guilds in Modern Times, p. 12.

(٦)

وأيضاً الأوده باشه الذين امتلكوا العصارات وأداروها بأنفسهم<sup>(١)</sup>، وسيطر أوجاق مستحفظان على حرفة الصباغة، وتعسفوا في فرض الضرائب عليهم واشتكى أعضاء الحرفة إلى أوده باشه مستحفظان، وبحث شكواهم، وألزم أفراد أوجاقه بعدم فرض ضرائب عليهم<sup>(٢)</sup>.

وأجرت السلطات المختصة الانتخابات واختاروا شيخاً منهم<sup>(٣)</sup> وسيطر سردار عزبان على حرفة الدالين، ووضع ذلك من انضمام أفراد الأوجاق إليها<sup>(٤)</sup> كما سيطر أوجاق الجراكسة على حرفة القبانية، ويسمح لهم بفتح محلات خاصة بهم<sup>(٥)</sup> ويشمل ذلك أيضاً سيطرة أوجاق عزبان، حيث سيطر على حرفة الاستكافة<sup>(٦)</sup>.

وخضعت بعض الحرف للتمز الخردة مثل القراذاتية والحدادين وسمسرة السخيتان والدالين والكحالين والحكماء والمتسولين والأساكفة والديابة والقباقبية، وسوق خفاف النساء والحياكين والسمكرية والطبالين والأرجوزات، والجلبية والفجر، والحمالين بالقفص. ويقوم الملتزم بتحصيل الرسوم المقررة عليهم لحساب الميرى، وكان يعاونه اثنين من المساعدين، ويحذر دائماً من التهان في جمع هذه الأموال<sup>(٧)</sup>.

ويشرف المعمارجي باشى على جميع الحرف الخاصة بالبناء مثل البنائين وبائى الجير والتجارين والقفاصين وقد سيطر أوجاق عزبان على هذه

(١) عراقى يوسف محمد، الوجود الشمانى المملوكى فى مصر، ص ٣٤٠.

(٢) محكمة المنصورة رقم ٤، ص ١١٧، بتاريخ ٢٤ شعبان عام ١١٥٩هـ/١٧٤٦م.

(٣) نفسه، ٢٢، ص ١٠٩، بتاريخ ١٧ شعبان عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.

(٤) نفسه، ١٤، ص ٩٥، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

(٥) نفسه، ٢٥، ص ١٢٨، بتاريخ ١٠ ربيع الآخر عام ١١٩٧هـ/١٧٨٣م.

(٦) نفسه، ٢٨، ص ٥١، بتاريخ غرة محرم عام ١٢٢١هـ/١٧٨٧م.

(٧) محكمة الدقهلية، رقم ١، مادة ١٠١، ص ٤٧، بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م.

الحرف ١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م، وفرض الكثير من الضرائب والمغارم عليهم،  
وتقدموا بشكواهم إلى المسؤولين بالمدينة، وطالبوا بعودتهم لتبعية المعمارجي  
باشي، واستجابت السلطات لتقديمهم<sup>(١)</sup>.

### التجارة:

وقد وجدت تجارة الشمع والعسل، وقد تاجر فيها الشوام والذميون  
بمصر<sup>(٢)</sup> والأرز وقد شارك في تجارته بعض الأمراء المماليك<sup>(٣)</sup>.

وتجارة الأقمشة الهندية والجوخ والأحزمة والطرايش التي ساهم فيها  
بعض المغاربة المنضمين لأوجاق مستحفظان<sup>(٤)</sup> وتجارة الدخان التي تاجر فيها  
الشوام<sup>(٥)</sup> والنطرون<sup>(٦)</sup> والبن والتوابل واحتل رجال أوجاق مستحفظان  
وعزبان مكانة مهمة في هذه التجارة<sup>(٧)</sup> والقطنيات والحريز وقد اشتغل بهذه  
التجارة بعض الدلالات<sup>(٨)</sup> والعسل والسكر والعجوة وقد اشتغل بهذه التجارة  
عدد من الجنود وبخاصة في المناطق التي كانت تفتقر إلى زراعة السكر  
كالشرقية والدقهلية والمنوفية<sup>(٩)</sup> والفلو التي اشترك فيها بعض الأشراف<sup>(١٠)</sup>

(١) نفسه، رقم ٤، مادة ٢٦١٠، ص بدون، بتاريخ ١٧ صفر عام ١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م.

(٢) نفسه، رقم ١، مادة ٢٢، ص ١٣، بتاريخ ١٩ شعبان عام ١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م.

(٣) نفسه، رقم ١، مادة ٣٥٣، ص ١٤٨، بتاريخ ١٧ ربيع الآخر عام ١٠٥٦هـ/ ١٦٣٦م.

(٤) سجل الدقهلية رقم ١، مادة ٢٦١، ص ١١٠، بتاريخ ختام جمادى الآخرة عام ١٠٥٦هـ/

١٦٣٦م.

(٥) نفسه، رقم ٣، مادة ٣٠٣، ص ١٠١، بتاريخ غرة صفر عام ١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م.

(٦) نفسه، رقم ١٣، مادة ١٥، ص ٧، بتاريخ جمادى الأولى عام ١١٣٠هـ/ ١٧٢٩م.

(٧) نفسه، رقم ٣، مادة ٣٨، ص ١٤، بتاريخ ٨ جمادى الأولى عام ١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م.

(٨) سجل محكمة المنصورة رقم ٣، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١٥٢، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى

عام ١١٥٨هـ/ ١٧٤٥م.

(٩) نفسه، رقم ٧، ص ٢٤، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول عام ١١٦٣هـ/ ١٧٥٠م.

(١٠) عراقي يوسف محمد، الوجود الشناني المملوكي في مصر، ص ٣٥٨.

والعبيد واشتغل بها بعض العراقيين والشوام<sup>(١)</sup> والكسب وتاجر بها بعض الشراكسة<sup>(٢)</sup> والكتان الذى يستخدم فى صناعة الحبال، وقد عملت بها بعض القبائل العربية وتبيعها للسودانيين كما كان لأوجاق مستحفظان نصيب كبير فى هذه التجارة<sup>(٣)</sup>.

أما المشاكل الناجمة عن طريق التعامل فكانت بلا شك كثيرة ومتعددة مثل تعرض السلعة للسطو والسرقة أثناء التخزين، ويطالب صاحب السلعة بردها<sup>(٤)</sup> مثل تجارة الشمع والعسل، ودفع المشتري مبلغاً من المال وعدم قدرته على تسديد الباقي وانتهى به الأمر إلى السجن كما فى تجارة الدخان<sup>(٥)</sup> والاختلاف فى كمية البضاعة وجودتها وانتهى مثل هذا الإشكال بالتسوية بين الطرفين<sup>(٦)</sup> كما فى تجارة العبيد والجوارى حيث ادعى البائع أنه لم يستلم ثمن الجارية المباعة، واتضح بعد ذلك أنه استلم المبلغ<sup>(٧)</sup> وأيضاً بسبب الاختلاف فى الكمية المباعة وثمنها مثل الكسب ويصر البائع على ذلك<sup>(٨)</sup> وغير ذلك من المشاكل الأخرى.

وتأخذ التجارة شكلاً آخر، وهو مجال تكوين الشركات بغرض التجارة فقد تكونت شركة تجارية لإنتاج الفرائيج وفى مثل هذه الحالة يذكر أسماء الشركاء ورأس المال المدفوع ونصيب كل منهم<sup>(٩)</sup> وقد كون أحد الأمراء

(١) سجل المنصورة رقم ٨، ص ٥٨، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م.

(٢) نفسه، ١٩، ص ٧١، بتاريخ ١٤ صفر عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م.

(٣) نفسه، ٣٠، ص يدون، بتاريخ ١٩ رجب عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م.

(٤) سجل الدقهلية رقم ٢١، مادة ٢٢، ص ١٣، بتاريخ ١٩ شعبان عام ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م.

(٥) نفسه، رقم ٣، مادة ٣٠٣، ص ١٠١، بتاريخ غرة صفر عام ١٠٩٤هـ/١٦٥٣م.

(٦) سجل المنصورة رقم ٧، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ٢٤، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول عام ١١٦٣هـ/١٧٥٠م.

(٧) نفسه، رقم ٨، ص ٥٨، بتاريخ ١٠ جمادى الأول عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م.

(٨) نفسه، رقم ١٩، ص ١٢٤، بتاريخ ١٠ شعبان عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م.

(٩) سجل الدقهلية رقم ١، مادة ٣٠، ص ١٦، بتاريخ ٧ رمضان عام ١٠٥٤هـ/١٦٣٥م.



المتفرقة شركة أيضاً فى هذا المجال وقد أنشأ الكثير من المعامل فى جهات مختلفة<sup>(١)</sup> وتأسست شركة لتجارة الأرز والشعير<sup>(٢)</sup> وتكون شركة لتجارة الدقيق وساهم فيها أحد العراقيين بثلاث رأس المال<sup>(٣)</sup>.

ونجد أيضاً من المشاكل الناجمة الاختلافات التى ظهرت بين الشركاء بعضهم بعضاً، مثال ذلك، رغبة أحد الشركاء الخروج من الشركة فيطالب بنصيبه ولكن ادعى الشريكان الآخرا أنهما فى أزمة مالية، وانتهى الأمر بسجنهما<sup>(٤)</sup> ومطالبة أحد الشركاء أيضاً بنصيبه فى رأس المال المدفوع ولكن الشركاء الآخرون طالبوه بتحمل نصيبه فى الخسارة ووافق على ذلك<sup>(٥)</sup>.

#### الأسواق:

أما الأسواق فهى الأخرى تتعلق بالمجال التجارى، والواقع أنها من أقدم أشكال النظم التجارية، وهى ثلاثة أنواع، أواق محلية وموسمية وسنوية ومعظم أسواق الشرق الداخلى محلية ودائمة، ولها أيام معينة فى الأسبوع وقد اتخذت صفة التخصص ببيع أنواع معينة فهذا سوق البزازين، وذلك سوق العطارين وسوق الفرانين وسوق الحريريين وسوق العنبريين<sup>(٦)</sup>.

وأسواق المنصورة تتشابه تماماً مع أسواق القاهرة فالموازين والمكاين تخضع لمراقبة سلطة المحتسب وهو يتجول من حين لآخر خلال المدينة يتقدمه عامل يحمل قسطاساً كبيراً ويتبعه الجلادون والخدامون. وهو يمر على

(١) نفسه، مادة ١٤٨، ص ٦٠، بتاريخ ١٤ شوال عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م.

(٢) سجل المنصورة رقم ١٩، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ٢٢، بتاريخ ٢٤ محرم، عام ١١٨٧هـ/١٧٧٣م.

(٣) نفسه، ص ١٤٠، بتاريخ ١٩ شوال عام ١١٩٢هـ/١٧٨٧م.

(٤) سجل المنصورة رقم ١٩، ص ٢٤، بتاريخ ٢٤ محرم، عام ١١٨٧هـ/١٧٧٣م.

(٥) نفسه، ص ١٤٠، بتاريخ ٢٤ محرم عام ١١٨٧هـ/١٧٧٣م.

(٦) نعيم زكى فهمى، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، ص ٢٨١-٢٨٢.

الدكاكين والأسواق واحداً واحداً، وأحياناً يتفقد واحداً هنا وواحداً هناك، فيفحص الميزان والأوزان والأكيال، كما يستفهم عن أثمان المؤن من مأكولات وغيرها وكثيراً ما يستوقف خادماً أو غيره. يقابله صدفة في الطريق حاملاً مأكولات قد اشتراها، فيسأل عن ثمنها ووزنها، فإذا تبين له أن البائع استعمل موازين أو مكايل مغشوشة أو طفف الميزان أو زاد على سعر الأسواق، أنزل به العقوبة في الحال والعقوبة هي الضرب والجلد<sup>(١)</sup>.

ويقوم بمدينة المنصورة سوق كل يوم خميس<sup>(٢)</sup> ومدينة سمند كل يوم أربعاء تغص بالأقمشة الكتانية التي صنعت في الدلتا وبشكل خاص في المحلة الكبرى، ويشتري تجار المدن جزءاً من هذه الأقمشة يصدرونه إلى سوريا عن طريق دمياط، كما يرسلون جزءاً منه كذلك إلى استانبول عن طريق ثغرى رشيد والإسكندرية<sup>(٣)</sup>، كما كانت مستودعاً للبضائع الأجنبية التي ترد إلى مصر عن طريق دمياط كالحديد والفحم وهناك في المنصورة وهي مستودع للبضائع التي تنقل للقاهرة ودمياط ورشيد كالزبد والجبن والكتان وزيت السمسم وهي جميعها من منتجات الدقهلية<sup>(٤)</sup>.

وقد فضل التجار أن يبيعوا فيما بينهم هناك في سمند بدلاً من أسواق القاهرة هرباً من الرسوم العالية التي تحصلها أسواق القاهرة<sup>(٥)</sup>.

وتعرضت أسواق الفلاحين لعمليات السلب والنهب من جانب أفراد الأوجاقات العسكرية وأيضاً كاشف الدقهلية وأتباعه<sup>(٦)</sup> ووجدت أيضاً وكالات للقطن في المنصورة وسمند التي كانت تحت إدارة أوجاق عزبان،

(١) إدوارد وليم لين، المصريون المحدثون وشمائلهم وعاداتهم، ترجمة عدلى طاهر، ص ١٣-١١٤.

(٢) علي مبارك، المخطط الترفيقي، ج ١٥، ص ٨٩.

(٣) جبيرار، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، ص ٢٠٦.

(٤) نفسه، ص ٢٥٧. Shaw, Ottoman Egypt, op.cit., p. 132, 134.

(٥) عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج ٢، ص ١٩٠.

حيث كانت التزاماتها ٢, ١٩٥, ٠٠٠ بارة سنوياً، ويحصل الملتزمون عن القطن الوارد من القاهرة ٩٠ بارة والوارد من سوريا ٣٦٠ بارة<sup>(١)</sup> ووكالات لبيع الحيوانات وكانت لالتزام القلقاباشي نظير مبلغ ٢٣٠, ٠٠٠ بارة سنوياً، ويحصل في نظير ذلك ٢٣ بارة عن الثور، ١٣٥ بارة عن كل جمل، ١٢ بارة عن الحصان، وعن كل الحيوانات الأخرى<sup>(٢)</sup>، ووجدت القيساريات والمحلات التجارية<sup>(٣)</sup>.

وشمل المجال الاقتصادي أيضاً القروض، وقد دخل هذا المجال بعض أهالي الدمة، ونجحت عن ذلك مشاكل عديدة بسبب عدم تسديد القروض في ميعادها<sup>(٤)</sup> أو إنكار القروض من أساسه<sup>(٥)</sup> ووصل الأمر إلى قتل المدين<sup>(٦)</sup>.

وفي مجال المقاصة، نجد قيام أحد التجار بشراء قنطار من البن الأخضر وقاصصه في نظير ثمن قنطار البن المقاصة الشرعية في مقابل الدار الكائنة بالمنصورة<sup>(٧)</sup>.

أما بيع وشراء العقارات فهي عديدة وشملت قطاعات مختلفة من المجتمع خلال هذه الفترة مثل البدو<sup>(٨)</sup> والنساء<sup>(٩)</sup> والأشراف<sup>(١٠)</sup> والأمراء

(١) Shaw, The Financial, op.cit., p. 140.

(٢) Ibid., p. 141.

(٣) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ١٥، ص ٨٩.

(٤) سجل الدقهلية، رقم ٤، مادة ٢٦١٠، ص بدون، بتاريخ ١٧ صفر عام ١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م.

(٥) سجل المنصورة رقم ٦، عين ١٣٨، ص ١٢٠، بتاريخ ١٣ شوال عام ١١٦٣هـ/ ١٧٥٠م.

(٦) نفسه رقم ٢١، ص بدون، بتاريخ ٥ ربيع الثاني عام ١١٩١هـ/ ١٧٧٧م.

(٧) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المغاربة في مصر في العصر العثماني، ص ١٢١.

(٨) محكمة المنصورة، رقم ٣، ص بدون رقم، بتاريخ ١٠ ربيع الثاني، عام ١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م.

(٩) نفسه، ص ١١٥، بتاريخ ٢٧ محرم عام ١١٥٨هـ/ ١٧٤٥م.

(١٠) نفسه أرقام ٨، ١٩، ص ٤٨، ٧٢، ٧٣، تواريخ ١٠ صفر عام ١١٦٣هـ/ ١٧٥٠م، ٢٧

جمادى الأولى عام ١١٦٦هـ/ ١٧٥٣م، ١٥ صفر عام ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م.

المالك<sup>(١)</sup> والفقهاء<sup>(٢)</sup> والحرفيين<sup>(٣)</sup> وغيرهم.

### ثالثاً - الحياة الاجتماعية:

وقد شملت الحياة الاجتماعية جوانب مختلفة من الحياة العامة مثل التعامل اليومي بين الأهالي بعضهم البعض، وانتشار بعض العادات السيئة، والميراث وما ينتج عنه من مشاكل، والتعليم والطرق الصوفية والأوقاف وأوجهها والمشاكل المترتبة على ذلك والاحتفالات العامة وغير ذلك من نماذج الحياة الاجتماعية الأخرى.

وقد انتشرت بعض العادات السلبية مثل وجود بعض النساء البغاة وعادة اللواط واحتساء الخمر<sup>(٤)</sup>، وكانت السلطات الحاكمة تراعى الأشهر الحرم وتصدر أوامرها بإغلاق الخمارات والبوظات وبيوت الفواحش في هذه الشهور<sup>(٥)</sup> بالإضافة إلى انتشار ظاهرة القتل<sup>(٦)</sup> والسرقة<sup>(٧)</sup>.

وبالنسبة للميراث فقد تنوعت أشكاله، حيث أنه يكون أراضى أو عقارات أو متعلقات شخصية أو غير ذلك<sup>(٨)</sup> وكثيراً ما كان يحدث بسببه

---

(١) نفسه رقم ١١، ص ٤٥ بتاريخ ١٢ رمضان عام ١١٦٩ هـ/١٧٥٦ م.

(٢) نفسه رقم ٦، ص ٢٩٣، بتاريخ ٦ ربيع الآخر عام ١١٩٨ هـ/١٧٨٤ م.

(٣) نفسه رقم ٢٨، ص ٤٨ بتاريخ ١٤ صفر عام ١٢٠٠ هـ/١٧٨٦ م.

(٤) نفسه رقم ١١، ص ٥١، بتاريخ غرة ذى الحجة عام ١١٦٩ هـ/١٧٥٦ م.

(٥) نفسه.

(٦) نفسه، رقم ١٩، ص ٦٠، بتاريخ ٢١ محرم عام ١١٨٧ هـ/١٧٧٢ م.

(٧) نفسه، رقم ٢٦، ص ٢٥٤، بتاريخ ٨ محرم عام ١١٩٩ هـ/١٧٨٥ م.

(٨) سجلات محكمة المنصورة، أرقام ٣-٤، ١٩، ٢٦، ٣١، صفحات ١٥٢، ٨١، ٢٠٨، ٨٦،

٨٨، ٢٣٤، تواريخ ٢٧ جمادى الأولى عام ١١٥٨ هـ/١٧٤٥ هـ، ١٧٤٥ م، ١٩ جمادى

الآخرة عام ١١٥٩ هـ/١٧٤٦ م، ٤ محرم عام ١١٨٧ هـ/١٧٧٣ م، ١٢ ربيع أول عام

١١٩٨ هـ/١٧٨٤ م، ١٨ صفر عام ١٢٠٥ هـ/١٧٩١ م.

مشاكل بين الورثة<sup>(١)</sup> وتسوى هذه المشاكل داخل المحاكم، أو على حسب ما يوصى به المتوفى قبل وفاته<sup>(٢)</sup>.

أما التعليم فإنه قد انصب على المساجد، وهذه سمة من سمات هذا العصر، وأنه كان دائماً يحدد المواد الدراسية، ولذلك نجد أن قرار تعيين المدرسين يشمل تخصصه ومذهبه، والمادة المتخصصة فيها، وراتبه، وكيفية الإنفاق عليها من الأوقاف المخصصة لها<sup>(٣)</sup> ووجدت مكاتب لتعليم الأطفال القراءة والكتابة وتحفيظهم القرآن الكريم<sup>(٤)</sup> ومن أشهر المساجد، مسجد سيدى سيد الله الوافى القطيط، والشيخ ياسين، الذى اتخذ معهداً للتعليم والمحمودية، وسيدى ريحان وسيدى حسن الصوحى، وسيدى محمد النجار، والكتخدا والبهلول، والجزائر، والأريتين والعجمى، والشيخ سنبل، والجعفرية<sup>(٥)</sup>.

ومن أشهر علماء الدقهلية، محمد بن عمر بن كحيل، وابنه الذى حفظ القرآن الكريم، واشتغل بالتقضاء وله المؤلفات العديدة ونظم الشعر، ومحمد بن محمد بن خلف بن كميل والشيخ رمضان المنصورى<sup>(٦)</sup>، وأحمد الغمرى، وله شهرة واسعة فى العلوم والمعارف، وكان يحب بناء المساجد حتى قيل أنه بنى خمسين جامعاً (ت ٩٠٥هـ / ١٤٩٩م)<sup>(٧)</sup> والشيخ محمد الزفتاوى المعروف بأبى العمائم لأنه كان يتعمم بنحو ثلاثة أبراد صوف، وكان أحمدى الخرقة، وقصده الناس بالزيارة من سائر الأفاق

(١) معكمة الدقهلية رقم ١، مادة ٣٧٩، ص ١٥٩، بتاريخ ١٧ جمادى الأولى عام ١٠٥٥هـ / ١٦٤٥م.

(٢) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ١٥، ص ٩٠.

(٣) نفسه، ج ١٥، ص ٩١. (انظر: بخصوص التعليم: صلاح هريدى، التعليم فى مصر فى القرن الثامن عشر).

(٤) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ١٥، ص ٩٣.

(٥) نجم الدين الغزى، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، ج ١، ص ٨٤.

(٦) نفسه، ج ١، ص ٨٦. (٧) نفسه، ج ١، ص ٩٥.

وكان لسانه يلهج بذكر الله تعالى وقراءة القرآن العظيم (ت ٩١٩هـ/ ١٥١٣م) ومحمد المسنودى خطيب الجامع الأزهر (ت ٩٢١هـ/ ١٥١٥م)<sup>(١)</sup> والشيخ شمس الدين السمنودى (ت ٩٣١هـ/ ١٥٢٤م) والشيخ محمد المنصورى الذى تولى مشيخة الحنفية (ت ١١٦٩هـ/ ١٧٥٥م)<sup>(٢)</sup> والشيخ أحمد بن أحمد السنبلاوى الشافعى الأزهرى، كان إماماً عالماً. موانبياً على تدريس الفقه والمعقول بالجامع الأزهر وكان يحترف بيع الكتب وله حانوت بسوق الكتبيين (ت ١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م)<sup>(٣)</sup> والشيخ محمد بن محمد بن موسى العبيدى الفارسى وأصله من فارسكور، وكان يلتقى دروساً بجامع فاقوس (ت ١١٨١هـ/ ١٧٦٧م)<sup>(٤)</sup>.

وقد كانت ثقافة المجتمع تقوم على الطرق الصوفية التى انتشرت، مثل الرفاعية والسعدية والقادرية والبراهمة وغيرهم، وكانت مهمتهم الأساسية تنحصر فى العبادة وإقامة الذكر، والدعاء للدولة العثمانية والسلطان العثمانى وإقامة الاحتفالات الدينية مثل مولد الرسول ﷺ، ومولد شيخ طريقتهم وكان لها ميعاد معين فى السنة<sup>(٥)</sup> والاحتفال بموالد أولياء الله الصالحين من أمثال سيدى أحمد البدوى، ومولد السلطان الصالح ومولد سيدى عبد العال وغيرهم<sup>(٦)</sup> وكان يحضر هذه الاحتفالات أحياناً حاكم الولاية أو من ينوب عنه والمسؤولون ومشايخ العرب<sup>(٧)</sup>.

(١) نفسه، ج ١، ص ١٤٨، عبد الرحمن الجبرى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج ١، ص ١٩٠.

(٢) نجم الدين الغزى، الكواكب السائرة، ج ١٤٨، عبد الرحمن الجبرى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج ١، ص ١٩٠.

(٣) عبد الرحمن الجبرى، المرجع السابق، ج ١، ص ٢٨٥، ٣٠٤.

(٤) نفسه، ص ٣٠٤.

(٥) محكمة الدقهلية رقم ١، مادة ٢٢١، بتاريخ غرة جمادى الأولى، عام ١٠٥٧هـ/ ١٦٤٧م.

(٦) نفسه رقم ٦، مادة ٧٣، ص ٢٨، بتاريخ ١٧ محرم عام ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م.

(٧) نفسه رقم ١١، مادة ٢١٥، ص ٢١٥، بتاريخ ١٦ ذى الحجة عام ١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م.

والشيء الملفت للنظر، أنه وجدت طائفة الهنود فى المنصورة، وكانت لهم تكيتهم وزاويتهم، وكان ناظر التكية هو نفسه ناظر الزاوية، ويعين لها إماماً والموظفين التابعين له، وتصرف لهم السلطات الحاكمة شهرياً أردبين من الحنطة، توزع على الفقراء الواردين إليها<sup>(١)</sup>.

أما الأوقاف فقد وجدت الأوقاف المالية، ونشأت بناء على رغبة بعض الملتزمى فى ضمان ما فى حوزتهم من الأطنان لورثتهم، فوقفوها وخصصوا جزءاً منها للمؤسسات الخيرية، وجعلوا الأكرثية لورثتهم أقاربهم، بشرط أن تنتهى الأطنان إلى غرض دينى بعد انقراض النسل، وكان السائد أن يوقف الملتزم أرض الوسية ولا يلجأ إلى وقف أرض الفلاحة إلا نادراً<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلفت أهداف الأوقاف فمنها الوقف الصالح للمساجد والزوايا فى الولاية، وحدد الغرض من الصرف عليها، فقد أوقف بعضهم أراضي بناحية أويش الحجر، لشرح الحديث الشريف من البخارى فى شهر رجب وشعبان ورمضان من كل عام فى الجامع الكبير الصالحى الذى ابتناه الصالح نجم الدين أيوب<sup>(٣)</sup>.

ووجدت الأوقاف المتعددة والكثيرة فى وقت واحد، حيث أوقف أمير الحج رضوان بك الكثير من الأراضي التى قدرت بالمئات من القراريط لصالح فقراء مكة والمدينة، وبعض المساجد بالقاهرة والمنصورة، وخصص ريع هذه الأراضي على هذه الأماكن وملء صهاريج المياه بالأزهر<sup>(٤)</sup>.

وقد وجد نظام جمع بين الوقف الخيرى، والوقف الأهلى، فالوقف

(١) نفسه.

(٢) أحمد أحمد الحنة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ٧.

(٣) محكمة الدقهلية، رقم ١، مادة ٣٧٩، ص ١٥٩، بتاريخ ١٧ جمادى الأولى عام

١٠٥٦هـ/١٦٤٦م.

(٤) نفسه، مادة ٥٩٣، ص ٢٣٨، بتاريخ ١٧ شوال عام ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م.

الخيرى يكون ابتداءً وانتهاءً على جهة البر، أما الوقف الأهلى فيكون ابتداءً على الواقف ثم ذريته لحين انقراضهم ومن بعده لجهة من جهات البر<sup>(١)</sup>، وبين هذين النظامين انتشر نظام ثالث كان مزيجاً بين الاثنين بمعنى أن هناك عقارات وأراضى موقوفة يزيد ربعها زيادة كبيرة عن الحاجة الفعلية لمصاريف الوقف التى يحددها الواقف فى وثيقة وقفه، فيحدد المرتبات النقدية والعينية لأرباب الوظائف، كما يحدد قيمة الصدقات التى تخرج من ريع الوقف فى المناسبات الدينية المختلفة، ثم ينص صراحة أن الباقي بعد ذلك يعود إلى الواقف ثم إلى ذريته من بعده<sup>(٢)</sup>.

وهنا الأمثلة الكثيرة على ذلك، فقد أوقف بعضهم مساحات من الأراضى على نسب ليلية حياته، ولأولاده وأولاد أولاده إلى انقراضهم ثم تؤول بعد ذلك إلى جامع الخطايبى، وقد عين نفسه ناظرًا على الوقف، وأولاده وأولاد أولاده الأرشد فالأرشد، على أن يتكفل الناظر بالصرف على الجامع المذكور لصيانتة وعمارته<sup>(٣)</sup> وآخر على جامع الخطبة<sup>(٤)</sup>.

وقد أوقف أحد الكشاف السابقين للشرقية، قهوة وطاحون لطحن الحنطة على نفسه طيلة حياته فقط، ثم يؤول الوقف بعد ذلك إلى جامع الأمير سليمان الطباخ، وإلى مدفنه المجاور له، ثم أوقف بعد ذلك محلين لمعتوقه وذريته وذرية ذريته، ثم بعد انقراض نسله يؤول الوقف لأحد الأسبلة والفسقية وإدارة الساقية مناصفة بينهما، وبين أحد الجوامع، وأن يصرف من ريع الوقف على عمارته وترميمه حتى لو أدى الأمر لصرف غلته، وشرط

(١) محمد محمد أمين، الحياة الاجتماعية فى مصر، ص ٧٣.

(٢) نفسه، ص ٧٢-٧٣.

(٣) محكمة الدقهلية رقم ٤، مادة ٦١٩، ص بدون، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول عام ١٠٧٦هـ/

١٦٦٥م.

(٤) نفسه، مادة ٧٠٩، ص بدون، بتاريخ ١٨ رجب عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م.



الواقف أيضاً قراءة سورة معينة من القرآن الكريم واهدائها إلى روح رسول الله ﷺ والصحابة وأولياء الله الصالحين وحددت أوجه الصرف الخاصة بذلك<sup>(١)</sup>.

وأوقف أحد الملتزمين بناحية ميت السودان<sup>(٢)</sup> جميع الوكالة والدكاكين. ومن هنا اشترط الواقف عدم البيع والرهن والاستبدال وأن يكون الوقف له طيلة حياته وأولاده وأولاد أولاده إلى انقراض ذريتهم، ثم يؤول الوقف مناصفة بين جامع وزاوية، وأن يكون هو الناظر طيلة حياته، ثم بعد ذلك لأولاده وأولاد أولاده ولعتقائه؛ وإذا انقضوا بعد ذلك تكون النظارة لأهل الدين والصلاح، وعلى الناظر أن يعمل على صيانة وترميم الوقف وأجاز للناظر الإيجار لمدة ثلاث سنوات فقط<sup>(٣)</sup>.

وأوقف البعض ناحية بأكملها على تكية السجادة الوفائية والسجادة الشريفة والحرمين الشريفين<sup>(٤)</sup> كما أوقف بعضهم منزلين للطريقة الرفاعية، والفقهاء الذين يتلون القرآن الكريم<sup>(٥)</sup> وأوقف للصرف على العاملين بضريح أبي عتبة<sup>(٦)</sup> وأوقفت أسرة بأكملها أراضى على جامع بمنية نوسا<sup>(٧)</sup> وقراءة

(١) نفسه، رقم ٥، مادة ١٦٧، ص ٦٣، بتاريخ ١٥ شعبان عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م.

(٢) ميت السودان: هى من القرى القديمة اسمها الأصلى منية السودان وردت فى قوانين ابن ممتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال الدقهلية وفى التحفة من أعمال الدقهلية والمرتاحية، ثم حرف اسمها من منية إلى ميت فوردت فى تاريخ ١٢٢٨هـ/١٨١٣م باسمها الحالى. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، القسم الثانى الجزء الأول، ص ٢٣٦).

(٣) سجل الدقهلية رقم ٥، مادة ٦٤٤، ص ٢٠٢، بتاريخ ١٧ محرم عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م.

(٤) سجل المنصورة رقم ٩، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١٤٠ بتاريخ ١١٦٩هـ/١٧٥٦م.

(٥) نفسه رقم ١١، ص ٦٧، بتاريخ ٢ محرم عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

(٦) نفسه رقم ١٤، ص بدون، بتاريخ ٢ صفر عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

(٧) نوسا البحر: هى من القرى القديمة اسمها الأصلى منية نوسا وردت به فى قوانين ابن ممتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال المراتحية وفى التحفة من أعمال الدقهلية، وفى تاج العروس نوسة بالتحريك يتان بالمراتحية أحدهما نوسة البحر وهى هذه والثانية نوساط الغيط وقد يجمعان بما معهما من الكفور فيقال النوسات، وردت فى تاريخ عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م باسم نوسا البحر لأنها واقعة على فرع النيل الشرقى وتمييزاً لها عن نوسا الغيط الواقعة فى وسط الأراضى الزراعية. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، ص ١٧٨).

القرآن الكريم على روح رب الأسرة الفقيد<sup>(١)</sup> وأوقف أحد الملتزمين لناحية البيضا والمليص<sup>(٢)</sup> بعض الأراضي بالجامع الكبير الصالحى، وعلى أقاربه فى مربشة والفقراء<sup>(٣)</sup> وأوقفت أرض بناحية منية الغمرى لقراءة القرآن الكريم على قبر الواقف بعد موته<sup>(٤)</sup>.

وبالنسبة لإدارة الوقف فإنه يعين ناظرًا عليها، قد يكون الواقف نفسه طيلة حياته، ويعاونه جهاز إدارى، وعندما تكون الأوقاف كثيرة، فإنه يعين عليها كل ناظر على حده، ويرأسهم ناظر النظار، ومن اختصاصاته تنظيم العمل وإلقاء التعليمات والإشراف على تحصيل ريع الأوقاف والمصروفات المخصصة لذلك مع دفع مرتبات العاملين وما يتبقى بعد ذلك يحول للخزانة العامة أو على حسب ما يوصى به الواقف<sup>(٥)</sup>.

(١) سجل المنصورة، رقم ٢١، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١٢ بتاريخ أواخر ذى القعدة عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.

(٢) البيضا والمليص: هى من القرى القديمة، وردت فى معجم البلدان فى كورة الشرقية بمصر ووردت فى قوانين ابن مئى وفى تحفة الإرشاد من أعمال الشرقية وفى التحفة البيضا والمليص من أعمال الشرقية.

والمليص ناحية أخرى كانت معها ثم ألغيت وحدتها فأصبحت معها فى زمام واحد، وردت فى تاريخ عام ١٢٣٠هـ/١٧١٥م باسم البيضة والمريص والثانية محرفة صوابها المليص كما وردت فى التحفة وفى الانتصار، واسمها الحالى هو الوارد فى جدول الداخلية وأما فى جدول المالية فهى البيضة.

وفى تاريخ ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م فصل من البيضة ناحية أخرى باسم كفر محمد شاهين، وفى فك زمام مديرية الدقهلية سنة ١٩٠٢ صدر قرار فى ١٧/٣/١٩٠٣ بالناء وحدة هذا الكفر وإضافته إلى البيضة وصار ناحية واحدة باسم البيضا وكفر محمد شاهين مع العلم بأن هذا الكفر قد هدم ولا يزال اسمه يذكر مع البيضة للدلالة عليه وتسميتها العامة بيضة السوق إذ فيها يقام سوق أسبوعى يجتمع فيه خلق كثير. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، الجزء الأول، ص ١٨٣).

(٣) سجل المنصورة رقم ٢٢، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١٢ بتاريخ أواخر ذى القعدة عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.

(٤) نفسه رقم ٢٦، ص ٢٩٣، بتاريخ ٦ ربيع الآخر عام ١١٩٨هـ/١٧٤٣م.

(٥) نفسه.

وأحياناً يعين الناظر من أقرباء الواقف فإنه في هذه الحالة يصدر القاضى قرار تعيين الناظر مع تحديد اختصاصاته وأوجه الصرف المخصصة لها<sup>(١)</sup> والشئ الملفت للنظر هو تعيين إحدى السيدات كناظرة وقف والدها وإدارته بكفاءة ونزاهة تامتين<sup>(٢)</sup> ولم تكن هذه هى الحالة الأولى بل إننا نجد الأمثلة العديدة فى هذه الفترة<sup>(٣)</sup>.

وكانت إدارة الأوقاف تخضع لنظام المحاسبة والتفتيش الدقيقين فيقوم المفتش بمراجعة الحسابات مراجعة دقيقة، ويراجع الدخل والمنصرف على المكان المخصص وأجور العاملين العينية والنقدية والتأثيث وغير ذلك من الأوجه الأخرى<sup>(٤)</sup>.

وتحدث مشاكل أحياناً بنى المستفيدين من الوقف، مثال ذلك النزاع الذى نشب بين شيخ طائفة الزياتين بالمدينة وبين ابنة عمه، وكان الوقف عبارة عن منزل وسيرجه وطاحونة، واستطاع أن يثبت بموجب الحجج الشرعية أنه خاص به وهو المستفيد، وأحضرت الأخرى حجة تبيح لها الحق فى تأجير السرجة واعترض على ذلك، ولكن عندما اطلعت المحكمة على حجتها اتضح أن وقفها غير ذلك، وأن الوصى عليها عندما كانت قاصرة هو الذى فعل ذلك، ومن هنا قررت المحكمة بتمكين المستفيد الأول وبطلان استفادة الثانية<sup>(٥)</sup> ونزاع آخر بخصوص تحديد نصيب كل واحد فى العقار<sup>(٦)</sup>.

---

(١) سجل الدقهلية رقم ١، ص ٥١، مادة ١٢٢، بتاريخ ١٩ رمضان عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م.

(٢) نفسه، بتاريخ ١٠ ربيع الثانى عام ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م.

(٣) سجل المنصورة، رقم ٢٩ عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١٥١، بتاريخ رجب عام ١٢٠٢هـ/

١٧٨٨م.

(٤) سجل محكمة الدقهلية، رقم ١، مادة ٧٧٩، ص ٢٥٣، غاية ذى الحجة، ١٠٦٥هـ/١٦٥٤م.

(٥) سجل الدقهلية، رقم ٤، مادة ٦٧٥ بتاريخ ١٧ جمادى الآخر عام ١٠٧٤هـ/١٦٦٣م.

(٦) نفسه، مادة ٦٠٧ بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م.

وقد قام نزاع من نوع آخر ويتلخص هذا النزاع فى أن الناظر على الوقف قد أذن للمستأجر بإجراء إصلاحات وإقامة مبان، وأثناء إتمام هذه الإجراءات توفى الناظر، وعند انتهاء المستأجر بإتمام اللازم تقدم بقائمة المصروفات التى صرفها، وهنا اعترض الناظر الجديد على ذلك، بل أمر بإزالة المباني التى أقامها المستأجر حيث أنه لا يعترف بذلك، وعرض المستأجر على الناظر أن تستهلك المصاريف من الإيجار، ولكنه رفض أيضاً، وعرض الأمر على المفتين على المذاهب الأربعة، فأقر المفتى الشافعى، بأنه لا يجوز لأحد البناء فى أراضى الوقف حتى لو أنه أخذ أمراً من ناظر الوقف، وأنه لا يجوز أن يفعل ذلك بأمر من القاضى فقط، بحكم أنه الحاكم الشرعى على الأوقاف، أما الحنفى فقد أيد رأى الشافعى والمالكى، أما الحنبلى فقد أقر ذلك أيضاً<sup>(١)</sup>.

وفى الوقت الذى حدث نزاع بين المستأجر وناظر الأوقاف نجد على الجانب الآخر أن أحد المستأجرين لأوقاف الجامع الصالحى الكبير، قد قام بعد تصريح من ناظر الوقف بإجراء إتمام البناء والإصلاح، وكانت التكاليف كبيرة، وقدم كشفاً بذلك بمعرفة اللجنة الفنية المختصة التى شكلت بهذا الخصوص، بنجده - المستأجر - قد تبرع بالمبلغ كاملاً للوقف، وانتظم فى دفع الإيجار<sup>(٢)</sup> وشمل الإيجار أيضاً معامل الفروج التابعة لوقف الحرمين الشريفين، الذى استأجرها أحد الأشراف بالمدينة، وتم إجراء الصيانة والمباني، وتبرع أيضاً بالمبلغ لصالح الوقف<sup>(٣)</sup>.

ولم تكن المشاكل قاصرة على المستفيدين للوقف بل وصلت إلى تعسف السلطات الحاكمة ضد الأهالى المستأجرين للوقف، الذين اشتكوا

(١) سجل الدقهلية رقم ٥ مادة ٦٦٣، ص ٢٠٨، بتاريخ ٥ محرم عام ١٠٨٢هـ/١٦٧١م.

(٢) نفسه رقم ٦، مادة ٢٠٦، ص ٧٨ بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م.

(٣) نفسه رقم ٨، ص ١٥١، ص ٧٠، بتاريخ ١٨ شعبان عام ١٠٩٤هـ/١٦٨٤م.

إلى السلطات الحاكمة التى لم تستجب لهم، واضطروا إلى الشكوى إلى السلطات الحاكمة فى القاهرة التى أصدرت فرمانها المباشر إلى حاكم الولاية تنبه عليه بمراعاة العدالة بينهم<sup>(١)</sup>.

وقد شهدت الأوقاف عملية استبدالها، وفى هذه الحالة يخطر ناظر الوقف الحاكم الشرعى، ويشرح له سبب الاستبدال لى أساس أن الأرض خالية وأنها تضر بالآخرين، وأنها أصبحت لا تدر ريعاً مناسباً للصرف على الأماكن الموقوفة بها، وهنا نجد الحاكم الشرعى يصدر قراره فوراً بتشكيل لجنة لها خبرة فى ذلك مثل البنائين والمهندسين وغيرهم، ثم تقوم اللجنة بعد ذلك بتقديم تقريرها بأن أراضى الوقف لا تف بالمطلوب ويجوز استبدالها بقطعة أخرى بعد دفع فرق المبلغ المطلوب، وهنا يشترط بأنه لا بد من موافقة المنتفعين بالوقف الذين وافقوا على ذلك<sup>(٢)</sup> وقد يكون الاستبدال على أساس بيع المنازل الخاصة بالوقف نظير مبلغ معين يخصص للوقف<sup>(٣)</sup>.

وأخيراً الاحتفالات العامة، وهنا نجد الأوجاقات العسكرية تشارك فى هذه الاحتفالات بل نجد أن أوجاق مستحفظان كان له احتفال عام فى أوقات معينة من السنة، وأدى هذا الاحتفال إلى تعطيل المصالح العامة فى المدينة، وقد اشتكوا إلى السلطات الحاكمة فى المدينة التى أصدرت أوامرها بعدم إقامة مثل هذه الاحتفالات، وامثل أفراد هذا الأوجاق للأمر<sup>(٤)</sup> كما شارك هذا الأوجاق فى احتفالات الناس العامة بملابسهم وأسلحتهم وبيارقهم، وقد قاموا بإطلاق الرصاص. وترتب على ذلك اضطراب الأمور،

---

(١) سجل المنصورة رقم ١٣، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١٢، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى عام ١١٧٤هـ/١٧٦٠م.

(٢) سجل الدقهلية رقم ١١، مادة ٢٩، ص ٦ جمادى الأولى عام ١١٠٢هـ/١٦٩٠م.

(٣) محكمة الدقهلية رقم ١١، ص ٣٠، بتاريخ ٢ جمادى الآخر عام ١١٠٢هـ/١٦٩٠م.

(٤) محكمة المنصورة رقم ١٤، ص ١١٧، بتاريخ ٢٦ شعبان عام ١١٥٩هـ/١٧٤٦م.

وأصدرت السلطات الحاكمة أوامرها بعدم إطلاق الرصاص ، ونفذوا هذه الأوامر والحرف التابعة لهم مثل الزياتين والعقادين والسروجية<sup>(١)</sup> .

---

(١) نفسه، ١٥، ص ٨، بتاريخ ٢٠ شوال ١١٧٦هـ/ ١٧٦٢م.

## ثبت بالمصادر والمراجع

أولاً - وثائق غير منشورة:

١ - دار المحفوظات المصرية:

- سجلات محكمة المنصورة.

٢ - دار الوثائق القومية:

- سجلات محكمة الدقهلية.

- دفاتر قيد الفرمانات الهمايونية.

- دفاتر جرایة وعلیق كشیدة دیوان.

٣ - أرشیف الشهر العقاری بالقاهرة

- سجلات إسقاطات القرى.

ثانياً - المراجع العربية:

١ - إبراهيم بن محمد بن أیدمر العلائى، الشهير بابن دقماق:

- الانتصار لواسطة عقد الأمصار، بیروت بدون تاریخ.

٢ - إبراهيم طرخان (دكتور):

- النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى، القاهرة

١٩٥٨.

٣ - أحمد أحمد الحتة (دكتور):

- تاریخ مصر الاقتصادی فى القرن التاسع عشر، الإسكندرية ١٩٦٧.

٤ - أحمد تقى الدين المقریزى:

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، بیروت بدون تاریخ.

- البیان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقیق الدكتور

عبدالمجید عابدين، الإسكندرية.

٦ - أحمد السعيد سليمان (دكتور):

- تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، القاهرة ١٩٧٨.

٧ - أحمد شلبي عبد الغنى الحنفى المصرى:

- أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزارات والباشات،  
تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة  
١٩٧٨.

٨ - أحمد كتنخدا عزبان الدمدراشى:

- الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد  
الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ١٩٨٩.

٩ - إدوارد وليم لين:

- المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم، ترجمة عدلى طاهر نور،  
القاهرة ١٩٧٥.

١٠ - استيف:

- النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانى، ترجمة زهير الشائب،  
القاهرة ١٩٧٨.

١١ - ب.س. جيار:

- الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، ترجمة زهير  
الشائب، القاهرة ١٩٧٨.

١٢ - ج.دى شابرول:

- دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، ترجمة زهير الشائب،  
القاهرة ١٩٧٨.

١٣ - جلال يحيى (دكتور):

- مصر الحديثة ١٥١٧-١٨٠٥ م، الإسكندرية بدون تاريخ.



- ١٤ - حسن عثمان (دكتور):  
- تاريخ مصر في العهد العثماني ١٥١٧-١٧٩٨ م، دراسة في كتاب  
المجمل في التاريخ المصري، تأليف بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية  
الآداب جامعة فؤاد الأول، القاهرة، نشره حسن إبراهيم حسن،  
القاهرة ١٣٦١ هـ / ١٩٤٢ م.
- ١٥ - حسن عثمان (دكتور):  
- منهج البحث التاريخي، القاهرة ١٩٦٥.
- ١٦ - زين العابدين شمس الدين نجم الدين (دكتور):  
- إدارة الأقاليم في مصر (١٨٠٥-١٨٨٢ م)، القاهرة ١٩٨٨.
- ١٧ - سعاد ماهر (دكتورة):  
- محافظات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الإسلامية الباقية، القاهرة  
١٩٦٥.
- ١٨ - شفيق شحاته (دكتور):  
- تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ عهد محمد  
علي، القاهرة ١٩٦١.
- ١٩ - عبد الرحمن الجبرتي:  
- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، بولاق ١٢٩٧ هـ.
- ٢٠ - عبد الرحمن فهمي (دكتور):  
- النقود المتداولة أيام الجبرتي، بحث ضمن ندوة الجبرتي، القاهرة  
١٩٧٦.
- ٢١ - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور):  
- الريف المصري في القرن الثامن عشر، القاهرة ١٩٧٨.  
- المغاربة في مصر في العصر العثماني، تونس ١٩٨٥.

- ٢٢ - عبد العزيز الشناوى (دكتور):  
- الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول عام ١٩٧٨
- ٢٣ - عبد الكريم رافق (دكتور):  
- بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦-١٧٩٨ م)، دمشق ١٩٦٨.
- ٢٤ - عراقى يوسف محمد (دكتور):  
- الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٨٥.
- ٢٥ - علي مبارك:  
- الخطط التوفيقية لمصر والقاهرة ومدنها القديمة والشهيرة، بولاق ١٢٠٦ هـ، ج ١٥.
- ٢٦ - عمر عبد العزيز عمر (دكتور):  
- دراسة لمصادر عربية من تاريخ مصر العثمانية، بيروت ١٩٧٧.  
- دراسات فى تاريخ العرب الحديث: المشرق العربى من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى، بيروت ١٩٧١.
- ٢٧ - محمد أحمد أنيس (دكتور):  
- مدرسة التاريخ المصرى فىالعصر العثمانى، القاهرة ١٩٦٢.
- ٢٨ - محمد بن إياس الحنفى:  
- بدائع الزهور فى وقائع الدهور، الجزء الخامس، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة ١٩٦١.
- ٢٩ - محمد رفعت رمضان:  
- علي بك الكبير، القاهرة ١٩٥٠.

- ٣٠ - محمد محمد أمين (دكتور):  
- الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر  
(٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، القاهرة ١٩٨٠.
- ٣١ - محمد مختار:  
- التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنيين الإفرنكية  
والقبطية، بولاق ١٣١١هـ.
- ٣٢ - محمود الشرقاوى:  
- مصر في القرن الثامن عشر، القاهرة ١٩٥٧.
- ٣٣ - نعيم زكى فهمى (دكتور):  
- طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور  
الوسطى)، القاهرة ١٩٧٣.
- ٣٤ - لانكريه:  
- الريف المصرى فى عصر المماليك العثمانيين، ترجمة زهير الشايب،  
القاهرة ١٩٨٠.
- ٣٥ - ليلي عبد اللطيف أحمد (دكتورة):  
- الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، القاهرة ١٩٧٨.
- ٣٦ - هاملتون جنب، هارولد بوون:  
- المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم  
مصطفى، مصطفى حسين، الجزء الأول، القاهرة ١٩٧١.
- ٣٧ - يوسف اصناف:  
- تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق بسام الجابى، دمشق، دار البصائر،  
١٩٨٥.

### ثالثاً - الدوريات والقوانين والقواميس:

٣٨ - حسين أفندى الروزنامجى:

- ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية، تحقيق محمد شفيق غربال، بعنوان «مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨-١٨٠٠م»، منشور بحولية كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القاهرة)، المجلد الرابع، الجزء الأول، عام ١٩٣٦.

٣٨ - قانون نامة مصر الذى أصدره السلطان سليمان القانونى لحكم مصر، ترجمه وعلق عليه الدكتور أحمد فؤاد متولى، القاهرة ١٩٨٧.

٣٩ - القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثانى، الجزء الأول ١٩٥٤-١٩٥٥، محمد رمزى.

### رابعاً - الرسائل الجامعية:

٤٠ - إبراهيم يونس محمد:

- تاريخ مصر العثمانية ٩٢٣-١١٣١هـ/١٥١٧-١٧١٤م من خلال مخطوط «تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب»، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، الإسكندرية عام ١٩٨١.

٤١ - سميرة فهمى عمر:

- إمارة الحج فى مصر العثمانية (٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٧م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٣.

خامساً - المراجع الأجنبية:

42. Baer, Gabriel, Egyptian Guilds in Modern Times, Jerusalem, 1964.

43. Holt, P. M., Egypt and The Fertile Gresent (1516-1922), A Political History , London, 1966;

The Pattern of Egyptian Political History from 1516-1798, In Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968.

44. Shah S.J., The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517-1798, Princeton, New Jersey, 1964.

Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution , Cambridge Massachussetier, 1964.



الفصل الخامس  
الصراع بين البيوتات المملوكية  
في مصر العثمانية

\_\_\_\_\_

1

2



أولاً - أحداث مصر حتى عام ١١٢٣هـ/١٧١١م:

لعب الصعيد دوراً أساسياً في الصراع بين البيوتات المملوكية، وقد ظهر واضحاً إما في التدخل في الشؤون السياسية أو في عزل بعض الحكام لتحقيق مطالبهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى استخدم الصعيد السلاح الاقتصادي في منع الغلال عن القاهرة وخاصة إبان حدوث الأزمات السياسية مثل الصراع بين القاسمية والفقارية، وفتنة ١١٢٣هـ/١٧١١م، إلى ذلك.

أشارت العديد من المصادر عن ظهور القاسمية والفقارية، فتذكر بأن الصراع بين البيوتات المملوكية ظهر واضحاً منذ الفتح العثماني وبخاصة بعد قيام السلطان العثماني بزيارة الأمير المملوكي «سودون»، وعلم أن لديه ولدين شجاعين، أحدهما يدعى ذا الفقار والآخر يدعى قاسم، وطلب منهما أن يتزامحا ويتسابقا فظهرت شجاعتهما، وأمر بعد ذلك الأمراء والجند أن ينقسما إلى قسمين، القسم الأول كان تابعاً لذي الفقار وضم إليه أكثر الفرسان من العثمانيين، وميزهم باللون الأبيض، والقسم الثاني تابعاً لقاسم، وضم إليه الكثير من الفرسان المصريين وميزهم باللون الأحمر<sup>(١)</sup>، وتميزت الفرقة الأولى بلبس الأبيض ومالت إلى فرقة نصف سعد، وتميزت الثانية بلبس الأحمر ومالت إلى نصف حرام<sup>(٢)</sup> وصدرت إليهم الأوامر بالاشتباك

(١) أحمد شاذلي عب دالغني، أوضح الإشارات، ص ٢٨٣-٢٨٤.

(٢) يرجع انقسام سعد وحرام، إلى تأثير القبائل العربية في الجزيرة العربية، وقد تدرجت الأنساب وحلت التسميتين (الفقارية والقاسمية) في مصر في القرن السابع عشر بدلاً من سعد وحرام، وحرام تنسب إلى حرام بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم، يعطى له خطبة بالكوفة. واستقرت سعد وحرام في مناطق متفرقة من ريف الدلتا، وأصبح من عربان حرام مشايخ بلاد وخولة وقضاة وفضةهاء. (انظر: عصمت محمد حسن، المرجع السابق، ص ٣٠١) ويرى عمر عبد العزيز عمر (المرجع السابق، ص ٢١٦) أن سعد وحرام من القبائل والبطون العربية التي نزلت بمصر مع الفتح العربي وهذا الانقسام انقسام اجماعي يقسم المجتمع كله إلى قسمين ولا يستند إطلاقاً على أسس مذهبية سياسية أو اقتصادية.

وكثرت المشاحنات ثم صدرت الأوامر بعد ذلك بالانفصال، ومنذ ذلك الوقت افترق أمراء مصر إلى فقارية وإلى قاسمية، ويؤيد هذا الرأي أحمد شلبي عبد الغنى ومصطفى الشافعى القلعاوى<sup>(١)</sup> وعبد الرحمن الجبرتي<sup>(٢)</sup>، فيذكر أحمد شلبي عبد الغنى عن ظهور الفقارية والقاسمية بقوله<sup>(٣)</sup>:

«وفي تانى يوم أرسل أخيراً السلطان، فركب فى خواصه، وسار إلى قصر المعنى، فرآه مقروشاً بأفخر الفرش، ثم إن قاسم قال لأخيه أنا أكون من طرف السلطان، وأنت تكون من طرف مصر، فقال له أخوه: وجب. ثم إنه صار إلى جماعة السلطان وانتخب منهم نحو المائة فارس، وكذلك ذو الفقار أخذ من جماعته التى يعرفها نحو المائة، ووقفوا قدام بعضهم قاسم نحو القسم وذو الفقار نحو القنطرة، ثم طلع فارس إلى فارس، وصاروا يتزايدون إلى أن طلع قاسم إلى أخيه ذو الفقار، فخرجوا وتعاركا معاركة الحرب، فرأى ذو الفقار من أخيه عين الغدر أولاً وثانياً وصار يكر عليه ليقنتله.

فلما رآه كذلك، قال له يا أخى ما هذا؟

فقال له ما هكذا القتال، ثم إن قاسم غافل أخاه وأراد أن يرمى عنقه، فاستمر منه فنزل الحسام على فخذيه، فجرحه جرحاً خفيفاً فلما أحس أخوه بالقلواذ، قام زنده بالحسام، وقال له: ما هكذا الحرب. وأراد أن يرمى عنقه، فولى هارباً نحو القصر، فلما رأى جماعة السلطان الذين همّ حزبه إلى نحوهم هارب، وأخوه ذو الفقار كالشاهين، استقبلوا ذو الفقار وهجموا عليه ليقنتلوه، فما نعمل بدو

(١) مصطفى الشافعى القلعاوى، صفوة الزمان فيمن تولي على مصر من أمير وسلطان، ص ١٦٧-١٦٨. ويبدو عليه أنه نقل روايته عن الجبرتي لأنه كان معاصراً له.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي، ج ١، ص ٣٣.

(٣) أحمد شلبي عبد الغنى، المصدر السابق، ص ٢٨٣-٢٨٤.

الفقار، وكان يردهم بالطعن والضرب وتتبع ذو الفقار جماعته، وكانت تولي جماعة قاسم إلى الفرار، ثم إن السلطان اطلع من فرق الكشك على جماعته، وكذلك أمراء مصر فمنعوهم عن بعضهم البعض، وإلا كان وقع بينهم التساقط.

ثم إن السلطان أرسل إلى الاثنين وأخلع عليهم، وأعطاهم كل واحد ثلاث بلاد وكتب لهم كوامك فمن ذلك اليوم ظهر في مصر الفقارية والقاسمية وصارت الفقارية تدل عن أهل مصر، والقاسمية تعرض إلى طرف السلطنة.

ومما يجدر الإشارة هنا إلى أن الجبرتي قد نقل روايته عن أحمد شلبي مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة في الألفاظ، ولكن وقع أحمد شلبي في خطأ عندما ذكر أن : الفقارية تدل على أهل مصر والقاسمية تعرض إلى طرف السلطنة، بينما تذكر المصادر الأخرى أن الفقارية تنسب إلى العثمانيين ونصف سعد، والقاسمية تنسب إلى المصريين نصف حرام<sup>(١)</sup>.

وترتب على ذلك الكثير، وأثر في سير الأحداث السياسية والاقتصادية في هذه الفترة، وذكر عن الفقارية أنهم كرماء والقاسمية بأنهم بخلاء<sup>(٢)</sup>.

أما المصادر الأخرى فتذكر أن ظهور القاسمية والفقارية يرجع إلى الصراع بين قاسم بك الدفتردار وذو الفقار أبو الحج، فاتفق كل من أحمد

(١) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج ١/ ٤.

ويتفق معه في هذا الرأي مصطفى إبراهيم، المصدر السابق، ص ٣.

(٢) أحمد الدمرداشي، عبد الرحمن الجبرتي، ج ١، ص ١٩-٤٠.

وجدير بالذكر أن المؤرخين المعاصرين للفتح العثماني أمثال ابن إياس وابن زنبيل الرمال لم يشيروا من قريب أو من بعيد إلى هذه الرواية، ويرى هولت Holt في رواية الجبرتي عن ظهور القاسمية والفقارية أنها تشابه مع القصص الشعبي والأسطوري. (انظر:

P.H. Holt, op.cit., p. 48; Ottoman Egypt, B.S.O.A.S., Vol. XXV, p. 44-45.

الدمرداشى، ومصطفى إبراهيم والجبرتى، على أن ظهورهما يرجع إلى ما بعد فتح السلطان سليم لمصر، وإن كان الدمرداشى لم يذكر التاريخ، إلا أن الجبرتى ومصطفى إبراهيم يتفقان فى أنه كان فى عام ١٠٥٠هـ/١٦٥٠م، فيذكر الدمرداشى عن ذلك بقوله<sup>(١)</sup>:

«كان بعد فتح السلطان سليم خان طيّب الله ثراه أمير الحاج زين الفقار وكان الدفتردار قاسم بيك له قاعة ليس لها نظير أنشزها ونمقها ولما أنه أتمها عزم فى الديوان على زين الفقار بيك يوم الاثنين، أجابه على ذلك وفى يوم الاثنين ركب قاسم بيك بعشرة طوايف والسعاة والصرايح وعلوكين، وأتى بيت زين الفقار، اطلع المقعد عند السنجق وجلسوا يتحدثوا ويتنادموا، فأتى الفطور فطروا وعملوا نوبة الآلاتية وقاموا صلوا الظهر - بعد حصة اذان العصر صلوا وإذا بالفراش أتى ليعد السماط، وكانت كامل أعيان مصر فى ذلك الزمان لا يعرفوا صحن صحن بل أسمطة وكبته خشب بيد طويلة قدام الخدم يناول بها من الأطعمة الناشفة مثل الأرز المقلقل واللحم وغيره، فلما أعد السماط وتم وقال زين الفقار اندهوا ليدخلوا اللذين برا يأكلوا وإذا بهم دخلوا سناجق وأغاوات واختيارية وأوجاقات وواجب رعايا، داروا من حول السماط فقام زين الفقار وأخذ بيد قاسم بيك أتى به على رأس السماط وجلس زين الفقار وقاسم بيك واقف، فقال له الفار بيك، اجلس، وإذا به قال لما يجلسوا إخواننا، وإذا بزین الفقار بيك قال: «دول يأكلوا بعدنا» الكل ممالىكى لما أموت يبقوا يترحموا على وانت قاعتك الذى بنيتها لم تنطق أنا هذه بنائتى،

فحصل عند قاسم بك من ذلك انحراف مزاج وأتى منزله وسمى  
من ذلك اليوم نصف سعد فقارى وسمى نصف حرام قاسمى<sup>(١)</sup>.

والحقيقة أن الرواية الثانية هي الصحيحة، لأنها تبين أن القاسمية  
والفقارية ظهرا معاً، حيث أن تنافسهما اتضح عام ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م.  
والتي ظهرت واضحة فى اتباع قاسم بك الدفتردار، واتباع رضوان بك  
الفقارى، وكيد التنافس لرضوان بك الفقارى عند السلطان الذى أمر  
بتجريدته من مناصبه وأملاكه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ذكرت  
المصادر أن أمر الحج فى عام ١٠٥٠هـ/١٦٤٠م كان رضوان بك الفقارى  
الذى انتسبت إليه طائفة الفقارية، أما الدفتردارية فكان يتولاها قاسم بك  
الذى انتسبت إليه طائفة القاسمية<sup>(٢)</sup>.

وقد أثر ذلك الانقسام على تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى  
والاجتماعى خلال فترة البحث، وتنافس كل من القاسمية والفقارية  
للحصول على المناصب الهامة، مثل شيخ البلد وإمارة الحج وإمارة الصعيد،  
وغيرها من المناصب. وظهر هذا التنافس واضحاً عندما تقلد أحدهما منصباً،  
مثلما حدث عندما تولى الأمير قنصوة بك القاسمى منصب «قائم مقام»  
عام ١٠٥٧هـ/١٦٤٧م فى إبان تولية محمد باشا الشهير بحيدر زاده  
(١٠٥٦-١٠٥٨هـ/١٦٤٦-١٦٤٨م)، وترتب على هذا إثارة الفقارية على  
القاسمية وحدثت فتنة بين الطرفين، وأدى ذلك إلى تأخر على بك حاكم  
الصعيد الفقارى فى إرسال الأموال المقررة إلى استانبول، وقام بالماطلة فى  
دفع المال الميرى<sup>(٣)</sup> ويهيف أحمد شلبى هذه الفتنة وسببها بقوله: (٣)

(١) عصمت محمد حسن، المرجع السابق، ص ٣٢٣.

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى، الكواكب السائرة فى أخبار مصر القاهرة، ج ٣، ص ١٧٢؛ أحمد  
الدمرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٠؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٢٧٢.

P.H. Holt, The Pattern of Egyptian Political History from 1517-1798 in Political and Social Change in Modern Egypt, p. 80.

(٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المصدر السابق، ص ١٥١-١٥٢.

«ذكر تولية محمد باشا الشهير بحيدر زاده وفي أيامه تحركت الفتنة، وسبب ذلك أن الباشا جعل الحد والربط لقنصوة بيك، ومامية بيك القاسمي، وأراد أن يحط بشهامة رضوان بيك الفقاري، لأن الباشا كان يميل إلى طرف ولا يصدر من الباشا أمر من الأمور إلا به معرفة قنصوة بيك لكونه أنه كان قائم مقام، فحصل عند عسكر مصر شجرة من قنصوة بيك، فحسده طائفة الفقارية، وقامت النار بينهم فأرشوا الباشا، وقتلوا قنصوة بيك، ومامية بيك، ومحمد بيك بن المكسج، وسبعة عشر من أعيان القاسمية، ما بين أغا وأمير، ونفوا البعض، وهرب البعض، وختموا على منازلهم وضبطوا جميع موجوداتهم، وكان سبب تلك الفتنة أن جماعة قالت لرضوان بيك الفقاري، أمير الحج، أن قنصوة بيك يسعى في إمارة الحج لمامية بيك الفقاري، وأنه أعرض إلى الديار الرومية في حقل وفي حق على بيك صنجق الصعيد، وأنه أرسل يطلب صنجقية الصعيد لمحمد بيك ابن المكسج. وحلفوا لرضوان بيك أنهم ختموا على العرض الذي توجه إلى الديار الرومية، مع جملة من ختم عليه، ومن يسمع يخل. وكانوا أعيان من أصحاب الحل والعقد. فصدقهم أمير الحاج رضوان بيك، وأرسل يعرف على بيك بواقعة الحال بهجان ويأمره بالحضور. فحضر بعسكره جميعاً فرأى الفتنة همدت بقتل الجماعة وهرب الباقي».

وفي عام ١٠٦٧ هـ / ١٦٥٦ م ازداد نفوذ الفقارية حيث تولى كل من محمد بك حكم الصعيد على حين تولى قيطاس بك إمارة الحج وكلاهما ينتسب إلى الفقارية مما أدى إلى ازدياد المؤامرات ضدهم، وفي أثناء تلك الفترة قدم محمد بك من الصعيد ومعه تجريده، في غياب أحمد بشناق باستانبول الذي عاد بالفرمان السلطاني القاضي بتعيينه حاكماً على الصعيد، حين اختص محمد بك إمارة القوات العسكرية التي رفضها، واعتبر خارجاً

عن إرادة السلطان، ولكن حدث انقسام فى صفوف الفقارية أنفسهم، ونشب قتال بينهم انضممت فرقة منهم إلى محمد بك والأخرى تمردت عليه وقامت بقتاله. وقد انتهت هذه المعارك بقتل محمد بك وكثير من أتباعه بما كان له أبلغ الأثر فى ضعف نفوذ الفقارية<sup>(١)</sup>.

وفى عام ١٠٧١هـ/ ١٦٦٠م تطورت الأحداث وكان لها أبلغ الأثر فى القضاء على نفوذ الفقارية، فقد احتج خمسة أفراد من طائفة العرب لدى مصطفى باشا (١٠٧٠-١٠٧١هـ/ ١٦٦٠-١٦٦١م) على إساءة معاملتهم عند القيام بحماية ناحية صنافير بالقليوبية من جانب عثمان رئيس الحراس الليلية فى القاهرة، وملتزم الناحية فقد أرادت الفقارية إظهار نفوذهم، وانضمت إلى جانب الباشا، والتجأ عثمان طالباً مساعدة طائفة العزب وانتهى الأمر بإصدار الباشا أوامره بقتالهم، وقتل عثمان الذى جرت رأسه، وأخذها العزب، على حين وقفت البنكجارية موقفاً مخايداً، ونتيجة هذا الموقف قرر الفقارية التوجه إلى الصعيد وقاموا بترد كبير وحضر الأمير مصطفى حاكم جرجا وتوجه أغلب الفقارية إليها، فى نفس الوقت قامت القاسمية والوالى بقتال ما تبقى منهم فى القاهرة<sup>(٢)</sup>. وكان ذلك بمثابة تحالف مؤقت بين الباشا والقاسمية.

ثم صدرت الأوامر بقتال الصناجق الفارين من القاهرة إلى الصعيد الذين كاوا يحملون معهم كل نفيس وغال، واصطحبوا معهم الفقارية الآخرين وبعض الكشاف، وتبعهم الوزير هو وإبراهيم بك أمير الحج، وكانت الصناجق الفارة قد وصلت إلى ملوى، ولكنها عادت إلى الفيوم إثر الخلاف

(١) محمد البكرى، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٦٩-١٧٠؛ عمر عبد العزيز عمر، الشرق العربى من

الفتح العثمانى حتى نهاية القرن الثانى عشر الهجرى، ص ١٤٦؛

P.M. Holt, Egypt and The Fertile Crescent, p. 82; Combe, op.cit., T. 3, p. 36.

(٢) إبراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٥٢٧-٥٣٢.

الذى نشب فيما بينهم وكانوا حسين بك ولاجين بك وكوجك<sup>(١)</sup> على بك، ولكن تسللهم الدليل إلى الأهرام فوصلوا إلى الجيزة وأرادوا الحصول على أمان فحصلوا عليهم هم ومن معهم<sup>(٢)</sup>.

وبالرغم من توجه بعضهم إلى البحيرة، فقد تم القبض على بعضهم على حين سجن آخرون، كما صدرت الأوامر بإعدام من قبض عليه<sup>(٣)</sup>، كما تم القبض على مصطفى بك حاكم جرجا (سابقاً) وكان معه بعض العزبان الذين أرسلوا إلى القاهرة<sup>(٤)</sup> واستولى على نقوده ومات مخنوقاً ثم قطعت رأسه بعد ذلك<sup>(٥)</sup> وأصدرت الأوامر بنفى الصناجق إلى الصعيد، ثم حدثت نتيجة للظروف التي تمر بها البلاد أزمة مالية فى عام ١٠٧٣هـ/ ١٦٦١م إذ فرض على الأموال الديوانية على كل كيس ستة الاف نصف فضة وعلى الغلال نصف فضة من كل أردب تؤخذ من الملتزمين<sup>(٦)</sup>، وفى نفس الوقت صدرت الأوامر بنفى سبعة أفراد إلى إبريم<sup>(٧)</sup> ولكن أصدر السلطان العثماني فرماناً بعودة حسين بك من إبريم<sup>(٨)</sup> مما يظهر دور حاكم ولاية جرجا وهو محمد بك، فى الوساطة فى صلح الصناجق فى عام ١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م<sup>(٩)</sup>.

وفى عام ١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م أصدر عمر باشا (١٠٧٤-١٠٧٧هـ/ ١٦٦٤-١٦٦٧م) فرماناً بتعيين ذو الفقار بك حاكماً لجرجا بدلا من

(١) كوجك: كلمة تركية أو كوجوج: أى الصغير، الجاويش الصغير. (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٦٥).

(٢) إبراهيم الصوالحي، المصدر السابق، ص ٥٥٠-٥٦٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٧٢-٥٧٣؛ P.M. Holt, op.cit., p. 83.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٧٣. (٥) المصدر السابق، ص ٥٧٩-٥٨٠.

(٦) المصدر السابق، ص ٦٠٩. (٧) المصدر السابق، ص ٦١٤-٦١٥.

(٨) المصدر السابق، ص ٦٢٢.

(٩) المصدر السابق، ص ٦٢٤-٦٢٥؛ يوسف اللواتي، المصدر السابق، ص ٢٠٥.



محمد الفقارى ويذكر الصوالحي عن ذلك بقوله<sup>(١)</sup> :

«وفى شهر رجب سنة ١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م وهو يوم السبت خلع  
عرباشا على ذو الفقاريك خلعة بحكومة ولاية جرجا وعمر باشا  
فى قراميدان عوضاً عن محمد بيك الفقارى».

واتفق الصناجق على نفى خمسة أفراد إلى جرجا، وأصدر عمر باشا  
فرماناً بذلك فى عام ١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م<sup>(٢)</sup> وانتهز عران هواره هذه الأحداث  
فقاموا بالتمرد ولكن قبض على ابن همام عام ١٠٨٧هـ/ ١٦٧٦م وتم  
إحضاره إلى القاهرة وأعدم<sup>(٣)</sup> إبان ولاية عبد الرحمن باشا (١٠٨٧ -  
١٠٩١هـ/ ١٦٧١-١٦٧٦م)، كما اضطرت الأحوال مرة أخرى فى  
الصعيد إذ حدثت فتنة خطيرة أدت إلى مقتل محمد بك حاكم جرجا عام  
١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م<sup>(٤)</sup>. إبان حكم غازى باشا ١٠٩٨هـ/ ١٦٨٦م<sup>(٥)</sup> وتولى  
مصطفى بك حكم جرجا عام ١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م<sup>(٦)</sup>.

وفى عام ١١٠١هـ/ ١٦٨٩م أرادت طائفة العزب عزل كتختاتهم  
السيد محمد وتولية شولجى محمد سردار العزب فقام بضرب الكتختا

(١) إبراهيم الصوالحي، المصدر السابق، ص ٦٢٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٢٦.

وكان الخمسة المنفيون هم: مصطفى أغا كتختا الجايشية سابقاً ومعمار باشا سابقاً ويوسف  
كتختا الجايشية وأغا التفكجية سابقاً ومصطفى كتختا الجايشية ومحمد أغا البلطجى. واختبأ  
البعض فى الجامع الأزهر وأصدر عمر باشا أمره بإخراج المختفين بالأزهر - عشرة أفراد - واشتروا  
بإصدار العفو عنهم، واستعانوا بمحمد بك حاكم جرجا ولكنه قتل.

(٣) إبراهيم الصوالحي، المصدر السابق، ص ٦٩٤-٦٩٥.

(٤) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٣٠١.

(٥) إبراهيم الصوالحي، المصدر السابق، ص ٨٥٧.

وكان الباشا فى هذا الوقت حسن باشا السلحدار. الملوانى، المصدر السابق، ص (٢٢١).

(٦) إبراهيم الصوالحي، المصدر السابق، ص ٨١٣-٨١٤.

وإهانتته، وأمره بالتوجه إلى ولاية جرجا على حين أمروا محمد باش جاويش العزب بالتوجه إلى ولاية البهنسا<sup>(١)</sup> وفى عام ١١٠٥هـ/١٦٩٣م عين مصطفى بك حاكماً لجرجا بدلا من محمد بك<sup>(٢)</sup>، ثم تولى محمد بك أباطة ولاية جرجا فى عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م<sup>(٣)</sup>.

ونتيجة للصراعات بين القاسمية والفقارية، اضطربت أحوال البلاد فحدثت أزمة اقتصادية فى عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م، إذ ارتفعت الأسعار واختفت بعض السلع الهامة مثل القمح والشعير والفل، كما ارتفع أسعار بعض السلع الأخرى إلى أربعة أضعافها، مما كان له أبلغ الأثر على أهالى الصعيد، وترتب عليه أن قامت هجرات كبيرة من الصعيد وخاصة من منطقة البهنسا، وقد ظهر الكثير من المهاجرين فى شوارع القاهرة<sup>(٤)</sup>، وقد استمرت الأزمة الاقتصادية حتى العام التالى، ولكنها فى هذه المرة لم تكن بسبب الصراعات، بل كانت بسبب طوفان النيل<sup>(٥)</sup>.

وقد عين عبد الرحمن بك عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م حاكماً على جرجا بدلا من سليمان بك الشهير بالأرمنى<sup>(٦)</sup> وقد اشتهر عبد الرحمن بالقسوة والظلم على الأهالى، فوق أنه تحدى السلطات الحاكمة فى القاهرة ومنع الغلال والمال المطلوب إرسالها إليها، وأصدر محمد باشا أمراً بعزله وتعيين حمزة باشا بدلا منه فى عام ١١١٢هـ/١٧٠٠م<sup>(٧)</sup> إلا أنه رفض تنفيذ هذه الأوامر<sup>(٨)</sup>.

(١) إبراهيم الصوالحي، المصدر السابق، ص ٨٥٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٦٠. (٣) المصدر السابق، ص ٩٠١.

(٤) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق ج ١، ص ٤٠-٤١، وانظر الدراسة التحليلية.

(٥) المصدر السابق، ج ١، ص ٤٠-٤١.

(٦) إبراهيم الصوالحي، المصدر السابق، ص ٩٣٤.

(٧) المصدر السابق، ص ٩٧٢؛ أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ٩٤.

(٨) إبراهيم الصوالحي، المصدر السابق، ص ٩٨٧.

ونتيجة لهذا اضطربت الأحوال فى الصعيد، وخشى عربان هواره من انتقام عبدالرحمن بك، فقاموا بتهريب أولادهم وحريمهم وأمتعتهم إلى العابد، وقابلهم ملقا حسن وقام بإسكانهم فى البيوت ولكنهم - عربان هواره - استنجدوا بالسلطات الحاكمة فى القاهرة التى قامت بدورها بتأمينهم وقد طلبت السلطات مبلغاً من المال نظير حمايتها لهم، ويبدو أن نفوذ كل من الفقارية والقاسمية كان متوازياً، إلا أنه ظهر التنافس مرة أخرى للحصول على منصب حاكم جرجا، واتفق الصناجق الخمسة على تقسيم دخل الصعيد عليهم<sup>(١)</sup> وعينوا مصطفى بك حاكماً لجرجا وعزل عبد الرحمن بك وعمرت بلاد هواره<sup>(٢)</sup> ووصلت التجريدة الجديدة ومعها الأوامر<sup>(٣)</sup> الخاصة بالمناصب والالتزام، والمطلوب من الكشوفية وما يحتاجونه من الخيل والقمح وخلاف ذلك، واضطر عبد الرحمن بك على الموافقة على هذه القرارات الإذعان لهذه الأوامر مما ترتب عليه رجوع قبائل هواره إلى بلادهم<sup>(٤)</sup> ولقد أراد محمد باشا (١١١١-١١١٦هـ/١٦٩٩-١٧٠٤م) الانتقام من عبد

يذكر الصوالحي أن محمد البغدادي وغيره كانوا موجودين عنده وماتوا محروقين من شدة ضرب المدافع ونهبت الرعايا والساكر أمواله.

(١) أحمد الدرداشي، المصدر السابق، ج ١، ص ٧٤-٧٩؛ أحمد شلبي، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

ويذكر الدرداشي أنه كان مشتركاً مع الصناجق، وكان له نصيب حيث أنه أشار إلى ذلك.

(٢) أحمد الدرداشي، المصدر السابق، ج ١، ص ٨٠-٨١. يذكر أن قبيلة هواره قد ساهمت بحوالي

٧٠٠ كيساً، وكان السلطان العثماني نصيب من هذه الأموال وهى موزعة على النحو التالي:

٥٠ كيس للباشا (يرسل منهم نصيب للسلطان).

١٠ للكخذاء.

٦ قاضى عسكر.

١ للنايب

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص ٨١.

(٤) المصدر السابق، ج ١، ص ٩٤.

الرحمن بك، فقام بتدبير مؤامرة لقتله<sup>(١)</sup> ولكنه التجأ إلى العلماء لحمايته فمنعه حسن الخازندار، وطلب منه أن يدافع عن نفسه<sup>(٢)</sup> ولكنه قتل هو وحسن الخازندار ومن معهم<sup>(٣)</sup>.

ويظهر تعاظم دور أمراء الصعيد فى الصراعات التى قامت بين أفراد المماليك فى القاهرة، ففى عام ١١١٦هـ/ ١٧٠٤م، ظهر اسم الأمير حسن الأخمىمى بدفاتر عزيان وتذاكرهم، وكان هذا من ذلك تولية ولاية جرجا، إلا أنه عين محمد كاشف بدلا منه، وبذلك محاولات جديدة من جانب إفرنج أحمد، الذى احتج لوجوده، وفعلا تم شطب اسمه، ودافع حسن الأخمىمى عن نفسه بأنه يقوم بدفع ما عليه من مال وغللال<sup>(٤)</sup>.

ومما يلفت النظر أن التنافس بين أمراء المماليك كان يستغل للحصول على منصب حاكم جرجا، حتى لو كان ذلك نظير تأدية خدمات للسلطات الحاكمة فى سبيل الحصول عليه فقد حدث فى عام ١١١٩هـ/ ١٧٠٧م أن امتنع وصول غلال الصعيد، وتعهد محمد بك الكبير بوصولها وجهاز تجريدة كبيرة من العزب والانكشارية ومعه مراكب خاصة لحمل تلك الغلال التى تم بالفعل إحضارها من بنى سويف، وعلى إثر هذا تولى منصب حاكم فى عام ١٢٢٠هـ/ ١٧٠٨م، ورجع معه الأمير حسن الأخمىمى<sup>(٥)</sup> الذى لعب دوراً هاماً فى أزمة ١١٢٣هـ/ ١٧١١م.

وفى هذه الفترة لوحظ أن نفوذ عربان المغاربة قد ازداد فى الصعيد نتيجة لحماية محمد بك حاكم الصعيد، وقد اشتكى الأمراء المماليك من

(١) المصدر السابق، ج ١، ص ٩٦-٩٩.

(٢) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ٩٦.

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص ٩٩؛ إبراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٩٧٨.

(٤) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٩-٢٢٤.

(٥) المصدر السابق، ج ١، ص ١٢٦-١٢٨.

ذلك فى الديوان العالى عام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م مما ترتب عليه إصدار حسن باشا السلحدار أمراً بعزل محمد بك حاكم جرجا وتعيين محمد بك قطامش بدلا منه<sup>(١)</sup> ويذكر أحمد شلبى عن هذا الفساد من جانب العريان بقوله<sup>(٢)</sup>:

«وفى عشرين رجب سنة ١١٢٠هـ/١٧٠٨م اجتمع العسكر بالديوان، وأخبروا الوزير بأن محمد بك حاكم جرجا أنزل عرب المغاربة بالوادع، وأن هذا يؤدى إلى الفساد. فعزلوه وألبسوا ولاية جرجا إلى محمد قايم مقام، تابع قىطاز بيك كان بالديوان فألبسوه السنجقية، وولاية جرجا فى آن واحد، ونزل إلى الصعيد الذى اسمه الآن قطامش».

ثانياً - فتنة ١١٢٣هـ/١٧١١م:

ظهرت بوادر هذه الفتنة فى عام ١١٢٢هـ/١٧١٠م، وقد بدأت عندما اجتماع مصطفى كتحدا القازدغلى، وأيدهم فى ذلك خمسة عشرة فرداً من أعيان الينكجيرية، ورفضوا إفرنج أحمد فى منصب باش أوده، ولكنهم وافقوا على تعيينه جوريجى فى الوجداق، وصمموا على عودة الأفراد الثمانية الذين نفاهم إفرنج أحمد وأن يعودوا إلى أوجداق العزب منافس الانكشارية وقدموا طلبهم إلى الباشا فوافق عليه<sup>(٣)</sup>.

وفى أثناء ذلك ظهرت القاسمية بقوتها بعد عوالة عوض بك القاسمى أمير الحج عام ١١٢٢هـ/١٧١١م ومعه بعض زعماء القاسمية، فطلبوا الخروج من طائفة الانكشارية بسبب عدم طردهم لفرنج أحمد، وانضموا إلى

(١) عبد الرحمن الجبرتي، ج ١، ص ١٢٦؛ عبد الرحيم عيد الرحمن، دور المغاربة فى تاريخ مصر فى العصر الحديث، المجلة التاريخية المصرية، الأعداد ١٠، ١١، ص ٥٧.

(٢) أحمد شلبى، المصدر السابق، ص ٢١٦-٢١٧.

(٣) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٦٩-٢٧٠؛ الجبرتي، ج ١، ص ٦٥-٦٦؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٢٩١.

طائفة العزب<sup>(١)</sup> واستفزوا الانكشارية، ونتج عن هذا نشوب القتال فى إفرنج أحمد ومؤيديه من الانكشارية، وبين العزب ومؤيديهم من القاسمية، وهنا يظهر دور الباشا الضعيف الذى لم يفعل أى شىء لوقف القتال، وحاول زعماء القاسمية والفقارية التوسط لوقف القتال ولكن دون جدوى، وأصر إفرنج أحمد على إخراج الثمانية أفراد من الانكشارية من طائفة العزب<sup>(٢)</sup>، وهنا يبرز دور أمراء الصعيد فى هذه الأزمة بمساهمة الأمير حسين الإخميمى بأمواله الكثيرة على الجنود<sup>(٣)</sup>.

وقد انضم محمد بك حاكم جرجا الفقارى إلى هذه الأزمة، إذ حضر

---

(١) بعد القضاء على نفوذ المغاربة والقاسمية ظهرت قوى جديدة تملأ الفراغ الذى تركه هؤلاء والتى ظهرت فى زعماء الانكشارية مثل إفرنج أحمد وكجك محمد (١٠٨٥-١١٠٦هـ/ ١٦٧٤-١٦٩٤م) الذى حاول الانفراد بالسلطة داخل أوجاقه، فقتل ونفى بعض زعماء الانكشارية فى محاولة التخلص منهم، وعين أتباعه، فأراد الانكشارية التخلص منه بقتله ولكنه التجأ إلى أوجاق العزب، واتفقوا على نفيه إلى استانبول ولكنه استطاع العودة والنضم إلى طائفة الجمليان وتحالف مع حسن أغا بلفية أغا تلك الطائفة، وحاول كجك محمد إعادة نفوذه فى أوجاق الانكشارية، ولكن اغتاله مصطفى القازدغلى المنافس له. (انظر: أحمد شلبى، المصدر السابق، ص ١٨٧-١٩٠؛ إبراهيم الصوالحي، المصدر السابق، ص ٨٨٧). أو بيوتات عسكرية أخرى اختصت كل منهم بطائفة من أتباعهم عرفت باسمهم مثل طائفة البلفية وطائفة القازدغلية. وقد انتسبت هذه البيوتات العسكرية التنافسية إلى طائفة أو أخرى من طائفة الفقارية والقاسمية، وترتب على هذا الانضمام عودة الصراع بين الطائفتين فى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر. (انظر: محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، ص ١٦-١٧؛ الجبرتي، ج ١، ص ٩١-٩٢؛ وانظر أيضاً: عصمت محمد حسن، المرجع السابق، ص ٣٢٣-٣٢٤).

(٢) الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٣، ٢٨٥؛ الجبرتي، ج ١، ص ٦٨.

(٣) علي الفراء، ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة بالقاهرة، ص ٨.

P.M. Holt, The Careef of Küc Muhamed (1674-1694), B.S.O.A.S., Vol.

XXVI, pp. 231-248.

إلى القاهرة ومنه بجريدة مونة من الجنود وعربان من قبيلتي المغاربة وهوارة<sup>(١)</sup> وصدرت إليه الأوامر من أيوب بك بحصار إخميم وتدميرها والقضاء على كل من بها من الكشاف والأمراء نتيجة انضمام الأمير حسن الإخميمي إلى إفرنج أحمد، ونفذ ما أمر به<sup>(٢)</sup> وترتب على خروج محمد بك ومن معه عربان هوارة إلى إخميم تقوية مركز إفرنج أحمد الذي رفض الصلح<sup>(٣)</sup> الذي كان قد عرض عليه<sup>(٤)</sup>. ولقد انقسم العلماء إلى فريقين في إصدار الفتاوى، قد أصدر فريق فتوى بقتال قيطاس بك ومن معه<sup>(٥)</sup>، وأصدر هذه الفتوى نتيجة حصولهم على مبلغ من المال من إفرنج أحمد، على حين أصدر الفريق الآخر فتوى بإنهاء القتال والنزاع بين المتصارعين ونفى الثمانية أفراد دون أن يقتلوا، وأصر إفرنج أحمد ومن معه على النفي وقتل الأمير حسن الإخميمي مهما تكن العواقب<sup>(٦)</sup>.

(١) الملواني، المصدر السابق، ص ٢٧٥؛ علي الفراء، المصدر السابق، ص ١٢؛ الجبرتي، ج ١، ص ٦٩؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، دور المغاربة، الأعداد ١٠، ١١، ص ٧٥. ويذكر الفراء، أن شيخ عربان هوارة هو الأمير يوسف أبو أحمد ومعه الأمير عمر بن عبد القادر.

(٢) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٤٧-١٤٨. وقامت معركة بين هوارة بحرى وهوارة قبلى فى إخميم وانتصر هوارة قبلى واستولى على كثير من الأشياء مثل: الفرس والمصاغ والنحاس وعسل وحجارة الطواحين والأخشاب وغير ذلك، كما أن الذى حمل رسالة أيوب بك إليه هو شيخ المغاربة. وقد ردت القوات بعشرة آلاف فارس ما بين خيالة ومشاة وفرسان. (انظر: الفراء، المصدر السابق، ص ١٢).

(٣) يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

(٤) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٠.

وكان المؤلف منقسماً إلى جانب العزب، إذ يصف ذلك بقوله: «وكان العبد الحقير - المؤلف - فى باب العزب ليلتها نظر الأحوال وإذا بالشارات أذنت قادوا البلد كان فى أذنان الكلاب وسبهم فى الرميلا وأطلقوا خلفهم المدافع والبنادق فرمحت الكلاب على يباب العزب ظنوا الذين فوق وجه الباب أن محمد بك هجم على الباب ليحرقه وقوى ورمى البندق على الكلاب.

(٥) يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٢٧٦؛ علي الفراء، المصدر السابق، ص ٩.

(٦) علي الفراء، المصدر السابق، ص ١٠.

ويبرز الملواني هذا الموقف من جانب العلماء بقوله<sup>(١)</sup> :

« فإنه توجه لهم الشيخ الخليفى أحد علماء الشافعية بالأزهر  
وتكلم مع إفرنج أحمد وبقية الاختيارية فى أمر الصلح فقام عليه  
أحمد قومة عظيمة وأسمعه كلاماً لا يليق وأرسل أمراً لطوبجية  
بضرب المدافع فضربوها على حين غفلة فانزعج الناس من ذلك فقام  
الشيخ عندما سمع ضرب المدافع ومضى من جنب وكان السبب فى  
ذلك افتتا طائفة من العلماء بجواز محاربة من كان مع قيطاس  
الدفتردار ومن انضم إليه من السناجق والعسكر وأفتت طائفة من  
العلماء للعساكر المحاربين لهم بجواز قتال من كان بالقلعة من انضم  
إليها من خارج فكان كل من الفريقين يعتقد أنه على الحق وأنه  
مصيب فى فعله. »

ولكن قامت المعركة، بين الفريقين فى الشوارع، وانقسم الفقارية  
والقاسمية، وانضمت الفقارية إلى إفرنج أحمد وكان مع أغا طائفة  
التفنكجيان وأغا الجمليان وواجهت الأمير محمد بك العزب وهم فى غاية  
القوة والشدة الذى ابتدا فى رسم الخطط الحربية البالغة الدقة، ومال إلى  
القتال ليلاً بالاتفاق مع إفرنج أحمد على ضرب باب العزب الذين تحصنوا  
فى جامع السلطان حسن، وتبادل الطرفان إطلاق النار، وقتل الكثير من  
الهوة<sup>(٢)</sup> أما زعماء القاسمية فقد انضموا إلى الجانب الآخر الذى يضم  
العزب، ومنها قبائل البدو الأخرى التى انضمت إلى هذا النزاع وتطورت  
الأمر، إذ عزلت العزب وحلفاؤهم الباشا المؤيد لإفرنج أحمد وعينوا بدلاً  
منه<sup>(٣)</sup> واشتد القتال بين الفريقين لدرجة أن الشراكسة لم يستطيعوا أن

(١) يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

(٢) علي الفراء، المصدر السابق، ص ١٣-١٤.

(٣) يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٢٧٨؛ الجبرتي، ج ١١، ص ٩٧.



يخرجوا من منازلهم للاتصال بإسماعيل كتنخذ<sup>(١)</sup> واشتد القتال ضراوة حتى أن محمد بك تحصن بأحد الماجد، وانتهاز عربان هواراة ارتباك البلاد، فقاموا بأعمال السلب والنهب واستولوا على كل ما وصلت إليه أيديهم، ولم يسلم منهم أى شىء حتى أنهم استولوا على جمال السقاين<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن العزب كانوا أشد قوة من الطرف الآخر حتى فكر محمد بك - حاكم جرجا - باستخدام الحيلة والخديعة، فأمر بنقب البيوت على أهلها وارتكب الكثير من الجرائم، مثل السرقة وهتك الأعراض، وأراد بذلك أن يجد طريقًا يمر منه<sup>(٣)</sup> كما قطع الإمدادات عن طائفة العزب المتحصنين بجامع السلطان حسن وحاصرهم<sup>(٤)</sup>.

وترتب على هذا قيام الهواراة بأعمال السلب والنهب ولذلك طلب الأمير أيوب بك المساعدة من شيخ العرب حبيب الذى حضر بعرانه وقاموا بنهب البيوت والأموال والغلال فى طريقهم إلى أن وصلوا إلى شبرا، وعلى أثر ذلك طلب العزب المساعدة من عرب السلامة بالبحيرة الذين حضروا أيضًا، واشتد القتال ضراوة، وانتهى الأمر بالتدخل من جانب الطرفين، وتوقف القتال ونفى الثمانية، وقتل الأمير حسن الأحميمي أمير أخميم وبقاء أحمد أوده باشى فى منصبه<sup>(٥)</sup>.

ولكن الموقف قد تأزم ضد إفرنج أحمد ووئديه، وأرسلت الأوامر لمحمد بك حاكم ولاية جرجا بالتوجه إلى ولايته بجرجا، وأمنوه على ذلك، على

(١) الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٨، الجبرتي، ج ١، ص ٦٧.

(٢) الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٩، الجبرتي، ج ١، ص ٧٢.

(٣) علي الفراء، المصدر السابق، ص ١٤، الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٨، الجبرتي، ج ١، ص ٧٢.

(٤) علي الفراء، المصدر السابق، ص ١٥.

(٥) المصدر السابق، ص ٥٩.

أن يجمع الأموال الأميرية والغلال<sup>(١)</sup> باعتباره مسئولاً عن إرسال غلال الصعيد إلى القاهرة، إلا أنه ترك هذا العمل واشترك في القتال مما حدا بالجميع إلى الاتفاق على محاربته بعد موافقة الأمير عوض بك وجميع الأمراء والعلماء وأرباب الدولة، الذين اتفقوا على عزله<sup>(٢)</sup>.

وقد تطور الموقف وحدث ما زاده من اضطراب أن العلاقات بين القاسمية والفقارية قد ساءت إذ هرب أيوب بك إلى الشام، وقتل عوض بك أمير الحج وزعيم القاسمية<sup>(٣)</sup>، قام القاسمية بالانتقام منهم (الفقارية)، واشتد القتال بين الطرفين إلى درجة أن البعض كان لا يرى الآخر من شدة الدخان<sup>(٤)</sup>، وهكذا كان لوفاة عوض بك أثرها الهام في تاريخ العلاقات بين الفقارية والقاسمية، إذ تحول التنافس المحدود بينهما إلى صراع حاول فيه كل منهما القضاء على الآخر قضاء تاماً في النهاية تضعفت قوة الفقارية<sup>(٥)</sup>، وإزاء هذا الموقف هرب محمد بك إلى الصعيد بعد أن أحرق بيته<sup>(٦)</sup> وقتل إفرنج أحمد<sup>(٧)</sup> وتولى محمد بك الصغير ولاية جرجا، والنتيجة النهائية لهذه الحرب انتصار طائفة العزب يؤيدها القاسمية على فريق الانكشارية الذي يؤيدها الفقارية.

أما محمد بك الكبير حاكم جرجا فقد حاول الهروب إلا أنهم تتبعوه

(١) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٦؛ يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٢٨٢؛ الجبرتي، ج ١، ص ٧٤.

(٢) علي الفراء، المصدر السابق، ص ٢٧-٢٨.

(٣) علي الفراء، المصدر السابق، ص ٤٥-٤٦؛ الملواني، المصدر السابق، ص ٢٨٢.

(٤) علي الفراء، المصدر السابق، ص ٥٢-٥٣.

(٥) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٦) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٦٥؛ يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٢٩٠.

(٧) يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٣٩٢-٣٩٣؛ أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٧٧.

قرب أسيوط وتعرض للهزيمة هناك، ولكنه استطاع الهرب بعد ذلك إلى أخميم<sup>(١)</sup> بفضل مساعدة عربان هواره له فوصل إلى أخميم وقتل من بها من الكشاف وارتكب أفظع الجرائم، ثم رجع إلى أسيوط وجمع هناك ما يخصه، ووصل إلى إمبابة ومنها إلى دمياط التي واصل هروبه منها إلى الشام<sup>(٢)</sup>.

وقد ترتب على اشتراك عربان هواره في هذه الفتنة، أن سلطات القاهرة لم تنس مشاركتهم محمد بك حاكم جرجا، ومن هنا أراد محمد بك قطامش حاكم جرجا الجديد أن ينتقم من الهواره، ولذا فبعد أن انتهت هذه الفتنة خشيت هواره من الانتقام وهربت إلى الجبال، وعلى إثر ذلك قامت هواره بحرى بالهجوم على أخميم، التي أضحت خراباً، ونهبوا البيوت هناك ولم يسلم منهم بيت الأمير حسن الأحميمي، وعلى إثر هذا جددت أخميم مرة ثانية وأعيد تعميرها وشارك الجميع في تعميرها.

وقد وصف الدمرداشي أمر هذه التجريدة على هواره في حوادث عامي ١١٢٣هـ/١٧١١م، ١١٢٤هـ/١٧١٢م بقوله<sup>(٣)</sup>:

«وترجع إلى محمد بيك قطامش والتجريدة طلوعوا ناحية أسيوط  
ضربوا مضاربهم نزلت لهم السدادة سلموا عليه وإذا بالسنجق عين  
معهم السبعة جاوشية ينظر أحد من طاية محمد بك طلبوا البلد كل  
ما وجدوه أرسلوه برمي رقبته من جملتهم حسين أوضا باشى  
جوريجى السمانية أرمي رقبته وحمل وسار ولما وصل القطيعة أتت  
سدادة بندر درجة ودخل درجة بموكب فاخر أقام بها ثلاثة أيام  
وركب بمن معه تمتعت هواره في الجبل دارت هواره بحرى جماعة

(١) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٣٩٢-٣٩٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٩٣.

(٣) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٨٠.

الأمير حسن نهب في بلاد هواره مثلما فعلوا في أخميم غطوا ووطوا دار محمد بيك قطامش بالتجريدة وهواره بحرى ومن فعل من كشف الأمير حسن في الأقاليم لما وجدوا هواره عادوا بهم بندر درجة وتوجه الأمير حسن إلى بلدة أخميم فوجدها خراباً وبسته مهذود والحمامين راح رخامهم وحاماتهم اختل عقله وعدم حواسه لكونه عدم إخوانه وكشافه وراحت منه بلاد وإذا بهمام يعمر وأنت له أناس مبيض نحاس درجة دقوا له جدد نحاس يعرفها على العمارة وأنت الجدد بمصر دار تشفى أيدى الناس يقولوا جدد أخميمى فاشت أظهر المعلم داود وعمل جدد نحاس كل ثمانية عشر بنصف فضة رطل ونادوا الجدد الأخميمى.

وقد استنجدت هواره بالباشا ولى الدين (١١٢٣-١١٢٦هـ/١٧١١م) وكانوا يقيمون في فرشوط فقاموا بمكاتبة إبراهيم بيك أبو شنب ليحصل لهم على الأمان من قيطاس بك ويبلغه إلى محمد بك قطامش حاكم جرجاء وأرسل فعلاً لهما الأمان على أن يتعهدوا بتوريد الأموال والغلال، كما أصدرت الأوامر للتجريدة للعودة إلى القاهرة<sup>(١)</sup> وتم يعد ذلك تولية محمد بك قطامش على إمارة الحج وعين بدلا منه مصطفى بك قزلار<sup>(٢)</sup>.

وبهذا الانتصار الذى أحرزته الانكشارية (الفقارية) بدأت قوتهم السياسية والعسكرية تسطع ويكون لها أثرها فى كلا المجالين السياسى والعسكرى<sup>(٣)</sup>.

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ١٨٢-١٨٣، عبد الرحمن الجبرتي، ج ١، ص ٨٢-٨٤.

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ١٨٣.

P.M. Holt, The Pattern, op.cit., p. 86.

(٣)

وأراد الفقارية القضاء على نفوذ القاسمية منتهزين تلك الفرصة، عندما علم قيطاس بك أن عرب الضعفاء قد هجموا على الفيوم وقاموا بتخريبها وخاصة أن قنصوة بك قد توفى، أخبر ولي باشا بما حدث فقرر إرسال تجريدة للقضاء عليهم - عرب الضعفاء - ، وعلى أثر هذا اجتماع قيطاس بك وعثمان بك ومحمد بك قطامش أمير الحج وغيرهم من الأمراء، وطلبوا من الباشا سرعة إرسال التجريدة الذى أصدر أوامره للجميع بالاشتراك فى هذه التجريدة وطرد عربان الضعفاء من الفيوم، ولكن لم يلتزم الأمراء جميعهم بتنفيذ هذا الأمر، مما حدا به إلى الاستعانة بعربان ابن حبيب بدجوة، وجهزت التجريدة بالفعل وحدثت بعض المعارك، والتي انتهت بالقضاء على فساد عربان الضعفاء<sup>(١)</sup>.

وشهدت مصر إبان ولي الدين باشا تفوق نفوذ الفقارية، وتولوا المناصب الهامة مثل الكشوفية فى أقاليم مصر، عدا البحيرة التى كان واليها إبراهيم بك القاسمى، وربما يرجع ذلك إلى أن عربانها من نصف حرام المؤيدين للقاسميين<sup>(٢)</sup>.

وفى عام ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م تولى أحمد بك الأعسر ولاية جرجا بدلا من محمد بك الصغير على حين تولى قيطاس بك إمارة الحج<sup>(٣)</sup> أما عام ١١٢٥هـ/ ١٧١٣م فقد تولى محمد بك الصغير إمارة الحج بدلا من قيطاس بك<sup>(٤)</sup> وجددت ولاية ولي الدين باشا سنة أخرى على مصر<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ١٨٥-١٩٧؛ يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٣٠٣.

(٢) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٠١.

(٣) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٣٠٥؛ الجيرتى، ج ١، ص ٨٨.

(٤) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٣٠٧.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٠٨.

أما عام ١١٢٦هـ/ ١٧١٤م فقد شهد ازدياد نفوذ القاسمية وتولوا المناصب الهامة في مصر وخاصة الصعيد<sup>(١)</sup> ولم يحصل الفقارية على مناصب، مما أدى إلى اتصال قيطاس بك بعبد الله جاويش ليتوسط لدى الباشا ويعطى الفقارية مناصب بعض الأقاليم ووعدهم الباشا بتحقيق طلبهم في العام التالي، وقد قيطاس للباشا هدية، وأقيمت حفلة حضرها جميع الصناجق والأغوات فقارية وقاسمية عدا محمد بك قطامش الذي عاتبه عابدين باشا (١١٢٦-١١٢٩هـ/ ١٧١٤-١٧١٧م)<sup>(٢)</sup>.

وقد حقق الباشا وعده وأصدر فرماناً في عام ١١٢٧هـ/ ١٧١٥م بتولية محمد بك قطامش والياً على جرجا<sup>(٣)</sup> على حين أصدر أمره بقتل إسماعيل بك حاكم جرجا إلى أخميم لضبطها، وتوليه إمارة أخميم الأمير كمال<sup>(٤)</sup>. وفي إبان تولية على باشا (١١٢٩-١١٣٢هـ/ ١٧١٧-١٧١٩م) عين على الأرمني صنjqقاً على جرجا عام ١١٢٩هـ/ ١٧١٧م<sup>(٥)</sup> وفي عام ١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م عين محمد بك المجنون على ولاية جرجا<sup>(٦)</sup>.

وفي عام ١١٣٤هـ/ ١٧٢١م عين عبد الرحمن بك على ولاية جرجا، واكتشف مؤامرة دبرها بعض الأمراء المماليك، لقتل عبد الرحمن بك وأحمد بك في بنى سويف، وتم إرسال أربعة صناجق للقيام بهذه المهمة وعندما علم عبد الرحمن بك بذل أرسل إلى أحمد بك الأعسر يخبره بذلك<sup>(٧)</sup>.

(١) أحمد الدرداشي، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٠٢.

ويذكر أن زين الفقار كاشف مملوك الرحوم قنصوة بك كشوفية بنى سويف، إسماعيل أغا مملوك الرحوم عوض بك سنjq بندر جرجا، وعبد الله أغا الخازندار كشوفية المنصورة، أحمد كاشف الأعسر سنjq وحاكم إقليم البحيرة. (انظر في معنى كلمة صنjq).

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٠٢-٢٠٤. (٣) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٠٨-٢١٠.

(٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١٧-٢١٨. (٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١٧-٢١٨.

(٦) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٢٥. (٧) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٦١.

ولقد نص الاتفاق على أنه بعد الانتهاء من التنفيذ تعود البلاد إلى سابق عهدها حيث تكون نصف صناعاتها من نصف سعد والنصف الآخر من نصف حرام وتقسيم البلاد بينهم<sup>(١)</sup>.

وكما كانت جرجا مثار للتنافس بين أمراء المصاليك، كانت أيضا ملجأ لهم، كما كانت منفى للمتخلصين من المنافسين، ففي عام ١١٣٦هـ/ ١٧٣٣م أرسل محمد باشا الأمير أحمد بك المسلماني إلى جرجا لإحضار الغلال من هناك، وأرسل في نفس الوقت سرًا فرمانًا إلى سليمان كاشف لقتل الأمير المذكور وتم تنفيذ الأمر<sup>(٢)</sup>.

وعزل محمد بك أمير الحج من منصبه نتيجة لعدم توريده عشرة آلاف أردب من القمح كانت في عهده إبان توليته على جرجا، وتولية إسماعيل بك هذا المنصب بدلا منه، كما تم عزل قبطاس بك من الدفتردارية وعين بدلا منه يوسف الجزائر<sup>(٣)</sup> وترتب على هذا أن حدثت فتنة عظيمة نتيجة لعزل محمد بك وقتل قبطاس بك الذي كان إسناد محمد بك واجتمع جميع الصناجق، وتم في هذا الاجتماع تسوية الخلافات فيما بينهم واتفق على تعيين محمد بك ولاية جرجا وعثمان بك لمنفلوط<sup>(٤)</sup> الذين لم يوافقا، وأبلغ ذلك لرسول الباشا وتعلل محمد بك بانشغاله بتصفية تركة سيده، مما أغضب الباشا، وهنا أيقنا أن الباشا سيضطش بهم فاستعدا للحرب، وجمع محمد بك طائفة من العزب وانضم إليهما حسن بك<sup>(٥)</sup> وترتب على هذا الموقف اضطراب الأحوال في القاهرة، وخشى التجار من عملية النهب، وتشابه الموقف تمامًا بفتنة ١١٢٣هـ/ ١٧١١م، وجمع الباشا العلماء

(١) أحمد المرداشي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٠٦؛ انظر عن (نصف سعد ونصف حرام).

(٢) الجبرتي، ج ١، ص ١٧١.

(٣) يوسف اللواتي، المصدر السابق، ص ٣١٣-٣١٤.

(٥) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

وقاضى العسكر ونقيب الأشراف لإعلان عصيان محمد بك وعثمان وجواز محاربتهم، ولكنهم اقترحوا على الباشا الصلح مع محمد بك مع قبوله المنصب الجديد، فوافق الباشا على ذلك<sup>(١)</sup>.

ولكن أصر محمد بك على موقفه، وعاد وفد الصلح بهذه الأنباء، ومن هنا فقد بدأت الاستعدادات للمعارك، وانضم إلى جانب الباشا إسماعيل بك بطائفته وجميع الصناجق والأغاوات، أما طائفة الأسباهية والمتفرقة والجاريشية اجتمعوا بالرميلة، وطائفة العزب ببابهم والبنكجارية<sup>(٢)</sup>. وبدأت المعارك بحصار باب البنكجارية من جهاته الأربع، فحاصروهم إسماعيل بك من باب المحجر ويوسف بك من جهة الجبل ومصطفى بك تابع أغا من جهة الجبل وجماعة الباشا من جهة جامع السلطان محمد بن قلاوون، وأثناء هذه المعارك قتل الشريف حسين وإبراهيم أوده باشا وعلم محمد بك بذلك وكان باب مستحفظان محاصراً أيضاً<sup>(٣)</sup> فانضمت طائفة مستحفظان إلى الباشا، وتعهدوا له بأنهم سيعملون للحصول على موافقة محمد بك إلى الصعيد<sup>(٤)</sup> ولكن الأمور تطورت إلى معركة، ذهب ضحيتها الكثير، وعندما علم محمد بك بما آل إليه الأمر هرب تاركاً بيته الذى نهب ووصل إلى دمياط ثم إلى الشام ولم يظهر له أثر بعد ذلك، أما عثمان بك وحسين بك أبو يدك وصالح أغا كتخدا الجاوشية فلم يعلم لهم خبر<sup>(٥)</sup> وتجدر الإشارة هنا إلى أنه

(١) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٣١٣-٣١٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٣١.

كان من ضمن البنكجارية عبد الله جايش سابقاً وحسن كتخدا تكدلى وناصر كتخدا القازدغلى، واففقوا جميعاً على قتل حسن كتخدا الشريف وباش أوده باشى وإبراهيم كدك وجماعة أخرى، انظر فى معنى كلمة البنكجارية.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٢٣. كان هذا الرسول هو الشريف محمد جاويش سراج الأغار.

(٥) المصدر السابق.



ازداد اضطراب البلاد حتى أن إسماعيل بك طارد محمد بك واتجه إلى دجوه بلدة حبيب شيخ العرب وخربها ودمرها<sup>(١)</sup>.

وتولى على باشا ولاية مصر، ولكنه واجه تحالفًا تكون بين محمد جركس بك مع ذى الفقار بك، عانى الكثير من تحدى هؤلاء للسلطات الحاكمة، ولكن سرعان ما حطم على باشا هذا التحالف وعاد الهدوء ثانية إلى مصر، بهروب محمد جركس إلى الخارج<sup>(٢)</sup>، وظهر واضحًا التدخل الروسى فى الوساطة بينه وبين السلطان العثمانى، وقد ظهرت هذه المساعدة فى المراكب التى أقلته إلى روسيا وبالفعل حصلت له على الأمان من السلطان العثمانى، فعاد ثانية إلى مصر<sup>(٣)</sup> وساعدته روسيا بالأسلحة عند عودته<sup>(٤)</sup>. وعاد بعد أن أمضى أربع سنوات بالخارج واتجه إلى حوش عيسى ومعه الكثير من عربان المغاربة إلى الفيوم، ثم بنى سويف إلى القطيعة من جرجا، وتعرض لهم حسن بك والسدادرة وعسكر جرجا، وفى هذه الأثناء قتل حسين بك، ولكنه واصل سيره إلى البهنسا، وكان معه طائفة من الزيدية والهواره وعرب نصف حرام، وتمكنوا من هزيمة التجريدة التى أرسلت إليه<sup>(٥)</sup> فجهزت تجريدة أخرى، ونشب القتال عند البدرشين ووقعت الهزيمة على جركس، مما اضطره للانسحاب إلى البدرشين وانتهت تلك المعركة بقتله<sup>(٦)</sup>.

وشهد عهد تولية باكير باشا (١١٤٢هـ/ ١٧٢٦م) القضاء على نفوذ

(١) المصدر السابق.

(٢) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٥٥، الجبرتي، ج ١، ص ١٨٩-١٩٢.

(٣) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٥٥.

(٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٥٦-٣٥٩.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٦١-٣٦٦، الجبرتي، ج ١، ص ١٩٣-١٩٤؛ جلال يحيى، مصر

الحديثة، ص ٢٢٣.

(٦) الجبرتي، ج ١، ص ١٩٥.

القاسمية، وحدثت فى عهده أزمة اقتصادية، إذ ثارت عليه العسكر وجماعة القاسمية برئاسة سليمان أغا أبو دفة وقتلوا ذا الفقار بك كما قتل محمد بك جركس وثار أتباع ذى الفقار على القاسمية، وبذلك انتهى ما يعرف بنفوذ القاسمية<sup>(١)</sup>.

وقد ازداد الموقف تأزماً ما بين الباشا والأمير الخشاب عندما استعان الشيخ الشبراوى بالباشا طالباً منه مساعدته ضد الخشاب الذى هدده بالنفى إلى إبريم، وانضم إلى الشيخ الشبراوى إبراهيم كتحدا ورضوان كتحدا فى هذا الصراع. وعندما وصل موكب الباشا إلى دار الخشاب بالقصر العينى أطلق أحد أتباع الأمير النار على الموكب وتمادوا فى تحديهم فمنعوا الباشا من التوجه إلى الدار ولكن الخشاب خشى من العواقب فهرب إلى الصعيد ونفذ فيه أمر النفى بإبريم التى لقى فيها مصرعه<sup>(٢)</sup>.

وفى عام ١١٤٦هـ/١٧٣٣م تولى علي بك زين الفقار حكم جرجا<sup>(٣)</sup> ويعتبر من ممالك محمد بك قطامش، وفى نفس العام توفى علي بك على إثر انتشار وباء الطاعون<sup>(٤)</sup>.

وحدثت واقعة طهطا عام ١١٥٠هـ/١٧٢٧م التى ترجع أسبابها إلى علي أن علي كاشف كانت له قطعة أرض مؤجرة إلى عثمان بك زين الفقار كما أن عبد الرحمن جاويش قازدغلى استأجر قطعة أرض فى نفس المنطقة وقتل علي كاشف شيخ البلدة هناك فى نفس الوقت فرض غرامة

(١) الجبرى، ١، ص ١٩٥، جلال يحيى، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٢) مؤلف مجهول، أخبار أهل القرن الثانى عشر الهجرى، تاريخ الممالك فى القاهرة، ص ١٧-٢٠؛ وانظر أيضاً عن إبريم: ص ١٢١.

(٣) أحمد الدرداشى، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٠٦.

(٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ٤١٠. كان علي بك وإبراهيم بك، صالح بك من ممالك محمد بك قطامش، وانظر أيضاً: Cobé, op.cit., T. 3, p. 42.

مالية على ابنه الذى أراد التعيين مكان والده<sup>(١)</sup> فالتجأ الابن إلى إبراهيم أوضا باشى قازدغلى، الذى ذهب إلى عبد الرحمن جاويش صاحب الالتزام هناك، وطلب من عثمان بك عزل علي كاشف وتعيين ابن شيخ البلد المتوفى<sup>(٢)</sup>، أما علي كاشف المطلوب عزله فقد كان له قطعة أرض أخرى قد أجراها إلى جاويش أغا الذى أراد هو الآخر تعيين كاشفاً من طرفه، لذا تأزم الموقف بين إبراهيم جاويش وعثمان بك الذى قام بتعيين خليل بك صنجقا عل جرجا، لنزاعه مع إبراهيم بك قطامش، وعرض على خليل بك تأجير نصيب عبد الرحمن بك وتم ما أراد<sup>(٣)</sup>.

ولما علم الباشا بذلك رأى أن إنهاء هذه المشكلة لا يتم إلا بقتلهم جميعاً، وكلف أحمد كتخدا البركاوى<sup>(٤)</sup> لتنفيذ هذه المهمة نظير اعطائه مكافأة مالية وقطعة أرض وفي مثل الأثناء حضر علي كاشف إلى القاهرة

---

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٤٠-٤٤١. يقدر الغرامة المالية المقررة على الابن كانت ٤ أكياس على القمح وحصان. (لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث، ج ١، ص ٥٠).

(٢) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٤٢.

(٣) المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٤٢-٤٤٤.

(٤) أحمد كتخدا البركاوى، قاتل علي كتخدا ويعرف بالبركاوى، لأنه إشراق يوسف كتخدا البركاوى. وهرب من باب العزيز بإيعاز من حسين بك الخشاب، وأمر عثمان بك وهو من أتباع علي كتخدا على قتله للأخذ بثأر سيده، وأرسل إلى جميع الأعيان يخبرهم بذلك فضاعت الدنيا فى وجهه، وقد مات فى تلك الليلة محمد كتخدا الطويل وأثناء الإعداد لجنازته دخل عليهم أحمد كتخدا وقال لهم: «أنا فى عرض هذا الميت، فقبضوا عليه وحبسوه فى إحدى الحجرات ومعه لاظ إبراهيم واثان من السراجين، وأقاموا عليه بعض الحراس، وخرجوا للجنازة. وفى أثناء ذلك أطلق ممالك أحمد كتخدا الرصاص على المارة فى الشارع وقتلوا بعض الأفراد، حتى اضطر عثمان بك بإرسال الأمر بالقبض على أحمد كتخدا، ولكن فوجئت القوة بتحصين المكان الموجود فيه، واضطروا لإطلاق الرصاص عليهم وقتل لاظ إبراهيم وأحمد كتخدا وجزوا رأسه وأخذوها إلى رضوان بك الذى كافأهم على ذلك. (انظر: الجبرى، ج ٢، ص ٢٥٥-٢٥٦).

على كـتـخذـا بما دبر ضده، فسعى لإتمام الصلح بين إبراهيم جاويش وعثمان بك ذو الفقار، وتم الاتفاق على إرسال كاشف جديد وتعيين الابن بدلا من أبيه المقتول، ولما علم الباشا بذلك الاتفاق اشتد غضبه، ويصف الدمرداشي المؤامرة والصلح في سرده لهذه الحادثة بقوله<sup>(١)</sup> :

«فأخذ الباشا خبر باخصومة فلاحله مضرب فأرسل أحضر أحمد كـتـخذـا البركاوى وعمل معه اتفاق ووعد به فلوس وبلاد على قتل الأربعة إبراهيم بيك قطامش، وعثمان بك زين الفقار، وعبد الله كـتـخذـا قازدغلى وعلي كـتـخذـا الجلفى نزل لعرض الأمر على عمر بيك قطامش وخليل بيك قطامش ردوا على أصحابهم فى السبعة أوجاقات طلبت خواتمهم على قتل الأربعة ولما درى علي كاشف بناحية تحطأ أتى حالا مصر ودرى على كـتـخذـا الجلفى بما اتفقوا عليه بعض اختيارية الأوجاقات ركب ودار عليهم لما خص حصانه وأوقع الصلح بين إبراهيم جاويش وبين عثمان بيك زين الفقار وتصرف فى ناحية تحطأ وأرسل لها كاشف مكلفة بمدفعين وسيمانية وخلع على ابن المقتول جوخة مشيخة مكان أبيه ونزل صحبه الكاشف لما وصل الناحية المذكورة، فأرسل للجوايش الحصان أزرق ركوبه وإذا بالباشا عرف بأن علي كـتـخذـا الجلفى أجرى الصلح بين عثمان بيك زين الفقار وبين إبراهيم جاويش أغا قازدغلى صعب عليه جدا».

ولقد ظهرت هنا قوى أخرى إلى جانب القوى الموجودة وهى قوة الشيخ همام الذى كان يؤيده عثمان بك، فقد رهن إبراهيم جاويش ناحية فرشوط عام ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م لهمام ووعد بتعيين أحد كشافه، ولكن ماطله همام فى الدفع وأنذره بذلك طالباً إرسال أحد أتباعه ليكون كشافاً

(١) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٤٤.

هناك، وفى أثناء ذلك تولى على بك حكم جرجا وعرض عليه الأمر، فمنح وكيله فدائنا، وأثناء ذلك تولى عثمان بك إمارة الحج، وأراد على جاويش أن يعين كشافاً من أتباع عثمان بك فاضطرب الموقف بدخول عبد الله كتخدا، ورضوان الجلفى الذى كان معه، مائة جندى، وإزاء ذلك حذر عثمان بك من عصيان هواره وتهديدهم بمنع إرسال الأموال والغلال<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً - علي بك الكبير:

مرت مصر بتغييرات سياسية هامة فقد ظهر علي بك الكبير (١١٨٢-١١٨٧ هـ/١٧٦٨-١٧٧٣ م) الذى تقلد منصب شيخ البلد عام ١١٧٤ هـ/١٧٦٠ م فمئذ أن تولى على بك هذا المنصب بدا يكون بيتاً مملوكياً جديداً عرف رجاله فيما بعد بالمماليك العلوية. ولقد خلا الميدان أمامه من كل المنافسين الأقوياء من بيت القازدغلية، ولم يبق أمامه سوى ثلاثة لا يستهان بهم هو عبد الرحمن كاهيا كبير القازدوغلية، وحسين بك أمير الحج القازدوغلى الشهير بكشكش بك وصالح بك حاكم جرجا وهو من بقايا القاسمية<sup>(٢)</sup>.

وسيتم التعرض لهذه المشاكل وكيف تغلب عليها علي بك، فلم تكن هذه المشاكل من جانب منافسيه وأعدائه التقليديين، بل جاءت من محمد بك أبو الذهب أحد مماليكه، الذى شق عصا الطاعة عليه، وهرب إلى الصعيد، واستعد للمعركة الفاصلة مع أستاذه علي بك فى موقعة بياضة التى انتهت بالقضاء على نفوذ وحياة علي بك، وتقلد محمد بك أبو الذهب الحكم فى مصر لفترة نتيجة خيائته لسيده، ولكن عاجله الموت ولم ينعم بثمرة خيائته، وصارت مصر بعد ذلك ميداناً للصراع بين البيوتات المملوكية، وظهر ذلك واضحاً فى الصراع ما بين إبراهيم بك ومراد بك من

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٩٤.

(٢) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٥١.

جانب وهما من ممالك أبو الذهب وإسماعيل بك شيخ البلد، وإزاء هذا هرب كل من إبراهيم بك ومراد بك إلى الصعيد وعرفا عنهما بالأمراء القبالي حسب مسميات هذا العصر، وناوشوا السلطات الحاكمة، حتى تدخلت الدولة العثمانية بإرسالها حملة حسن باشا عام ١١٩٠هـ/١٧٨٦م لتقضى على ظلم كل من مراد بك وإبراهيم بك، ولكن سرعان ما استدعت الدولة العثمانية حسن باشا، وذلك لقيام الحرب بينهما وبين روسيا عام ١١٩١هـ/١٧٨٧م، وغادر حسن باشا تاركاً إسماعيل بك يواجه الموقف وحده، ولكنهما مراد بك وإبراهيم بك عادا ليحكم مصر بالقوة والقسوة حتى مجئ حملة بونايرت عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م وقضى تماماً على نفوذ البيوتات المملوكية.

وهناك ظروف أدت إلى ظهور علي بك الكبير (١١٨٢-١١٨٧هـ/ ١٧٦٨-١٧٧٣م)، خاصة عندما ظهرت الانقسامات بين البيوتات المملوكية وانتهى الصراع بانفراد ممالك إبراهيم كتنخدا بحكم البلاد واستقر الأمر لحسين بك كشكش و خليل بك وعثمان بك الجرجاوى، ونفى خليل جاويش وعبد الرحمن كتنخدا إلى الحجاز<sup>(١)</sup>.

وعندما تولى علي بك إمارة الحج وعاد فوجئ بقرار نفيه إلى غزة، واستطاع العودة إلى مصر<sup>(٢)</sup> والتجأ إلى منزل حسين بك كشكش، كما التجأ محمد بك أبو الذهب إلى بيت عثمان بك الجرجاوى، وتشاور أمراء الممالك بالقاهرة فى أمرهما، فمنهم من أشار بقتلهما ومنهم من رأى إبعادهما إلى خارج القاهرة، وتم نفيهم إلى أسبوط<sup>(٣)</sup> وكان فى نفيه فرصة

(١) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٢-٢٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٣؛ الجبوتى، ج ١، ص ٢٢٩؛ محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص

٢٨؛ جلال يحيى، المرجع السابق، ص ٢٣٧.

اغتنمها علي بك واستطاع الاتصال بمماليكه الهاربين هناك واستعاد قوته، كما أن هذه الفرصة مكنته من الاتصال بصالح بك القاسمي<sup>(١)</sup>. وقام شيخ العرب همام بالصلح بينهما، وتعهدا على التحالف واستقر الاثنان بقواتهما في المنيا<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن تم التحالف بين الاثنين قادا جيوشهما إلى القاهرة بعد أن قاموا بمنع الغلال عنها، وترتب على ذلك اضطراب الأحوال هناك ولم يجد حسين بك كشكش بداً من مواجهة الموقف ومحاربة الاثنين، ولكن العلماء تدخلوا ومنعوا القتال وتوسطوا في الصلح بينهما<sup>(٣)</sup>.

(١) صالح بك القاسمي: هو مملوك مصطفى بك المعروف بالقرء، تقلد الإمارة بعد وفاة سيده، وأصبح قائد جيشه وخشداشينه، تقلد إمارة الحج عام ١١٧٣ هـ/١٧٥٨ م إبان ولاية علي باشا الحكيم، وصار صاحب التزام بعد وفاة سيده بالصعيد، وأصبح هو وخشداشينه ذوى شأن عظيم، واندمجوا بهوارة الصعيد وتطبعوا بطباعهم ولغتهم، وقد أنابه شيخ العرب همام في أموره بالقاهرة، وعندما نفى علي بك الكبير عبد الرحمن كتحدا إلى السويس رافقه صالح بك، لم نفاء علي بك إلى غزة التي استطاع الهروب منها إلى رشيد ثم إلى الصعيد. وأقام بالمنيا وتحصن بها إلى أن نفى علي بك إلى أسبوط، وتصلح الاثنان بوساطة شيخ العرب همام. واتحدا في مواجهة قوى البيوتات المملوكية المتمثلة في حسين بك كشكش وخليل بك، وتمكنا من القضاء عليهما، ثم غدر به علي بك وقتله مملوكه محمد بك أبو الذهب أثناء مغادرته قصر علي بك كشكش وخليل بك، وعندما بلغ شيخ العرب همام نبأ وفاته اغتم غمًا شديدًا. (انظر: الجبرتي، ج ٢، ص ٣٧٢-٣٧٣).

خشداش: وكذلك خوشداش وخجداش، هي في المعجم الفارسي خواجه تاش لغويًا هو الشريك في السيد وتطلق هذه الكلمة المقطع التركي تاش (أصله داش ويدل على المشاركة؛ فمعنى خواجه تاش لغويًا هو الشريك في السيد وتطلق هذه الكلمة بصيغتها المختلفة على المملوك ينشأ مع مملوك غيره في خدمة سيد واحد مشترك فهما موليا، وهما أخو ولاء له. (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٨٧).

(٢) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٢٩؛ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٥٢؛ جلال يحيى، المرجع السابق، ص ٣٣٧؛ الجبرتي، ج ١، ص ٣١٨-٣١٩؛

P.M. Holt, op.cit., p. 49.

(٣) ويذكر الجبرتي (ج ١، ص ٣٢٠) أن الذي تولى معارضة الحرب هو الشيخ الحفناوى، وانظر أيضًا: عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٥٤.

ولكن قامت معركة شمال بنى سويف انهزم فيها كشكش بك، وعلى إثر هذه الهزيمة رجع كشكش بك إلى القاهرة حتى يستطيع إعادة تنظيم قواته مرة أخرى، ولكن محمد باشا راقم رفض ذلك، واضطر للخروج إلى الشام<sup>(١)</sup> وعاد معه جيش من فرسان المماليك والدروز والمغاربة وهزموا تجريدة أرسلها علي بك، ولكنه خشي من انتقام علي واختبأ فى ضريح السيد البدوى بطنطا، فانتظرهم محمد بك أبو الذهب وقضى عليهم فى السنطة وطافوا برؤوسهم فى شوارع القاهرة<sup>(٢)</sup>، وبخروج كشكش بك أصبح الميدان خالياً لعلي بك، ولم يعد ينافسه سوى صالح بك الذى تخلص منه بمؤامرة دبرها بالاشتراك مع محمد بك أبو الذهب الذى قتله وهو خارج من قصر علي بك<sup>(٣)</sup>.

وفى ذلك الوقت حدثت بعض التطورات فى القاهرة، حيث عين علي بك فى منصب شيخ البلد عام ١١٧٣هـ/١٧٥٨م، وانتهاز انشغال الدولة العثمانية فى حروبها مع روسيا عام ١١٧٧هـ/١٧٦٣م وأعلن استقلاله بمصر<sup>(٤)</sup>.

أما عن العلاقة بين علي بك الكبير وشيخ العرب همام شيخ قبيلة هواة، فقد تمثلت فى قيام همام بالصلح بين علي بك وبين صالح بك القاسمى، فحفظ له علي بك هذا الجميل، ولكن سرعان ما ساءت هذه العلاقات، إذ جهز علي بك جيشاً فى عام ١١٨٢هـ/١٧٦٨م بقيادة محمد بك أبو الذهب، لكن حدثت مفاوضات الصلح وانتهى ذلك بالاعتراف بحدود إمارة همام بن برديس، كما أهدى برديس لمحمد بك أبو

(١) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٥؛ الجبرتي، ج ١، ص ٣٢١-٣٢٢؛ جلا يحيى، المرجع السابق، ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٥؛ الجبرتي، ج ١، ص ٣٢١.

(٣) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٦؛ محمود الشراوى، ج ٢، ص ١١٤-١١٥.

Combé, op.cit., T. 3, p. 41.

(٤)



مولود له<sup>(١)</sup>. وربما أراد بهذه الهدية أن يحدث الواقعة بين أبى الذهب وعلي بك الكبير، كما أن همام أخفى عنده الكثير من الممالك الفارين الذين اختلطوا بالهواره، وتزوجوا منهم وتطبعوا بطباعهم<sup>(٢)</sup> كما أن همام كان صديقاً لصالح بك القاسمي، وعندما غدر علي بك بصالح بك اغتم غمماً شديداً وآوى الفارين منهم، وأسكنهم أسيوط<sup>(٣)</sup> وأدى هذا العمل من جانب همام إلى بدء العداء مع علي بك، حيث بدأ الأمراء الممالك الفارون يتحصنون ويستعدون للمعركة الفاصلة خاصة وأن همام قد وعدهم بالمساعدة، وبدأوا فعلاً بالهجوم على أسيوط وأخبر علي بك بذلك<sup>(٤)</sup>، فجهز علي بك تجريدة وعين إبراهيم بلفيا ومحمد بك أبو شنب ومغارية برئاسة محمد بك أبو الذهب ورضوان بك، ووصلت التجريدة إلى منقباد<sup>(٥)</sup> ولكنها هزمت عند جبانة أسيوط، ومات في هذه المعركة محمد بك أبو شنب<sup>(٦)</sup> فتوجه محمد بك أبو الذهب إلى حيث يقيم همام، واستخدم الخديعة معه، واتصل سرّاً بابن عمه (إسماعيل أبا عبد الله) واعدّ إياه برئاسة الصعيد بعد القضاء على همام<sup>(٧)</sup>، وتم التعاون معه على هذا الأساس.

#### ونتيجة لخيانة أولاد أعمامه هزم همام، وفر إلى إسنا حيث مات كمدماً

(١) الجبرتي، ج ١، ص ٣٨٦، محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥٠؛ السيد دراج، السيد رجب حراز، دراسات في التاريخ المصري؛ P. M. Holt, op.cit., p. 95.

(٢) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥١.

(٣) ويذكر الجبرتي (ج ١، ص ٣٧٥-٣٧٦) أن الأمراء القاسمية من جماعة صالح بك وجماعة الخشاب وجماعة الفلاح وجماعة مناد، ويحيى السكرى، وسليمان الجلفى وحسن كاشف ترك، وحسين بك أبو كرش ومحمد بك الماوردى وعبد الرحمن كاشف من خشداشين صالح وجماعة كشكش.

(٤) الجبرتي، ج ١، ص ٣٧٦.

(٥) الجبرتي، ج ١، ص ٣٧؛ محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥١-٥٢.

(٦) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥٢.

(٧) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥٢؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٤٠٢.

ونتيجة لخيانة أولاد أعمامه هزم همام، وفر إلى إسنا حيث مات كمدًا ودفن في بلدة قمولة، ورجع أحد أبنائه درويش همام مع محمد بك أبو الذهب إلى القاهرة<sup>(١)</sup>.

وهكذا قضى على إمارة همام التي ظلت قائمة طوال سنوات أربع من ١١٧٩-١١٨٣ هـ/١٧٦٥-١٧٦٩ م. ولهذه الإمارة أهمية خاصة في تاريخ الانفجارات السياسية والاجتماعية. فهي تعد مظهرًا من مظاهر التحالف بين الفلاحين والبدو، ويرى البعض في أن ثورة همام لها هدف اجتماعي وهو توزيع الأرض على الفلاحين<sup>(٢)</sup> ولكننا نرى أنه لا يمكن أن يكون همام قد وصل إلى هذه الدرجة من التفكير بدليل أن الإسقاطات وكل وثائق المحكمة الشرعية ودار الوثائق القومية لم تشر إلى ذلك من قريب أو بعيد، وأن عمليات التنازل والإسقاطات كانت تتم في محيط قبيلة هواره وسيتم التعرض لذلك حين الحديث عن الالتزام والضرائب كما أن بعض المراجع ذكرت أن همام قد أقام جمهورية على حين أنه لم يحدث ذلك بالمرّة، حتى له إبان الثورة العراقية لم يتجرأ عرابي على إطلاق لفظ «جمهورية».

وهكذا تغلب علي بك على جميع أعدائه، ولكن سرعان ما اضطربت العلاقة بينه وبين محمد بك أبو الذهب، وسيتم التعرض لذلك في الصفحات التالية.

وقد أصبح الصعيد بعد موت همام ملاذًا للبيكوات الذين بدأوا يلاحقون بعضهم بلا انقطاع، وكان هدفهم واحدًا هو العودة إلى حكم القاهرة بأي وسيلة بما أدى إلى تدهور الزراعة.

(١) مؤلف مجهول، المضطر السابق، ص ٢٨؛ الجبتي، ج ١، ص ٣٨٧؛

Shaw, The Financial, op.cit., p. 85.

(٢) لويس عوض، المرجع السابق، ج ١، ص ٣٠.

#### رابعاً - حكم همام للصعيد:

كان حكم الصعيد منذ عصر الماليك في أيدي شيوخ العرب من الهوارة، وظل الوضع كما هو عقب الفتح العثماني، ولكن هواراة استهانت بحكم العثمانيين إبان ولاية سليمان باشا (٩٣١-٩٤١هـ/١٥٢٥-١٥٣٥م)، فامتنعت عن إرسال الأموال السلطانية، ولذا فقد أرسل سليمان باشا منشوراً إلى أعوانه في الصعيد عام ٩٣٣هـ/١٥٢٧م يخبرهم فيه بتعيين أحد أمراء الماليك ويدعى سليمان بك أحمد، الذي أوصاه، بضرورة الاهتمام بالريعية، وإرساء قواعد العدل ورفع الظلم الذي وقع من قبل عربان هواراة<sup>(١)</sup>.

وبضعف الحكم العثماني بدأ يقوى النفوذ المملوكي الذي تمثل في صنجق جرجا، وغدا الصعيد منفى للمتشردين مما ساعد على تقوية الهواراة، حيث كانوا يلتجئون إليهم ويستعينون بهم في حروبهم اللانهائية.

وقد ازداد نفوذ الهواراة قوة وبأساً في القرن الثامن عشر الميلادي (الثاني عشر الهجري) وخاصة إبان حكم شيخ العرب همام بن يوسف الهواري (١١٧٩-١١٨٣هـ/١٧٦٥-١٧٦٩م)، وقد كان همام يتصف بالكرم والشجاعة، ويرسل الهدايا للباشاوات بالإضافة إلى مساهمته بالغلال<sup>(٢)</sup>، كما كان همام يساهم دائماً في موكب الحج، ويرسل الهدايا للحجاج، وقد أرسل في إحدى المرات ثلثمائة جمل وعديد من الميرة والمأكولات<sup>(٣)</sup>، بل كان يؤمن هذه القوافل ويحرسها، وخاصة القوافل التي كانت تذهب من ميناء القصير وتعود إليه<sup>(٤)</sup>.

(١) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٤٧-٤٨.

(٢) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٣) Shaw, Ottoman Egypt, op.cit., p. 41.

(٤) Ibid., p. 44.

وشهد الصعيد فترة رخاء إبان حكم إمارة همام لم تشهدا بقية الأقاليم الأخرى، إذ كان تحت سيطرته العديد من البلاد، وعندما أدخل نظام الالتزام فى مصر، دخل من ضمن الفئات التى دخلت هذا الميدان، ووجدت الكثير من الإسقاطات لصالحه ولصالح قبيلته بعدما أفلس نظام الالتزام.

وقد استغل بكوات المماليك بالقاهرة هذا الكرم والنبيل أسوأ استغلال، إذ كانوا يستجبرون بحماه إذا نفوا إلى الصعيد، كما استعانوا بماله ورجاله فى سبيل العودة إلى المجد والسلطان بالقاهرة.

وقد حصل الهمامية على لقب الإمارة والباشوية أيضاً، وهذا ما تكشف عنه الوثائق الرسمية أثناء استلام الغلال، حيث كانوا يكتبون حجة بذلك<sup>(١)</sup>.

وبدراسة هذه الوثائق يلاحظ أن الأمير همام كانت له السيطرة الفعلية على الملتزمين فى الصعيد، مما يعنى أنه كاد أن يصبح دولة داخل دولة، بدليل أنه ذكرت كلمة «استحقاق ديوان مولانا الأمير»، ولا تكتب مثل هذه الكلمة إلا إذا كان صاحبها ذا سطوة كبيرة، كما أنه له دار غلال وموظف مسئول عنها يسمى أغات الغلال<sup>(٢)</sup> كما أن له باب إمارة.

كما جمع الهمامية الضرائب المالية والعينية لحسابهم الخاص، وكان لهم ديوان خاص بذلك، وإذا تأخر أحد فى دفعها كان يطرد من الأرض عن طريق الأهالى الذين كانوا يتعهدون بذلك بأنفسهم<sup>(٣)</sup>.

(١) سجلات محكمة قنا، محفظة رقم ١، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى عام ١١٨٠هـ/١٧٦٦م. وهى عبارة عن استلام ٣١ ألف أردب مسلمة من الملتزمين وأغات الغلال وذلك استحقاق ديوان مولانا الأمير همام باشا.

(٢) انظر فى معنى كلمة أغا.

(٣) سجلات محكمة قنا، محفظة رقم ١، بدون رقم بتاريخ ١٢ شعبان المكرم عا ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م. يتعهد عربان البصيلية بدفع الخراج المطلوب إلى حفيد شيخ العرب ابن إسماعيل علي إسماعيل أحمد همام، ويطردون الذين يمتنع عن الدفع ويحل محله، ويتعهدون بدفع الخراج القديم والجديد ووجد ثلاث وثائق بتاريخ واحد.

وبدراسة إحدى الوثائق يمكن أن نستنتج أنه بالرغم من تهده بالدفع المطلوب فإنه إذ حدث كذب وافتراء من أحد فإنه الجميع يقاطعه ويتعرض لتأديبه، ويبدو أن هذا كان من أعرافهم التي تمسكوا بها حفاظاً على العلاقات بينهم.

أما عن تدهور العلاقات بين علي بك أبو الذهب، التي سبق التنويه عنها، فإن هذه العلاقات سرعان ما تدهورت، وظهر ذلك عندما كان أبو الذهب في الشام، فعاد مسرعاً، وعلم علي بك بذلك اغتاز، ولكن أبو الذهب برر سبب عودته لسوء معاملة ظاهر العمر له، وكان هدفه من ذلك هو دس الواقعة بين علي بك وظاهر العمر، وثبت افتراء أبو الذهب وسوء نيته<sup>(١)</sup>.

وأراد علي بك إبعاده عن مسرح الأحداث في القاهرة، وأمره بالعودة إلى الشام - ولكنه لم يمثل للأمر، فنفيه إلى الصعيد وعهد إلى علي بك الطنطاوى بتنفيذ هذا الأمر، الذى يقضى بقتل أبى الذهب، ولكنه هرب إلى الصعيد<sup>(٢)</sup> وأصدر علي بك أمراً بتعيين أيوب بك حاكماً لجرجا، ووجد محمد بك أبو الذهب الفرصة في مساعدة العريان له أمثال شيخ العرب إسماعيل أبو علي.

وأثناء وجود محمد بك أبو الذهب بالصعيد، أرسل علي بك رسالة سرية إلى أيوب بك حاكم جرجا، يأمره بقتله، ولكن الرسالة وصلت إليه فطلب من الرسول ضرورة توصيلها إلى أيوب بك حتى يستطيع التأكد من موقفه تجاهه، ولكن الأخير أخفى عنه الخبر ولم يخبره بمضمون الرسالة، مما عرضه للانتقام، فقطع أبو الذهب لسانه، لأنه كذب، وقطعت يديه لأنها

(١) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٢) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٩؛ محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ١٨٧.

تسلمت الرسالة ثم قتله فرمى به فى النيل<sup>(١)</sup> ، وعلى أثر هذا الغدر من جانب علي بك تم التحالف بين أبى الذهب والأمراء القاسمية الفارة، بعد أن تم الصلح بينهم، كما انضم إليه أتباع أيوب بك وعلم بذلك علي بك فاغتاز وبدأ يستعد للمعركة الفاصلة<sup>(٢)</sup>.

وبدأت الاستعدادات من جانب الفريقين، انتظار للمعركة الحاسمة فى بياضة شمال بنى سويف، وكان جيش علي بك بقيادة علي بك الطنطاوى الذى هزم، ففر علي بك إلى الشام<sup>(٣)</sup>، ودخل محمد بك أبو الذهب إلى القاهرة وصار شيخاً للبلد، ثم جهز علي بك جيشاً فى الشام، وأتى به حيث التقى الجيشان فى الصالحية، وانهزم علي بك مرة أخرى وانتصر محمد أبو الذهب، وقتل علي بك الطنطاوى وغيره، وجرح علي بك الكبير بسيف مراد بك، وأخذه محمد بك أبو الذهب ودس له السم أثناء علاجه ومات<sup>(٤)</sup>.

#### خاتمة - الموقف بعد وفاة علي بك الكبير:

انتهى عهد علي بك الكبير ومحمد بك أبو الذهب بوفاتهما وهو عهد تميز بالاضطراب وكثرة المنازعات والحروب، وقد انقسم ممالكها شيعاً وطوائف، تنازعت فيما بينهما للحصول على المشيخة، والاستبداد بحكم البلاد<sup>(٥)</sup>.

وقد تأثرت الأحوال الاقتصادية بهذه الاضطرابات، وأثر ذلك بالتالى على الصعيد، ففى عام ١١٩١هـ/١٧٧٧م حضر علي أغا المعمار من المنيا

(١) الجبرتي، ج ٢، ص ٤٠٨. (٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٠٩.

(٣) الجبرتي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤١٦؛ محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ١٨٣؛ P.M. Holt, Egypt and The Fertile, op.cit., pp. 87-88.

(٤) مؤلف مجهول، المدر السابق، ص ٢٩-٣٠؛ الجبرتي، ج ١، ص ٤٢٥-٤٢٦؛ Combe, op.cit., T. 3, p. 46.

(٥) محمد فؤاد شكرى، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، ص ٣٥-٣٦.

وترك هناك غلاله وأمواله، وصحب معه طائفة من عربان هواره وغيرهم، وامتنع عن قبول أى منصب صنجدية غير الصعيد وتحالف مع العربان واعدأ إياهم بالخير الكثير إذا استمروا على موقفهم المؤيد له، فجهزوا بتجريدة لمساعدة محمد بك بقيادة علي بك السروجي، وتقابل الجيشان عند البدرشين فقتل فيها الكثير من أتباعه، وقام العربان بسرقة وأراد ذو الفقار بك الهروب فغرق هو وحصانه<sup>(١)</sup>.

وعلى إثر ذلك اضطربت الأحوال في الصعيد، ومنع الأمراء المماليك الفارون هناك الغلال عن القاهرة، واستولوا على ضرائبها، وازدادت قوة المماليك الفارين حتى أن أمير جرجا في ذلك الوقت حسن بك أصبح لا يستطيع مقاومتهم في عام ١١٩١هـ/١٧٧٧م، مما جعله يستنجد بالباشا الذى جهز تجريدة وعين سر عسكرها رضوان بك، وعلي الجوخدار<sup>(٢)</sup> وسليم بك طنان وحسن بك سوق السلاح<sup>(٣)</sup>، ويبدو أن التجريدة حققت أهدافها بدليل وصول ٨٠ ألف أردب غلال من الصعيد في نفس ذلك العام.

(١) الجبرتي، ج ٢، ص ٥٠٤.

(٢) الجوخدار: موظف غير عسكري يناط به النظر في شئون ملابس السلطان في العصر العثماني، فهو مثل «الجامدار» في العصرين السلجوقي والملوكي وقد أطلق عليه في أواخر عصر العثمانيين لقب «أثوابجي باشي» وكان لقب الجوخدار يطلق أيضاً على الحاجب الذى يفتح الستارة ويغلقها على باب الوزير أو الأمير (فهو نظير البردار في العصر الملوكي) وإنما أطلق عليه جوخدار، لأن ملابسه تصنع من الجوخ. وأطلق أيضاً على السعاة الذين يؤدون أعمالاً رسمية خارج مباني الدواوين الرسمية، وربما وردت هذه الكلمة بصيغة جوقدار، أو «جوقه دار» (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٧١).

وكان يركب في المراكب فرساً ويسير وراء السلطان حاملاً مظف المطر الخاص بالسلطان، ومن اختصاصه رعاية قفطان السلطان وكركه، وكان هو الذى ينثر الفضة على الأهالي في موكب العيد وغيره من المراكب الرسمية، ويقوم مقام السلاحدار، إذا غاب السلاحدار، وكان إذا خرج من وظيفته بالسراى للعمل في الحكومة فدرجته في العمل الجديد درجة وزير أو وال. (المرجع السابق، ص ٢٨-٢٩).

(٣) الجبرتي، ج ٢، ص ٥٠٨.

ولعب الصعيد أيضاً دوره السياسى، متجاوزاً أهميته الاقتصادية، إذ طالب الأمراء من المماليك الفارين فى الصعيد بعزل محمد عزت باشا، وتحققت مطالبهم<sup>(١)</sup>.

وفى سبيل تقوية شوكة الأمراء بالصعيد، قام حسن بك ورضوان بك بجمع عربان هواره والجعافرة، واستقروا جميعاً فى جرجا مما حدا مراد بك إلى تجهيز تجريدة كبرى عام ١١٩٢هـ/١٧٧٩م وقادها بنفسه ولما علم الأمراء بذلك هربوا، إلا أن مراد بك واصل حملاته على جرجا وقبض على إسماعيل أبو علي وقتله واستولى على أمواله وعبيده<sup>(٢)</sup>.

ولكن سرعان ما عاد حسن بك ورضوان بك بعد عودة مراد بك إلى القاهرة، فانضم إليهم الأمراء الفارون من مراد بك أمثال إبراهيم بك قشطة وعلي بك الجوخدار وحسين بك الجوخدار وحسين بك وسليم بك، ثم انضم إلى مراد بك وسليمان بك أبو نبوت وعثمان بك الأشقر، وغيرهم وعلى هذا الأساس قرر مراد بك تجهيز تجريدة أخرى عام ١١٩٤هـ/١٧٨٠م ففى سبيل هذا الهدف فرض الضرائب على التجار واستولى على كثير من المراكب<sup>(٣)</sup> وانتصر مراد بك عليهم وقام بقتل إبراهيم بك أوده باشه ثم عاد إلى القاهرة عام ١١٩٥هـ/١٧٨١م ومعه إبراهيم بك قشطة وغيرهم من الرهائن، وفى نفس الوقت عين إسماعيل بك على أخميم وحسن بك على قنا وقوص، ورضوان بك على إسنا، على أن يتم الصلح بينه وبين الأمراء الفارين عام ١١٩٥هـ/١٧٨١م<sup>(٤)</sup>، ولكن إبراهيم بك قشطة وسليم بك فر مرة أخرى إلى الصعيد فى عام ١١٩٦هـ/١٧٨٢م مما أدى إلى ارتباك مراد بك وإبراهيم بك<sup>(٥)</sup>، وأدى إلى ارتباك الأحوال فى

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٥١١. (٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٣٨.

(٣) المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٤٩. (٤) الجبوتى، ج ٢، ص ٥٥٢.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٦٥.



القاهرة نفسها ولذلك فقد فرض ما يعرف الآن بحظر التجول بعد صلاة العشاء.

وللمرة الثالثة جهز مراد بك تجريدة لمطاردة الأمراء المماليك الفارين إلى الصعيد، مما نتج عنه ارتباك أحوال البلاد الاقتصادية، إذ فرض مراد بك الكثير من الضرائب واستولى على ثروات الكثير من التجار وغيرهم حتى ضج الناس من ذلك. وعندما تم تجهيز التجريدة انضم إلى مراد بك ورضوان بك وترتب على ذلك ضعف الجبهة الأخرى، وأثناء هذا عين عثمان بك الشرقاوى حاكماً لجرجا<sup>(١)</sup>، إلا أن كلا من سليمان بك الأغا، وبراهيم بك هربا إلى الصعيد ولحقهم أيوب بك من المنصورة، وأرسل محمد كتخدا أباطة وأحمد أغا جمليان للوساطة فى الصلح، إلا أن عثمان بك الشرقاوى لم يوافق على الصلح قبل أن يتم الصلح بين الأمراء جميعاً، فانتهاز المماليك هذا التطور وقاموا بنهب البيوت، مما ترتب عليه جمع الأموال الكثيرة من الملتزمين والفلاحين، وأشيع عن تصالح إبراهيم بك أمير الحج، مما أدى إلى غضب مراد بك ولكنه لم يظهره، وقام بعزل عثمان بك الشرقاوى وغيره<sup>(٢)</sup>.

وكان من نتيجة هذا التدهور المستمر أن تأزم الموقف بين إبراهيم بك ومراد بك، بالإضافة إلى هبوط النيل، وقلة الغلال الواردة من الصعيد وارتفاع سعرها، فانتهاز أمراء المماليك الفرصة، وقاموا بأعمال النهب التى تعودوا على مزاولتها، ولهذا فقد سافر مراد بك إلى بنى سويف ومنع المراكب الذاهبة والآتية من الصعيد<sup>(٣)</sup>. مما اضطر علماء الأزهر إلى التدخل فى الوساطة بين إبراهيم بك ومراد بك وسافر وفد منهم إلى حيث يقيم مراد بك فى منية بن خصيب، ورجع الوفد ليعرض شروط الصلح التى فرضها مراد

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٦٧-٥٦٨.

(٢) الجبرتي، ج ٢، ص ٥٦٩-٥٧٠؛ محمود الشرقاوى، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٣.

(٣) الجبرتي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٧٠.

بك<sup>(١)</sup> وفي نفس الوقت حضر مراد بك إلى الجيزة، ومعه الكثير من الأجناد والعربان والغوغاء من أهل الصعيد والهواره، وحاول الوفد القيام بعملية الصلح، ولكن أثناء عبورهم بالمراكب أن أطلق مراد بك النار عليهم، مما أدى إلى تبادل إطلاق النار بين الطرفين، ويعنى هذا أن محاولات الصلح قد باءت بالفشل، ولذا فقد استمرت المعارك طوال عشرين يوماً، مما جعل حالة البلاد الاقتصادية تزداد سوءاً<sup>(٢)</sup> بالإضافة إلى ظهور وباء الطاعون وارتفاع الأسعار وقلة وجود الغلال وقيام طائفة مراد بك بإفساد الزراعة، وعموماً فقد عمّ السلب والنهب واشتد بأس وقوة مراد بك مما جعل إبراهيم بك يفكر في الهروب، ولكنه عاود الكرة مرة أخرى ضد مراد بك، ولكنه في النهاية اضطر لإزاء التدهور المستمر إلى الهروب<sup>(٣)</sup>.

ثم عاد إبراهيم بك يطلب الصلح مرة أخرى، وأرسل وفداً آخر وفي هذه المرة وافق مراد بك على الصلح<sup>(٤)</sup>، ووصل إلى غمازة ومعه السواد الأعظم من العساكر والعربان، وقام بزيارة الإمام الشافعى، والتحم معه الأمراء الخمسة، وأراد بعضهم الهروب إلى الصعيد، ولكنهم خدعوا ووجدوا أنفسهم أمام الأهرامات، ومع ذلك تمكنوا من الهروب إلى الصعيد، وقد ثار الشعب لذلك مقدرًا ما سوف يترتب عليه هروبهم من قحط شديد ومنع غلال الصعيد، ولكن قبض عليهم وأرسلهم مراد بك إلى الوجه البحرى<sup>(٥)</sup>.

---

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٧٤-٥٧٥. ويذكر أن الوفد كان يتكون من محمد أفندى البكرى، والشيخ أبى الأنوار والشيخ السادات والشيخ أحمد العروسى شيخ الجامع الأزهر فى ذلك الوقت. (وانظر أيضاً: مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٣٣).

(٢) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٣٣، الجبرتي، ج ٢، ص ٥٧٥-٥٧٦. يذكر المؤلف المجهود الحرب استمرت ثمانية وعشرين يوماً ويذكر الجبرتي أنها عشرون يوماً وأعتقد أن رأى الأصوب رأى الجبرتي.

(٣) الجبرتي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٧٦-٥٧٧.

(٤) الجبرتي، ج ٢، ص ٥٨١.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٧٩-٥٨٠.

سادساً - حملة حسن باشا الجزائرلى:

وحاول الأمراء المنفيون الهروب إلى الصعيد، ولكن تم القبض على أحدهم<sup>(١)</sup> وعلمت الدولة العثمانية بما يحدث فى ولاية مصر، بالإضافة إلى سوء الأحوال الاقتصادية التى ترتب عليها امتناع مراد بك وإبراهيم بك عن إرسال الجزية طوال سنوات أربع<sup>(٢)</sup>، ولم تقتصر مظالم إبراهيم بك ومراد بك على الأهالى، بل امتدت إلى الأجانب المقيمين فى مصر، فعملاً على ابتزاز الأموال منهم ومصادرة متاجرهم، ووصل بهم الأمر إلى نقض اتفاقهم مع فرنسا، بل إنهم هددوا بهدم الكنائس الخاصة بالأجانب الأمر الذى أدى إلى احتجاج سفراء وممثلو فرنسا والنمسا وهولندا لدى الدولة العثمانية، بالإضافة إلى ذلك فإنهما - مراد بك وإبراهيم بك - قد اتصلا بالروسيا وشجعتهما على هذا العمل<sup>(٣)</sup> تمهيداً للانفصال عن الدولة العثمانية.

وأخيراً أرسلت الدولة العثمانية حملة بقيادة حسن باشا عام ١٢٠٠ هـ/ ١٧٨٦ م الذى استطاع هزيمة مراد بك وإبراهيم بك وفرا إلى الصعيد ولكن لم يستطع حسن باشا إخضاع الصعيد، ولم يكن الموقف الدولى فى صالح الدولة العثمانية، إذ قامت حرب بينها وبين روسيا، واستدعى حسن باشا للاشتراك فى الحرب<sup>(٤)</sup> وتدخل العلماء مرة أخرى

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٨٠.

ويذكر الجبرتى أن الأمير المقبوض عليه يدعى مصطفى بك وقد نقل إلى الإسكندرية وتوسط الشيخ العروسى فى الإفراج عنه يدعى مصطفى بك وقد نقل الإسكندرية وتوسط الشيخ العروسى فى الإفراج عنه. (انظر أيضاً: مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٣٥).

(٢) محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، ص ٣٥-٣٦.

(٣) عبد العزيز الشناوى، عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، ص ١٨؛

Combe, op.cit., T. 3, pp. 48-49.

(٤) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٣٧-٣٨؛ محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، ص ٣٦؛

محمود الشرقاوى، ج ٢، ص ٥٢؛

Shaw, Ottoman Egypt, op.cit., pp. 13-14; Ibid, p. 301.

للقيام بالوساطة بين حسن باشا ومراد بك وفى هذه الأثناء بدأ مراد بك بالحرب عند الرحمانية<sup>(١)</sup> ولكنه هرب هو وطائفته إلى الصعيد، وأراد حسن باشا الانتقام منه ببيع أولادهم ونسائهم ولكن تدخل علماء الأزهر ومنعوا هذا البيع<sup>(٢)</sup>.

وعلى إثر ذلك انقسمت قوات مصر العثمانية إلى قسمين هما «الأمراء القبالي» نسبة إلى الوجه القبلى، و«الأمراء البحرية» نسبة إلى الوجه البحرى، وهو ما أثر على سير الأحداث وتطورها فى مصر العثمانية وقد شهد عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م معركة بين الفريقين قرب ساحل أسيوط. وعين قاسم بك أبو سيف لولاية جرجا وقائداً للتجريدة التى أرسلت بصحبة عابدى باشا، مما جعل القبلىة يتحصنون فى أسيوط<sup>(٣)</sup>، وتلى هذه المعركة معركة أخرى عام ١٢٠١هـ/١٧٨٦م وفيها تعاونت القوات العثمانية مع الأمراء البحرية، وانتصرت قوات الأمراء القبالي، وطلب حسن باشا المدد بقوات أخرى، ولكن طلب الأمراء القبلىة الصلح، وبالرغم من هذا، فإنهم وصلوا إلى الجيزة وفرضوا على أهلها الضرائب، ثم عادوا مرة أخرى يطلبون الصلح والأمان وخاصة عندما افترق عنهم عرب الهنادى، كما نشب الخلاف بينهم وتركوا الميدان وذهب بعضهم إلى المنيا والبعض إلى أسيوط والبعض الثالث إلى القاهرة، فى الوقت الذى أرسلت فيه سلطات القاهرة تجريدة إلى جرجا ولم يجد أحداً هناك<sup>(٤)</sup>.

واستؤنف القتال مرة أخرى، وقتل الكثير من الطرفين، وبرغم ذلك فقد انهزم الأمراء الموجودون بالصعيد، كما قتل الكثير من عرب الهنادى وهرب

(١) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٢) مؤلف مجهول، المدر السابق، ص ٤٠ محمود الشرقاوى، المرجع السابق، ج ٢، ص ٨١-٨٢.

(٣) الجبرتي، ج ٢، ص ٦٤٤-٦٤٥.

(٤) الجبرتي، ج ٢، ص ١٦-١٧.

الباقون وطاردتهم قوات السلطات الحاكمة ومعها القوات العثمانية حتى أسوان ومنها فقد وصلوا إلى أبريم وهناك ساءت حالتهم وتعرضوا للقتل من الفلاحين، وحضر بعضهم إلى عابدى باشا يطلب العفو لآخرين تشتتوا في البلاد<sup>(١)</sup>.

ثم وصلت التجريدة المرسلة لمطاردتهم إلى القاهرة، وحضر معها عابدى باشا وإسماعيل بك شيخ البلد وعلي بك الدفتردار<sup>(٢)</sup> ورضوان بلفيا، أما حسن بك الجداوى الذى تخلف فى قنا وعثمان بك وسليم الإسماعيلى فقد تخلفا أيضاً فى إسنا وتخلف علي بك جركس فى أرمنت، وتقلد بعضهم المناصب الهامة فى الصعيد وعين قاسم بك فى منصب حاكم جرجا<sup>(٣)</sup>.

واستغل الأمراء الموجودون بأبريم الموقف فرجعوا إلى أسوان ثم إلى إسنا ووصل بعضهم إلى جرجا، وعلى إثر هذا اجتمع الباشا مع الأمراء المماليك واستقر رأى على إرسال وفد للصلح معهم وكان من ضمن أعضائه الشيخ سليمان الفيومى<sup>(٤)</sup>.

وترتب على هذا أن اتخذ حسن باشا قراراً بعودة المظالم مرة أخرى التى تمثلت فى الضرائب والمظالم التى فرضت قبل ذلك، وتم رفعها بمعرفة حسن باشا، ولذا فقد غضب الناس وجدد أمراء الصعيد مطالبهم، ثم جاء العقو السلطانى عن مراد بك وإبراهيم بك<sup>(٥)</sup>.

ونقض الأمراء الموجودون بالصعيد الصلح فى عام ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م، ووصلت المعلومات بأنهم انتقلوا إلى أسيوط وبعضهم قد وصل إلى منفوط وعلى إثر ذلك اجتمع إسماعيل بك شيخ البلد مع مشايخ الأزهر والأمراء

(١) الجبرى، ج ٣، ص ١٧. (٢) المصدر السابق، ج ٣، ص ١٨-١٩.

(٣) المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٠-٢١. (٤) المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٢.

(٥) المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٣-٢٦.

وغيرهم، وحاول أن يحصل على فتوى من العلماء بجواز قتالهم، وتم فرض مبلغ من المال على كل بلدة، ولذا فقد ارتبكت حالة البلاد، وفرض ما يعرف بحظر التجول، وقبض على أتباع أمراء الصعيد في القاهرة، وفي نفس الوقت أرسل الأمراء الموجودون بالصعيد رسالتين الأولى للبasha والثانية للمشايخ، يخبرونهم فيها أنهم لم ينقضوا الاتفاق، وإنما الذى نقضه هم، حيث قاموا بتفتيش بيوتهم ونهبوا حريمهم وشردوا ممالكهم، وعلى إثر وصول هذه الرسائل اجتمع الأمراء وأرسلوا لهم اعتذاراً<sup>(١)</sup>.

والحقيقة أن إرسال البasha والمشايخ بالاعتذار إليهم يعنى اعترافهم بأن الأمراء الموجودين بالصعيد لم ينقضوا الاتفاق المبرم معهم، ولذا فقد سمحوا لهم بإضافة سمهود وبرديس فوق ما تحت سيطرتهم<sup>(٢)</sup>.

وبالرغم من هذا فإن البasha أرسل إليهم خطابات يعرض عليهم الرجوع إلى أماكنهم المحددة لهم، ودفع ميرى البلاد، وإلا فسيكون الصلح منقوضاً، وأثناء ذلك رجع إبراهيم بك من طهطا إلى المنيا عند مراد بك ووزع مراد بك الكثير من أملاك المنيا على أتباعه، ونتيجة لهذا فقد جهّز البasha تجريدة، ولكن حدث تراخى فى إعدادها<sup>(٣)</sup>.

وقد وصل بعض الأمراء بجنودهم إلى بنى سويف، وأرسلوا إلى القاهرة يطلبون الصلح، على أساس الموقف الذى تجدد، (حيث وصول القوات إلى المكان الجديد)، وعلى إثر هذا اجتمعوا فى القاهرة، وتشاوروا فى أمر نفقة

(١) المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٣-٤٥.

(٢) المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٥-٤٦.

ونشير هنا إلى أن الذى حمل هذا الاعتذار هو الشيخ أحمد بن يونس، مما يوضح قوة نفوذ المشايخ، والاحترام والإجلال الذى يكنه أمراء الممالك لرجال الدين، وهو ما يبرهن على رسوخ الناحية الدينية فى نفوس أولئك الأمراء.

(٣) المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٦-٤٧.

التجريدة، وأثناء ذلك جاءتهم رسالة أخرى من الأمراء الموجودين بالصعيد يطلبون فيها مد نفوذهم من طهطا إلى قبلى مع المطالبة برد حريمهم وأموالهم وممالكهم، ولكن اشترطت عليهم - السلطات الحاكمة - بضرورة دفع الميرى فوافقوا على ذلك على شريطة أن يكون لهم من أسيوط وما قبلها<sup>(١)</sup>، وتم إرسال وفد مكون من الشيخ محمد الأمير وغيره، ولكن وصلت الأخبار بوصول مراد بك ومن معه من الأمراء المماليك إلى بنى سويف، وانتظر الباشا حتى عودة الوفد المرسل للصلح. ورجع الوفد يؤكد الصلح من جانب كل من مراد بك وإبراهيم بك<sup>(٢)</sup>.

وفى هذه الأثناء اضطربت الأحوال بالبلاد، إذ عبث العربان وهددوا الأمن، وارتفعت الأسعار، وهنا يظهر دور علماء الأزهر برئاسة الشيخ العروسى، الذين ذهبوا إلى الباشا وتناقشوا معه فى أمر هذا الارتباك، وانتهت هذه المناقشة بضرورة قتال الأمراء الموجودين بالصعيد<sup>(٣)</sup>. واستقر رأى على إرسال تجريدة، ولكنهم بوغتوا بوصولهم إلى القاهرة حيث هجموا عليهم<sup>(٤)</sup>.

ويبدو أن طائفة المغاربة<sup>(٥)</sup> اشتركت فى ذلك الصراع بجانب مراد بك وإبراهيم بك بدليل أنه قتل الكثير منهم<sup>(٦)</sup> ولنا أن نتساءل كيف يحارب هؤلاء المغاربة بجانب فئمة مسلمة ضد فئمة مسلمة أخرى، فى الوقت الذى امتنعوا فيه عن الحرب إلى جانب طومان باى، تحت هذا الادعاء فى رأينا أن موقفهم يرجع إلى تأكيدهم من انتصار العثمانيين، وهو ما حدث هذه المرة أيضاً، إذ علموا أن مراد بك وإبراهيم بك سينتصران ويتوليان الحكم. وهكذا فإن موقف المغاربة اتسم بالانتهازية فى كلا الموقفين، وكان بعيداً عما أعلنه من مبادئهم تحافات الحقائق والمواقف عنها كثيراً.

(١) المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٨. (٢) المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٩.

(٣) المصدر السابق، ج ٣، ص ٥٠. (٤) المصدر السابق، ج ٣، ص ٥٢ - ٥٤.

(٥) انظر: الفصل الرابع، ص ١٩٢-١٩٦. (٦) المصدر السابق، ج ٣، ص ٦٩-٧٠.

ونتج عن استمرار المعارك بين الطرفين، أن قطع الاتصال تمامًا بالصعيد، وقل وجود الغلال عام ١٢٠٣ هـ/١٧٨٨ م<sup>(١)</sup> ويسدو أن الأمراء الموجودين بالصعيد قاسوا أيضًا من المعارك، فقد طلبوا الصلح ووافقوا على العودة إلى الحدود التي حددها حسن باشا سابقًا، ووافق الباشا على شرط إرسال رهائن لتنفيذ هذا الاتفاق، ودفع المال الميرى المطلوب عليها، ولم يوافقوا على إرسال رهائن، ووافقوا على العودة إلى الحدود المذكورة، لذا استؤنفت المعارك مرة ثانية، مما اضطرهم إلى العودة في طلب الصلح بشرط أن تكون حدودهم أسيوط فيما بعدها ويدون إرسال رهائن<sup>(٢)</sup>.

وأثناء استمرار المعارك بين الطرفين حضر وال جديد إلى مصر وهو إسماعيل كتحدا حسن باشا، واجتمع عابدى باشا والى السابق، قبل أن يصل والى الجديد، مع مندوب مراد بك وإبراهيم بك، وهو أحمد أغا الذى عرض مطالب الأمراء القبلية، وهى من أسيوط إلى قبلى شرقًا، ودفع المال الميرى من الغلال والإفراج عن المراكب بشرط إرسال الأمان لهم<sup>(٣)</sup> وعلى إثر ذلك تم الإفراج عن المراكب المحجوزة، وانتهت الأزمة وتم الصلح بين الطرفين، ثم عادوا وتعللوا بأن الذى وقع الاتفاق معهم وال معزول، واضطرب الموقف ثانية<sup>(٤)</sup> فاجتمع عابدى باشا مع المشايخ والقضاة، واتفقوا جميعًا على ضرورة احترام اتفاق الصلح، وإلا فلا بد من استئناف المعارك، وقبض على حريمهم وأولادهم وماليكهم، وكتبوا ما يفيد هذا، وأرسلوه إليهم وتم توقيع الجميع عليها<sup>(٥)</sup> وإزاء هذا خضع الأمراء الموجودون بالصعيد لمطالب السلطات الحاكمة فى القاهرة.

ثم عاد الأمراء القبالي إلى نقض الاتفاق عام ١٢٠٤ هـ/١٧٨٩ م،

(٢) المصدر السابق، ج ٣، ص ٧١.

(٤) المصدر السابق، ج ٣، ص ٧٣.

(١) المصدر السابق، ج ٣، ص ٦٩.

(٣) المصدر السابق، ج ٣، ص ٧٢.

(٥) المصدر السابق، ج ٣، ص ٧٤.



وتجاوزوا الحدود التى حددت لهم، وامتنعوا عن إرسال الغلال ودفع الأموال، فارتفعت الأسعار مرة ثانية، ولكنهم ادعوا أنهم لم يتجاوزوا حدودهم إلا بناء على أوامر من عابدى باشا الذى حدد لهم حتى منفلوط وأنهم أرسلوا الغلال المطلوبة ولم يخالفوا أمر السلطان<sup>(١)</sup>.

وهناك بعض الأحداث التى أثرت فى الموقف منها موت إسماعيل بك شيخ البلد، ولذا فقد اشتد التنافس بين طائفته للحصول على منصبه، وثانى هذه الأحداث عزل الوالى العثمانى ونقله من القاهرة وثالثها انتشار وباء الطاعون، أما رابع هذه الأحداث فقد انتهز أمراء الصعيد الفرصة وتوجهوا إلى القاهرة<sup>(٢)</sup>.

وقد صدر العفو السلطانى عن مراد بك وإبراهيم بك وتم الصلح ودخل الجميع القاهرة، وسكن مراد بك بيت إسماعيل بك وتقلد عثمان المرادى إدارة الصعيد، ولكن حدثت أزمة اقتصادية نتيجة لعدم ورود الغلال وانتهت هذه الأزمة بوصول الغلال من الخارج<sup>(٣)</sup>.

وقبل أن نختم هذا الفصل، هناك بعض الحقائق التى يجب إثباتها وهى:

أولا : قيام السيد عمر مكرم بدور الوساطة بين مراد بك وإبراهيم بك وبين السلطات الحاكمة فى القاهرة حتى انتهى ما يعرف بالصلح بين الطرفين، وكان قيام عمر مكرم بهذا الدور يرجع إلى الصداقة القديمة بينه وبين مراد بك الذى حفظ له هذا الجميل، بأن عينه فى منصب نقيب الأشراف فيما بعد.

ثانيا : إخفاق حملة حسن باشا فى تحقيق أهدافها، حيث أنها لم تقض على ظلم وفساد مراد بك وإبراهيم بك.

(١) المصدر السابق، ج ٣، ص ٨٤-٨٥. (٢) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ص ٢١.

(٣) الجبرتي، ج ٣، ص ١٤٤-١٤٥.

ثالثًا: أن قوة الباشا أصبحت ضعيفة في مصر خلال الفترة، وكان موقفه موقف المتفرج أحيانًا.

وهكذا كشفت الأحداث عن المنازعات المستمرة بين البيوتات المملوكية، وقد ركزت على دور الصعيد، ولكن هذا الدور لم ينته عند الحد بعد الصلح الأخير، ولكنه ظهر واضحًا في مقاومتهم للغزو الفرنسي عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م، ثم واصلوا دورهم في عهد محمد علي وخلفائه.

---

الفصل السادس  
الأوبئة والأزمات الاقتصادية في مصر العثمانية  
(٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م)



تعرضت مصر فى أثناء الحكم العثمانى للكثير من الكوارث والأزمات، وكان من أهم هذه الكوارث انتشار الأوبئة فى فترات متعاقبة فعرض ذلك مصر من أقصاها إلى أقصاها لمخاطر جملة، كما أنها تعرضت لأزمات اقتصادية طاحنة خلال تلك الفترة، وسوف أتحدث عن:

#### (أ) الأوبئة:

فأما عن الأوبئة - فقد تعرض البحث للأوبئة التى وقعت فى مصر العثمانية فى الفترة ما بين ٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م وقد نتجت هذه الأوبئة عن سوء الأحوال الصحية، فضلاً عن أن الدولة العثمانية لم تهتم بتلك الشؤون على الإطلاق، شأنها فى ذلك شأن الكثير من الدول سواء فى الشرق أو الغرب فى تلك الفترة، وتركت هذه الأمور للأهالى يتصرفون فيها بوسائلهم الخاصة، فزاد ذلك من مخاطر تلك الأوبئة على حياة الناس. وكل ما اتخذته الدولة حيال انتشار الوباء أنها كانت تصد أوامرها إلى الأهالى بضرورة الاهتمام بنظافة شوارع القاهرة، وترسل المنادين لكى يعلنوا ذلك للسكان فى حوارى المدينة، يطالبون بكنسها ورشها بالمياه، كما جرت العادة بذلك، لكى تكون نظيفة وطاهرة، ومن لم يقوم بتنفيذ هذه الأوامر يعاقب أشد العقاب، لكى لا يترك مكان غير نظيف فى الحوارى والأسواق<sup>(١)</sup>.

وقد شهدت مصر انتشار الطاعون<sup>(٢)</sup> فى إبان ولاية مسيح باشا (٩٨٣-

(١) قانون نامة سليمان، ترجمه وعلق عليه: أحمد فؤاد متولى، القاهرة ١٩٨٦، ص ٨٤، مادة ٤٣.

(٢) الطاعون: مرض وبائى عفوى معد تسبب فيه جرثومة من نوع العصيات Bacilles تعرف علمياً بـ Yersinia Pesty نسبة إلى العالم الفرنسية الكسندريسين A. Yersin الذى تمكن فى أواخر القرن التاسع من عزل العصية المتسببة فى هذا المرض، وذلك خلال وباء الطاعون الذى انتشر أيضاً فى بلاد الصين سنة ١٨٩٤م، كما تمكن باحث آخر هو P.L. Simond عام ١٨٩٨م من اكتشاف الدويبة الطفيلية الناقلة لجرثومة المرض، وهى برغوث الفأر الذى يتسبب

٩٨٨هـ/١٥٧٥-١٥٨٠م)، فلم يتخذ أية إجراءات لمواجهة هذا المرض،  
ومما زاد الموقف سوءاً ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الأسواق،  
ويرجع ذلك إلى اختلال قيمة النقد والاقتصاد العثماني بصفة عامة<sup>(١)</sup>.

وانتشر الطاعون مرة أخرى في فترة علي باشا السلحدار الذي حكم في  
الفترة ما بين (١٠١٠-١٠١٣هـ/١٦٠١-١٦٠٣م) وقد أودى هذا المرض  
بحياة الكثير من السكان بسبب سوء الأحوال الصحية لأن العثمانيين لم  
يهتموا مطلقاً بصحة المواطنين إذ كان جل اهتمامهم بالنواحي العسكرية،  
وكان يموت في القاهرة بسبب هذا الوباء ألف شخص يومياً، وقد انتهز  
الوالي هذه الفرصة فأمر أمين بيت المال ألا يكشف عن أموال المتوفين وكان  
هدفه من ذلك مصادرة تلك الأموال لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي كانت

---

في نقل الداء من فأر إلى فأر ومن الفأر إلى الإنسان، ويمكن في هذا العصر الرقاية من الطاعون  
بالتطعيم والعلاج من إصاباته بالمبيدات الحيوية الخاصة بذلك.

واشتهر هذا الوباء في أوروبا بالوباء الأسود (بالفرنسية Le Peste Noire)، وكلمة Peste  
كانت تعني في العصور القديمة «الوباء» أما اليوم فمعناها الطاعون خاصة. وقد أثبتت الدراسات  
الحديثة أن هذا الوباء كان مبدؤه في بلاد الصين كما بين ابن خاتمة الأنصارى في كتابه  
«تخصيل غرض القاصد»، ومنها انتقل إلى معظم البلاد التي اجتاحتها. (انظر: محمد العربي  
الخطايب، الطب والأطباء في الأندلس الإسلامية، ج ٢، بيروت ١٩٨٨م، ص ١٥٣).

ويقرر علم الطب المعاصر أن الإصابة بالطاعون تظهر بصور ثلاث: (١) الطاعون الدمبي (ضم  
الدال) وهو من صنف الطواعين بمعنى الدمايل القاتلة، ويسمى باللاتينية Babonie مشتق من  
Bubon أي الدبل (٢) الطاعون الانتانموس وهو تركيب مزجي لعبارة انتان دموي، كما جاء  
في المعجم الطبي الموحد ويطلق عليه Septiencenic (٣) الطاعون الرئوي Pulmonaire وهو  
أخطرها وأشدّها فتكاً، وكل هذا قريب مما قاله ابن خاتمة في الأصناف الثلاثة. (انظر: محمد  
العربي الخطايب، المرجع السابق، ص ١٥٧).

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، القاهرة ١٩٧٤،  
ص ٥٦-٥٧.

تمر بها البلاد<sup>(١)</sup>. مراعيًا فى ذلك نص قانون نامة على عدم ابتزاز الأموال الخاصة بالمتوفى قبل الإعلان عنه، حتى لا يوجه إليه تهمة استغلاله لمنصبه فى ابتزاز الأهالى، قبل التصريح لهم بدفن موتاهم، ووجوب دفن المتوفى فى يوم وفاتهم، وأن يحصل الأمين من تركته لبیت المال<sup>(٢)</sup> إن وجد، وإذا خالف ذلك وقع عليه الدفتردار وناظر الأموال عقوبة وقد تكرر انتشار هذا الوباء، ففى حكم جعفر باشا ٩ (ربيع الأول ١٠٢٨هـ - ١٤ شعبان ١٠٢٨هـ / ٢٤ فبراير ١٦١٩م - ٢٧ يوليو ١٦١٩م) انتشر الطاعون وعرف باسمه فى مصر<sup>(٣)</sup>. وقد فتك هذا الوباء بالشباب والفتيات، وبعدد كبير من الأمراء والأعيان وكبار رجال الولاية منهم ناظر الجوالى وأمير اللواء الشريف وقابودان دمياط، وكتبخدا حاكم مكة المشرفة، وكانت صلاة الجنازة تقام فى الجامع الأزهر وقدر عدد المتوفين بتسعمائة وثلاثين، وقد تم حصر عدد من توفى نتيجة انتشار هذا الوباء، فكان نحواً من ستمائة ألف وخمسة وثلاثين، هذا بخلاف الذين لم يتم تسجيلهم.

ونتيجة لانتشار هذا الوباء أغلقت جميع أسواق مصر، عدا الأسواق الخاصة ببيع الأكفان، وأصدر جعفر باشا أوامره بعدم التعرض لدفن المتوفى، وصار الأهالى يدفنون موتاهم ليلاً ونهاراً.

ويبدو أن ثمار النارج كانت تستخدم لعلاج هذا الوباء والدليل على ذلك ارتفاع سعرها إلى خمسة عشر نصف فضة<sup>(٤)</sup> وقد أدى ذلك إلى

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ١٩٧٨م، ص ١٢٧-١٢٩.

(٢) قانون نامة، ترجمة وعلق عليه، أحمد فؤاد متولى، القاهرة ١٩٨٧، ص ٧٥-٧٦، مادة ٣٤.

(٣) يوسف الملوانى، الشهير بابن الوكيل، تحفة الأحياب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، وقام إبراهيم يونس بتحقيقها، ونال بها درجة الماجستير، قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة الإسكندرية ١٩٨٠م، ص ٧٠.

(٤) محمد بن أبى السرور البكرى، الروضة الزهية، ص ٢٧٦-٢٧٩؛ نفسه، اللطائف الربانية فى المنح الرحمانية، ص ٣٠؛ أحمد شلبى، المرجع السابق، ص ١٣٧.

حدوث أزمة اقتصادية حادة إذ ارتفعت الأسعار بشكل لم يسبق له مثيل<sup>(١)</sup>.

### الولاة والطاعون:

ومن الملاحظ في فترات انتشار هذا الوباء في مصر أن الحكام والولاة كانوا هم أيضاً وباء أشد فتكاً من الطاعون. ومن أمثلة ذلك أن والي مصطفى باشا الذي حكم في الفترة ما بين ٢٧ رمضان عام ١٠٢٨هـ - ١٧ رمضان عام ١٠٢٩هـ / ١٧ سبتمبر ١٦١٩م - ١٦ أغسطس ١٦٢٠م استغل الموقف وارتكب الكثير من المظالم، خاصة ضد التجار وأصحاب الأموال، وكثرت العوانية في عهده، ومع ذلك لم يقم الأهالي بثورة ضده أو مقاومته، ويمكن تفسير ذلك بأن آثار الطاعون قد أضعفت من مقاومة السكان، واستعدادهم للثورة كما أن الذين تعرضوا لظلم الباشا كانوا من التجار، وليسوا من العساكر الذين يمكنهم الثورة بسهولة، وكل ما فعله التجار وأصحاب الأموال أنهم أرسلوا شكاوى إلى استانبول<sup>(٢)</sup> واستمر انتشار الطاعون حتى ولاية قرة حسين باشا الذي حكم في الفترة ما بين ١٠٢٨ - ١٠٣١هـ / ١٦٢٠ - ١٦٢٢م<sup>(٣)</sup> وظل الوباء منتشرًا حتى ولاية مصطفى باشا الجن الذي حكم في الفترة ما بين ١٠٣٢ - ١٠٣٥هـ / ١٦٢٣ - ١٦٢٥م ولنا أن نتصور مقدار الخسارة التي حلت بالأهالي نتيجة انتشار هذا الطاعون لطول مدته. وعلى حسب تقدير بيت المال توفي بسببه ثلاثمائة ألف نسمة، وهذا يعتبر تقريراً رسمياً، بالإضافة إلى من لم يشملهم التقرير، ونتج عن ذلك الغلاء الفاحش، وذلك لوقف ورود الغلال والمواشي إلى القاهرة<sup>(٤)</sup>.

(١) أحمد شلبي عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٣٧.

(٢) عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت على مصر، دمشق ١٩٦٨، ص ٢٥٦.

(٣) أحمد شلبي عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٣٨؛ يوسف الملواني، المرجع السابق، لوحة ٩٣.

(٤) نفسه.



وقد انتشر الوباء فى ولاية مقصود باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٥٢-١٠٥٣هـ/١٦٤٢-١٦٤٣م مدة سبعة أشهر من مدة حكمه، وهى نحو سنة واحدة<sup>(١)</sup>، وتوفى بسببه الكثير من الرجال والنساء، ووقع الرعب فى قلوب الأهالى من انتظار الموت، وصارت الجناز تمر فى مثل قطار الجمال كل ثلاثين دفعة واحدة<sup>(٢)</sup> وأصبح الصراخ والعويل سمة واضحة فى جميع المنازل، وقد ذكرت المصادر المعاصرة لتلك الفترة أن عدد الجناز فى جوامع القاهرة فقط على النحو التالى<sup>(٣)</sup>:

فى الجامع الأزهر بلغ عدد المتوفين ستمائة واثنين وستين، وفى جامع باب النصر خمسمائة وأربعين متوفى، وجامع الشيخوختين خمسمائة متوفى، وجامع الماس أربعمائة متوفى، وجامع المارادانى ثلاثمائة متوفى، بالإضافة إلى المتوفين الذين تم الصلاة عليهم فى منازلهم أو فى الجوامع القريبة منهم<sup>(٤)</sup>.

ونظراً لكثرة عدد المتوفين أمر مقصود باشا بعدم الكشف على عدد الأموات، وترتب على ذلك أزمة اقتصادية وأفلس الكثير من التجار، وافتقر الكثير من الناس<sup>(٥)</sup> وكان نتيجة ذلك أن توفر لدى الوالى مائتا ألف عثمانى واثنى عشر ألف أردب شهرياً من القمح من الجرايات إلى مال الخزينة، أما حلوان البلاد، فقد ضمه إلى ضريبة الميرى.

واستغل الوالى حيدر باشا انتشار الطاعون فى عام ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م. ومارس سياسة الظلم ضد الأهالى، ففى الوقت الذى كان فيه الصراع بين

(١) يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٩٨.

(٢) ابن أبى السرور البكرى، الكواكب السائرة، ورقة ٤٣؛ أحمد نلبى عيد الغنى، المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه.

(٥) يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٩٨.

البيوتات المملوكية على أشده، كان الطاعون يفنى الناس، ولم تتخذ معه أى إجراءات وقائية<sup>(١)</sup>.

وأحياناً كان ضمن ضحايا الطاعون، المعروف بالطاعون الحبشى، شخصيات كبيرة من العلماء والمشايخ، مثل الشيخ أحمد السويدى، والشيخ على الأجهورى، فى ولاية أبر النور محمد باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٦٣ - ١٠٦٦ هـ / ١٦٥٢ - ١٦٥٦ م<sup>(٢)</sup>.

ولم يكن الطاعون نوعاً واحداً، بل كان أنواعاً، فهناك الطاعون الأصفر، الذى عرف بالموت الأصفر، لأنه إذا أصيب به أى إنسان، اصفر وجهه وجلده وقد انتشر ذلك الطاعون فى إبان ولاية إبراهيم البستنجى الذى حكم فى الفترة من ٢٠ شوال ١٠٧٧ هـ إلى ١٧ رجب ١٠٧٨ هـ / ١٥ أبريل ١٦٦٧ م إلى ٢ يناير ١٦٦٨ م<sup>(٣)</sup>.

كما انتشر طاعون الحريق إبان ولاية إبراهيم باشا الوزير الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٨١ - ١٠٨٤ هـ / ١٦٧٠ - ١٦٧٣ م وقد استغل بعض الانتهازيين هذا الموقف وقاموا بتزييف العملة، فامتنع الناس عن تداولها<sup>(٤)</sup>.

وشهد عهد الوالى إسماعيل باشا انتشار الطاعون أيضاً فى عام ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ م، ويبدو أن هذا الطاعون كان منتشرًا بدرجة كبيرة، فقد كان الأهالى يتساقطون يومياً بالآلاف، وامتألت بهم الأزقة والحارات، فأدى هذا إلى حدوث أزمة فى القبور، وقد ساهم أهل الخير فى بناء عدد كثير منها، وكان اللحدون يقومون بغسل الموتى ويدفنونهم ليلاً<sup>(٥)</sup>. ونتيجة لذلك

(١) عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٢٧١.

(٢) يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٠١؛ أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٥.

(٣) يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٠٧؛ أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٧٠.

(٤) نفسه، المرجع السابق، لوحة ١٠٧؛ أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٧٠.

(٥) أحمد كتحدا عزبان الدمرداشى، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٩.

واجهته مصر أزمة اقتصادية طاحنة بسبب تلاعب الملتزمين بالأموال الأميرية، وبسبب استيلاء هذا الوالى على أموال المتوفين، ولكى يخفف من وطأة هذه الكارثة على الناس أمر السناجق والملتزمين بإطعام الفقراء، وأدى ذلك إلى نقمة السناجق والملتزمين<sup>(١)</sup>.

وهكذا نرى أن الوالى العثمانى - فى هذه الفترة - بدلا من أن يقوم بواجبه كحاكم مسئول بتدبير الطعام للفقراء نجده يلزم الملتزمين والسناجق بإطعامهم ولم يكتف بهذا العبث بل كان يستغل الموقف ويقوم بمصادرة أموال المتوفين، ولم يراع فى ذلك حقوق الورثة الشرعيين فى هذه الأموال.

وانتشر طاعون النار كذلك فى مصر العثمانية عام ١١٢٥هـ/١٦٩٢م أثناء ولاية ولىّ باشا، وتوفى بسبب هذا المرض كثير من الناس، وتوفى بعض العلماء بسببه فكان منهم الشيخ أحمد النفراوى شيخ الجامع الأزهر<sup>(٢)</sup>.

وأحيانا تكون كارثة الطاعون شاملة لا تقف عند حد معين، ففي عام ١١٣٠هـ/١٧١٧م أى فى ولاية علي باشا الأزمرلى الذى حكم فى الفترة ما بين ١١٢٩-١١٣٣هـ/١٧١٧-١٧٢٠م انتشر هذا المرض الأسود فى كل أنحاء مصر وتوفى على إثره كثير من الشباب والأطفال وبعض أمراء المماليك منهم عثمان بك بارم ديلو فى طيلون<sup>(٣)</sup> وإبراهيم بك أبو شنب دفتردار مصر<sup>(٤)</sup>.

---

(١) مؤلف مجهول، أخبار النواب، لوحة ٤٥، ٤٩ ب؛ إبراهيم الصوالحي، تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، لوحة ٥ ب، ص ٢٨؛ أحمد شلبي عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٨٨؛ عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الإسكندرية ١٩٨٨م، ص ٥٥-٥٨.

(٢) أحمد شلبي عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٢٦١.

(٣) نفسه، ص ٢٩٣.

(٤) أحمد كتنخدا عزبان الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٣٠؛ مصطفى بنالحاج إبراهيم، تابع الأمير حسن كتنخدا عزبان، تحقيق صلاح أحمد هريدى، الإسكندرية ١٩٨٩، ص ٣٨.

وفى عام ١١٣٨هـ/ ١٧٢٦م شهدت مصر طاعوناً لم تشهده من قبل  
توفى على أثره كثير من الناس، حتى أن الأهالي كانوا يتساقطون على  
الأرض وهم سائرون، وأصبحت المنازل خالية من السكان، وتوفى بسبب هذا  
شيخ الإسلام محمد الصغير المغربي ومحمد بك أبو شنب<sup>(١)</sup> واستمر هذا  
الطاعون فى الانتشار حتى عام ١١٣٩هـ/ ١٧٢٧م. ولنا أن نتصور أثر  
استمراره فى صحة الأهالي، وكان ذلك إبان ولاية محمد باشا النشنجي  
الذى حكم فى الفترة ما بين ١١ جمادى الآخرة عام ١١٣٨هـ - ١١  
محرم ١١٤١هـ/ ١٥ فبراير ١٧٢٦م - ١٧ أغسطس ١٧٢٨م<sup>(٢)</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك تعرض الشعب المصرى مرة أخرى فى أثناء تلك  
الفترة لوباء الطاعون الذى وقع عام ١١٤٣هـ/ ١٧٣١م، وكان ذلك فى  
ولاية عبد الله باشا الكيرلى الذى حكم فى الفترة ما بين ١١٤٢ -  
١١٤٤هـ/ ١٧٢٩ - ١٧٣٢م وتوفى كثير من الأهالي، على أثر انتشاره،  
وكان من الموتى أبناء الوالى ومحظيته، وعلى الرغم من المحنة التى كانت تمر  
بها مصر، لم يكثرث الوالى بها، فقد بنى مقبرة فخمة، لمحظيته بالقرب من  
الإمام الشافعى، برغم استمرار انتشار هذا الطاعون مدة طويلة فقد استمر من  
شهر شعبان ١١٤٣هـ / فبراير ١٧٣٦م وحتى شهر المحرم عام ١١٤٤هـ/  
يوليو ١٧٣١م<sup>(٣)</sup>.

### طاعون عجيب يأتى شتاء:

ومن العجيب أن مصر قد شهدت طاعوناً فى شتاء عام ١١٤٧هـ/  
١٧٣٤م، وكان من المعتاد أن ينتشر هذا المرض فى الصيف، ومن خطورة هذا  
المرض أنه إذا انتشر فى منزل ما قضى على جميع سكانه، ولهذا توفى كثير

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٤٨٨-٤٨٩.

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٣٣.

(٣) نفسه، ص ٣٣؛ أحمد شلبى، المرجع السابق، ص ٤٩٠.

من السكان، وعدد من أمراء المماليك منهم أيوب بك إشراق محمد بك، وأحمد بن عطية، ومصطفى بك بلقية وزوجته، ومن الأشراف الشريف بركات، والشريف حمزة، وعلي بك حاكم جرجة خازندار، وزين الفقار بك، وإسماعيل كتخدا مستحفظان وحسن كتخدا الدمياطى، ويوسف كتخدا عزبان<sup>(١)</sup> ومصطفى كتخدا النجمى، وأحمد أوده باشى الطرباس، ومات ولدان لوالى مصر بأكبر باشا ١١٤٧-١١٤٩هـ / ١٧٣٥-١٧٣٧م، وكان من نتيجة انتشار هذا الطاعون أن انتشرت البطالة بين الحرفيين وخاصة الطبائخين بسبب موت سادتهم<sup>(٢)</sup> ولم تقف المخاطر عند هذا الحد بل انتشر الطاعون فى عام ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م، ونتج عن انتشاره القضاء على كثير من الأهالى<sup>(٣)</sup>.

#### كوارث أخرى يتعرض لها شعب مصر:

وكان من الكوارث التى حاقت بمصر فى أثناء الحكم العثمانى احتراق سوق البارود المجاور للباسطية وكان ذلك فى ولاية إبراهيم باشا الوزير الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٨١-١٠٨٤هـ / ١٦٧٠-١٦٧٣م، ونتج عن هذا الحريق هدم الحوانيت فضلا عن موت الكثير من الأهالى<sup>(٤)</sup>.

ومن الكوارث التى حاقت بمصر أنه فى ٢ رجب عام ١١٢١هـ / ٦ سبتمبر ١٧٠٩م تعرضت البلاد لزلزال أصاب الناس بالخوف والهلع وكاد أن يؤدى إلى هدم المنازل، وكان ذلك فى ولاية إبراهيم باشا القبطان الذى

---

(١) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٥٧٤، ٦٠٧-٦٠٨؛ أحمد عزبان الدرداشى، المرجع السابق، ص ٢٠٣؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٤٠٢.

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٤٠٢.

(٣) محمد رفعت رمضان، على بك الكبير، القاهرة ١٩٥١، ص ٧٣-٧٤.

(٤) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٧٠؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٠٧.

حكم فى الفترة ما بين ١١٢١-١١٢٢هـ/١٧٠٩-١٧١٠م<sup>(١)</sup>.

ومن الكوارث الطبيعية التى أصابت مصر هطول أمطار غزيرة كانت حبيباتها فى حجم بيض النعام فى كل من بلبس الشرقية والغربية، ونتج عن هذه الأمطار تدمير سبع قرى، وهرب سكانها إلى الحقول<sup>(٢)</sup> وقد أصيب الناس كذلك بسبب هذه الأمطار بالخوف والوهم، وقد توفى الكثير من الأهالى، وكان من هؤلاء المتوفين أبناء المؤرخ أحمد شلبى عبد الغنى، وقد توفى له ولدان فى يوم واحد فى عام ١١٤٨هـ/١٧٣٦م<sup>(٣)</sup>.

هذا عن الكوارث الطبيعية التى تعرضت لها مصر فى ظل الحكم العثمانى وما ترتب عليها من أضرار مادية وبشرية كان لها أثرها السلبى فى التنمية الاقتصادية، مما جعل مصر تتعرض إلى أزمات اقتصادية خانقة. وهذا ما سوف يتضح بعد ذلك.

### الأزمات الاقتصادية وأثرها فى شعب مصر:

وأما بالنسبة للأزمات الاقتصادية التى مرت بها مصر خلال تلك الفترة - موضوع البحث - فهى كثيرة ومتنوعة وكان لها آثارها السلبية على الحياة الاجتماعية فى مصر وسوف نشير إلى تلك الأزمات كل على حده.

كان من أسباب تلك الأزمات الاقتصادية الثورة التى قام بها جنود الأسباهية التى تعتبر الأولى من نوعها فى مصر العثمانية فى عهد أويس باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ٩٩٤-٩٩٩هـ/١٥٨٦-١٥٩١م) إذ قام هؤلاء الجنود بالسلب والنهب، بل خربوا الأسواق والحمامات، بالإضافة إلى أنهم قاموا بنهب بيوت أعيان مصر، وأثر ذلك سلباً فى اقتصاديات البلاد<sup>(٤)</sup>.

ومن الأسباب التى أدت إلى سوء الأحوال الاقتصادية الصراع الذى

(١) أحمد شلبى عبد الفنى، المرجع السابق، ص ٢١٥.

(٢) نفسه، ص ٦٠٩. (٣) نفسه.

(٤) أحمد شلبى عبد الفنى، المرجع السابق، ص ١٢٢.

وقع بين البيوتات المملوكية، وكان ذلك فى ولاية أحمد باشا الوزير الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٢٤-١٠٢٧هـ/١٦١٥-١٦١٨م ونتج عن تلك الصراع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فارتفع ثمن أردب القمح إلى تسعين نصف فضة، وواجه الوالى الموقف بنفسه، فتوجه إلى الخانكة وبلبيس وبصحبته المحتسب خفية، وأخرج القمح من المخازن وحمله على الجمال والحمير، ونقله إلى القاهرة، ومن إجراءات الوالى كذلك أنه أمر بكسر مخازن القمح الأخرى، وأمر بإعدام أصحاب تلك المخازن حتى يكونوا عبرة لمن تسول له نفسه القيام بمثل هذا العمل، ونتيجة لما قام به الوالى انخفض سعر أردب القمح إلى ثلاثين نصف فضة، أى أن السعر انخفض إلى الثلث<sup>(١)</sup>

ومن الأسباب كذلك أنه حدث فى عام ١٠٨٨هـ/١٦٧٦م صراع بين أوجاقى مستحفظان والبنكجيرية فى ولاية عبد الرحمن باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٨٧-١٠٩١هـ/١٦٧٦-١٦٨٠م وترجع أسباب هذا الصراع إلى قتل جاويش وكتخدا مستحفظان بجرجا، بإيعاز من كوجك محمد من البنكجيرية الذى التجأ إلى باب العزب، فقامت على إثر ذلك أعمال الشغب على نطاق واسع، وخربت البيوتات والمخازن، فأدى ذلك إلى أزمة اقتصادية تمثل فى ارتفاع سعر أردب القمح إلى مائة وخمسين نصف فضة، وزاد ثمن أردب الشعير إلى ١٢٠ نصف فضة، وبلغ حمل التبن مائة وخمسين نصف فضة، ونتج عن هذا الشغب عدم استتباب الأمن، فنهبت البيوت والمحلات المجاورة لمسجد السلطان حسن بالرميلة<sup>(٢)</sup> وتفيد المصادر

(١) أحمد شلبي، المرجع السابق، ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) الرملة: هو المكان المعروف الآن بالمنشية (تابع لقسم الخليفة بالقاهرة)، ومكانه الحالى ميدان محمد علي وصلاح الدين بالقلعة، والرميلة مكان قريب من القلعة الحالية، وفيه مسجد السلطان حسن الذى لا يزال قائماً إلى اليوم، وجامع الحمودية، وكان هذا الميدان يجاور ميدان قرة ميدان القلعة. (انظر: عبد الرحمن زكى، خطط القاهرة أيام الجبرتي، ضمن ندوة بحوث فى تاريخ الجبرتي، عام ١٩٧٦، ص ٤٦٩).

المعاصرة لتلك الفترة، أن هذه الفتنة لم تهدأ إلا بعد سفر كوجك محمد إلى استانبول ولم تذكر هذه المصادر شيئاً عن انخفاض الأسعار<sup>(١)</sup>.

ومن هنا نجد أن أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً، في فترة زمنية تقدر بثلاثين عاماً، فقد ارتفع سعر أردب الشعير من ثمانية نصف فضة إليمائة وعشرين نصف فضة، ويعنى ذلك أن سعره قد تضاعف خمس عشرة مرة، وينطبق ذلك على سعر أردب القمح فقد ارتفع سعره من عشرين نصف فضة إلى مائة وخمسين نصف فضة أى أنه ارتفع سبعة أضعاف<sup>(٢)</sup>.

ومن أسباب الأزمة الاقتصادية في مصر أيضاً، عودة وقوع صراع بين البيوتات المملوكية، بسبب إرسال حسن باشا السلحدار الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٩٩-١١٠٠هـ/١٦٨٨-١٦٨٩م الكخيا إلى جرجا، فقد كلفه حسن باشا بالإشراف على الغلال الخاصة بالحرمين الشريفين<sup>(٣)</sup> ولكن يبدو أن هذا الكخيا تصرف فى هذا الغلال بشكل ردى فأدى هذا التصرف إلى وقوع تصادم بين البيوتات المملوكية، ونتج عنه أزمة سياسية واقتصادية، كان من سلبياتها ارتفاع سعر المواد الغذائية ارتفاعاً كبيراً<sup>(٤)</sup>.

ونتيجة للصراعات السياسية التى عرفت بحادثة كوجك محمد وبسبب انخفاض النيل إبان ولاية علي باشا الخازندار، حدثت أزمة اقتصادية فى عام

(١) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٧٦؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٠٩ أ.

(٢) أحمد شلى عبد الغنى، ص ١٧٦؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٠٩ أ.

(٣) غلال الحرمين الشريفين: وهى كميات القمح الميرى، التى كانت تجبى من ولايات الوجه القبلى، وتصرف منها الجرايات والعليق لكل من يستحقها وإذا توفرت الغلال بعد ذلك، تطرح فى أسواق القاهرة والإسكندرية ورشيد، لتوفير القوت للأهالى أولاً، فإذا تبقى فائض بعدئذ فيجوز لأمين الشونة، يبعه للتجار الأوربيين القادمين للشغور بعد موافقة الباشا، والدفردار. (انظر: أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٢٧؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٧، هامش ٢).

(٤) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٨٤.



١١٠٦هـ/١٦٩٤م ارتفعت أسعار المواد الغذائية فى جميع أنحاء مصر، فلم يجد الأهالى الأقوات الضرورية، وهاجر أهل الريف إلى القاهرة وخاصة من البهنسا والفيوم، ونظراً لفقر هؤلاء فقد تناولوا الجيف ومات الكثير منهم بسبب الجوع، وخطف الفقراء الخبر من الأسواق ومن على رؤوس البائعين<sup>(١)</sup>.

وكان من نتيجة تلك الأحداث أن ارتفع سعر أردب القمح إلى ريال حجر (يساوى ستين نصف فضة) وخمسة أنصاف فاضطر كوجك محمد إزاء هذا الموقف أن يتوجه إلى بولاق ويحضر الأمناء والكيالين والرؤساء، ويحدد لهم سعر أردب القمح بستين نصف فضة أى برىال حجر، وفى الوقت نفسه - طلب من التجار أن يبيعوا نصف أردب قمح لمن يطلب أردباً، ويبيعوا ربع أردب لمن يطلب نصف أردب، ويرجع ذلك إلى اتباع سياسة الترشيح فى استهلاك المواد الغذائية الأساسية وكل من يخالف ذلك بعدم<sup>(٢)</sup>. وكان رد الفعل من جانب وكلاء الهوارة<sup>(٣)</sup> والملتزمين أن اجتمعوا فى

---

(١) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٤٦؛ عبد الرحمن الجبرى، تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج ١، ص ٢٦.

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٧٠.

(٣) الهوارة: هى قبيلة مغربية استقرت فى إقليم البحيرة، ولكنها اضطرت تحت ضغط قبائل زنارة وحلفائهم من عربان البحيرة إلى الهجرة جنوباً، وزاد نفوذهم عام ٧٨٣هـ/١٣٨١م، فى عهد حكم الأمير برقوق (٧٨٤-٨٠٢هـ/١٣٨٢-١٣٩٩م)، وقد قاموا بإصلاح الكثير من الأراضى التى طغت عليها الصحراء، ونجح الهوارة دون سائر القبائل الأخرى التى هاجرت من المغرب، فى توطيد أقدامهم بوادى النيل، وزاد عددهم وقوى بأسهم، وانتشروا فى معظم الصعيد. (انظر: نسيم مقار، أضواء على تاريخ الهوارة فى صعيد مصر، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد ٢٦، ص ١٩٢).

وكانت عرب الهوارة تقطن جرجا وأسيوط والبحيرة، ومنها عشيرة تقطن بصحراء جبر بالسودان. (انظر: نعم شقير، تاريخ السودان، ج ١، ص ٦١).

منزل خليل أفندى باش اختيار الجراكسة وقرروا تقديم رشوة قدرها خمسة الاف دينار إلى كوجك محمد لكى يسمح لهم ببيع أردب القمح بأربعة قروش ولكن رفض كوجك محمد ذلك وأقسم أنه سيقتل كل من يخالف تعليماته، وحذر الهوارة والمليزمين المتقاعسين عن توريد القمح، وقتل بعض المخالفين<sup>(١)</sup>.

وانتهت هذه الأزمة بقتل كوجك محمد، وسر تجار القمح الذين تضرروا من إجراءاته، لذلك ارتفعت أسعار المواد التموينية حتى وصل سعر أردب القمح إلى مائة وعشرين نصف فضة، وظل سعره يرتفع حتى وصل إلى ستمائة وستين نصف فضة، ووصل سعر أردب الشعير إلى أربعمائة وخمسين نصف فضة، وبلغ سعر أردب الأرز ثمانمائة نصف فضة، وأردب الفول مائة نصف فضة وبلغ سعر رطل اللحم الضانى بخمسة أنصاف - فضة وبلغ سعر رطل اللحم الجاموس الوقيع<sup>(٢)</sup> ثلاثة أنصاف فضة، وبلغ سعر قنطار<sup>(٣)</sup> السمن ألف نصف فضة وقنطار العسل النحل ستمائة نصف فضة<sup>(٤)</sup>.

وترتب على هذه الضائقة الاقتصادية أن ازداد الناس فقراء وانتشر الجوع فمات كثير من الناس فى شوارع المدن والقرى، واعتاد الفقراء على

---

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٨٩-١٩٠.

(٢) الوقيع: تعنى الجاموسة المكسورة أى التى أصيبت بكسر نتيجة سقوطها على الأرض، فتصبح غير صالحة للعمل، فيشتريها الجزار ويبيع لحمها، وأحياناً تعنى الوقيعا الجاموسة الكبيرة السن الهزيلة. (الباحث).

(٣) أحمد شلبى، المرجع السابق، ص ١٩١.

(٤) أحمد كتحدا عزبان الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٢٧؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٧١؛ إبراهيم الصوالحي، المرجع السابق، لوحة ١٩٣، ب؛ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٥٤-٥٥.

خطف الخبز العجين أثناء نقله إلى المخبز، وكان على كل من أراد أن يخبز الخبز أن يحمله واحد ويحرسه اثنان، وصنع الخبازون أقفاصاً يحفظون فيها الخبز حتى لا يهجم العامة لسرقته، وrehن كثير من البلاد عند بعض التجار<sup>(١)</sup>. وازداد اشتداد هذه الأزمة الاقتصادية حتى اضطر الناس إلى أكل القلط والجيف<sup>(٢)</sup>.

وعما زاد الطين بلة أن ارتفع سعر أردب القمح من ١٢٠ نصف فضة إلى ستمائة نصف فضة، ارتفع سعر أردب الشعير من مائة وعشرين نصف فضة إلى أربعمائة وخمسين نصف فضة، أى أن سعره قد ارتفع إلى ثلاثة أضعاف تقريباً، وارتفع سعر رطل اللحم من نصف فضة إلى خمسة أنصاف فضة كما كان فى عهد الوالى حسنى باشا الذى حكم مصر فى الفترة من ٩٤١-٩٤٣هـ/١٥٣٥-١٥٣٦م وارتفعت هذه الأسعار فى عهد أيوب باشا الذى حكم فى الفترة من ١٠٥٤-١٠٥٦هـ/١٦٤٤-١٦٤٦م. ومن الواضح أن هذه الأزمة الاقتصادية لم تكن قاصرة على سلعة بعينها بل شملت سلعا كثيرة<sup>(٣)</sup>.

وكان رد الفعل من جانب الأهالى أن طلمسوا إلى القلعة، ووقفوا بساحة الديوان وصاحوا من الجوع، فلما لم يجبههم أحد رجعوا بالأحجار موكب الوالى، وتم طردهم، فنزلوا إلى ميدان الرميطة، واستولوا على مخزون الحبوب من القمح والشعير، ولما علم السلطان العثمانى، بذلك عزل الوالى على باشا الخازندار، وعين مكانه والياً آخر، الذى جمع الفقراء والمتسولين، ووزعهم على الأعيان والأمراء لكى يقوموا بإطعامهم حتى انقضت هذه الأزمة<sup>(٤)</sup>.

(١) أحمد شلبي عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٩٣-١٩٥؛ عبد الكريم رافق، ص ٢٨٧؛ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٢٥٥. P.M. Holt, op.cit., p. 87.

(٢) أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٢٩؛ أحمد شلبي عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٣) أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٣٠.

(٤) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الإسكندرية ١٩٧٣، ص ١٦٠.

وكانت من أقسى الأزمات التي مرت بمصر في هذه الفترة، ودعا الجميع الله عز وجل ألا يعود مثلها مرة أخرى<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١١٢٣هـ/١٧١١م، تعرضت مصر لأزمة سياسية حادة عرفت بفتنة فرنج أحمد، في عهد الوالى ولى باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ٢٧ رجب ١١٢٣ و ١٢ شوال ١١٢٦هـ/ ١٠ سبتمبر ١٧١١م - ٢١ أكتوبر عام ١٧١٤م). وترتب عليها حدوث أزمة اقتصادية تمثلت فى عدم توريد الغلال من الصعيد، فاضطر الوالى إلى تعيين مسئول خاص عرف بمباشر الغلال لمراقبة وصول الغلال إلى القاهرة، فكان هذا المسئول يتابع بنفسه وصول السفن القادمة من الصعيد<sup>(٢)</sup>.

وتتج عن هذه الأزمة السياسية انقسام الأوجاقات العسكرية إلى قسمين:

**القسم الأول:** ويتكون من بلوكات الأسباهية الثلاثة والجاويشية والعزب، ويؤيدها أمير الحج والدفتردار، وبعض أمراء المماليك، وهم الذين وقفوا ضد فرنج أحمد.

**القسم الثانى:** ويتكون من أغاوات الأسباهية وأغا المتفرقة وكتخدا الجاويشية وبلوك الانكشارية، وهم الذين أيدوا فرنج أحمد، وتأزم الموقف فى البلاد نتيجة للانقسام الداخلى<sup>(٣)</sup>، وأدى ذلك إلى أن انتهز البعض الفرصة وهاجموا على حديقه أفرنج أحمد ونهبوها وسرقوا مواشيه وأحرقوا المنازل<sup>(٤)</sup>.

(١) أحمد الدرداشى، المرجع السابق، ص ٣٠.

(٢) نفسه.

(٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٢٢٨؛ أحمد الدرداشى، المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٤) مؤلف مجهول، أخبار النواب، لوحة ٧٧؛ أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق،

ص ٢٤٤-٢٤٥؛ أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير

الشايب، القاهرة ١٩٧٤م، ص ٢٤٥.

وقام القسم المؤيد لفرنج أحد بالاستيلاء على جمال وحمير السقاين<sup>(١)</sup> ومنع الماء عن القاهرة، حتى وصل ثمن قرية الماء خمسة أنصاف فضة، بعد أن كانت بنصف فضة، وارتفع أسعار المواد التموينية نتيجة لهذه الأزمة السياسية، وظهرت بعض العملات النحاسية التى سكت فى أحميم، واضطر الأهالى لتداولها، عندئذ تدخلت السلطات الحاكمة، وأصدرت أوامرها للمعلم داود أمين دار الضرب. لسك عملة أخرى، ومنع تداول عملة أحميم، وحددت أسعاره على أساس كل ثمانية جدد بنصف فضة، وكان ثمن البندقى بمائة وخمسة عشر ونصف والطرلى بمائة نصف فضة، والرنجلىرى بمائة وسبعة، والريال بستين نصف فضة، والريال أبو كلب بخمس وأربعين نصف فضة، ولم تخمد هذه الأزمة السياسية إلا بموت إفرنج أحمد<sup>(٢)</sup>.

وكان من نتيجة هذه الأزمة السياسية أيضاً انخفاض سعر بعض العملات مثل الدينار البندقى الذى انخفض بما قيمته خمسة أنصاف فضة، وارتفعت أسعار بعض العملات الأخرى الممثلة فى الريال الحجر، فقد ارتفع بمقدار عشرة أنصاف فضة، كما ارتفع الريال الكلب بمقدار نصفات فضة.

وقد شهدت مصر أزمة سياسية أخرى بعد الأزمة السابقة باثنى عشر عاماً، عرفت بأزمة جركس محمد الكبير، وترتب على حدوثها أزمة اقتصادية فى عام ١١٣٥هـ/ ١٧٢٣م، ونتج عن هذه الأزمة ارتفاع أسعار بعض السلع، إذ ارتفع سعر رطل الصابون إلى ثمانية أنصاف فضة نتيجة لارتفاع أسعار العملات، وفى هذه الفترة ارتفع سعر الجوزلى إلى مائة

---

(١) عن السقاين ودورهم فى الحياة السياسية، انظر: صلاح أحمد هريدى، الحرف والصناعات فى عهد محمد علي، الإسكندرية ١٩٨٤، ص ١٢٦-١٣٠.

(٢) مؤلف مجهول، المصدر السابق، لوحة ٨١، ب؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٦٠؛ أندريه ريمون، المرجع السابق، ص ١٦٠.

وخمسين نصف فضة، وارتفع الريال إلى مائة نصف فضة، وارتفع سعر الريال أبو كلب إلى خمسة وسبعين نصف فضة، والطرلى إلى مائة وخمسة وثلاثين نصف فضة والعشر الجدد بنصف فضة<sup>(١)</sup> وما زاد الطين بله، انهيار جسر يدوية نتيجة لإهمال صيانتها ونتج عن ذلك غرق البلاد وتهدم كثير من المنازل، وتشريد الكثير من السكان، هذا إلى جانب انخفاض منسوب النيل نصف ذراع<sup>(٢)</sup>.

واستمرت الأزمة إلى عام ١١٣٧هـ/١٧٢٤م، وزاد من استمرارها أن جر كس محمد الكبير أرسل إلى هواره بالوجه القبلى يبلغهم بعدم إرسال الغلال للقاهرة، حتى يتم التصرف فى محصوله بالسعر الذى يحدده إلى جانب أن الكشافين استغلوا الموقف، ومارسوا ظلمهم للأهالى فاشتكوا للعلماء فطلبوا من الوالى ضرورة عقد اجتماع الديوان بجميع هيئاته من العلماء والبكوية والسادات ونقيب الأشراف وأغوات السبعة بلوكات والسناجق، والسبعة أوجاقات، وذلك لمناقشة ما حل بالأهالى من ظلم، وقرروا تشكيل لجنة أقرت ضرورة حل جميع المقاطعات التى أنشئت منذ عام ١٠٨٣هـ/١٦٧٢م حتى عام ١١٣٧هـ/١٧٢٤م ورد الأموال إلى أصحابها، وحصر التركات، واتزام جميع المسئولين بتلك الإجراءات<sup>(٣)</sup>، وعلى الفور بدأت الانكشارية فى التخلّى عن مقاطعاتها وعن المذبح وتخلت العزب عن الخردة واتخذت الباشا إلى إجراءات أخرى منها تحديد أسعار العملة، وكلف فى هذا الصدد أوجاق مستحفظان والأوجاقات الأخرى، متابعة ذلك، وطلب هذا الباشا من الأهالى عدم دفع أى مبالغ زائدة للكشاف<sup>(٤)</sup>.

(١) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٣٦١.

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٧٨.

(٣) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٢٤٩.

(٤) نفسه.

وعلى الرغم من اتخاذ هذه الإجراءات فإن أوجاق مستحفظان لاحظ ارتفاع أسعار السلع التموينية وغيرها بمقدار ٥٠٪، وواجه الباشا والديوان هذا الموقف بالاستعانة بأهل الخبرة فى هذا المجال فقرروا إعلان أسعار جديدة، ومعاقبة كل من يخالفها وكانت هذه الأسعار على النحو التالى:

يكون سعر رطل اللحم الضانى نصفين فضة، ورطل اللحم الجاموسى نصفين فضة، والزيت الحار ثلاثة أنصاف فضة، والجبن نصفين فضة، ورطل الصابون ثمانية أنصاف فضة، وقنطار البن خمسة وأربعين ريالاً، وتظل عملة الجدد يستخدمها الناس، ومن الملاحظ، فإن الفضة لم يكن لها استخدام إذ أنها زيفت، ونتج عن هذه الإجراءات إغلاق المحلات، واختفاء السلع واضطراب الأحوال وتوقف التعامل بالجدد<sup>(١)</sup>.

وانتهز أحد الأمراء المماليك وهو عثمان بك ذو الفقار الصراعات بين البيوتات المملوكية إبان ولاية يحيى باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١١٥٤-١١٥٦ هـ/ ١٧٤١-١٧٤٣ م واستولى على بعض الوكالات وما فيها من سلع تموينية مثل السمن والعسل، والسيرج والدقيق والبقسماط والأرز فحمل مائة وعشرين جملاً، واتجه بها إلى جبل الطور، حتى أن قابودان السويس اشتكى للباشا فطلب على الفور عقد اجتماع للديوان لمواجهة الموقف<sup>(٢)</sup> ولم تشر المصادر المعاصرة لتلك الفترة إلى الإجراء الذى اتخذ فى هذا الصدد<sup>(٣)</sup>.

وكان من العوامل التى ساهمت فى خلق تلك الأزمات الاقتصادية فى مصر العثمانية سلوك بعض الولاة العثمانيين، نذكر منهم على سبيل المثال الوالى مصطفى باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٢٨-١٠٢٩ هـ/

(١) أحمد عزبان المدراسى، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٢) نفسه.

(٣) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٧١؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لحة ١٣.

١٦١٩-١٦٢٠م، فقد قام هذا الوالى بفرض ضرائب على التجار وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار بعض المواد التموينية<sup>(١)</sup> ومنهم الوالى إبراهيم باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٣ محرم ١٠٨١هـ - آخر جمادى الأولى ١٠٨٣هـ / ٢ يونيو ١٦٧٠م - ٢٣ سبتمبر ١٦٧٢م فقد أدى الحريق الذى نشب فى سوق البارودية القريب من باب زويلة نتج عنه تهدم كثير من الحوانيت والمنازل، وتوفى كثير من الأهالى، فقام بسك عملة جديدة مخلوطة بالنحاس الأصفر، وأمر الناس بالتعامل بها ولكنهم امتنعوا عن تداولها<sup>(٢)</sup> فعرضهم هذا الرفض لتجاوزات هذا الوالى ضدهم.

ولم يكن هذا الوالى آخر الولاة العثمانيين الذين تلاعبوا بالعملة بخلطها بالنحاس، بل نجد أن حسين باشا بن جنبلات الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٨٤-١٠٨٦هـ / ١٦٧٤-١٦٧٥م يقوم بتحذيد أسعار العملة على أساس كل قرش كلب بثلاثين نصف فضة بعد أن كان ثمن هذا القرش يقدر بأربعين نصف فضة، والريال باثنين وأربعين بعد أن كان ثمنه ستين نصفة فضة، والأشرفى المحمدى بخمسة وثمانين نصف فضة والبندقى خمسة وتسعين نصف فضة واتفق الأمراء المماليك على أن الريال الشريفى وريال أبو كلب يستعملان فى الجهات الحكومية ويجب تقدير قيمة الريال أبو كلب بثلاثين نصف فضة، وفى المعاملة خمس وثلاثين نصف فضة، ومع ذلك ندر وجود الريال أبو كلب لذلك عادت الأسعار إلى سابق عهدها<sup>(٣)</sup>.

وترتب على ذلك انخفاض وارتفاع أسعار بعض العملات، فقد انخفض الريال أبو كلب من أربعين إلى ثلاثين نصف فضة، وارتفع سعر

(١) نفسه.

(٢) نفسه، ص ١٧١؛ نفسه، لوحة ١٠٧أ.

(٣) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٧١؛ يوسف اللواتى، المرجع السابق، لوحة ١٠٧أ.



الريال إلى اثنين وأربعين نصف فضة، بعد أن كان ثلاثين نصف فضة، إبان ولاية حسنى باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ٩٤١-٩٤٣هـ / ١٥٣٥-١٥٣٦م.

ومن الجدير ذكره أنه كان هناك سعران للعملة فى مصر العثمانية سعر رسمى وسعر حر كما يقال فى أيامنا هذه، وهذا بالطبع يؤثر فى القوة الشرائية، فعادة ما يقبل الناس على السعر المنخفض للعملة.

لذلك اتخذت إجراءات عام ١١٠٩هـ / ١٦٩٧م إبان ولاية إسماعيل باشا حكم مصر فى الفترة ما بين ١١٠٧-١١٠٩هـ / ١٦٩٥-١٦٩٧م كان منها تغيير العملة<sup>(١)</sup> فقد استبعدت العملة الذهبية المعروفة بالأشرفى وحل محلها العملة الذهبية المعروفة بالذهب الطرلى، ولذلك عقد الوالى اجتماعاً للديوان حضره السناجق، والأغاوات وأمين دار الضرب، وسلمه السكة الجديدة، وأمره الديوان بسك تلك العملة من الذهب، عيار ٢٢ قيراطاً، وكانت المائة طرلى وزن ١٢٥ درهماً<sup>(٢)</sup> وفى الوقت نفسه انتشر معدن الفضة، وأعدمت عملات الجدد المسكوكة من النحاس وصار الناس يصرفون الشرفى الطرلى بمائتى نصف فضة. كان كل من أراد من التجار والأهالى شيئاً جديداً من العمل لم يجده<sup>(٣)</sup>.

ومع ذلك ارتفعت الأسعار فاشتكى الأهالى للباشا، فدعا إلى عقد اجتماع فى منزل إسماعيل بك أحد الأمراء المماليك، وحضره السناجق والأغاوات، واختيارية الأوجاقات السبع، ونقيب الأشراف ونائب القاضى، والسادات والبكرية والعلماء، وأرباب الخرق وكبار التجار ومشايخ الحرف، لبحث الوضع الاقتصادى المتدهور، وأصدر هؤلاء المجتمعون القرارات اللازمة

(١) نفسه، ص ١٧٢؛ نفسه، لوحة ١٠٨ ب.

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٩٨-١٠٠.

(٣) نفسه، ص ١٠٠.

لمواجهة الموقف، كان منها قرار بإبطال الفضة المقصودة، والتعامل بالفضة المرادى، والجدد والنحاس، وقرروا تعيين لجنة لمراقبة تنفيذ هذا القرار، ولكنها لم تنفذ أى شىء فاضطر الوالى إلى أن يعقد اجتماعاً آخر حضره زعيم مصر وأمين الحسبة بالإضافة إلى المجلس السابق، وقرروا إبطال الفضة المقصودة، وتحديد أسعار بعض العملات ومنع حمايات والرشوة<sup>(١)</sup>.

وفى عام ١١١٤هـ/ ١٧٠٣م ظهر تزيف العملة وغشها إبان ولاية فترة محمد باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١١١١-١١١٦هـ/ ١٦٩٩-١٧٠٤م ونتج عن ذلك ارتفاع الأسعار، كما نتج أيضاً تغيير اسم عطفة الصاغة إلى عطفة المقاصيص، وتقرر أيضاً أن تكون سعر الشرفى طره بمائتى نصف فضة، والشرفى المحمدى بمائتين وستين نصف فضة، والريال الحجر بمائة وعشرة أنصاف فضة، والريال الكلب بستين نصف فضة، وقد ساعد اليهود الصيارفة على ازدياد الأزمة فإنهم جمعوا العملات التى لا يتعامل بها الأهالى وأخفوها، فاشتد الكرب بالناس، واجتمع تجار الأسواق، وعرضوا شكواهم على علماء الأزهر فقاموا بتبليغ شكواهم إلى الوالى فأمر بانهقاد الديوان لمناقشة الأمر، واتفقوا على إبطال المقاصيص فعلاً، وتقرر أن من لديه شىء من هذه العملات فعليه استبدالها فوراً من دار الضرب، أو من الصيارف كما قرر المجتمعون فى الديوان بإغلاق الصاغة، وكان على الصاغة الجواهرجية تسليم ما لديهم من الفضة والنحاس إلى دار الضرب، وحددت أسعار العملة على أساس الطرلى بمائة نصف فضة والمحمدى بتسعين نصف فضة والبندقى بمائة وعشرين نصف فضة، والريال الحجر بخمسة وخمسين نصف فضة، والريال أبو كلب بثلاث وأربعين نصف فضة، وحددت أسعار السلع التموينية وكل من يخالف ذلك يعاقب طبقاً للقانون<sup>(٢)</sup>.

(١) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) نفسه.

وبالفعل تم معاينة اثنين قبانية وثلاثة زياتين وجزار، لتلاعبهم فى الميزان، فضربوا حتى الموت<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لقرارات الديوان انخفض سعر العملة، فأصبح الشريفى طره لى بمائة نصف فضة بعد أن كان سعره مائتين وخمسين نصف فضة، والمحمدى بتسعين نصف فضة بعد أن كان بمائتين وتسعين، والريال بخمسة وخمسين نصف فضة بعد أن كان بمائة وعشرة أنصاف، والريال أبو كلب بثلاثة وأربعين نصف فضة، بعد أن كان بتسعين نصف فضة، ولنا أن نتصور أثر ذلك على الأسعار، وعلى الأهالى، فقد أصبحت معيشتهم ضنكاً.

ورغم تلك الإجراءات التى اتخذت لمواجهة الموقف الاقتصادى فى البلاد، فإن الأغا استدعى شيخ الطحانين وشيخ الخبازين وباقى مشايخ الحرف، وأحضر أردب قمح وطحنه وقدر سعره على حسب الفضة الديوانى، فقدر الجدد بخمس أواق، كما حددت الأسعار على النحو التالى:

حدد سعر رطل البن باثنى عشر نصفاً، ورطل السكر الخام بنصفى فضة، ورطل الشمع بخمسة أنصاف فضة، ورطل الشمع الشفاف بستة أنصاف فضة، ورطل السكر المكرر بثمانية أنصاف فضة، ورطل العسل الحر بنصف فضة، ورطل العسل المقطر بنصف فضة، ورطل العسل الأبيض المصرى بخمسة أنصاف فضة، ورطل العسل الرومى بجميع أنواعه بنصفين وأربعة جدد<sup>(٢)</sup> ورطل الصابون بثلاثة أنصاف فضة ورطل التبغ بخمسة أنصاف فضة ورطل الزيت الطيب المصفى بنصفين وأربعة جدد ورطل الزيتون الأخضر بنصف فضة، ورطل الزيتون المغربى بنصف فضة وأربعة جدد، ورطل الزيتون البلدى، بنصف فضة، ورطل العسل المقطر المصفى، بنصف فضة،

(١) أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٦٨؛ مصطفى بن الجاج إبراهيم، المرجع السابق،

ص ١٠٤؛ عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث، ص ١٦١.

(٢) أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٦٧؛ عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص ١٦٢.

وأربع جدد، ورطل السمن الحر بنصف فضة، والسمن البقرى بثلاثة أنصاف فضة للرطل، والزهر بنصفى فضة للرطل، والسمن الشريد مثل الزهر والسيرج بنصفى فضة، والطحينة بنصف فضة وجديدين للرطل، والزيت الحار بنصف فضة وستة جدد للرطل، والزيت الحلو بنصف فضة وجديدين، والجبن الجاموس الوادى بنصف فضة وأربعة جدد، والجبن الجاموسى الطرى بنصف فضة وجديدين، الحالوم والسلطانى بنصف فضة، والناعمة بنصف وجديدين، والقريش والشلفوطى بخمسة جدد، والطرية بنصف فضة وستة جدد، واللحم الضانى بنصف فضة وأربعة جدد، ولحم الماعز بنصف فضة وجديدين<sup>(١)</sup>.

وبمقارنة هذه الأسعار بالأسعار السابقة نجد انخفاضاً وارتفاعاً فى أسعار السلع، فقد انخفضت أسعار رطل العسل بمقدار نصف، وانخفض كذلك سعر الصابون، والسمن واللحم الضانى والشعير، وفى الوقت نفسه ارتفعت أسعار القمح والأرز والشحم والبن، وأدخلت سلع لأول مرة فى قائمة الأسعار مثل السيرج، والجبن الجاموسى، والطرى والوادى، والحالوم والسكر بأنواعه الخام والشفاف والمكرر، وكذا الشمع والتبغ والدجاج.

وفى الوقت نفسه أصدر حسن باشا السلحدار محافظ مصر السابق الذى حكم فى الفترة ما بين ١١١٩-١١٢١هـ/١٧٠٧-١٧٠٩م أمراً بسك عملة من الذهب الزنجلىرى والزلاطة، كما أصدر أمراً بصك عملة من الفضة والأخشاب ولكن الأهالى امتنعوا عن تداولها ما عدا الزنجلىرى الذى فضه الأهالى للتعامل به لمعرفتهم أنه أكثر قيمة<sup>(٢)</sup>.

ثم أصدر محمد باشا النشنجى الذى حكم فى الفترة ما بين ١١٣٤-١١٣٨هـ/١٧٢١-١٧٢٦م أمراً لتنظيم العملة فأحضر الأغا ومعه أمين دار

(١) نفسه، ص ٦٨؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٢) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٢١٥.

الضرب وجميع العاملين بهذا الدار ومعهم نقود مسكوكة من الذهب القندقلى<sup>(١)</sup>.

لم يكن هذا النوع يستخدم من قبل، بل كان المستخدم عملة ذهبية تعرف بالأشرفى والطرلى والزنجلىرى وقد تم تحديد قيمة القندقلى باثنين وعشرين قيراطاً كما ذكر أحمد شلى<sup>(٢)</sup> أما الدمرداشى ومصطفى بن الحاج إبراهيم فقد حددا قيمته بأربعة وعشرين قيراطاً<sup>(٣)</sup> ونميل إلى ترجيح رأى الثانى، ويرجع ذلك إلى أن الباشا عندما عرض الرأى الأول على الأرجاقات رفضوه وقبلوا الرأى الثانى، وعندئذ أصدر أمره بتعيين المعلم داود ناظراً لدار الضرب وألبسه الباشا القفطان الخاص بالمنصب<sup>(٤)</sup>، وبموجب هذا القرار أخذ منه سكه الجنزلى، ووضعها فى كيس خاص بذلك، وتم إغلاقه ووضع الختم عليه، وسلم إلى خازندار الديوان، وضعه فى الخزانة وأعطى السكة الجديدة للمعلم داود<sup>(٤)</sup>.

ورغم قيام الوالى بتلك الإجراءات فإنها لم تقض على الأزمة الاقتصادية، بل استمرت فى الزيادة، ولم يجد الأهالى القوت الضرورى مثل السمن والجبن والزيت ولو بأعلى الأسعار، لهذا اشتكى الأهالى إلى باب مستحفظان وكان مسئولاً عن مراقبة الأسعار وعن أى ظلم يحيق بالناس من جانب الجهات المسئولة، ومن أجل ذلك أصدر أغا المستحفظان قراراً ببطلان جمع حمايات، ويفهم من ذلك أن الباشا لا حول له ولا قوة، وأن الأمر بيد محمد جركس الكبير وكتخدا المستحفظان اللذين كتبوا حجة بذلك

(١) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٤٤٠.

(٢) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٤٤١.

(٣) أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٥٥؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(٤) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٤١١.

ويحضور العلماء البكرية والسادات، ووقع عليها قاضى القضاة<sup>(١)</sup>، وتم تسليمها إلى الأغا بتاريخ السادس من شهر جمادى الآخرة عام ١١٣٧هـ/ الاثنين ١٩ فبراير ١٧٢٥م، ونادى فى الناس بعدم التعامل بالعملة السابقة.

وكان من نتيجة هذا الإجراء اختفاء السلع من الأسواق، ورغم ارتفاع أسعارها. لهذا قررت السلطات الحاكمة وضع مراقبين على كل مخبز تكون مهمته مراقبة أحوال البيع، ولكن لم يأت هذا الإجراء بنتيجة، ومع ذلك نودى بالتعامل بالعملة الجديدة، ولكن الأهالى خشوا من توقف التعامل بالعملة التى يتعاملون بها. وبدأ العامة يقارنون الأسعار بأسعار فترة ولاية رجب باشا الذى حكم فى الفترة ١١٣٣-١١٣٤هـ/ ١٧٢٠-١٧٢١م ففى تلك الفترة كان سعر أردب القمح يباع بسعة وعشرين نصف فضة، وياع الفول بأربعة وعشرين نصف فضة وتباع الشعير بعشرة أنصاف فضة، وكان هناك عامل آخر ساعد على ازدياد الأزمة، وهو أن الباشا أراد إخراج الهوارة والتجار من الأوجاقات العسكرية لكى يحرمهم من لكى تؤول إلى بيت المال، ولكن الأوجاقات تمسكت بهم، ومن الملاحظ أن الهوارة كانوا منضمين إلى الانكشارية والعزب، على حين انضم التجار إلى الأوجاقات السبعة منذ ولاية إبراهيم باشا<sup>(٢)</sup>.

ونتيجة لكل ذلك استغل الباشا الموقف المتأزم فى البلاد، وباع غلال الحرمين الشريفين وغلال الفقراء والمساكين بسعر الأردب بجنزلى، لهذا حرم أهالى الحجاز وأهالى مصر من هذه الغلال، بالإضافة إلى ذلك باع غلال الدشايش والخواصك وقدرت تلك الكمية بثمانية وعشرين ألف أردب.

(١) نفسه.

(٢) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٤٤٢.

ولهذا تضامن العلماء مع الأهالي في شكواهم إلى السلطان العثماني في استانبول في عاشر ذى الحجة عام ١١٣٧هـ / ٩ أغسطس ١٧٢٥م وعقدوا اجتماعاً في منزل محمد بك الدفتردار، وعينوه قائمقام، عليهم متابعة شكواهم لدى السلطان العثماني ومن حسن الحظ أن منسوب ماء النيل ارتفع في هذا العام، ولكن لم تتراجع على موجة الغلاء الفاحش.

ونتيجة لعدم استقرار الأمور في البلاد، ولسوء الأحوال الاقتصادية إبان ولاية حسن علي باشا الذي حكم فيما بين ٢١ ربيع الأول ١١٣٨هـ و ٨ جمادى آخر عام ١١٣٨هـ / ٢٧ نوفمبر ١٧٢٥ - ١١ فبراير عام ١٧٢٦م، انتهز اللصوص الفرصة وقاموا بالسطو على الأسواق والمحلات ونهبوا النحاسين والصباغة وخان الخليلي، واستولوا على الكهرمان، واستولوا من الغورية ومن الأماطيين والسكرية على الشاش والقطن. ووصل الأمر إلى أن بعض السراجين<sup>(١)</sup> كانوا يقومون بالاستيلاء على بعض الأشياء من أحد المحلات، فإذا طالبهم صاحب المحل بأثمانها أطلقوا عليه الرصاص ولم يكتف هؤلاء اللصوص بذلك، بل قاموا بالهجوم على الحمامات واستولوا على أموالها، وترتب على عدم استقرار الأحوال الأمنية، والاستيلاء على أموال بعض التجار، إلى إفلاسهم كما أن هؤلاء اللصوص قاموا بقتل بعض الأمراء المماليك وقتل بعض الجنود والتمثيل بجثثهم، ولما علم الباشا بذلك أصدر أوامره بالقبض على هؤلاء وإعدامهم فوراً.

وعلى الرغم من ذلك لم تهدأ الأحوال الأمنية في مصر العثمانية، بل قام اللصوص بالاستيلاء على أمتعة الأهالي ولم يعينوا بأي شيء حتى بآراء العلماء، ووصل بهم الأمر إلى فرض الإتاوات على الأهالي الذين يقيمون أفراحهم.

(١) نفسه، ص ٤٥٠-٤٥١.

ورغم كل هذه الإجراءات التي قام بها الولاة، فإن هذه الأزمة بقيت حتى عام ١١٤٠هـ/١٧٢٨م ففي هذا العام أصدر محمد باشا النشنجي الذي حكم في الفترة ما بين ١٣ جمادى آخر عام ١١٣٨هـ و ١١ محرم ١١٤١هـ/١٥ فبراير ١٧٢٦م - ١٧ أغسطس ١٧٢٨م أوامره بإصدار عملة جديدة حدد أسعارها وأوزانها، وفي الوقت نفسه أعلن الأغا أن كل نصف فضة يساوي عددًا من العملة الجديدة، وأمر بوقف التعامل بالدرهم، ولذلك أعدم المعلم داود أمين دار الضرب، لأنه أخذ يضرب الدراهم المملغة وبخاصة من الذهب الجنزلي، وأعدم كذلك أحمد أفندي الروزنامجي<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من القيام بكل هذه الإجراءات فإن أسعار السلع التموينية ظلت مرتفعة فلم ينخفض سعر أردب القمح في مدته عن زنجليري، وحددت أسعار القمح والبقول في بولاق بستين نصف فضة، والحمص بنصفى فضة، ولم ينخفض السعر عن ذلك، ولم ينخفض سعر رطل الصابون عن سبعة أنصاف فضة، وشهدت مدة ولايته أعمال السلب والنهب رغم أنه قضى على نفوذ الشواربية<sup>(٢)</sup>.

ومع كل هذه الإجراءات لم تنخفض الأسعار واستمرت في الارتفاع حتى وصل سعر الأردب القمح ثمانية قروش عام ١١٤٢هـ/١٧٢٩م، أى في ولاية باكير باشا الذي حكم في الفترة ما بين ١٤ صفر ١١٤١هـ - غرة محرم ١١٤٢هـ/ ١٩ سبتمبر ١٧٢٨ - ٢٧ يوليو ١٧٢٩م وتفاقمت الأزمة السياسية التي كانت تمر بها البلاد، وخاصة بعد تدهور الموقف في صعيد مصر، وترتب على ذلك عدم إبحار السفن إلى الصعيد<sup>(٣)</sup>. وقام جركس

(١) أحمد شلبي عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٤٥٠-٤٥١.

(٢) الشواربية: كان ال شورابي من كبار التجار، وكان يبتهم من بيوت المجد والعز والفخر، ومنهم عائلة مشهورة بالقليوبية. (انظر: علي مبارك، الخطط التوفيقية، الجديدة ومدنها وبلادها القديمة

والشهير، بولاق ١٣٠٥هـ، الجزء الرابع، ص ٢١٦).

(٣) أحمد شلبي عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٥٥٧.



محمد الكبير وكان قد وصل إلى البهنسا في العام نفسه، بأعمال السلب والنهب، بل إنه ساعد على ازدياد الأزمة الاقتصادية بمنعه إرسال مراكب من الصعيد، لهذا قل وجود القمح، وارتفع سعره، ويدو أن السلطات الحاكمة في مصر وكان يتولاها عبد الله باشا الكبير الذي حكم في الفترة ما بين ٦ ربيع الآخر عام ١١٤٢ هـ - ١٢ ربيع الأول ١١٤٤ هـ/ ٢٩ أكتوبر سنة ١٧٢٩ م - ١٤ سبتمبر عام ١٧٣١ م كانت من الضعف بحيث أنها جهزت خمس تجريدات عسكرية للقضاء على نفوذ جركس محمد لكنها لم تتمكن من القضاء عليه<sup>(١)</sup> فأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار فوصل قنطار القطن أربعين قرشاً ديوانياً، وبلغ سعر قنطار البصل أربعين نصف فضة، ونتيجة لارتفاع الأسعار بهذا الشكل المخيف صارت حالة الناس يرثى لها<sup>(٢)</sup> وزاد الأمور تعقيداً أنه فرض على التجار ضرائب عينية، فقد فرض أربعين كيساً من البهار، لكي يواجه الباشا نفقات الحملة المزمع إرسالها ضد جركس محمد الكبير في صعيد مصر ومن العوامل التي أدت إلى عدم استقرار الأحوال الاقتصادية في مصر كثرة تغيير العملة، فعندما تولى السلطان محمود خان العرش صارت أسعارها على النحو التالي:

تغير عملة الفندقلي بزر محبوب صار سعر الفندقلي زر محبوب ونصف زر محبوب، مائة وعشرة أنصاف فضة، والنصف بخمسة وخمسين نصف فضة، والريال المشط، والريال أبو طاقة بتسعين نصف فضة، والريال أبو كلب والريال الحجر بخمسة وخمسين نصف فضة، والفندقلي الذي أبطل سكه بمائتي نصف فضة، وأصدر والى مصر أمراً بذلك لأغاوات الانكشارية، كي يقوموا بتنفيذ هذه الإجراءات كما نودى بهذا القرار في البلاد<sup>(٣)</sup> وكان

(١) أحمد شلبي عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٥٥٩.

(٢) نفسه، ص ٥٧٥.

(٣) أحمد شلبي عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٩٠-١٩٤.

تغيير العملة سمة واضحة من سمات هذا العصر، فقد تغيرت العملة في إبان ولاية محمد باشا السلحدار الذى حكم فى الفترة ما بين ٨ جمادى الآخرة عام ١١٤٤هـ - ١٥ صفر ١١٤٦هـ / ٨ ديسمبر ١٧٣١م - ٢٨ يوليو ١٧٣٣م. فأصبح سعر الفندقلى مائتى جنزلى والزنجلىرى بمائة وستين، ولكن الناس ثاروا على هذه الإجراءات، وألقوا على موكب الوالى الحجارة، فاضطر الوالى إلى الذهاب إلى القلعة، وطلب قادة الأوجاقات العسكرية لعقد اجتماع فى الديوان، لمناقشتهم فى الأمر. وبعد المناقشة اتفق المجتمعون على إبطال العمل بأسعار العملة الجديدة، وحددت أسعار أخرى على أساس الريال ستة وثلثين نصف فضة، والزنجلىرى بمائة وسبعة نصف فضة والطرلى بمائة والفندقلى بمائة وثلثين نصف فضة والنصف فضة بائتى عشر جديداً، وكان قد تم التصديق على هذه الأسعار الجديدة فى ١٦ جماد آخر عام ١١٤٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٧٣١م<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من اتخاذ هذه الإجراءات فإن الأمور لم تهدأ فلاجأ اللصوص إلى الخطف والقتل واستولوا على بغال التجار، وارتفع سعر قربة الماء فصارت بأربعة أنصاف فضة، وأغلقت الأسواق محلاتها، وأصبحت البلاد فى حالة يرثى لها، بل إن الوالى أصدر أمراً بعدم خروج النساء والأولاد إلى الأسواق، وامثلت النساء لذلك<sup>(٢)</sup> ومن الأمثلة على سوء الأحوال الأمنية والاقتصادية أن عام ١١٤٥هـ / ١٧٣٣م شهد ارتفاع الأسعار ارتفاعاً هائلاً، ومن الأدلة على ذلك أن ارتفع سعر العملة فأصبح الفندقلى بمائتين وأربعين نصف فضة لهذا شكا الأهالى للعلماء والتجار، واختاروا الشيخ إبراهيم بسيونى وبعض طلبة الشيخ عبد الله الشبراوى، وتوجهوا إلى محمد بك قطامش، ومن بعده توجهوا إلى الوالى، وقرأوا الشكوى عليه،

(١) نفسه.

(٢) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٥٧٦.

وأرسل معهم كخيته، وعندما تأكد الوالى من صحة ما قرئ فى شكوى الأهالى أمر بعقد اجتماع للمسئولين فى بيت رضوان بك الدفتردار، وفى يوم الاجتماع امتلأ الأزهر بالأهالى، وخرج عميان الأزهر فى مظاهرة، وأغلقوا المحلات بالقوة إلى أن وصلوا إلى ميدان الرميلة، وخشى الصناجق من ذلك، وتحت ضغط هذه المظاهرة صدرت الأوامر بعدم استعمال المقاصيص والدراهم، وحدد سعر الجدد الديوانية بثمانية أنصاف فضة، وأمر بمنع تداول الفضة الأخشا، وطالب العلماء الوالى بتحديد الأسعار، فأمرهم الوالى بضرورة الاجتماع فى منزل شيخ الإسلام واجتمعوا وحددوا أسعار بعض السلع، وكل من يمتنع عن تنفيذها يقتل فوراً وامثل الجميع لذلك.

وعلى الرغم من ذلك شح وجود بعض السلع مثل الخيار، والبطيخ والخضر، وبعض السلع الضرورية، واستمر الحال على هذا المنوال ثلاثين يوماً، لم تهدأ الأحوال فى أثناءها إلا بعد أن هدد الباشا بخوزقة كل من يخالف هذه التعليمات<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك استمرت الأسعار فى الارتفاع، حتى مجئ عثمان باشا والى طرابلس الشام، الذى حكم فى الفترة ما بين ١٣ جمادى الآخرة عام ١١٤٦ - ٢٧ ذى الحجة عام ١١٤٧هـ / ٢١ نوفمبر ١٧٣٣م - ١٧٣٤م) واشتكى الأهالى إليه من ارتفاع الأسعار، ولم يلتفت لشكواهم، فرمى بالحجارة، وكاد الحرس أن يشتبك معهم، ومع ذلك استمر التلاعب أيضاً بالعملات حتى مجئ باكير باشا والى مصر السابق، الذى حكم فى الفترة ما بين ١٤ شوال عام ١١٤٨هـ و ٢٧ ذى الحجة عام ١١٥٠هـ / ٨ مارس ١٧٣٥م - ٢٧ أبريل عام ١٧٣٧م، فاشتكى إليه الأهالى من تعدد العملات، إذ أصبحت ثلاث عملات أخشا، مرادى، مقصوص وكان

(١) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٥٨٥.

الأخشا بستة عشر جديداً، والمرادى باثنى عشر جديداً، والمقصوص بثمانية جدد، وتوقع الأهالى أن يقوم الوالى باستبدال العملة، ولكن لم يحدث شئ من ذلك، فاغتم الناس غمماً شديداً، وامتنعوا عن تناول المقصوص، واقتصر تعاملهم على الأخشا والمرادى، لهذا اختفى المقصوص، فأصبح الذى كان يسعر بالمقصوص يسعر بالديوانى.

وعدلت الأسعار بعد ذلك، فبعد أن كان سعر رطل اللحم الضانى بثلاثة مقاصيص صار سعره بثلاثة أخشا، ورطل الجاموس باثنين مرادى بعد أن كان باثنين مقاصيص، ولهذا حزن الناس حزناً شديداً، ومازاد الموقف سوءاً أن سلطان الدولة العثمانية طلب من والى مصر إرسال ثلاثة آلاف جندى، ولكن لم يتمكن الوالى من تنفيذ المطلوب منه، إذ لم يحضر جنود من القليوبية ولا من الجيزة ولا من شرقى أطفيح، بسبب الغلاء الفاحش، لكنه تمكن بعد ذلك من إعداد هذا العدد المطلوب من الغربية والبحيرة والمنوفية والشرقية والمنصورة<sup>(١)</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك أصدر أغا الحسبة أوامره للتجار بدفع ما كان يؤخذ منهم سابقاً أى منذ عام ١١٠٥هـ/١٦٩٣م. فامتثل الجميع ما عدا شيخ التجار بالغورية والجمنليون، ولا نعرف سبباً لذلك وطلب شيخ التجار هذا عقد اجتماع فى منزله، ومن الطريف أنه طلب من الجميع المساهمة فى مصاريف هذا الاجتماع، ولكن شيخ تجار المغاربة امتنع عن الحضور والمساهمة فى مصاريف هذا الاجتماع على أساس أن شيخ التجار هو الذى دعا للاجتماع وعليه أن يتحمل تكاليفه، وعندما علم المحتسب بذلك أخبر شيخ التجار بضرورة تنفيذ ما أقره الاجتماع والتزم بذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٥٩٥، عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٦٤.

(٢) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٦٠٦-٦٠٧.

وكان من نتيجة تخطيط الولاة العثمانيين فى سياستهم المالية فى هذه الفترة وقد تمثل فى تغيير العملة من وقت لآخر، أن زادت شكاوى الأهالى للدول العثمانية فأصدرت فرمانًا عام ١١٤٨هـ/١٧٣٦م، ينص على إبطال عملة الفندقلى بعد أن ارتفع سعرها من مائة وأربعة وثلاثين نصف فضة إلى مائة وستة وأربعين نصف فضة على أن يسك بدلا منه زر محبوب<sup>(١)</sup> وحدد سعره بمائة وعشرة أنصاف أخشا، ونص كذلك على إبطال المرادى، وعدم استخدامه فى البيع والشراء،... وأن يستخدم بدلا منه الدراهم وحدد سعرها بأربعة أنصاف أخشا لكل درهم، ونودى بذلك بالقاهرة<sup>(٢)</sup>، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد قامت الدولة العثمانية عام ١١٦٧هـ/١٧٥٤م بتبديل العملة فى مصر بمناسبة تولية السلطان عثمان خان عرش السلطنة وكان الوالى فى مصر إذ ذاك مصطفى باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١١٦٧هـ و ١١٦٨هـ/١٧٥٤-١٧٥٥م. فجمعت العملة القديمة ووضعت فى المخازن، وبدأت دار الضرب صك العملة الجديدة وهى زر محبوب.

وفى عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م، أمر محمد بك أبو الذهب بإبطال العملة التى سكّت فى عهد علي بك الكبير، وأدى هذا القرار إلى فقدان ٢٠٪ من قيمة العملة، وانتهز التجار الأوروبيون هذه الفرصة وجمعوا هذه العملة وحولوها إلى سبائك من الذهب، وأرسلوها إلى مرسيليا، وحققوا من وراء ذلك أرباحًا طائلة<sup>(٣)</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك نجد أن الأمير المملوكى محمد بك الألفى فرض عام ١٢١١هـ/١٧٩٦م ضرائب جزافية على سكان قرية قرب بلبس

(١) أحمد شلى عبد الفنى، المرجع السابق، ص ٦١٢.

(٢) أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٣) محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، ص ٨٦.

عاصمة مدينة الشرقية فاستغاث الأهالي بالشيخ الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر، وكانت له حصة فيها، فاتصل بإبراهيم بك، ومراد بك فحاولا منع المظالم المستحدثة والمكوس وكتبوا بذلك حجة<sup>(١)</sup>.

إلى جانب أسباب الأزمات الاقتصادية والسياسية السابقة نجد أن اليهود كان لهم دور فى حدوث أزمات اقتصادية رهيبة مستغلين فى ذلك خبرتهم بالأعمال المصرفية، ولكن أحمد باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٨٦-١٠٨٧هـ/١٦٧٥-١٦٧٦م فطن لأساليبهم، فأمر بإبعادهم من الديوان وعين بدلا منهم إبراهيم جاويش دلال البلاد فى وظيفة صراف باش، وصالح أفندى كاتب الحوالة، وبالإضافة إلى ذلك عين عدداً من الصيارف المسلمين.

وقد فرض الباب العالى ضرائب على الأهالى عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥-١٦٩٦م وذلك بإيعاز من ياسف اليهودى ملتزم دار سك النقود، لما سافر إلى استانبول، سأل الباب العالى عن أحوال مصر وإمكانية زيادة الضرائب المفروضة على أهلها، أجاب أنه يمكن فرضها وهدد بتحصيلها، فأرسل الباب العالى معه فرمان السلطانى الخاص والقاضى بفرض تلك الضرائب وسلمها ياسف اليهودى للوالى قام بتنفيذها فوراً، وأعلنها فى الطرقات والشوارع<sup>(٢)</sup> ولكن الأهالى ثاروا وطلبوا بتسليمهم ياسف، ولكنه رفض، فقبضوا على ياسف وقتلوه حرقاً<sup>(٣)</sup>.

وتعرضت البلاد عام ١١٢٨هـ/١٧١٥م، لأزمة اقتصادية إبان ولاية

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٥٩-٦٠.

(٢) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٧٤، يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٠٨.

(٣) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٤) نفسه.

عابدى باشا الذى حكم البلاد فى الفترة ما بين ١١٢٦-١١٢٩هـ/ ١٧١٤-١٧١٧م، ويرجع سبب هذه الأزمة الاقتصادية إلى ثلاثة من اليهود، كانوا يعملون كتبة فى الديوان فتلاعبوا بأسعار العملة، وانتهى الأمر بإعدامهم، وطلب الوالى عقد اجتماع للديوان، لتحديد أسعار العملة، وكانت تلك الأسعار على النحو التالى:

الجنزلى بمائة وسبعة أنصاف فضة على حسب السعر السابق، والطرلى بمائة نصف فضة والفندقلى بمائة نصف فضة، والفندقلى بمائة وعشرين نصف فضة، والريال بستين نصف فضة، وأبو كلب بخمسة وأربعين نصف فضة على حسب السعر السابق، وأصدر الديوان أمراً بوقف التعامل بالأسعار القديمة، وتم إصدار عملة جديدة على أساس كل جديدين بدرهم، عرفت تلك العملة بجدد طره. ونودى بذلك فى القاهرة لإخبار الناس وبرغم ذلك لم يجد الأهالى السلع الضرورية.

ومن الملاحظ أن سعر الريال فى المنصورة فى الفترة نفسها كان يعادل خمسة وسبعين نصف فضة، ولا نعرف سبباً لذلك<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات ارتفعت الأسعار بصورة لم يسبق لها مثيل فقد ارتفع سعر أردب القمح عام ١١٣٠هـ/ ١٧١٨م إلى جنزيرين فى إبان ولاية علي باشا الأزمرلى الذى حكم فى الفترة ما بين (١١٢٩- ١١٣٣هـ/ ١٧١٧-١٧٢٠م) ثم عادت الأسعار إلى الانخفاض فى إبان ولاية رجب باشا الذى حكم فى الفترة ما بين (١١٣٣-١١٣٤هـ/ ١٧٢٠-١٧٢١م) فكان أردب القمح رباح بسبعة وعشرين نصف فضة، والقول ثمانية عشر نصف فضة والشهير باثنى عشرة نصف فضة والقمح

---

(١) دار المحفوظات المصرية، سجل محكمة المنصورة، سجل رقم ١، ص ١٣٦، عام ١١٢٨هـ/

اثنين وثلاثين نصف فضة ثم ارتفع سرها بعد عزل الباشا<sup>(١)</sup> ويمكن أن يرجع السبب في انخفاض الأسعار إلى زيادة المحاصيل واستقرار الأمن.

ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على حدوث الأزمات الاقتصادية الاختلاسات، ففي عام ١١٠٣هـ/١٦٩١م حصلت الروزنامة على ١٢٠ كيساً دون علم السلطات الحاكمة، وعندما علمت السلطات الحاكمة أرادت معرفة السبب الذي من أجله تم تحصيل هذه الأموال، ولكنها لم تحصل على الإجابة المطلوبة، ووجدت أن كل طرف من الأطراف المختلفة يلقي المسؤولية على الآخر، لذلك شكلت السلطات الحاكمة لجنة للتحقيق، وكانت نتيجة التحقيق أن الروزنامجي اختلس ثمانين كيساً، وأن كاتب الروزنامة اليهودي اختلس أربعين كيساً، وانتهى الأمر بإعدامهما<sup>(٢)</sup>.

وعلاوة على كل ذلك، اختلس أمين الشون والكتبة تسعة عشر ألف أردباً من الفول كان نصيب الأمين أحد عشر ألفاً والباقي كان من نصيب الكتبة، وكان ذلك إبان ولاية محمد باشا النشنجي الذي حكم فيما بين ١١٣٤-١١٣٨هـ/١٧٢١-١٧٢٦م وكادت تحدث مجاعة، ولولا أن واجهت السلطات الحاكمة ذلك باستيلائها على نصف كمية الفول الذي كان مخصصاً للحرمين الشريفين<sup>(٣)</sup>.

وفضلاً على ذلك كله ساهم فساد عربان غزالة<sup>(٤)</sup> في ازدياد سوء الأحوال الاقتصادية إبان ولاية أحمد باشا الحافظ، الذي حكم في الفترة ما بين (٩٩٩-١٠٠٣هـ/١٥٩١-١٥٩٥م) ولكن الحاكم واجه فسادهم

(١) أحمد شلبي عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٢) أحمد الدمرداشي، المرجع السابق، ص ٢١.

(٣) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٤) عربان غزالة: وأماكن إقامتهم ضواحي الجيزة والمناطق القاحلة بجواره والأهرام. (انظر: علماء

الحملة الفرنسية، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٨٠، ج ٢، ص ٣٩٦).



بتجهيز حملة ضدهم، وقتل منهم ثلاثمائة فرد واستولى على أموالهم ونسائهم وذريتهم، وباعهم في سوق الرملة كالأسرى فبيع الولد بدينارين والبت دينار<sup>(١)</sup> ومن الجدير بالذكر أن تجارة الرق كانت منتشرة لا في مصر العثمانية فحسب بل كانت منتشرة في أنحاء كثيرة من العالم، ولم يكن في ممارسة تلك التجارة غير الإنسانية أية غضاضة.

ولم تتوقف أعمال المفسدين عند هذا الحد، بل قام عربان المغاربة<sup>(٢)</sup> والضعفا<sup>(٣)</sup> والنجم<sup>(٤)</sup> في البهنسا في عام ١١١١هـ/١٦٩٩-١٧٠٠م بالهجوم على الأهالي، ودمروا مزروعاتهم واغتصبوا نساءهم، فاشتكى السكان للسلطات الحاكمة فلم تتخذ أى إجراء ضد هؤلاء المفسدين مما اضطر الأهالي إلى أن يرسلوا وفداً للشكوى للسلطان العثماني في استانبول<sup>(٥)</sup>.

(١) يوسف اللواتي، المرجع السابق، لوحة ١٨٨.

(٢) المغاربة: وجاءت بعض القبائل المغربية، سرادق كانت من أصول بربرية أم من أصول عربية إلى مصر، في فترات مختلفة سابقة للعصر العثماني، وقد استمر مجيء القبائل المغربية في العصر العثماني، وأتيحت لهذه القبائل المغربية فرصة الاستقرار في الريف المصري لمن أراد من هذه القبائل، بينما أثر بعض هذه القبائل حياة الترحال والترحال بين أرجاء هذا الريف وعلى أطرافه من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ومن أقصى غربه إلى أقصى شرقه، وقد قدر للقبائل العربية التي استقرت في بعض المناطق الريفية الزراعية، أن يصعب لها وضعها على خريطة الريف المصري، على سبيل المثال القبائل المتجولة غير مرتبطة بمنطقة معينة؛ لأنها لا تجد بغيثها في هذا النمط من الحياة. (انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن، عبد الرحيم المنارية في مصر في العصر العثماني، تونس ١٩٨٢، ص ٢١).

(٣) عربان الضعفا: وهم مستقرون في البهنسا، ينسبون إلى بني مويين. (انظر: نجاح الحملة الفرنسية، ترجمة زهير الشايب، العرب في ريف مصر وصحرائها، القاهرة ١٩٨١، ص ٢٠).

(٤) عربان النجم: وهم المستقرون بولاية البهنسا. (المرجع السابق، ص ٣٠).

(٥) أحمد شلي، المرجع السابق، ص ٢٠٢؛ أحمد الدمرداش، المرجع السابق، ص ٤١؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٠٢.

ومما ساعد على ازدياد سوء الأحوال الاقتصادية في مصر العثمانية امتناع عربان الهوارة عن توريد الكمية المفروضة عليهم من إنتاج القمح، وأدى ذلك إلى ارتفاع سعره فبلغ سعر الأردب، منه مائة وعشرين نصف فضة، فاشتكى الأهالي للسلطان العثماني فأصدر فرماناً لوالى مصر يحثه فيه على القضاء على فساد هؤلاء العربان<sup>(١)</sup>.

وعلاوة على كل العوامل السابقة التى أدت إلى سوء الأحوال الاقتصادية فى مصر، كانت هناك عوامل أخرى ساهمت فى سوء تلك الأحوال، وهى العوامل الطبيعية، وانخفاض منسوب النيل أو ارتفاعه، وقد شهدت مصر إبان ولاية محمد باشا الشهير بدوقة لين الذى حكم فى الفترة ما بين ٩٦١-٩٦٣هـ/١٥٥٢-١٥٥٤م انخفاضاً فى مياه النيل، أدى إلى ندرة بعض السلع، مثل القمح والشعير، حتى أصبحوا يقتاتون ببذور الترمس، فهلك الكثير من الفقراء، ثم تمكن التجار من استيراد القمح من بلاد الشام<sup>(٢)</sup>.

وفى إبان ولاية علي باشا السلحدار الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠١٠-١٠١٣هـ/١٦٠١-١٦٠٣م حدث انخفاض لمنسوب مياه النيل فأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد التموينية. وبدلاً من أن يخفف الوالى عن الأهالى، نجد أنه قد استغل الموقف فباع بعض كميات من القمح للتجار الأوروبيين على أنها بهار، ولما علم العسكر بذلك أرادوا قتله، فتراجع عن ذلك<sup>(٣)</sup> وارتفع سعر أرد القمح ارتفاعاً هائلاً، ونتج عن ذلك وفاة الكثير من الأهالى<sup>(٤)</sup>.

(١) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(٢) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١١٢؛ يوسف اللواتى، المرجع السابق، لوحة ٨٤.

(٣) أبى السرور البكرى الصديقى، الكواكب السائرة، لوحة ١٥ب، ١٦ب؛ نفسه، المنح الرحمانية،

لوحة ٦٤أ، ٦٥ب؛ أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٢٨-١٢٩.

(٤) يوسف اللواتى، المرجع السابق، لوحة ٨٩ب.

وفى عام ١٠١٨هـ/١٦٠٩م، انخفض منسوب مياه النيل مرة أخرى إبان ولاية محمد باشا المعروف بقول قران، الذى حكم فيما بين ١٠١٦-١٠٢٠هـ/١٦٠٧-١٦١١م<sup>(١)</sup> فضعف إنتاج القمح فى مصر فى تلك الفترة وفى فترات متتالية.

وقد شهدت البلاد فى إبان ولاية قرة حسين باشا، الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٢٩-١٠٣١هـ/١٦٢٠-١٦٢٢م فيضانا شديداً للنيل، ولم ينخفض عن معدله، طوال فصل الفيضان (فصل الصيف)، وترتب على ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بسبب عدم تمكن الفلاحين من القيام بأعمال الزراعة بسبب الفيضان وقد كان العامل الدينى وأثره المهم، فقد دعا العلماء والأشراف الله أن تزول عنهم هذه الكارثة، فاستجاب الله لهم، وانخفض النيل إلى معدله الطبيعى فعادت الأسرار إلى سابق عهدها<sup>(٢)</sup>.

وتحدثنا المصادر المعاصرة لهذه الفترة عن انخفاضات للنيل فى عهود كثيرة، ترتب عليها حدوث أزمات اقتصادية شهدها البلاد، وفى ولاية إبراهيم باشا السلحدار فيما بين ٤ جمادى آخرة عام ١٠٣١هـ ررمضان عام ١٠٣١هـ/١٥ أبريل عام ١٦٢٢م - يوليو ١٦٢٢م حدثت أزمة اقتصادية استمرت أربعة أشهر وهى مدة حكمه بسبب انخفاض النيل<sup>(٣)</sup> وفى أثناء الفترة التى تناولها البحث استمرت الأسعار فى الارتفاع، وفى عهد ولاية يبرم باشا (٩ شعبان ١٠٣٥هـ - ٩ محرم ١٠٣٨هـ/٦ مايو ١٦٢٦م - ٨ سبتمبر عام ١٦٢٨م ندر وجود الـهـابزون، وهذا تدخل قاضى العسكر وأمر بالآياع الضابون إلا بإشرافه شخصياً، إذ بلغ سعر الرطل خمسة عشر

(١) أحمد شلى عبد الفتى، المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٢) أحمد شلى عبد الفتى، المرجع السابق، ص ١٣٣؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لائحة

٩٣ب.

(٣) أحمد شلى عبد الفتى، المرجع السابق، ص ١٣٩.

نصف فضة أى أن الأسعار قد زادت بنسبة ٥٠٪ وفى تلك الفترة نفسها قل وجود الماء، وترتب على ذلك اختفاء السقائين وارتفعت أسعار القمح، حتى وصل سعر الأردب إلى ثمانية قروش إبان ولاية محمد باشا طبانة الذى حكم فى الفترة فيما بين ١٠٣٨-١٠٤٠هـ/١٦٢٨-١٦٣٠م<sup>(١)</sup>، وشهدت فترات حكم كل من محمد باشا الشهير بزلعة السم، فيما بين ١٠٤٧-١٠٥٠هـ/١٦٣٧-١٦٤٠م ومصطفى باشا البستنجى فى الفترة ١٠٥٠-١٠٥٢هـ/١٦٤٠-١٦٤٢م انخفاض منسوب مياه النيل، وترتب على ذلك ارتفاع الأسعار حتى بلغ ثمن وية القمح ثلاثين نصف فضة، وأدى ذلك إلى اضطراب الأمن فكثرت اللصوص وقطاع الطرق واستغلوا الفرصة ونهبوا المحلات والمنازل فاضطر السكان إلى إخلائها وفى الفترة نفسها ندر وجود الخبز، فتعرضت الأسواق مثل سوق ابن طولون والمغاربة للنهب والسرقة<sup>(٢)</sup> وارتفعت أسعار القمح فوصل سعر الأردب إلى ثلاثة أضعاف سعره فى مدة حكم سنان باشا.

لهذا يمكن القول بأن الأزمة الاقتصادية لم تتوقف بل استمرت فى ولاية مقصود باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٥٢-١٠٥٣هـ/١٦٤٢-١٦٤٣م فلم تكن الغلال ولا المواشى تصل إلى القاهرة، واستمرت الأسعار فى الارتفاع وصل ثمن أردب القمح إلى ثمانية قروش، وفوق كل ذلك منع اعطاء الأهالى القروض التى كانت تعطى من الخزانة، وفضلا على ذلك كثرت المظالم فى إبان ولاية هذا الوالى حتى أفلس كثير من التجار<sup>(٣)</sup>.

(١) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٤٢، يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ٩٤ ب.

(٢) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٥٠، نفسه، أيضا لوحة ٩٨ ب.

(٣) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٥٠، يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ٩٨ ب.

وشهدت ولاية محمد باشا رامى فيما بين ١١١٦-١١١٨هـ/ ١٧٠٥-١٧٠٧م انخفاضاً فى منسوب مياه النيل، ونتج عن ذلك ارتفاع لأسعار حتى وصل سعر أردب القمح إلى مائة وأربعين نصف فضة، ووصل سعر أردب الشعير إلى مائة وخمسين نصف فضة، والقول إلى مائة وثمانين نصف فضة، والأرز إلى أربع مائة ونصف فضة وقنطار البن إلى اثنين وخمسين ريالاً بعد أن كان واحداً وعشرين ريالاً فقط، وساعد على ارتفاع أسعاره عدم استيراده من اليمن، ووصل سعر رطل اللحم إلى ثلاثة أنصاف فضة والدجاجة إلى عشرة أنصاف فضة ورطل الشحم بثمانية أنصاف فضة، وكان من نتيجة هذه الأزمة أن كثر المتسولون<sup>(١)</sup>.

ونتيجة أيضاً عن عدم توريد الغلال، من الوجهة القبلى عام ١١١٩هـ/ ١٧٠٧م - أى إبان ولاية حسن باشا السلجوقى - نقص اللحوم فى الأسواق، وأدى ذلك إلى حدوث أزمة سياسية عرفت فى المصادر المعاصرة لتلك الفترة بواقعة الرطلين لحم واستغلت الانكشارية الموقف وأعلنت حمايتها لدار سك النقود، وكان هدفهم من وراء ذلك إصدار عملة على حسب أهوائهم، فضلاً على ذلك ارتفعت أسعار الخضر والفاكهة<sup>(٢)</sup>.

ومن الكوارث التى حدثت فى مصر فى عام ١١٣٤هـ/ ١٧٢٢م، انخفاض منسوب مياه النيل فى إبان ولاية محمد باشا النشنجى صدر أعظم الذى حكم فى الفترة ما بين ١١٣٤-١١٣٨هـ/ ١٧٢١-١٧٢٦م، ونتج عن ذلك ارتفاع أسعار بعض المواد التى يتناولها سكان مصر، والتمسح إلى خمسة وثمانية نصف فضة، بعد أن كان سعر أربعين نصف فضة وقتئذ، نقصت الغلال الواردة من الصعيد، لذلك وصل سعر أردب القمح إلى أربعة قروش، وواجه والى الخرقف باتخاذ عدة قرارات كان منها وقف التعامل

(١) أحمد الدرداشى، المرجع السابق، ص ٧٠.

(٢) أحمد شلى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٢١٥.

بالعملات ولم تحدثنا المصادر المعاصرة لتلك الفترة عن البديل لكن المحتمل أن تكون قد حلت محلها عملة جديدة ودعا إلى عقد اجتماع تقرر فيه تسعير بعض المواد التموينية، فصار سعر أردب القمح بسبعين نصف فضة والشعير بخمسة وثلاثين نصف فضة، وعلى الرغم من اتخاذ كل هذه القرارات تعذر وجود القمح، وكاد الأهالي يموتون جوعاً، ويقال أن أحد أسباب هذه الأزمة أن كتحدا الباشا استغل الموقف وصدر القمح إلى أوروبا<sup>(١)</sup>.

يتضح من ذلك أن سلطة السلطان العثماني لم تكن قوية على الولاة، فكانوا يتصرفون على حسب ما تقضى به حاجاتهم.

وقد شهد عام ١١٤٩هـ/١٧٣٦-١٣٧م وقوع عدد من الكوارث كان منها انخفاض منسوب مياه النيل، ووقف توريد القمح من الوجه القبلى، فارتفع بذلك سعر أردب القمح إلى مائة نصف فضة، والقول إلى خمسة وتسعين نصف فضة<sup>(٢)</sup>.

وفى عهد علي بك الكبير وخاصة فى الفترة ما بين ١١٨٤-١١٨٦هـ/١٧٧٠-١٧٧٢م، شهدت مصر مجاعة بسبب انخفاض منسوب النيل فى الوقت الذى ازدادت فيه نفقات الجيوش الغازية لبلاد الشام والحجاز، ولكن حكومة علي بك الكبير واجهت ذلك بإلقاء التبعة على المحتسب الذى كان يخرج على ظهر جواده وأمامه تابع يحمل الميزان والمشاquil العيارية، مع عدد من رجال الشرطة يحملون العصى لمواجهة التجار الذى استغلوا الفرصة ورفعوا أسعار المواد التموينية، فعملت حكومة علي بك على توفيرها بأسعار معقولة، ولم تتوان تلك الحكومة فى اتخاذ اجراءات

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٣٤٨-٣٥١، مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع

السابق، ص ٢٧٦.

(٢) نفسه، ص ٦١٦.

رادة ضد المنحرفين، كما أمرت حكام الأقاليم بتشجيع الفلاحين على زراعة أراضيهم بالغلل اللازمة للاستهلاك المحلي<sup>(١)</sup>.

الخاتمة:

على الرغم من هذه الكوارث الطبيعية التي نتج عنها التدهور الاقتصادى والسياسى، وشهدت مصر إبان ولاية خسرو باشا الذى حكم فيما بين ٢١ شعبان ٩٤١ و ٦ جمادى الآخرة ٩٤٣هـ/ ٢٥ فبراير ١٥٣٥م - ٢٠ نوفمبر عام ١٥٣٦م رخاء اقتصادياً، ويرجع الفضل فى ذلك إلى سياسة الوالى الحاسمة فى القضاء على اللصوص، والعمل على استتباب الأمن، فاستقرت الأسعار نتيجة لهذه السياسة، واتخذ هذا الحاكم بعض الاجراءات الخاصة برفع مستوى معيشة السكان كان منها:

تسعير رطل اللحم الضانى يربع نصف فضة، وتسعير جرة العسل الحر بنصفين (والجرة عشرة أرطال)، وصار ثمن ربعة الأرز بنصفى فضة، والشعير بخمسة أنصاف فضة، ورطل البن أربعة أنصاف فضة وكان من نتيجة رخص سعره انتشار المقاهى، أما أسعار العملة فكان الريال الحجر بثلاثين نصف فضة، وأبو كلب بأربعة وعشرين نصف فضة، وكان الشريفى الجديد بخمسة وستين نصف فضة والبندقى بخمسة وستين نصف فضة<sup>(٢)</sup>.

وكان نتيجة ارتفاع النيل إبان ولاية إسكندر باشا فيما بين ٩٦٢-٩٦٦هـ/ ١٥٦٦-١٥٦٩م انخفاض أسعار المواد الغذائية<sup>(٣)</sup> كما شهدت ولاية ستان باشا نهما بين ٩٦٩-٩٧١هـ/ ١٥٧١-١٥٧٣م ونهيا بين ٩٧١-٩٧٣هـ/ ١٥٧٣-١٥٧٥م. ونرى من خلال هذه الفترة أن الرخاء والازدهار<sup>(٤)</sup>

(١) محمد رفعت زهران، دلي بك الكبير، ص ٧٣-٧٤.

(٢) أحمد شلبي عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٠٨-١٠٩.

(٣) نفسه، ص ١١٢؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٨٥.

(٤) أحمد شلبي عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٢٢؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٨٥.

كما عمّ هذا الرخاء أيضاً لنفس السبب إبان ولاية خليل باشا فيما بين ١٠٤١-١٠٤٢هـ/١٦٣١-١٦٣٢م<sup>(١)</sup>.

وفى عهد ولاية أيوب باشا فيما بين ١٠٥٤-١٠٥٦هـ/١٦٤٤-١٦٤٦م ألغى المظالم التى كانت سائدة، وأدى ذلك إلى انتشار الرخاء فى البلاد، وخفض الأسعار فوصل سعر أردب القمح إلى عشرين نف فضة وسعر أردب الشعير إلى ثمانية أنصاف فضة<sup>(٢)</sup>.

وشهدت مصر الرخاء فى عام ١١٠٨هـ/١٦٩٧م، بسبب فيضان النيل، وقد عبر النساء عن فرحتهن بذلك بـ «الزغاريد» واستبشر الناس بذلك، واحتفلوا بختان أبنائهم، وأقيمت الأفراح، وساهمت السلطات الحاكمة، فى ذلك، كما ساهم الجميع مثل الترداتية، والحواة، والخيالة، والأدباء والبهلوانات والمطربين والموسيقيين.

ومن نتائج هذه الدراسة أنها ألقت الضوء على الأوبئة والأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها مصر العثمانية، فقد كانت الأوبئة منتشرة فى تلك الفترة ممثلة فى الطاعون، حتى أن هذا المرض الأسود كان أحياناً يسمى باسم والى العثماني مثل طاعون جعفر، كما سمي بأسماء مختلفة مثل الطاعون الحبشى والطاعون الأصفر، وطاعون الحريق، وطاعون النار، والشتاء وشيخه، وقد أوضحت هذه الأوبئة وموقف السلطات الحاكمة الإيجابية والسلبية منها.

وأوضحت الدراسة أيضاً أن مصر أصيبت بكارث أخرى طبيعية مثل احتراق سوق البارود، والأمطار الغرية التى تمثلت فى سقوط ثلوج كبيرة مثل بيض النعام.

(١) نفسه، ص ١٤٨؛ نفسه أيضاً، لوحة ٩٧أ.

(٢) نفسه، ص ١٥١؛ نفسه، لوحة ٩٩أ.



وأوضحت هذه الدراسة كذلك بعض سنوات الرخاء وأثر ذلك فى حياة الأهالى كما حدث فى عهد ولاية خسرو باشا فيما بين ٩٤١-٩٤٣هـ/ ١٥٣٥-١٥٣٦م كما بينت أن الأزمات الاقتصادية قد تكون نتيجة لعوامل طبيعية مثل انخفاض النيل أو تلاعب أحد الولاة العثمانيين بالعملة وخلطها بالنحاس أو ظهور عملة مزيفة أو نتيجة لثورات من جانب العساكر الأسبانية وقيامهم بالسلب والنهب، أو فساد بعض القبائل العربية، وقد ظهر ذلك فى قبائل غزالة والمغاربة والضعفا والنجما، واستغلال بعض الولاة العثمانيين للموقف ببيع القمح للتجار الأوروبيين، والصراعات بين البيوتات المملوكية وظلم بعض الولاة العثمانيين للأهالى ولم يغفل البحث دور اليهود فى حدوث الأزمات الاقتصادية، فقد ساهم بعض اليهود من عملوا بالأعمال المصرفية فى إحداث الأزمات الاقتصادية، وقد تنبّهت السلطات الحاكمة لذلك، وأمرت بإبعادهم، وعينت بدلا منهم شياخة مسلمين.

وأوضحت هذه الدراسة كذلك دور الاختلاسات وفرض الضرائب فى إحداث أزمات اقتصادية، وأبرزت كذلك أثر سنوات الرخاء فى حياة الأهالى وفرحتهم بذلك بختان أبنائهم.

وأوضحت هذه الدراسة دور تغيير العملة من حين لآخر فى إحداث تلك الأزمات الاقتصادية، فارتفاعها وانخفاضها وإظهار عملات جديدة كل ذلك أدى بلا شك إلى حدوث تلك الأزمات الاقتصادية التى أثرت فى حياة السكان.

وبينت الدراسة أيضاً أن عدم توريد الدولارات من الوجه القبلى قد ساهم إلى حد كبير فى حدوث الأزمات الاقتصادية، إلى جانب عدم استيراد بعض السلع من الخارج مثل البن من اليمن، والأقمشة من الهند كل هذه الأمور ساهم بلا شك فى حدوث الأزمات الاقتصادية الطاحنة، كما ذكرت الدراسة موقف علماء الأزهر من هذه الأزمات والتجاء الأهالى إليهم عندما

كان الظلم يحيق بهم، وأظهرت موقف العلماء من هذه الأزمات المختلفة وتضامنهم مع الأهالي زد على ذلك أن الدراسة أوضحت تعرض مصر لعدم استتباب الأمن، وأوضحت قيام اللصوص بنشاطهم متجاهلين أوامر السلطات الحاكمة، وكان من نتيجة هذه الأزمات إفلاس بعض التجار.

وأوضحت هذه الدراسة الأوزان التي كانت موجودة في تلك الفترة مثل القنطار والرتال والمكايل، والأردب، كما أشارت إلى العملات مثل الريال، أبو كلب، والريال الحجر، والزنجليري، والفندقلي، والنصف فضة والأخشا والزلاطة، والجديد والبندقى والقرش والمقصوص، كما تعرضت الدراسة أيضاً لبعض الوثائق التي كانت موجودة مثل الكشخدا والأغاوات والصناجق وأمين دار سالت العملة ومباشرة الخلال والدفتردار والمحتسب والقائم مقام وغير ذلك من الوثائق.

ولعلنى بذلك أكون قد أبرزت صورة لفترة مهمة من فترات التاريخ المصرى، ولعلنى أيضاً أكون قد أضفت الجديد إلى رصيد تاريخ مصر الحديث فى فترة الحكم العثمانى، التى تحتاج منا إلى البحث والاستقصاء لإظهار الحقائق التاريخية المجهولة لتقديمها للباحثين والدارسين.

## ثبت بالمصادر والمراجع

أولاً - وثائق لم تنشر بعد:

١ - دار المحفوظات المصرية بالقلعة بالقاهرة:

- سجل محكمة المنصورة رقم ١ .

- أرشيف الشهر العقارى بالإسكندرية.

- سجل محكمة الإسكندرية رقم ٦ .

ثانياً - المخطوطات:

٢ - محمد بن محمد بن أبى السرور البكرى:

- الكواكب السائرة فى أخبار مصر القاهرة، مخطوط بمعهد المخطوطات

العربية بالقاهرة، برقم ٤١٩ .

- الروضة الزهية فى ولاية مصر والقاهرة المعزية، مخطوط بمكتبة رفاعة

الطهطاوى بسوهاج برقم ٢٦٠٦٦ .

- الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة، مخطوط بدار الكتب .

- المنح الرحمانية فى تاريخ الدولة العثمانية، مخطوط بدار الكتب

المصرية بالقاهرة، برقم ٥٤٢٤ تاريخ .

٣ - مرعى بن يوسف الحنبلى:

- نزهة الناظرين فى تاريخ من ولى مصر من: الشلفاء والسلطين .

٤ - مؤلف مجهول:

- أخبار النواب .

ثالثاً - المراجع العربية:

٥ - إبراهيم الصوالحى العوفى:

- تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، تحقيق الدكتور عبد الرحيم

عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ١٩٦٦ .

٦ - أحمد السعيد سليمان (دكتور):

- تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة ١٩٧٨ م.

٧ - أحمد شلبى عبد الغنى:

- أوضح الإشارات فىمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات،

تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة

١٩٧٨ م.

٨ - أحمد كتحدا عزبان الدمرداشى:

- الدرة المصانة فى أخبار الكنانة فى أخبار ما وقع بمصر فى دولة

الممالك من السناجق والكشاف والسبعة أوجاقات وعوايدهم والباشا،

تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة

١٩٨٨ م.

٩ - أندريه ريمون:

- فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير

الشايب، القاهرة ١٩٧٤ م.

١٠ - جلال يحيى (دكتور):

- مصر الحديثة (١٥١٧-١٨٠٥ م)، الإسكندرية بدون تاريخ.

١١ - حسن عثمان (دكتور):

- منهج البحث التاريخى، القاهرة ١٩٧١ م.

١٢ - حسن عثمان (دكتور) ومحمد توفيق:

- تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧-١٧٩٨ م) نشر فى كتاب

المجمل فى التاريخ المصرى، القاهرة ١٩٤٢ م.

١٣ - عبد الرحمن الجبرتى:

- تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الأول، القاهرة.

- ١٤ - عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور):  
- المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، تونس ١٩٨٢ م.  
- الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، القاهرة ١٩٧٤ م.
- ١٥ - عبد الرحمن زكى (دكتور):  
- خطط القاهرة أيام الجبرتى، ضمن ندوة بحوث فى تاريخ الجبرتى،  
إشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة ١٩٧٦ م.
- ١٦ - عبد الرحمن فهمى (دكتور):  
- النقود المتداولة أيام الجبرتى، ضمن ندوة بحوث فى تاريخ الجبرتى،  
إشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة ١٩٧٦ م.
- ١٧ - عبد العزيز الشناوى (دكتور):  
- الدولة العثمانية دولة إسلامية سفتري، عليها، الجزء الأول، القاهرة  
١٩٧٨ م.
- ١٨ - عبد الكريم رافق (دكتور):  
- بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت،  
دمشق ١٩٦٨ م.
- ١٩ - عبد الوهاب بكر (دكتور):  
- الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر،  
القاهرة ١٩٨٢ م.
- ٢٠ - علماء الحملة الفرنسية:  
- العرب فى ريف مصر وصحراواتها، ترجمة زهير الشايب، القاهرة  
١٩٧٩، الجزء الثانى.
- وصف مصر، المجلد الخامس، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن  
الثامن عشر، الجزء الثانى، النظام المالى والإدارى فى مصر  
العثمانيين، القاهرة ١٩٧٩ م، ترجمة زهير الشايب.

- وصف مصر، المجلد الخامس، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، الجزء الثالث، الموازين والنقود، صامويل برنار، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٨٠ م.

٢١ - عمر عبد العزيز عمر (دكتور):

- مصادر تاريخ مصر العثمانية، بيروت ١٩٧٢ م.
- دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الإسكندرية، ١٩٨٨.
- دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الإسكندرية ١٩٨٨ م.

٢٢ - علي مبارك باشا:

- الخطوط التوفيقية الجديد لمصر القاهرة ومدتها وبلادها القديمة والشهيرة، بولاق ١٣٠٥ هـ، الجزء الرابع.

٢٣ - ليلى عبد اللطيف أحمد (دكتورة):

- الإدارة في مصر في العصر العثماني، القاهرة ١٩٧٤.
- دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني، القاهرة ١٩٧٩ م.

٢٤ - محمد العربي الخطايي:

- الطب والأطباء في الأندلس الإسلامية، بيروت ١٩٨٨ م.

٢٥ - محمد رفعت رمضان:

- علي بك الكبير، القاهرة ١٩٥٠ م.

٢٦ - مصطفى بن الحاج إبراهيم (تابع الأمير حسن كتحدا عزبان الدمرداش):

- تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله في أرضه، تحقيق الدكتور صلاح أحمد هريدي، الإسكندرية ١٩٨٩ م.

٢٧ - هاملتون جب، هارولد يون:

- المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى حسين، الجزء الأول، القاهرة ١٩٧١ م.

٢٨ - يوسف النحاس:

- الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة ١٩٣٤ م.

رابعاً - المراجع الأوروبية:

29. P.M. Holt, Egypt and The Fertile Crescent, 1516-1622, London, 1966.

30. Shaw , J. Starford, Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution.

31. Shaw, J. Starford, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman gypt (1517-1798), Princeton, N.J., 1962.

خامساً - الرسائل العلمية:

٣٢ - إبراهيم محمد يونس:

- تحقيق مخطوط: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل، وقد نال الماجستير من قسم التاريخ كلية آداب الإسكندرية عام ١٩٨١ م.

٣٣ - سميرة عمر فهمى:

- إمارة الحج فى مصر العثمانية ٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٨٣ م.

٣٤ - عفاف مسعد العبد:

- دور الحامية العثمانية في مصر العثمانية، رسالة ماجستير غير منشورة من قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٨٢ م.

٣٥ - عصمت محمد حسن:

- الجبرتي ومنهجه في كتابة التاريخ، رسالة ماجستير غير منشورة من قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية عام ١٩٨١ م.

سادساً - الدوريات:

٣٦ - علي الشاذلي الفرا:

- ذكر ما وقع لعسكر مصر المحروسة، تحقيق الدكتور عبد القادر طليمات، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد ١٤، القاهرة ١٩٦٨ م.

٣٧ - نسيم مقار (دكتور):

- أضواء على تاريخ الهوارة في صعيد مصر، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد ٢٦، القاهرة.

٣٨ - محمد شفيق غربال:

- مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨-١٨٠١ م، رسالة حسين أفندي الروزنامجي، مجلة كلية آداب القاهرة، المجلد الرابع، الجزء الأول، مايو ١٩٣٦ م، المقالة الأولى.

سابعاً - القوانين:

٣٨ - أحمد فؤاد متولى:

- قانون نامة، القاهرة ١٩٨٦ م.



---

## الفصل السابع

### الحملة الفرنسية على مصر ونتائجها

\_\_\_\_\_

جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر، وكان الغرض الأول منها كما قال بونابرت «رضخ شوكة الإنجليز في الشرق، إذ لا طريق غير وادى النيل للجيش الذى يناط به أداء هذه المهمة الخطيرة، وتغيير مجرى الأحوال في الهند، وكان لابد في إصابة هذا الغرض من حلول مصر محل سان دومنج وجزر الأنطيس، والتوفيق بين حدية العناصر السوداء ومصالح صناعتنا، وكان بدهياً أن يقضى الاستيلاء على مصر إلى ضياع جميع المستعمرات الإنجليزية في أمريكا والهند، وأنه متى أصبح الفرنسيون أصحاب الكلمة العليا في مرفأى إيطاليا، وجزيرة كرفوا، وجزيرة مالطة، والإسكندرية، صار البحر المتوسط لا محالة بحيرة فرنسية»<sup>(١)</sup>.

ومهما كان الأمر فإن بونابرت هو أول من لفت إنجلترا إلى أهمية مركز مصر الجغرافى فى مفترق الطرق العالمية، وبالتالي إلى أهميتها السياسية، والتجارية، والحرية.

وهذه الحملة أساس التنافس الشديد الذى قامت عليه السياسة الإنجليزية الفرنسية فى مصر فى القرن الماضى.

جاء بونابرت إلى مصر فى أول يوليو سنة ١٧٩٨ م واستولى على القاهرة على إثر انتصاره على جيوش المماليك فى واقعة الأهرام الشهيرة (٢١ يوليو) ولكن إنجلترا تعقبت بونابرت، فلم تمض إلا أيام قلائل حتى تمكن نلسن من القضاء على الأسطول الفرنسى فى أبى قير فكانت ضربة قاضية لمطامع بونابرت السياسية فى الشرق والبحر المتوسط قال نابليون فى مذكراته:

«لقد كان لخذلاننا فى واقعة أبى قير تأثير كبير فى شئون مصر بل فى شئون العالم كله، فإنه لو قدرت النجاة للأسطول الفرنسى ولم يدركه ما أصابه ما لقيت الحملة على الشام عقبة فى طريقها بل لتوافرت الوسائل

(١) محمد صبرى، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ص ٢٤-٢٥.

لنقل مدافع الحصار إلى ما وراء الصحراء، ولا وقفت الجيوش الفرنسية عند أسوار عكا، أما وقد دمرت هذا الأسطول ومحي رسمه فقد أقدم الديوان (الحكومة العثمانية) على محاربة فرنسا، فخسر جيشنا بذلك سنداً قوياً، وحالت الحال في مصر إلى تقيضها، وانقبض الرجاء في التوصل بنتائج الحملة إلى تأييد شوكة فرنسا وسلطانها في الغرب».

انقطعت المواصلات بين الجيش الفرنسي المحتل وبين فرنسا وقد تمكن القائد كليبر في أثناء ذلك من دحر جيش العثمانيين في عين شمس ومطاردة قلوله في الشام فثارت القاهرة وضرب الفرنسيون كثيراً من أحيائها وأمعنوا في أهلها القتل، وما كاد كليبر يتحالف مع مراد بك ويوطد السلم حتى قتله سليمان الحلبي، فاضطرب أمر الفرنسيين بعده، ولجأوا إلى الرحيل في أكتوبر سنة ١٨٠١ م.

#### نتائج الحملة:

وقد كان لهذه الحملة الأثر الأول في تكوين مصر الحديثة إذ قضى الفرنسيون على فرسان المماليك فمكن ذلك محمد علي فيما بعد من القضاء عليهم، خصوصاً وأن السلطان نفسه كان يريد التخلص من نفوذهم فأصدر في هذه الآونة قراراً بمنع استجلاب المماليك إلى مصر حتى لا يتمكن زعمائهم من تجديد قواتهم التي أنهكتها المعارك<sup>(١)</sup>.

ولا ريب أن وفود طائفة من العلماء إلى مصر للتنقيب عن آثارها والتعرف على أسرار طبيعتها المجهولة قد أيقظ في المصريين روحاً جديدة، فقد كان حملة العلم فيهم حملة الشرع وكانوا يتوهمون أنهم محيطون بالعلوم كافة، فلما رأوا «الفلكيين» وأهل المعرفة والعلوم الرياضية كالهندسة والهيئة والنقوشات والرسومات والمصورين، والكتبة والحساب والمثنيين ورأوا المكتبة

(١) محمد صبرى، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ص ٢٥-٢٦.

الجديدة التى أنشأها الفرنسيون وما حوته من المصنفات، وترجيبيهم بكل من يريد المراجعة من المصريين وخصوصاً إذا رأوا التجارب العلمية الجديدة وغير ذلك، ورأوا المطبعة التى أتى بها بونايرت، والصحيفتين اللتين كان يصدرهما، ورأوا المصانع والمنشآت الحديثة عداهم شىء من الدهشة وحب الاستطلاع<sup>(١)</sup>.

وأنشأ بونايرت دواوين أو مجالس مؤلفة من كبار العلماء والتجار، وممثلى الطوائف، ومشايخ الحرف، للنظر فى الشؤون العامة، وبذلك كان بونايرت أول من أدخل المبدأ النيابى فى مصر، وعلينا أن نذكر أن العلماء والمشايخ قد اشتد ساعدهم من ذلك الوقت وكان لهم فيما بعد أثر كبير فى اختيار محمد على لولاية مصر وإرغام الدولة العثمانية على تعيينه سنة ١٨٠٥ م<sup>(٢)</sup>.

دعمت الدواوين فى أقاليم مصر تنفيذاً لأمر بونايرت فى ٢٧ يوليو عام ١٧٩٨ م، وكان كل ديوان يتألف من سبعة أعضاء لإدارة مصالح الأقاليم ونظر الشكاوى وفض المنازعات ومعاقبة المفسدين والخطيرين ومعاقبتهم وحفظ الأمن داخل القرى وبين القرى المجاورة. أما الإدارة المالية فقد عهد بها إلى «مباشر» ومعه وكيل فرنسى لجباية الأموال والضرائب وكافة الإيرادات، وفى ٢٠ أكتوبر من نفس العام صار الديوان يتألف من تسعة أعضاء ينتخبون بمعرفة جمعية عمومية مؤلفة من علماء وأئمة ومشايخ البلاد وأكابر وأعيان التجار والصناع الذين يعينهم قومندان الإقليم ولكل ديوان الرئاسة فى الإشراف على القضاة ومشايخ البلاد على أن يرأس ديوان القاهرة دواوين الأقاليم، وقد ألغى مينو هذه الدواوين وجعل على رأس كل إقليم قائداً فرنسياً<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد صبرى، تاريخ مصر من محمد على إلى العصر الحديث، ص ٢٥.

(٢) نفسه، ص ٢٦.

(٣) زين العابدين شمس الدين نجم، إدارة الأقاليم فى مصر ١٨٠٥-١٨٨٢ م، القاهرة ١٩٨٨،

أما الأثر الاجتماعي، فإن واقع الأمر أن الفرنسيين في مدة إقامتهم لم يحاولوا بتاتاً أن يتعرفوا إلى المصريين، أو يتغلغلوا في أوساطهم، حتى يقفوا على حقيقة شعورهم، وما كان يجول بأذهانهم، أو ما كانت تحدثه «إصلاحاتهم» العديدة، والسريعة التي أرادوا منها إلى جانب الحصول على المال لسد نفقات الحملة «أن يخلقوا من عاصمة البلاد بلداً أوروبياً يضارع عاصمتهم باريس في بهائها وروائها، وكثرة ملاهيها (قهاويها) وأنديتها وملاعبها، حتى يكفلوا لجنودهم ورجالهم عيشاً هنيئاً سعيداً، وفاتهم أنه من المتعذر على حكومتهم الجديدة أن تغير أخلاق القوم وعاداتهم وما درجوا عليه من أساليب العيش القائمة على التمسك بالتقاليد الإسلامية من عصور قديمة بين طرفة عين وانتباهتها. وفاتهم أن هذه «الإصلاحات» التي نظر إليها المصريون كما ينظرون إلى «البدع» وكل أمر مستهجن ممقتوت، إنما تتعارض مع ما كانوا يدعونه ويذيعونه عن إسلامهم واحترامهم لشعائر الدين الحنيف، ويحاولون إقناع المصريين بأنهم كانوا من حماة ومن المدافعين عنه<sup>(١)</sup>.

ولا جدال في أن بعض هذه الإصلاحات التي تستلزمها عناية الفرنسيين بشئون الصحة العامة في القاهرة والمدن الكبرى خصوصاً، حرصاً منهم على عدم انتشار الأوبئة وفتك الأمراض الخطيرة بجنودهم، كالطاعون والزهرى والرمم وغير ذلك، كانت إصلاحات ضرورية، ويصيب المصريين من إجراءاتها كل فائدة. ولكن تفكير بونايرت وقواده في المحافظة على سلامة الجنود ورجال الحملة وعلمائها قد طغى على كل تفكير فيما قد ينجم عن هذه الإصلاحات من نتائج يقع أثرها على القاهريين وأهل المدن عموماً ولعل أكبر ما يؤخذ على الفرنسيين في هذا الشأن أنهم حاولوا أن يفرضوا

(١) محمد فؤاد شكرى، عبد الله جاك منو، وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة ١٩٥٢،

فرضاً على المصريين نوعاً من الحضارة الأوروبية كان مقضياً عيها بالفشل لسبب بسيط ظاهر، هو أن بونابرت وأنصار التجربة الاستعمارية فى مصر لم يكن فى وسعهم أن يعنوا بغير مظاهر هذه الحضارة الأوروبية المادية فى وقت كانت بحوث علمائهم لا تزال فى مراحلها الأولى، ولما تكتمل بعد تلك الدراسات التى كان من المنتظر أن تكون أساساً لكل إصلاح يراد إدخاله إلى هذه البلاد، حتى يثمر ثمرته المنشورة بفضل اطمئنان المصريين إليه وقبولهم له (١).

ولقد كان من مقتضيات تلك السياسة الإسلامية الوطنية التى وضع بونابرت أصولها واتبعها خلفاؤه، أن يحتفل الفرنسيون بأعياد أهل البلاد الدينية، ويحترموا شعائرهم وعاداتهم، وأن يحاولوا جذب قلوب المصريين إليهم، باستمالتهم والتقرب منهم، وعقد أواصر المحبة والصداقة مع كبرائهم ومشايخهم، ومحاولة الاختلاط مع عامتهم، حتى يطمئن إليهم سواد الشعب ويرضى الناس بما قدر عليهم.

فكان لا مناص من أن ينتهز هؤلاء فرصة الاحتفال بالأعياد الدينية والمواسم إلى جانب أعيادهم الفرنسية، حتى يخففوا من حدة بلاياهم بالانطلاق وسط صخب الموالد وضجيج الأعياد والاحتفالات، يتشاجرون مع العامة والدهماء، بل يتقاتلون معهم، ويزاحمون أدياء «الولاية» وغيرهم من الدراويش و«البله» فى شروهم ومفاسدهم يعتدون على النساء ويستثيرون بفعالهم أهل النخوة والشهامة من القاهريين فيقتل من يقتل ويقتلون من يقتلون، ويتدخل (برطلمين) بجماعته الموهوبة المكروهة «لقمع الفتنة» وإعادة النظام (٢).

(١) نفسه، ص ٥٥٣.

(٢) محمد فؤاد شكرى، عبد الله جاك منو، وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة ١٩٥٢، ص ٥٥٥.

وأما أعياد المصريين وموالدهم المشهورة التى شهدها الفرنسيون مدة وجود الحملة بهذه البلاد وحرصوا على الاحتفال بها، وارتكبت فى أثنائها كل هذه الشرور والمفاسد، فكانت الاحتفال بشهر الصوم والعيدى الصغير والكبير، وإمارة الحج والكسوة الشريفة، والمولد النبوى، ومولد السيدة زينب، ومولد السيد على البكرى، ومولد الحسين، والاحتفال بوفاء النيل، وعلاوة على ذلك احتفل الفرنسيون بعيد جمهوريتهم كما أكثروا من إقامة الزينات فى كل مناسبة، فاحتفلوا بذكرى واقعة ريفولى وعند رجوعهم من حملة الشام، ونظموا مهرجانات عدة كلما عمد «مخترعهم» كونيته إلى إطلاق «بالونة» فى الجو، وعملوا «شنكاً» وضربوا مدافع كثيرة كلما أتهم الأخبار بانتصار بونايرت فى حملة الشام أو وصلت إحدى سفنهم إلى الشواطئ المصرية<sup>(١)</sup>.

ونجم عن شدة اشتياقهم إلى خلق هذه العاصمة المرحية أو باريس الصغيرة على حد قولهم، أو القاهرة الخليفة - على نحو ما اعتقد الشيخ الجبرتى ونظراؤه ولا شك من عقلاء المصريين - أنه لم يمض زمن طويل على وجودهم بالقاهرة حتى كانت القهاوى والمطاعم (ذات الموائد والكراسى على الطراز الفرنسى، بدلا من الجلوس على المصاطب أو المقاعد الحجرية) ثم (مشارب البيرة) - أو (البارات) قد أنشئت فى أحياء القاهرة وفتحت أبوابها تستقبل الفرنسيين ومن سار سيرتهم من أفراد الطوائف التى رحبت بهذا النوع الجديد من الحياة. وافتتح أحد صنائع الفرنسيين (قهوة) فى حى المشهد الحسينى، يسهر الناس فيها حصاة من الليل ويعلو صياحهم، وصخبهم، وفضلا عن ذلك فقد افتتح أحد مشارب البيرة فى أهم الطرق بين القاهرة ومصر العتيقة. وأقيمت فى هذه المشارب والمطاعم حفلات رقص المحاصرة وصدحت الموسيقى، وكان من علامات التحول الجديد التى سر لها

(١) محمد فؤاد شكرى، عبد الله جاك منو، وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة ١٩٥٢، ص ٥٥٦.



الفرنسيون كثرة اللافتات التي وضعها أصحاب المحلات التجارية وغيرها على محالهم، وكانت الكتابات التي على اللافتات باللغة الفرنسية<sup>(١)</sup>.

وأقام الفرنسيون مسرحاً لتمثيل الروايات «الكوميدي والتراجيدية والأوبرا كوميك»، وصادفتهم كذلك في مبدأ الأمر صعوبة العثور على الممثلات، فصار الرجال يتزويون بزوجات النساء، ويقومون بأدوار السيدات في هذه التمثيليات واستمر الحال على ذلك فترة من الزمن حتى رضيت بعض الفرنسيات الاشتراك في التمثيل، وقد ظل هذا المسرح قائماً حتى أواخر الحملة الفرنسية<sup>(٢)</sup>.

وكان تأثير الحملة الفرنسية على مصر كبيراً من وجهة النظر الاقتصادية، ذلك أن مجيء الحملة إلى مصر أدى إلى قيام الأسطول البريطاني بفرض الحصار على السواحل المصرية، الأمر الذي أدى إلى منع الاستيراد والتصدير بطريقة شبه كاملة من ناحية البحر، رغم استمرار العلاقات التجارية مع الأقاليم المجاورة بطريق البر، وإن كانت هذه المبادلات البرية قد انخفضت في قيمتها كذلك بدرجة محسوسة نتيجة لتغيير الوضعية العامة في البلاد، ولا استمرار العمليات العسكرية. ولا شك في أن هذا العامل قد أثر على التجار، وبشكل جعلها تعيش في أزمة حادة، وجعل التجار ينظرون إلى هذه الفترة على أنها فترة بلاء<sup>(٣)</sup>.

وكان الفرنسيون قد حضروا إلى مصر، وهم يحلمون بشرواتها، وبالمغانم الكثيرة التي سيحصلون عليها من البلاد. وجاء انتقال الحملة عن فرنسا، بعد موقعة أبي قير البحرية، عاملاً يدفع المصريين إلى ضرورة الحصول على

(١) نفسه، ص ٥٧١.

(٢) محمد فؤاد شكرى، عبد الله جاك منو، وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة ١٩٥٢، ص ٥٧٢-٥٧٣.

(٣) جلال يحيى، مصر الحديثة ١٧١٥-١٨٠٥م، الإسكندرية بدون تاريخ، ص ٥٢٦.

ما يلزمهم من أموال من المصريين أنفسهم، وأخذ ذلك شكل الغرامات والضرائب والإتاوات، حتى تتمكن الحملة من الإنفاق على نفسها. ومع استمرار الحملة في مصر، زاد احتياجها للأموال، وزاد احتياجها إلى انتهاز كل فرصة لفرض الإتاوات. وكانت الثورات ذريعة لكى يضاعف الفرنسيون الضرائب، بفرضهم غرامات حربية جديدة على الأهالى. وقد أدى ذلك، سياسياً، إلى تدمير التجار والملاك من الفرنسيين، ولكنه أدى منوجهة النظر الاقتصادية، إلى تقليل سيولة رأس المال الموجود فى أيدي التجار، وخوف الأهالى من إظهار ما لديهم من أموال، الأمر الذى انتهى إلى ركود الأموال، أى إلى ضائقة مالية يقاسى منها كل المصريين.

وكانت الحملة الفرنسية تمثل، من وجهة النظر الاقتصادية، قوة تمكنت فى بلادها من توجيه ضربة قوية إلى النظام الإقطاعى، وتمهد الطريق أمام سيطرة الطبقة الوسطى، أى الطبقة الرأسمالية، وكان مجيئها لمصر يحمل هذا المعنى، ويرسم لها القوى التى كان من الواجب عليها أن تعادىها، والقوى التى كان عليها أن تتعايش معها، حتى تتمكن من أن تتكامل معها، أو أن تقوم بعملية استغلالها، وفى هذا النطاق، نجد أن الحملة الفرنسية قد نظرت إلى الممالك نظرة عدا، وهوعدا حقيقى، من وجهة النظر الاقتصادية، إذ أن تنظيمهم لحكم مصر واستغلالها كان يقرب من النظام الإقطاعى، حتى وإن كان نظاماً إقطاعياً التزامياً، عن قربه إلى النظام الحر، النظام الرأسمالى، الذى تسود فيه الطبقة الوسطى<sup>(١)</sup>.

وعملت الحملة الفرنسية على أن تمول نفسها فى مصر عن طريق الضرائب، وإن كانت قد فرضتها بطريق مباشر، وفى شكل غرامات أو إتاوات، وكان هذا النظام يقرب فى أسسه من نظام التمويل الرأسمالى، وإن كانت قد احتفظت ببعض الأسس السابقة، واستعانت ببعض العناصر

(١) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٢٦-٥٢٧.

المملوكية. وفي هذا التسلسل نجد أن الجنرال منو قد فكر في ضرورة وضع نظام ضرائبي جديد للبلاد، ترتبط فيه الضرائب بالأرض، وتدفع مباشرة إلى خزانة الدولة، دون وساطة الدولة أو صاحب الالتزام. ولو نفذ هذا المشروع لكان ضربة قوية تصيب النظام القديم في أهم أساس من أسسه، وهو الأساس الاقتصادي، وتؤدي بالتالي إلى إضعاف نفوذ السادة في مناطق الإنتاج الزراعي، وإلى القضاء على سطوتهم<sup>(١)</sup>.

وعلينا أن نذكر أن مجيء ٣٦,٠٠٠ مقاتل إلى مصر، قد خلق سوقاً جديدة، لإشباع ما يحتاجه هؤلاء الرجال من سلع وخدمات، ودفع بعض المصريين، حتى وإن كان أكثرهم من النصارى والشوام والأقباط، إلى النزول إلى هذا المجال، وإلى فتح المطاعم ودور السهر واللهو، وتقديم ما يلزم من خدمات، وكان هذا تطوراً لبعض قطاعات الاقتصاد الموجودة في مصر في ذلك الوقت، وحتى إذا كانت الحملة الفرنسية قد امتصت جزءاً من رأسمال المصريين السائل بالضرائب والإتاوات، فإنها عادت إلى إنفاق جزء منه على ما يلزمها في نفس البلد، وأدى ذلك إلى تغلغل اقتصادي، وإلى حركة إلى أعلى وإلى أسفل بين أصحاب رؤوس الأموال، وارتفاع البعض، وهم من يتعاملون مع الفرنسيين ويقدمون لهم الخدمات، وإلى انخفاض البعض الآخر، وهم من كانوا يصرون على التعامل في نفس نطاق نشاطهم، وهي حركة ستبدأ من هذا العصر، وتؤثر على توزيع رؤوس الأموال في السوق خلال فترات الاحتلال التي ستشهدها مصر في تاريخها الحديث. وشهدت القاهرة حركة نشاط واضح في ذلك الوقت في كل ما يتعلق بتسليحة جنود الاحتلال، وانتشرت فيها ظاهرة ركوب الخيل والبغال والحمير، التي أعجب بها الفرنسيون، أو استخدموها وسيلة للتسلية بدلا من الملل في شوارع القاهرة<sup>(٢)</sup>.

(١) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٢٧. (٢) نفسه، ص ٥٢٨.

ولقد شعر المصريون بشراهية الفرنسيين فى جمع الأموال منهم، الأمر الذى أدى إلى تحول التجار إلى مجموعات معادية للحكم الأجنبى. ورغم خوف التجار من الفوضى ومن الاضطرابات، فإنهم قد شاركوا العناصر الوطنية فى الثورة على الحكم الأجنبى، وأسهموا فى تمويل هذه الثورة، والإنفاق على الثائرين. وهذا الضغط الفرنسى من أجل المال سيدفع بالتجار إلى الضجيج والشكوى، وإلى شعورهم بأنهم أصحاب مصلحة، عليهم أن يدافعوا عنها، حتى لا يكلفوا ما لا طاقة لهم به، وأدى ذلك إلى انصهارهم، مع بقية قطاعات المجتمع، فى اتخاذ موقف معادى للحملة الفرنسية، واتخاذ مكانهم القومى فى مواجهة قوات احتلال أجنبى.

ولم تسمح الفترة القصيرة التى بقيتها الحملة الفرنسية فى مصر بإنشاء مشروعات اقتصادية جديدة لها أهميتها بالنسبة للبلاد. حقيقة أن الحملة قد شعرت بأن عليها أن تعتمد على نفسها، وعلى البلاد، وبخاصة بعد معركة أبي قير البحرية، ولكن انشغال بونابرت فى حرب الشام ثم اضطراره إلى العودة إلى فرنسا، وتولى كليبر قيادة الحملة من بعده، وكان من أنصار الجلاء عن مصر، كل ذلك لم يسمح للحملة الفرنسية بوضع أسس لنشاط اقتصادى له قيمته من الناحية الإنتاجية فى ذلك الوقت. وتغير الحال بعد تولى منو الحكم، وكان من أنصار البقاء فى مصر، والاحتفاظ بها كمستعمرة فرنسية. ولكن ظروفه الخاصة وعلاقته بغيره من القواد، وخوف المصريين من تعليم المصريين أسرار الصناعة، حرم الحملة من أن تقوم بتجربة لصنع ما يلزمها فى مصر، وحرّم مصر بالتالى من مشاهدة مثل هذه التجربة، التى كانت ستفيد منها بلا شك<sup>(١)</sup>.

وبالإجمال فإن الحملة الفرنسية على مصر، قد عملت على هز وقلقلة النظام الاقتصادى الموجود فى البلاد، وساعدت على هدمه، دون أن تتمكن

(١) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٢٨-٥٢٩.

من وضع أسس لبيان اقتصادى جديد، وساعد ذلك على سيادة الفوضى والاضطراب وتسهيل عمل من يأتى بعدها<sup>(١)</sup>.

أما النتائج العلمية فقد قام علماء الحملة من علماء النبات والكيميائيين والمهندسين والجغرافيين والرسامين والجراحين والمستشرقين والأدباء والفنانين والميكانيكيين والاقتصاديين وكبار القواد العسكريين من أعضاء المجمع العلمى المصرى، وكان كل هؤلاء من أعضاء لجنة العلوم والفنون أو المجمع العلمى الذى أنشأه بونايرت فى القاهرة<sup>(٢)</sup>.

وواقع الأمر أن ميادين نشاط هؤلاء العلماء كانت معددة وطفقوا يدرسون آثار مصر القديمة وتاريخها وطبيعة أرضها وأجناسها، وحيواناتها وطيورها وغلاتها الزراعية وصناعاتها وتجارتها وعادات أهلها، وغير ذلك من الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية، وكل ما يتعلق بماضى البلاد وحاضرها. واستطاع لويير الأكبر ومساعدوه أن يضعوا خريطة دقيقة لها، وكذلك حقق نوت وكورابوف مواضع أهم جوامع القاهرة وضواحيها، وتمكن الملكوين الذين زاروا الأقاليم الشرقية من الوجه البحرى أن يحققوا مواقع دمياط وبلبيس والسويس والصالحية، ورسم الضابط سوهيت مجرى النيل من القاهرة إلى العطف واستكشف جيوفرى سنت هيلير الطريق بين القاهرة والصالحية وجزءاً من الطريق بعد الصالحية إلى الشام، كما استطاع أن يجمع فى أثناء رحلاته العديدة مجموعة من الحيوانات والطيور واهتم فضلاً بدلا الحيوانات التى حفظها قدماء المصريين كالتمساح والثعابين والطيور، وذلك عدا الأجسام البشرية التى عثر عليها فى طيبة وسقارة<sup>(٣)</sup>.

(١) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٢٩.

(٢) محمد فؤاد شكرى، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، ص ٦١٢.

(٣) محمد فؤاد شكرى، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، ص ٦٢٦.

وتم اكتشاف حجر رشيد، وهو عبارة عن ثلاث مجموعات من النقوش منفصلة بعضها عن بعض، وأرسل إلى القاهرة للمجمع العلمى لفحصه ودراسته واستطاع شامبليون بعد جهود أن يفك رموزه. وقد تبين أن النقوش المجهولة كانت كتابة ديموطيقية.

على أن الصعيد بفضل ما ذخريه من آثار سرعان ما أصبح واسعاً لنشاط علماء الحملة، الذين رغبوا فى زيارة المعابد والتماثيل وبقايا المدن القديمة ودراسة آثارها <sup>(١)</sup> وزار علماء الحملة المنيا وملوى، وهرموبوليس والأشمونين ومنفلوط وأسيوط وسوهاج ثم جرجا، وقد رسم دينون آثار هرموبوليس (الأشمونين) ومنفلوط وأسيوط وسوهاج ثم جرجا <sup>(٢)</sup> ووصلوا إلى أسوان.

كما قام العلماء بجمع المعلومات الجغرافية والطبوغرافية التى تساعد على وضع خريطة مفصلة لمصر، وشجع كل من الجنرال كليبر ثم الجنرال منو، على الاستمرار فى هذا العمل، خاصة وأن الجنرال منو كان يرغب فى عمل مسح تام للأراضى الزراعية فى مصر، ويكون هذا المسح أساساً لتنظيم الضرائب العقارية. وحملت الحملة مطبعتها معها إلى مصر، وستكون هذه المطبعة فاتحة لمعرفة المصريين بشئون الطباعة وأهمية المطبوعات.

بالإضافة إلى ذلك كتاب «وصف مصر» الذى اشترك فى وضعه عدد كبير من العلماء، كل فى نطاق دراساته وبحوثه التى تتعلق بتاريخ مصر الحديثة، وجغرافيتها وأحوال أهلها وعاداتهم، وثروتها الطبيعية. ونشر هذا الكتاب بعد عودة العلماء مع الحملة إلى فرنسا، وتكفلت الحكومة الفرنسية بالإنفاق عليه. ويعتبر هذا الكتاب ثروة ضخمة بالنسبة لمن يرغب فى التعرف على مصر وقت مجئ الحملة الفرنسية إليها، حتى بالنسبة للفترة التى تمتد

(١) نفسه، ص ٦٣٥-٦٣٦.

(٢) نفسه، ص ٦٣٧.

منذ الفتح العثماني للبلاد. وهو ثروة بالنسبة للأجانب، وثروة بالنسبة للمصريين الذين يرغبون في التعمق في دراسة هذه الفترة<sup>(١)</sup>.

وهكذا كانت للحملة الفرنسية نتائج كبيرة على مصر في ميادين عديدة.

### الموقف بعد خروج الحملة

بعد أن خرجت القوات الفرنسية من مصر تصارع على السلطة فيها قوات أربع كل منها تريد أن يكون لها الغلبة وتستأثر بحكم مصر. أولى تلك القوات هي قوة إنجلترا التي بذلت جهوداً جبارة لإخراج الفرنسيين من مصر إلى أن كللت هذه الجهود في النهاية بالنجاح بانتصارها على قوات الحملة وطردها من مصر. وكانت إنجلترا تود البقاء في مصر، ولكنها كانت تخشى أن يؤدي هذا العمل إلى إغضاب الدولة العثمانية، وما قد يترتب عليه من زيادة تقربها من فرنسا. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن بقاء قواتها بمصر قد يدفع نابليون إلى إرسال حملة فرنسية جديدة لإخراجهم منها. ولما كانت إنجلترا لم تتخذ موقفاً محدداً إزاء تلك الأمور فقد أجلت التفكير في الجلاء عن مصر إلى فرصة أخرى<sup>(٢)</sup>.

ومن المعروف أن إنجلترا قد أرسلت قواتها لمصر استناداً إلى معاهدة التحالف التي كانت قد عقدتها مع الدولة العثمانية في ٥ يناير ١٧٩٩ م. وهي المعاهدة التي نصت على ضمان بريطانيا لاستقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها. ولكن وجود القوات البريطانية في مصر، وتبانيها بدور فعال في إخراج الفرنسيين من البلاد دفع الحكومة البريطانية إلى محاولة الإفادة من هذه القوات في عملية الحصول على مميزات في هذا الإقليم<sup>(٣)</sup> وبعد

(١) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٤٦.

(٢) محمد محمد السروجي، ثورة ٢٣ يوليو جذورها وأصولها التاريخية، ص ٤١.

(٣) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٥٤.

جلاء الفرنسيين ومطالبة العثمانيين للإنجليز بالجلاء عن مصر، لم يكن أمام إنجلترا سوى قطاع الممالك، أو بعض القطاعات الداخلية منه، لكي تستند إليها، وتتخذها ركائز لها، وظهر موقف ممالك مراد بك بعد موت سيدهم بالطاعون في سوهاج، وهو يتحرك شمالا لنجدة القوات الفرنسية، واتصال ممالكه، بالإنجليز، نتيجة لمعرفتهم بانتهاء حكم الفرنسيين لمصر ومحاولتهم الاستناد إلى قوة خارجية جديدة يستندون إليها، ماداموا قد شعروا بعداء كل من العثمانيين والمصريين لهم<sup>(١)</sup>.

أما الدولة العثمانية فإنها تطلعت إلى بسط حكمها المطلق في مصر بحجة أنها فتحتها بحد السيف، وأرادت أن تجعل منها ولاية أو عدة ولايات تحكمها كما كانت تحكم ولايات السلطنة العثمانية بولاتها الذين لم تر البلاد منهم منذ عهد الفتح العثماني سوى الظلم والفوضى وسوء الإدارة.

أرادت الدولة العثمانية أن نستخلص مصر لنفسها، لذلك استقر عزمها على محاربة الممالك والقضاء عليهم حتى لا ينازعوها سلطة الحكم في البلاد فكانت تعليماتها للصدر الأعظم يوسف باشا ضياء تقضى بإبادة بقية الممالك كيلا تقوم لهم قائمة أو إبعادهم عن مصر وإسكانهم في ولاية أخرى من ولايات السلطنة العثمانية<sup>(٢)</sup>.

كانت القوات العثمانية في مصر مؤلفة من جيشين، الجيش الأول وعددهم نحو ٢٥ إلى ٣٠ ألف مقاتل بقيادة الصدر الأعظم، ويتألف من الانكشارية وحرس الوزير والجنود الذين حشدتهم في سورية، والمعسكر العام لهذا الجيش في القاهرة، وجنوده تحتل العاصمة ومعظم بنادر مصر الوسطى والصعيد كبنى سويف والمنيا وأسيوط.

(١) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٥٣-٥٥٤.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج ٢، ص ٢٧٨.



أما الجيش الثانى فكان مرابطاً شمال الدلتا بقيادة حسين قبطان باشا قومندان الأسطول العثمانى الذى كان راسياً فى خليج أبى قير، وعدد هذا الجيش نحو ستة آلاف مقاتل معظمهم من الأرناؤود والانكشارية يحتلون المواقع القريبة من مرسى الأسطول<sup>(١)</sup>.

أما المماليك فقد كانت قواتهم قد أصيبت بضربة شديدة نتيجة لجميى الحملة الفرنسية إلى مصر. وكانت قوات المماليك هى التى حاولت جاهدة أن تزيد من سيطرتها على البلاد، وعلى حساب سلطة العثمانيين، منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر، ودخلت بذلك فى صراع طويل مع الدولة صاحبة السيادة، وفقد المماليك الكثير من رجالهم فى أثناء عملية مقاومتهم للفرنسيين، بعد أن فقدوا بضعة آلاف منهم فى المعارك التى تمكن بها الفرنسيون من السيطرة على البلاد. وتم ذلك فى وقت حاصرت فيه الأساطيل البريطانية سواحل مصر، واستقرت فيه سيطرة الفرنسيين على البلاد، وبشكل يحرم المماليك من استيراد عناصر جديدة يزيدون بها أعداد قواتهم. هذا علاوة على أن الدولة العثمانية نفسها كانت قد منعت تصدير عناصر الجركس إلى مصر، حتى لا يزيد من قوة المماليك، وحتى تفيد الدولة نفسها من هذه العناصر فى قوات الفرسان الخاصة بها، فكان الضعف النسبى إذن هو أول المظاهر التى ظهرت على قوات المماليك<sup>(٢)</sup>.

أما الظاهرة الثانية فكانت هى انقسام المماليك على بعضهم. وفى الوقت الذى انسحب فيه مراد بك إلى الصعيد، ومنه إلى الواحات للاستمرار فى مقاومة الفرنسيين من داخل مصر، خرج منه إبراهيم بك من مصر إلى الشام، وانضم إلى قوات الدولة العثمانية. وهكذا يمكننا القول بأن المماليك قد انقسموا إلى قسمين الأول يحاول استعادة سيطرته على البلاد، وانتزاعها

(١) عبد الرحمن الرافعى، الحركة القومية ونظام الحكم فى مصر، ج ٢، ص ٢٧٩.

(٢) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٥٨.

من أيدي الفرنسيين، والثاني يحاول الاستعانة بالعثمانيين على إخراج الفرنسيين من مصر، ويقوم في ذلك بدور التابع للدولة العثمانية.

وكان اتفاق مراد بك، أمير البكوات المصرية في الصعيد مع كليبر، يعنى تحول هذا القطاع مؤقتاً من العمل على استقلال مصر إلى وصفية التابع للسلطات الفرنسية في مصر، وبهذا تحول المماليك، نتيجة لضعفهم والضربات العسكرية التي نزلت بقواتهم إلى وصفية التابع لكل من العثمانيين والفرنسيين<sup>(١)</sup>.

ولكن خروج الحملة الفرنسية من مصر كان يعنى تغيراً للحالة العامة للبلاط، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه مثل مجيء هذه الحملة. وشعر المماليك بأنهم كانوا حكام مصر السابقين وبأنهم كانوا قد أداروا سلطاتها منذ أزمان بعيدة، فحاولوا إعادة سلطتهم إلى البلاط. وأغرامهم الموقف، ووجود الإنجليز إلى جانب العثمانيين، على محاولة الحصول على كل السلطة لأنفسهم في البلاط. وشعر المماليك بأن العثمانيين يرغبون في تقليل نفوذهم في البلاط، وحتى في التخلص منهم بشكل نهائي، ودفعهم هذا الشعور أو دفع بعضهم إلى محاولة الاستناد إلى القوات الإنجليزية لتثبيت أقدامهم في مصر، ورغم وجود القوات العثمانية<sup>(٢)</sup>.

أما المصريين فكانت قوتهم أنهم أصحاب البلاط الفعليين، وقد تصدت هذه القوة لجيش نابليون منذ أن وطئت أقدامه أرض البلاط، فقاومته في الإسكندرية وتبعته في الوجهين البحري والقبلي، وتحملت جزءاً من أعباء الحكم في عهد الحملة، وهم الذين قدموا التضحيات من الرجال، فمنهم من أعدم ومنهم من شرد ومنهم من سجن، وجد هؤلاء أن قوة الدولة

(١) نفسه، ص ٥٥٩.

(٢) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٥٨.

العثمانية قد وهنت، وأن سطوة الممايك قد ذهبت إلى غير رجعة، وأن قوات إنجلترا إن عاجلاً أو آجلاً سترحل عن البلاد، فلا بد من الاستعداد لهذا اليوم الذى سيتولون فيه الحكم وتقرير مصير البلاد بأنفسهم خصوصاً وقد بدأت بعض الزعامات تخرج من بين صفوف المصريين وتساهم فى الأحداث التى مرت بها البلاد مثل السيد عمر مكرم والسادات والشرقاوى وغيرهم.

وقد فطن محمد علي بشاقب نظره إلى خطورة هذه القوة الجديدة، ورأى أن يحتضنها وأن يستغلها لصالحه وحده، فأخذ يتوود للمصريين ويتقرب إلى زعمائهم من أمثال السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى والشيخ الفيومى وغيرهم لتأييد سلطته فى مصر وكسب ثقتهم فيه. وقد آتت هذه السياسة ثمارها حينما قام السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى فى ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ م بالباس محمد علي حلة الولاية والمناذاة به والياً على مصر، دون أن يصدر فرمان من الباب العالى. وهذا يدل على مدى ما بلغتة اليقظة المصرية من قوة فى ذلك الوقت.

الفصل الثامن  
تحويل نظم الحرف والصناعات  
في القرن الثامن عشر

قبل الشروع فى العرض لـ تحول نظم الحرف والصناعات فى القرن الثامن عشر تتوقف قليلا أمام أحوال مصر السياسية والاقتصادية فى أواخر القرن الثامن عشر، وكيف مهدت هذه الأحوال لظهور محمد علي «مؤسس مصر الحديثة»، ثم كيف استفاد منها لبناء إمبراطورية مترامية الأطراف له ولأسرته، وما هى العقبات التى قابلته وكيف تغلب عليها.

انتصر الأتراك العثمانيون على المماليك فى موقعة مرج دابق عام ٩٢٢هـ/١٥١٦م، ولكى يضمّنوا سيطرتهم على البلاد وضعوا نظام حكم يقوم على هيئات ثلاث هى الوالى، أو الباشا، والديوان، والمماليك، وقد أدى هذا النظام إلى صراع على السلطة، مما أثر بشكل ظاهر فى المجتمع المصرى.

وقبل التحدث عن الحرف والصناعات تنبغى الإشارة إلى طريقة تكوين تلك الطوائف الحرفية وكيف ساهمت فى الحياة العامة للمدينة وما هى العلاقة بين هذه الحرف وبين الحكومة، ثم نعرف التدرج الوظيفى للحرف منذ كان الحرفى أو الصانع صبياً إلى أن يصل إلى «سعلم» أو «أسطى» وما هى المدة التى يمكنها كل منهم، وكيف يختار شيخ الحرفة، وما هى نفوذه؟ وما هى إجابته؟

#### ١ - تكوين الطوائف الحرفية:

ترجع نشأة هذا النظام فى مصر إلى العصر الرومانى، إن لم يكن قبل ذلك بكثير، ويعتقد بعض الباحثين أن الطوائف كانت حصيلة بعض الحركات الثورية فى المجتمع الإسلامى، وقد سعى هؤلاء بإبراز وجوه الشبه بين مراتب الصانع داخل الطائفة وبين مراتب الصوفية، وخلقوا مظاهر الاحتفالات التى تقام بمناسبة الحاق الصبيان أو تدشين الرؤساء وربطها ببعض طقوس الصوفية واحتفالاتهم<sup>(١)</sup>، وسوف نتعرض لذلك بالتفصيل،

(١) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩، ص ٣١-٣٢.

وقد زاد نمو هذه الطوائف فى العصور الوسطى لأنها فترة امتازت بروح التضامن بين الأفراد والهيئات والجماعات المختلفة<sup>(١)</sup>.

وكانت الطوائف موجودة فى العالم الإسلامى قبل تأسيس الإمبراطورية العثمانية وفى عهدها تطورت من «جماعة الفتوة» كما يمثلها أهل الأناضول، ذلك أن هيئات الطوائف العثمانية شأنها فى ذلك شأن الدراويش، كانت لها فى البداية «طريقة» لا تختلف عن طريقة هذه الجمعية. ولكن بالرغم من أن معظمها قد تأثر بالطبع المدنى بحلول القرن الثامن عشر، فإن كثيراً من آثار تنظيمها القديمة كانت لا تزال تتعثر.

وهكذا كان لكل نقابة «راع» «ولى» «بير»<sup>(٢)</sup> وأحياناً راعيان وهؤلاء كانت الشخصيات الدينية وتتراوح أهمية أكبرهم فى العادة بطريك عبرانى وأقلها شأنًا أحد الصحابة<sup>(٣)</sup>.

وكان يعتقد أن أولئك الذين من النوع الأول هم مخترعوا الحرفة والتجارة التى تباشرها الطائفة المعنية. وحتى أواخر القرن التاسع عشر كان كل صاحب حانوت من المسلمين لا يزال يضع على «تدنته» جملة تذكر اسم «الولى» (البير) الذى يتبعه<sup>(٤)</sup>.

وقد أصبحت الحرف كلها خاضعة لإدارة «شيخ» أو كبير، وكانت وظيفته انتخابية فى الاسم، ولكنها وراثية فى الواقع فى نطاق أسرة معينة يعاونه جاويش، وكان التنظيم بأسره وراثياً إلى حد كبير لدرجة أن بعض

---

(١) راشد البراوى، ومحمد حمزة عليش وآخرين، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص ١٨.

(٢) وهؤلاء كانوا شخصيات ذات طابع دينى.

(٣) هاملتون جب، هارولد بروون، المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة أحمد مصطفى عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسنى، ج ٢، ص ١٢٣.

(٤) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٣٧.

الحرف المتخصصة قد انقصرت - فى الواقع - على عائلة واحدة، فمثلا كان طلاء الجدران بالألوان المذهبة مقصوراً على أسرة واحدة، ولهذا أطلق عليها أسرة الذهبى<sup>(١)</sup> ومن هنا بلغت الصناعة درجة كبيرة من التقدم والكمال بفضل نظام التخصص زمناً طويلاً.

وكانت الطائفة المهنية عنصراً أساسياً فى الحياة المدنية، فقد كانت تمثل بالنسبة للسلطات إطاراً يمكنها من الإشراف على معظم الشعب العامل بالمدينة من صناع وتجار، وهذه الحقيقة بالغة الوضوح بحيث تستحق الوقوف عندها كثيراً، فعندما يتوسط شيوخ الطوائف المهنية فى المشاجرات التى تنشأ بين أبناء طوائفهم، وعندما ينظمون المنافسة ويعاقبون المسيئون على ما يرتكبون من أخطاء، فإنهم بذلك يسهمون فى إدارة المدينة، وفى حفظ النظام، وكانت الغرامات التى تجتمع نتيجة لوساطته الشيوخ هذه، تشكل مصادر مالية لا يمكن أن تنكرها سلطات القاهرة<sup>(٢)</sup> وكان على الحكام أن يلجأوا لهذه الطوائف ولشيوخها عند حاجتهم لإلحجاز بعض أعمال البناء مثلما حدث فى عام ١٨٠٢ م عندما ذهبت طوائف الحرف بالقاهرة للاشتراك فى بناء دار الباشا، تبعاً للقوائم التى كانت قد أعدتها الحملة الفرنسية، لذلك نجد أنه دعت الطوائف القبطية أولاً ثم تلتها الطوائف المسيحية الأخرى وأخيراً دعت طوائف المسلمين<sup>(٣)</sup> أو النظافة أو عندما يحتاجون لتأمين خدمات معينة لم يكن ثمة جهاز متخصص كمكافحة الحريق على سبيل المثال<sup>(٤)</sup>.

(١) هامتلون جب، هارولد برون، المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة، أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسنى، ج ٢، ص ١٣٧.

(٢) أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، ص ١٥.

(٣) عبد الرحمن الجبرى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج ٢.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥.

وبصفة عامة كانت الطوائف رابطة إدارية من تلك الروابط القليلة، التي أتيح لها أن تقوم بين السلطات وبين الرعية وقد ظلت تلعب هذا الدور إلى أن نجحت السلطات المصرية في نهاية القرن التاسع عشر أن تنشئ جهازاً إدارياً قادراً على الحلول محل هذه الطوائف، ومع ذلك فكلما كانت الحكومة تجدد نفسها عاجزاً عن خلق جهاز جديد للقيام بوظيفة ما، فقد كانت تجدد نفسها ملزمة باللجوء إلى نفس الوحدات التقليدية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتكون بمثابة الصلة بينها وبين تلك الأعمال الإدارية التي كان يتعين عليها القيام بها وهكذا واصل الشيوخ ممارسة وظائفهم في تبليغ أوامر الحكومة إلى أعضاء طوائفهم<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك النور الذي لعبته الطوائف الحرفية في جهاز الإدارة العامة كجهاز توصيل تلجأ إليه السلطات الحاكمة، لم يكن يخص بطريقة نوعية القاهرة كمجتمع حضري بل إن هذا الدور قد مضى لأبعد من ذلك إذا نظرنا للطوائف المهنية من ناحية المظهر الجغرافي فحيث أن معظم الحرف في القاهرة تتركز في قطاع محمود من المدينة وينطبق ذلك أيضاً على بقية المدن المصرية، فقد كانت للطوائف المهنية قاعدة جغرافية بالغة التحديد تستمد اسمها أحياناً من اسم تلك الطائفة، بل كان الأمر ليس على الدوام صحيحاً في هذه النقطة فبينما نجد طائفة لـ «عمال حى باب الشعرية»، وأخرى لتجار «حى الغورية» نجد أن الأمر واضح بالنسبة لطائفة «بائعى النحاس» بالقاهرة، إذ كان كل النحاسين بالقاهرة متجمعين في سوق يحمل الاسم نفسه وفي ضواحيه القرية، كذلك الأمر بالنسبة لـ «صناع الخيام بالقاهرة» وكما كان الأفراد الذين يمارسون مهنة واحدة أو مهنة ما يتجمعون في حى واحد، هو غالباً شارع معين، فإنه من الممكن الافتراض أن الطائفة المهنية التي ينتمون إليها كانت تمارس داخل هذا القطاع عملاً

(١) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج ٣، ص ١٧



إدارياً محلياً، بالإضافة إلى اختصاصاتها العادية فى المسائل الحرفية كالأجور والأثمان<sup>(١)</sup>.

وقد وجد أيضاً كثير من الأسواق والأماكن المسماة بأسماء الطائفة التى تقطن فيها مثل بائعى الطباق وبائعى الصابون<sup>(٢)</sup>، وبائعى الأقمشة<sup>(٣)</sup>، وتجار البهارات، والبن، وتجار الغلال<sup>(٤)</sup>، ولما كان تجار كل سلعة يتجمعون معاً عادة فى الأسواق، فقد كان لهم شيوخ<sup>(٥)</sup> وكانت تنظيماتهم تشبه تنظيمات الطوائف الأخرى، ويقول بعض الباحثين أنه لا توجد معلومات عن احتفالات قبول المرشحين فى هذه الطوائف، تماثل التى كانت تجرى فى نقابات الحرف، وقد تكون هذه الطوائف مجرد تجمعات إدارية<sup>(٦)</sup>. وكان رئيس الهيئة وهو عادة أغنى التجار يعرف فى القاهرة باسم «الشهيندر». وكانت مهمامه أن يباشر سلطاته على كل التجار وأرباب الحرف وتجار التجزئة بصدد منازعتهم وتنظيماتهم الداخلية<sup>(٧)</sup>.

وبرغم أن التجار لم ينجوا بأى حال من الابتزاز والمنارم، فإنهم كونا قطاعاً من المجتمع الإسلامى ينعم بالتراء والاحترام، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أسباب عدة، منها عدم وجود نظام إقطاعى حقيقى، والروابط التى تترد بين التجار والمشايخ والعلماء، النفوذ الذى كان يعود عليهم من ثروتهم، والارتباط بين التجارة والحج، بالإضافة إلى أن التجارة تعتبر من الأعمال الكريمة فى الإسلام، حيث مارسها النبى ﷺ ولهذا المناهل أهمية خاصة، لا تقل عن سابقه.

وقد كون التجار مع الكتاب وبعض العلماء طبقة وسطى حقيقية وكذا لهم دور هام، ظهر فى إمكانهم الضغط على الإدارة.

(١) عبد الرحمن الجبرى، تعاليم الآثار فى التراجم والأخبار، ج ٣، ص ١٠٧.

(٢) المصدر السابق، ج ٣، ص ١٠٧. (٣) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٥١-٢٥٢. (٥) المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٥٠.

(٦) هاملتون جب، هارولد برون، ج ٢، ص ١٥٠. (٧) المصدر السابق، ص ١٩٩.

وكان كبار التجار يعتبرون من أعيان مدينتهم، وقد أمكن لكثير من أسر التجار في القرن الثامن عشر، أن يحصل على ثروات ضخمة، وأن تصاهر البكوات والأرستقراطية العسكرية وأسر المشايخ<sup>(١)</sup>.

وكانت بعض الطوائف تصنف بحسب عقيدة أفرادها، فكان أفراد الحرفة الذين يعتقدون ديانة واحدة يكونون طائفة خاصة بهم، وكان للمسلمين حرف مقصورة عليهم والأمر نفسه للمسيحيين، لذلك نجد أن صناعة الخمر وتجارها وبيع العرق كانت قاصرة على اليهود والمسيحيين وفرضت الحكومة عليهم ضرائب بلغت ٣,٥٠٠,٠٠٠ بارة في السنة خلال القرن الثامن عشر، كانت تجمع عن طريق الانكشارية<sup>(٢)</sup>، كما كانت حرفة الموازين قاصرة على المسلمين فقط، كما أنه كان أحياناً تقتصر حرفة معينة على أبناء منطقة معينة دون غيرها، فقد كانت طائفة الجلابة (تجار العبيد) تقتصر على أبناء الواحات وأسوان وأبريم، كذلك اقتصر طائفة الصاغة على المسيحيين واليهود، كما أن معظم تجار الخمر كانوا من السوريين المسيحيين على وجه الخصوص<sup>(٣)</sup>.

وبرغم أن السلطان محمد الفاتح قد نظم الأنواع المختلفة، من الذميين في طوائف أم تحكم نفسها بنفسها فيما يتعلق بالشئون الدينية، فإن طوائف الحرف المسيحية الموجودة في الأستانة قد اندمجت بالفعل في طوائف الأتراك العثمانيين، ولكن العلاقات القائمة بين القسمين أصبحت أقل مودة منذ القرن السابع عشر، حيث جمعت الطائفتان الدينيتان في أماكن منفصلة، ثم حصل الذميون - بعد ذلك - على حق انتخاب البكيت بأشبه (الرفيق

(١) هاملتون جب، هارولد برون، ج٢، ص ١٥٢.

(٢) Stanford, J. shaw, Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution, p. 158.

(٣) رؤوف عباس، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، ص ٢١.

الأعظم) الخاصة بهم<sup>(١)</sup> وبعد ذلك منح منصب الكواخى لغير المسلمين.

وفي خلال القرن الثامن عشر تقدم الذميون إلى الديوان طالبين  
السماح لهم بالقيام باحتفالاتهم في مواسمهم على حدة، لأن زملاءهم  
المسلمين فرضوا عليهم أن يتحملوا كل نفقات الاحتفال وذلك بصفته  
الخاصة لتكوينهم الانكشارية<sup>(٢)</sup>.

ولم يكن الدين هو سبب الانقسام الظاهر، ولكن حدث انقسام بين التجار وأرباب الحرف مثل عدم استخدام كلمة «كديك» في الإشارة إلى طوائف التجار، إلا بعد أن فقد هذه الكلمة ارتباطها بأدوات إحدى الحرف، بالإضافة إلى ذلك أن تمرين الصبي في حرفة التجارة كان يلعب دوراً أقل أهمية، لأنه كان يعتمد على الشهادة التي قد تتحدد كثيراً تحت إشراف الحكومة.

وبالإضافة إلى ذلك وجد طائفة من طائفة عمال بعض العمال المثقفين كالكتبة والأطباء، والمداحين، والطلبة، ولكن فئة من هذه الفئات منظمته، التي لها راعيها، وموظفوها، واحتفالاتها وسواها، الأمر كذلك بالنسبة للفلاحين<sup>(٣)</sup>.

وإذا كانت الحرف تضم الحرفيين والصناع والطوائف وحرف أخرى،  
منها حرف دينية، وتضم باعة الحلوى، وطهاة الأضمة، وباعة الأسماك  
المملحة والخمسين<sup>(٤)</sup> ومنها حرف سدينة وإجرامية تدلهم أيضاً بالطريقة  
نفسها، ومن أمثال ذلك طوائف من اصحاب النجاشين والمسيحيين والنساليين  
واللصوص وسواهم من الأشرار وشبههم من المجرمين ثم يمكن لهم  
رؤساء تتصرف بهم السلطات، مع أنهم كانوا يؤذون الضرائب للبوليس، فقد

(١) هاماتون جب، هارولد بورن، المرجع السابق، ج ٢، ص ١٣٨.

(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٣٣. (٣) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٣٥.

(٤) عبد الرحمن الجبرتي، ج ١، ص ١٧٤.

كانوا يتفخرون برعاية بعض الأولياء<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى ذلك الراقصات والرفاعية والمهرجون ولاعبوا القمار وغير ذلك. وكان تفرض عليهم ضرائب، تجبى عن طريق أمين الخردة<sup>(٢)</sup> وإن كانت هذه الضرائب يجمعها المحتسب قبل ذلك وكانت من ضمن سلطاته جمع الضرائب من الخبازين والجزارين وبائعى الزيوت، والأسماك والخضروات، اللبن، الشمع<sup>(٣)</sup>.

وإذا كانت السلطات العثمانية لم تعترف برؤساء «طائفة المجرمين» إلا أنها اعتدلت بهم فى الفترات الأخيرة ويرجع ذلك إلى الفوضى التى سادت آسيا الصغرى عقب الغزو المغولى فى القرن الثالث عشر والتى كان ضمن أهدافها تنظيم معارضة لكل أعمال الحكومة، وهو الذى أدى إلى سيطرة السلطات العثمانية على كل نشاط الطوائف<sup>(٤)</sup> ولذلك نجد أيضاً أن دباغى الجلود فى العاصمة وأدرنة قد أبقوا على عادة أخرى بارزة من عادات جماعات الفتوة، فإنهم إذا ما وقع فى أيديهم قاتل أو لص - يقومون بتدريسه على حرفتهم أى يصبح واحداً منهم، بدلا من تسليمه إلى السلطات<sup>(٥)</sup>.

وكانت قدرة كل طائفة على ممارسة حقوقها متفاوتة، فطائفة الدباغين والسروجين كانت واسعة النشاط إلى حد كبير، فى حين أن عضوية الطوائف الأخرى كانت ضعيفة نسبياً، وعلى أية حال، فقد ازدادت أهمية بعض الطوائف التى كانت تقوم بحرف أو أعمال تجارية متقاربة لكونها منظمة فى مجموعات مثل صانعى الأحذية الذين كانوا مرتبطين ببائعى الأحذية. وكان «كاخيا» صانعى الأحذية فى السوق الكبير هو المشرف، أى

(١) هاملتون جب، هارولد بون، المرجع السابق، ج ٢، ص ١٣٤.

(٢) Stanford, J. Shaw, The Financial, op.cit., p. 121.

(٣) Stanford, J. Shaw, The Financial, op.cit., p. 119.

(٤) هاملتون جب، هارولد بون، المرجع السابق، ج ٢، ص ١٣٤.

(٥) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٣٤.



رئيس الطوائف الثانوية كلها، بالإضافة إلى طائفته، كما أن بائعي التبغ لم تعترف الحكومة العثمانية إلا في عام ١٧٢٥ م، وإن كانوا يمارسون حرفتهم منذ زمن طويل سواء سرًا أم علنًا لأسباب تتعلق بالديون الإسلامية نفسه<sup>(١)</sup>.

على أن إشراف الحكومة إشرافًا صارمًا على شئون الطوائف، لم يكن موجهاً بأسره إلى الحد من ميلها إلى الفتنة، إذ أن هذا الإشراف كان يهدف إلى شيء آخر هو حماية العمال أنفسهم، ولذلك أصبحت طوائف الحرف المختلفة من التجار والجلابين (تجار العبيد) تحت سيطرة الحكومة، وأصبحت إداريًا في يدها وتأثر تصنيفها بالحاجات الإدارية السابقة وبالتغييرات التي طرأت على العلاقات بين القوى المختلفة داخل الهيئات الحاكمة، ومن هنا كانت كل طائفة تخضع لضابط معين من الانكشاريين، وكانت مهمة هؤلاء الضباط حماية طوائفهم وجمع ضرائبهم بالإضافة إلى الضرائب المنتظمة التي كانت تجبى عن طريق المحتسب، وأمين الخردة، ضيقًا للطوائف التابعة لكل منهم<sup>(٢)</sup> وفي إبان الغزو الفرنسي فرض مينو عام ١٨٠٠ م ضرائب على مختلف الحرف في جميع البلاد المصرية في ذلك الوقت، وكانت أكثر الضرائب تجبى من القاهرة بأحيائها المختلفة بمصر القديمة وبولاق ١,٠٥٠,٠٠٠ فرنك فرنسي والإسكندرية ٢٠,٠٠٠ فرنك ورشيد ١٥٠,٠٠٠ فرنك والمحلة الكبرى ١٥,٠٠٠ فرنك ومنفلوط ٨,٠٠٠ فرنك، وبنى سويف ٤,٠٠٠ فرنك، وكانت هذه الضرائب تجتمع عادة عن طريق شيخ الحرفة، والذي يقوم بدوره بتسليمها إلى شيخ البلد حسب مقدار ما دفعته كل حرفة حسب نصيبها وكان مشايخ الحرف مسئولين عن جمع هذه الضرائب وإلا تعرضوا لسجنهم<sup>(٣)</sup>.

(١) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٣٥.

Stanford, J. Shaw, Ottoman Egypt, op.cit., p. 160.

(٢)

Stanford, J. Shaw, op.cit., p. 160.

(٣)

وهكذا وجدت في القرن الثامن عشر ثلاث مجموعات كبيرة من الطوائف في القاهرة خضع كل منها لإشراف أمين الخردة والمحتسب والمعمارجي.

وقد كانت الطائفة تخدم عدة أغراض، فهي توفر الوسيلة التي تمكن أقل المواطنين شأنًا من التعبير عن غرائزه الاجتماعية والاطمئنان إلى مكانته في النظام الاجتماعي<sup>(١)</sup>، بل من المظاهر البارزة التي يتلمسها الدارس لنظام الطوائف الحرفية أن ولاء الفرد داخل المجتمع كان موجه نحو الطائفة أو المجتمع الصغير الذي ينتمى إليه، فاختلفت فكرة المواطنة (ولاء الفرد نحو الدولة) في مثل هذا الوضع، وانقسم المجتمع الإقطاعي في مصر على هذا النحو إلى طوائف مما أضعف من مقومات القومية الموجودة عند المصريين. وأفقدتها فاعليها، وعندما انهار النظام الإقطاعي وتقدمت وسائل الاتصال في مصر بين هذه المجتمعات الصغيرة خلال القرن التالي تحول المصريون من مجموعة من الطوائف إلى أمة ذات قومية متكاملة<sup>(٢)</sup>، ولذلك كان الفرد المنتمى إلى طائفة مالا يستدعى إلا نادرًا، لكي يلعب أى دور في السياسة الداخلية وكان انضمامه إلى أى من الحرف يؤدي إلى عدم تدخل حكامه السياسيين في شئونه إلا بشكل طفيف، لأنهم - أى الحكام - كانوا يحترمون استقلال الطوائف، وطرائقها التقليدية، وكانت إحدى الطوائف بل معظمها لها ارتباطات مع إحدى الطرق الدينية الكبرى.

وكان الأثر الأدبي لهذه الشخصية الدينية واضحًا، فصفت الأمانة والاتزان التي اتفق المراقبون على خلعها على صاحب الحرفة المسلم، كانت تزكيتها، وربما يرجع ذلك أيضًا إلى التماسك الملحوظ الذي اتصفت به الطوائف على مر العصور، وقد وفر هذا كله الأساس الروحي والديني لذلك

(١) هاملتون، هارولد برون، المرجع السابق، ج ٢، ص ١١٥.

(٢) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث، ص ٧.

الضبط الذى باشرته منظمات الحرف على أعضائها وعلى الرغم من وجود اختلاف فى الثروة وأحياناً فى الأحوال إلا أنها ساعدت على قيام التضامن الاجتماعى وأكدت الواجب الاجتماعى<sup>(١)</sup>.

وقد حافظت الطوائف بهذه الطريقة على مستوى الحرف، وأوقفت المنافسة الخفية، وخدمت أغراض مجتمع يقوم على تأمين أفرادها، وأقامت العلاقات بينهم، ولكن على الجانب الآخر حدث من حرية العامل.

ومن وجهة نظر الحكام، فإن للطوائف قدرة خاصة على التأثير فى الحكم حتى أنهم كانوا يرجعون إلى المشايخ للضغط على الطوائف، وكان للكخيا دور رئيسى فى تحصيل الضرائب، ولذلك كان شيخ كل طائفة يدير شؤونها الداخلية، ويقوم بالتحكيم بين أعضائها، ويحسم المنازعات بينهم ويقيم النظام، ويعاقب المسيئين، وكانت الشكاوى ضد أى عضو فى الطائفة توجه إلى الشيخ الذى نادراً ما كان يفشل فى إنزال العقوبة بالمعتدى - حتى فى طوائف المجرمين، ولكن سلطاته لم تكن أوتوقراطية، بأى حال من الأحوال فإذا تجاوزنا عن ما جمعه من المال عن الحدود المعقولة، وإذا ما ثار أعضاء الطائفة على إدارته لأى سبب من الأسباب أبعده عن وظيفته. واختاروا شيخاً آخر مكانه، ولهذا ففى نطاق الحدود التى يفرضها الدين والتقاليد والعادات، كانت الطوائف حرة نسبياً، وتتمتع بحكم ذاتى، وهذا أدى إلى تميز الصناعة فى البلاد الإسلامية برغم تأثيرها بالظروف الاقتصادية العامة، وبالإجراءات المحلية<sup>(٢)</sup>.

وأدى أثر التنظيم المادى للمدينة فى التكوين الاجتماعى، وفى ظل الوحدة الخارجية للمدينة التى يحددها سورها، ووحدة العمل التى تمثلها أسواقها الرئيسية، كانت منطقة المدينة تنقسم إلى عدد كبير من الأحياء

(١) هاملتون جب، هارولد برون، مرجع سابق، ج ٢، ص ١١٥.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ١١٦.

المنفصلة ويسمى كل منها حارة، وكل منها مكتف بنفسه، وله مبانيه العامة والخاصة كالمسجد والحمام والسوق، وبوابته الخاصة، ويؤكد هذا الكيان المستقل، وكان كل حي يكون وحدة إدارية يرأسها «شيخ الحارة» وتسكنه أسر وجدت بينها بعض الروابط الطبيعية، كالأصل، والمهنة، والدين، ومن هنا كانت هذه الأسر تكون مجموعة متجانسة، ولما كان عدد الحارات (الأحياء) أقل من عدد الطوائف المنفصلة، فإنه يبدو أن نظام الحارات قد استفاد من نظام الطوائف، وإن لم يتعارض معه، وكان لشيخ الحارة مهام بوليسية وعسكرية إذا استلزم الأمر. وفي القاهرة كان يوجد شيخ لمشايخ الحارات له مركز معترف به يصفته زعيماً لسكان المدينة، وناطقاً باسمهم<sup>(١)</sup>.

ولا ريب أن النور الأجنبي الذي واجهته مصر الشمالية في أواخر القرن الثامن عشر متمثلاً في الحملة الفرنسية قد وجه صدمة عنيفة للنظام الاجتماعي، فقد كانت مصر تشكل - رغم النزاع الحزبي - مجتمعاً راسخاً، تسيطر عليه بالضرورة الصفوة العسكرية، والعلماء في تحالف ضمني مع طبقة الحرفيين والنجارين الحضريين تحمي مزاياها عن طريق نقاباتها وروابطها مع الهيئات العسكرية<sup>(٢)</sup>.

ولاشك أن الثوار قد استعانوا بهذه الفئة في إقامة المتاريس عندما نشبت ثورتا القاهرة الأولى والثانية، واستعانوا أيضاً بالحدادين في صنع القنابل، وتشغيل المدافع.. كما ظلوا يقومون بأدوارهم الاجتماعية التي عهدناها، فيخرجون مع موكب المحتسب احتفالاً برؤية شهر رمضان، وأمامهم مشايخ الحرف بطبولهم وزمورهم<sup>(٣)</sup>.

وشاركت الطوائف في الأحداث السياسية والاجتماعية، فحين خرج

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ١١٧.

(٢) P.M. Holt, Egypt and The Fertile, op.cit., p. 160.

(٣) عبد الرحمن الجبري، ج ٣، ص ١٤٤.



الناس فى الاستعداد لمعركة إمبابة فى الثالث من شهر صفر عام ١٢١٣ هـ (السابع عشر من شهر يوليو عام ١٧٩٨ م) التحموا معهم، وأخذت كل طائفة من الطوائف تجمع الدراهم، ونصبوا الخيام، وأقاموا بمكان قريب، أو فى مسجد ورتبوا من يقوم بصرف الدراهم التى جمعوها. وقام بعضهم بتجهيز جماعة من المغاربة والشوام بالسلاح والمؤن، ولم يخل أحد منهم مال، وبذل كل ما فى وسعه فى سبيل أهدافه الوظيفية، على أنه سرعان ما تدهورت فنون أصحاب هذه الصنائع، وأصاب إنتاجهم الكساد، وذلك لعدم وجود عمال يطلبونها، وانقطاع الأصناف المطلوبة التى يعتمدون عليها فى صناعتهم ونتج عن ذلك انحدار أصحاب هذه الصنائع إلى احتراف الحرف الدينية كبيع الفطائر، والأسماك، وطهى الأطعمة فى المحلات والمقاهى.

أما أرباب الحرف الدينية الكاسدة، فأكثرهم عمل حماراً مكارياً حتى صارت الأزقة - خصوصاً المطلة على جهات مساكن الجنود - مزدحمة بالحمير التى تؤجر فى شوارع القاهرة<sup>(١)</sup>.

وهنا يبرز أيضاً دور الطوائف المحافظة على الأمن، فقد حدث بعد بضعة أيام من نهاية ثورة القاهرة الأولى أن توجه شيوخ وبنجار «حى الغورية» إلى يونابرت، وقدموا تعهداً كتابياً بأنهم سوف يحافظون على الأمن، ووعدوا بالقبض على أبناء الحى الذين يرتكبون ما يخل بالنظام، وأن يرشدوا السلطات عن الغرباء الذين قد يقيمون بالحى، كما أنهم أعلنوا أنهم مسئولون شخصياً عن أى اضطراب قد ينشأ فى منطقتهم<sup>(٢)</sup>. ورواى أن الأمر هنا أمر سلطة قضائية محلية لطائفة ما أسست على عازتها التيام بها فى منطقة نشاطها الاقتصادى.

(١) حكمت أبو زيد، الحية. مع القاهرة على عهد الحملة الفرنسية، ص ٣٥٣؛ عبد الرحمن الجبرتي فى دراسات وبحوث بإشراف أحمد عزت عبد الكريم.

(٢) أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ترجمة زهير الشايب، ص ١٧.

ومع ذلك، فإن هذا النص شديد التفرد، كما أنه صدر فى ظروف غير عادية لدرجة شاذة، لا تستطيع أن تعتبره دليلاً على ما كان يمكن للطوائف المهنية أن تلعبه من دور فى الإدارة المحلية، وقد كان لمشايخ الطوائف والنقباء نشاط سياسى ملحوظ، وبخاصة فى الأحداث التى أدت إلى تولي محمد علي مقاليد الأمور، وكان أيضاً لمشايخ الطوائف حق الدخول على الباشا فى أيام محمد علي<sup>(١)</sup>.

وقد ازداد أثرهم فى الإدارة وفى اتجاهات الحكام، وكذلك الطابع الثورى الذى كان يبرز عادة إلى أعضائها فى فترة الحكم العثماني، بسبب اندماج الانكشارية والأوجاقات المحلية الأخرى فى طوائف الحرف، ويشبه هذا التطور نفسه الذى كان مرجحاً فى استانبول نفسها ما حدث فى التسلسل التدريجى لأوجاقات القاهرة والمدن الصغرى، فى الحرف المحلية واستطاعتها فى حالات كثيرة أن تسيطر على الطوائف أو تحتكرها.

ويؤكد جب وهاملتون أن طوائف القاهرة فى أوائل القرن الثامن عشر كانت تقوم فى معظمها على الجند وأبنائهم، ويزعم أن هؤلاء الصناع كانوا يسمون بالاسم التركى «يولداش» الذى تحرف فى اللغة العربية إلى «أيلباش»، فإنهم كانوا معافين من «الخدمة العسكرية» مع أن أسماءهم كانت مدرجة فى سجلات «الأوجاقات»، وكانوا ينعمون بنصيب مما يوزع على القوات المسلحة، ويحتفظون بحق حماية فرقهم لهم.

ومن الواضح أنه كانت ثمة عادة منتظمة لدى القوات العثمانية حين دخولها إحدى المدن، وهى أن يرتبط الجندى بعضو محلى من أعضاء حرفته، وأن يعده بحمايته، فى مقابل نصف أرباحهم الأمر الذى كان يغضب أرباب الحرف والتجار المحليين أشد الغضب<sup>(٢)</sup>.

(١) محمد فؤاد شكرى، وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٦١٨.

(٢) هاملتون جب، هارولد برون، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٤٠.

ولقد كان عقاب المخالفين من أعضاء الطوائف كان معقداً جداً بسبب تسجيل عدد كبير منهم فى فرقة الانكشارية، فهناك قانون قديم كان ينص على عدم معاقبة الانكشارية إلا على أيدى ضباطهم، وكان هذا القانون لا يزال سارياً رغم أن رجال الطوائف من الانكشارية لم يكونوا جنوداً إلا باسم، لهذا كان القاضى يضطر إلى أن يسلمه إلى ضباط الانكشارية من يمثل أمام محكمته متهماً ببعض المخالفات وقد قلل هذا التسجيل بعض الشئ من سلطته الكواخى والاختيارية، فهم طبقاً لتعليماتهم الأصلية كانوا يخولون إيقاف مزاوله الأعضاء المخالفين لحرفتهم دون الرجوع إلى أية سلطة عليا، وكانت المخالفات الصغرى تعاقب بالضرب إذا ما بحثها موظفون آخرون، ومن ثم ان المتهمون يجلدون أمام حوانيتهم، وفى المخالفات الكبرى، وبخاصة إذا ما تكرر حدوثها كانت العقوبة هى السجن مع الأشغال الشاقة، أو بدونها لمدة شهرين، أو ثلاثة أشهر، أو أجل غير مسمى، وكان الواجب أن يسرى ذلك على الانكشارية وعلى أعضاء الطوائف المعادين، وذلك رغم أنهم كانوا يسجنون فى سجون مختلفة، وفى الحالات التى يكشف فيها بيع أعضاء الطوائف سلعاً رديئة الصنع أو صنعت بطريقة خاطئة يتم الاستيلاء على هذه السلع وإتلافها<sup>(١)</sup>.

#### العلاقة بين العلماء والحرفيين:

كانت لهذه النقابات صلات وثيقة بالعلماء، وبالنظم الصوفية ويقال أن بعض النقابات مارست حرفتها داخل حرم المسجد، وكانت الإجازة التى تمنح للصبي تصاغ فى قالب ديني، وغالباً ما كان العلماء وشيوخ النقابات يتقابلون، ولجأ الشيوخ مراراً إلى العلماء لطلب المساعدة حتى فى حرفتهم الخاصة، فعلى سبيل المثال (ساعد والد الجبرتي) الشيخ حسن فى تصويب الموازين والمكايين، وكان ضليعاً فى فن رصع الرخام، كما كان كثير من

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٣٢.

أفراد النقابات أيضاً أعضاء فى الطرق الصوفية شأن كثير من العلماء، لأن الأزهر صار - منذ القرن السادس عشر مركزاً للصوفية، وعلى ذلك فإن الرابطة بين الجماعات الحضرية، ذات التنظيم العالى كالعلماء والنقابات كانت رابطة جلية، وقد أصبح من السهل على العلماء أن يدعوا جماعات كبيرة من الأهالى للتعرف على النقابات والنظم الصوفية، خاصة وأن الأزهر كان بالقرب من شريان تجارى للمدينة وهو «حى القصابة».

وكانت إثارة الخطر تصدر من إحدى مآذن الأزهر وقد أمكن سماع صوتها فى نطاق واسع. ولما كان معظم النقابات تتقارب وتبعد فى خطوط طبوغرافية مع السكّانيين القاطنين بشارع واحد ومع النحاسين بشارع آخر وهكذا، فإن السوق بأكمله ينلق حينئذ أبوابه التى توصل إلى مختلف الأحياء ذات المتاريس، وتغلق أبواب الأزهر، ويجتمع الرعاع وهم مسلحون بالهراوات الغليظة أمام الأزهر فى انتظار العلماء.

كان هذا هو صوت الرأى العام، وكان يمكن لهذا الرأى العام أن يخرج عن النظام وينخرط فى جمهرة «الرعاع» ويمكن أيضاً أن يصير نواة لحركات المعارضة الشعبية كما حدث إبان الاحتلال الفرنسى، ولكن من خلال السكان الحرفيين استطاع العلماء كبح جماح السلطات، كما لجأ السلطان إليهم عندما رغبوا فى إيصال نداءهم لهذه السلطات<sup>(١)</sup>.

ومن الملاحظ أيضاً وجود علاقة بين علماء الأزهر والحرفيين، إذ أنه فى عام ١٧٠٤م لحق أهل الأسواق «غبن فى تزييف العملة، وطلبوا من علماء الأزهر التدخل فى الأمر، وكتبوا عرضحال إلى الباشا الذى أمر

---

(١) A.L. El-Sayed, The Role of The Ulama in Egypt During the Nineteenth Century, pp. 266-267, in P. M. Holt ed., Political and Social Change in Modern Egypt.

باجتماع عام من كبراء القوم، واستقر الأمر على بحث الشكوى، والعمل على إجابة مطالب الحرفيين<sup>(١)</sup>.

وقد وجدت علاقة بين الصوفيين والحرفيين، لذلك نجد أن جانباً كبيراً من سكان المدينة في العصر العثماني، قد انضموا إلى الطرق الصوفية وإلى الطوائف، فإنه كانت ثمة علاقة بين النظامين، ولذلك كان بعض شيوخ الطوائف يقيمون الزوايا أو يتولون الإشراف عليها، كما أن طقوس الالتحاق بالطائفة شبيهة بطقوس الالتحاق بالطريق، وليس صحيحاً أنه كان من الضروري أن تكون ثمة علاقة تربط كل طائفة بطريقة معينة، فلم يكن من الضروري أن يكون جميع أعضاء الطائفة منضمين إلى طريقة واحدة، فقد كانت هناك طوائف لغير المسلمين، وطوائف تضمن أناساً من المسلمين وغير المسلمين وكان هناك اختلاف بين النظامين فالطائفة نظام إداري، له طابع اقتصادي، بينما الطريقة الصوفية تهدف إلى الإشباع الروحي، فهي ذات طابع ديني وكانت الصلات بين النظامين تقوم على مستويات مختلفة فمعظم الناس ينتمون إلى النظامين، إذ أن أعضاء الطريقة كان معظمهم من أعضاء الطائفة، ولما كانت الطوائف تضم معظم السكان فيما عدا الحكام والعلماء - على ما بينهم من تباين المستوى المادي والاجتماعي، فإنه لم يكن كل أفراد الطوائف أعضاء في الطرق الصوفية<sup>(٢)</sup>.

وبنهاية القرن الثامن عشر أصبحت تنظيمات الدراويش لهم القوة والنفوذ على جميع الناس، وظهر نفوذهم قوياً، بل أصبح ممتزجاً بالاقتصاد ومجتمع الحرفيين في المادية وأوامرهم الروحانية؛ وكانوا - أحياناً - يقفون ضد الطغاة والفساد من الحكام، كما كان الجنود والرتب العالية أيضاً - بالإضافة إلى التجار منضمين إلى الطرق الصوفية<sup>(٣)</sup>.

(١) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) رؤوف عباس حامد محمد، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، ص ٢٧.

(٣) Stanford, J. Shaw, Ottoman Egypt in The Age of the French Revolution, , pp. 103-105.

وقد وجد ترابط بين الحرفيين والصوفيين، وخاصة في الحركات الشعبية، ويتضح ذلك في العلاقة التي كانت بين الطريقة البيومية وطائفة الجزارين بحى الحسينية بالقاهرة، وبرز من الجزارين قادة الحركات الشعبية التي قامت بحى الحسينية، في نهاية القرن الثامن عشر، كما كانت طائفتهم هي النواة التي تتجمع حولها حركات التمرد، بل كانت هناك علاقات مصاهرة بين المشايخ والجزارين. ونجد أحد شيوخ البيومية والذي كان يدعى «أحمد سالم الجزار» قد ثار الحى من أجله مرتين، المرة الأولى نى عام ١٧٨٦ م، والثانية عام ١٧٩٠ م<sup>(١)</sup>.

وكما ساهمت الحرف والطوائف في جميع المجالات سواء العسكرية أم السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية، فإننا نجد طوائف الحرف وقد ساهمت في الاحتفالات العامة والخاصة، فكانت كل طائفة تشترك في المواكب العامة بعربة تحمل نموذجاً من صناعاتها، وكان أبرز هذه الاحتفالات موكب المحمل، ووسيلة الحج والاحتفال برؤية هلال رمضان ووفاء النيل. واقتصرت الاشتراك في كل احتفال على الطوائف المرتبطة به، فمثلاً في احتفال الرؤية كانت تشترك طوائف التجار والباعة الخاضعة لإشراف المحتسب باعتباره المسئول عن توفير المواد الغذائية في رمضان، بينما كانت الطائفة التابعة «للمعمار باش» تشترك في الاحتفال بوفاء النيل، لأن «المعمار باش» كان يرأس ذلك الاحتفال الذى تمثل فيه طوائف المهن المتعلقة بالبناء<sup>(٢)</sup>، وهذه الصلة توضح لنا مدى ارتباط الطوائف بالإدارة الحكومية، وخضوعها لها.

وإذا نظرنا إلى تطور هذه الطوائف منذ العصر العثماني حتى قيام الحرب العالمية الأولى نجد أن وظيفة هذه الطوائف قد امتازت بتحديد عدد

(١) أندريه ريمون، مرجع سابق، ص ٢٧٧.  
(٢) رؤوف عباس، الحركة العمالية في مصر، ص ٢٧.



أفراد الشعب الذين يمارسون حرفة بعينها، وفي حرف كثيرة كانت النقابات - التي حلت محل الطوائف بعد ذلك - تحتفظ باحتكار تجارتها حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup>.

ولم تهتم الحكومة بصون نظام النقابات، ولذلك لم تبق طويلاً، بالإضافة إلى النزاع الطبقي بين الأعضاء على اختلاف مراتبهم، وعدم وجود نظام ثابت للصبية، وتمييز الصبي عن الأجير، وكانت المسألة يسيرة نسبياً للصبي، أو الأجير ليصبح سيداً<sup>(٢)</sup>.

ولهذا، فإن ظهور أشكال جديدة بين التنظيم الاقتصادي لتحل محل النقابات التقليدية قد تأخر لمدى طويل، ولم يشكل التجار غرقاً تجارية وصناعية قبل العقد الثاني من القرن العشرين، وأنشئ أول اتحاد للعاملين بالتجارة في عام ١٨٩٩م، وفي عام ١٩١١، لم يكن هناك أكثر من أحد عشر اتحاداً، بعضها به عضوية للأجانب، وكان الانحياز والاختفاء النهائي للنقابات أساساً نتيجة لتدفق السلع الأوروبية.

وقد اختلفت الآراء حول انهيار نظام الطوائف الحرفية في مصر فيرى بعض الباحثين أن النظام الجديد الذي وضعه محمد علي للصناعة أدى إلى انهيار النظام القديم، فأفسح نظام الطائفة الطريق لنظام المصنع الذي يمتاز بمجموعة الأجراء، وتحطم نظام الطائفة وفقد ما بقي منها ما كان له من نفوذ قديم، وفي عهد سعيد ألغى حق «الشيخ» في فرض الغرامات على أعضاء الطائفة، وأخيراً تم إلغاء ما بقي من الطوائف عام ١٨٨٢م<sup>(٣)</sup>.

G. Baer, Social Change in Egypt, 1800-1914, p. 143, in P.M. Holt, Political (١) and Social Change in Modern Egypt.

G. Baer, Social Change in Egypt, 1800-1914, p. 143, in P.M. Holt, Political (٢) and Social Change in Modern Egypt.

Germain, Martin, Les Bazars du Caire et les Petits Metiers Arabes, Le (٣) Caire, p. 45-46.

والواقع أن «نظام الطوائف» بدأ يفقد استقلاله أثناء الحكم العثماني لمصر بوقوعها تحت إشراف «أمين الخردة» و«المحتسب» و«المعمار باش» ولم يغير الغزو الفرنسي كثيراً من وضعها، لأن عهد الحملة الفرنسية قصير حتى أنه لم يسمح بإدخال تغيير ملحوظ على النشاط الاقتصادي، ولذلك لجأ الفرنسيون إلى المؤسسات القديمة للاستعانة بها في حكم البلاد، وكانت طوائف الحرف واحدة منها، فأعطاهما نابليون أهمية سياسية حين أشرك شيوخها في الديوان، كما التحق عدد من الحرفيين والتجار الذين كانوا يمثلون أنواعاً مختلفة بخدمة الفرنسيين<sup>(١)</sup>، كما أن نشاط الطوائف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بنفس ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن محمد علي قد وجه إليها ضربة قاضية، لأن عدد أفراد الطوائف ظل أكثر بكثير من عدد العمال الذين التحقوا بالمصانع الجديدة كما أن الأخيرة كانت تختص بأنواع لم يسبق إدخالها إلى مصر، ولذلك لم يتوافر لأعضاء الطوائف المران الكافي عليها، ولكن هذا لا يعني أن مصانع محمد علي لم تضم أفراداً من طوائف الحرف ففي بعض الحالات استفيد بالطوائف في المصانع الجديدة وخاصة طائفة البنائين، كما أدت صناعة النسيج التي أدخلها محمد علي إلى إلحاق الضرر بطوائف النساجين في مختلف أنحاء البلاد نتيجة اتباع الحكومة لنظام الاحتكار.

وإذا كان التطور الذي أدخله محمد علي على وسائل الإنتاج قد أثر على طوائف الصناعات اليدوية، فإنه كان أقل كثيراً على طوائف التجار، والطوائف التي تعمل بالنقل والخدمات، وكان هؤلاء وأولئك يحتلون غالبية الطوائف ويضمون معظم أفرادها، فلم يلجأ محمد علي إلى تسخير طوائف النقل في خدمة الجيش واكتفى باستخدام الفلاحين لهذا الغرض، كما أنه

---

S. J. Shaw , The inancial and Administrative Organization and Development (١) of Ottoman Egypt, 1518-1798, p. 24.



اهتم - بصفة خاصة - باحتكار التجارة الخارجية كذلك لم تعمّر تجرية محمد علي الصناعية طويلاً وبذلك لم يقدر لها أن تغير من أسلوب الحياة في مجتمع المدينة كما أن نظام الطائفة استمر في العمل في ظل حكومة محمد علي، فالزم الشيخ بالإشراف على أفراد طوائفهم والتأكد من أن تعليمات الحكومة تنفذ على الوجه المطلوب، فلم يكن باستطاعة محمد علي أن يقيم جهازاً إدارياً يحل محل الطوائف في وقت لم يكن فيه بمصر موظفون على درجة من القدرة والكفاية تؤهلهم للحلول محل شيوخ الطوائف، وإقامة إدارة حكومية تتولى أمورها، ولهذا لم يكن باستطاعة محمد علي الاستغناء كلية عن الطوائف.

ولا ريب أن الطوائف ظلت باقية طوال القرن التاسع عشر ما بقيت الحكومة غير قادرة على إحلال النظام الإداري الحديث محلها ولذلك ظل شيوخ الطوائف يتولون الإشراف على نشاط الأعضاء ومراقبة تنفيذ تعليمات الحكومة، وكانوا مسؤولين عما يقع من أخطاء أفراد طوائفهم وظل شيوخ الطوائف حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر مسؤولين عن جرح الضرائب من أفراد طوائفهم وظل رأيهم يؤخذ في الاعتبار عند فرض الضرائب حتى عام ١٨٨٠ كما أنهم ساعدوا الحكومة في تحديد الأسعار حتى الستينيات من القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من عدم قيام صناعة حديثة لتنافس الحرف التقليدية فإن الأخيرة تأثرت إلى حد بعيد بالتغيرات التي طرأت على عادات الاستهلاك، كما تأثرت بالتدفق المستمر للمصانع الأوروبية على الأسواق المصرية وقد بدأت هذه الظاهرة في الظهور في منتصف القرن التاسع عشر ثم أخذت في احتلال مركز الأهمية تدريجياً بينما أدى تدهور الحرف التقليدية إلى

---

G. Baer, Social Change in Egypt, 1800-1914, pp. 129-133 in P.M. Holt, ed., (١) Political and Social Change in Modern Egypt.

اختفاء معظم الحرف اليدوية، فإن طوائف التجار تلقت ضربة قوية نتيجة التغير الذى طرأ على النظام التجارى المصرى خلال القرن التاسع عشر، فقد بدأ نظام السوق ينحل تدريجياً وانتشرت التجارة فى المدن، وعمل الأجانب بفروع منها كانت من قبل وقفاً على التجار المصريين دون غيرهم من ناحية، ومن ناحية أخرى تحولت التجارة الخارجية تحولاً كاملاً، فبعد أن كانت مصر تتجر بالبضائع السودانية، والعربية، والشرقية، وكانت القاهرة مركزاً من المراكز المهمة لهذه التجارة وللتجار المصريين والسوريين والأتراك الذين يقومون بها، أصبح الاتجاه الرئيسى للتجارة الخارجية فى القرن التاسع عشر هو تصدير القطن إلى أوروبا واستيراد البضائع الأوروبية المصنوعة إلى مصر، وأصبح اليونانيون والأوروبيون من الجنسيات الأخرى هم المصدرين والمستوردين الرئيسيين، وزيادة على ذلك عانت طوائف التجار من الضرائب الباهظة بقدر ما عانت منها طوائف الحرف اليدوية، بينما كان التجار الأجانب يعفون بحكم الامتيازات الأجنبية<sup>(١)</sup>.

وقد أعيد تنظيم الإدارة المصرية فى نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت أكثر كفاءة، وأخذ عد الموظفين المدربين فى الازدياد، وأصبحت الدولة تدريجياً قادرة على حكم الشعب مباشرة، وأجرى فى عام ١٨٧٩ م أول إحصاء رسمى ونتيجة لهذا أصبحت الدولة قادرة على العمل دون الاعتماد على الطوائف وبالتدرج أخذت طوائف الحرف فى الضعف، وتداعى نفوذها المالى والاقتصادى، واختفت جميع الطوائف عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين<sup>(٢)</sup>.

وما تجدر الإشارة إليه أن نظام النقابات الطائفية فى مصر كان يختلف

---

G. Baer, Socail Change in Egypt, 1800-1914, pp. 138-139 in P.M. Holt, ed., (١)  
Political and Social Change in Modern Egypt.

G. Baer, op.cit, p. 144.

(٢)

عن النظام الموجود فى أوروبا فى ذلك الوقت، إذ أن الطوائف فى مصر لم تحاول تقييد عدد من يسمح لهم بممارسة الحرفة ولم تتدخل لتقييد المعروض من السلع، أو لتحديد الأجور وكذلك لم ترهق أعضائها بالجبايات الثقيلة، أو بفرض رقابة تعسفية على الإنتاج<sup>(١)</sup>، كما كانت مثيلاتها فى أوروبا فى العصور الوسطى إذ بلغت معاييرها على حسناتها، وبمرور الوقت استقلت سلطاتها الاحتكارية وأهملت مسئوليتها عن تأمين جودة الصنف، وزيادة عدد العمال الفنيين، واجتتاب الإفراط فى الإنتاج أو قصوره عن الطلب، ولم تكن النقابات الطائفية فى مصر من عوامل تأخر الصناعة فى مصر، بل كانت عاملاً هاماً فى صمود الصناعات اليدوية من الضعف والانحلال<sup>(٢)</sup>.

كما أن النقابات لا تلزم أعضائها بأن يتعلموا على يد معلم فى الصناعة، لا تجوز مفارقتها، بل تترك لكل شخص الحرية فى أن يفارق من يشغل عنده كلما أراد ذلك، هذا "كما أنها لا تتدخل فى مسائل الأجور ولا فيما يقع من المنازعات بين الشراة والبائعين تاركة جميع المسائل المتعقدة عليها حرة من كل قيد"<sup>(٣)</sup>.

وحتى وصول الحملة الفرنسية ان الحرفيون ينقسمون إلى ثلاث طبقات من حيث أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، فالطبقة الأولى كانت أكثرهم ثراءً وتضم عشرة آلاف شخص<sup>(٤)</sup> ويستخدسون فى أعمال ثانوية وكانوا يحسبون على أئمة الدين التواضع بكاد يفهم لغيتهم. إن قميصاً

(١) M. Clerget, Le Caire, Vol. II, p. 227.

(٢) M. Clerget, op.cit., p. 227.

(٣) محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٦١٨.

(٤) ج. دى شتاربول، دراسة فى عادات وتقاليده سكان مصر المحدثين (وصف مصر) الدولة الحديثة -

ترجمة زهير الشايب، ص ٢٩١.

أزرق اللون، من الصوف ويحزم بحبل عند وسط الجسم وتغطي رؤوسهم بلبدة بيضاء، أما الطبقة الثانية وتضم حوالى ثلاثة آلاف عامل يومية، وظروفهم ليست أقل من ظروف الأولين مدعاة للشكوى رغم أنهم ليسوا على الدرجة نفسها، من البؤس ويرتدون قميصاً أو ثلاثة فى بعض الأحيان والطبقة الثالثة وهى حوالى الفين من العمال، وحالتهم أكثر يسراً من سابقينهم قليلاً، ويشمل هؤلاء رؤساء ورش ويرتدون ملابس أكثر فخامة، وهى عبارة عن شال من الموسلين، أو الصوف حول طربوش ليشكل عمامة، وملابسهم الداخلية من التيل<sup>(١)</sup>.

#### العناصر المكونة للطائفة الحرفية:

بعد أن تحدثنا عن الطوائف الحرفية وتطورها فى مصر وكيف أنهم حافظوا على رقى الصناعة وتقدمها، وبيناً أثرهم فى الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتهم بالطرق الصوفية وعلماء الأزهر وغير ذلك، ينبغى أن نتعرض للعناصر المكونة للطائفة الحرفية، وهى:

#### ١ - شيوخ الرابطة:

لقد استعملت كثير من الألقاب، وكان لقب «شيخ المشايخ» أكثرها شيوعاً فى مصر أثناء الحكم العثمانى، أما «عريف العرفى» فإنه لم يكن مستعملاً، «وكبير الحرفة»، فقد كان مستعملاً، أما «مقدم» أو «الرئيس» فقد ورد كثيراً فى النصوص التاريخية، ومستندات المحكمة، واستعمل فى الطب، فنجد «رئيس» الحكماء، رئيس الأطباء وغيرهما، أما المدير فهو رئيس الرؤساء، وكان الشيخ روح الرابطة، وعند تنصيبه فى الحفلة كانوا يقومون «بشد» خصوصى إذ كانوا يعقدون العقدة الثالثة باسم حسن البصرى الذى كانوا يعتبرونه كبير المشايخ.

(١) المرجع السابق، ص ٢٩٢.

وكان شيوخ الروابط يعينون عن طريق الحكومة، وذلك فى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وقد أدى ذلك إلى هبوط تقاليد الرابطة، وكان من حق أعضاء الرابطة الاعتراض على تنصيب شيخ غير مرغوب فيه، أما الخدم (النوبيين) فكانوا يختارون الرئيس بأنفسهم وكانت الحكومة تتدخل أحياناً فى هذا التنصيب<sup>(١)</sup>.

## ٢ - شيخ الحرفة وأعماله:

كانت وظيفته انتخابية فى الاسم، ولكنها كانت وراثية فى الواقع فى نطاق أسرة معينة، وكان يعاونه جاويش، ينتخب الشيخ بالاتفاق ولم يحدث إطلاقاً أن انتخب حسب أغلبية الأصوات، وفى حالة عدم إمكان الاتفاق بين الرؤساء، كان شيخ المشايخ يعين أحد المرشحين، وكان يلى الانتخاب احتفال لتأكيدده يحتلف فيه الشيخ يميناً: كلما أن الحرفة كانت تقوم أيضاً بانتخاب الجاويش وكان يقوم بدور مندوب الشيخ ومسئوئه، وإن لم تكن له سلطة قانونية، وكانت مهام الشيخ كما حددت أن يمثله اجتماعات أعضاء الحرفة، ويحافظ على تماسك الهيئة، ويجد عملاً لأرباب الحرفة، ويعين عليهم الرؤساء ويبحث مع السلطات كل المسائل المتعلقة بالحرفة<sup>(٢)</sup>، وهو الذى يتولى توزيع الضرائب المفروضة على الأعضاء، وكانت الحكومة تفرض ضرائب سنوية على طائفة بأكملها ويقوم الشيخ بإعادة توزيعها على الأعضاء كل حسب موارده<sup>(٣)</sup> فمثلاً كانت طائفة ناسبي الكتان فى النجيم تدفع ما مقدار ٢٠,٠٠٠ بارة سنوياً، وأحياناً كانت تدفع الضرائب لا بمقدار إلا بناء على أمر انباشا كما حدث فى عام ١٨٣٦ م<sup>(٤)</sup>.

(١) Raymond, Artisans et Commerçants au Caire au XIII<sup>e</sup> Siècle, Tome 2, (١) pp. 551-552.

(٢) هاملتون جب، هارولد بورون، المجتمع الإسلامى والغرب، ج ٢، ص ١٢٧.

(٣) رؤوف عباس، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، ص ٢٦.

(٤) دفتر ٧٤ معية تركى الوثيقة رقم ٧٩٥، ٥ ربيع الأول عام ١٢٥٢ هـ من الجناح العالى إلى

وكان الشيخ مسئولاً عن دفع ما هو مفروض على جميع أعضاء نقابته من إتاوة أو فردة الرأس، أما الأعضاء فليسوا مسئولين شخصياً أمام الحكومة، كما أنهم بمأمن من أعمال الابتزاز التي كان من الممكن أن يتعرضوا لها لو أنهم لم يكونوا أعضاء في النقابة نتيجة لجشع موظفي الحكومة.

وبفضل هذا النظام سيطر على جماعات كثيرة من الأفراد عن طريق الشيوخ، فإذا حدث ما يستدعي الشكوى من صانع أو أى فرد ينتمى إلى إحدى النقابات، فإن أيسر الطرق التي يرد بها الحق إلى نصابه أن يرفع الأمر إلى الشيخ، وكان من حق الشيوخ أن يتصلوا بالبasha وهم يمارسون هذا الحق إذا وقع أمر ذو بال، وإذا حدث لإحدى النقابات أن تناقص عدد أعضائها إلى حد لا يسمح باستمرارها سواء أكان ذلك التناقص راجعاً إلى الوفاة أم التجنيد أو لأى سبب، فإن للشيخ، أن يقبل أعضاء جدد من بين الفلاحين أو المشتغلين بالزراعة الذين يتوقعون الحصول على حماية هذه الهيئات المنظمة أو المشاركة في عضويتها، فقد جرت عادة الفلاحين أن يشتغلون بالزراعة أو بالصناعة أو بالملاحة ويدعوهم إلى الالتحاق بأى من هذه الأعمال، أما قلة الأيدي العاملة في إحدى تلك الحرف، أو زيادتها في أخرى<sup>(١)</sup>، وحتى عام ١٨٨٠ م كان مشايخ النقابات يحددون أجور أعضاء النقابات، ويساعدون السلطات في تحديد أسعار المأكولات<sup>(٢)</sup>، ومن مهمته أيضاً مراقبة المقاييس والموازين، والمكايل، ومنع الغش، وتقدير الثمن، وكلما رأت الحكومة تعديل هذا النظام، فإنها تخاطب شيخ الحرفة<sup>(٣)</sup>.

وكان الشيخ يمنح بعض سلطات قضائية، فيقوم بفض ما ينشب بين

(١) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٦١٧.

(٢) G. Baer, Social Change in Egypt, 1800-1914, p. 143.

(٣) دكتور راشد البراوى وآخرون، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص ١٨.

أفرادها من منازعات، ويعاقب من يخالف العرف والتقاليد المرعية. ورغم أن سلطته القضائية لم يؤكد لها القانون، فإنها كانت محترمة من الجميع، وكانت تلك السلطة تمتد إلى الحكم بالسجن أو الغرامة أو إغلاق المحل، أو حرمان المذنب من عضوية الطائفة<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٨٨٢م كانت قد ألغيت كافة الضرائب على النقابات وآخر الوظائف المالية للمشايخ كما منعت احتكارات نقابات معينة خلال عامي ١٨٨٧-١٨٩٠م وفي عام ١٨٩٠م أعلنت الحرية الكاملة للتجارة وكان آخر وظائف مشايخ وأهمها وهي وظيفة توفير العمالة، فقد اختفت إبان العقد الأول من القرن العشرين.

ومهما يكن الأمر، فإنه في هذا الوقت لم تبق كثير من النقابات في أية وظيفة في الحياة العامة في مصر، بينما توقفت الحكومة المصرية عن تعيين مشايخ النقابات قبل الحرب العالمية الأولى.

وهناك اختلاف أساسي بين سلطة الشيوخ الإدارية وسلطتهم القضائية، فالأولى تتبع من رعية الحكومة في أن تنفذ تعليماتها بواسطة جميع القاطنين في المدن حين لم يكن باستطاعتها القيام بهذا العمل مباشرة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فاستخدمت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة كحلقة اتصال بينهما وبين الحكوميين، بينما احتفظت لنفسها بحق استخدام القوة، ولكن حين تكون الحكومة ضعيفة فإن الشيوخ يزدادون قوة، ولما كانت تلك القوة لا سند لها من القانون فلم يكن هناك ضرورة لإبقاء سلطة الشيوخ القضائية عن طريق التشريع فبقيت بأيديهم حتى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين<sup>(٢)</sup>.

(١) رؤوف عباس حامد محمد، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، ص ٢٥.  
G. Baer, Social Change in Egypt, 1800-1914, p. 144.

(٢)

ويلاحظ أن بقاء شيخ الحرفة في منصبه، توقف على رضا الحرفيين عنه، وإذا لم يكن كذلك لأي سبب من الأسباب أبعدوه عن وظيفته واختاروا شيخاً آخر مكانه<sup>(١)</sup>، كما أنهم إذا رغبوا في الاحتفاظ به فإن الكخيا المتولى لا يستطيع في نهاية العام أن يبدله كما أنه ليس في مقدور هذا الأخير زيادة مبلغ الالتزام، ويضطر الكخيا المتولى لتعيين شيخ آخر، ويطلب إلى الطائفة أن تتحدد له شيخاً يعينه ويتم ذلك بطريق النداء وبدون أية صيغة أخرى، وبدون اللجوء إلى طريقة الاقتراع، على الرغم من معرفة الأثرak لهذه الطريقة، ولكن عندما يريد الكخيا أن يرغم الحرفيين على اختيار شيخ معين، فإنهم يرفضونه ويعترضون على ذلك، ويضطر في النهاية إلى الموافقة على طلبهم، وهذا ما حدث في طائفة الحمامين عندما أراد الكخيا تعيين شيخ عليهم، ولكنهم رفضوا تعيينه، وقد اضطر في النهاية إلى الموافقة على تعيين شيخ عليهم طبقاً لموافقتهم<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - مراحل تدرج الحرفيين:

مادامنا قد تكلمنا عن شيخ الحرفة وأعماله والشروط التي يجب توافرها لانتخابه والأعمال التي يقوم بها، ينبغي أن نعطي فكرة عن المراحل التي كان يمر بها الحترفي حتى يصل إلى رتبة المعلم أو الأسطى. ولقد كان يمر بثلاث مراحل هي الصبي Apprentice، والعريف Journeyman، والمعلم أو الأسطى Master Crafts Man، وستحدث عن كل واحد من هؤلاء بالتفصيل.

(١) هاملتون، جب، هارولد بورن، المجتمع الإسلامي والغرب، ج ٢، ص ١١٦.

(٢) دفتر ٨٧٥ ديوان الخديوى تركى مكتوبة رقم ٨٦ بتاريخ ٢٢ صفر عام ١٢٤٨ هـ من المجلس العالى إلى ديوان الخديوى.



(أ) الصبى:

وهو يعيش عند المعلم، وعليه الطاعة والاحترام، وعلى المعلم أن يعلمه أصول حرفته ودقائقها، والمدة التى يجب أن يمكثها عند المعلم حوالى سبع سنوات على حسب استعداد الفطرى، كما كان الحال فى أوروبا فى القرون السابقة للانقلاب الصناعى، يراعى فيها تعويض المعلم عما تحمله من نصب، وعن المواد التى يتلفها الصبى وعندما يأتى الوقت الذى يشعر فيه الصبى بأنه بلغ درجة كافية من التدريب تؤهله للعمل لحسابه الخاص، كان يعرض نماذج من عمله على شيخ الحرفة<sup>(١)</sup>، وفى أيام الفتوة كان الصبية الذين يدخلون الطائفة يعطون «أيوين فى الطريق» و«أخوين فى الطريق» مهمتهم الإشراف على تدريبهم وسلوكهم، وكانت العلاقة بين «المعلم» وصبيه تشبه العلاقة القائمة بين الدرويش المتمرس ومريديه، وهكذا قامت عاطفة تضامن قوية جداً بين أعضاء الطائفة التى أصبحت بؤرة الولاء، تفوق فى ذلك الدولة أو الدين، وبقيت هذه الطائفة بعد تحول الطوائف إلى العلمانية، ولابد أن انتماء عدد كبير من أرباب الحرف إلى الانكشارية قد شتت هذا الولاء بشكل ما، ولكن تضامنهم كان ينمو بسبب تقارب حوانيتهم<sup>(٢)</sup>، ويلاحظ أنه لم يكن يسمح للصبى بترك معلمه إلا بعد الحصول على موافقة شيخ الحرفة، وإلا كان من العسير عليه الحصول على عمل مناسب، ومع ذلك فلم يكن ترك المعلم إلى سواء أمر صعب المنال<sup>(٣)</sup>.

وكان قبول عضو جديد بإحدى الطوائف الحرفية يتم على مراحل تبدأ كل مرحلة بحفلة معينة:

(١) محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص ٣.

(٢) هاملتون، هارولد يرون، المجتمع الإسلامى والغرب، ج ٢، ص ١٣٦.

(٣) Jonard, Description de L' Egypte, Vol. 18, p. 273.

## ١ - حفل الالتحاق:

ويتم عند انضمام الصبي إلى الطائفة، وفي ختامه يصبح الطفل صبيًا لدى الأسطى ويبدأ عادة بقراءة الفاتحة وبذلك يكون قد مر بأولى مراحل الالتحاق بالطائفة:

## ٢ - حفل العهد:

وفيه يلقي الأسطى بأسئلة يجيب عنها الصبي، ثم يلقي عليه بعض النصائح، ثم يتلو عليه القسم وينتهي الحفل بتلاوة آي الذكر الحكيم والصلاة على النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

## ٣ - حفل الشد:

ويقام هذا الحفل عندما يبلغ الصبي جدًا من الكفاءة في الحرفة ويدخل الصبي سياج الطائفة أو مشدود حيث يمر بحفل الشد، الذي يحزم فيه بحزام الطائفة على يد النقيب بحضور الشيخ، وفي هذا الحفل يقوم «الكبير» أى المعلم، بتقريظ تلميذه أمام شيخ الطائفة مبينًا مدى مهارته فى إتقان الصنعة، ثم يليه الجد وهو كبير الكبير ثم يقوم النقيب والطالب بعقد حلقات مع العمال من زملاء الأخير، لتصفية ما قد يكون بينه وبين الطالب من منازعات، وبعد ذلك يعقد اجتماع كبير للطائفة تولم فيه وليم، ويفتح الحفل بقيام كل عضو بقراءة الفاتحة الكبيرة ويهدى كل منهم إلى الشيخ عودًا أخضر، ثم يقوم الطالب بمناشدة الحشد أن يطلبوا من الشيخ أن يستجيب لكبيره، ويلحقه بحمايته، ويقبله عضوًا بالطائفة، فإذا اعترض أحد الحاضرين كان على الطالب مصالحته، وبعد ذلك يشمل الصمت الجميع، ويقوم الطالب فيتوضأ ويصلى، ثم يعقد فى حزمه أربع عقد واحدة لكبيره

(١) أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب،

هو، وواحدة لكبير كبيره (الجد) وثالثة للطائفة والرابعة لإمام العلوم علي بن أبي طالب، ثم ينصح الحاضرون المشدد بأن يكون عفيفاً، خيراً، وألا يقدم على فعل ما يغضب الله، وأن يتمسك بالشرعية، وكان حفل الشد يكلف الصبى مصاريف باهظة خلاف الهدايا التي كان يقدمها إلى النقيب وكبير الاسطوات الحاضرين وكانت عبارة عن أقمشة وصابون<sup>(١)</sup>.

#### (ب) العريف:

أما العريف فهو يعمل عند المعلم نظير إيوائه واستخدامه ويجوز للمعلم أن يستخدم لديه اثنين أو ثلاثة والمدة التي يمكثها عند المعلم من سنتين إلى خمس سنوات، ولا يجوز للعريف أن يترك معلمه دون انقضاء المدة المذكورة، والمعلم نفسه لا يجوز له ترك العريف لأى سبب<sup>(٢)</sup>.

وإذا أراد العريف أن يرقى إلى معلم لا بد له أن يتفنى ويتقن عملاً، ويوافق عليه المعلمون والشيخ، وكان يعقد احتفال ثان «للشد» ولكن هذا الاحتفال كان أقل تفصيلاً، إذ كان الأمر يقتصر على أن يعد المرشح بمراعاة الطرائق التقليدية التي جرت عليها الحرفة<sup>(٣)</sup>.

#### (ج) المعلم أو الأسطى:

أما المعلم، فلا بد أن يكون ملماً بدقائق الحرفة، وينتخب المعلمون من بينهم شيخ الحرفة، أو شيخ الطائفة<sup>(٤)</sup>، وكان يستخدم لديه عدداً من الصبية، لا يجوز التجاوز عنهم، ويعرفهم أصول المهنة وأسرارها، وإذا أراد أى صبى ترك معلمه لا يجوز له ذلك، إلا بإذن من معلمه الخاص، وإذا نشب خلاف

A. Raymond, Artisans et Commerçant au Caire au XILLe Siecle, 2 Vol. p. 550. (١)

(٢) محمد فهمى لهيطة، تاريخ صر الاقتصادى فيالعصور الحديثة، ص ٣.

(٣) هاملتون جب، هارولد بورن، المجتمع الإسلامى والغرب، ج ٢، ص ١٣٨.

(٤) أحمد أحمد الحنة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٦.

بينه وبين صبيه بخصوص أسباب مادية، فإن الشيخ يتدخل ويلحقه بخدمة معلم آخر. وإذا كان الخلاف بسبب تشاجر، فإن عملية الصلح تتم بواسطة الشيخ<sup>(١)</sup>.

ولكن يحصل الصانع على ترخيص بمزاولة تعلمه الحرفة، ويصبح بذلك «أسطى» يقام له حفل «الإذن» ثم تقام له حفلات شد أخرى، يترقى بعدها فى مراتب الطائفة وهى مرتبة البيشرويش، ثم مرتبة النقيب الثانى أو الوسطانى، ثم مرحلة النقيب أو النقيب الكبير وأخيراً مرتبة الشيخ<sup>(٢)</sup>.

ونتيجة للاعتبارات الدينية كان الأعضاء غير المسلمين، والطوائف غير الإسلامية توضع فى موضع شاذ، على أنه لم يحرم عليهم الاشتراك فى احتفالات الحرفة وتنظيمها، وكان يعين للأعضاء غير المسلمين فى الطائفة المختلطة «آباء» معلمون مسلمون «للحرفة» ومن ناحية أخرى كانت تحترم عاداتهم الدينية، فتستبدل «صلاة الرب» مثلاً بالصلاة عندنا فى حالة قبول مرشح مسيحى.

### مزايا نظام الحرف ومساوئه:

وإذا نظرنا إلى هذا النظام نجد العديد من المزايا والمساوئ نجملها فى دقة الصناعة وارتقاء الفن، فضلاً عن أنها توجد روحاً من الإخاء والتعاون بين أعضاء المهنة الواحدة، ومنع المنافسة غير الشريفة بين الأعضاء<sup>(٣)</sup>.

وكانت الطائفة تخدم عدة أغراض، فقد كانت توفر الوسيلة التى تمكن أقل المواطنين شأنًا من التعبير عن غرائزه الاجتماعية والاطمئنان إلى مكانته فى النظام الاجتماعى، ومن ناحية أخرى كان الحرفى فى مأمن من

(١) أحمد أحمد الحجة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ٣٠.

(٢) أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ص ١٦٣.

(٣) عبد النعمم فوزى، مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص ٢٣.

أن يتدخل حكامه السياسيون فى شئونه إلا بشكل طفيف، إذ كانوا - بوجه عام - يحترمون استقلال الطوائف وطرائقها التقليدية<sup>(١)</sup>.

ومما كن ينمى الوظيفة الاجتماعية لبعض الطوائف، وخاصة طوائف الحرف ما لها - عادة - من ارتباطات مع إحدى الطرق الدينية الكبرى، وكان لهذا الارتباط أثره فى الأمانة والإخلاص والواجب، وخاصة عند الحرفى المسلم<sup>(٢)</sup>.

كما أن هذا النظام يخرج الأفراد الذين لا يستطيعون مواصلة العمل فى الحرفة، ولذلك نجد أنه يخدم الصناعة لطرد الدخلاء عليها، أو الذين ليس لديهم استعداد شخصى ليتعلم أصول وفن المهنة ودقائقها<sup>(٣)</sup>، وقد يبدو أن هذا النظام مقيداً للحرية، ولكنه كان مفيداً للصناعة فى ذلك الوقت، لأنها كانت صناعة يدوية، وتتطلب شيئاً من المهارة والدقة، وكان الحد من إنشاء المصانع، والمدة التى يمكنها كل من العرفاء والصبيان يجعل الصناعة دقيقة، لأن صاحب العمل فى هذه الحالة لا يهتم سوى الحصول على أكبر ربح ممكن، وبالتالي يؤدى إلى دخول كثير من العمال غير المهرة المهنية ويدخلون فى زمرة الحرفيين. ويترتب عليه تدهور الصناعة وعدم دقتها، ولكن يختلف الحال تماماً فى نظام الحرف والمراحل الثلاثة التى يمر بها الصبى، حتى يصل إلى المعلم، وطل المدة التى يمكنها كانت كفيلة باتقان مهنته ويترتب عليه اتقان الصناعة ورقيها.

على أن هذا النظام أصابه الضعف بعد ذلك، نظراً لاتباع نظام الاحتكار وإغلاق الباب أمام الابتكار والفن. ولم يكن هذا موضع سخط فى

(١) هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ج ٢، ص ١١٥.

(٢) محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص ٣٠-٣١.

(٣) علي لطفى، التطور الاقتصادى فى مصر وأوروبا، ص ٢١٩.

مصر فقط بل كان فى فرنسا أيضاً، ومن أجل الخدمات التى قدمتها الثورة الفرنسية الغاء النقابات الطائفية فى فرنسا<sup>(١)</sup>.

وقد أدى تدخل الأتراك العثمانيون فى نظام الحرف فى مصر إلى تحولها عن الغرض الذى من أجله أنشئت، فبعد أن كان هذ النظام يعمل على الرقى بالصناعة، وفنونها والمحافظة على مصالح الحرفيين تحول إلى إدارة يتحكم بها فى الصناع وإرادتهم، طبقاً لرغبات وطلبات الحكومة<sup>(٢)</sup>.

كما أن قيام الحكومة بوضع الطوائف تحت إشرافها المباشر، جعل عمل شيخ الطائفة بعد أن كانت مهمته الإشراف الدقيق على رقى الحرفة ودقتها - جمع الأموال التى كانت تفرض عليهم بمنتهى القسوة والإعجاز الأمر الذى جعل كثير من الحرفيين المهرة يعجزون عن الدفع، وترتب على ذلك تركهم للحرف. ولنا أن نتصور مدى الضرر الذى أصاب الصناعة نتيجة ترك أمهر العمال لها.

ولقد أصبحت وظيفة شيخ الحرفة مع مرور الأيام لمن يشتريها بضمن أحسن، ولنا أن ندرك أثر ذلك على رقى الصناعة وتقدمها، فبعد أن كان شيخ الحرفة ملماً بأصول الحرفة أصبح كل همه جمع الكثير من الأموال والعمل على إرضاء رجال الحكومة<sup>(٣)</sup>، وبعد أن كان دور شيخ الحرفة أن

---

(١) على لطفى، التطور الاقتصادى فى مصر وأوروبا، ص ٢١٩.

(٢) محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الوسطى الحديثة، ص ٣٠.

وقد أخذ هذا النظام يتلاشى شيئاً فشيئاً منذ عهد محمد علي، وتدخل الحكام فى تقليل سلطة المشايخ للحرف من جهة حتى قضى على الطوائف قانونياً على إثر الأمر العالى الصادر فى ٩ يناير عام ١٨٩٠، وقد قرر حرية احتراف أية مهنة، ولم يشترط أن يكون المحترف صبيحاً متحرراً، فمنهد بذلك السبيل لقيام الجماعات الاختبارية بين أهل الحرفة الواحدة، وكذلك نقابات العمال الحالية. (انظر: أمين مصطفى عفيفى عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص ٩٦).

(١) المرجع السابق، ص ٩٦.

يعمل على إجابة مطالب أعضاء مهنته أصبح - بعد ذلك - هو جمع المال للحكومة، وأصبح هذا النظام يشبه نظام الالتزام فى الزراعة. وكان لهذا أثره السىء على الحرفيين والصناعة معاً<sup>(١)</sup>.

كان عمل شيخ - الحرفة - فى البداية معاقبة أفراد طائفته إذا خرجوا عن تقاليد الحرفة، ولكن حين أصبح عمله إدارياً أهمل هذه الناحية وترتب على ذلك أن تهاون الكثيرون فى أعمالهم، بالإضافة إلى ضعف حماسهم وباحوا بأسرار مهنتهم، وأصبح نظام الحرف إدارياً محضاً، الأمر الذى أدى إلى تكوين طائفتى لغير الصناع كالحمالين والسقاين والممثلين والمغنيين وغيرهم. وهذه كانت تعتبر حرفاً وضيعة وذنيسة، ومن هنا فقد نظام الطوائف ما كان له من تقدير<sup>(٢)</sup>.

---

(١) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص ٣٢.

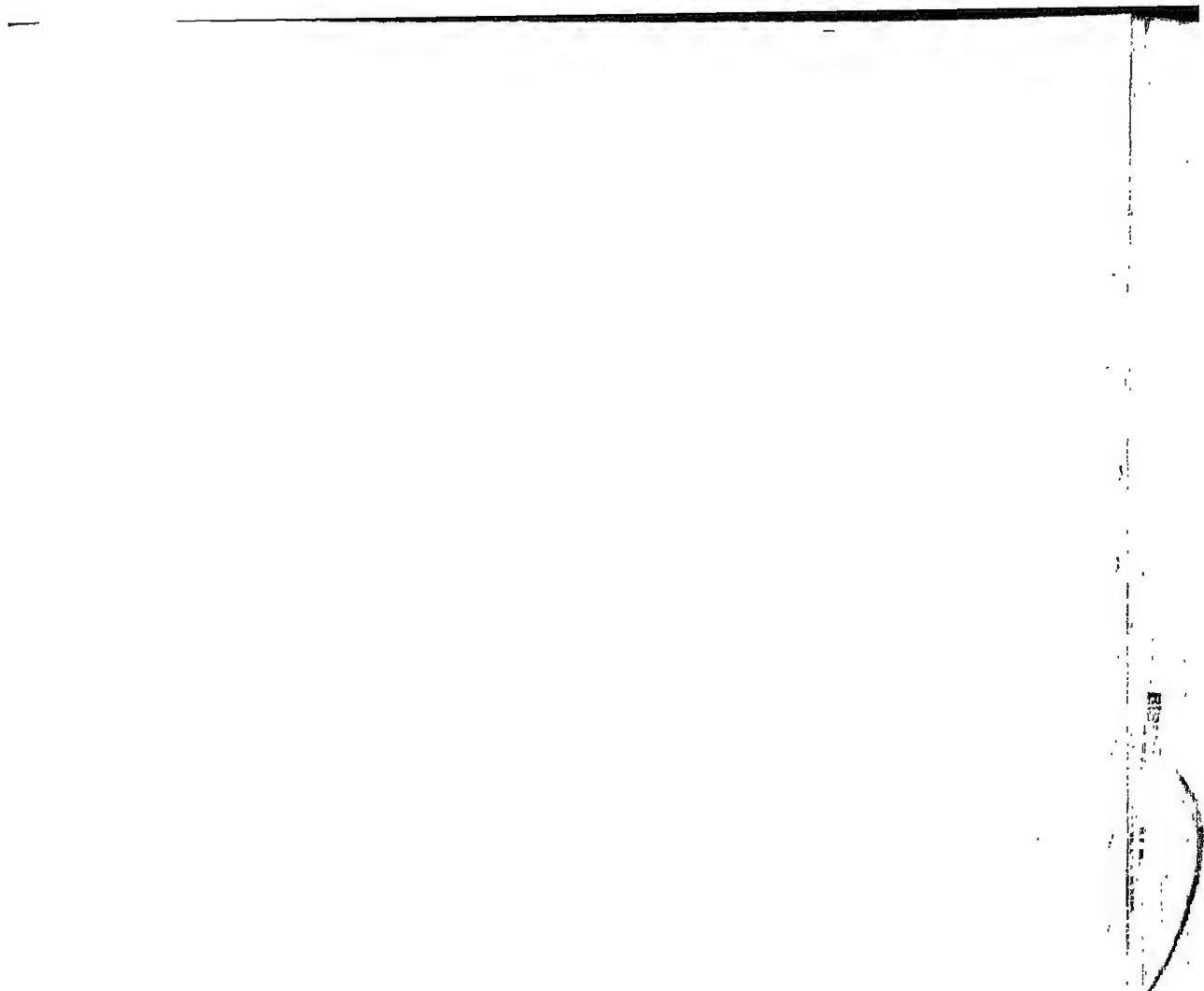
(٢) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص ٣٢.

وكان التجار المصريون كالحرفيين - مثلاً - يعانون من رسوم ضرائب فادحة فى حين أن التجار الأجانب قد أعفوا منها بمقتضى الامتيازات الأجنبية، ومن هنا فقد وجهت الضربة القاضية للنقابات فى نهاية القرن التاسع عشر، وأهمل الأوروبيون أمر المشايخ باعتبارهم مولين للعمال، وساعد على ذلك ظهور المدن المصرية، وخاصة فى خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى تدفق الناس إلى المدن مما أدى إلى زيادة الدين لم يكونوا أعضاء فى النقابات. انظر:





الفصل التاسع  
تولية محمد علي باشوية مصر



ولد محمد علي سنة ١٧٩٦م بمدينة قولة. وقد تركه والده إبراهيم أغا وهو في الرابعة من عمره، وقد تكفل به عمه طوسون ثم والى المدينة وهو أحد أصدقاء أبيه بعد وفاة عمه<sup>(١)</sup> ولما بلغ أشده التحق بالجهادية زمنًا ثم اشتغل بالتجارة، وقد قرر الباب العالي وقتئذ إرسال حملة عثمانية لطرد الفرنسيين من مصر بمساعدة إنجلترا فالتحق محمد علي في القوة التي اشتركت في واقعة أبي قير البرية، ولما خرج الفرنسيون من مصر نصب محمد علي قائدًا على أربعة آلاف جندي ألباني، فأرسله خسرو باشا الوالي العثماني الجديد إلى الصعيد لمحاربة المماليك. ولكن محمد علي وصل متأخرًا ففكر خسرو في الغدر به فتحالف محمد علي مع عثمان البرديسي زعيم المماليك، وتمكن من عزل الوالي سنة ١٨٠٣م<sup>(١)</sup>.

وفي أثناء ذلك كان محمد الألفي زعيم المماليك الثاني قد سافر إلى إنجلترا فأكرم الإنجليز وفادته وقدموا له الهدايا الثمينة. وقد كان غرضهم الاستيلاء على سواحل مصر الشمالي في مقابل تعضيدهم للمماليك وتوطيد شوكتهم في مصر. وقد عاد محمد الألفي وتحصن بالصعيد فعمل محمد علي على الإيقاع بينه وبين البرديسي.

ولكن الألبانيين ازدادت جراتهم. وكان محمد علي يعضدهم سرًا فأخذوا يطالبون البرديسي بمتأخر مرتباتهم فلم يكن منه إلا أن فرض الضرائب الفادحة على سكان القاهرة فثاروا عليه وألجأوه إلى الهرب سنة ١٨٠٤م<sup>(١)</sup>.

خلا الجو لمحمد علي في القاهرة فأملى عليه دهاؤه وحسن سياسته أن يتظاهر بعدم الجري وراء مصلحة خاصة فنصح العلماء والمشايخ بتنصيب خورشيد باشا محافظ الإسكندرية واليًا عليهم. وفعلا تم ذلك ولكن الوالي

(١) محمد صبرى، تاريخ مصر : من محمد علي إلى العصر الحديث، ص ٣٢.

الجديد لما رأى جند محمد علي الألبانيين خاف على نفوذه فاستقدم جنداً من المغاربة (الدلاة) أساءوا معاملة الأهالي وأوسعوهم نهباً وقتلاً فازداد المصريون كراهية للوالي.

وكان الباب العالي في هذه الفترة قد عين محمد علي والياً على جدة ولكن محمد استغل الظروف وحرّض الجند على مطالبة الوالي بالعلوفة وتحالف مع المشايخ والعلماء وكانوا قد سئموا هذه الفوضى فحاصروا خورشيد باشا في القلعة، وألحوا على الباب العالي بتولية محمد علي فصدر فرمان بولايته ٩ يوليو سنة ١٨٠٥ م.

ولا ريب أن هذه التولية التي حدثت على يد المصريين كانت الحجر الأول في أساس الدستور المصري الجديد. فقد كان المماليك دعاة الفوضى وكان ولاية العثمانيين جهلة أغبياء يظلمون العباد.

هنا ينتهي القسم الأول من سياسة محمد علي التي كانت ترمى إلى بلوغ السلطة وقد أخذ بعد ذلك يعمل على توطيدها حتى يتمكن من تحقيق أغراضه البعيدة. وقد ساعد الحظ محمد علي بوفاة البرديسي (نوفمبر ١٨٠٦ م) والألفي (يناير ١٨٠٧ م) فأصبح شاهين بك زعيم المماليك ولكنه كان ضعيف النفوذ والعصبية بعد تفرق كلمتهم وتشردهم في أقاصي البلاد<sup>(١)</sup>.

ولكن إنجلترا عزّز عليها أن يقوى محمد علي فيقضى على سياستها في مصر، فقد كانت الخطة التي جرت عليها في بادئ الأمر مساعدة الدولة العثمانية في طرد الفرنسيين من مصر سنة ١٨٠١ م والتوصل بواسطتها إلى جعل مصر منطقة نفوذ لها فظلت محتلة الإسكندرية والسواحل المصرية حتى حدث صلح أميان سنة ١٨٠٢ م بين فرنسا وإنجلترا وأسبانيا وهولندا،

(١) محمد صبري، تاريخ مصر : من محمد علي إلى العصر الحديث، ص ٣٣.

فاحتفظت فرنسا بمعظم مستعمراتها وردت إنجلترا معظم المناطق التي استولت عليها وفي جملتها السوحد المصرية. ولم يكن فى الواقع هذا الصلح إلا هدنة مؤقتة بين الدولتين (١).

وقد أرسلت فرنسا عند صلح أميان مارش ديليسبس ممثلاً لها فى مصر، فكتب إلى حكومته يقول: «أنه يعتقد أن البجباشى محمد علي هو أقدر الزعماء الحاليين فى مصر على التغلب على الفريضى الضاربة أطنابها فى البلاد»، ويؤكد الكثيرون من الثقة أن هذا الرأى الذى بلغ إلى الكولونيل «سبستيانى» سفير فرنسا فى الآستانة كان من العوامل التى ساعدت على توطئة الأمر لولاية محمد علي فى مصر.

كانت ترى إنجلترا إذن أن انتصار محمد علي انتصار للنفوذ الفرنسى فعملت على إحباطه جهدها وتحالفت مع المماليك بعد صلح «اميان» ولكن هذا التحالف لم يأت بالنتيجة المأمولة فلجأت إلى القوة وأرسلت فى سنة ١٨٠٧م حملة لمساعدة المماليك الذين اضمحل أمرهم، ونزلت جنودهم الإسكندرية، ولكن محمد علي تمكن بحزمه، وحسن تدبيره، ونصائح مسيو دروفتى قنصل فرنسا فى مصر من هزيمة الجيش الإنجليزى فى رشيد والتمثيل بأسراه فى شوارع القاهرة، وظلت الجنود الإنجليزية محتلة الإسكندرية ستة أشهر ثم جلت عنها فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧م تلك هى الصعوبة الأولى التى كانت تكتنف الوالى، وقد تغلب عليها واستمد قوة جديدة أعانتة فى التغلب على غيرها من المصاعب. فقد بقى أمامه بعد أن ارتكزت سلطته بهذا النصر أن يحل المشكلة المالية التى كانت تزعزع هيبة الولاية بين الجند والرعية. وأن يجهز على المماليك حتى لا تقوم لهم قائمة. وقد أعان محمد علي على تذليل المصاعب الباقية تضامنه مع نواب

الأمة الذين أولوه ثقتهم وكان مؤيد الجانب منهم «منذ رأوه رأى العين يطوف بأرجاء القاهرة ويجوس خلال الديار لتوطيد دعائم الأمن فيها ملقياً القبض على المعتدين والناهبين من عساكره تارة وطوراً معاقباً لهم بيده العقاب الصارم».

وكان جم الاحترام والتوقير للشيوخ إلى حد عدم المسارعة بمكاشفة إياهم بما يراه من صعوبة الحالة وحرص الموقف، فكان يضعهم بذلك في مركز يرون من الواجب عليهم فيه المبادرة بتدبير الوسائل لدرء تلك الحاجة، وكانت مصلحتهم وقتئذ مماثلة لمصلحته ومندمجة فيها لأنه لما كانت قوته مستمدة من مؤازرتهم له فلا عجب إذا تطوعوا لجباية مما يضطر كرهاً إلى فرضه على الأهلين من الفرض التي لو باشر جبايتها بنفسه قبل أن يحصل على موافقتهم واستحسانهم لكانت سبباً في تسوئة سمعته وبث كراهيته في نفس الجمهور<sup>(١)</sup>.

تمكن محمد علي في طور نهوضه الأول بمساعدة المصريين والفرنسيين من التغلب على المصاعب الخارجية التي كانت تحيط بتوليته بسبب معارضة إنجلترا والباب العالي، ثم تغلب على المصاعب الداخلية والمالية وأخذ يتحين الفرص للتخلص من الممالك حتى يخلو له الميدان.

وقد اتفق في أثناء ذلك أن السلفيين في بلاد العرب كانوا ثائرين على الباب العالي، وهم ينسبون إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب. وكان مذهبهم أشبه بمذهب «الطهرين» يطلبون تطهير الدين من المفاسد والبدع والعودة إلى التقشف والزهد واتباع السنة والكتاب، وفي بداية القرن التاسع عشر ازداد نفوذهم واستولوا على مكة والمدينة سنة ١٨٠٣م وبلاد الشام ١٨٠٨م ولجأت الدولة العثمانية إلى محمد فأجاب طائعاً وأخذ يجمع القوات اللازمة

(١) محمد صبرى، تاريخ مصر : من محمد علي إلى العصر الحديث، ص ٣٤-٣٥.

ولكنه علم أن المماليك لن يهادنوه فانتهاز فرصة ابنه طوسون على رأس حملة إلى شبه الجزيرة العربية وقرر إقامة احتفال لتوديعه دعا إليه الأعيان وفي جملتهم المماليك.

وفي يوم الجمعة أول مارس سنة ١٨١١ احتشد الناس في القلعة فرحب بهم محمد علي، ولما حانت الساعة تحرك الموكب، وكان المماليك في آخره نحو أربعمئة تحوطهم الفرسان والمشاة، فلما بلغ مضيقاً لا يمكن التحرك فيه أغلقت الأبواب وانحصر المماليك بين نيران بنادق الألبانيين وسيوفهم فبادوا وفتك الوالى بمن بقى منهم فى أطراف البلاد. وبذلك قضى على عنصر الفتن والدسائس فيها.

وجه محمد علي اهتمامه بعد ذلك إلى القضاء على أتباع الدعوة السلفية. وقد تمكن بعد حروب طويلة امتاز فيها إبراهيم باشا من تفريق شملهم، وأسر قائدهم عبد الله مسعود، وإرساله إلى الآستانة حيث تم إعدامه عام ١٨١٨م<sup>(١)</sup>.

وبعد أن قضى على المماليك وكشفت له الحرب عن قوته الحقيقية الا التفرغ لتنفيذ الخطة التى رسمها لنفسه فى الداخل والخارج<sup>(٢)</sup>.

### انهيار الإمبراطورية المصرية وأثر ذلك فى الصناعة

شيد محمد علي صرحاً عظيماً من الصناعة، وأقام الكثير من الصناعات الحربية والمدنية، وأدار الكثير من الآلات وعمل آلاف من العمال المصريين فى المصانع، وأرسل الكثير من البعثات إلى الخارج واستقدم الكثير من الخبراء بالأجانب فى شتى المجالات، وبنى مصر الحديثة، ونستطيع أن نقول بأنه مؤسس مصر الحديثة بجيشها القوى، وأسطولها العظيم، وأقام

(١) محمد صبرى، تاريخ مصر : من محمد علي إلى العصر الحديث، ص ٣٦-٣٧

(٢) محمد صبرى، تاريخ مصر : من محمد علي إلى العصر الحديث، ص ٣٧.

الكثير من الصناعات وأصبحت مصر أقوى دولة في المنطقة في ذلك الوقت، وهدد الدولة العثمانية نفسها لولا تدخل الدول الأوروبية، وخاصة إنجلترا التي كان يهمها وقبل كل شيء بقاء الدولة العثمانية ضعيفة، لكي تستطيع تصريف منتجاتها الصناعية، وخاصة بعد الفترة التي شهدت فيها النهضة الصناعية وإيجاد أسواق لها، ولكنها وجدت في الصناعات المصرية أكبر منافس لها.

وبدأت إنجلترا تعمل ضد محمد علي، ولا يمكن اعتبار اتفاقية بلطة ليمان عام ١٨٣٨م التي عقدت بين إنجلترا وتركيا كانت أهم الأسباب التي أدت إلى فشل الصناعة المصرية الناشئة، ولكن الحقيقة عكس ذلك، لأنه حتى عام ١٨٣٨م لم يكن يهم إنجلترا أو الدول الأوروبية منافسة الصناعة المصرية، لأنها كانت قد تدهورت قبل أن تبدأ المفاوضات حول الاتفاقية ثم انهارت نهائياً بسبب نقط الضعف الكامنة في سياسة محمد علي الصناعية.

وهناك بعض الأسباب الخارجية والداخلية التي ساعدت على هذا الانهيار ونفصل الحديث في ذلك.

#### الأسباب الخارجية:

أنشأ محمد علي جيشاً قوياً، يفوق في تنظيمه وتسليحه وتدريبه كل الجيوش الموجودة في الإمبراطورية العثمانية، واستطاع بهذا الجيش أن يحمي مركزه وأن يضمن استمرار حكمه في مصر، ولقد لجأ إليه السلطان العثماني محمود الثاني عندما احتاج إلى مساعدة محمد علي العسكرية للقضاء على الثورة اليونانية<sup>(١)</sup>.

قامت الثورة في اليونان ضد الحكم العثماني في عام ١٨٢١م،

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص ٢١٥.



وعرض السلطان عليه فى عام ١٨٢٢م باشوية كريت نظير إعادتها إلى حظيرة الدولة والقضاء على الثورة التى شبت فيها. وفى عام ١٨٢٤م نجح محمد علي فى أداء هذه المهمة. وعرض عليه السلطان حكم شبه جزيرة المورة بنفس الشروط السابقة وتعاونت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا والقوات العثمانية بقيادة خسرو. وفى عام ١٨٢٥م نزل إبراهيم بقواته وحقق نجاحاً ملحوظاً، لم يحققه القوات العثمانية ورأى إبراهيم باشا أن يتخذ إجراءات عنيفة ضد اليونان، ولكن الدول الأوروبية لم توافق على هذه الأعمال وكانت روسيا أسبق إلى التدخل لصالح اليونان. ولكن الدول الأوروبية وقفت ضد هذا التدخل خشية أن توطد روسيا نفوذها فى البلقان والشرق. واتفقت إنجلترا وفرنسا وروسيا فى عام ١٨٢٧م فى معاهدة لندن بفرض هدنة حربية وذلك بإرسال أساطيلهم إلى مياه المورة. ولكن انتهى الأمر بمعركة نفارين البحرية ٢٠ أكتوبر عام ١٨٢٧م وقضى على الأسطولين المصرى والعثمانى<sup>(١)</sup>.

لم يحقق محمد علي أى استفادة من الاشتراك فى هذه الحرب، فبدأ يعمل للاستيلاء على سوريا بسبب الدوافع الاستراتيجية، وحاول محمد علي فى بادئ الأمر أن يستولى على سوريا بالوسائل السلمية، وتقدم يطلب ذلك إلى استانبول عام ١٨٢٧م، ولكن السلطان رفض طلبه، ولكنه وجد مبرراً لتدخله فى سوريا وذلك عندما آوى عبد الله باشا الفلاحين المصريين الذين فروا من مصر تخلصاً من الخدمة العسكرية<sup>(٢)</sup>.

وبدأت قوات إبراهيم باشا فى أكتوبر عام ١٨٣١م تعبر الحدود، وتحركت نحو عكا، وحاصرتها واستسلمت عكا فى مايو عام ١٨٣٢م، وفى الشهر التالى هرب حاكم دمشق، ودخل إبراهيم المدينة دون مقاومة، ثم

(١) نفس المرجع السابق، ص ١١٦-١١٧.

(٢) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١١٨-١١٩.

تقدم شمالاً، وهزم قوة عثمانية عند حمص واستولى على حلب، وانتصر عند ممر بيلان بالقرب من الإسكندرونة على جيش عثماني قادم للدفاع عن سوريا، واستمر تقدمه نحو هضبة الأناضول في ديسمبر عام ١٨٣٢م هزم جيشاً عثمانياً يقوده الصدر الأعظم نفسه بالقرب من قونية<sup>(١)</sup>. وفي يناير عام ١٨٣٣م بدأت الإشاعات تتردد عن عقد محالفة تركية روسية. ولقد كانت مصالح روسيا تقتضي بقاء الدراسة العثمانية على حالها من الضعف، فلما رأت جيش محمد علي يجتاح الشام ويشرف على جبال الأناضول تخوفت من مسيرته إلى القسطنطينية، واستيلائه عليها، والقضاء على مطامع روسيا فيها. وقد أزعج بريطانيا وفرنسا أمر هذا التدخل، وحاولوا إنهاء الخلاف بين الوالي والسلطان، حتى لا يتجدد روسيا سبباً للتدخل<sup>(٢)</sup>.

فجاء الجنرال مورافيف إلى الإسكندرية في ١٣ يناير عام ١٨٣٣م ليعرف أهداف محمد علي وقابله وعرض عليه الوساطة بينه وبين السلطان ووافق محمد علي بل وقع في حضوره على أمر إلى إبراهيم باشا بعدم التقدم بعد قونية. كما أن فرنسا عن طريق سفارتها في استانبول وبإيعاز منها أرسل السلطان العثماني مندوباً عنه في ٢١ يناير عام ١٨٣٣م ليفاوض في حسم الخلاف وديلاً<sup>(٣)</sup>، وأرسل الأميرال روسين Roussin الفرنسي إلى محمد علي يطلب إليه ألا يشتت في طلباته حقناً للدماء، وأن يكتفى من فتوحاته بولاية صيدا (عكا) وطرابلس والقدس ونابلس<sup>(٤)</sup>.

(١) نفس المرجع السابق، ص ١١٩.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٣) Mohamed Sabry, L'Empire Egyptian sous Mohammad Ali et Le Question D'Orient, 1811-1849, p. 233.

(٤) كان مندوب السلطان هو خليل باشا. انظر:

G. Douin, L'Égypte et le Syria en 1833 Société Royale de Géographie d'Égypte, Publication Specials, p. 123.

وقد رفض محمد علي هذه الشروط وأصر على ضم كل سورية، وولاية أدنة إلى مصر، وكان إصراره على الاحتفاظ بإقليم أدنة يرجع - وهو من صميم الأناضول - إلى ما عرف عنه من كثرة مناجمه ووفرة أخشابه، ولأنه ينتهى بجبال طوروس التي أرادها محمد علي أن تكون الحد الفاصل بين مصر والدولة العثمانية<sup>(١)</sup>. وانتهى الأمر بصلحة كوتاهية (أبريل عام ١٨٣٣م)، وسيطر محمد علي على كل سورية الجغرافية (أى الشام بجمع أجزائه) وصار إبراهيم باشا خلال السنوات الست التالية حاكمًا عامًا على الولايات السورية وممثلاً لوالده. على أن الحكم المصرى فى سوريا لم يلبث أن اسطدم بثورات محلية نشبت فى مختلف المناطق، فأساليب الحكم المصرى فى التجنيد وجمع السلاح والمال نفرت عنه قلوب العامة، فلقد أصدر محمد علي إلى ابنه إبراهيم فى أوائل عام ١٨٣٤م الأوامر التالية<sup>(٢)</sup>:

١ - احتكار الحرير فى الولايات السورية.

٢ - أخذ ضريبة الرؤوس من الرجال كافة على اختلاف مذاهبهم.

٣ - تجنيد الأهالى.

٤ - نزع السلاح من أيديهم.

ومن ناحية أخرى كان للدسائس العثمانية والإنجليزية شأن كبير فى تحريك تلك الثورات.

وفى عام ١٨٣٩م تأزم الموقف بين الوالى والسلاطين، ففى داخل سورية كان المارقف يهتد بالانفجار، أما الموقف الخارجى، فكان فى العام السابق اعتزم محمد على استغلاله ليقطع آخر صلة تربط مصر بالدولة العثمانية، واستدعى قناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وأخطرهم بذلك. ولكن ردودهم كانت غير مشجعة إلا أنه لم يتخل عن ذلك، وفى الوقت نفسه

M. Sabry, L'Empire Sous M. Ali, p. 227.

(١)

(٢) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٢١.

كان السلطان محمود يستعد للحرب. وبدأ بالزحف على سورية وبدأ الصدام بين القوتين في سوريا وانتهى الأمر إلى انتصار القوات المصرية على القوات العثمانية في موقعة نصيبين عام ١٨٣٩ م. وحدثت بعض التطورات الهامة، منها أن قائد الأسطول العثماني فوزى باشا سلم أسطوله إلى محمد علي بالإسكندرية وكان لهذا أثر كبير في المسألة المصرية، لأن معنى ذلك جعل كفة مصر رابحة على الدولة العثمانية في البر والبحر<sup>(١)</sup>.

لقد أثار انتصار الجيش المصري إذن المسألة المصرية. وقفت الدولة الأوروبية مواقف مختلفة تبعاً لاختلاف أطماعها ومصالحها. وكانت الحكومة البريطانية مهتمة بضرورة الحفاظ على كيان الدولة العثمانية، إذ أنها تعتبر بقاءها عاملاً لا غنى عنه في بقاء التوازن الدولي في أوروبا<sup>(٢)</sup> وهي الدعامة التي ارتكزت عليها المصالح الإنجليزية التي نظرت إلى مصر والمسألة المصرية خلال المواصلات الإمبراطورية صوب الهند<sup>(٣)</sup> كما أن إنجلترا رأت أن تقف في وجه محمد علي وقررت أن تقضى عليه واعتمدت في ذلك على خطوات اقتصادية ثم حرية لكي تصل إلى النتائج السياسية.

فمن الناحية الاقتصادية بدأت إنجلترا بالخطوة الأولى الهامة عندما وافق السلطات على إصدار تعليمات إلى محمد علي بأن يلغى أمره الصادر في يوليو عام ١٨٣٤ م، والذي كان ينص بحظر تصدير المواد الخام من سوريا، وأصدر السلطان العثماني فرماناً آخر عام ١٨٣٥ بإزالة العقبات التي كانت تعترض طريق التجارة البريطانية في سوريا ووافق محمد علي مضطراً، وكذلك الحال بالنسبة لفرمانات تالية منحت لدول أخرى لنفس الامتياز<sup>(٤)</sup>.

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص ١٣.

(٤) هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ص ٢٦٨.

وكانت الضربة العنيفة التي وجهت إلى نظام محمد علي الاحتكاري هي اتفاقية بلطة ليحمان عام ١٨٣٨ م، التي وافق عليها السلطان العثماني مدفوعاً بعدائه لمحمد علي. بالرغم من أن هذا النظام كان يمد حكومته بمصدر هام للإيرادات الناتجة عن بيع حقوق الاحتكار. وقد أصبر بامستون وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت على تنفيذ ذلك في الوقت المناسب التي ستفيد منه بقدر ما تستفيد الدول المتعاملة معها فقال<sup>(١)</sup> :

«إن كل من له علم بالمبادئ التي تنظم الشروات القومية لابد وأن يتضح له بأن أنظمة الباشا شأنها أن تجعل مصر وسوريا في حالة فقر مدقع». وعندما تلقى محمد علي أنباء الاتفاق الإنجليزى التركى أعلن أنه سيرفضه إذ أخبر قنصل فرنسا العام ولكن عمل على رأيه ووافق لما وجد من أن بعض نصوص هذه الاتفاقية لصالحه<sup>(٢)</sup>.

وذلك لأن الرسوم الإضافية التي حددتها الاتفاقية ستوزر له مبلغاً من المال مع اقتراب نفاذ الاتفاقية الإنجليزية التركية (١٣ مارس عام ١٨٣٩) بدأ محمد موافقاً على ضرورة تنفيذ شروط المعاهدة. ولاشك أن سلوكه مع الأوروبيين كان وليد رغبته في كسب تأييدهم أثناء صراعه الوشيك مع تركيا<sup>(٣)</sup>.

وكانت الناحية أيضاً تريد تعزيز مركز الدولة العثمانية حتى لا تعطى الفرصة لروسيا للتدخل في شئونها، وفرض الحماية عليها. وكانت روسيا تريد الوقوف أمام محمد علي، وإنقاذ الدولة العثمانية من سيطرة هذا الحاكم القوي، أما فرنسا - مدينة محمد علي - فكانت تميل إلى إقرار محمد علي في سوريا وجزيرة العرب طبقاً لصلح كوتاهية.

H. Dodgill, The Founder of Modern Egypt, p. 177.

(١)

(٢) هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ص ٢٧٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٧٢.

وأراد السلطان العثماني عبد المجيد أن ينهى النزاع مع محمد علي سلمياً ولكن الدول الأوروبية الخمس (إنجلترا، فرنسا، روسيا، النمسا، وبروسيا) قدمت مذكرة مشتركة في ٢٧ يوليو عام ١٨٣٩م ألا يعقد أى اتفاق بين السلطان العثماني وبين محمد علي. وانتهى الأمر بتقرير هذا النزاع بعقد مؤتمر للدول الأربع: إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا بدون حضور فرنسا وانتهت بعقد معاهدة (وفاق) لندن ١٥ يوليو عام ١٨٤٠م، وتعهدت الدول الأربع بمساعدة السلطان فى إخضاع محمد علي، وتضمن الملحق المرفق بالمعاهدة المسائل التى تعهد السلطان بعرضها على محمد علي وهى:

- ١ - أن يخول محمد علي حكومة مصر وراثية وولاية عكا طول حياته.
- ٢ - أن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلى بقيود معينة. تربطها بالدولة مثل الجزية وعدم تمثيل مصر فى الخارج.
- ٣ - تحديد عدد الجيش والأسطول وسلطة منح ألقاب وضرب النقود،... إلخ.

ولكن تضع الدول هذه التسوية موضع التنفيذ تحرك الأسطولان الإنجليزى والنمسوى فى البحر المتوسط، واستوليا على بيروت وسقطت عكا وعلى إثر ذلك سلمت يافا ونابلس وأرسلت بعض السفن الحربية الإنجليزية إلى الإسكندرية بقيادة نابيين Napien ودارت مفاوضات بينه وبين محمد علي وخاصة بعد أن تخلت فرنسا عنه فى تسليم الأسطول العثماني. وحدثت بعض المساعي وأسفرت عن صدور فرمان عام ١٨٤١م<sup>(١)</sup>.

هذه هى نهاية إمبراطورية محمد علي وأثر ذلك على الصناعة والزراعة والتجارة ولقد كان من أثر الأزمة الدولية التى أثارها النزاع بين محمد علي والسلطان أن فرضت أوروبا نفسها على طرق النزاع ووصلت إلى حل وسط

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٢٣، ١٢٦.

طبقاً لمعاهدة لندن ١٥ يوليو عام ١٨٤٠م والخط الشريف الذى وقعه السلطان فى ١٣ فبراير عام ١٨٤١م وفرمان أول يونيو عام ١٨٤١<sup>(١)</sup>.

وكانت التسوية بداية فترة جديدة فى تاريخ المسألة المصرية التى أصبح لها وضع خاص إما فى نطاق المسألة الشرقية أو خارجاً عنها، فالدول الأوروبية الكبرى قد ضمنت سلامة الإمبراطورية العثمانية وتماسك أراضيها. وهكذا أضعف التحالف الأوروبى محمد علي فى مصر وفرض عليها وصايته بحيث تعرضت للتدخل الأوروبى بكل أبعاده وبخاصة بعد تدفق الأجانب عليها منذ بداية حكم سعيد<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا نرى أن اتفاقية لندن عام ١٨٤٠م وفرمان عام ١٨٤١م أدى ذلك إلى الحرية الاقتصادية بفك الاحتكار وترتب على ذلك أن نقص عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندي، واضطر محمد علي إزاء هذه الاتفاقات أن ينقص عدد الجيش ويطلق سراح الباقين الذين عادوا إلى قراهم، ليعملوا بها، كما كانوا يعملون من قبل أن ينتقص إلى هذا الحد لضمان الأمن والسلام فى مناطق الشرق الأدنى، كان الوضع الطبيعى هو عدم استمرار المصانع ولحساب من تنتج أسلحة وذخيرة وعتاد حربى وملابس للمجندين وغيرها<sup>(٣)</sup>.

كما حظر على مصر بناء السفن الحربية إلا بإذن من السلطان<sup>(٤)</sup> ولقد كان لهذا العامل فى ذاته السبب فى إهمال الصناعة إذ أنه من المعروف كما عرفنا سابقاً أن السبب الرئيسى لإنشاء مثل هذه الصناعات هو تجهيز الجيش والأسطول بالمعدات الحربية الحديثة - حتى لا يعتمد من الذخائر والعتاد إذا ما

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص ٩

(٢) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٣) أمين عفيفى مصطفى عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص ٩٩.

(٤) عبد الرحمن الرافعى، الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، عصر محمد علي، ج ٢،

ضرب عليه الحصار البحرى، وبالإضافة إلى ذلك كانت فابريقات (مصانع) الغزل والنسيج تخصص جزءاً كبيراً من إنتاجها لخدمة القوات المتحاربة ولكن بعد تخفيض هذه القوات تناقص عدد المشتغلين بها، وأدى ذلك إلى تدهور الصناعة.

وبعد صدور فرمان عام ١٨٤١ م دب الإهمال فى الترسانات والمصانع الحربية كما لحق التدهور بالصناعات المدنية التى كانت تزود البلاد بحاجتها من السلع الاستهلاكية وحصار عدد العاملين فى المصانع الحكومية ١٦,٧٣٩ فى عام ١٨٤٧ م بعد أن كان عدد العاملين ثلاثين ألفاً<sup>(١)</sup>. كما تضاعل إنتاج المصانع الحكومية ما عدا القليل منها، وكما رأينا فإنه لم ينبج من هذا التدهور العام سوى مصانع الأقمشة الشعبية والطرايش. وقد ساعد على انهيار الإنتاج ازدياد الواردات من السلع الرخيصة الثمن التى لم تستطع الصناعة المحلية مجاراتها دون حماية جمركية.

وقد بدأت بوادر الضعف والانحلال تظهر حتى قبل تخفيض عدد القوات المتحاربة، وذلك بإغلاق بعض مصانع الغزل وتحويلها إلى ثكنات للجنود، وإعادة بعض المصانع إلى ملكية أصحابها<sup>(٢)</sup>. على نحو ما حدث فى مصانع للنيلة. وقد أسند محمد علي إدارة المصانع التى لا تحقق أرباحاً إلى متعهدين<sup>(٣)</sup> ومنها مصنع الشبة بشبرا فإنه لم يجد فائدة من استغلاله لحساب الحكومة<sup>(٤)</sup>. وقد صاحب ذلك نقص فى نفوذ نقابات الحرف التى حرمت من معظم حقوقها التقليدية فى عهد سعيد باشا، وتلاشت أهميتها بعد الاحتلال البريطانى كما رأينا من قبل.

(١) أحمد أحمد الحقة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٨١.

(٢) على الجريتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ١٧٣.

(٣) محمد فؤاد شكرى، وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٣٣١.

(٤) أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد علي، ج ٢، ص ٢٥٠، مخطوطة ٩ تركى، وثيقة رقم

١٠١ (١٧ ذى الحجة عام ١٢٦٥ هـ)، تقرير المستر طاموس نجير الشبت.



وبالإضافة إلى ذلك فقد علا الصدا الآلات المخزونة نتيجة لإغلاق المصانع في أواخر عهد محمد علي بل تآكل الكثير من الآلات بفعل الصدا وأغلقت أبواب مصنع الحبال، ولم يبق منها سوى ورشة صغيرة لإصلاح السفن الصغيرة<sup>(١)</sup>.

#### الأسباب الداخلية:

لم تكن معاهدة بلطة ليمان عام ١٨٣٨ م أو معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م أو اتفاقية لندن عام ١٨٤١ م أو فرمان عام ١٨٤١ عوامل أساسية في هدم الصناعة المصرية، بل هم ضمن العوامل فقط.

وقد كان تخديد عدد الجيش بشمانية عشر ألف جندي بمثابة ضربة عنيفة وجهت للصناعات الحربية والبحرية والمدنية، خاصة وأن معظم المصانع قد أنشئت من أجل سد حاجة الجيش. وهناك عوامل أخرى أدت إلى هذا التدهور نذكر منها:

#### ١ - العوامل الطبيعية والقوى المحركة.

من المعروف أن مصر فقيرة في موادها المعدنية كالحديد والفحم، وهي التي تستخدم في المصانع، ولذلك اضطر محمد علي إلى استيراد الفحم من إنجلترا بأثمان باهظة، ولم يعتمد على ذلك فقط، بل بحث عن الفحم في بلاد الشام.. كما سبقنا الإشارة - وكان يبحث عن استخدام أصناف الوقود المحلية، ولذلك استخدم كغالب الكائنات في صناعة التماسك<sup>(٢)</sup>. وقد أجرى بعض التجارب على استخدام بذر القطن وقوداً، وأمر بالبحث عن أشجار الصفصاف وكان يقطعها، ويتم تحويلها إلى فحم. ولكن كانت مشكلة الوقود أثرت كثيراً، نظراً للتكاليف الكثيرة في النقل وكانت معدلات

(١) على الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ١٧٥.

(٢) أمين سامي باشا، تقويم النيل وعصر محمد علي، ج ٢، ص ٥٣٥.

الاستهلاك فى المصانع مرتفعة ويرجع هذا إلى جهل القائمين على استخدام هذا الوقود<sup>(١)</sup>. ولقد كانت طريقة بناء الأفران خاطئة، وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة ما تستهلكه من وقود.

وقد استخدم محمد علي المواشى فى إدارة الآلات، ولكن كانت سرعتها متفاوتة وأدت حركاتها غير المنسقة إلى ارتجاج الآلات واهتزازها، ويؤدى هذا بالتالى إلى وقفها وتلفها<sup>(٢)</sup>، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت المواشى قليلة، وحاجة المزارع إليها ماسة، ولهذا لم يسهل الاستغناء عن عدة الاف للصناعات القائمة<sup>(٣)</sup>، وقد أدى إرهاق هذه الحيوانات إلى موت الكثير منها، وتوقف العمل نتيجة لاستبدال هذه الحيوانات.

وقام محمد علي بمحاولات عديدة لاستخدام المياه كقوة محرركة، وخاصة بعد إنشاء المشروعات الكبرى لضبط مياه النيل، وإنشاء القناطر، وقد أراد أن يدير مضارب الأرز بالقازيق<sup>(٤)</sup> ومصنع الورق بالجعفرية من قناطر القازيق<sup>(٥)</sup>، وحاول أن يستفيد من حركة الرياح باستخدامها كقوة محرركة فى إدارة الآلات، وعمل على إنشاء طواحين الهواء، حتى يمكنه الاستغناء عن الدواب<sup>(٦)</sup>.

وكانت سياسة محمد علي تهدف إلى استخدام الآلات البخارية وإحلالها محل الحيوانات، إلا أن مشكلة نقص الوقود، وكثرة نفقات

Mengin, Histoire sommaire, p. 213.

(١)

(٢) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر: محمد علي، ص ٧٠٦.

(٣) راشد البراوى، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص ٦٦.

(٤) أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد علي، ج ٢، ص ٤٦٥.

(٥) دفتر ٦٨ معية تركى، وثيقة رقم ١٨٤ بتاريخ ١١ جمادى الآخرة عام ١٢٥١هـ، من الجانب

العالى إلى محمد أفندى وكيل المجلس.

(٦) دفتر ٧١ معية تركى وثيقة رقم ١٦٣ بتاريخ ٤ شوال عام ١٢٥١هـ، من الجانب العالى إلى

مختار بك ناظر المجلس.

استيرادها، جعل تكلفتها كثيرة، كما أن الذين أشرفوا على إدارتها لم يكونوا مدربين بما فيه الكفاية، حتى يمكن صيانتها، ولذلك وجدت آلتان من ثمان بحالة جيدة عام ١٨٤٠م<sup>(١)</sup>. وقد أدى الإسراف في استعمال هذه الآلات دون نظام إلى توقفها لإصابتها بالخلل وكان لابد من انقضاء وقت طويل لإصلاحها، بل أحيانا ما يستدعى الأمر لإرسالها إلى الخارج، رغم ما تتكبده من نفقات وجهد ضائع<sup>(٢)</sup>.

ولكن يجب أن نعرف أن محمد علي أرسل الكثير من البعثات إلى الخارج لكي يتدربوا على استخدام هذه الآلات، كما أنه استقدم الكثير من الخبراء لتعليم المصريين، ويكفي أن نستشهد على كفاءة العمال المصريين برأى كلوت بك عندما أشار بمهارتهم في الترسانة وغيرها، بل يجب أن نذكر أن محمد علي أراد أن يقدم بصناعة بعض الآلات محليا بدلا من استيرادها من الخارج<sup>(٣)</sup>، مثل مثل المبادر وغيرها، ولكن قابليته صعوبات كثيرة مثل قلة المهندسين المدربين، كما أن المصانع والترسانة لم يكن بوسعهم تحديد مواعيد محددة لإنجاز ما عهد إليهم بصنعه<sup>(٤)</sup> لأنهم كانوا مشغولين بأعمال الجيش والأسطول<sup>(٥)</sup>، بالإضافة إلى ذلك، كانت هذه الآلات رديئة الصنع إذا قيست بالآلات المستوردة في ذلك الوقت.

ويقول البعض أن محمد علي كان يستورد الآلات دون مراعاة أحوال البلاد المحلية، فكانت ذرات التراب، تتسرب إلى داخل السجلات وغيرها من

(١) هيلين آن ريفلين، المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(٢) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٧٠٦.

(٣) محفظة ٢، ديوان الترسانة، وثيقة رقم ٣٧ بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة عام ١٢٤٠هـ. أمر من الجانب العالى إلى ديوان التجارة.

(٤) دفتر ٧٧٩ ديوان خديوى تركى وثيقة رقم ٩٤ بتاريخ ١١ جمادى الأولى عام ١٢٤٨هـ، من الجانب العالى إلى بوغوص بك.

(٥) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٧٠٦.

الأجزاء الدقيقة ويؤدى ذلك إلى تعطيل الآلات، كما أن ذلك يضر بأمشاط  
الندف وآلات الغزل بوجه خاص، فكان العمال يخصصون وقتاً كبيراً  
لتنظيف الآلات<sup>(١)</sup>. ولم يكن هناك عمال على مستوى طيب من المهارة  
الكافية لتشغيل وصيانة الآلات، كما أن المشرفين الأوربيين يفضلون عادة  
قبل أن يحصل العمال المصريون على القدر الكافى لتدريبهم<sup>(٢)</sup>.

وإذا أخذنا بأن محمد على كان يستورد الآلات دون مراعاة لأحوال  
البلاد الجوية، إلا أنه كان فى الوقت نفسه يعمل كل ما فى وسعه للحفاظ  
على هذه الآلات، ويحاول أن يكفيها مع جو مصر، فقام بعمل المجارى  
المائية من الطوب أمام أفران ودواليب الغزل لكى يحافظ عليها من الأتربة،  
وقد فعل ذلك فى مصنع الحرير وغيره من المصانع الأخرى<sup>(٣)</sup>، وما قبل عن  
عدم وجود عمال يتمتعون بمهارة كافية فيجب أن ننوه بالظروف التى مر  
بها العالم العربى عامة، ومصر خاصة، ويكفى أن البعض قال عن العامل  
المصرى وكفاءته «أن المصريين يتقدمون تقدماً سريعاً فى بداية المرحلة الحرفية  
أسرع مما يتعلمون، وأنهم يقلدون كل ما يريهم المعلمون وهم عموماً  
معلمون لم يكتمل تعليمهم، وأن الآلات تتعطل كثيراً بسبب الجو المشبع  
بنترات البوتاسيوم الذى يتلف أدق جزء من الماكينات، بينما تفسدها  
الوصلات الدقيقة الجزء الدائر من المصنع. وهذه الأشياء يحافظ عليها فى  
إنجلترا لكنها تفسد فى مصر بسبب طبيعة التراب الذى يتكون من ذرات  
تكون دقيقة جداً، لا يمكن لأى مبنى محكم، أو نافذة مجبوكة الزجاج أن  
يحول دون تراكم التراب بكميات كبيرة<sup>(٤)</sup>.

(١) هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص ٢٨٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨٨.

(٣) محفظة أبحاث ١٠٩، دفتر رقم ٥ معية تركى، الوثيقة رقم ١٧٣ بتاريخ ١١ شعبان عام

١٢٣٥ هـ، من الجناح العالى إلى الكتبخا.

J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 415.

(٤)

وعلى الرغم من اتخاذ جميع وسائل الحيلة والعناية فإن أحسن الآلات يلحقها كثير من الأذى، وكلما يستطيع عامل إصلاح الآلة التي يشرف عليها<sup>(١)</sup>، مما أدى إلى الاستمرار في استيراد آلات جديدة، وكان يؤدي ذلك إلى استيراد آلات يتعذر استعمالها لعدم وجود من يحسن إدارتها، ويكون مصير هذه الآلات التخزين والإهمال، ويضطر في نهاية الأمر إلى بيع هذه الآلات لعدم وجود أفراد يعرفون إدارتها مثلما حدث لآلات وأتوال صناعة الحرير<sup>(٢)</sup>، بالإضافة إلى ذلك كان الإنجليز يبيعون إليه آلات لا تصلح للاستعمال، أو قديمة، أو تالفة، كما حدث بالنسبة لمخالج القطن المستوردة من إنجلترا والتي كانت تكسر بذرة القطن أثناء حلجها<sup>(٣)</sup>. وباعوا له أيضاً الآلات بأعلى الأسعار، حتى أن بعض الآلات لم تكتمل أجزاؤها، بالإضافة إلى رداءة صنعها، وعدم صلاحيتها للعمل. وكان الهدف من ذلك كله هو قتل الصناعة المصرية في مهدها<sup>(٤)</sup>. وعندما يتعذر إصلاح الآلة أو استيراد أجزاء بديلة لها من الخارج، كان ذلك يأخذ وقتاً طويلاً، ويضطر إلى العودة إلى استخدام الطرق البدائية في ضرب الأرز في مضرب رشيد<sup>(٥)</sup>.

كان محمد علي شغوفاً بجمع الماكينات بأنواعها إذا أبدى بعض الناس حاجتهم إليها في بعض الأعمال الفنية، وقد أدرك الأوروبيون وبعض المحيطين به هذا الضعف، واستفادوا أيضاً فائدة، فبمجرد ظهور أي اختراع ميكانيكي، يكفي هذا أن هؤلاء يلقون نظره الذي لا يتورده بذهنه في طلب عينة من

(١) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر: محمد علي، ص ١٢٩.

(٢) دفتر ٨١٩ معية تركي رابطة رقم ٤٦ بتاريخ ١٠ رجب ١٢٤٠ هـ، من الجانب العالي إلى ناظر الأضواء.

(٣) دفتر ١١ معية تركي رابطة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١١ ذى الحجة عام ١٢٣٨ هـ، من جانب الخديوى إلى البك الكتخدا.

(٤) Hamont, L'Egypté sous M. Ali, Vol. II, p. 180.

(٥) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر: محمد علي، ص ٢٢٩.

أجود نوع، وكانوا يأخذون عمولة تتراوح ما بين ٢٠٠٪ أو ٣٠٠٪، لأنه كان لا يشغل باله بالحساب، وهذا يؤدي إلى كثرة تكلفة شراء الآلة<sup>(١)</sup>.

وبعد موت محمد علي بقليل أعلن المهندس الإنجليزي الذي زار ترسانة بولاق أن ما لا يقل قيمته عن ١,٢٠٠,٠٠٠ قرش من أغلى الآلات ملقى هناك يعلوه الصدأ، ولا يعود بأى فائدة، ولقد كانت جهود محمد علي وآراؤه وشغفه ولهفته على تنفيذ تلك الآراء شيئاً خيالياً، إذ يعوزه سحر خاتم سليمان، أو مصباح علاء الدين<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - سوء الإدارة:

وهناك عامل آخر أدى إلى تدهور الصناعة وهو سوء الإدارة في المصانع ولذلك فقد كانت فابريقات نسيج القطن تحت إشراف اثنين من الموظفين الأتراك أحدهما يختص بالوجه البحرى والآخر بالوجه القبلى<sup>(٣)</sup>. وكان يدير كل فابريقة ناظر (مدير) لا يفهم كثيراً فى الحسابات وتنظيم الآلات والأعمال وكان كل همه أن يجعل كل شىء يعود عليه بالفائدة المادية، وكان محمد علي منهوياً من الجميع، فقد كان مديرو المخازن والنظار والوزاتون يرتكبون السرقات يومياً<sup>(٤)</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك كان المديرون يتبارون فى إنفاق أقل المصروفات، ومن أجل ذلك عمدوا إلى استخدام الآلات أطول مدة ممكنة بصرف النظر عن صيانتها ورداءة إنتاجها<sup>(٥)</sup>، كما كانوا يستخدمون أحط أنواع

Murray, Memoire of M. Ali, p. 50.

(١)

Murray, Memoire of M. Ali, p. 50.

(٢)

(٣) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر: محمد علي، ص ٤٥٤.

(٤) المرجع السابق، ص ٧٠٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٧٣٤.

الزيوت<sup>(١)</sup>. ويستطيع كل من له اتصال بهذه الأعمال فى المصانع أن يدرك الأثر السيئ لمثل هذا العمل .

ولكن إذا كان محمد علي خول للناظر (المدير) عملية الإدارة وغير ذلك من الأعمال الأخرى إلا أننا نلاحظ أنه أدخل نظاماً جديداً فى الإدارة اعتباراً من عام ١٨٢٤م بأن عين ناظراً يقتصر عمله على مقارنة تكاليف الإنتاج فى مختلف مصانع الغزل والنسيج، وتحميل نظام الإنتاج الذى ثبت صلاحيته وزوده بسلطات واسعة، وأوصى بذلك، كما أمر بتكوين لجان فنية لتدرس وسائل تحسين الإنتاج وتخفيض النفقات<sup>(٢)</sup>.

ويتصل بسوء الإدارة أيضاً نظام المركزية الذى يؤدى إلى إضافة الوقت فطلب رطل من الشحم مثلاً لا بد أن يمر فى أدوار تستغرق أربعة أيام ولا بد من توقيع عدد كبير من الموظفين<sup>(٣)</sup>، كما حدث لمصنع السيدة زينب عندما طلب رطلاً من الشحم يدخله فى حسابة الخاص، ويطلب من الناظر أفندى إعطاء تذكرة أى مطالبة لناظر مخازن بولاق بتحديد سعر الشحم، وترد بالتالى إلى ناظر المخازن يكتب عليها سعر الشحم، وترد بالتالى إلى ناظر مصنع السيدة زينب الذى يقدمها بدوره إلى الكخيا ما لم يجد عليها اعتراض، فيختتمها أو يوقع عليها بامضائه بكل ما يجب من الحرص، فإذا ما انتهت هذه الدورة ترسل المذكرة إلى الخزانة، حيث يأخذ منها رؤساء الأقسام عدة صور طبق الأصل، وبعد كل هذه الاحتياطات والرسميات تسلم السلعة لمخازن مصنع السيدة زينب، حيث تمر تقريباً بدورة مشابهة قبل أن تصل إلى يد المدير<sup>(٤)</sup>.

(١) راشد البراوى، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص ١٦٧.

(٢) على الجريتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ١٥٨.

(٣) راشد البراوى، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص ١٦٧.

J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 218.

(٤)

ولاشك أن الغرض من كل هذا هو الحيلولة دون وقوع حوادث الغش والاختلاس كما أن محمد علي واجهته صعاب أيضاً كالعثور على نظار أكفاء للمصانع، وكانت المصانع كثيراً ما تبقى وقتاً طويلاً بدون ناظر وكان يعهد إلى أحد النظار بإدارة عدد من المصانع<sup>(١)</sup> وكثيراً ما عهد محمد علي بإدارة بعض المصانع إلى بعض الضباط المتقاعدين ممن ليست لديهم خبرة تامة في إدارة الأعمال الصناعية والتجارية<sup>(٢)</sup>. وكان محمد علي يعطى مديري المصانع سلطات محدودة، ويحتفظ لنفسه بحق التوصية واتخاذ القرارات، كما كان يرسل إليهم توجيهات عديدة بشأن تحسين الصنف، والعناية بالحسابات وتخفيض أسعار التكلفة وإحكام الرقابة<sup>(٣)</sup>. وكان يهدف من ذلك إلى إنتاج أجود الصناعات، ولذلك كان يطلع على الجداول المدهونة بالقطران، والحبال المصنوعة لكبس القطن، وطلب من العمال الفنيين (الاسطوانات) إجادة صنعها وعدم رداءتها، وإلا فإنه سيعاقب بالضرب كل من ينتج إنتاجاً رديماً<sup>(٤)</sup>.

وكان النظار دائمى التنقل من مصنع إلى آخر، وكثيراً ما عهد إليهم بإدارة صناعات يجهلون بها تماماً، وهذا ما حدث عندما نقل ناظر القماش والخيوط إلى منصب ناظر ورشة الحدادة برشيد<sup>(٥)</sup>. ولنا أن ندرك الأثر السئ على الصناعة، لأن مثل هذا الشخص قد اكتسب خبرة كبيرة في مجال تخصصه السابق وكان يمكن أن يفيد في مجال عمله السابق.

(١) الوقائع ، العدد رقم ١٩٢ بتاريخ ٢٧ ربيع الأول عام ١٢٤٦هـ.

(٢) الوقائع ، العدد رقم ١٦٧ بتاريخ ٢١ صفر عام ١٢٤٦هـ.

(٣) أحمد أحمد الحجة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٧٥-١٧٦.

(٤) دفتر ٨٥ معية تركى، وثيقة رقم ١٧٨ بتاريخ ٢٣ ذى الحجة عام ١٢٥٢هـ، أمر من الجانب العالى إلى الباشا مفتش الأقاليم.

(٥) محفظة ٢ مجلس ملكية وثيقة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩ ربيع الثانى عام ١٢٥٩هـ، منالجانب العالى إلى مختار بك ناظر مجلس الكلية.



ولهذا انتشرت مظاهر الفوضى والإهمال فى إدارة الكثير من المصانع، ما عدا الترسانة، ومصنع الأسلحة الصغيرة، ومصنع الطرايش، فقد كان نظام الإدارة فى هذه المصانع حسناً<sup>(١)</sup>.

### ٣ - المواد الخام:

وكان محمد علي يتبع النظام الرأسمالى الفردى، أى أن الحكومة هى التى كانت تقيم جميع المشاريع بنفسها، وكان يسيطر على إدارة المشروعات المتعددة المتباينة، ويشرف على تزويد كل منها بالمواد الأولية والوقود، فضلاً عن مباشرة توزيع المنتجات ومراقبة التكاليف وجودة الصنف ومما يدل على عنايته بتوفير الخام للفابريكات أنه كان يهتم بضرورة إرسال الغزل الخاص بورشة التزوية<sup>(٢)</sup>، كما كان يرى ضرورة الاهتمام بتشغيل الأقمشة اللازمة لصناعة الخراطيش والأقمشة اللازمة للسروج وضرورة إرسالها إلى الجهات المطلوبة<sup>(٣)</sup>، وكان يطلب دائماً من نظار المصانع وضع ميزانيات تفصيلية عن حاجتهم المستقبلية من المواد الخام والوقود للاستعانة بها عند وضع خطط الإنتاج، حتى إذا لم يتيسر توفير هذه المادة يمكن استيرادها من الخارج، ولكن يبدو تباطؤ بعض النظار أو إهمال بعضهم فى إرسال المطلوب فى الوقت المحدد فى ظهور عجز فى بيع المواد فى بعض المصانع ووجود زيادة فى بعضها، والمثال على ذلك العجز الذى حدث فى الدوارة بمصنع الطرايش بقوة، وقد اضطر عمل مقايضة عن مقدار الدوارة اللازمة لمدة سنة<sup>(٤)</sup>. كما

(١) دفتر ١٥٨ شورى المعاونة تركى ص ١٢٨ الوثيقة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٤ شوال عام ١٢٥٣ هـ. أمر عال إلى مدير المتوفية والبحيرة.

(٢) دفتر شورى المعاونة تركى ص ١٠٨، وثيقة رقم ٤٩٩ بتاريخ ٢٣ رمضان عام ١٢٥٣ هـ. أمر عالى إلى مدير المتوفية.

(٣) دفتر شورى المعاونة تركى ص ١٠٨، وثيقة رقم ٤٩٩ بتاريخ ٢٣ رمضان عام ١٢٥٣ هـ. أمر عالى إلى مدير المتوفية.

(٤) دفتر ٨ معية تركى وثيقة رقم ٥٩ بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٢٥٢ هـ. أمر كريم إلى ناظر مجلس محافظة رشيد محمود بك.

كان يضطر إلى شرائها من السوق المحلية في الحال ويتعرض لاستغلال التجار. بالإضافة إلى ذلك كان لتعدد الجهات أثره في تعطيل العمل، فكان ناظر الجوخ مثلاً يتصل بناظر الجهادية، وهذا يتصل بديوان التجارة، فيكلف الديوان وكلاء الحكومة في أوروبا بجلب السلع أو يسعى لتدبيرها محلياً. وبذلك ينقضى وقت طويل تظل المصانع خلاله عاطلة<sup>(١)</sup>.

ولكن بالرغم من هذا، فإن محمد علي كان يعمل على توفير المواد الخام لمصانعه لمدة سنة تقريباً، وهذا هو الأسلوب الحديث المستخدم لتوفير المواد الخام بأرخص الأسعار عن طريق عمل مقايضة (مناقصة) لتوريد الدوارة اللازمة لفابريكة الطرابيش لمدة سنة، حتى لا يحدث شكوى في عمجز المواد الخام لهذا المصنع<sup>(٢)</sup>.

وهذا الأسلوب الذي اتبعه هو نفسه الذي تستخدمه مصانعنا الحالية في عمل مناقصة محلية أو خارجية لتوريد المواد الخام. كما أن لكل تجربة أخطاء، ولكن المهم الاستفادة من تلك الأخطاء وعدم التسمادي فيها، كوجود عمجز في مادة معينة ولكنها أي المادة نفسها زيادة في مكان آخر، وهذا يرجع إلى سوق التنسيق.

ولم يكن محمد علي ينتظر توريد المواد الخام، إنما كان يصدر الأوامر العاجلة لشراء الموجود منها لدى الأجانب الذين يعيشون بالبلاد، فقد أصدر أمراً بشراء كمية القرمز الموجودة لدى أحد الأجانب، وإرسالها لفابريكة طرابيش فوة، حتى لا يتعطل العمل فيها<sup>(٣)</sup>.

(١) أحمد أحمد الحنة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص ١٧٧.

(٢) دفتر ٨ ص ٧٠ وثيقة رقم ٩٩٠ بتاريخ ٥ جمادى الأولى عام ١٢٥٢هـ. أمر كريم إلى ناظر فابريكة الطربوش على أغا القرباني.

(٣) دفتر ١١ ص ٣٦ وثيقة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٨ رمضان عام ١٢٤٥هـ. أمر كريم إلى السيد أحمد العزبي.

وكان يعمل على التنسيق بين الفابريقات، ولذلك لما وجد في بعض الفابريقات التي تقوم بالغزل كميات زائدة من المواد الخام ونقصاً في بعضها الآخر أصدر أوامره الفورية بإرسال الكميات الزائدة بالفابريقة وإرسالها إلى الأخرى التي تعاني من نقص في هذه المادة، وأيضاً أصدر أوامره بإرسال مائة قنطار من القطن من فابريقة شبين إلى فابريقة القماش بقرية أبو تيج<sup>(١)</sup>. كما أصدر أمراً بتوفير المواد الخام والعمال ومؤونة المواشى وغيرها - كما سبق أن رأينا - في فابريقة ميت غمر وغيرها من الأوامر الأخرى.

كما أن القضايا الأخلاقية كانت كثيرة في مصر كما لم تكن خطة توزيع العمال إلا نوعاً من السخافة، وقد ارتكب الأتراك مظالم صارخة في محاولاتهم اليومية لتنفيذها، فعامل الغزل عليه أن يجدل ٢٢ رطلاً في اليوم صيفاً وشتاءً، بغض النظر عن فروق التوقيت بين الفجر والغروب، لأن هذا لم يؤخذ في الحسبان، كما لم تحتسب الزيادة في كميات الإنتاج، ولم يؤد ما اطلع محمد علي ووسائل الإعلام عن ظلم تلك اللائحة والعجيب أنها بقيت نافذة المفعول في جميع أنحاء البلاد<sup>(٢)</sup>.

ورغم أن محمد علي كان يجمع الأموال من كل جانب إلا أن حوادث الاختلاسات كانت كبيرة، وحدثت عدة اختلاسات في أكبر مصانعه بقلوب في يونيو عام ١٨٣٢، وانشغل النظار والكتبة في القاهرة بالتحقيقات ومحاولة نقص الاختلاسات التي حدثت في خزانة المصنع وفي مختلف المخازن، وربما كان ذلك سبباً في عدم ثقته بشعبه، إذ يعلم مدى أمانتهم علم اليقين، وإذا غضب محمد علي تجلّى غضبه في سياسة فظة قاسية على رقاب الجميع<sup>(٣)</sup>.

(١) دفتر ٧٦٩ ديوان خديوى تركى، ص ٦٨، وثيقة ١٧٠ بتاريخ ٢٥ محرم عام ١٢٤٦ هـ. من مأمور ديوان الخديوى إلى رستم أفندى مأمور خليج أبيار.

J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 418.

(٢)

J. Augustus, op.cit., Vol. II, p. 420.

(٣)

#### ٤ - ارتفاع تكلفة الإنتاج:

ويضاف سبب آخر أدى إلى فشل الصناعة فى عهد محمد علي وهو ارتفاع تكلفة الإنتاج للسلعة فى معظم المصانع وهذا يرجع إلى خطأ النظام المحاسبى المتبع، وعلى هذا فإن معظم المصانع كانت لا تضيف ثمن المواد الأولية التى يحصل عليها من الحكومة إلى ثمن التكلفة الكلى.

كما أهمل عدد منها مثل احتساب المصاريف الثابتة فى حساب التكلفة والاحتياط للمستقبل باقتطاع جانب من الأرباح لاستهلاك المباني والآلات<sup>(١)</sup>.

وكانت بعض المصالح الحكومية تأخذ بعض المنتجات بثمنها الأصلي دون احتساب أى ربح عليها، كما أن المصانع كانت تستخدم حوالى ثلاثة آلاف ثور، ويتكلف الثور الواحد مبلغاً يتراوح بين أربعة وخمسة قروش فى اليوم. وأنه لو استخدم الماكينات التى تدار بقوة المياه لأمكن خفض تلك النفقات<sup>(٢)</sup>. لذلك كانت أسعار بعض المنتجات المصنوعة محلياً تفوق مثيلتها من المنتجات المستوردة من الخارج مثل نفقات آلات الجراحة التى كانت تصنع محلياً<sup>(٣)</sup>. بالإضافة إلى المرتبات والأجور العالية التى كانت تدفع للخبراء الأجانب الذين استقدمهم محمد علي للعمل فى المصانع، كما كان المديرون يتبارون فى خفض تكلفة الإنتاج والمصروفات ولا يعرفون شيئاً عن الآلات ولا عن تركيبها، كما أنهم لا يدركون ما تمس الحاجة إليه، فكانوا يستخدمون الآلات دون صيانتها، وترتب على ذلك رداءة الإنتاج وزيادة لا يجرؤون على طلب المزيد من الرجال والمواد إذا أرادوا المحافظة على انتظام عملهم فى مصانعهم حتى لا يتعرضوا للتأنيب والزرجر، ولذلك كانوا

(١) على الجريلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ١٥٣.

(٢) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر: محمد علي، ص ٧٠٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٠٧.

يستخدمون الآلات دون صيانتها، وترتب ل ذلك رداءة الإنتاج وزيادة تكاليفه، وقد حدث فى بعض مصانع القطن ذلك وانتهى الأمر إلى تلف الآلات<sup>(١)</sup>.

## ٥ - العمال والكفاءة الفنية:

ومن ضمن الأسباب التى أدت إلى فشل الصناعة قلة الأيدي العاملة اللازمة للصناعة فى ذلك الوقت إذ كانت الزراعة فى حاجة إليها كلها، بالإضافة إلى هذا كان الجيش والأسطول والأعمال العامة قد ألقوا أعباء كثيرة على القوة الإنسانية بحيث لم يكن من الميسور أن تتمكن مصر بسكانها القليلين من مواجهة هذه المطالب الكثيرة. ومن جهة أخرى لاحظ الكثيرون أن حالة العمال النفسية لم تكن لتدفعهم إلى العناية، وذلك راجع إلى الضغط، والإرهاق، وسوء المعاملة، وانحطاط مستوى الأجور. وقد تعرضنا للتحديث عنهم فى مشاكل العمل والعمال عن هذه الأشياء.

وقد قال الرحالة الإنجليزي سانت جون<sup>(٢)</sup> أن ثمن أكل العمال فى مصنع الخرنفش كان يخصم من أجورهم، والمتبقى يدفع لهم نقداً أو قماشاً وفى كثير من الأحوال كان يتأخر صرف ماهيات الموظفين وأجور العمال، وتعطى لهم بونات بها فتدفعهم حاجتهم إلى المال إلى بيعها للمرابين والتجار بخصم يتراوح بين ١٥٪، و ٢٠٪، و ٢٥٪ من قيمتها الاسمية، وفى هذا غبن كبير، وكثيراً ما أظهر العمال كراهيتهم للعمل بوسائل انتقامية مختلفة، منها تعطيل الآلات وقد أحرقوا عمداً مصنع أسبوط، وكان يعمل به نحو ستمائة عامل، هذا فضلاً عن كثرة غيابهم عن العمل ولم تجد معهم وسائل العقاب الشديدة الذى كان يوقعه عليهم رؤسائهم<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٧٣٤.

J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 4.

(٢)

J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 4.

(٣)

ولم يكن العمال متحمسين للعمل فى المصانع لاتباع سياسة الإلجبار، كما كان يجبرهم على الالتحاق بجيوشه، لذلك لم يكن لهم حرية اختيار العمل الذى يريدون أن يزاووه أو الحرفة التى يريدونها، أو التى تتناسب مع كفاءتهم، كما لم تكن لهم الحرية فى اختيار العمل الذى يختارونه، بل كان يجندهم من الزراعة والمهن الحفيرة فى المصانع والترسانات، بدلا من إغرائهم بالأجور العالية وغير ذلك من المشوقات، ويقوم بجمعهم رجال الإدارة ومشايخ الحارات. وقد جمعت الحكومة المتسولين للعمل فى المصانع، كما زودت المصانع ببعض المجندين من الجيش واستخدمت فى المصانع النساء والأطفال<sup>(١)</sup>.

ولكن يبدو أن هذا اقتراء على محمد علي من حيث استخدامه للنساء للعمل فى المصانع عن طريق الإلجبار، فقد ترك لهن الحرية فى اختيار العمل الذى يرضيهن كما ترك لهن الحرية أيضاً فى غزل الكتان إما فى بيوتهن أو فى المصانع ويطلب من المشايخ معاملتهن معاملة حسنة وعدم الاعتداء على حقوقهن من حيث إرغامهن على العمل وخلاف ذلك<sup>(٢)</sup>. كما كان محمد علي يوضع معدل أجر النساء فى غزل الكتان حتى يحسب على أساسها أجرهن وقد نفذت بالفعل<sup>(٣)</sup>. وإذا كان محمد علي استخدمهن فى الصناعة، فإنه كان يستخدمهن فى الأعمال التى تتناسب مع ميولهن مثل استخدامهن فى معامل النيلة، وذلك لخلط النيلة<sup>(٤)</sup> - كما سبق أن عرفنا -

(١) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٢٢٨.

(٢) محفظة أبحاث ١٠١ دفتر ٧٤٤ ديوان خديوى، ترجمة الأمر الصادر بتاريخ ٨ رمضان عام

١٢٤٣هـ من الجانب العالى إلى محمد أفندى مأمور تنظيم أشغال المحروسة.

(٣) دفتر ٧٣٢ معية تركى وثيقة رقم ٩ بتاريخ ٦ ربيع الأول عام ١٢٤٢هـ. من ديوان خديوى إلى

الكتبخدا مأمور تنظيم أشغال المحروسة.

(٤) دفتر ٧٦٤ معية تركى ص ١٢٤ وثيقة رقم ٣٨٥ بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٤٦هـ. من ديوان

خديوى إلى محمود أفندى ناظر عمرم المبيعات.

أو يوزع عليهن فى القرى مقداراً معيناً من الكتان ويطالبهن بعد مدة هذا الكتان مغزولاً فى وقت معين يحدد لهن، ولكنهن يلجأن إلى طريقة اتلاف أحد أعضائهن حتى لا يقمن بعملية الغزل كما كان يفعل الرجال تفادياً من الخدمة العسكرية<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن بعض النساء العاملات فى مصانع الغزل والنسيج كن يشتغلن محجبات إلى جانب الرجال، ويقول بوالكمت «إنهن كن يعملن بجانب الرجال لا تستر الثياب من أبدانهن غير القليل إلا أن شدة المراقبة من روساء المصانع كانت حائلاً دون إحداث أضرار من وراء هذا الاختلاط<sup>(٢)</sup>. ولكن محمد علي كان حريصاً كل الحرص على عدم اختلاط النساء بالرجال فى المصانع، ويصدر الأوامر بذلك مثل الأمر الذى أصدره إلى ناظر فابريكة فوه عندما أوصى بإلحاق ثلاثين شخصاً من النساء والبنات للعمل فى الفابريكة المذكورة<sup>(٣)</sup>.

ومع أنه استقدم الخبراء الأجانب كما سبق أن رأينا - فى كافة المجالات إلا أنه كان يلجأ إلى أسلوب فصلهم من العمل بمجرد أن يتعلم المصريين الصنعة، ومن ثم فقد كان الأوروبيون يلجأون إلى البطء فى تعليم المصريين وبالتالي يخفوا عنهم أسرار الصنعة كلها، حتى يظلوا قليلوا المعرفة بالصنعة<sup>(٤)</sup>. وكان ذلك يؤدى إلى التأثير على الآلات والصنعة نفسها.

كما أن عدم توافر الأيدى الفنية فى مصر - عندما بدأ محمد علي حركة التصنيع - جعله يستقدم عدداً كبيراً من الفنيين - كما سبق أن رأينا

(١) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٢٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٣) محفظة أبحاث ١٠١ دفتر ٧٤٤ ديوان خديوى تركى ترجمة الأمر الصادر بتاريخ ٨ رمضان عام

١٢٤٣ هـ. من الجناح العالى إلى محمد أفندى مأمراً أشغال المحروسة

(٤) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٧٠٣.

- من الخارج لتدريب المصريين على فنون الصناعات الحديثة، ولكن ذلك لم يكن كافياً. لقد كان من الضروري تكوين طبقة من المهندسين والفنيين المصريين حتى يستطيعوا مسايرة النهضة الجديدة، وبخاصة بعد تلك العصور الطويلة التي عاش خلالها المصريون بمعزل عن النهضة الأوروبية، وعلى هذا فقد استقدم محمد علي الخبراء الأجانب في شتى مجالات الصناعة من فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وغيرها. وقد أرسل له إبراهيم باشا بعض الأسرى الفنيين للعمل بالترسانة<sup>(١)</sup>. كما أن استقدم المهندسين والعمال الأجانب كلفت محمد علي نفقات باهظة التكاليف<sup>(٢)</sup>. ولكن كان لابد أن يفعل ذلك من أجل العمل على إنجاح الصناعة المصرية الناشئة في ذلك الوقت، وقد عمل على إحلال المصريين محلهم، ولكن التجربة لم تكن موفقة إلى الحد الذي كان يرجوه لا لعب المصريين وذكائهم واستعدادهم الفطري للتعليم، فهذه حقائق حاول الأجانب إدخالها ضمن أسباب الفشل وأثبتت بطلانها تاريخ الصناعة فيما بعد<sup>(٣)</sup>.

#### ٦ - الأسباب المالية:

إن مشروعاً ضخماً كالذي أقدم عليه محمد علي كان يتطلب ملايين الجنيهات الأمر الذي لم تكن موارد البلاد لتستطيع أن تحتمله. وكما عرفنا أنه لم يكن في البلاد رؤوس أموال أهلية يمكن استغلالها في ميدان الصناعة، ولو فرض محمد علي وأباح لرؤوس الأموال الأجنبية تولي هذا العمل لانتقص الغرض الذي كان يرمى إليه من جعل كل شيء في أيدي مصر نفسها<sup>(٤)</sup>.

(١) دفتر ٥٩ معية تركي، وثيقة رقم ١٤٩ بتاريخ ٤ شعبان عام ١٢٥٠ هـ.

(٢) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٧٣٤.

(٣) راشد البراوى، التطور الاقتصادى في مصر في العصر الحديث، ص ٦٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٩.



وكانت النفقات التى تكبدها محمد علي فى سبيل إقامة هذه المصانع باهظة للغاية، إذ شرع فى تأسيس عدد كبير منها فى جميع أنحاء البلاد دفعه واحدة وخصص لها منذ البداية مساكنات، مستلهمًا فى ذلك عبقريته، حتى لقد وجدت فى بعض هذه المصانع خمسة عشر ألفًا من العمال أو يزيد<sup>(١)</sup>.

وليس من المستطاع إحصاء جملة المبالغ التى أنفقها محمد علي فى الحصول على الآلات، كما أنه من غير المستطاع أن نعرف المدى الذى ذهب إليه الإنجليز فى استغلال حاجته إليهم، حتى باعوه بأفدح الأثمان كثيرًا من الآلات التى لم تكتمل أجزاؤها، فضلًا عن رداءتها وسبق استخدامها، وعدم صلاحيتها، ولولا أن الطمع الشخصى والرغبة فى الكسب، يكفيان لتفسير ذلك كله، لظن أن المقصود هو قتل الصناعة المصرية الناشئة<sup>(٢)</sup>.

ولم يكن العدد الوفير من الأوربيين الذين تتطلبهم تنظيم هذه المصانع أقل استدعاءً للإنفاق، بل لقد عمل محمد علي على زيادة النفقات بإرساله فى كل يوم عددًا معينًا من المصريين، لإتمام دراستهم فى المدن الصناعية بفرنسا وإنجلترا<sup>(٣)</sup>.

كم أن بعض المصانع لا يعمل بكامل معداته وماكيناته، بل الكثير منها لا يعمل بنصف قوته، وذلك لأن المعدات قد تآكلت فى بعض المصانع، أو لأن عدد العمال غير كاف فى البعض الآخر، كما كان يتلف ٥٠% من المواد الخام بسبب جهل وإهمال المديرين والعمال وفى أغلب المصانع نجد أن كمية الإنتاج بعد العزل أقل من قيمة القطن الخام، فلو

(١) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٢٢٩.

(٢) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر من محمد علي، ص ٢٢٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٩.

تأملنا هذه الظروف من جهة، ورأينا أن محمد علي يسخر الرعاية في العمل من جهة أخرى لظهر لنا بوضوح أن مصر لا تجنى من هذه المصانع أى فائدة رغم هذا فإنه مستمر في تشغيلها، إما أنه لا يريد أن يعترف بخطئه، وإما لأنه مازالت عنده بعض الآمال بأنها ستدر عليه ربحاً فيما بعد<sup>(١)</sup>.

وهناك احتمال قوى بأن الأسباب نفسها التى اجتمعت لتقضى على مشروعاته فى صناعة الغزل والنسيج سيكون لها ذلك الأثر دائماً، ذلك لأن الحكومة الدكتاتورية ليس من طبيعتها أن تميل إلى أن تجزى جزاء عادلاً عن العمل وهو الأمر الذى يبعث السخط على الصناعة، ولهذا يرى المصريون من الدوافع ما يهيب بهم إلى ترك البطالة وعادات الكسل، وفى بداية الأمر وفى عنفوان التحمس للصناعة عندما لم يكن محمد علي يفكر إلا فى منافسة مانشستر وجلاسكو، كان محمد علي كريماً مع المواطنين الأوربيين، لكنه عندما أتبع له أن يستخدم ما لا يقل عن ١٢ ألف عامل فى مصانع الغزل والنسيج وحدها، رأى أن كل دخله لا يمكن أن يكفى للجزء عن العمل أو الامتياز وهو بطبعه ميال إلى الإسفاف والشطط، لذلك انقلب كرمه ودمائته إلى بخل واحتقار، فلم يكن الأجر الذى يتقاضاه الفلاح التعس ليكفى لإقامة الأود<sup>(٢)</sup>.

ويقول البعض أن أى زائر عند دخوله مصنع النسيج لأول مرة سوف يشعر بالأسى فيرى الفلاحين البؤساء نصف عرايا وهم يؤدون عمليات لم يشهدوا إلا فى مانشستر ولكن بالنظرة الفاحصة يستطيع أن يكتشف جهلهم وإهمالهم - وعلى سبيل المثال - رغم ما تمليه البداة، هو أن أى كمية من القطن بعد مرورها من إحد يا لماكينات يجب أن تمرر فوراً إلى الماكينة

J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 414.

(١)

J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 415.

(٢)

J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 418.

(٣)

التالية على حالتها كما هي، لكن الإجراء الشائع في جميع المصانع هو إتلاف الخامة الناجمة من إحدى الماكينات المعينة قبل مرورها إلى الماكينة التالية في حدود نظام التشغيل.

وبالرغم من أن بعض الخبراء الإنجليز الذين استعان بهم محمد علي في بعض مصانع القاهرة أدخلوا بعض التحسينات، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يحققوا آمال محمد علي، ولكن أوعزوا إليه بأن الطريق الوحيد الذي يمكن أن يجعل المصانع تدر فائدة كافية هو استخدام الآلة البخارية، بدلا من الثيران، ولكن ربما كان الغرض من هذا الاقتراح هو الاستفادة الشخصية.

ويكفي أن نعرف أن أحد مصانع الصعيد الصغيرة قد تكلف بناؤه سبعة آلاف جنيه استرليني هذا بخلاف ثمن الآلات وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

ومهما يكن الأمر، فإن النفقات اللازمة لبقاء الرجال والماشية على قيد الحياة لم تقدر بأقل من مليون وخمسمائة ألف قرش في السنة، بينما الخسائر الناجمة عن هلاك المواشى وإصلاح الماكينات واختلاسات النظار قد تجاوزت مليوني قرش غالباً - يسلم للمصانع ٧ آلاف قنطار من القطن الخام سنوياً، يتلف نصفها من الجهل والإهمال ويضيع النصف الآخر تصنيعاً رديئاً لا يتيح له إذا عرض في أى سوق أوروبية أن يعطى سعره الأصلي في البالة<sup>(٢)</sup>.

#### ٧ - احتكار الحكومة للتصنيع:

كان من الضروري لتصنيع مصر أن تأخذ الحكومة على عاتقها إنشاء المصانع، وتدريب العمال، والبحث عن المواد الأولية، وذلك لأن الصناعات كانت في مصر بدائية، ورؤوس الأموال الأجنبية غير مرغوب فيها، ولقد

J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 418.

(١)

(٢) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٤٥٢.

قامت الحكومة لوحدها بالتصنيع ما عدا بعض حالات قليلة سمح لأرباب الأعمال الأجانب بإنشاء مصانع في مصر.

وبذلك تحملت الحكومة من النفقات على المصانع ما لا قبل لها به، فقد قدر ما أنفقته في إقامة المصانع وشراء ما لزمها من الآلات والمواد الأولية حتى عام ١٨٣٨ م، بما لا يقل عن اثني عشر مليوناً من الجنيهات الإنجليزية، بينما كان دخل الحكومة ١٣٥، ١،٥٠٤ جنيهًا مصريًا في عام ١٨١٨ م، و ١،١٩٩،٧٠٠ جنيهًا مصريًا في عام ١٨٢١ م، و ٢،٥٢٥،٧٢٥ جنيهًا مصريًا في عام ١٨٣٣ م، و ٣،٠٦٤،٣٠٠ جنيهًا مصريًا في عام ١٨٣٦ م، وفي ذلك إرهاب كبير لموارد الحكومة ولا يمكن الاستمرار على تلك الحالة<sup>(١)</sup>، وفضلاً عن ذلك كان مديرو المصانع موظفين حكوميين، لا حافز لهم على الاجتهاد في عملهم، لأن مكسب المصانع عائد على الحكومة، وكذلك الخسارة بعكس الحالة في ظل النظام الرأسمال بالفردى، إذ يبذل صاحب العمل أقصى جهوده رغبة في المكسب واجتناباً للخسارة<sup>(٢)</sup>.

هذا رأى أحد الباحثين ولا يمكن قبوله، فقد كان محمد علي يصرف دائماً حوافز بين العمال الفنيين الذين يعملون بمصانع النسيج وصلت إلى ٥٠٪ حتى يتم التنافس بين العمال<sup>(٣)</sup>.

وكان محمد علي يصدر أوامره من حين لآخر لتشجيع عمال النسيج باعطائهم مكافأة نظير إنتاج كل ثوب من القماش الجيد<sup>(٤)</sup>، وكان يوصى أيضاً بزيادة في مرتبات يوميات النشارين والحدادين والتجارين والبنائين

(١) أحمد أحمد الحقة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٧٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٣) أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد علي، ج ٢، ص ٥١٥.

(٤) دفتر ٣ مية تركى، وثيقة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٧ ذو القعدة عام ١٢٣٤ هـ، أمر إلى الكتبخدا بك.

والكيالين وعمال الطوب الذين يعملون بالإنتاج<sup>(١)</sup>، أى أنهم يأخذون على كل كمية ينتجونها أجراً معيناً.

بل من أهم الأسباب التى أدت إلى فشل حركة التصنيع فى مصر أنه لم تراعى أية قواعد اقتصادية، ولم تنمو نمواً طبيعياً، بل كانت نهضة مفتعلة ليس لها هدفاً إلا سد مطالب الجيش. لقد كان الواجب إقامة بعض الصناعات فقط وبخاصة تلك التى تتوافر لها الإمكانيات، على أن تكون فى بداية الأمر صغيرة الحجم، ثم تتطور بعد ذلك وتتوسع كلما زاد عدد السكان، وكلما ارتفع مستوى دخولهم ومعيشتهم<sup>(٢)</sup>.

كما أنه من المعروف أن اتساع حجم السوق يعتبر من الشروط الأساسية التى يجب توافرها لنجاح حركة التصنيع، وإذا كان الاستهلاك هو المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى، فإن الاستهلاك على نطاق كبير يمكن من التصريف الكبير ومن ثم الإنتاج على نطاق واسع، والتمتع بوفورات الإنتاج الكبير.

والواقع أن حجم السوق فى عهد محمد علي كان ضيقاً بسبب انخفاض مستوى الاستهلاك<sup>(٣)</sup>، ولعل أكبر دليل على ذلك أنه ما انتهى طلب الجيش بسبب انتهاء الحروب حتى بدأت الصناعة فى الانهيار.

ولاشك أن هذه التجربة الصناعية غير الموفقة التى قام بها محمد علي قد كلفت مصر تضحيات كبيرة، وكانت فى النهاية بالغ الضرر بالبلاد لأنها قضت على الصناعات اليدوية القديمة، وأظهرت فشل الصناعات الآلية الحديثة، مما جعل المواطنين فى مصر حتى عهد قريب جداً ينفرون من

(١) مخطوطة ١٠١ دفتر ٥ معية تركى، وثيقة ١٨٣ بتاريخ ١٤ شعبان عام ١٢٣٥ هـ، أمر إلى يوسف أغا ناظر الوادى.

(٢) على لطفى، التطور الاقتصادى فى أوروبا ومصر، ص ٢٢٩.

(٣) على لطفى، التطور الاقتصادى فى أوروبا ومصر، ص ٢٢٧.

الاشتغال بالصناعة وكان كل النشاط الصناعي حتى الحرب العالمية الأولى في أيدي الأجانب، أما النفقات الطائلة التي تكبدتها مصر في هذه التجربة الصناعية فكانت بالإضافة إلى نفقات الحروب العديدة، من أسباب فقر البلاد وارتباك شئونها المالية في عهدى سعيد وإسماعيل<sup>(١)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان محمد علي جريئاً فظاً لا يستقر ولا يتردد في وسيلة تؤدي إلى الغاية المنشودة، وأما آراؤه فيمكن أن نصفها بأنها الطابع الفرنسي، وهي آراء عظيمة في أغلب الأحيان مبشرة بالخير، ولكنها غير عملية. وكان مغرماً بمناقشة من يقابله في أشد الأمور تعقيداً. ولم تمكن آراؤه صائبة بل اعتمد على خياله المتوقد، خاصة عند سماعه كلمات الشناء وقد أدى ذلك إلى وقوعه في أخطاء جسيمة، وعلى رأسها تلك المحاولة التي قام بها من أجل تكوين جيش ضخّم فقد جمع عدداً كبيراً من أبناء الشعب، مما أدى إلى نقصان الأيدي العاملة في الزراعة، كما أن حلمه بتحويل مصر من بلد زراعي إلى بلد صناعي قد قلل عدد العمال الزراعيين، وقد طرأت لديه الفكرة الأولى لهذه الخطة الهوجاء عندما أدخلت زراعة القطن في مصر. وهذا يتطلب سنوات من الخبرة وتكاليف باهظة وتعداد الشعب ضئيل والآلات تتلفها الرمال - ويحاول الرأي العام العالمي إقناع محمد علي بعدم صلاحية المشروع من الناحية العملية، لكنه على عكس معظم الرجال الذين يتسرعون في التخطيط لا يثنى عما يتمسك به من الأوهام، فهو لا يعترف إطلاقاً بالفشل وكأنما في ذلك تعريض بشرفه<sup>(٢)</sup> هذا رأى أحد الباحثين.

ومثل هذا الرأي لا يمكن قبوله شكلاً وموضوعاً، لأن محمد علي يريد أساساً عدم الاعتماد على الدول الأوروبية في سد حاجته وجيشه وشعبه، لأنه

(١) عبد المنعم فوزي، مذكرات في تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص ٥٣.

C. Murray, Memoire of M. Ali, p. 48.

(٢)

إذا فعل ذلك، فإنه من المؤكد، أن يقع تحت سيطرة الدول الموردة له. وكان الرأي العام العالمى يهمله، وقبل كل شيء أن تصبح مصر دولة زراعية من الدرجة الأولى وخاصة إنجلترا لتكون سوقاً رائجاً لمنتجاتها الصناعية، ومورداً للمواد الخام واتخذت كافة السبل لتحقيق ذلك، وانتهى الأمر باتفاقية بلطة ليمان عام ١٨٣٨ م.

ومن المؤكد أن زراعة ذلك النوع الجيد من القطن يفيد دخل مصر كما تفيد زراعة النيلة والمحاصيل الكثيرة الأخرى التى أدخلها محمد علي أو أكثر من زراعتها. ولو أنه اكتفى بإنتاج المواد التى تفى بالأغراض العادية لكان ذلك أجدى وأنفع ولو أنه صدر المحاصيل الخام لعاد عليه بالربح الوفير مما ينفع البلاد<sup>(١)</sup>.

ولقد دفعه القلق وعدم الاستقرار إلى التجديد الأرعن، فتدخل فى تحويل الملكية الزراعية عن جهل منه، وكانت الضرائب التى فرضها على المزارعين باهظة، فاضطر من لا يقدر على الدفع أن يترك الأرض كلية، كما ألزم القرى أن توفر المؤن له، ولأصحاب النفوذ والسلطان بنصف سعر السوق، وهو تكليف قاس لأنه يلزم القلة بأن تتحمل العبء الذى يجب أن يشترك فيه الجميع. كذلك اختلت التجارة وارتبكت بسبب كل تلك القيود السخيفة، إذ وضع يده على احتكارات كثيرة واتبع سياسة صبيانية لا تليق بأى حكومة ولو أن هذه الاحتكارات وضعت تحت يد أى شخص لتضاعفت قميتها عشرات المرات. وكان يبيع بضاعته لليونان والسوريين والأرمن والإفرنج بالأجل مما عرض أمواله للضياع كذلك رفع أسعار الصادرات لدرجة قضت تقريباً على تلك التجارة تماماً. وبهذا كان محمد علي مثلاً واضحاً للحقيقة القائلة بأن المشتغلين بالتجارة هم أسوأ من يشرعون لها وكما أضر

بمصالح الشعب، فقد قل دخل البلاد بسبب خطته الحمقاء، وكذلك كانت نزوات إكرامه للتجار غير معقولة، إذ كان يبدى لهم النعمة والفضل كلما تراءى له ذلك كما كان مغرمًا بالاشتراك معهم فى عمليات تجارية مغامرة مما أدى إلى ضياع مبالغ طائلة<sup>(١)</sup>. وكانوا يربحون أما هو فقد خسر، وكان يقرضهم المال والنصح فيأخذون الأموال ولكنهم يعتذرون عن ردها بحجة أنهم قد اتبعوا نصيحته ولو أن أحد التجار المعروفين لدى محمد علي ادعى بأنه خسر فى عملية تجارية كان هو طرفًا فيها، فإنه - أى محمد علي - لا يرى أقل من أن يعطيه أربعة آلاف أو خمسة آلاف جنيه لضبط الميزانية، خاصة أنه هو المسيطر على الخزانة دون أى رقيب أو حسيب، والدخل كان ثلاثة ملايين جنيه فى السنة، فكان بمقدوره أن يتغمس فى أى إسراف من هذا القبيل، لكنه أفلس فى النهاية ومات وهو غارق فى الديون<sup>(٢)</sup>.

وهناك سبب آخر فالفلاحون المصريون لم يريدون أن يتحولوا إلى بروليتاريا فكانوا يجمعون تقريبًا بنفس الطريقة التى يجمع بها الجنود، ويرسلون إلى المصنع حيث يقون إلى أن تسنح لهم الفرصة للهرب<sup>(٣)</sup>. وقد أثرت سياسة محمد علي الصناعية على الزراعة تأثيرًا مضادًا له مغزاه، وفى المحل الأول جذبت الصناعة من الزراعة رؤوس أموال كبيرة، كان من شأنها أن تحقق عائداً أضخم، فيما لو أعيد استثمارها فى الزراعة. كما أنها حرمت الزراعة من عدد كبير من العمال الذين كانت تحتاج إليهم الزراعة. كما أن عددًا كبيرًا من الثيران قد أخذ من الزراعة لتوفير القوى المحركة اللازمة لتشغيل الآلات فى المصانع<sup>(٤)</sup>.

C. Murray, Memoire of M. Ali, p. 49.

(١)

C. Murray, Memoire of M. Ali, p. 50.

(٢)

(٣) هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص ٢٨٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٨٩-٢٩٠.



تلك هي الأسباب الخارجية والداخلية التي أدت إلى تدهور الصناعة في عهد محمد علي - وأدت إلى نهاية إمبراطورية محمد علي وفشلت مشروعاته الكبيرة في كل من اليونان وسورية لأنها لم تتفق مع سياسات الدول الأوروبية التي بدأت منذ عام ١٧٩٨ م تهتم بشرق البحر المتوسط، وعلى الرغم من ذلك فقد حقق محمد علي نجاحاً محدوداً، ففي عام ١٨٠٥ م حصل على لقب والي مصر، وكان أول وال يمارس نفوذاً حقيقياً منذ قرنين من الزمان، فأنشأ قوة عسكرية استطاع بواسطتها أن يدعم مركزه لا أمام منافسيه المرتقبين فحسب، بل أمام السلطان العثماني نفسه. وعلى الرغم من ذلك بدأ نشاط محمد علي يتلاشى بعد ضياع سوريا، فعاش تسع سنوات أخرى لكنه أصبح غير قادر على الاضطلاع بأعباء الحكم قبيل وفاته لإصابته بضعف في قواه العقلية، وظل كذلك إلى أن توفي في ٢ أغسطس عام ١٨٤٩ م بالإسكندرية ونقل إلى القاهرة ودفن بمسجده في القلعة<sup>(١)</sup>.

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراهمات في تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤ م، ص ١٢٧-١٢٨.

## أثر التجربة الصناعية فى عهد محمد علي على المجتمع المصرى

بعد أن استعرضنا العوامل الخارجية والداخلية التى أدت إلى انهيار الإمبراطورية التى شهدها محمد علي وانهيار الصناعة، نتحدث عن أثر التجربة الصناعية فى هذا المجتمع.

وفى بداية الأمر بدأ محمد علي، ذلك الضابط الألبانى المغمور، أداة طبعة لتحقيق الأهداف الكبرى التى كان يسعى إليها السلطان العثمانى، فخلص مصر من المماليك، وساعد فى إخضاع الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية وفى النهاية لعب دوراً له أهمية نحو السلطان خلال حرب الاستقلال اليونانية ولقد أدرك محمد علي فى ذلك الوقت أن الجيش العثمانى أصبح عاجزاً أمام جيوش أوروبا الحديثة التى استفادت من التقدم الفنى الذى أحرزه الغرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأن قدرة الإمبراطورية العثمانية على تحدى الغرب تتوقف على قابلية الإمبراطورية لاستيعاب الأفكار الجديدة، وعلى السرعة التى يتم بها طبع الجيش العثمانى بالطابع المصرى<sup>(١)</sup>. ولذلك أقبل محمد علي على الإصلاح وكان فى الواقع أول موظف عثمانى يدخل النظام الجديد فى ولايته بقدر معين من النجاح<sup>(٢)</sup>.

ولو كان محمد علي مجرد ضابط عثمانى محب لبلده واكتفى بأن يؤدى دور أكبر موىدى البرنامج الإصلاحى الذى وضعه عاهله، لربما

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديثة ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٧.

استعادت الإمبراطورية العثمانية مركزها السابق باعتبارها دولة كبرى، لكنه استغرقته أطماعه الخاصة، فاستغل الشعور الوطنى العثمانى باعتباره وسيلة لتحقيق أغراضه الخاصة، فاستغل برنامجه الإصلاحى لتحقيق أهدافه. والواقع أن محمد علي بدلا من أن يحمى الإمبراطورية العثمانية، نجده يجعل انهياره أمراً مؤكداً. ومن المحتمل أن انهيار الإمبراطورية كان أمراً حتمياً، وربما كانت العوامل المؤدية إلى انهيارها قد امتدت جذورها بالفعل بصلابة، بحيث لم يعد ممكناً تغيير الاتجاه. وربما كان محمد علي داعياً من دعاة الوطنية يميل إلى وضع حد للإمبراطورية العثمانية، التى كانت تعلق على الشعور القومى، والتى كان قد عفا عليها الزمن. ولكنه إذا كان داعياً من هذا النوع، فلاشك أن تحوله إلى المثل الوطنية كان عن غير وعى بالتأكيد، لأن محمد علي لم يكن وطنياً بالمعنى الحديث، وقبل كل شىء لم يكن وطنياً مصرياً، فلقد اعتبر محمد علي نفسه تركيا، واعتقد بأن مصر ليست إلا ملكاً خاصاً يتصرف فيه ويستغله لصالحه ولصالح أسرته، فصراعه من أجل الاستقلال، لم يكن صراعاً من أجل استقلال مصر بل كان من أجل ضمان ملك وراثى لأبنائه من بعده، ولد نجح فى تحقيق أهدافه، وفتح آفاقاً جديدة لمصر، ولكن بغير قصد حقيقى منه<sup>(١)</sup>.

ولقد تطلبت التطورات المختلفة التى مر بها حكم محمد علي الكثير من الأموال والجنود، ولذلك وضع الأساس الفعلى لتكوين سياسة مالية وعسكرية، تحقق له هذين الأمرين. وتركزت سياسة محمد علي المالية فى مسألة زيادة موارده المالية لمواجهة مطالب جيشه التى لا تنتهى. ولكى يصل إلى ذلك أحدث انقلاباً فى ملكية الأراضى الزراعية فى مصر، ووجد

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديثة ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٤٨.

الضرائب، وعدل طريقة جمعها ونظم الإدارة المدنية، لكي تنفذ أوامره تنفيذًا تامًا بالإضافة إلى ذلك أدخل بعض المحصولات الجديدة مثل القطن الطويل الثيلة، وعمم الأساليب الزراعية الصحيحة، كما وسع زراعة بعض الحاصلات وبخاصة الصيفية منها، كما اهتم بنظام الري وعمل على تحسينه، واهتم محمد علي أيضًا بتصنيع مصر في عام ١٨١٧م، لإنتاج الأسلحة والعتاد لجيشه وأسطوله الجديدين، وتجهيز الحاصلات الزراعية للاستهلاك أو التصدير، كما أراد أن يعتمد عليها باعتبارها مصدرًا من مصادر إيرادات الحكومة. ولقد أدت سياسة محمد علي في النهاية باعتبارها مصدرًا من مصادر إيرادات الحكومة. ولقد أدت سياسة محمد علي في النهاية إلى حدوث نتائج إيجابية وأخرى سلبية<sup>(١)</sup>.

ففى المجال الأول ساعدت هذه السياسة على دخول كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية المزدهرة وزود البلاد بمصدر كبير للثروة وجذب أعدادًا كبيرة من التجار الأوروبيين، الذين حملوا معهم كثيرًا من الأساليب الفنية الغربية. ولقد غيرت هذه التطورات الشكل العام لتجارة مصر كلية، فارتبطت ارتباطًا وثيقًا بأوروبا. وبإدخال مصر فى فلك التجارة الأوروبية، لم يكن هناك مفر أمام محمد علي من اتصال مصر بالحضارة الغربية. ولقد استطاع محمد علي على أن يؤسس فعلا الدولة الحديثة فى مصر، وكان ذلك يرجع دون شك إلى فتح مصر للمؤتمرات الغربية، وإنعاش التجارة، وتشجيع نمو المدن، وإيجاد طبقة بيروقراطية مصرية وإنشاء جيش مصرى، وتأكيد نظام الوراثة فى أسرته. وهذه فى الواقع بعض الإنجازات المهمة التى كان لها أهمية كبرى فى تطور مصر الحديثة<sup>(٢)</sup>.

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديثة ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٤٩.

(٢) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديثة ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٤٩.

أما النتائج السلبية، وقد أدى توجيهه للتجارة المصرية صوب الغرب إلى اعتماد البلاد على الأسواق الأوروبية إلى جعل مصر أكثر تعرضاً للتدخل الأوروبى فى شئون البلاد الداخلية، وذلك طبقاً لمعاهدات الامتيازات الأجنبية<sup>(١)</sup>.

وكان من نتيجة ذلك أن انتهى الأمر بالتدخل الأجنبى فى الشؤون المصرية بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ م. وحاول حكام مصر إدخال نظام حديث وكفاء كما حاولوا الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية. وكان لهذا الأمر بعض النتائج الاجتماعية على المدى البعيد<sup>(٢)</sup>.

كما أن مصر لم تتحول من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى، كما أنه بعد فشل تجربة محمد علي الصناعية لم يحدث تطور صناعى خطير فى مصر لسنوات عديدة. وقام عباس وسعيد بتصفية بعض مصانع محمد علي وحاول إسماعيل إحياء المبادرة الصناعية بأن تولى شخصياً مشروعات الحكومة، وأوفد بعثات للخارج للحصول على مصانع جديدة. ولكن تم تصفيتها بعد ذلك فى عام ١٨٧٥ م وتحولت مباني المصانع إلى ثكنات. ولكن ازدهر فرعان فقط من الصناعة، وهى صناعة السكر التى كانت تديرها الحكومة، ومحالج القطن التى أسسها الأجانب، الذين اهتموا بصفة عامة بشركات النفع العام كالمياه، والغاز والسكة الحديدية، أكثر من اهتمامهم بالسكر<sup>(٣)</sup>.

(٣) هيلين آن ريفلين، الاقتاد والإدارة فى مستهل القرن التاسع عشر، ص ٣٦١.

G. Baer, Social Change in Egypt, p. 138.

(٢)

G. Baer, Social Change in Egypt, p. 136.

(٣)

وفيما يتعلق بالرأسماليين المصريين المحليين، فإنه بالإضافة إلى الضرائب التي فرضت عليها، فقد حالت عوامل هامة دون استغلال أموالهم في الصناعة، وقد أدت منافسة المنتجات الصناعية الأوروبية، وصغر حجم السوق إلى الاستغلال الرأسمالي للأراضي الزراعية التي كان بأرباح هائلة في ذلك الوقت.

ولم يغير الاحتلال البريطاني من هذا الموقف إلا في الغاء معظم الضرائب المجحفة وعارض كرومر التطور الصناعي، بحجة أنه بدون إدخال رسوم الحماية الجمركية - يعمل ضد حرية التجارة في حين يمكن أن تخسر مصر دخلها من الرسوم الجمركية على السلع الأوروبية. ونتيجة لذلك لم تكن سياسته الاقتصادية موافقة تماماً للتنمية الصناعية<sup>(١)</sup>.

وأيًا ما كان الأمر فإنه لم تحدث خلال القرن التاسع عشر تغييرات في البناء الاجتماعي والاقتصادي، فرغم أن الصناعة لم تتطور إلا أن مصر مرت بتنمية اقتصادية لا بأس بها، نتيجة للأعمال الزراعية، والأعمال الأخرى النفعية<sup>(٢)</sup>.

كما أن الحكومة توقفت عن تعيين مشايخ النقابات، وكان يرأس أحياء المدن أحد المشايخ (شيخ الحارة) وكانت له بعض الوظائف المالية والإدارية مثل التقارير حول المواليد والوفيات، ولكن وظائف المال والشرطة انتقلت من هؤلاء المشايخ إلى المصالح الحكومية<sup>(٣)</sup>.

G. Baer, op.cit., p. 137.

(١)

G. Baer, op.cit., p. 144.

(٢)

G. Baer, Social Change in Egypt, p. 146.

(٣)

كما أنه نتيجة لإقامة محمد علي (المصانع الكبيرة) وتزويدها بالآلات البخارية، ثم تجمع أعداد ضخمة من القوة البشرية للعمل بها، كان يمكن أن يخلق طبقة عاملة ولكن كان لنظامه الاحتكاري لم يكن يوفر الشروط الموضوعية لنشوء الطبقة العاملة وذلك يرجع إلى أن محمد علي كان يملك رأس المال كما كان يسيطر على مصائر العمال بسلطاته، المطلقة إلى الحد الذي يكاد أن يملك جدهم وحياتهم ملكية تامة، كما أنه يستخدم الرجال والنساء والأطفال من القرى والكفور وأحياء المدن ويجمعهم قسراً وكان يتبع نفس الأسلوب في إحضارهم أسلوب التجنيد وقد كان نوعاً من «التجنيد الصناعي» ولذلك كان يتحينون الفرصة للفرار من أعمالهم بالإضافة إلى أن أجورهم كانت لا تدفع لهم بانتظام ساهم ذلك في هروبهم<sup>(١)</sup>.

وكان من نتيجة احتكار محمد علي للصناعات أن أدى ذلك إلى تقييد حرية الصناع وتعرضهم لاضطهاد المخبرين الذين استخدمتهم الحكومة، وذلك للتأكد من أن الصناع لا يعملون لحسابهم، كما تعرض الصناع لظلم رجال الإدارة وتعسفهم، بالإضافة إلى حرمانهم من أرباحهم التي كانوا يحصلون عليها كاملة مما أدى إلى فتور همتهم وعدم إقبالهم على العمل بل وترك بعضهم العمل، فأضر ذلك بالصناعات الصغيرة، بل ومهد السبيل إلى اضمحلالها، كما تعرض صغار الصناع إلى تلاعب بعض رجال الإدارة بالموازين والمقاييس والمكايل بالتواطئ مع الكتبة، فأثرى هؤلاء على حساب أولئك الصناع كما لم يحدث أي ابتكار جديد في طرق الإنتاج البدائية في الصناعات الصغيرة وأدى احتكار محمد علي للصناعات إلى عدم

(١) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة في مصر منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩، ص ٣٥-٣٦.

نمو الاستثمار الفردى، وأدى نظام الاحتكار إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية مما أدى إلى زيادة نفقات المعيشة والأضرار بالمستهلك<sup>(١)</sup>.

كما أنه نتيجة لفشل الصناعة ارتد العمال الذين رجعوا إلى القرى والكفور، كما رجع الصناع الحرفيون إلى مزاوله نشاطهم فى إطار ما بقى لهم من التنظيم الطائفى المضمحل<sup>(٢)</sup>، كما أن رجوع الصناع إلى محالهم ودكاكينهم لم يترتب عليه انتعاش فى نظم الطوائف إلا أنها قد جددت الآمال لدى شيوخ الطوائف فى ممارسة سلطاتهم إلا أن ذلك لم يتحقق لهم وخاصة على أيدي سعيد وإسماعيل، وذلك بأن ألغى سعيد نظامهم.

يضاف إلى هذا أن حرمان محمد علي لطبقة رجال الدين من استقلالها قد أدى إلى شل الطبقة الوحيدة القادرة على ممارسة نفوذ من شأنه أن يخفف من غلواء الطبقة الحاكمة. وفى نفس الوقت حطم النظم التى ظلت قرونًا تحمى الشعب من الطغيان الذى لا يحده شيء. وقد أدى موقفه من طبقة رجال الدين وقطعه الموارد المالية عن المؤسسات الدينية إلى الإضرار بالتعليم المصرى<sup>(٣)</sup>.

كما أنه نتيجة لاستخدامه الأوربيين أن زاد عددهم وخاصة فى عهدى سعيد وإسماعيل نتيجة للفرص المالية والتجارية الهائلة المتصلة بارتفاع أسعار القطن، والمشاريع المزدوجة لهذين الحاكمين وبالرغم من ازدياد عددهم لم يكن هناك احتكاك للمصريين بهؤلاء الأجانب وكان ذلك هو المجرى

(١) أحمد أحمد الحجة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٥٦-١٥٧.

(٢) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة فى مصر منذ نشأتها حتى عام ١٩١٩، ص ٣٧.

(٣) عمر عبد العزيز عمر (دكتور)، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٥٠.



الوحيد للنفوذ الأوروبى الغربى على المجتمع المصرى، ففيما بين عامى ١٨١٣ و ١٩١٩ أوفد ما يقرب من تسعمائة مصرى فى بعثات تعليمية إلى أوروبا، وسافر عدداً آخر على نفقتهم الخاصة وتلقى الآلاف تعليمهم فى مدارس أجنبية فى مصر كما ترجمت مئات من المؤلفات من اللغات الأوروبية إلى العربية. وعمل الكثير من الأوربيين فى الوظائف القيادية فى الإدارة المصرية وبخاصة بعد الاحتلال البريطانى<sup>(١)</sup>.

وعبر الاحتكاك بالأجانب وأوروبا عن نفسه فى مجالات كثيرة وبخاصة بعد عام ١٨٨٢م، فقد تم إقامة شبكة مواصلات هائلة وتم بناء أجزاء من القاهرة والإسكندرية، وزودت بالمياه والغاز والكهرباء كما سادت الإدارة بمصر على النمط الحديث، وحدثت تغييرات هامة فى التشريع وإدارة القانون، ومهما يكن الأمر، فقد يبدو أن أهم تغيير اجتماعى حدث بسبب هذا الاحتكاك هو تطوير التعليم<sup>(٢)</sup>.

ولذلك يمكن القول بأنه كان من نتيجة الاحتكاك بأوروبا والتطور الاقتصادى والإدارى فى القرن التاسع عشر فقد غير تغييراً جزئياً فحسب فى حياة وتنظيم المجتمع المصرى، وظلت العائلة التقليدية والمجتمع الدينى سليماً، كما لم يطرأ تغيير على مركز المرأة فى المجتمع. ولم يكتسب المصريون الأثرياء ولا الطبقات الدنيا عقلية المجتمع الصناعى، فالتغيير الذى طرأ كان يشتمل على القضاء على الإطار التقليدى الاجتماعى والاقتصادى كتصفية القبيلة ومجتمع القرية واختفاء النقابات والغاء الرق.

G. Baer, Social Change in Egypt, p. 158.

(١)

G. Baer, Social Change in Egypt, p. 159.

(٢)

وحدثت معظم هذه التطورات إبان العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ولكن خلق الجماعات الحديثة مثل الأحزاب الحديثة واتحادات عمال التجارة لم يظهر إلا في القرن العشرين.

هكذا حطم محمد علي طبقة التجار المحليين وطبقة الحرفيين المحليين، فعرقل بذلك نمو طبقة مصرية وعوق النمو الصناعي المصري أما تجاربه الصناعية فقد منيت بالفشل، وأغلقت المصانع وأعيد العمال إلى حقولهم وقراهم، وتأجل ظهور بروليتاريا صناعية ماهرة إلى أجل غير مسمى، يضاف إلى هذا أن محمد علي خلق طبقة من ملاك الأرض كانت تتكون من أفراد أسرته وحاشيته وحصره التدخل الأوروبي العسكري على التخلي عن احتكاراته وقد زاد الدخل القومي، ولكنه قل في تحسين أحوال افلاحين، فبينما كان محمد علي يرسى أسس الدولة الوطنية المصرية من ناحية، كان من ناحية أخرى يرسى أساس كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي مازالت مصر تصارعها.

وخاتمة القول أن محمد علي استطاع تحقيق مطامعه الخاصة ألا وهي الوصول إلى الحكم، وجعل مصر وراثياً لأسرته من بعده، ولكنه في الوقت نفسه مهد للتدخل الأجنبي في الإمبراطورية العثمانية ولو أنه وقف بجانب السلطان العثماني لأمكن إبعاد التدخل الأوروبي، بل ساعد أوروبا في إيجاد مبرر لهذا التدخل وانتهى ذلك بالاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ م.

الفصل العاشر  
الحركة العرابية والاحتلال الإنجليزي  
لمصر ١٨٨٢ م



للحركة العراقية أسباب عامة تتصل بالعالم الإسلامى فى الشرقين الأدنى والأوسط وأسباب خاصة تتعلق بمصر وحدها وأهم الأسباب العامة هى نمو الجامعة الإسلامية.

قامت الجامعة الإسلامية فى نفس الوقت الذى قامت فيه الجامعتان الأخرتان فى أوروبا ألا وهما الجامعة الجرمانية والجامعة الصقلية. ولكن قامت الجامعة الإسلامية على عكس فكرتهما تماماً فهى لا تعتمد على الجنس أو اللغة ولذلك نجد الجامعة الصقلية قامت على أساس قيام كتلة من الشعوب الصقلية بصرف النظر عن لغتهم ودينهم وجنسهم وكان الهدف الأساسى من ذلك هو الوقوف ضد الدولة العثمانية وسيطرتها. أما جامعة الشعوب الجرمانية فكانت ضد فرنسا. أما الجامعة الإسلامية فكان هدفها تخليص أمم الشرق الإسلامى من قيود التسلط الغربى، هكذا كانت هذه الحركة عاطفة تتأجج فى نفوس بعض زعماء الإسلام وكانت عاطفة أكثر منها عقيدة، وإن اختلفت أساليب قاداتها، إلا أن الدفاع لها كان واحداً وهو ما يعانى به الإسلام من ضنك مالى وكروب سياسية ومن تدخل أجنبى.

وكان روح هذه الحركة جمال الدين الأفغانى والذى عانى من التنافس الروسى الإنجليزى على بلاده، وعانى الآلام من الجهل والفقر المنتشر واستغلال الغرب الذى لا يعرف سوى مصلحته. وعلى هذا الأساس مارس جمال الدين الأفغانى نشاطه فى مصر وطالب بالإصلاح الدينى ونادى بحرية الفكر ونشر دعوته بين طلاب العلم بالأزهر الذى كان يموج بطلاب العلم من آسيا وأفريقيا. وكان محبداً للنظام الدستورى ضد نظام الطغيان الذى عانى منه الشرق. وكان تلميذ جمال الدين الأفغانى الشيخ محمد عبده الذى تتلمذ على يدى جمال الدين وطالب بضرورة الإصلاح وأيد الحركة العراقية بقلبه وقلمه ولسانه.

أما القوة الدافعة لهذه الحركة «حركة الجامعة الإسلامية» فهو السلطان عبد الحميد الثانى لأنه رأى فيها الشىء الوحيد الذى يمكن به السيطرة على البلاد الخاضعة للإمبراطورية العثمانية والتي كانت الظروف الدولية تسير فى غير صالحها لذلك نجد أن روسيا تريد التهام الإمبراطورية العثمانية وجلادستون فى إنجلترا يطالب بتقسيم الدولة العثمانية - لذلك وجد السلطان عبد الحميد الثانى أن من الضرورى أن يحتضن فكرة إحياء الخلافة للحفاظ على دولته ومن أجل هذا الهدف أرسل رسله إلى الأقطار الخاضعة للإمبراطورية.

ولم تلق فكرة الجامعة الإسلامية تأييداً إلا فى مصر والسودان وشمالى أفريقيا وهذا يرجع إلى أنها مهبط الطوائف والطرق الإسلامية الأمر الذى أدى إلى مقاومتها للنفوذ المسيحى والقضاء على البعثات التبشيرية الأوروبية التى كانت تتوغل فى الصحراء الكبرى عاملة على نشر المبادئ المسيحية والنفوذ الأوروبى وقضى عليها مثل بعثة فلاترز Flatters الفرنسية.

وكان فتح تونس سنة ١٨٨١ إنذاراً لكل البلاد الإسلامية الواقعة على البحر المتوسط وهذا يعنى إعلان ناقوس الخطر لهم وخاصة مصر ومراكش (المغرب) وطرابلس، وعرفت هذه الدول أن مصيرها أصبح فى أيدي الدول الأوروبية.

أما الأسباب الخاصة بالحركة العرابية وهذا موضوع بحثنا فهى تغلغل النفوذ الأوروبى بشكل واضح وتدخل الدول الأوروبية فى شئون مصر الداخلية وفق مشيئتها ومصالحها دون رعاية للمصالح الوطنية. وأصبح تدخل الأجانب فى شئون مصر أمراً واضحاً. ويتمثل ذلك بعزل الخديوى إسماعيل وتهاون رياض باشا وتكوين رأى عام حراً لمناقشة شئون البلاد الأمر الذى أدى إلى تكوين الحزب الوطنى الذى دعا إلى مقاومة النفوذ الأجنبى فى البلاد.

على أن السبب الحقيقي للحركة العرابية هو تدمير ضباط الجيش الوطنيين في أواخر عهد الخديوى إسماعيل عندما حدث الارتباك المالى وقامت الحكومة المصرية فى ذلك الوقت بتسريح عدد من ضباط الجيش الوطنيين بالإضافة إلى عدم دفع مرتباتهم. ومما زاد الطين بلة أن الضباط الوطنيين شعروا بأنه يفضل عليهم العناصر الأخرى (الشركسية والتركية) فى الترقية وكانت هذه حقيقة واقعة ماثلة أمام أعينهم.

ولو أن الحكومة المصرية عاملت تدمير الجيش بشيء من الحكمة لما تطور هذا الموضوع إلى مثل هذا الصراع. ولذلك نجد أن عثمان رفقى باشا وزير الحربية فى ذلك يصدر قرارات كانت عاملاً مساعداً على تدمير الضباط والجنود المصريين وأدى ذلك إلى انقسام الجيش فئتين فئة الأتراك والشراكسة وفئة المصريين والذين كانوا لهم الغلبة.

وفى الوقت الذى ظهر فيه الحزب العسكرى ظهر الزعماء مثل علي الديب وأحمد عرابى. ولسوء الحظ أن عرابياً وغيره من الزعماء لم يعرفوا الفن السياسى ولم يعرفوا ما يعملون به وما لا يعملون به، حسب الظروف. كما أن عرابياً نفسه لم يكن له الثقافة الكافية أو الدراية وغير ذلك من الشروط التى تؤهله لمثل هذه الزعامة. وعلى ذلك فقد أصبح زعيماً بحكم وضعه وظروفه بحكم فصله من الجيش فى عهد الخديوى إسماعيل. وترتب على ذلك تدمره وتدمير زملائه الذين فصلوا معه والذين اضطهدوا وعانوا منه. كما أنه لم يكن قد تعلم شيئاً من تعاليم الفن الحربى ولا من فن أصول السياسة. وأدى ذلك إلى تحدى الخديوى توفيق ومعه بعض الدول الأوروبية وكانت النتيجة الاحتلال البريطانى.

اتفق الضباط فى أول الأمر على مناهضة عثمان رفقى ضد تعسفه فى إصدار قانون الجندية الذى كان يحرم المصرى من الترقية فجعلوا أحمد عرابى زعيماً لهم يتكلم بلسانهم ونائباً عنهم فى عرض مطالبهم وتطور الأمر

إلى درجة الغليان وخشى الخديوى توفيق عواقب ذلك ورياض باشا هو الآخر كان لا يعالج الأمور بحكمة والذى قرر أنه من الضروري محاكمة الضباط الذين قدموا شكوى وطالبوا فيها بعزل عثمان رفقى وكانت حادثة قصر النيل وانتهت بعد ذلك بتعيين محمود سامى البارودى الذى لم يكن يستطيع إصلاح الأمور بين الجيش والحكومة.

وكان من نتيجة ذلك أن انتصر رجال الجيش فى إجابة مطالبهم وظهرت الحكومة أمام الأهالى والأوربيين على السواء بالضعف. فجزعت الدول الأوروبية من ذلك أو كانت تدعى ذلك وخشيت على أرواح رعاياها بالإضافة إلى الشائعات والأقاويل التى كانت تنشر كذباً فى صحف أوروبا والتقارير الكاذبة التى كان القناصل يرسلونها.

وكان من الممكن أن تنتهز الحكومة الفرصة وتعيد الأمور إلى نصابها ولكن حدث نزاع بين الحكومة والخديوى فيما يجب اتخاذه وحدث انقسام فى الحكومة فى نفس الوقت توطدت الصلة بين الضباط وبعضهم وبينهم وبين أفراد الشعب. ولم تعد مطالب الجيش وحدها هى التى تقدم بل أصبحت مطالب الأمة تقدم عن طريقهم وتمثلت فى مطالبتهم بإقامة حكم نيابى سليم على النظام الأوروبى وخاصة بعد نجاح عرابى فى إجابة مطالب الجيش والذى اعتبر ذلك فى الأوساط الأوروبية عملاً جريئاً لا يستقيم والتقاليد والعادات المصرية كما يفهمها الأجانب وأنها لا تتماشى مع المصالح الأوروبية فى وادى النيل وأن الخديوى وجد فى ذلك تعدياً صريحاً على سلطانه وليس من حق رجال الجيش أن يتدخلوا فى مسائل سياسية وأن مهمة الجيش مقصورة فقط على الأعمال الحربية وحفظ النظام إذا كلفوا به. وأنهم تدخلوا فى مسائل سياسية هى من صميم سلطة الخديوى والتى استمدتها من فرمانات الخاصة بذلك من الباب العالى.



أما رجال الجيش بعد هذه الحركة فقد خشوا على أنفسهم ووظائفهم ولكن الخديوى وعدهم بأن لن يضطهد أحداً وقال إنه يثق فى عدالة مطالبهم ولكنهم مضوا قدماً فى حركتهم وتحذوا الخديوى. وانتهى هذا الأمر بأن أصدرت الحكومة أوامرها بوقف بعض الإصلاحات ثم تتخذ الحركة بعد ذلك طابعاً قومياً ويرسل عرابى إلى الخديوى كتاباً يعلن فيه بأنه سوف يتقدم بمطالب الجيش والأمة معاً فى نفس الوقت ويخبر الأجانب عن طريق قناصلهم بأنه سوف يعمل على حماية أرواحهم.

وكان طبيعياً أن يذهل الخديوى لمثل هذه المطالب ويحاول أن يقنع عرابى بالعدول عن ذلك ولكن مساعى الخديوى فشلت ويذهب عرابى ومعه الجيش والأمة إلى ميدان عابدين ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ويعرض مطالب الجيش والأمة ويوافق الخديوى على ذلك وينتهى هذا الوضع بأن أصبح عرابى زعيماً وطنياً بعد أن كان زعيماً للجيش فقط. وكان معنى انتصاره على الخديوى حدوث تقارب بين الخديوى والمجتلرا وتعرض عليه مساعدته.

تألفت الوزارة الجديدة برئاسة شريف باشا ولم تكن هذه الوزارة تختلف عن الوزارات السابقة من ناحية الإصلاح وإن كانت قامت ببعض الإصلاحات البسيطة مثل الاهتمام بالتعليم وإصلاح حال الجيش والقضاء بوضع نظام للمحاكم الأهلية ورأى شريف أنه لا يستطيع القيام بهذه الإصلاحات إلا بعد التخلص من سيطرة رجال الجيش وتم له ما أراد. وأثر ذلك تقدم أعيان البلاد بمذكرة إليه يطلبون منه ضرورة إنشاء مجلس نيابى على النظام الأوروبى وتم لهم ما أرادوا واقتنع المجلس فى ٢ يناير سنة ١٨٨٢. ولكن مجهوده لم يكتب له النجاح لأن الخديوى لم يكن على استعداد للتنازل عن سلطانه ولا رجال الجيش يستطيعون أن يتنازلوا عن حقوقهم المكتسبة وانتهى هذا الوضع إلى ارتباك الموقف فى مصر واتصال عرابى بقناصل الدول الأوروبية يؤكد لهم حرصه الشديد على المحافظة على الأمن

وحماية مصالح رعاياهم. وأدى ذلك إلى تدخل الدول الأوروبية (إنجلترا وفرنسا) والقضاء على مشروع شريف باشا وتطور هذا الموقف إلى انفراد تتدخل إنجلترا في مصر واحتلالها سنة ١٨٨٢ وفشلت الحركة العربية. كما سنوضح فيما بعد.

### العوامل الفكرية

بدأت حركة الاستنارة تأخذ طريقها في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر وذلك عند عودة البعثات التي أرسلها محمد علي من الخارج وبدأت تأخذ طريقها في دراسة نمو القومية وأصبح الدارس من أهم سماته دراسة القومية ولذلك نجد أن الأدب أثر في الحركة القومية. بحيث أصبح من يدرس الأدب في ذلك العمر إنما هو يدرس تطور الحركة القومية.

ولقد نجح الأدب بفضل كل من رفاعه رافع الطهطاوى وجمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده وعبد الله النديم. وقد تغنى هؤلاء في كتاباتهم وأشعارهم بتمجيد مصر وجيشها العظيم وبحق الوطن في التضحية والفداء.

ولقد آتت ثمار هذه الحركة أكلها وخصوصاً في عهد الخديوى إسماعيل عندما حضرت البعثات الخارجية من أوروبا وبدأت تشكو من ارتفاع الضرائب الباهظة وبدأت تناهض وتقف بالمرصاد ضد التدخل الأجنبى الذى أصبح ظاهراً بصورة واضحة وظهر جمال الدين الأفغانى الذى بدأ بفكرة الجامعة الإسلامية وتلميذه محمد عبده وعبد الله النديم خطيب الحركة العربية وبدأوا يكتبون فى الجرائد يهاجمون الحكام نتيجة تهاونهم. وإتنا لا يمكن أن نذكر دور هؤلاء فى هذه الحركة ما لم نلم بكل واحد منهم على حده.

#### ١ - رفاعه رافع الطهطاوى:

ولد رافع بمديرية جرجا عام ١٨٠١ من أبوين فقيرين ثم التحق بكتاب

القرية وتعلم بعض المبادئ الدينية ثم سافر إلى القاهرة والتحق بالأزهر وتبناه الشيخ حسن العطار وهو من علماء الأزهر وكان معروفًا عند تبحره في العلم وخاصة في الأدب وتتلמד رفاة على يده وقد قبل أنه أخذ منه تحبيرة في الأدب<sup>(١)</sup> ولم يلبث رفاة أن أتم علومه وتفوقه في الأزهر وعين مدرسًا في هيئة التدريس لمدة ثمان سنوات. ثم التحق بعد ذلك أمامًا بأحد فرق الجيش وكان لهذا الانتقال أثره في حياته. وفي البعثة الأولى التي أرسلها محمد علي إلى فرنسا اختير رفاة أن يكون إمامًا للبعثة لكي يكون أمامهم في الصلاة<sup>(٢)</sup>. ولكن طموحه وحبه للمعرفة حمله على تعلم اللغة الفرنسية وقرأ لكبار أدبائها وفلاسفتها. وفي أثناء إقامته في باريس والتي تقدر بست سنوات عكف فيها على ترجمة كثير من الكتب. وعندما عاد من باريس كرس نفسه لهذا العمل خاصة أنه ألم بأسرار اللغة العربية. وعندما كان في باريس عرف الكثير عن الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وحرية الأفراد ولكن وجد العكس في مصر وهو أول من يعرف هذه الحقيقة. فرفاعة من هذه الناحية يعتبر من الرواد الأول الذين رفعوا مشعل العلم ورسم لبنى وطنه معالم الطريق.

وقد أحس عقب عودته أن بلاده في حاجة إلى ترجمة العلوم الغربية وخاصة الإنجليزية والفرنسية والإيطالية وذلك لتطعيم الثقافة الشرقية بالثقافة الغربية، وهو الذي كان له الفضل الأول لافتتاح مدرسة الألسن في عهد محمد علي وكانت مواد الدراسة بها اللغات السابقة مع اللغة العربية بالإضافة إلى بعض المواد الأخرى مثل التاريخ والجغرافيا والشرائع الإسلامية وظل يعمل بهمة ونشاط في هذه المدرسة إلى أن ولي عباس الأول وأمر بخلق المدرسة وإبعاد رفاة إلى السودان وتولى هناك نظارة مدرسة ابتدائية ولعل

(١) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ص .

(٢) د. محمد السروجي، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ١٠٥.

السبب الرئيسى لنفيه وطنيته. وكتب كتاب اسمه «التبريز» وهاجم فيه الحاكم المستبد وأدى ذلك إلى إثارة عباس ضده.

وظل رفاعة فى منفاه حتى وفاة عباس الأول حتى أعاده سعيد باشا وركل إليه عدة مناصب هامة وأيضاً فى عهد الخديوى إسماعيل حتى توفى. وهكذا نجد رفاعة وهب حياته للعلم والمعرفة والثقافة والترجمة.

ومن هذا العرض الموجز نجد أن رفاعة الطهطاوى الذى حضر من أقاصى الصعيد وأتيحت له فرصة التعليم ثم أصبح إماماً لأول بعثة علمية أرسلت لفرنسا وشارك فى الحركات الوطنية الجلية الأمر الذى أدى خلق الثقة فى نفوس المصريين وأظهر أنه إذا أتيحت الفرصة لهم فإنهم سوف يقومون الكثير لوطنهم.

ومن الخدمات الهامة التى قدمها رفاعة لوطنه اهتمامه الشديد باللغة العربية وآدابها وأصبح لها روحها الجديدة فى وقت وصلت فيه هذه اللغة إلى درجة كبيرة من الانحطاط. فإحياء اللغة والتراث العربى القديم قد قوى النزعة الوطنية خصوصاً إذا قام الأدب على خدمة الأهداف الوطنية.

## ٢ - جمال الدين الأفغانى:

تعلم كما يتعلم الشباب فى زمانه. الفارسية والعربية على طريقة تشبه الطريقة الأزهرية. وساح سياحة طويلة فى الأقطار الإسلامية حتى مكة وأكسبه ذلك خبرة بحياة الشرق. ووقعت فى بلاده منازعات سياسية على من يتولى الملك وليس تدخل الدول الأجنبية فى شئون بلاده فعلمه ذلك كله السياسة ودهائها وألغائها. ولقد طاف بفارس والهند والحجاز والآستانة وأقام فيها ويقول الأستاذ أحمد أمين «ولكن لعل أخصب زمته، وأنفع أيامه وأصلح غرسه ما كان فى مصر مدة إقامته بها من أول محرم سنة ١٢٨٨ إلى ١٢٩٦ هـ (مارس أغسطس سنة ١٨٧٩). ثمانى سنين<sup>(١)</sup> كانت من خير

(١) أحمد أمين، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ص ٦٢.

السنين بركة على مصر وعلى العالم الشرقى، لا بما أفاد من جمال مظهرها وحسن رونقها وسعادة أهلها، ولكن لأنه فيها كان يدفن فى الأرض بذوراً تنهياً فى الخفاء للنماء. وتستعد للظهور ثم الإزهار. فما أتى بعدها من تعشق للحرية وجهاد فى سبيلها فهذا أصلها وإن وجدت بجانبها.

ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة المصرية فى ذلك الوقت قررت له مبلغاً شهرياً. ولقد وجد جمال الدين أن أم الشرق تزرع تحت نير الاستبعاد والاستعمار وتفتك بها عوامل الجهل والتفرقة العنصرية والدينية، فعكف على دراستها وخرج للناس ببرنامج قسمه قسمين: قسم دينى، وآخر سياسى. فالقسم الدينى يتلخص فى العمل على محاربة التفرقة الدينية وفض المنازعات الدينية بين السنين والشيعة وفهم الدين الإسلامى الفهم الصحيح. أما القسم السياسى فيتركز فى نقطتين جوهريتين وهما:

تحرير البلاد الشرقية من الحكم الفردى الاستبدادى، تخليصها من الاستعمار الأجنبى.

أما عن النقطة التى كان يرى فيها جمال الدين تحرير البلاد من الحكم الفردى هو إقامة حكم دستورى فى البلاد وكان يرى فيها أفضل النظم للحكم هذا بخلاف الحكم الفردى الاستغلالى ولذلك نجد يقول<sup>(١)</sup>:

«ومختصر القول أن الحكم للعقل والعلم ومتى صادفت هاتان القوتان حكمةً وجهلاً تغلبتا عليهما. وهذا القول فى حكم الفرد المحقق فإنه يدوم مادامت الأمة تتخبط فى دياجير الجهل. ومتى فشا العلم فى الأمة فأول ما تناهض فى ذلك الشكل من الحكم وتعمل على التخلص من سنة الله فى الدين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً».

(١) مذكرات الإمام محمد عبده، ص ٢٩.

فجمال الدين الأفغانى إذن كان يريد أن يتخذ من العلم دعامة قوية لاستنهاض الشعوب الإسلامية والأخذ بيدها فى ظل الحكم الدستورى وضمان الحرية للجميع. أما فيما يتعلق بتخليص الشعوب الإسلامية من الاستعمار الأوروبى فكان يرى ضرورة إنشاء جامعة إسلامية تضم الشعوب الإسلامية.

وله فضل كبير فى أحداث مصر فظهور الحزب الوطنى فى أواخر عهد الخديوى إسماعيل وإيقاظ روح المعارضة ضد التدخل الأجنبى وعمل على إنشاء حزب للمعارضة داخل شورى النواب واستطاع بقوة أسلوبه وسحر حديثه أن يكون طائفة قوية من المصريين المثقفين والمفكرين لبناء دعامة الشعب المصرى وتعمل ضد الحكم الفردى المستغل الأمر الذى أدى إلى قيام الحركة العربية.

### ٣ - الشيخ محمد عبده:

إننا نعرف أن كلا من رفاعة رافع الطهطاوى وجمال الدين الأفغانى قد لعبا دوراً هاماً فى تاريخ السياسة المصرية ولكن يجب أن نذكر الشيخ محمد عبده باعتباره أحد تلاميذ جمال الدين الأفغانى من ناحية ومن ناحية أخرى صديق كفاحه.

ولد الشيخ محمد عبده بقرية محملة نصر بمركز شبراخيت من مديرية البحيرة وتعلم فى كتاب القرية بعض مبادئ الدين ثم بعد ذلك أرسله والده إلى المعهد الدينى بطنطا «المعهد الأحمدى» ومكث هناك حوالى ثلاث سنوات وبعد ذلك انتقل إلى الأزهر ونال العالمية وفى أثناء وجوده بالأزهر وفد جمال الدين إلى مصر وتعلم على يديه وتعلم منه أصول الدين والفقه والتصوف وعلم الأخلاق وعلم الرياضة.

وتأثر الشيخ محمد عبده<sup>(١)</sup>. بآراء جمال الدين الأفغانى وخرج بالأزهر

(١) أحمد أمين، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ص ٢٩٢.

من جموده الفكرى ونادى بضرورة الإصلاح السياسى والدينى فى نفس الوقت وكانت وسيلته الكلمة المسموعة والكلمة المكتوبة واتصل بالجرائد وخاصة الأهرام يكتب فيها مقالات فى الإصلاح الخلقى والاجتماعى.

وفى أوائل عهد الخديوى توفيق أسند إليه تحرير جريدة الوقائع ثم أصبح رئيس تحريرها فيما بعد وأخذ ينادى بالإصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى نفس الوقت. وقد مهد له ذلك بأن يكون أحد رجال الحركة العرابية. وإن كان ظهوره لم يتضح إلا فى المرحلة الثانية من الحركة. وكان موقفه معروفاً من أول الأمر من هذه الحركة<sup>(١)</sup> أنه يؤيد الحكم الفردى المستنير وكان رأيه فى ذلك أن الحكم الفردى المستنير لهو أقوى وأصلح من الحكم النيابى وخاصة أن مصر فى ذلك الوقت لم يكن فيها متعلمون كثيرون ولم يهيئوا لمثل هذا العمل وبالتالي فقد كان يعارض حركة الجيش لأن مثل هذه الحركة فى رأيه ستجر على البلاد ويلات الحرب وبالتالي ستؤدى إلى تدخل واحتلال أجنبى.

وظل الشيخ محمد عبده على موقفه من هذا إلى أن تولى محمود سامى البارودى رئاسة الوزارة ثم انضم إلى الحركة العرابية وأصبح من رجالها الأقوياء وعندما ضرب الأسطول الإنجليزى مدينة الإسكندرية أخذ يهاجم الإنجليز والخديوى توفيق ويحث المصريين على التطوع فى صفوف الجيش والتبرع بمدخراتهم دفاعاً من الوطن وحياته وكرامته<sup>(٢)</sup>.

وعندما فشلت الحركة العرابية نفى الشيخ محمد عبده إلى باريس وهناك التقى بأستاذه جمال الدين الأفغانى وأنشأ جريدة العروة الوثقى والتى كانت تناشد المصريين والمسلمين بأن يقفوا ضد الاحتلال الإنجليزى ويقفوا مع مصر فى محنتها وبذلك استطاع أن يخرج القضية من حيز مصر إلى الجامعة الإسلامية باعتبارها جامعة تضم الشعوب الإسلامية.

(١) محمد السروجى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ١١١.

(٢) مذكرات الإمام محمد عبده، ص ١٩٩.

ومن هنا يتضح لنا أن الشيخ محمد عبده انضم إلى صديقه في الجهاد جمال الدين وبدأ يهاجمان الاحتلال الإنجليزي لمصر. ولقد نجحت هذه الجريدة في إثارة الشعوب الإسلامية ضد إنجلترا<sup>(١)</sup> ولكنها خشيت على نفسها من مهاجمة الجريدة ضدها وأدى ذلك إلى أن أصدرت أمراً بمنع دخول هذه الجريدة إلى مصر والسودان والهند ولما كانت هذه الجريدة تعتمد في تصريفها على تلك الأقطار أدى ذلك إلى توقفها لأنه لم يكن لديها المورد الكافي.

ويعتبر عام ١٨٨٩ عاماً مهماً للشيخ محمد عبده<sup>(٢)</sup> وفيه قرر اعتزال الحياة السياسية عموماً وذلك أثر عودته إلى مصر وكُرِّس نفسه لخدمة الدين والإصلاح الديني ورأى ضرور البدء من الأزهر وقد واثته الفرصة عندما عين عضواً في مجلس إدارة الأزهر الشريف. وفي عام ١٨٩٩ عين مفتياً للديار المصرية وكان موضع احترام جميع المصريين عامة وفي ذلك اتسع نشاطه وأصبح عضواً في مجلس الأوقاف الأهلى وعضواً في مجلس شورى القوانين ومؤسساً لجمعية إحياء العلوم العربية كما أسهم في تأسيس بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان الشيخ محمد عبده قد وجه حياته في الناحية السياسية قبل وبعد الحركة العربية فوجد أن دورة في إصلاح الحياة الدينية والاجتماعية لا تقل أهمية عن الحياة السياسية فأصلحه لنظم التعليم في الأزهر ومعه الحركة القومية والفكرية والأدبية في مصر، وخدمته للعلوم الدينية دفاعاً عن الإسلام جعلته في قمة المصلحين في هذا العصر - ويدو أن انصراف الشيخ محمد عبده في أخريات أيامه عن السياسة يرجع إلى إيمانه بأن الإصلاحين

(١) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ص ٣٠٥.

(٢) محمد السروجي، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ١١٣.

(٣) عباس العقاد، محمد عبده، ص ١٤٩.



الدينى والاجتماعى يجب أن يسبقهما الإصلاح السياسى وهذا هو ما كان يعدو إليه ويدافع عنه قبل انضمامه إلى العرايين فاعتزله الحياة السياسية إنما هو عودة بدء.

#### ٤ - عبد الله النديم:

عبد الله النديم من أهم الشخصيات التاريخية فى مصر بصفة عامة والحركة العربية بصفة خاصة فكان المدافع عنها وخطيبها وعضواً فيها وعشق هذه الحركة فى بدايتها وفى آخرياتها على الرغم من فشلها إلا أنه ظل مخلصاً وفياً لها<sup>(١)</sup>.

ولد عبد الله النديم فى الإسكندرية من أسرة متوسطة والتحق بمدرسة مسجد الشيخ إبراهيم وكان ذكياً مفرطاً فى الذكاء وكان ينظم الشعر والزجل كما كان خطيباً ثائراً منذ صغره وكان يميل إلى التنكيت. وعلى رغم بلاغته وحبه للأدب فقد عمل موظفاً فى التلغرافات وبحكم هذه الوظيفة انتقل إلى القاهرة وهناك التقى بالأدباء ثم أصبح بعد ذلك ناظراً للمدرسة الخيرية الإسلامية وبحكم وظيفته الجديدة علم تلاميذه الخطابة وأقام حفلات دعى إليها الكثير وظهر فى هذه المجتمعات وذاع صيته بإلقاءه الخطب العظيمة

وفى منتصف عام ١٨٨١ ترك مهنة التعليم وعمل فى الصحافة وانتقل إلى الإسكندرية وأصدر صحيفة أسبوعية اسمها «التنكيت والتبكي» وهى كما نرى فى ظاهرها الهزل وفى باطنها الجد تتناول الموضوعات الهامة بصورة ساخرة واستهزاء. وفى أثناء ذلك ظهرت الحركة العرابية فرأت فيه خير داع لها لما له من قوة الأسلوب وطلاقة اللسان.

(١) أحمد أمين، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ص ٢٠٣.

وقد صادفت هذه الحركة هوى في نفسه واندفع إليها ولم يتردد في النقل إلى القاهرة وأخرج صحيفة أخرى اسمها «الطائف» وسخر كل إمكانياته لنجاح هذه الحركة فأصبح خطيباً لها والمتحدث باسمها في جميع المجالات ولم يفارقها لحظة واحدة وعلى الرغم من أنه ليس عسكرياً فلم يفارقها وانتقل مع عرابي في معركة كفر الدوار والتل الكبير.

وعندما فشلت الحركة العرابية قبض على جميع أعضائها ولكن عبد الله النديم هرب وظل مختفياً تسع سنوات ولم تستطع الحكومة القبض عليه على الرغم من أن الحكومة رصدت مبلغ ألف جنيه لمن يقبض عليه أو يرشد عنه وظل ينتقل من مكان إلى مكان متنكراً في أزياء مختلفة فتارة في زي المغاربة وتارة في زي يمني وهكذا. وعلى الرغم من أن بعض الوطنيين عرفوا شخصيته إلا أنهم لم يبلغوا عنه تقديراً لوطنيته وشجاعته. وأخيراً قبض عليه تمهيداً لمحاكمته ولكن الخديوى عفى عنه ونفى خارج الديار المصرية.

وعندما تولى عباس حلمي الثاني الحكم أمر بإعادته من الخارج وعاد من يافا وأراد اللورد كرومر أن يهادنه ولكنه لم يستطع ذلك وبدأ الكفاح من جديد وأصدر مجلة جديدة اسمها «الأستاذ» استطاعت أن تشق طريقها بخطى ثابتة بين الصحف المصرية في ذلك الوقت ونجحت مجلته ولكن بعض الصحفيين وشى به عند اللورد كرومر وأمر بنفيه مرة أخرى خارج الديار المصرية وعاد مرة ثانية إلى يافا ولكن السلطان العثماني أمر بإبعاده منها ورجع مرة ثانية إلى الإسكندرية وتوسط بعض الناس لدى السلطان العثماني لاستدعائه إلى الآستانة ومكث هناك. وولى عدداً من المناصب الهامة في وزارة المعارف وهناك التقى بصديقه في الكفاح جمال الدين الأفغاني. وظل هناك حتى وافته المنية وتوفي هناك ودفن في الآستانة بعيداً عن وطنه بعد كفاح مجيد.

وأهمية عبد الله النديم تذكر على أنه أحد زعماء الحركة العرابية وكان

خطيبها وفصيحها قوى اللسان وأصبح وفياً لها حتى بعد فشلها على الرغم من أن بعض من أسهم فيها تنكروا لها ولكنه لم يتنكر وظل مخلصاً لها حتى وفاته. فعبد الله النديم من هذه الناحية مثل رائع للرجال المخلصين الأوفياء.

وأعطانا عبد الله النديم كذلك أمثلة لما يجب أن تكون عليه الصحافة النزيهة فيما أصدره من صحف ومجلات امتازت بقوة الأسلوب ووفرة الموضوعات الأدبية والاجتماعية ومعالجة الشؤون السياسية بأسلوب تهكمى لاذع.

### تغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلى فى مصر

قبل أن نتكلم عن الحركة العرايية لابد لنا من التعرض لحالة مصر السياسية والاقتصادية فى ذلك الوقت وما هى الأسباب والمبررات التى أدت إلى قيام مثل هذه الحركة فى أواخر القرن التاسع عشر. وهل هذه الحركة وليدة الظروف أم أنها حركة فجائية قامت لأغراض شخصية؟ هذا ما سنتعرض له فى خلال الصفحات الآتية. ومن المعروف أن الحركة قامت ضد تغلغل النفوذ الأجنبي فى أول الأمر وليست ضد الخديوى توفيق فقط. والذى كان واضحاً فى جميع نواحي الحياة فى مصر سواء أكانت حياة اقتصادية أم حياة سياسية أم حياة عسكرية.

وإذا أردنا أن نتتبع تغلغل النفوذ الأجنبي فى مصر لابد لنا من التعرض له منذ عهد محمد علي حتى وصل إلى عهد توفيق وما ترتب عليه من نتائج سيئة على البلاد.

#### أولاً - عهد محمد علي:

نجح محمد علي فى تأسيس دولة قوية له فى مصر وخاصة بعد ضعف وانهيار الحكم المملوكى كما أنه اتبع سياسة الاكتفاء الذاتى بتصنيع البلاد

حتى تستغنى عن الاستيراد من الخارج وترتب على ذلك استعانتة بالخبراء الأجانب فى تصريف منتجاته فى الأسواق الأوروبية<sup>(١)</sup>.

ولما كان النظام القنصلى فى ذلك الوقت لا يمنع القناصل من القيام بمزاولة التجارة بل إن أصحاب البيوت التجارية هم الذين ينالون مثل هذا المنصب ولذلك قام بعض هؤلاء القناصل بمساعدة الحكومة المصرية فى نشاطها التجارى وتمثل ذلك بقيامهم بأعمال الاستيراد. وعلى سبيل المثال وليس الحصر نذكر أسماء بعض القناصل الذين توطدت صلتهم بمحمد علي وهم انسطاسى Anastasi وقنصل اتحاد الهانسا ويتألف من همبرج ولوبك وغيرهما من البلدان فى ساحل ألمانيا الشمالى والراين - زيزنيا Zizi-nia وهو يونانى الجنسية وقنصل اليونان باستريه Pastre وقنصل تسكانيا روشتى Rossetti.

ولكن هؤلاء لم يكن لهم أى نفوذ قنصلى بمعنى أنهم لا يستطيعون الانتفاع بالحقوق التى اغتصبها زملاؤهم فى ولايات الدولة العثمانية الأخرى بفضل سريان الامتيازات الأجنبية بها. بل إننا نجد أنه بلغ من تصميم محمد علي أنه كان من الضرورى اعتماد تعيين القناصل من اختصاصه وخاصة بعد أن ساءت العلاقة بينه وبين السلطان منذ سنة ١٨٣٨ إذ كان قبل ذلك كانت عملية تعيين القناصل واعتمادهم من السلطان العثمانى نفسه.

### ثانياً - عهد عباس الأول:

فقد الأجانب التشجيع الذى كانوا يلقونه فى عهد محمد علي بل إننا نجد زيادة على ذلك فقد عمد عباس الأول إلى وقف نزوح الأجانب إلى مصر، وكان مجئ هؤلاء إلى مصر بعد الانقلاب الصناعى الذى شهدته

(١) محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص ٤٨.

أوروبا وحاجاتهم إلى أسوة، لتصريف منتجاتهم والبحث عن مصادر المواد الخام واعتقد الأجانب أنه يوجد بمصر مناجم من الذهب وأنهم يستطيعون الشراء بسرعة. ولما كان عباس يخشى توطيد النفوذ الفرنسى فقد اتخذ خطوة هامة وتتمثل فى فصل جميع الفرنسيين العاملين فى مختلف المجالات وعودتهم إلى بلادهم بالإضافة إلى اتخاذ مثل هذا الموقف مع الأجانب الآخرين. وقام القنل الأمريكى ماكولى Macaulay بالتوسط لدى عباس الأول بخصوص الرعايا اليونانيين وعودتهم للعمل نظير تصاريح خاصة منعاً للغش<sup>(١)</sup>. ويظهر موقف عباس من الأوربيين مرة أخرى عند إنشاء السكك الحديدية واتفاقه مع السير روبرت ستفنسون وإصراره على استخدام مهندسين مصريين بدلاً من الإنجليز. وعلى هذا فقد كان لسياسة عباس اللأوروبية أثرها فى عدم تغلغل النفوذ الأجنبى.

ومما هو جدير بالذكر أنه خلال حكم عباس الأول الذى استمر حتى سنة ١٨٥٤ لم يظهر أى تغلغل أجنبى فى مصر على الرغم من المعاهدات والامتيازات الأجنبية التى كانت تعقد بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية ولكنها لم تسر على مصر على الرغم من سريانها على الولايات العثمانية الأخرى. وعلى الرغم من هذا فقد استطاعت بعض الدول الأوروبية كإنجلترا فى عهد عباس وفرنسا فى عهد سعيد باشا أن تدعم نفوذها السياسى وتلزم الطرفين بالإبقاء على الوضع الذى أقرته التسويات فى عامى سنة ١٨٤٠، ١٨٤١ وعلى هذا الأساس لم يستطع الباب العالى إلغاء فرمانات الصادرة ولا يستطيع الوالى الانفصال عن تركيا وإعلان استقلاله السياسى.

ثالثاً - عهد محمد سعيد باشا:

كان عهد سعيد باشا<sup>(٢)</sup> عهد رخاء بالنسبة للمصريين وخاصة أنهم

(١) محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص ٤٩.

(٢) روزشتين، تاريخ المسألة المصرية، ترجمة عبد الحميد العبادى، ص ٤.

كانوا قد تخلصوا من مشروعات محمد علي الحرية والتي كانت تتمثل فى أخذ الفلاحين بالقوة من حقولهم وديارهم وتسخيرهم فى الأعمال الحربية والمدنية. ولكن الحال اختلف فى عهد سعيد وخفضت الضرائب وأصبح المصريون فى رخاء وخاصة أن الحرب الأهلية الأمريكية ساعدتهم على اغتنام الفرصة وأكثروا من زراعة القطن الذى ارتفع سعره إلى ثلاثة أمثاله<sup>(١)</sup>. ولقد عرف سعيد بحبه للأجانب وتساوله معهم الأمر الذى أدى إلى نزوحهم إلى البلاد عند سماعهم بوفاة عباس وكان هؤلاء الأجانب من المغامرين الذين ييغون الثراء من أسهل الطرق.

وقد لاحظ القنصل الفرنسى فى ذلك الوقت كثرة نزوح الأجانب إلى مصر لرغبة سعيد باشا فى الإصلاح. ويقول الأستاذ الدكتور محمد فؤاد شكرى لم تكن هذه الإصلاحات المزعومة إلا وسيلة لإكراه الحكومة على دفع نفقات باهظة بحجة أنها أى الحكومة هى التى عطلت مثل هذه الإصلاحات وعلى ذلك فإن هؤلاء المغامرين يرفعون الدعاوى والقضايا على الحكومة بمعرفة قناصلهم. ولم يمض وقت طويل حتى وجد سعيد عدة دعاوى مرفوعة ضده ومن الغريب أن من ينظر هذه القضايا المحاكم القنصلية وبطبيعة الحال فإنها سوف تصدر الحكم لصالح الرعايا الأجانب. ولذلك نجد أن القنصل الأمريكى «أدوين دى ليون» الذى خرج بمقائم طائلة، والقنصل البلجيكى واتحاد الهانسا «زيزينيا» وقنصل اليونان باستريه والقنصل الفرنسى «سابانيه» والقنصل النمساوى «شراينر» ومن الأفراد العاديين «برافاي» Bra-vay «سكاكني» Skakaini وباولينو بك Pailino Bey وهو يونانى الأصل وإن كان بولندياً وكستلانى Castellano وهو نمساوى الجنسية وقضية هذا الأخير أنه يطالب الحكومة المصرية بتعويض بخصوص تلف كميات دود القز التى أحضرها من الصين لحساب بعض المصانع الفرنسية والإيطالية أثناء عبورها الأراضي المصرية.

وانتهى هذا الوضع إلى أن فقد سعيد باشا سلطانه ودفع بعض التعويضات وأدى ذلك إلى ارتباك مالية مصر في عهده واضطراره إلى الاقتراض من الخارج مما كان له أثره السيء على البلاد - وما هو جدير بالذكر أنه في عهد سعيد باشا أعطى لفرديناند ديليسبيس امتياز حفر قناة السويس وأنشأ في عهده أيضاً المحاكم المختلطة.

#### رابعاً - عهد الخديو إسماعيل :

تولى إسماعيل الحكم وتغيرت الحال تماماً وكانت فرنسا في ذلك الوقت في أوج عظمتها وكان على رأس حكومتها الإمبراطور نابليون الثالث الذى جعل من فرنسا من حيث التخطيط والسياسة نموذجاً رائعاً الأمر الذى جعل إسماعيل يحتذى به وأراد أن يجعل من نفسه نابليون الشرق. وهذا كلفه الكثير بل وكلف مصر حريتها واقترض من الدول والأفراد والهيئات لكى يجعل من مصر شبيهة بفرنسا الأوروبية وليس أدل على ذلك أنه في عهده افتتح مشروع قناة السويس سنة ١٨٦٩ وحضر الاحتفال ملوك وعظماء أوروبا في ذلك الوقت منهم فرنسيس والإمبراطورة يوجينى وغيرهم. وتكلمت صحف أوروبا عن هذا الاستقبال الرائع الذى استقبل به إسماعيل بقدم هؤلاء<sup>(١)</sup>.

وعندما وضعت الحرب الأمريكية الأهلية أوزارها وترتب على ذلك انخفاض سعر القطن المصرى وارتباك إسماعيل مالياً وأدى ذلك إلى استدانته من الخارج وخاصة إنجلترا من مصرف فرهلنج وغوشن الذى كان دائماً مستعداً لإقراض إسماعيل بما يحتاج إليه والذى سبق أن أقرض سعيد باشا واستدان إسماعيل حوالى ٢٥ مليون جنيه بفائدة تتراوح بين ٨، ١٢ ٪ هى القيمة الاسمية للفوائد ولكن فى الحقيقة وصلت إلى ما بين ١٢، ٢٦ ٪.

(١) روزشتين، تاريخ المسألة المصرية، ص ٤.

وكان إسماعيل حتى ذلك الوقت يستدين بصفته الشخصية وليس باسم مصر. ولكن بعد ذلك اقترض قرضاً بضمناً الأراضى الأميرية يقدر قيمته بسبعة ملايين جنيه بفائدة وصلت إلى ١٣ ٪ وأدى ذلك إلى قلق السلطان العثماني وكتب إلى الحكومة الإنجليزية بصفقتها تمثل معظم الدائنين حيث قال فى رسالته: (١)

«يحتج مقدماً على كل اتفاق مالى يمس دخل مصر بالذات أو بالواسطة ولا يكون قد أقره صاحب الجلالة الشاهانية السلطان».

وكان من نتيجة ذلك أن أُنذرت الحكومة الإنجليزية المقرضين وحذرتهم من عاقبة عملهم وكانت السياسة الإنجليزية فى ذلك الوقت تعمل على الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية بعكس فرنسا التى كانت تشجع كل حركة استقلالية ضد الدولة العثمانية وتعمل على التغلغل السلمى فى مصر إلى أن استطاع إسماعيل أن يصل إلى هدفه بحصوله على فرمان الشامل سنة ١٨٧٣ وذلك عن طريق الرشاوى والهدايا.

وبهذا فرمان الشامل استطاع إسماعيل أن يجعل ديونه الشخصية ديوناً على مصر. ولم يمض على ذلك وقت قصير حتى أصبح لإنجلترا نفوذ وتدخل أكثر من أى وقت مضى وأصبح عليها أن تقاوم النفوذ الفرنسى وخاصة بعد انهزام فرنسا فى الحرب السبعينية سنة ١٨٧٠ على يد ألمانيا وجددت إنجلترا الفرصة سانحة لها وعملت على تنفيذ مشروعات شرقية بحثة وليس على أدل على ذلك هو شراء أسهم قناة السويس (٢).

وعلى الرغم من ذلك أصبح حكم إسماعيل يمتاز بالفساد وجعل الدائنين يحوجوه واضطر إلى إصدار ما يعرف بقانون المقابلة وهو إعفاء من

(١) روزشتين ، تاريخ المسألة المصرية، ص ٦.

(٢) روزشتين، نفس المصدر السابق، ص ٧.



يدفع ستة أمثال الضريبة دفعة واحدة من نصف الضريبة كما أنه عقد قرض داخلي بفائدة ٩٪<sup>(١)</sup>.

كان من أثر الارتباك الظاهر في مالية الحكومة المصرية أن طلب الخديوى من إنجلترا إرسال بعثة لفحص مالية البلاد. ولذلك لم يمض ثلاثة أسابيع على نزول سعر السندات أن القنصل الإنجليزي فى ذلك الوقت كتب إلى اللورد دربى يقول فيه<sup>(٢)</sup>:

«إن خديوى مصر فى حاجة إلى موظف قدير عليم بالنظم المتبعة فى حكومة جلالة الملكة ليعاون ناظر المالية المصرى».

ولكن بعد أسبوعين عدل طلبه وطلب موظفين ماليين يشرفان على المالية المصرية أحدهما يشرف على الدخل والآخر يشرف على المنصرف<sup>(٣)</sup> ولم يكن هذا الطلب بمستغرب على الحكومة الإنجليزية وذلك لأنه سبق لها أن أعارت الخديوى وجلس من خبراء المالية لديها ليعاونان فى المالية المصرية وأثبتا نجاحهما فى مهمتها.

وأرسلت البعثة لكى تبحث مالية مصر وإبداء النصيح للخديوى. ولكن على أى أساس أعطى لهذه البعثة حق التدخل فى شئون مصر ولم يطلب منهم الخديوى النصيح ولكنه كان يريد أن يكون الموظفين المطلوبين تحت إشراف ناظر المالية المصرية.

وعلى هذا الأساس أرسل دربى رسالته إلى المستر كيف وشرح فيها تاريخ طلب الخديوى والأمور التى دعت الحكومة إلى إرسال هذه البعثة وما قاله فى هذه الرسالة<sup>(٤)</sup>:

(١) محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص ١٤٣.

(٢) روزشتين، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٢.

(٣) محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص ١٤٤.

(٤) روزشتين، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٣.

«ولما كان نجاح مالية أى قطر من الأقطار يتوقف على الحكمة فى  
 حد التزاماته ونفقاته، وكما يتوقف على إتمام موارده أو إدارته  
 الاقتصادية، فإنه يجب أن توضح حكومة الخديوى مكانة السيدين  
 المطلوبين وسلطتهما. ولما كان من الصعب الوصول إلى تفاهم من  
 طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل رجلا تثق به حكومة جلالة الملكة  
 مشهودا لها بالكفاية فى الشئون المالية والإدارية ليفاوض الخديوى  
 وحكومته فى إدارة مضر ومركزها المالى، وبذلك تكون حكومة  
 جلالة الملكة بناء على تقريره أقدر على مند الخديوى بالمعونة التى  
 يريدونها، لئلا يستألف يقول ولا تشك حكومة جلالة الملكة فى أن  
 الخديوى سيكون فى غاية الضراوة فى معاملته لكم، وأننا سنبذل كل  
 لكم كل التسهيل بالوقوف على حقيقة شئون مضر المالية وبذلك  
 يستطيعون أن يتوصلوا إليها بطريق الفهم، وسأبع رجلا يفاوضكم  
 نرى فى هذه الرسالة الشديدة اللهجة أنه يتفادى أن الخديوى يريد  
 رفاهية بلدنا والعمل على رعايتها، أنه اللورد يرى أن يعمل على نقص عدد  
 الموظفين وتقليص نفقات الحكومة، ويصفها كأنها الهدى يريده لوظائفين  
 لناظر المالية نجد أن اللورد يرى أن يعمل على التفتيش المالية، فيجبرنا  
 للخديوى فى الخطوات التى يجب اتخاذها ولم يطلب من الخديوى أن  
 ويعنى هذا تدخلا وتطفلا صريحا على شئون مضر الداخلية،  
 وعلى هذا الأساير، أوصلت الحكومة الإنجليزية البعثة بعد يومين فقط  
 من شراء أسهم قناة السويس كان إرسال هذه البعثة يعنى ذلك أنه قد تدخل  
 سياسى لامتلاك مصر وهذا ما كانت تهدف إليه إنجلترا من تقسيم الدولة  
 العثمانية التى كانت تمر فى مرحلة الضعف والانحلال (٦)  
 ولكن البعثة فشلت من تحقيق هدفها وبخاصة بعد الترافع الذى تشب  
 بين الخديوى وبينها ويمكن أن نعرز أسباب فشلها إلى عدة عوامل شخصية

ومنها شخصية «كيف» نفسها والخديوى وفرنسا<sup>(١)</sup>.

١ - أما من حيث «كيف» فإنه لم يكن بالشخص القدير الذى كلف بمهمة رسمية وكان كثير التدخل الأمر الذى ضايق الخديوى نفسه.

٢ - أما فرنسا لما علمت نبأ هذه البعثة أرسلت هى الأخرى بعثة تقاوم نشاطها أو على الأقل يتساوى نفوذها مع نفوذ بعثة «كيف».

وكان للتنافس الإنجليزى الفرنسى فرصة اغتتمها الخديوى الأمر الذى جعله يقول للمستتر «كيف» أنه يستطيع الاستغناء عن إرشاد إنجلترا.

غادر المستتر «كيف» مصر وقد ترك الخديوى منهمكاً فى مفاوضات مع المستر أوثرى ونفر من الممولين الفرنسيين يرأسهم المسيو بستره عضو الشركة المالية الإنجليزية المصرية. وكان غرضهم إنشاء مصرف وطنى لمصريديه مندوبون دوليون تعينهم الحكومات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية. وتحويل الديون كلها إلى دين واحد بفائدة ٩٪ بضمنان السكك الحديدية والجمارك، ولكن الحكومة الإنجليزية عارضت هذه الفكرة لسببين هما:

أولهما: أن الخديوى لا يحب أن يرى مالىته تحت رقابة وكلاء من الأجانب. وثانيهما: أن الوقت غير ملائم لعرض اقتراحات جديدة.

وبالإضافة إلى هذا أن المستر ولسن يستعد للسفر إلى مصر وكان موجود فى باريس منهمك بدراسة التقرير السرى الذى كتبه المستر «كيف» عن المالية المصرية وقد اتضح له بنظرة واحدة أن ما تريده الحكومة الفرنسية من إشراك الحكومة الإنجليزية معها فى مشروع المصرف المصرى ليس فى صالح حملة السندات الإنجليز، لأن معظم هؤلاء من حملة السندات يمثلون الدين الموحد وليس من مصلحتهم أن يضاف إلى هذا الدين معظم ديون

(١) روزشتين ، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٥.

الخديوى السائرة التى كان جلها مستمداً من المصارف الفرنسية. ورد اللورد دربى على ما طلبه إسماعيل غير مرة من تعيين مندوب إنجليزى للمصرف بأن الحكومة الإنجليزية لن يكون لها بهذا المشروع أى علاقة وشفع ذلك القول بهذه الكلمات الخطيرة<sup>(١)</sup>:

«أما إذا كان ثمة خطة عملية لتكوين لجنة تتسلم الدخل وتستخدمه فى أداء الدين المصرى فإن حكومة جلالة الملكة تعبر هذه الخطة جانب رعايتها».

وأدى ذلك إلى رفض الخديوى هذا المشروع وسر الإنجليز ذلك لأنهم لا يريدون أن يجعلوا تفوق النفوذ الفرنسى على نفوذهم.

وبعد ذلك تطورت الأمور بسرعة فى مصر لغير صالح إسماعيل ولذلك نجد أنه فى أكتوبر سنة ١٨٧٦ جاءت إلى مصر بعثة تمثل أصحاب الديون الثابتة الذين ألحق بهم الضرر وتوحيد الديون وكانت هذه البعثة تتألف من جوشن Goshen والذى يمثل الدائنين الإنجليز وجوبير Gobier الذى يمثل الدائنين الفرنسيين وقد اقترحا إنشاء المراقبة الثنائية Dual Control وأن تتألف لجنة للدين العام تتسلم من المراقبين الإنجليزى والفرنسى الإيرادات وتضع ما كان مخصصاً منها لخدمة الديون فى بنكى إنجلترا وفرنسا كما أنهما اقترحا إنشاء لجنة مختلطة من مصريين وفرنسيين وإنجليز لإدارة السكك الحديدية واقترحا تخفيض الديون.

وبناء على ذلك أصدر الخديوى فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أمراً عالياً أنشأ بمقتضاه المراقبة الثنائية ثم أصدر بعد ذلك أمراً بإنشاء اللجنة المختلطة لإدارة السكك الحديدية. وبعد أن هددته كل من إنجلترا وفرنسا بضرورة إنشاء «لجنة التحقيق» وأصدر أمراً بذلك فى يناير سنة ١٨٧٨ وسيطرته لجنة

(١) روزشتين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص ١٩ .

التحقيق التى كانت برئاسة فرديناند ديليسبس وريفرز ولسن والذى كان وكيل اللجنة.

وبعد ذلك رأت لجنة التحقيق أنه من الضرورى إنشاء وزارة مسئولة للحد من سلطة الخديوى المطلقة كشرط أساسى لأى إصلاح مالى وصدر الأمر من الخديوى بإنشاء الوزارة التى عرفت بالوزارة المختلطة سنة ١٨٧٨ وكان فيها وزيران أوروبيان. وعلى هذه الصورة تم تقييد سلطة الخديوى وإخضاعها فيما يتصل بإدارة شئون البلاد الداخلية لإشراف «وصاية دولية» والتى لم تعد مهمة الوصاية الدولية مقصورة على ملاحظة «الوضع» الذى أوجده أصلاً تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م وذلك من حيث بقاء علاقة التبعية التى تربط مصر بالدولة العثمانية والاحتفاظ بها، بل صارت مهمتها الآن ممتدة إلى فرض السيطرة على شئون الخديوية الداخلية<sup>(١)</sup>. وحينئذ صار متوقعا أن تدخل الخديوية فى نضال مباشر مع الوصاية الدولية، عندما صارت هذه الوصاية الدولية هى مصدر الخطر المباشر الآن على سلطة الخديوية وحقوقها فى ممارسة شئونها الداخلية، بل مصدر الخطر كذلك على مسند الخديوى نفسها. إذا ذكرنا الضغط لدرجة اتهدد بالخلع الذى لجأت إليه «الوصاية الدولية» لتنفيذ مآربها<sup>(٢)</sup>.

على أن الخديوية لم تقف وحدها منفردة فى هذا النضال بل اشترك فى النضال إلى جانبها أصحاب المصالح الحقيقية من أهل البلاد. ولقد لجأت الوزارة الأوروبية لمعالجة الأزمة المالية إلى عقد قرض فى لندن من بيت روتشيلد سنة ١٨٧٨ بضممان أملاك الخديوى والأسرة لدفع قسط الدين الثابت وجزية الباب العالى وعمولة القرض نفسه ولذلك لم يتبق شىء من القرض لسداد مرتبات الموظفين المتأخرة أو للإنفاق على مرافق البلاد العامة.

(١) ألبرت فارمان، مصر وكيف غدر بها، ص ٢٣٠.

(٢) محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص ١٤٨.

واشتدت الوزارة الأوروبية فى تحصيل الضرائب، فاستخدم «الكرباج» فى جمعها، ثم عمدت إلى تسريح فريق من رجال الجيش وطردت عدداً كبيراً من الموظفين الوطنيين واستخدمت بدلاً منهم موظفين أجانب بأجور مرتفعة وكان لهذا الإجراء آثاره السيئة عند الجيش والشعب معاً.

وأخذ الخديوى يشجع حركة الاستياء العامة لأن الوزارة أصبحت مسئولة أمام نفسها وأدى ذلك إلى سقوط الوزارة الأوروبية وبعد سقوط الوزارة الأوروبية تألفت وزارة الأمير محمد توفيق ولكن كان للوزيرين الأوربيين حق الاعتراض المطلق Veto بفضل الشرط الذى وضعتة إنجلترا وفرنسا ولكن كان لهذا الحق أن اصطدم الخديوى معهم وخاصة عندما أراد تأجيل دفع القسط المستحق عن الديون السائرة - وأعلنت الوزارة حالة الإفلاس للبلاد<sup>(١)</sup> والذى أعلن ذلك هو المستر ريفرز ولسن وكان لهذا الإعلان أثره السيء لدى المصريين عموماً الأمر الذى أدى إلى سخطهم ومطالبتهم بعزل هذه الوزارة وانتهى هذا الوضع إلى ما يعرف بالانقلاب السياسى<sup>(٢)</sup>.

### عزل الخديوى إسماعيل :

أخطر مندوب كل من إنجلترا وفرنسا فى مصر الخديوى إسماعيل بمذكرة رسمية مشتركة بضرورة تنازله عن العرش لابنه توفيق وأنه إذا لم يوافق على ذلك فإنهم سوف يعينون بدلاً منه الأمير حليم وأعطوه مهلة قدرها ثمان وأربعين ساعة وأراد المراوغة وخاصة أنه أعلن لهم أنه قد أبرق إلى السلطان العثمانى لأنه سيده كما يقول وأراد السلطان العثمانى انتهاز الفرصة لبسط نفوذه على مصر ويسترد جميع الامتيازات التى أعطيت لها ولكن كان لوقوف إنجلترا وفرنسا ضد رغبة السلطان وتهديد إسماعيل فى

(١) روزشتين، تاريخ المسألة المصرية، ص ٢٣.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٦٧.

نفس الوقت الذى أدى ذلك إلى تنازله لابنه توفيق وغادر البلاد إلى إيطاليا وعاش فيها حتى وافته المنية<sup>(١)</sup>.

وبهذا ينتهى لا يذهب بل ، حكم إسماعيل لا لأسباب مالية ولكن لأسباب سياسية.

### مقدمات الحركة الوطنية (العرايية)

#### ١ - الموقف بعد عزل الخديوى إسماعيل :

عرفنا كيف تولى الخديوى توفيق الحكم بعد عزل والده إسماعيل وكيف كان توفيق عندما ارتقى العرش كان بين قوتين متناقضتين قوة أصدقائه المصلحين الذين أخذوا يحثونه على الوفاء بالتزاماته الدستورية وقوة القناصل التى حثته على ألا يتنازل عن شىء من سلطته وكان هدفهم من ذلك استعمال هذه السلطة باسمه وترتب على ذلك أنه لم يوقع على مشروع الدستور الذى قدمه شريف باشا وانتهى هذا الصراع بانتصار قوة القناصل وتعيين رياض باشا الذى يمثل مصالحهم الحقيقية وهذا يرجع إلى ضعف شخصية توفيق.

تولى رياض باشا رئاسة النظارة وصحيح أنه ألغى السخرة والكرباج ، ولكن كانت أوامره على الورق ليس إلا . وكانت السخرة والكرباج هى السمات الرئيسية فى ذلك العصر والثقل المتراكم على المصريين عن الضرائب وغير ذلك بالإضافة إلى أن المحاكم كانت بؤرة للفساد والملاك المدينين الذين يخسرون ممتلكاتهم للدائنين وكانت سلالتا الأتراك والشراكسة لا تزالان تسودان البلاد.

ولم تقم الحكومة بأى تحسين أدبى ولا هى حسنت نظم الإدارة . وقد كان هذا موضع ضعف الحكم ومع ذلك يجوز أن نتساءل ألم يكن بدا من

(١) ألبرت فارمان ، مصر وكيف غدر بها ، ص ٢٤٦ .

أن تأتى الأزمة بسرعة وكان الخديوى توفيق لم يكن هو الآخر مخلصاً لوزيره وكان بحيث المؤامرات ضده ولكن كان هذا طبع توفيق كما عرفنا فهو يخضع ظاهراً للضغط ولكن يحاول تحقيق هدفه بوسائل أخرى وكان غيوراً من رياض ناقماً عليه. هذا هو موجز التاريخ الصحيح لسلسلة الأوقات التى مرت فيها مصر سنة ١٨٨١ بما فيها القلاقل العسكرية التى انتهت بسقوط رياض من رئاسة الوزارة.

وقبل التكلم عن الحركة العرابية لابد أن نعرف موجزاً عن تاريخ قائد هذه الحركة وهو أحمد عرابى.

ولد أحمد عرابى فى ٧ صفر سنة ١٢٥٧هـ / ١٨٤٠م فى قرية «هريه رزنة» بمديرية الشرقية وكان والده شيخاً جليلاً وكان له احتراماً دينياً وقد زعم كغيره من الشيوخ فى ذلك الوقت أنه من سلالة النبى وعلى هذا الأساس تربي عرابى تربية دينية فى كتاب القرية وبعد ذلك أرسل إلى الأزهر وهو فى القاهرة ودرس به عامين<sup>(١)</sup>.

ولما بلغ الرابعة عشر من عمره جند فى عهد سعيد باشا الذى كان قد وضع مشروعاً لتدريب أبناء مشايخ القرى ليكونوا ضباطاً. وترقى أحمد عرابى بسرعة عظيمة وبكفى أن نعرف أنه عند بلوغه سن العشرين حصل على رتبة بكباشى وليس معنى ذلك أنه ترقى بهذه السرعة لكفاءته العسكرية ولكن يرجع إلى رغبة سعيد باشا فى ترقية عدد كبير من المصريين لكى يتساوا مع الأتراك والشراكسة وأن الدافع الذى جعله يكون آرائه السياسية الأولى هو ملازمته لسعيد باشا فى سفرياته إلى الحجاز والتحدث معه فى بعض المسائل.

وعلى هذا يمكن القول بأن حركة الإصلاح الأزهرية هى حركة شملت كل المسلمين بدون تمييز بين الأجناس. أما حركة عرابى فكانت

(١) مذكرات عرابى، ص ١١.



قومية وأدى ذلك إلى إقبال الناس عليها.

ولكن كانت وفاة سعيد الفجائية ضربة شديدة قضت على آمال عرابي وأمثاله في الجيش المصرى إذ فضل إسماعيل العنصر التركى والشركسى على المصريين. وترتب على ذلك أن أسند إلى عرابي بعض الأعمال الثانوية التى لا تمت بصلة إلى الشؤون العسكرية الأمر الذى جعله ينضم إلى زمرة المتمردين وكان لبقاً خطيباً بارعاً فى اللغة العربية ويستشهد دائماً بآيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية فى كلامه وخطبه وأحاديثه وكان له نفوذ كبير على الذين يتصل بهم.

وكان يوفد كثيراً إلى الإسكندرية وأدى ذلك إلى اختلاطه بكثير من الأوروبيين وكان يكره التعصب وكان شديد المحافظة على فروضه الدينية.

إن تدخل الجيش فى شتاء ١٨٨٠-١٨٨١ م كقوة سياسية فى مصر له أهمية كبيرة تستدعى الحال شرحه شرحاً وافياً. وقد كان هذا الجيش عاملاً من عوامل الاستياء منذ أن هزموا فى حرب الحبشة واستشعر الجنود والضباط المصريون فى هذه الحملة أن قوادهم الأتراك والشراكسة هم الذين تسببوا في هزيمتهم بسبب جهلهم بالشئون العسكرية واحتكار الرتب العليا لهم الأمر الذى جعل الضباط والجنود المصريين يستأون من هذا التصرف الذى يسىء إليهم وإلى كرامتهم. وأخذ الضباط المصريون على عاتقهم بحركتهم وقاد أحمد عرابي هذه الحركة.

وقد خدم عرابي فى حملة الحبشة ولكن لم يكن كضابط حربى ولكنه كان فى خطوط المواصلات بين مصروع وجبهة القتال ورجع ساخطاً من هذا الوضع وخاصة بعد الهزيمة التى لحقت بالجيش المصرى وانضم إلى الساخطين على الخديوى إسماعيل ومما زاد سخطه عندما قبض عليه هو وزميله على الروبى فى المؤامرة التى دبرها إسماعيل ضد ويلسن ونوبار. وبعد

الإفراج عنه اشترك مع بعض الضباط فى مشروع لم ينجح ألا وهو خلع إسماعيل أو اغتياله وكاد هذا المشروع ينجح لولا تدخل الدول الأوروبية<sup>(١)</sup>.

ومن الخطأ القول بأن عرابى كان يكره الحكم لجديد المتمثل فى الخديوى توفيق أو أنه كان يكره القناصل بل كان على العكس من ذلك فإنه من ناحية توفيق فإنه أرسل إلى أحب مكان إلى قلبه ألا وهى ثكنات العباسية وأنه وجد فى القناصل أنهم يناصرون الفلاحين الذين هم منهم. ولكن الحقيقة أنه لو عولجت مظالم الضباط والجنود بشيء من الحكمة لما حدث مثل هذا الموقف ولما أدت إلى مثل هذه الحركة. ولكنه أرغم الدفاع عن نفسه ضد الخديوى وضد تعسف رياض باشا<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - وزارة رياض باشا:

ولذلك نجد أنه عندما ألفت وزارة رياض باشا نجد أن وزير الحرية فيها كان عثمان رفقى باشا الشركسى الأصل وهو رجل من الطراز القديم والذى كان ينظر إلى المصريين على أنهم عبيد لهم وأن العنصر المفضل لديه هم الشراكسة والأتراك وعلى هذا فقد اقتصررت الترقيات عليهم أما المصريون فى الجيش فكان نصيبهم أعمال السخرة فى شق الترع ورصف الطرق والعمل فى أراضى الخديوى وأدى هذا بطبيعة الحال إلى سخطهم<sup>(٣)</sup>.

فلما وقف عرابى مع رجاله ضد حفر ترعة التوفيقية وتسخيرهم فيها غضب منه وزير الحرية. وكانت هناك أيضاً مسألة مرتبات لم تدفع فقدمت مذكرة إلى وزير الحرية وكان عرابى ضمن الموقعين عليها (٢٠ مايو سنة ١٨٨٠م)<sup>(٤)</sup>.

(١) مذكرات عرابى، ص ١٧.

(٢) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ١٠٠.

(٣) الرافعى، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، ص ٥٧-٥٨.

(٤) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ١٠١.

ولم يكن في المذكورة شيء سياسي وقد رفعت بالطريقة القانونية إلى وزير الحرية فتدخل قنصل إنجلترا وفرنسا في هذه المسألة وشكلت لجنة للتحقيق وأقرت اللجنة مطالب الضباط وانضم إليهم القنصل الفرنسي وانتصر لهم ومنذ ذلك الوقت أخذت فرنسا على عاتقها حماية مطالب هؤلاء الضباط خصوصاً إذا ما نشب نزاع بين هؤلاء الضباط وبين رياض باشا. وقد جدد عرابي باشا الصداقة مع زعماء الإصلاح في الأزهر منذ أن عاد إلى القاهرة وقلد قيادة الكتبية الرابعة وأنه كان متصلاً بواسطة زميله علي البربري بوزيرين هما علي باشا مبارك والثاني محمود سامي البارودي. وكان هذان الاثنان على الرغم مما عرف عنهما بميولهما للدستورية في وزارة شريف إلا أنه بعد أن استقلاً احتفظا بوزارتهما (١).

وكان الخديوي توفيق اتصل بالضباط المناهضين لرياض باشا عن طريق علي بك فهمي الذي كان قائد الكتبية الأولى وأوصاهم بأنه في نصف هؤلاء الضباط ضد رياض باشا واستطاع علي بك فهمي إقناع عرابي بذلك وخاصة أن رياض باشا قبض على عدد كبير من المطالبين بالإصلاح الدستوري وأنه قبض أيضاً على الشيخ جمال الدين الأفغاني ونفاه (٢). وقبض على أحد ذوى الأملاك ويدعى حسن موسى العقاد ونفي إلى النيل الأبيض. وحدثت أزمة في أواخر سنة ١٨٨٠ حين علم عرابي باشا وهو في منزل نجم الدين باشا أن الوزارة قررت جرمانه هو وزميله القائم مقام عبد الغال حلمي بك قائد الكتبية السودانية من مناصبهما ورفعهما من الخدمة وقد عرف في الوقت نفسه أن علي بك فهمي يريد أن يراه في منزله وذهب الاثنان إلى منزله وأخبره بصحة الأنباء التي سمعوها. وتشاور الثلاثة في الأمر وقرروا أن يذهبوا إلى رئيس الوزراء ويطلبوا منه أن يوضع حداً لاضطهاد

(١) بلنت، التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر، ص ١٠٢.

(٢) الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي لمصر، ص ٦١.

اختفاء معظم الحرف اليدوية، فإن طوائف التجار تلقت ضربة قوية نتيجة التغير الذى طرأ على النظام التجارى المصرى خلال القرن التاسع عشر، فقد بدأ نظام السوق ينحل تدريجياً وانتشرت التجارة فى المدن، وعمل الأجانب بفروع منها كانت من قبل وقفاً على التجار المصريين دون غيرهم من ناحية، ومن ناحية أخرى تحولت التجارة الخارجية. تحولاً كاملاً، فبعد أن كانت مصر تتجر بالبضائع السودانية، والعربية، والشرقية، وكانت القاهرة مركزاً من المراكز المهمة لهذه التجارة وللتجار المصريين والسوريين والأتراك الذين يقومون بها، أصبح الاتجاه الرئيسى للتجارة الخارجية فى القرن التاسع عشر هو تصدير القطن إلى أوروبا واستيراد البضائع الأوروبية المصنوعة إلى مصر، وأصبح اليونانيون والأوروبيون من الجنسيات الأخرى هم المصدرين والمستوردين الرئيسيين، وزيادة على ذلك عانت طوائف التجار من الضرائب الباهظة بقدر ما عانت منها طوائف الحرف اليدوية، بينما كان التجار الأجانب يعفون بحكم الامتيازات الأجنبية<sup>(١)</sup>.

وقد أعيد تنظيم الإدارة المصرية فى نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت أكثر كفاءة، وأخذ عد الموظفين المديرين فى الازدياد، وأصبحت الدولة تدريجياً قادرة على حكم الشعب مباشرة، وأجرى فى عام ١٨٧٩ م أول إحصاء رسمى ونتيجة لهذا أصبحت الدولة قادرة على العمل دون الاعتماد على الطوائف وبالتدرج أخذت طوائف الحرف فى الضعف، وتداعى نفوذها المالى والاقتصادى، واختفت جميع الطوائف عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين<sup>(٢)</sup>.

وما تجدر الإشارة إليه أن نظام النقابات الطائفية فى مصر كان يختلف

---

G. Baer, Socail Change in Egypt, 1800-1914, pp. 138-139 in P.M. Holt , ed., (١)  
Political and Social Change in Modern Egypt.

G. Baer, op.cit, p. 144.

(٢)

كان فى إشاراته ذلك البطء الذى أعطاه مظاهر النبى<sup>(١)</sup> . وكان لهيئته هذه أن الأتراك والشراكسة كانوا يحتقروه وأنه بالنسبة لهم سهل يحركونه كآلة حسبما يريدون واحتقروه أيضاً رياض باشا ونفر منه بعض زعماء الإصلاح فى الأزهر وعلى الرغم من هذا جعلته زعيماً وطنياً فى نظر مواطنيه وخاصة الفلاحين الذين نظروا إليه على أنه منقذهم من الظلم والاستعباد وعلى هذا الأساس التفوا من حوله .

وكان محمود سامى البارودى الذى خلف عثمان رفقى باشا فى وزارة الحرية لم يكن قد تعرف على أحمد عرابى ولكنه كان يميل إليه وتوطدت الصداقة بين الاثنين عن طريق على الروبى وكان البارودى أخذ على عاتقه أخبار عرابى أول بأول عن الدسائس التى تحاك ضده فى الوزارة وكان يعرفه بأنه إذا استقال من الوزارة فإن معنى ذلك هو تحذير لعرابى وأصدقائه . على أنه يلاحظ عن محمود سامى البارودى فإنه كان أعلى ثقافة من عرابى وتفهمه للأمور .

ولكن كانت سياسة الخديوى توفيق متقلبة من وقت لآخر وخاصة أنه كان يخشى بأس رياض باشا لدرجة أن أحد المهندسين أوهموا الخديوى بأن رياض باشا يعمل على خلعه ويحل محله واحد آخر وهذا أمر بعيد كل البعد وتارة أخرى يقلبونه على عرابى وخاصة بعد أن ذاعت شهرته وغيrote الوطنية . وحرضه الشراكسة على اضطهاد الضباط الفلاحين المصريين .

مظاهرة عابدين ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٩ :

تطورت الأمور بعد ذلك وخاصة أن توفيق كان يستخدم على بك فهمى كجاسوس لدى الضباط المصريين وكان توفيق يثق فيه لأن زوجته كانت تعمل بالقصر وعلى هذا الأساس لم يغضب عليه توفيق بعد حادثة

(١) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ١٠٦ .

قصر النيل ولم يكن يتصور أن علي بك فهمى يعمل مع عرابى ولم يغضب عليه إلا بعد أن انضم رسمياً إلى حركة عرابى. ولكن كان الخديوى يعتمد على الجيش فى التخلص من سلطة رياض وقد زاع شهرة عرابى وخاصة بعد أن ناداه الفلاحون بأنه «الوحيد» الذى سوف يخلصهم من نير واستعباد الأتراك والشراكسة والأجانب الذين يتحكمون فى موارد البلاد<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا نستطيع القول بأن حركة سنة ١٨٨١ كان هدفها الحقيقى تخليص البلاد من استبداد الشراكسة والأتراك ولم تكن تكن المراقبة الثنائية إلا بعد أن انضمت هذه المراقبة إلى هؤلاء. وعلى هذا الأساس قام عرابى بحركته الوطنية واتصل به شريف باشا الدستورى وأيده معه كثير من زعماء الأحزاب الأخرى بغية حكم البلاد حكماً دستورياً.

ولما كان عرابى باشا ميالاً لفكرة الحكم الدستورى اتصل به سلطان باشا الزعيم الدستورى<sup>(٢)</sup> وكان الوساطة بين عرابى باشا وبين شريف باشا واتفق الجميع على أن يستخدم الجيش تقوده لحمل الخديوى على الموافقة على الحكم الدستورى. ومما هو جدير بالذكر أن الخديوى توفيق أوعز لعرابى عن طريق علي بك فهمى أنه يؤيد هذه الحركة وخاصة أنها كانت تهدف إلى التخلص من رياض باشا والتي كانت هدفاً رئيسياً للخديوى وكانت نفس السياسة التى يسير عليها وهى سياسة الدس.

وتأزمت الأمور بعد ذلك وخاصة بعد استقالة محمود سامى البارودى من وزارة رياض<sup>(٣)</sup> وعندئذ قرر أحمد عرابى وزملاؤه القيام بحركتهم مهما كانت نوايا الخديوى وأنهم قرروا القيام بمظاهرة عسكرية فى عابدين وسوف يطلبون بجانب إقالة الوزارة والحكم الدستورى زيادة عدد الجيش. وغير ذلك من مطالب الأمة والجيش معاً.

(١) أحمد شفيق باشا، مذكراتى فى نصف قرن، ص ١٢٢.

(٢) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ١٠٨.

(٣) انرافعى، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، ص ٣٣٢.

وانتهت الأمور بسرعة بأزمة فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ إذ أصدر داود باشا يكن أوامره إلى عرابى بالسفر إلى الإسكندرية بأورطته وعبد العال حلمى إلى دمياط ولكن الأمر العسكرى لم يذكر فيه نقل علي بك فهمى وأدى ذلك إلى أن الآخرين شكوا فى نواياه. وعلى هذا الأساس قرروا عدم إطاعة الأوامر وقدموا التماساً إلى الخديوى بأنهم سوف يتجهون إلى قصر عابدين المقرر الرسمى للخديوى ويطلبون منه سماع شكواهم ومطالبهم وخاصة أن الشراكسة والأتراك يحتقرونهم ويديرون المؤامرات ضدهم.

وأرسل عرابى مطالبه إلى الخديوى فى صباح اليوم التالى وطلب منه الإجابة بعد الظهر فى قصر عابدين الرسمى وليس فى قصر الإسماعيلية حيث كان يقيم الخديوى ولما وصل الخطاب إلى الخديوى اجتمع مع رياض باشا وستون باشا الأمريكى وغيرهم وتشاوروا فى الأمر واستدعى علي بك فهمى وأمره بأن يحتل جنوده القصر فأطاع أوامر الخديوى ووضع جنوده فى الغرف العليا حيث لا يراهم أحد. وبعد ذلك توجه إلى القلعة ولكن لم يجد إجابة من قائد القلعة وخشى على نفسه وذهب إلى عرابى فى ثكناته فى العباسية ولكن لم يجده فإنه أخذ جنوده وتوجه إلى عابدين ومعه المدفعية.

ووصل عرابى إلى عابدين وأقنع علي فهمى بالانضمام إليه وانضم ونزل الخديوى من القصر ومعه المستر كلفن وطالب الخديوى من عرابى بالترجل وترجل ودارت المناقشات بينه وبين الخديوى وأبشيت معظم طلبات عرابى. حتى أننا نلاحظ أن المستر كوكسن يقول لعرابى كيف تطلب مجلس نيابى وأنت جندى قال عرابى أننى هنا نيابة عن الأمة<sup>(١)</sup>.

نجحت حركة عرابى وعمّ الفرح والسرور جميع أفراد الشعب من

---

(١) مذكرات عرابى، ص ٧٦.

مسلمين ومسيحيين ويهود. واستبشر الناس خيراً بهذه الحركة الجديدة التي خلصتهم من نير عبودية رياض باشا والأتراك والشراكسة. وقد انضم الخديوى لهذه الحركة لعلمه بأن شريف سوف يخلصه عاجلاً أو آجلاً من عرابى باشا.

وكان مسلك عرابى باشا بعد هذه الحركة نبيلاً ولم يعمل لأجل مصلحته الشخصية ولكنه أخذ يعمل لأجل مصلحة وطنه وبنى وطنه. وبرهن على ذلك على مسلكه من الخديوى والوزارة الجديدة فإنه لم يفتح فى أمر ترقيته بعد ذلك وترك مثل هذه المسألة للوزارة. وكانت خطبه بعد ذلك تتمثل فى أنه قضى على الحكم التركى القديم المستبد. وبعد أسبوع من تولي الوزارة الجديدة الحكم قام عرابى على رأس فرقته إلى رأس الوادى بين هتاف سكان العاصمة<sup>(١)</sup>.

وكان عرابى يتوقع عطف إنجلترا على حركته أكثر من عطف فرنسا عليها إذ أعلن غلادستون أنه يناصر الحرية فى كل مكان ويؤيدها وأن أول مكاسب الحركة هو التخلص من الحكم المطلق وأرسل الحزب الوطنى إلى غلادستون يطلب منه تأييد هذه الحركة وإن كان ما لبث لا يميل إلى تأييد هذه الحركة.

وأرسل برنامج الحزب الوطنى إلى غلادستون فى إنجلترا على الرغم من معارضة مالبت لأنه يرى فى تأييد هذه الحركة الوطنية أنه يعقد الأمور فى الآستانة ولكن أرسلت إلى غلادستون وإلى رئيس جريدة التيمس وكانت تنتشر بصفة دورية وكان يناصر هذه الحركة لأنه من أصحاب الدين المصرى. وبما هو جدير بالذكر أنه كان ينشرها على أنها مرسله من أحمد عرابى.

ولكن ما هو موقف الحكومة التركية من هذه الحركة فقد كان على

---

(١) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر، ص ١٢٢.



رأس الدولة فى تركيا هو السلطان عبد الحميد الذى تظاهر بأنه دستورى ولكن سرعان ما تنكر لها وبطش ببطل الدستور مدحت باشا وعلى هذا الأساس أرسل لجنة تحقيق إلى القاهرة لتحقيق ما حدث ولكن اللجنة عادت بعد أن عرفت أنها حركة وطنية أهلية ولا تكن أى عداء للسلطان العثمانى وعلى هذا الأساس غادرت السفيتتان الحريتان الإنجليزية والفرنسية فى إبان هذه الحركة.

وكان الموقف الفرنسى يرى فى هذه الحركة بأنها حركة تعصب إسلامى وخاصة أن فرنسا قد احتلت تونس بحجة إعادة الأوضاع الطبيعية إلى ما كانت عليه وأنها كانت تكره حركة الإصلاح الإسلامية وكانت تريد أن تعيد الامتيازات التجارية إلى ما كانت عليه وتعد هذا فخراً عظيماً لها وكانت تريد أنتنفق على ذلك مع إنجلترا<sup>(١)</sup>.

#### المذكورة المشتركة:

كان عرابى دائماً لا يثق فى الخديوى ولا فى تعهدهاته وكان يقول دائماً أنه يمثل الجيش ويعمل على تحقيق مطالبه ويمثل الأمة ويرشدها حتى تستغنى عن إرشاده. وكان عرابى يكره الحكم التركى الذى جعل مصر متخلفة بضعة قرون ولكن مع ذلك كان يقول أن طاعة السلطان واجبة بصفته أمير المؤمنين مادام يحكم بالعدل والإنصاف وقال عرابى: <sup>(٢)</sup>

«كلنا أبناء السلطان ويجب علينا أن نعيش كأسرة واحدة فى منزل وكما أن أعضاء الأسرة الواحدة يكون لكل منهم غرفة ينظمها حسب ما يهوى ولا يهوى لربها البيت» أنه يستبيح حرمتها وكذلك لكل شعب من الشعوب الإسلامية بلاد يعيش فيها وينظمها على ما يحب ويهوى. وقد كسبت مصر استقلالها بالفرمانات وستبدل كل

(١) بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر، ص ١٢٩.

(٢) مذكرات عرابى، ص ٨٤.

جهدنا فى المحافظة على ذلك الاستقلال ولكننا نخطئ إذا طلبنا أكثر من ذلك ولا يعد أن نفقد حريتنا فى مثل هذه المجازفة.

وقد طالب محمود سامى البارودى بزيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندى حسب الفرمانات السلطانية ولكن كلفن خصص مبلغ ٥٢٢٠٠٠ جنيه فقط للجيش وأنه طلب ضرورة زيادة عدد الجيش خشية أن يقوم بثورة أخرى ولكن عرابى اقتنع وزملاؤه بهذا المبلغ على الرغم من أنه يكفى لـ ١٥٠٠٠ جندى فقط وأشاروا أنهم سوف يقتصدون فى نفقات أخرى يعرفونها حتى يصلوا بالجيش إلى أقصى طاقته<sup>(١)</sup>.

واقتمع الخديوى مجلس النواب فى ديسمبر سنة ١٨٨١ الجديد وخاصة بعد أن قامت الصحف بتخفيف لهجتها وقام الخديوى بالافتتاح وهو منشرح الصدر<sup>(٢)</sup> وفى هذا يقول بلنت أن ما لبت كتب إلى لورد غرانفيل عن الخديوى بقوله:

«وجدت سموه منشرح الصدر لأول مرة منذ عودتى فى سبتمبر وقد صار الآن كبير الأمل من تحسن الأحوال. ولم يستطع الإنسان إلا أن يرى هذا التغيير الكبير فيه والظاهر أنه راض بالحالة كما هى».

وقد أبلغ المعتمدان البريطانى والفرنسى عرابى أن يتحمل مسئوليته السياسية وخاصة بعد أن تقلد منصبه فى الوزارة الجديدة ألا وهو منصب وزير الحربية وكانت الأحوال هادئة وخاصة بعد أن حدث التوافق بين الأحزاب المصرية.

ولم يبق محل للشك إلا سلوك النواب حيال نصوص الدستور الذين

(١) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر، ص ١٣١.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ١٣٣.

اجتمعوا لمناقشتها. على أغلبهم بدت كالأزهريين ميالة للاعتدال وقال الشيخ محمد عبده<sup>(١)</sup>.

«لقد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا فلا يشق علينا أن نتظر الآن بضعة أشهر».

والحقيقة أن ماليت وكلفن وكوكسن كانوا في ذلك الحين يعطفون عطفًا حقيقيًا على الحركة الوطنية ولو أن حكومتى إنجلترا وفرنسا أعلنتا في ذلك الحين حسن النية حيال الأمانى الوطنية لكان في الطاقة أن يوضع نظام حسن للعمل بين المراقبة الثنائية والحكومة الوطنية ولو تم هذا لضمن مصلحة حملة الأسهم كما ضمن حرية مصر.

والظاهر أن حدث عكس هذا فقد كانت الحكومة البريطانية في ذلك الوقت تعد العدة للتدخل المسلح في مصر وكان هذا الأمر سرًا حتى أن ماليت نفسه لم يعلم ذلك وبينما كان في مصر تستظر ردًا سلميًا من لندن إذ فوجئت في يناير سنة ١٨٨٢ بمذكرة مشتركة من إنجلترا وفرنسا وقضى على آمال المصريين وجر عليهم كثير من المتاعب.

وقصة المذكرة المشتركة أنها لم توضع في وزارة الخارجية البريطانية ولكنها وضعت في وزارة الخارجية الفرنسية<sup>(٢)</sup> وذلك لخدمة أغراض فرنسا الخاصة المالية - ويرجع ذلك إلى أن غمبتا بولي الوزارة في فرنسا وكانت الثورة الإسلامية ضد فرنسا في تونس والجزائر على أشدها. وكانت فرنسا في أول الأمر ساذجة لحقوق الباب العالي في شمال أفريقيا وكان غمبتا مهتمًا بالمسائل المالية في بورصة باريس وكان ذا صلة متينة ببيت روتشيلد وغيره من أصحاب الأموال الذين اشتروا بملايينهم سندات الدين المصرى. وكان

(١) مذكرات الإمام محمد عبده، ص ١٣٣.

(٢) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ١٣٣.

نوبار باشا وريفز ولسن موجودان في باريس وكان يأخذ بآرائهم فيما يختص بالمسألة المصرية. كما أن غمبتا يرى ضرورة تدخل إنجليزى فرنسى مسلح في مصر ضد الحركة الوطنية التي حدثت في مصر في ذلك الوقت وكانت بريطانيا تريد تجديد الاتفاقية التجارية بينها وبين فرنسا وخاصة بعد أن تعثرت المفاوضات عدة مرات. وأعلن اللورد غرانفيل موافقته على أن يعلن توفيق موافقته ويتجمع عطف إنجلترا وفرنسا عليه.

وانتهى الأمر إلى أن وقعت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية المذكورة المشتركة إلى مصر في نفس يوم توقيع الاتفاقية التجارية بين البلدين. ولذلك نجد أن هذه الحركة هي انعاز من غمبتا ورأت كل من إنجلترا وفرنسا ضرورة نشر الاسم المسمى بمشروعها فكانت الأسباب وكان صدها لدى الرأى العام في مصر وأنه تدخل أوروبي مسلح.

وكان الاتفاق بين غمبتا وغلادستون أن تقوم الدولتان بمظاهرة بحرية في مصر وبعد ذلك يترك جنود فرنسيون في مصر ولكن نظراً لسقوط غمبتا من الوزارة لم تنفذ هذه الخطة. راو نفذت هذه الخطة لكانت فرنسا هي التي احتلت مصر وليست إنجلترا. وكانت لهذه المذكرة صدها في مصر فقد هاجموا ووجد المصريون أنفسهم متحدين لأول مرة<sup>(١)</sup>.

وانضم الشيخ محمد عبده والأزهريون المعتدلون إلى الحزب المتطرف بكل قوتهم. وحق كل الشعب ومن بينهم الشراكسة من التهديد الأجنبي وكسب عرابى شهرة عظيمة لدى جميع طبقات الأمة.

نشرت المذكرة الثنائية والقانون الأساسى<sup>(٢)</sup> ولكن المراقبين الماليين ألحا على شريف باشا بضرورة الإشراف على الميزانية ووافق شريف باشا على ذلك

(١) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ١٣٧.

(٢) الرافعى، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، ص ٢٠١.

ولكن النواب عارضوا في ذلك واعتبروا أن اختصاص المراقبين الماليين على مسألة الديون التي كانت تمثل نصف ميزانية الدولة وأن من حق النواب الإشراف على نصف الميزانية الثانية ولكن شريف باشا خضع لرأى المراقبين الماليين وانضم إليه سلطان باشا رئيس المجلس ولكن النواب أصرروا على موقفهم وكان موقف الخديوى هو الآخر مشكوك فيه وانتهى هذا الصراع إلى استقالة شريف باشا من الوزارة بعد تهديد كلفن بالتدخل.

وبعد ذلك عين محمود سامى البارودى رئيساً للوزارة وعين عرابى وزيراً للحربية وابتهجت الأمة بذلك. ولكن ما ليت اخترع قصة مؤداها أن وزارة شريف باشا استقالت تحت تهديد عسكرى من جانب عرابى وأن الخديوى وافق أيضاً على قبول هذه الاستقالة تحت تهديد أيضاً ولكن سلطان باشا رئيس المجلس نفى هذه القصة من أساسها<sup>(١)</sup>.

#### المؤامرة الشركسية:

ومدير هذه المؤامرة هو الخديوى السابق إسماعيل لأنه كان يدبر المؤامرات وهو فى نابولى عن طريق عميله فى مصر وهو راتب باشا الذى كان معروفاً بعداوتة للوطنيين. وكانت هذه المؤامرة تعمل على إيجاد حركة رجعية بين الضباط الشركاسة فى الجيش لمقاومة نفوذ الضباط الفلاحين<sup>(٢)</sup>. وملخص هذه المؤامرة يفتال عرابى هو وبعض زملائه فإن تم ذلك فسوف يؤدى إلى ثورة فى الجيش وهذا ما سوف ينجح من ثغرة لإسماعيل يعود بمقتضاها إلى مصر ويمتد شره. وكان شريف باشا على علم بهذه المؤامرة حتى أن منزله تم تحصينه كحصن كبير لتدبير المؤامرات ضد الحكومة الوطنية. أما الخديوى فكان ضعيف الشخصية متردد وكان أمامه طريقان إما أن ينضم إلى

(١) طوسون، يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، ص ٧٣.

(٢) مذكرات عرابى، ص ١٢٤.

الوزارة الوطنية مع عرابي ولما أن ينضم إلى الأتراك والشراكسة وكان معنى ذلك رجوع والده.

واكتشفت المؤامرة في مهبها وألقي القبض على مدبريها وأن سبب اكتشاف هذه المؤامرة أن المديرين وعلى رأسهم راتب باشا دعى ضابطاً شركسياً يدعى راشد أنور أفندي لكي ينضم فأبى أن تكون له صلة بهم. فلما ترك المصريون ذهب إلى عرابي وأخبره بما يحاك ضده من مؤامرات. وعلى الفور ألقى القبض عليهم وقدموا للمحاكمة العسكرية. ولكن الأحكام صدرت منهم بالنفي إلى بعض الأماكن في البحر المتوسط. ولكن تدخل ماليت وأمر أن يحاكموا في عسقلية بأكاذيب ضد الوطنيين بشأن تعذيبهم للسلبيين. وتدخل الخديوي ووقف التصديق على الحكم وترتب على ذلك تدهور الموقف بين عرابي والخديوي وأصبح الناس يعتقدون على خلع توفيق وكانت فرنسا تؤيد ذلك تعيين الأمير حليم بدلاً منه.

وكان امتناع الخديوي التصديق على الأحكام أثار غضب الوطنيين وأدى هذا بطبيعة الحال أن استدعى محمود سامي البارودي مجلس النواب وإن كانت الدعوى غير قانونية لأن من حق الخديوي الدعوة. واجتمع المجلس في ظروف غير عادية وأجمع بأغلبية أعضائه ضرورة مؤازرة الوزارة. ولكن ماليت ذهب إلى الخديوي وأخبره بأن الأسطولين الإنجليزي والفرنسي أبحرا إلى الإسكندرية لحماية الأجانب. واستطاع الخديوي أن يقنع سلطان باشا بالانضمام إليه.

## الموقف السياسي بعد استقالة وزارة البارودي

٩ - بعثة درويش باشا:

استقالت وزارة البارودي وتلى ذلك مجيء الأسطول الإنجليزي والفرنسي إلى الإسكندرية وأعيد عرايى إلى وزارة الحرية بضغط الرأي العام في مصر. وكانت بريطانيا تهدف إلى تدخل الباب العالي عسكرياً في مصر لحسم هذا الموضوع واتباع الأساليب التركية القديمة التي كانت تستخدم ضد الوطنيين الثائرين. وكانت الخطة تقتضى أن يرسل السلطان بعثة إيفادية عراقية إلى السفينة وعند وصوله تبحر السفينة في الحال إلى الآستانة وإذا فشلت هذه الخطة على الدواب أن يجتمع بعرايى ثم يقتله بنفسه. وأرسل رجلاً تونسياً في هذه الظروف إلى درويش باشا<sup>(١)</sup>.

والسلطان العثماني كان يركب عراقية في سفينة زينة الأمير سليم بدلاً منه حتى يكون أمامه سفينة له وفي حالة السلطان أنه إذا أرسل درويش باشا في مهمة يرسل له رجلاً ثانياً مضاداً لمعتقد وخافه إذا كانت هذه المهمة في بلد عربي أو إسلامي تهم الباب العالي وكان هذا الرجل هو الشيخ أحمد الأسعد<sup>(٢)</sup>.

ووصلت البعثة إلى الإسكندرية وكان لها شقان الشق الأول ويتمثل في درويش باشا الذي كان يسميه تهديد عرايى والشق الثاني الشيخ أحمد الأسعد والذي كان مهمته الاتهام بجرائم الأتراك وإيقاع الشيخ السلطان بطريق أرقام سرية حتى أننا نجد أن اسمها بار البعثة من يفلين وقد من قبل الأتراك والشراكسة ووفد من قبل المصريين بالإحفاة إلى كل من العثماني

(١) بلنت، التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر، ص ٢٣٠.

(٢) الرافعي، الثورة العراقية والاحتلال الإنجليزي لمصر، ص ٢٨٩.

وعرابي أرسلًا مندوبيهما لاستقبال البعثة. وأرسل عرابي عبد الله النديم لكي يتصل بالجمهور حتى يحسنوا استقبال البعثة ويحتجوا على البلاغ الأخير الذي أرسلته كل من إنجلترا وفرنسا.

وعلى هذا استقبل الجمهور المبعوثين وكان كل منهما في مركبته ومعه المندوب، فكان الجمهور يصيح «الله ينصر السلطان» ثم يلي ذلك «اللايحة... مرفوضة... مرفوضة» والهدف من ذلك رفض البلاغ الأخير وأيضاً «ودوا الأساطيل».

وكان درويش باشا يصرح للأتراك بأن عرابي باشا سوف يرسل إلى الآستانة بينما كان يصرح للمصريين بأن السلطان سوف يعمل على إعادة الأمور إلى ما كانت عليها من قبل وأن الأساطيل سوف تغادر الميناء. وفي نفس الوقت كان الشيخ أحمد أسعد يعلن لعرابي بحسن نية السلطان تجاهه.

واستطاع الخديوي أن يعرف كيف يضم درويش باشا إلى جانبه ويقال أنه دفع له رشوة تقدر بخمسين ألف جنيه بالإضافة إلى بعض الحلوى والمجوهرات. ورأى درويش باشا ظاهرة لم يألفها من قبل وقد ضايقته إذ وجد علماء الأزهر يتكلمون معه بكل حرية ويعبرون عن آرائهم ولكن طردهم بقوله إنه أتى ليلقى الأوامر لا ليأخذ النصائح. وكان لهذا التصرف أثره على الجماهير واحتجوا على ذلك. وخطب عبد الله النديم خطبة قوية في الجماهير وعندئذ أدرك درويش باشا حرج موقفه وأخذ يستدعي عرابي الذي رفض الذهاب إليه ومعه محمود سامي البارودي ولكنه اضطر أن يدعوهم للمصالحة وتكلم معهم بأسلوب الود وقام بعملية الترجمة بينهم الشيخ أحمد أسعد<sup>(١)</sup>.

وأراد درويش باشا أن يشجع عرابي في السفر إلى الآستانة ولكنه رفض

(١) مذكرات الإمام محمد عبده، ص ١٨٠.



ذلك إلا بعد تهدئة الأمور في البلاد وتكلم معه في موضوع استقالته ووافق عرابي على شريطة أن يأتيه خطاب الإقالة ولكن الظاهر أنهم لم يتفقوا على شيء.

المعروف عن الإسكندرية أنها أكثر مدن القطر المصري حيث يوجد بها كثير من الأجانب وخاصة اليونانيين الذين كانوا يشتغلون بأعمال التجارة والربا بالإضافة إلى الإيطاليين والمالطيين. وكانت العلاقة سيئة بينهم وبين الوطنيين وازدادت هذه العلاقة سوءاً بعد مجيء الأسطول البريطاني والفرنسي إلى الإسكندرية وأعلن الهدف من ذلك هو حماية الأجانب.

وكان محافظ المدينة في ذلك الوقت هو عمر باشا لطفى الشركسي الأحملي والمعروف بكثرته في التلاعب بالملكيين ويشجعهم على الشغب. وكانت الأحوال مريبة في الأسبوع الأخير من شهر مايو سنة ١٨٨٢ لحدوث حروب أهلية إذ رفضت الوزارة الوثيقة الامتثال.

وكان الساسة الإنجليز في القاهرة ينتظرون مثل الموقف المضطرب لكي يتدخلوا بحجة ومبرر لتدخلهم لئلا يحدث عرابي عن مسرح السياسة وكان يشاركهم في هذا الرأي محافظ الإسكندرية عمر باشا لطفى. وقد قام الخديوي في القاهرة بتشكيل الوزارة الجديدة وكلها من الشراكسة وقد عرض دنصب وزير الحربية على عمر باشا لطفى بدلا من المنصب الذي يشغله عرابي باشا. وأرسلت الاستقالة بالتمني إلى الخديوي وقبلها ولكن الرأي السائد في مجلس الوزراء بعد ذلك هو تعيين عرابي باشا في المنصب الألماني والنمساوي وهذا في عرابي في المنصب الوزاري الذي يحتاج حفظ الأمن في البلاد واضطر الخديوي إلى توريث عرابي إلى منصب وزير الحربية وعلى هذا أصيب عمر باشا لطفى بخيبة أمل.

ودبر عمر باشا لطفى المؤامرة ضد عرابي وأمر أن تجمع النبايت وتودع

بالأقسام وتوزع فى الوقت المناسب ثم أعد الإعدادات اللازمة لإحداث الاضطراب المقصود. ودبرت الاضطرابات فى الإسكندرية يوم وصول درويش باشا فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٢ لكى يثبت عجز عرابى بأنه لا يستطيع السيطرة على الأمن والنظام. وقد كانت الصلة تزداد يوماً بعد يوم بين الخديوى وعمر باشا لطفى - وما هو جدير بالذكر أن القنصل البريطانى فى الإسكندرية كوكسن - اهتم فى هذه الاضطرابات بتسليحه المالبطين.

ولكن نتيجة الاضطراب لم تكن كما توقعها الخديوى وأصحابه بالضبط فقد خرجت الاضطرابات عن الطور الذى عين له قبلاً فى برنامجهم انتهى دعوت الحالة إلى إدخال الجنود النظاميين لإعادة الهدوء. وبدلاً من أن تستطع كرامة عرابى بما حدث من الرعب بين الأجانب وهم طائفة ترتعد لأقل حادث ما جعلهم ينظرون إلى عرابى باعتباره المنجى الوحيد لهم. حتى أن القناصل باستثناء القنصل الإنجليزى وافقوه على رأيه. ثم إن النظام الذى أوجدته القوات النظامية فى الإسكندرية زاد مقام عرابى فى أعينهم. وأنه لو كان عرابى رجل أعمال بدلاً من أن يكون رجل أحلام وأمانى أى لو كانت فيه صفات الحاكم القوى التى كانت لسوء الحظ تعوزه كثيراً لاستطاع فى ذلك الوقت أن يكسب المعركة السياسية من خصومه الذين كانوا لا يراعون الذمة والشرف فيما كانوا يفعلون. فلو كان عرابى حاكماً قوياً لكان من الضرورى أن يتهم المرتكبين لجرائم الاضطرابات ومحاكمتهم. وعندئذ أن يثبت للجميع أنه قوى وأن العقاب سريع النزول بمن يحدث أى خلل بالأمن العام. فكان يمكنه أن يناشد أوروبا والسلطان بكلمات عليها طابع الحاكم القوى بحيث لم يكن من الممكن عدم المبالاة بها. وفى هذه الحالة لم يكن للحكومة البريطانية أن تشد عن الجميع وتناوئه<sup>(١)</sup>.

(١) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا، ص ٢٣٣.

ولكن عرابي كان لسوء الحظ رجل حرية ومبادئ إنسانية وكانت الظروف الدولية في ذلك الوقت لا تخدمه بل كان الاتجاه السائد هو الاستعمار والتوسع وكما أن ماليت وكولفن استطاعا أن يغرسا الخوف في قلوب القناصل وفي الوقت نفسه كانوا يهدثا الخواطر لإعادة النظام إلى المدينة كانوا يعدون العدة لضربها بالأسطول. وحدثت حادثة طريفة أن خادم قائد الأسطول البريطاني سير بو شامب والذي كان يدعى أكت قد قتل في الاضطرابات التي حدثت وأراد سيمور أن ينتقم من السكندريين بضرب مدينتهم ولكن لو كان شخص آخر غير عراب محنك في السياسة لاستطاع أن يخرج من هذه الأزمة بسلام. وحدثت المذبحة المعروفة في أن بعض الرعاع المالطيين ركب حماراً لشخص يدعى السيد العجان وأخذ يتنقل به من مكان إلى مكان وانتهى به المطاف في شارع السبع بنات وترك صاحب الحمار دون أن يدفع له أجره ولما طالبه استل سكيناً وطعن به صاحب الحمار طعنة قاتلة أودت بحياته وهاج الجمهور وتطورت الأمور على نحو ما ذكرنا.

وتطورت الأمور بعد ذلك وأجمعت الأمة المصرية بجميع طبقاتها أن الخديوى توفيق غير صالح لحكم البلاد وعلى هذا الأساس فإن شيخ الجامع الأزهر ومندوبين من جميع أفراد الأمة طالبوا بخلع الخديوى وتقديموا بهذا الطلب إلى درويش باشا. أما عرابي فقد أعلن أنه لن يخضع لأوروبا أو تركيا وقال في هذا الصدد: (١)

«فليس لونا جيرونا أوروبية أو هندية أو تركية فإننى مادمت وبي  
روم، فإننى سادافع عن بلاد روم، ما نموت جميعاً يمكنهم أن يملكوا  
وحسبنا فخر الدفاع عن وطن. وليس هذا فقط فإن حرياً دينية

(١) مذكرات عرابي، ص ٢٧٣.

مستشَب في إثر الحرب السِيايَة وتبَعَة ذلك تَقع على الذين يَشِرون  
الحرب الآن.

فعرابي صمم على المقاومة حتى آخر رجل وكان ذلك بتفويض من  
الأمة المصرية التي كانت تؤيده وتؤازره من أقصاها إلى أدناها وانضم سلطان  
باشا إلى الخديوى وأصبح في نظر الشعب المصرى خائنين ووصلت وفود إلى  
عرابي من مختلف مديريات القطر المصرى تقدم عرائض موقع عليها تطالب  
بإقصاء توفيق وبقاء عرابي في منصبه.

ولكن الأمور تطورت بعد ذلك وخاصة بعد أن اضطرب الموقف وبدأ  
الناس يهاجرون إلى الأقاليم من الإسكندرية وسبقه أن نصح القناصل  
الأوربيين رعاياهم بضرورة مغادرة البلاد وقد أعدت دولهم السفن اللازمة  
لمغادرة البلاد وقام الخديوى بالانتقال من القاهرة إلى الإسكندرية ومعه  
درويش باشا وأقام في قصر رأس التين تحت حماية الأسطول الإنجليزي  
وتعهد عرابي لقناصل الدول الأجنبية بأنه سوف يعمل كل ما في وسعه  
للعمل على الحفاظ على الأمن وأرواح الأجانب وقد تعهد عرابي للخديوى  
نفسه بالحفاظ عليه وشكره الخديوى لمحافظته على الأمن وانسحبت فرنسا من  
الميدان واتفقت مع عرابي وظهرت إشاعات تقول أن ألمانيا والنمسا سوف  
يتفقدان مع عرابي ولكن ليس لهذا الأمر أهمية بالنسبة لإنجلترا. وكان  
يقترحان على أن مثل هذه المسألة مسألة ثانوية ويجب عدم تدخل الدول  
الأوروبية وترك هذا الموضوع للباب العالي.

تألفت هذه الوزارة في ١٨ يونيو سنة ١٨٨٢<sup>(١)</sup> وفيها تعيين عرابي  
وزيراً للحرية وفرحت الأمة المصرية بذلك وبالتالي ارتاح الأجانب لتعيين  
عرابي بعكس الأتراك والشراكسة وحيث بدأ الناس يتكلمون عن حكم  
جمهوري وضرورة خلع توفيق. وأرسل الوطنيون إلى غلادستون عريضة

(١) طوسون، يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢.

يطلبون منه تغيير المعتمد البريطاني حتى يستطيع تفهم الأمور لأن الجمهور  
ثائر ضد تصرفات ماليت ومن المحتمل اغتياله.

#### ٤ - مؤتمر الآستانة:

وإذا تركنا الموقف الداخلى جانباً واتجهنا إلى الموقف الخارجى نجد أنه  
عقد مؤتمر الآستانة لبحث المسألة المصرية وبالرغم من اشتراك إنجلترا فى هذا  
المؤتمر وتعهداتها بعدم تدخل الدول الأخرى فى المسألة المصرية بالقوة كانت  
تعد العدة للتدخل المسلح فى مصر وتأخذ من الأسباب والحجج لكى تبرر  
تدخلها المسلح وفى نفس الوقت أوعزت إلى قائد أسطولها فى الإسكندرية أن  
يتخذ الوقت المناسب ليحتل المدينة. وما هو جدير بالذكر أنه على الرغم من  
انعقاد المؤتمر فى الآستانة إلا أن الدولة الثمانية لم تشترك فيها.

وفى أثناء ذلك بدأت الصحافة الإنليزية فى إنجلترا تنشر أخباراً كاذبة  
عن مصر فتارة تنشر أخباراً عن قتل طاقم الطرق المتشردين فى البلاد وتارة تنشر  
أخبار أخرى عن ثورات لم تحدث بعد ضد الوزارة الوطنية بالإضافة إلى  
الأخبار التى كانت تنشر عن تدمير الشعب المصرى من زيادة النفقات الحربية  
وزيادة الضرائب على الشعب المصرى وأن عرابى قد انضم للسلطان بعد أن  
كان مأجوراً لإسماعيل ثم لحليم وهكذا من الأخبار الأخرى الكاذبة عن  
الحالة فى مصر.

#### ضرب الإسكندرية والاحتلال الإنجليزى

##### ضرب المياه:

تطورت الأمور بعد ذلك بسرعة واستحسب الأسطول الفرنسى من مياه  
الإسكندرية وأصبح الأسطول الإنجليزى وحده فى المياه وبدأ قائد الأسطول  
البريطانى بوشامب يتخذ من الأساليب والحجج الواهية لكى يضرب المدينة  
فأرسل إلى قائد حامية الإسكندرية يخبره فيها بالتحصينات التى أقيمت فى

مواجهة الأسطول البريطاني ولكن قائد الحامية أخبره بأنه لا يوجد مثل ما يدعى به ولنفرض أن قائد الحامية يحصن الحصون الموجودة لديه فهل ليس من حق المدافع أن يدافع عن نفسه .

وحتى أننا نلاحظ أن التحصينات الموجودة في المدينة لا تستطيع مقاومة مدافع الأسطول البريطاني والتي تعتبر في ذلك الوقت حديثة بالنسبة لمدافع الحصون في المدينة والتي يرجع عهدها إلى عهد محمد علي وإن كان حدث بعض التجديد بها في عهد الخديوى إسماعيل ويشهد بذلك جون نينة عميد الجالية السويسرية وقائد أمريكى شاهد بنفسه الضرب وعين المدافع قبل وبعد الضرب . المهم تحجج سيمور بالحجج وحاولت الوزارة الوطنية برئاسة راغب باشا وقف الضرب ولكن دون جدوى وانتهى الوضع بأن ضرب الأسطول المدينة ولذلك نجد خير وصف لضرب المدينة هو الذى وصفه جون نينة<sup>(١)</sup> والذى قال فى هذا المشهد فى كتابه «عراى باشا» :

« أجابت بطاريات الحصون على ضرب الأسطول بعد الطلقة الخامسة وكان رماة المدافع يطلقون قنابلها بحماسة وإحكام أدهشا خصومهم الذين استمر عملهم الجهنمى عشر ساعات ونصفاً متوالية دون أن يستطيعوا المباهاة بنصر حاسم ، وقد غطيت المدينة أثناء الضرب بطبقات كثيفة من الدخان والغبار ، وكان قصف المدافع يصم الآذان ، وحينما كانت الريح تبدد سحب الدخان كنا نشاهد كرات المدافع المصرية تسقط فى البحر فى منتصف المسافة بينها وبين بوارج الأسطول ، ومع أن مدافع أرستروخ المصرية كانت أقل عياراً من المدافع الإنجليزية فإن رماتها قد أدوا واجبهم على أكمل وجه بحيث أن سبع دوارغ إنجليزية أصيبت بعطوب بعضها جسيم وبعضها خفيف ، وكانت بوارج الأسطول تمرح فى رميها ومدافعها تطلق قنابلها

على مرمى بعيد وتصيب بطاريات الشواطئ ولا تستهدف هي للخطر، وكل قنبلة منها يبلغ طولها مترًا و ٣٠ سم وزنتها ٤٨٠ رطلا وحشوها ٣٧٠ رطلا من البارود وثمن الواحدة سبعون جنيهاً، وقد سقطت أولى هذه القنابل الهائلة فى طاية رأس التين دون أن تنفجر، فاستوقف مشهدها نظر الجند والضباط، وقال ملازم ثان وهو يشاهدها «أيها الأخوان تعالوا وانظروا مثلاً من إنسانية الإنجليز» قالها بلهجة تشف عن الذكاء الساخر، فضحك السامعون جميعاً وواجهوا الضرب وهم باسمون.

وكانت مهمة أسطول السير بوشان سيمور، إذ لم تستهدف بوارجه لخطر حقيقى، كما تدلى على ذلك قلة عدد القتلى والجرحى، وكانت البوارج تتقدم نحو الضرب، شتى مثنى فى بطء وروعة ثم تصطف فى هودة تجاه كل طاية ويصب عليها قنابلها حتى تدكها دكاً، وعندئذ تقترب منها تدريجياً وتنسف البطاريات والمدافع التى تكون قد انقلبت عن موضعها تحت تأثير قنابل الأسطول ثم تنثنى على الرماة فتحصدهم حصداً بقنابل المتراليوزات أعلى ساريات البوارج، يجب أن تعترف بأن هذه معجزة همجية لا ضرورة لها ولم يكن لها أى مسوغ وليس الباعث عليها سوى الشهوة الوحشية المتعطشة إلى القتل وسفك الدماء، ولقد كان بودى أن أسأل أولى: الضباط الذين كانوا يباشرون الضرب ويقذفون قنابل المتراليوزات، هل يستطيعون حينما يعودون إلى بلادهم ويجلسون حول موائد الشاى فى بيوتهم أن يتحدثوا إيل ذويهم عن آثار الفتك والتدمير التى خلفتها تلك المجازر البشرية؟ إنى أشك فى ذلك، فليت شمسرى أى إمانة لحقت الأمة البريطانية حتى تثار لنفسها بهذه الفظائع؟

ومع ذلك فما كان أبداً هذا المنظر منظر الرماة المصريين الذين كانوا قائمين على مدافعهم وهى مكشوفة فى العراء وكأنما هم فى استعراض حربى لا يرهبون الموت الذى يكتنفهم إذ لم يكن لهم دواع واقية ولا

متاريس وكانت معظم الحصون بلا ساتر، ومع ذلك فهؤلاء الشجعان من أبناء النيل، كنا نلمحهم وسط الدخان الكثيف كأنهم أرواح الأبطال الذين سقطوا في حومة الوغى ثم بعثوا ليكافحوا العدو من جديد ويسهدفوا النيران مدافعة، وكان الأئمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة وقام الجميع بواجبهم من جند ورجال ونساء وصغار وكبار، ولم يكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم، بل إن عاطفة الوطنية والثورة على الفظائع التي استهدفوا لها كنت تستثير الحماسة في صدورهم وهم أولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر أحد في آلامهم.

وقد بدأت منذ الساعة العاشرة صباحاً عملية نقل جثث القتلى، فظلت عربات النقل حتى الليل تحمل الجثث من الحصون وتخرق المدينة إلى شارع محطة الرمل، حيث المستشفى العسكرى، وهناك كانت تعاین ثم يؤمر بدفنها في المقابر المجاورة بدون احتفال.

وأما الجرحى فكانوا أيضاً ينقلون إلى المستشفى على عربات النقل وقد كان مؤلماً حقاً مشهد تلك العربات نقل الواحدة عشرين أو ثلاثين قتيلاً من الجنود أو الأهليين مشدودين بالحبال على ألواح من الخشب ممدودة فوق العربات والدماء تقطر من أجسامهم، ونم بينهم بعض الأمهات محتضنات أبناءهن في آخر رمق من الحياة، وجموع النساء يعدون خلف العربات صائحات نادبات لاعنات من كانوا السبب في هذه المجازر، ولقد كنت واقفاً عند منعرج «الإجيسيان بار» ومرت أمامي عربتان تفلان جثث القتلى، وعندما لمحنى النساء هناك صاحوا مولولين واستنزلوا على اللعنات، إذ كانوا يلعنون كل إنجليزى وكل أوروبى ونادوا «تقتلون إخواننا وتأتون للفرجة على جثثهم، اقتلوه.. اقتلوه..» وكاد يحاط بى لولا أن رآنى أحد رجال الضبط فعرفنى وأنقذنى وعاد بى إلى دارى، وقد تدخل رجال الحفظ ولم أعد أرى أوروبيا واحدا فى الشوارع والطرق، فهذه الشوارع التى كانت فيما مضى



عامرة بالناس زاخرة بالأعمال أصبحت وقد خيم عليها السكون الرهيب كأنما هي شوارع مدينة محقها الوباء.

وأقفلت الدكاكين والنوافذ والأبواب كلها في المدينة وخيل إلى أننى فى بلدة قضى عليها بالخراب النهائي، وكانت قنابل الأسطول الضخمة تنهال على المدينة وتخترق أحياءها فى كل جهة وتدور فوق رؤوسنا وهى تدوى دويها المفزع، فكانت تدمر المنازل فى ناحية وتشعل النيران فى ناحية أخرى، ونزل الموت فى كل مكان، وقد مرت فوق رأسى خمس قذائف من رسائل الإنسانية الغربية على حد تعبير أحد الضباط، على سطح المنزل الذى كنت أقيم فيه تجاه حمامات «كاوتونى» بالقرب من محطة الرمل فأصابته إحداهما مدرسة فدمرتها، وأصابته ثلاث أخرى بعض المنازل من قصور الأغنياء بالقرب من شارع باب شرقى فخربتها والخامسة قتلت أحد عشر شخصاً وحدادين بأول شارع محرم بك، ولم يكن لهذه القذائف القتالة التى أصابت قلب المدينة ما يقابلها من «بنايت المصريين»، فإن عرابى قد ارتأى منعاً للدمار أن لا تشترك قلعتا كوم الناصورة وكوم الدكة فى الغرب لوجودهما وسط المدينة.

وقد أصابت ثلاث قنابل أخرى من حجم القنابل السابقة عدة منازل فى الحي المجاور لمسكنى، وأحدثت إحداهما تشقّقاً فى الواجهة الشمالية لوكالة الدهان التى كان يجرى بناؤها فى ذلك الحين أحدثت هذه القنابل كل شائكة الآثار رغم أنها لم تنفجر ولم تكن قذائف، الإنجليز فى الجملة مصوبة بإحكام، وقد شققت من ذلك فى إحدى اللحظات بأن أخذت منظارى بيدي ورأيت بعينى أن عددًا صغير قليل من هذه القذائف التى كانت تدوى فى الجو لم تصب أى هدف، وكنت أرى تجاه نوافذ المنزل على بعد ألف وثمانمائة متر على الأكثر طابية قايتباى «قلعة فاروس» قائمة فى أقصى حاجز الأمواج الأبيض بالميناء الشرقى، وكانت هذه القلعة تبدو للنظر رائعة

فى بنائها الفخم، بارزة فى البساط الأزرق للبحر المتوسط بشكل يجتذب المشاعر، قائمة على صخرة تكتنفها أمواج البحر ومخاطره، يزينها مسجد بنى منذ سنة ١٤٥٠م. تصله منارة جميلة هى تحفة من بدائع الفن العربى مزدانة بالنقوش العربىة الجميلة التى يعرفها ويقدرها هواة الفنون، كانت هذه القلعة هدفًا لضرب شديد استمر منذ شروق الشمس، فهدمت بين الساعة الحادية عشر والظهر ولم تكن مسلحة تسليحًا كافياً وكانت مخابى المدافع فيها مبنية بناء رديفًا فأخرت الدفاع عن القلعة.

وكم كانت دهشتى حين رأيت فى نحو الساعة الرابعة مساءً بارجتين شامختين من البوارج الإنجليزية ترابط غربى القلعة وتصب بنيرانها من جديد على هذا الميناء الذى تخرب معظم مدافعه وانقلبت على الأرض، ولكن الإنجليز الذين كانوا يعملون على هدم طابية برج السلسلة وقلعة كوم الدكة مع أنها لم يشتركا فى الدفاع قد أرادوا على ما يظهر هدم هذا المسجد الجميل، على أن المصريين لم يسكتوا إزاء هذه الوحشية فأطلقوا بعض القذائف من مدفعين كانا لا يزالان قائمين فى الجهة الغربية الشمالية من القلعة، ولكن قذائفهم لم تجد شيئًا، إذ انهالت عليهم القنابل من البوارج الإنجليزية، وقد أحصيت بنفسى اثنين وثلاثين قنبلة من هذه القذائف صوبت إلى هذا البناء الجميل الأعزل ولم يصعب نسفها الهدف تمامًا، وكانت غالبية القذائف تصيب الصخور فتنسفها وتذريها فى الهواء ثم تنطلق فى الماء داخل الميناء الشرقى وتخرج ثانية فى دوى هائل فى الهواء عمودًا من الماء كأنه إعصار بحرى لا يقل ارتفاعه عن ستين قدمًا، فما أشد روعة هذا المنظر، وأخيرًا فى منتصف الساعة السادسة مساءً، تهدم هذا المسجد الصغير المسكين عن آخره ودفن تحت أنقاضه اثنا عشر جنديًا من الجرحى كانوا يأوون إليه.

وقد شاهدت بمنظارى المكبر أولئك الجنود التعساء وهم يأوون إلى هذا

المسجد ثم ماتوا لعدم إمكان نقلهم إلى المستشفى العسكرى تجاه برج السلسلة إذ كانت قذائف المترايزات المعدة للإجهاز على الجرحى لا تنفك تنصب كالمطر وتمنع منذ الصباح كل اتصال بين القلعة والأرض اليابسة عن طريق الرصيف الضيق الذى يصلها بالمدينة.

وبعد الظهر بقليل انفجر مخزن البارود فى قلعة الأطة فسكتت مدافع هذه القلعة التى دافعت دفاعاً مجيداً وفى نحو الساعة السادسة وقف الضرب من جانب الأسطول وتبين أن الأميرال سيمور الذى تعهد بأن لا يضرب إلا القلاع قد تناسى عهده، ونشر الموت والخراب فى كل أنحاء المدينة ورأيت الحرائق شبت فى عدة جهات دون أن يستطيع إخمادها أحد.

هذا هو ضرب الإسكندرية كما وصفه جون نينة ويكفى أنه أظهر بشاعة الحرب ومآسيها.

## ٢ - حريق الإسكندرية:

وبعد ضرب المدينة أحرقت المدينة واثم عرابى بذلك ظلماً بتدبير هذا الحريق وأنه فعل هذا كما فعلت روسيا فى حرق موسكو لكى تستطيع الدفاع عن نفسها وهذا ما فعله عرابى ولكن الشواهد تدل على أن مدبرى هذه المؤامرة هم الخديوى والإنجليز بدليل العثور على بعض الجثث الخاصة بالأروام والعرب الذين لهم صلة بالخديوى وقد رأى الشيخ محمد عبده ذلك بنفسه<sup>(١)</sup> وقد فيها فى مذكراته. ولعل عرابى ارتكب خطأ فاحشاً بانسحابه من الإسكندرية وتخصص فى كنف الدوار أثناء هذه الطريق أمام قوات الاحتلال لاحتلال المدينة وبالتالي فإنه كما عرفنا أنه رجل مبادئ ووثق وعد ديليسبس الذى أكد له بأنه سوف يمنع الأسطول الإنجليزى من المرور فى قناة السويس وعلى هذا الأساس استبد عرابى برأيه ولم يأخذ بنصيحة بعض القادة الذين

(١) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ٢٩٦.

(٢) مذكرات الشيخ محمد عبده، ص ١٩٣.

أشاروا بضرورة سد القناة ولو فعل ذلك لأطال أمد الحرب.

انسحب عرابى بقواته وتحصن كفر الدوار وفى أثناء ذلك أصدر الخديوى توفيق أوامره بفصل عرابى من منصبه ولكن الأمة أبقتة وخاصة بعد أن أيقنت أن الخديوى خان قضية الوطن بانضمامه للإنجليز وأصبح أداة طيعة فى أيديهم. وتكون مجلس دائم يساعد عرابى فى الدفاع عن البلاد وجند المميطين ومد الجيش بالمؤن والذخائر. وقام الوزراء الوطنيون بواجبهم خير قيام بحفظ النظام والأمن فى البلاد وقد أراد أحد أصدقائه للشراكسة بإيعاز من عمر باشا لطفى بإثارة القلاقل ضده ولكن قبض عليهم وكان اهتمام الوزارة الوطنية هو المحافظة على الأوروبيين فى القاهرة والإسكندرية وقد شجروا فى ذلك وشهد لهم الأوروبيون بذلك.

وعلى الرغم من حالة الحرب التى كانت فيها البلاد إلا أن الأمور كانت سائرة فى أمورها الطبيعية ولم يحدث أى اختلال بالنظام فى البلاد كما كان فى مخازن وزارة الحربية مؤن تكفى لتموين الجيش قرابة أربعة أشهر.

وبقى مركز عرابى ذا صبغة سياسية فقط فكان يدير شئون وزارة الحربية ويدير شئون القوات المسلحة إلى أن وصل ولسن إلى التل الكبير فأخذ على عاتقه أن يأخذ القيادة. وعين العلماء فى الوجه البحرى لإثارة حماسة الجماهير وتطوعهم فى صفوف المقاتلين بالإضافة إلى تقديم التبرعات. وقد أحسن عرابى صنعاً فى جعل نفسه رئيس الدولة وإن كان أعداؤه اتهموه بالجن وإن كان ذلك يرجع إلى جهل عرابى بالشئون العسكرية التى كانت مستخدمة فى ذلك الوقت.

وقام الخديوى بدوره لإيقاع عرابى فى المسؤولية وتحملها وحده إذ استدعاه وهو محصن فى كفر الدوار وأخبره بأنه لا داعى لمواصلة الحرب

طالما أنه لم يجد فائدة من استمرار المعركة أو انتصاره على الإنجليز وإذا لم يحضر فسوف يعتبره خارجاً على القانون ولكن كان رده عليه بأنه هو الذى أمره بالقتال ضد الإنجليز واشترك معه فى رأيه هذا درويش باشا. وبالتالي يستحيل عودة الجيش طالما أن الأسطول الإنجليزى موجود فى مياه الإسكندرية<sup>(١)</sup>.

### ٣ - موقف الشعب المصرى:

وكان موقف الشعب المصرى عظيمًا للغاية وخاصة بعد أن عرفوا بخيانة الخديوى وأدرك الفلاحون بأن عرابى كان وما يزال هو المخلص الوحيد لهم من الأعداء وتوافد عليه الكثير من التبرعات وكذلك الأعيان يبايعونه ويؤيدونه بكل شيء وأهدته زوجة سعيد باشا سرادق لكى يستقبل فيه الوفود لتأييده وأعجب به الكثير من الأعداء وخاصة بعد أن هزم الإنجليز فى كثير الدوار واضطروا إلى الانسحاب إلى الإسكندرية<sup>(٢)</sup>. ولكن الشرق أصاب عرابى وخاصة أنه عندما عرف بأنه إذا انتصر على الإنجليز فإنه سرف يكون رئيساً للبلاد وأصبح زعيماً إسلامياً لأن الحجاج الذين حضروا من الحج أخبروه بذلك وعلى هذا اعتقد أن السلطان لا يحاربه وخاصة أن مؤتمر الاستانة منعقد كما أنه توجد ظاهرة أخرى وهى أن بعض الضباط الذين رتبهم أعلى من رتبة عرابى حققوا عليه كما أنه أدرك أن اللادستون سوف لا يحارب عرابى لفترة طويلة وخاصة أنه علم أن الإنجليز يريدون الحرية ولكن حدث عكس هذا.

ولما تولى راسلى بعض مجرمة الدين وجد سمعون كثير الدوار وارتد عنها ووجد الوطنيون فى القاهرة ضرره شديد حدود مصر الشرقية من ناحية السويس وأنه لو خربت القناة تخريباً مؤقتاً لكان وجد ولسلى صعوبات جمة

(١) مذكرات محمد عبده، ص ١٩٨.

(٢) وثائق جديدة وخطيرة تنشر لأول مرة بقلم أحمد عرابى، مجلة الهلال، سنة ١٩٧١، ص ٧٧.

فى عملية العبور فى القناة ولكن عرابى قد أضاع الفرصة وعبرت القوات الإنجليزية القناة ببوارجهم وكان ضعفه فى هذه المسألة هى أكبر خطأ قضى على شهرته الحربية كما أنه ظهر بصورة عدم تفهمه الأمور السياسية.

#### ٤ - واقعة التل الكبير:

احتل راسى الإسماعيلية فى ٢١ أغسطس وأصبح بعد ذلك السير إلى القاهرة ولكن علمه أن يجتاز التل الكبير وأصبح من الوجه العملية أن عملية الدفاع عن القاهرة أمرًا ميئوسًا منه وخاصة أن عدد الجيش الإنجليزي كان يفتقر أضعاف الجيش المصرى بالإضافة إلى تدريب الجيش الإنجليزي على نظم حديثة يفتقر الجيش المصرى حتى أن المتطوعين فيها كانوا يقومون بأعمال غير حربية مثل حفر الخنادق ويعنى ذلك أنها معركة غير متكافئة بالنسبة لعرابى وجيشه<sup>(١)</sup>.

واستعان الإنجليز ببعض الأعراب الذين يعرفون الصحراء وعلى اتصال بالخدوى توفيق ويهمهم قبل كل شىء الأموال بصرف النظر عن مصدره وانتهت بهزيمة عرابى وتلتها بعد ذلك واقعة القصاصين الأولى والثانية حتى جاءت الخاتمة فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢م إذ قام الجيش الإنجليزي بالليل بالهجوم على معسكرات عرابى وقد ساعدهم الخائن عبد الرحمن فهمى وعلي يوسف اللذان كانا يرشدان الإنجليز وينيران الطريق لهم بالليل وانتهت بذلك الحركة العرابية بفشلها بعد القبض على زعمائها<sup>(٢)</sup>.

#### أسباب فشل الحركة العرابية:

يمكن أن نلخص أسباب فشل الحركة العرابية فى الآتى:

- ١ - خيانة بعض الأعراب الذين لهم صلة بالخدوى توفيق وارتشائهم بمبالغ ميجزية نظير هذه الخيانة.

(١) مذكرات عرابى، ص ٢١٥.

(٢) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر، ص ٢٩٧.

- ٢ - اغراء الخديوى لبعض الضباط ضعاف النفوس بالترقية والعفو عنهم نظير القيام بالتخلي عن عرابى والتجسس عليه.
- ٣ - حقق بعض ضباط القيادة على عرابى جعلهم يتضايقون منه ومن تصرفاته وعدم الأخذ بمشورتهم فى عملية سد القناة.
- ٤ - انضمام سلطان باشا إلى جانب الخديوى وارثائه بمبلغ كبيرة.
- ٥ - وقوع المهندس محمود فهمى فى الأسر والذى كان يرسم خطوط التحصينات وينظم عمليات الدفاع وكان وقوعه فى الأسر يعتبر كارثة محققة للجيش المصرى.
- ٦ - اعتماد عرابى على المنجمين حتى أننا نجد أن الإنجليز هاجموا معسكره وهو يقيم العملة والذكر.
- ٧ - الموقف الدولى فى ذلك الوقت كان لا يسمح للقيام بمثل هذه الحركة لأن مثل هذا الموقف كان من شأنه أن يزعج أوروبا.
- ٨ - اعتماد أحمد عرابى على مجرد دليل بسيط بعدم مرور القوات الإنجليزية فى القناة واستبداده برأيه دون أخذ مشورة الآخرين وخاصة أنه لم يكن لديه معلومات فنية عن أصول الحرب ولا أنه مثقف الثقافة الكافية التى تؤهله لمثل هذا المنصب الخطير.
- ٩ - المنشور الذى أصدره السلطان العثمانى بإعلان عصيان عرابى والخروج على طاعته أدى ذلك إلى انصراف بعض الدول عنه.
- وكان من جنسير بالذكر أن الذين ارتدوا من الإنجليز كانت النقود كلها زائفة وتجدسهم أنهم باعوا وعاشهم بأرضهم الأمان وقبضوا ثمن غيائتهم.
- محاكمة عرابى وزملائه:

اعتقل زعماء الحركة العرابية، واعتقل أيضاً كثيرون من الضباط وألقوا فى السجون رهن التحقيق والمحاكمة، وكثرت السعيات والوشايات، فأخذ

المغرضون يشنون بخصومهم بتهمة أنهم كانوا من الخارجين على الخديوى حتى امتلأت السجون بالمتهمين.

ووضعت الحكومة يدها على جميع الزعماء ما عدا السيد عبد الله النديم فإنه اختفى عن الأنظار ولم تستطع عيون الحكومة أن تعرف مقره، ونبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعرايى أو الذين اشتتركوا فى حوادث الحركة، وغضبت السجون بكبار المعتقلين... نذكر منهم عرايى باشا ومحمود باشا سامى البارودى ومحمود فهمى باشا ويعقوب باشا وعبد النال علمى باشا وعلى فهمى باشا وطلبة باشا عصمت وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف، وزيرى راغب والبارودى وعبد الله باشا نكرى وزير المعارف فى وزارة البارودى... إلخ.

وقد حوكم عرايى وصحبه أمام محكمة عسكرية بتهمة عصيان الخديوى، واهتم بأمره منذ القبض عليه المستر بلنت المستشرق الإنجليزى الذى ناصره منذ ابتداء الحركة والمشهور بمناصرتة لمصر والمصريين. وسعى جهده فى إنقاذ عرايى من الإعدام ولم يكن هذا المسعى من صالح عرايى فى شيء، لأن حياته فى الواقع لم تكن لها قيمة بعد الهزيمة، وقد اختار له المستر بلنت باتفاقه مع السلطات الإنجليزية اثنين من المحامين الإنجليز وهما المستر برودلى والمستر نايبه للدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية.

واستقر رأى الإنجليز على أن يقدم عرايى وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديوى، واستبعاد تهمة مذبحه الإسكندرية وتهمة إحراقها، وأن يعترفوا بجرمهم، وأن يتبدل الخديوى بحكم الإعدام النفى المؤبد، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة أملاكهم مع عدم المساس بأملاك زوجاتهم وأن تقرر الحكومة لكل منهم معاشا يفى بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم وألقابهم فارتضى العراييون هذا المصير. وعلى ذلك جرت المحكمة، وكان الاتفاق المقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل



انعقاد المحكمة. ولم تدم سوى يوم واحد.. إذ انعقدت المحكمة العسكرية برئاسة محمد رؤوف باشا يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بوزارة الأشغال بقاعة مجلس الشيوخ السابق وبدأت بمحاكمة عرابي أولاً. ولم يكن الجمهور يعلم بالموعد المحدد لانعقادها، فلم يحضر الجلسة سوى نحو أربعين من النظارة، منهم عشرون من مراسلي الصحف، وكان مقرراً أن يتولى الاتهام أمام المحكمة العسكرية المسيو بوريللى رئيس قلم قضايا الحكومة، ولكنه تنحى عن الجلوس فى مركز المدعى العمومى، إذ رأى أن المحكمة مهزلة متفق عليها من قبل، فجلس بدله قريندان الحامية الإنجليزية فى التحقيق، وأخذ مجلسه قريباً من المكان الذى أعد لعرابي، وبعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم العسكرية الرسمية جىء بعرابي من السجن.

وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين... الأولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان، ويتعهد فى الثانية بأن لا يبرح الجهة التى تعينها الحكومة الإنجليزية لمنفاه.

دخل عرابي قاعة الجلسة مرتدياً بدلة عادية. وجلس فى المقعد الذى خصص له وجلس محاميه إلى جواره فتلا عليه رؤوف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام مخاطباً إياه بما يأتى:

«أحمد عرابي باشا.. أنت متهم أمام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجناب الخديوى مخالفاً المادتين (٩٦) من القانون العسكري العثماني، و(٥٩) من قانون الجزايات العثماني فهل تقرر بالتهمة أم لا؟

فأجاب عرابي «إن محامي سيجيان بالنيابة عني»

فتلا المستر برودلى بالفرنسية ورقة أمضاها عرابي وفيها يعترف بجريمة العصيان وتلا كاتب الجلسة صيغتها بالعربية. وعندئذ قرر رؤوف باشا بأن

المحكمة ستخلى للمداولة وأن الجلسة أوقفت على أن تنعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر.

وانعقدت المحكمة فى الموعد المذكور، وكان عدد الحاضرين فى هذه المرة كبيراً.. فلما فتحت الجلسة أمر رؤوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم سناً.. وهو مضمي على عرابى بالإعدام وتلاً، عقب صدور الحكم، الأمر الخديوى بإبدال الإعدام بالنفى المؤبد واستفرقت تلاوة الحكم وأمر الخديوى بتعديله عشر دقائق ثم انقضت الجلسة.

وحوكم زملاء عرابى الستة وهم محمود باشا سامى البارودى ومحمود باشا فهمى وشيخ يوسف سامى باشا وعبد الحالى حلمى باشا وعلي باشا فهمى الديب وطلبة باشا عصمت بالطريقة التى حوكم بها هو، أى أنهم اعترفوا بجريمة العصيان، وقد رفض على باشا الروبى أن يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودلى، ورفض الإقرار الذى كتبه عرابى فلم يحاكم معهم. وصدر الأمر بنفيه عشرين سنة فى مصوع. واجتمعت المحكمة بعد ذلك لمحكمة كل من طلبة باشا عصمت وعبد العال باشا حلمى، ومحمود باشا سامى البارودى وعلي فهمى باشا الديب فحكمت عليهم بالإعدام، وتلا رئيس المحكمة أمر الخديوى بتعديله إلى النفى المؤبد أيضاً.

وبعد ذلك أصدر الخديوى توفيق أمراً بمصادرة أملاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم وحرمانهم حق امتلاك أى ملك فى الديار المصرية بطريق الإرث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة ما مع ترتيب معاش سنوى لهم بالقدر الضرورى لمعيشتهم. وقضى هذا المرسوم ببيع أملاكهم، وما ينتج من هذا البيع من صافى الثمن يخصص لسداد التعويضات التى ستعطى لمن أصيبوا فى حوادث الحركة.

### تنفيذ الحكم:

اختارت الحكومة الإنجليزية جزيرة «سيلان» بالهند منفي للزعماء السبعة.. فاجتمعوا في سجن الدائرة السنية يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا في تجهيز معدات الرحيل، و ٢٥ ديسمبر نفذ في الزعماء حكم التجريد من رتبهم وألقابهم، وبع ذلك نقلوا إلى المركب المخصص لهم وقد رافقهم في هذه الرحلة ضابط إنجليزي ووصلوا إلى منقاهم.

## المراجع

### أولا - مراجع باللغة العربية:

- ١ - مذكرات عرابي، جزءان بقلم أحمد عرابي، ١٩٥٣.
- ٢ - وثائق جديدة وخطيرة تنشر عن الثورة العرابية لأول مرة، مجلة الهلال، ١٩٧١، بقلم أحمد عرابي.
- ٣ - مذكرات الإمام محمد عبده بقلم محمد عبده، دار الهلال، سنة ١٩٦١.
- ٤ - عباس العقاد، محمد عبده.
- ٥ - ألبرت فارمان، مصر وكيف غدر بها، ١٩٦٤.
- ٦ - أحمد شافيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، جزءان، ١٩٣٤.
- ٧ - أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ١٩٤٨.
- ٨ - د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، الثورة العرابية ١٩٦١.
- ٩ - عمر طوسون، يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، ١٩٣٤.
- ١٠ - اسكاون بلنت، التاريخ المصري لاحتلال إنجلترا لمصر، ١٩٣٢.
- ١١ - د. محمد محمود السروجي
- ١٢ - عبد الرحمن الرافعي، الزعيم أحمد عرابي، ١٩٥٢.
- ١٣ - عبد الرحمن الرافعي، الزعيم الثائر أحمد عرابي، ١٩٦٨.
- ١٤ - عبد الرحمن الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي لمصر ١٩٤٢.
- ١٥ - د. محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ١٩٦٣.
- ١٦ - روزشتين، تاريخ المسألة المصرية، ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران.

### ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

17. Broadley A.M., How We Defended Arabia and His Friends (1884).
18. Ninet, J., Arabia Ehacha, 1884.

## المحتويات

٥ ..... مقدمة .

### الفصل الأول

دراسة تحليلية لبعض مصادر ومراجع مصر العثمانية ٤٣-٩

أولاً - أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة ..... ١٢

١ - دفاتر الالتزام ..... ١٢

٢ - سجلات محكمة قنا وإسنا ..... ١٣

٣ - محافظ الحجج الشرعية ..... ١٤

ثانياً - أرشيف المحكمة الشرعية ..... ١٤

ثالثاً - المخطوطات ..... ١٦

رابعاً - مصادر منشورة ..... ٣٥

خامساً - دراسات وثائقية منشورة ..... ٣٦

### الفصل الثاني

الفتح العثماني لمصر ونتائجه ٦٤-٤٥

- انسحاب طومان باى إلى البهنسا ..... ٥٦

- هروب طومان باى والقبض عليه ونهاية دولة المماليك ..... ٥٨

### الفصل الثالث

التنظيم الإدارى لمصر العثمانية ١٠٠-٦٥

أولاً : التنظيم الإدارى لمصر العثمانية ..... ٦٧

ثانياً : الكاشفيات فى الوجه القبلى ..... ٧٢

ثالثاً : الجهاز الإدارى فى مصر العثمانية : ..... ٧٤

١ - حاكم الولاية ..... ٧٦

٢٠	٢ - القاضى .....
٨٣	٣ - الكشف .....
٨٤	٤ - الأوجاقات العسكرية .....
٩٠	رابعاً - الجهاز الإدارى فى الريف: .....
٩٠	١ - الملتزم .....
٩٢	٢ - شيخ القرية .....
٩٤	٣ - الوكيل أو القائم مقام .....
٩٥	٤ - المباشر .....
٩٥	٥ - المشد .....
٩٥	٦ - الشاهد .....
٩٦	٧ - الصراف .....
٩٨	٨ - الخفير .....
٩٨	٩ - المساح .....
٩٨	١٠ - الوكيل .....
٩٩	١١ - الخولى .....
١٠٠	١٢ - السقا .....

### الفصل الرابع

١٠١	أمثلة للنظام الإدارى فى مصر العثمانية
١٠١	( أ ) الإدارة فى الإسكندرية فى العصر العثمانى .....
١٠٨	١ - القابودان .....
١١١	٢ - الديوان .....
١٢٤	٣ - الأوجاقات العثمانية .....
١٢٤	بيان بالمصطلحات والوظائف .....

١٥١	(ب) ولاية الدقهلية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين
١٥٤	أولاً - الإدارة في الولاية: .....
١٧٠	١ - حاكم الولاية .....
١٧١	٢ - القاضي .....
١٧١	٣ - الأشرف .....
١٧٢	٤ - القبائل العربية .....
١٧٩	ثانياً - الحياة الاقتصادية: .....
١٧٩	الزراعة .....
١٨٤	الالتزام .....
١٨٨	الصناعة .....
١٨٨	دراسة لبعض الحرف في الولاية .....
١٩٣	التجارة .....
١٩٥	الأسواق .....
٢١٥-١٩٨	ثالثاً - الحياة الاجتماعية .....

### الفصل الخامس

#### الصراع بين البيوتات المملوكية في مصر العثمانية ٢١٧-٢٦٨

٢١٩	أولاً : أحداث مصر حتى عام ١١٢٣هـ/١٧١١م .....
٢٣١	ثانياً: فترة ١١٢٣هـ/١٧١١م .....
٢٤٧	ثالثاً: علي بك الكبير .....
٢٥٣	رابعاً: حكم همّام للصعيد .....
٢٥٦	خامساً: الموقف بعد وفاة علي بك الكبير .....
٢٦١	سادساً: حملة حسن باشا الجزائرلى .....

### الفصل السادس

#### الأوبئة والأزمات الاقتصادية في مصر العثمانية ٢٦٩-٣٢٢

٢٧١	..... الأوبئة
٢٧٤	..... الولاة والطاعون
٢٧٩	..... كوارث أخرى يتعرض لها شعب مصر
٢٨٠	..... الأزمات الاقتصادية وأثرها على شعب مصر

### الفصل السابع

#### الحملة الفرنسية على مصر ونتائجها ٣٢٣-٣٤١

٣٣٧	..... الموقف بعد خروج الحملة
-----	------------------------------

### الفصل الثامن

#### تحول نظم الحرف والصناعات في القرن الثامن عشر ٣٤٣-

٣٤٥	..... ١ - تكوين الطوائف الحرفية
٣٥٩	..... ٢ - العلاقة بين العلماء والحرفيين
٣٦٨	..... العناصر المكونة للطائفة الحرفية
٣٦٨	..... شيوخ الرابطة
٣٧١	..... شيخ الحرفة وأعماله
٣٧٢	..... مراحل تدرج الحرفيين:
٣٧٤	..... الصبى
٣٧٤	..... حفل العهد
٣٧٥	..... حفل الشد
٣٧٥	..... العريف
٣٧٥	..... المعلم أو الأسطى
٣٧٦	..... مزايا ومساوئ الحرف



### الفصل التاسع

٤٣١-٣٨١

#### تولية محمد علي باشوية مصر

- ٣٨٧ ..... انهيار الإمبراطورية المصرية وأثر ذلك على الصناعة
- ٣٨٨ ..... الأسباب الخارجية
- ٣٩٧ ..... الأسباب الداخلية:
- ٣٩٧ ..... ١ - العوامل الطبيعية والقوى المحركة
- ٤٠٢ ..... ٢ - سوء الإدارة
- ٤٠٣ ..... ٣ - المواد الخام
- ٤٠٨ ..... ٤ - ارتفاع تكلفة الإنتاج
- ٤٠٩ ..... ٥ - العمال والكفاءة الفنية
- ٤١٢ ..... ٦ - الأسباب المالية
- ٤١٥ ..... ٧ - احتكار الحكومة للتصنيع
- ٤٢٣ ..... أثر التجربة الصناعية في عهد محمد علي على المجتمع المصرى

### الفصل العاشر

٤٩٧-٤٣٣

#### الحركة العرابية والاحتلال الإنجليزي لمصر

- ٤٤٠ ..... العوامل الفكرية
- ٤٤٠ ..... ١ - رفاعة رافع الطهطاوى
- ٤٤٢ ..... ٢ - جمال الدين الأفغانى
- ٤٤٠ ..... ٣ - الشيخ محمد عبده
- ٤٤٧ ..... ٤ - عبد الله النديم
- ٤٤٩ ..... تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى فى مصر
- ٤٤٩ ..... أولاً : عهد محمد علي
- ٤٥٠ ..... ثانياً : عهد عباس الأول

- ٤٥١ ..... ثالثاً: عهد محمد سعيد باشا  
٤٥٣ ..... رابعاً: عهد الخديو إسماعيل  
٤٦٠ ..... عزل الخديو إسماعيل  
٤٦١ ..... مقدمات الحركة الوطنية  
٤٦١ ..... الموقف بعد عزل الخديو إسماعيل  
٤٦٤ ..... ٤ - وزارة رياض باشا  
٤٦٧ ..... مظاهرة عابدين ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م  
٤٧١ ..... المذكرة المشتركة  
٤٧٥ ..... المؤامرة الشركسية  
٤٧٧ ..... الموقف السياسى بعد استقالة وزارة البارودى  
٤٨٣ ..... مؤتمر الآستانة  
٤٨٣ ..... ضرب الإسكندرية والاحتلال البريطانى  
٤٨٩ ..... حريق الإسكندرية  
٤٩٢ ..... ٤ - واقعة التل الكبيبة  
٤٩٢ ..... أسباب فشل الحركة العرابية  
٤٩٣ ..... محاكمة عرابى ورملة  
٤٩٧ ..... تنفيذ الحكم  
٤٩٨ ..... المراجع  
٤٩٩ ..... مؤس المحتويات



